474

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

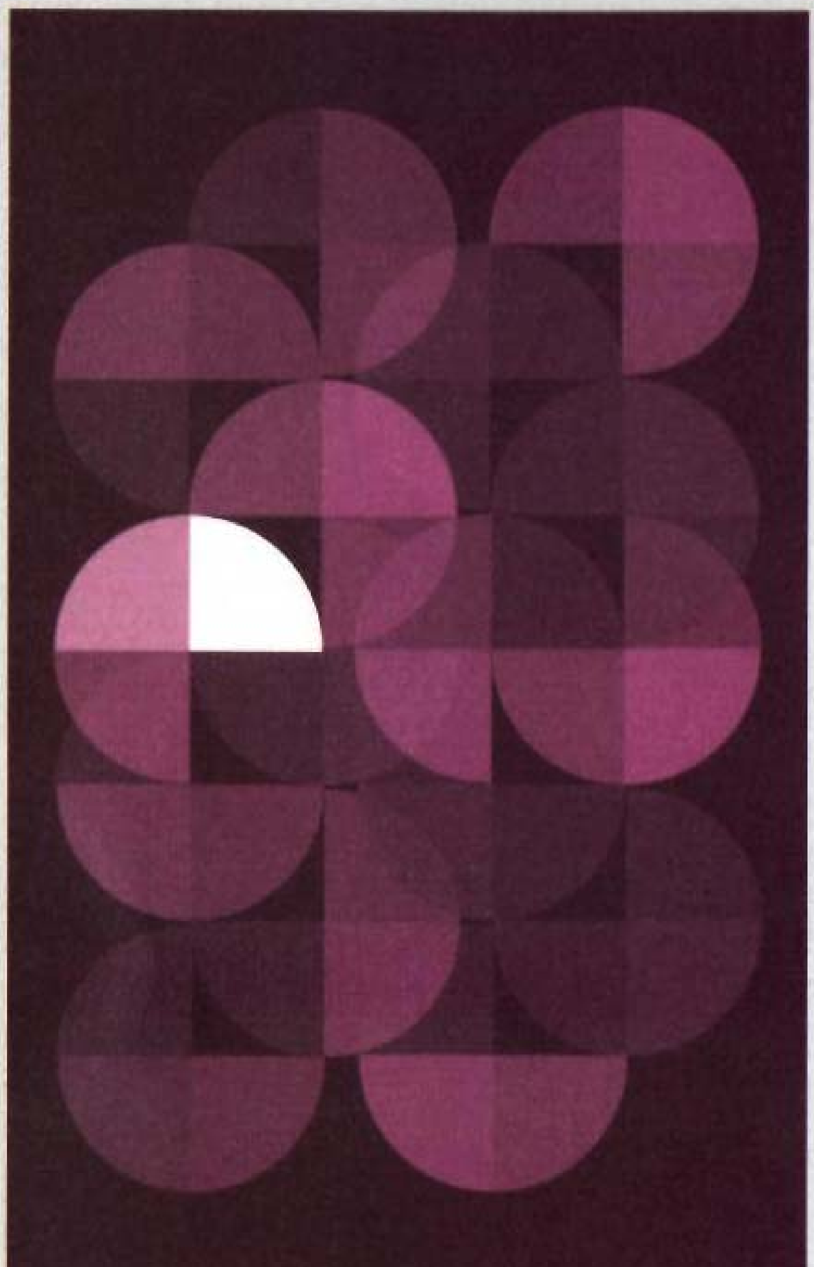

من آسيا الصغرى إلى تركيا

الأقليات، فرض التجانس الإثني - القومي، جماعات الشتات

تأليف: ميشيل برونو

ترجمة: معاوية سعيدوني

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

من آسيا الصغرى إلى تركيا

الأقليات، فرض التجانس الإثني - القومي، جماعات الشتات

تأليف: ميشيل برونو
ترجمة: معاوية سعيدوني

يوليو 2019
474

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

أسسها

أحمد مشاري العدواني

د. فــؤاد زكــريـــا

المشرف العام

الأمين العام

مستشار التحرير

أ. د. محمد غانم الرميحي

rumaihimg@gmail.com

هيئة التحرير

أ. جاسم خالد السعـدون

أ. خليل علي حيدر

د. سعداء سعد الدعاس

د. علي زيد الزعبي

أ. د. عيسى محمد الأنصاري

أ. د. طارق عبدالمحسن الدويسان

أ. منصور صالح العنزي

أ. د. ناجي سعود الزيد

مديرة التحرير

عالية مجيد الصراف

a.almarifah@nccalkw.com

سكرتيرة التحرير

هلل فوزي المجيبل

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 642 - 3

العنوان الأصلي للكتاب

De l'Asie mineurie a la Turquie

By

Michael Bruneau

CNRS Editions

Original: Michael Bruneau, De l'Asie mineure a la Turquie © CNRS Editions, 2012

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

شوال 1440 هـ ـ يوليو 2019

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

مقدمة:
من آسيا الصغرى إلى تركيا: سياقات إقليمية
بين آسيا وأوروبا 11
الجزء الأول:
المفاهيم والمنظومة النظرية: شعوب
الزمن الطويل وسياقاتها الإقليمية 21
الفصل الأول:
بين أوروبا وآسيا: المنطقة الوسطية:
مفاهيم ومقاربات تحليلية 25
الفصل الثاني:
آسيا الصغرى أو الأناضول في الفضاء
الأورو - آسيوي: النماذج المجالية
والشعوب - العوالم المندرجة في الزمن الطويل 45
الجزء الثاني:
تشكل المجال الأناضولي في الزمن الطويل:
من الإمبراطوريات والمدن - الدول والإمارات
إلى نهاية الإمبراطورية العثمانية 77
الفصل الثالث:
المجال اليوناني في آسيا الصغرى:
يوننة آسيا الصغرى عبر الزمن الطويل 81
الفصل الرابع:
المجال التركي في الأناضول: من الترحال
إلى الإمارات إلى سلطنة الروم إلى الإمبراطورية العثمانية 109
الفصل الخامس:
تأثير الفرس - الإيرانيين شعب الزمن الطويل
في آسيا الصغرى 141

الفصل السادس:
الأرمن والأكراد: شعبان متجددان في الزمن الطويل
في الواجهة الشرقية للأناضول 171
الجزء الثالث:
عصر القوميات: «الهندسة الديموغرافية»
أو محاولة فرض التجانس الإثني في آسيا الصغرى
وتراقيا الشرقية 195
الفصل السابع:
اليونانيون والأرمن في آسيا الصغرى
وتراقيا الشرقية عشية الحرب العالمية الأولى 199
الفصل الثامن:
سياسة الطرد والتصفية الإثنية المطبقة
ضد اليونانيين من طرف جمعية الاتحاد والترقي
والكماليين (1913 – 1950) 221
الفصل التاسع:
الاتحاديون وسياسة «الهندسة الديموغرافية»:
حركية الإبادة 241
الفصل العاشر:
استمرار «الهندسة الديموغرافية»
تجاه الأكراد (1925 – 1950) 263
الجزء الرابع:
الإرث العثماني: واجهات تركيا الحدودية مع المجالات
المجاورة ومع العالم 279
الفصل الحادي عشر:
الواجهة الحدودية البونطية والقوقازية مع روسيا 283
الفصل الثاني عشر:
الواجهة الحدودية مع البلقان: تراقيا والتشابك
العصبي «إسطنبول» 307

الفصل الثالث عشر:
الواجهة الحدودية مع أرخبيل إيجة والمتوسط 333
الفصل الرابع عشر:
الواجهة الحدودية مع العالم العربي
في جنوب شرق الأناضول 355
الجزء الخامس:
جماعات شتات شعوب آسيا الصغرى خارج
الكيانات الوطنية: فضاءات الذاكرة لدى جماعات
الشتات والجالية التركية خارج الحدود 377
الفصل الخامس عشر:
شتات اللاجئين اليونانيين من آسيا الصغرى
والبونط وتراقيا الشرقية: مجالات الذاكرة 381
الفصل السادس عشر:
الشتات الأرميني وفضاءات ذاكرته:
المسألة الأرمينية في تركيا وسياسة الإنكار 405
الفصل السابع عشر:
من مجال الهجرة إلى الجماعة التركية الأوروبية
العابرة للحدود وجماعات الشتات الكردية والعلوية
والآشورية - الكلدانية 421
خلاصة عامة:
العالم التركي - الإيراني وآسيا الصغرى 439
قاموس المصطلحات 451
الهوامش 459
بيليوغرافيا 479

مقدمة

من آسيا الصغرى إلى تركيا
سياقات إقليمية
بين آسيا وأوروبا

«كانت آسيا الصغرى بمنزلة القلب أو المجال المركزي لإمبراطوريتين متعاقبتين (البيزنطية والعثمانية) لا يمكن تصور إشعاع عاصمتيهما، القسطنطينية ثم إسطنبول، من دونه»

كانت آسيا الصغرى، أو الأناضول، في بداية القرن العشرين مسرحا لتصفيات عرقية من أبرز مظاهرها المجازر المركزة والعنيفة التي انتهت بعقد معاهدة ليس لها مثيل في العالم، وهي معاهدة مبادلة السكان بين اليونان وتركيا في العام 1923 (معاهدة لوزان Traité de Lausanne). ولا يمكن فصل أعمال الاجتثاث والتهجير والمجازر التي اتخذت طابع الإبادة الجماعية - من وجهة نظر الضحايا على أقل تقدير - عن أحداث سبقتها لا تقل عنها من حيث طابعها المنهجي، وإن حدثت على نطاق أصغر في مجالات مجاورة، وتحديدا في منطقتي البلقان والقوقاز. وقد أثرت الأحداث التي

عصفت بآسيا الصغرى في العمق في الدول القومية التي قامت في هذه المناطق، ولاسيما تركيا واليونان، وأسهمت إلى حد كبير في تحديد شكلها الحالي. كما تحمل الحدود القطرية التي أسفرت عنها هذه الأحداث بصمات هذه التقلبات، ولا يمكن فصل هذه الحدود عن الرهانات التي لاتزال قائمة والتي تعمقت على مر الأجيال ومنذ جيل اللاجئين الأوائل، أي منذ العام 1923.

لم تنقطع صلة الأقاليم التي استقبلت هؤلاء اللاجئين وأحفادهم بمواطنهم الأصلية؛ فآسيا الصغرى، أو الأناضول، التي تحوّلت إلى إقليم الجمهورية التركية منذ العام 1922، تغير وضعها من إقليم متعدد الأعراق عشية الحرب العالمية الأولى، إلى إقليم موحد العرق أو على الأقل متجانس قوميا، على المستويين السياسي والرسمي على أقل تقدير. وتلك هي حال إقليم الجمهورية اليونانية أيضا، باستثناء وجود أقلية مسلمة ناطقة بالتركية في منطقة تراقيا. وفي المقابل حافظت أقاليم الدول القومية في البلقان والقوقاز على قدر أكبر من التنوع العرقي يعكسه وجود أقليات قومية معترف بها بدرجات متفاوتة.

وآسيا الصغرى، أو الأناضول، هي ذلك الإقليم الشاسع الوسطي في الفضاء الأورو-آسيوي، الذي عرف أكبر التحولات البشرية في بداية القرن العشرين، إذ خسر ما لا يقل عن أربعة ملايين نسمة من عدد سكانه الإجمالي الذي كان يقدر بـ 22 مليون نسمة، بيد أنه استقبل في الوقت نفسه نحو ثلاثة ملايين لاجئ (أو «مهاجر» وفق التعبير التركي: muhacir) قصدوه من منطقتي البلقان والقوقاز.

وكانت آسيا الصغرى بمنزلة القلب أو المجال المركزي لإمبراطوريتين متعاقبتين (البيزنطية والعثمانية) لا يمكن تصور إشعاع عاصمتيهما، القسطنطينية ثم إسطنبول، من دونه. وكانت هذه المنطقة في الأزمنة القليلة الماضية، كما في الأزمنة البعيدة، عرضة لمحاولات متكررة ليس فقط لغزوها، بل أيضا لجعلها متجانسة إثنيا وثقافيا. وكانت تلك المحاولات متفاوتة من حيث شدتها وفعاليتها، منها ما كان هدفه اليوننة في الفترات التاريخية الأولى، ثم أعقبتها محاولات التتريك في مراحل تالية.

المقاربة الجغرافية-التاريخية للسياقات الإقليمية

يتطلب فهم حجم التقلبات التي شهدتها آسيا الصغرى في الفترات التاريخية المتأخرة، إخضاعَها لمقاربة جغرافية تاريخية، لاسيما ما يتصل بالرهانات الإقليمية داخل إمبراطوريتين كانتا تؤويان أعراقا كثيرة، هما الإمبراطوريتان البيزنطية ثم العثمانية؛ وبعدها ضمن الدولتين القوميتين اللتين ورثتاهما (اليونان وتركيا). فبمثل هذه المقاربة يمكن قياس أبعاد هذه الظاهرة وإبراز تفردها مقارنة بما شهدته المجالات المجاورة.

وستركز هذه الدراسة على السكان اليونانيين الذين كانوا يسكنون قلب المجال الأناضولي وأطرافه الساحلية، وبدرجة ثانية على السكان الأرمن الذين كانوا يوجدون أساسا في الأطراف الشرقية للأناضول، مع حضور في مناطق انتشار اليونانيين نفسها التي كانوا يشكلون فيها جاليات تجارية، كما كانت للأرمن نقاط التقاء عديدة مع اليونانيين باعتبارهم أقلية مسيحية مثلهم. أما الأقلية المسيحية الأخرى المتمثلة في الآشوريين-الكلدان التي تعرضت لمجازر (نحو 500 ألف قتيل)، فكانت أقل عددا وأكثر انتشارا في مجال شاسع يشمل الأطراف الشرقية للأناضول والعراق وإيران وسورية، وهذا ما يجعلنا نقتصر في إشارتنا إلى هذه الأقلية على نقاط محددة بغرض المقارنة.

أسهم اليونانيون اللاجئون إلى بلاد اليونان بعد العام 1923 في إعادة إعمار القطر اليوناني وجعله أكثر تجانسا، لاسيما في الجهة الشمالية منه وفي حاضرتيه الكبريين: أثينا-بيرايوس، وسالونيك. وتتبوأ رهانات الذاكرة المتعلقة بـ«أوطانهم المفقودة» مكانة أساسية بالنسبة إلى هؤلاء اللاجئين، فحنينهم إلى أقاليمهم الأصلية لايزال حيا في الجيل الثاني والثالث والرابع وحتى الخامس، فحافظوا بذلك على هوية متميزة عن هوية سكان بلاد اليونان «الأصليين»، إذ عادة ما ينسبون أنفسهم إلى أقاليمهم الأصلية خارج بلاد اليونان، فهم إما يونانيون بونطيون (متحدرون من منطقة البحر الأسود)، وإما كابادوكيون (من منطقة كابادوكيا شرق الأناضول)، وإما أناضوليون (من منطقة الأناضول).

وتتمحور فرضية هذه الدراسة حول فكرة تصادم أربعة سياقات إقليمية في آسيا الصغرى:

1 - أولها السياق الإقليمي المرتبط بانتشار الثقافة الهيلينية انطلاقا من السواحل والبحار المتاخمة لآسيا الوسطى، منذ العصور القديمة حتى نهاية الألف الأول بعد الميلاد، ما أدى إلى تشكل مجال بيزنطي أساس بنيته الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية أو الكنيسة الرسولية الأرمينية أو كلتيهما، ونظام الحصون الدفاعية، وشبكة المدن، والحضور القوي للإدارة.

2 - ثانيها السياق الإقليمي لحركيتي الأسلمة والتتريك، وهما متلازمتان، ترتكزان على مجال البداوة والترحال الذي استقوى وتوسع على حساب المجال البيزنطي وقضّ أركانه وتملكه، ما أسفر عن انشطار كبير لآسيا الصغرى بداية من القرن الحادي عشر الميلادي، وقد كان الترحال من الخصائص الأساسية للمجتمعات والأقاليم التركية.

3 - ثالث هذه السياقات هو المتعلق بالبنى المجالية العثمانية التي تملكت جزءا من الإرث البيزنطي بهدف توحيد المجال الأناضولي، فأسست لنظام «الملة» (millet) الذي أعطى الأقليات الدينية المسيحية، ثم اليهودية، وجودا يقوم على خضوعها والاعتراف بها في آن واحد، مما أوجد توازنا نسبيا منح الأقليات مكانة لا يستهان بها.

4 - ويخص السياق الرابع تشكيل مجالات إقليمية متجانسة من طرف الدولتين القوميتين التركية واليونانية في القرنين التاسع عشر والعشرين، بإنكار وجود الأقليات وتهجيرها ومحاولة التأسيس لوطن قومي متجانس إثنيا، فعادت إلى الواجهة حركيتا الأسلمة والتتريك اللتان اتخذتا طابعا جذريا خدمةً لسياسة الدولة القومية التركية، والتي كانت أدواتها التصفيات العرقية والتهجير والمجازر التي اتخذت أو لم تتخذ طابع الإبادة الجماعية.

لقد نشأ المجال التركي المعاصر عن التصادم الجدلي بين هذه السياقات الأربعة المتتالية تاريخيا والمتشابكة أيضا في الزمن، والتي أفرزت مخلفات أو إرثا أثر في السياقات الأخرى، وضمن هذه السياقات المتتالية والمتشابكة، كان للديانة المسيحية تارة والإسلامية تارة أخرى دور محوري، وكان يطغى سياق معين على السياقات الأخرى في فترة تاريخية محددة، ثم يخفت، ليظهر مجددا أو على الأقل جزئيا في فترة تاريخية تالية، فالأمر يتعلق هنا بتيارات تاريخية ثقيلة أو عميقة مرتبطة بانتماءات دينية وثقافية متجددة.

وسنحاول أن نبين، من خلال هذه الدراسة، أن الرهان الإقليمي كان أساسيا في كل الفترات التاريخية التي مرت بها آسيا الصغرى، بحيث أدى إلى صراعات أكثر حدة مما شهدته مناطق أخرى مثل البلقان أو القوقاز، وتَواجه في هذه الصراعات شعبان إمبراطوريان هما اليونانيون والأتراك، وديانتان مهيمنتان هما الإسلام والمسيحية الأرثوذكسية. فقد كانت هذه المنطقة قلب الإمبراطورية البيزنطية، ثم العثمانية، مما جعلها محل رهان إقليمي أكثر حدة من الرهانات التي طرحتها مناطق الأطراف في البلقان والقوقاز.

الرهانات الإقليمية للمجال الأناضولي: «الأوطان المفقودة»

أوجد فقدان الشعب اليوناني لآسيا الصغرى التي تجذر فيها منذ العصور القديمة، رهانات تتصل بالذاكرة، توارثتها الأجيال، وظهرت بوضوح في بلاد اليونان، منذ نحو ثلاثين عاما، بين صفوف النازحين من آسيا الصغرى. كما أن عمليات «الإبادة» التي تعرض لها الأرمن، أو تلك التي يصر يونانيو البحر الأسود واليونانيون العثمانيون والآشوريون-الكلدان على القول إنهم تعرضوا لها، أصبحت معروفة أكثر بفضل العديد من الدراسات المنشورة، التي سنعتمد عليها من دون أن نقدم الجديد في هذه المسألة أو نصدر حكما نهائيا بشأنها، وهي التي لاتزال محل نقاش بين المؤرخين المختصين في عمليات الإبادة. وسنركز بدلا من ذلك على الدور الأساسي الذي أدته في الرهانات الإقليمية وفي هذه الأحداث الأليمة السياسات التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي (İttihad ve Terakki Cemiyeti) (CUP) المنبثقة عن حركة الشباب الأتراك (أو تركيا الفتاة)، والتي واصلها الكماليون بعد تأسيس الجمهورية التركية.

وقد سمحت إتاحة الأرشيف العثماني والبحوث التي أجراها ثلاثة باحثين أتراك، هم أوغور أوميت أونغور (Ugur Ümit Üngör) (2011)، وفؤاد دوندار (Fuat Dündar) (2012، 2014)، وتانر آكتشام (Taner Akçam)(2102)، بتجديد مقاربة الأحداث المتصلة بالسياسة المعروفة بـ«الهندسة الاجتماعية والإثنية والديموغرافية» التي وضعتها جماعة «الشباب الأتراك» المنتمية إلى جمعية الاتحاد والترقي (CUP)، وواصل العملَ بها الكماليون حتى خمسينيات القرن العشرين.

وأتاحت هذه الدراسات تحليلا أشمل لغايات وإفرازات المجازر والتصفيات العرقية، فبينما كانت الأبحاث، حتى فترة متأخرة، تعتمد أساسا مقاربة تتمحور حول جماعات من الضحايا دون غيرهم: الأرمن أولا، ثم الآشوريون-الكلدان ويونانيو منطقة البحر الأسود واليونانيون العثمانيون عموما، وأخيرا الأكراد، يرسم لنا المؤرخون الأتراك المذكورون صورة إجمالية لهذه الظواهر من خلال المقارنة بينها، ما يسمح بتلمس إفرازات السياسات المتبعة تجاه الأقليات المسيحية والمسلمة أيضا، وهي سياسات كان هدفها بناء دولة قومية تركية متجانسة إثنيا.

ظل المجال الأناضولي المتاخم لأوروبا وآسيا، عبر التاريخ، محل أطماع حرَّكت الغزوات وأوقدت نيران الحروب، لاسيما بين الشعبين الحاملين تقاليد إمبراطورية (اليونانيين والأتراك). وأدت النزاعات التي احتدمت بشدة في الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة إلى إبادة أعقبت مجازر وتصفيات عرقية. ولم ينس الضحايا الذين اجْتُثوا من أرض أجدادهم، التي انْتُزعت منهم ملكيتها، «أوطانهم المفقودة»، ولايزالون يطالبون بإصرار متزايد بالاعتراف بالأضرار الإنسانية والمادية التي تعرضوا لها.

وبينما كان هدف ما يعرف بـ«المحرقة» اليهودية (Shoa)، التي وضع في أعقابها مفهوم «الإبادة الجماعية»، تحطيم الشعب اليهودي كليا ومحو وجوده نهائيا باعتباره تجسيدا للشر بالنسبة إلى النازيين، فإن أعمال القتل والتهجير التي تعرض لها المسيحيون والأرمن واليونانيون والآشوريون-الكلدان، لم تكن غايتها تحطيم هذه الشعوب في حد ذاتها بل تملك أرضها، ومنعها من تشكيل دول قومية خاصة بها أو أجزاء منها على هذه الأرض، وهذا ما تحقق فعلا بالطرد أو القتل أو الإدماج.

ظاهرة اللاجئين وأحفادهم

ماذا كان مصير من خرجوا أحياء من المجازر، أو عملية «الإبادة»، سواء منهم من اسْتُعيض عنهم بسكان أتراك أو لم يُسْتَعض؟ لقد قصد القسم الأكبر من سكان آسيا الصغرى اليونانيين إقليم دولة اليونان، وتفرق بعضهم بين جاليات يونانية في غرب أوروبا أو روسيا؛ أما الأرمن فتوجهوا إلى روسيا، كما كوَّنوا جاليات في غرب أوروبا، وبخاصة فرنسا، واستقر بعضهم في بلاد اليونان ولبنان والولايات المتحدة. ولا شك في أن دولة اليونان كانت الأكثر تأثرا بظاهرة اللاجئين؛ نظرا إلى أعدادهم

الكبيرة مقارنة بإجمالي عدد سكان البلاد، وكذلك بفعل عملية تبادل السكان بين اليونان وتركيا، التي أفرغت أراضي وقرى يونانية من سكانها المسلمين، والتي تغير على إثرها وجه شمال بلاد اليونان بعمق بعد استقبالها عددا كبيرا من اللاجئين، وكذلك الشأن بالنسبة إلى عديد المدن اليونانية، فأصبحت هذه الأماكن والأقاليم مسرحا مفضلا للمظاهر والطقوس الهادفة إلى إحياء الذاكرة. كما أن الأرمن الذين يعيشون في المنفى، في فرنسا مثلا، استحدثوا هم أيضا أماكن لإحياء الذاكرة تركت بصماتها في البلاد التي استقبلتهم.

إن الاجتثاث العنيف لليونانيين والأرمن من آسيا الصغرى في النصف الأول من القرن العشرين والآثار التي تركها لدى أحفاد اللاجئين في أراضي الشتات، يجب تحليلها وفق أبعاد زمنية متعددة. فمن الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار الزمن الطويل المرتبط بالتاريخين البيزنطي والعثماني والفترات التاريخية السابقة في العصور القديمة، كما يجب الاهتمام بالأزمنة المتصلة بأحداث النصف الأول من القرن العشرين.

فالزمن الطويل يؤدي دورا أساسيا لدى شعوب يشدها الحنين إلى ماضٍ زاهر، يرجع إليه دائما في تصورات الماضي التي تجسدها «الأيقونات» التي تستند إليها هويات الجاليات في الشتات. فقد استغرق تحول هذه الشعوب الإمبراطورية إلى أقليات في أراضٍ كانت تهيمن عليها في العصور القديمة والوسطى، أربعة قرون، بل ألفية كاملة، بحيث إن التهجير والتصفية العرقية في بداية القرن العشرين، على رغم عنفهما، هما استكمال لحركية نزع ملكية هذه الشعوب لأرضها وتراجع تأثيرها في هذا المجال الإقليمي، وهي حركية امتدت على مدار نحو ألف عام، وشهدت حروب غزو ومجازر متكررة وكذلك اندماجا للسكان بفعل الاعتناق القسري أو الطوعي للدين الإسلامي.

وعلى الرغم من أن الدولة القومية عملت منذ ظهورها في القرن الماضي على تحقيق «تجانس إثني» مأمول، واجتهدت من أجل وضع حد لتعددية إثنية ظلت على مر الأزمنة إحدى خاصيات آسيا الصغرى والشرق الأدنى، فإن الأقليات التي أنكرت وجودها القومية التركية التي وضع أسسها مصطفى كمال وخلفاؤه، بدأت تظهر من جديد في أوائل القرن الحادي والعشرين، على الرغم من التصفيات الإثنية التي تعرضت لها في القرن الماضي.

من جانب آخر، لم تندمج شعوب الشتات أو التي أصبحت تعيش في «موطنها التاريخي» نتيجة للمجازر والتهجير والطرد، بشكل كامل في البلدان التي استقبلتها، ومازالت تنادي بهويتها المتميزة المستندة إلى التاريخ والمطالبة بالتعويض لضحايا المجازر والإبادة. كما صارت سياسة النسيان التي اتبعتها فترة «أوطانها التاريخية» (بلاد اليونان، أرمينيا) والدولة القومية التركية على وجه الخصوص، محل انتقاد من جانب الجمعيات وجماعات الضغط والأحزاب السياسية التي ينشط فيها اللاجئون، ولاسيما أحفادهم الذين يرفضون النسيان الآن. ولايزال الارتباط بأقاليم وأماكن «الأوطان المفقودة» قويا، وصار له حضور في أوطان المنفى بإنشاء أماكن تخلد الذاكرة ومعالم تعكس الهوية المتميزة للاجئين وأحفادهم. كما لاتزال المرجعية الإقليمية تحتل مكانة محورية لدى جماعات الشتات من خلال التظاهرات المقامة لإحياء الذاكرة، وخاصة تلك التي تؤطرها الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية أو الرسولية الأرمينية، والتي تشكل مكونا أساسيا لهوية اللاجئين وأحفادهم.

وعلى خلفية كل هذه الأحداث يُطْرح سؤال محوري يتعلق بالتحول من المجتمع العثماني المستند إلى نظام «الملة» ووضع «الذمة» إلى مجتمعات قومية تستند إلى دول قومية: يونانية، وأرمينية، وتركية، وعلى مبدأ المواطنة الذي ينفي وجود أقليات إثنية. ويمكن تحليل هذا التحول بالرجوع إلى الأبحاث التي أنجزت في السنوات الأخيرة حول تطور الجماعات اليونانية والأرمينية وتغير طبيعتها تحت تأثير الحركات القومية اليونانية والأرمينية على وجه الخصوص. ويجب إدراج هذه التحولات المتأخرة ضمن التغيرات التي حصلت على المدى الزمني الطويل والمتمثلة في أسلمة السكان المسيحيين وتتريكهم خلال الألفية الأخيرة. وستسمح هذه المقاربة الجغرافية التاريخية بتسليط الضوء على الوضع الجيو-سياسي الذي ساد طوال القرن الماضي.

مجالات وشعوب الحدود في واجهات تركيا مع جيرانها

إذا كان اليونانيون ومن بعدهم الأتراك هم الشعبين الوحيدين اللذين نجحا في توحيد آسيا الصغرى مدة طويلة، فقد كان لشعوب أخرى مجاورة دور عبر الزمن الطويل، وكان لها تأثير في آسيا الصغرى فترات زمنية متفاوتة. فالفرس الإيرانيون يشكلون قطبا شرقيا ظل حاضرا على الدوام، وكان له إشعاع على شبه الجزيرة

الشاسعة التي هيمنوا عليها في مناسبتين اثنتين (إمبراطورية الفرس الأخمنديين، والسلطنة السلجوقية)، كما كان للغتهم وثقافتهم تأثير مستديم ومستمر، ولو بشكل غير مباشر، بواسطة اللغة العثمانية، والأدب، والدين (النحلة العلوية والمذهب الشيعي)، واستمر هذا التأثير إلى فترة متأخرة بل حتى اليوم. أما التأثيرات العربية الوافدة من الجنوب الشرقي، انطلاقا من بلاد الرافدين ومنطقة كيليكيا، فقد كانت أقل حضورا، إذ لم تسفر الفتوحات العربية عن استقرار عربي مستديم بآسيا الصغرى في العهد البيزنطي.

كما يوجد شعبان لم يؤسسا إمبراطوريات، بيد أن حضورهما لم ينقطع عبر الزمن الطويل، هما الشعبان الأرميني والكردي اللذان حافظا على استمرار وجودهما في جهات شرق الأناضول الجبلية، على الرغم من الحروب والغزوات الإمبراطورية، مما أهلهما للتأثير باستمرار في تاريخ آسيا الصغرى، بل رأت فيهما تركيا الحديثة أكبر تحدٍ واجه سعيها إلى فرض التجانس الإثني والقومي. كل هذا جعل آسيا الصغرى أو الأناضول نقطة تقاطع سياقات إقليمية لشعوب مختلفة، من دون أن ننسى شعوبا أخرى أثرت في المنطقة في الفترة المتأخرة بشكل محدود، مثل العبرانيين اليهود، والبلغار، وخاصة الروس.

إن تحليل تطور شبه جزيرة آسيا الصغرى باتجاه الوحدة والتجانس الإثني والثقافي في الأزمنة البعيدة كما في الأزمنة القليلة الماضية، لا يكتمل من دون تناول واجهات تركيا الحدودية التي تصلها بجوارها وتفصلها عنه، وهي واجهات بحرية وقارية تسلط دراستها الضوء على حركية التوحيد وفرض التجانس، وعلى المعوقات والصعوبات التي واجهتها في أثناء القرن العشرين وحتى اليوم. فمنذ نهاية القرن الثامن عشر، شهدت هذه الواجهات حركة للسكان في الاتجاهين، وأدت فيها مجموعات إثنية معينة دورا مفصليا بين المجال الأناضولي وجيرانه، وكان لمدن الموانئ، وعلى رأسها إسطنبول وإزمير، دور التشابكات العصبية التي تمر عبرها كل المبادلات الديموغرافية والاقتصادية والثقافية.

ومنذ 1957 توسعت حركة الهجرة الريفية التركية نحو الحواضر لتشمل أوروبا الغربية أو الوسطى، مما أوجد فضاء هجرة شاسعا تحدث فيه المبادلات بين المواطن الأصلية ومواطن إقامة هؤلاء المهاجرين المتأخرين الذين كانت دوافعهم

اقتصادية في الأساس. وحاولت دولة الجمهورية التركية تنظيم هذه الهجرة (بعقد اتفاقيات ثنائية مع البلدان المستقبلة)، وتأطيرها (بواسطة المعلمين والأئمة ووسائل الإعلام عبر قمر اصطناعي للاتصالات). ويشكل اليوم أربعة ملايين تركي أوروبي مجموعة كبيرة عابرة للحدود، تضطلع بحركة دائمة بين مواطنها الأصلية في الأناضول ومواطن استقرارها في أوروبا، وكأن المجال الأناضولي المتمثل في الجمهورية التركية وجد امتدادا له في الخارج وبخاصة في أوروبا، بواسطة جماعات الشتات اليونانية والأرمينية والكردية أو الجماعات التركية العابرة للحدود، وفق المسارات التاريخية المختلفة لهذه الهجرات انطلاقا من القطر التركي.

ويمكن أن نفهم بشكل أفضل الطابعَ الفريد والجذري لظاهرة التحول من آسيا الصغرى إلى تركيا، من خلال التموقع في العالم التركي-الإيراني ومن منظور حركية التتريك عبر الزمن الطويل والتي أعقبت حركية اليونة السابقة لها، وكذلك ضمن الأزمنة القصيرة المرتبطة بسياسات فرض التجانس الإثني التي اتبعتها جمعية الاتحاد والترقي والكماليون من بعدها، مع وجوب التنبيه إلى أن المنطق الإثني الذي سار عليه القوميون الأتراك يختلف عن المنطق الثقافي للإيرانيين الذي يقوم على احترام أكبر للتعددية الإثنية.

الجزء الأول

المفاهيم والمنظومة النظرية:
شعوب الزمن الطويل وسياقاتها الإقليمية

تنتمي آسيا الصغرى، أو الأناضول أو تركيا، إلى مجال أوسع منها بكثير، وهو المجال الوسطي الممتد من البحر المتوسط إلى آسيا الوسطى، ومن بحر الأدرياتيك إلى بحر قزوين، وتتقاطع فيها مسارات شعوب وثقافات الشرق والغرب، وشهدت كثيرا من التأثيرات والهجرات والصراعات على المدى الزمني الطويل، بحيث يكون من الواجب تحديد المفاهيم التي تسمح بتحليل عميق لهذه الظواهر وتؤسس لدراسة جغرافية تاريخية للمجال الآسيوي الصغير أو الأناضولي. وبدلا من مفهوم «الحضارة» نقترح استعمال مفهوم الشعوب ذات البعد العالمي عبر المدى الزمني الطويل، أو الشعوب الإمبراطورية، أو الشعوب القادرة على الاستمرار، وهي شعوب لها منطق أو سياق إقليمي خاص بها. وقد خضعت كل من آسيا الصغرى والبلقان للمجال الإمبراطوري متعدد الأعراق نفسه، البيزنطي ثم العثماني، غير أن تطورهما المختلف في زمن الدول القومية باتجاه التوحد من جهة (حالة آسيا الصغرى)، والانشطار من جهة أخرى (حالة البلقان)، يستلزم طرح هذه الإشكالية وفق مقاييس زمنية مختلفة، وتناول بناء وطن قومي تركي انطلاقا من الواجهات الحدودية التي تصله بالمجالات المجاورة له.

بين أوروبا وآسيا:
المنطقة الوسطية
مفاهيم ومقاربات تحليلية

تحوّلت آسيا الصغرى أو الأناضول إلى ما يُعرف اليوم بتركيا بعد حركية أسلمة وتتريك طويلة الأمد (من القرن الحادي عشر إلى القرن العشرين) شملت سكانها الذين عرفوا قبل ذلك حركية يوننة أطول زمنيا (من القرن العاشر قبل الميلاد إلى القرن العاشر الميلادي). وفي أثناء ذلك شهد هذا المجال الوسطي بين أوروبا وآسيا فترات طويلة من التعددية الإثنية والسياسية، واستطاع شعبان دون غيرهما توحيده سياسيا وثقافيا بشكل مستديم، وهما: اليونانيون الهيلينستيون وبعدهم اليونانيون الرومان (الإمبراطوريات الهيلينستية والرومانية والبيزنطية)؛ ثم الأتراك (سلطنة الروم التي

«لا تقتصر القدرة على الاستمرار في الزمن الطويل على «الحضارات الكبرى الإمبراطورية» وحدها، بل نجدها لدى شعوب تحتل حيزا إقليميا محدودا»

أسسها السلاجقة، وبعدها على وجه الخصوص الإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية). ونجح هذان الشعبان عبر زمن طويل، من خلال حركيات متفاوتة من حيث مداها الزمني، ومن دون محو التعددية الإثنية الكامنة تماما، في فرض ديانتهما ولغتهما على السواد الأعظم لسكان هذا الفضاء.

وإذا اعتمدنا منظورا بروديليا (نسبة إلى المؤرخ فرناند بروديل Fernand Braudel) في تناول هذا التاريخ الممتد على مدى ثلاث ألفيات، نلاحظ أن تملّك الأتراك هذا الفضاء وفرض دينهم ولغتهم عليه تطلّب نصف المدة الزمنية التي استلزمتها عملية اليونية السابقة؛ وقد نجح الأتراك في إزاحة اليونان بشكل شبه تام في ظرف عشرين عاما فقط ختمت ثمانية قرون من التقدم المستمر بدرجات متفاوتة (ق. 11-19 م). ومع وجوب الإقرار بأن التحولات التاريخية أكثر سرعة وفعالية في العهود الحديثة والمعاصرة منها في العصور القديمة والوسطى، بفضل تطور العلوم والتقنيات التي تضع بين أيدي الدول الحديثة وسائل تفوق بكثير تلك التي كانت بحوزة الدول القديمة، فإن الأتراك نجحوا في بضعة عقود في بناء دولة قومية بالأناضول تتمتع بقدر كبير من التجانس السياسي والثقافي، على حين اضطروا إلى الانسحاب من البلقان، وهي منطقة ظلت فيها ظاهرة الأسلمة محدودة، بينما انتشر الإسلام على نطاق واسع في الأناضول في العهد العثماني.

لهذا وجب التطرق إلى الدور الذي أدّاه تحول السكان إلى الإسلام، وهم الذين ظل معظمهم، حتى القرن الثالث عشر الميلادي، مسيحيين خاضعين إلى أقلية من الفاتحين الأتراك المسلمين. فكيف نجح هؤلاء في فرض لغتهم وثقافتهم العثمانية، ثم التركية، ضمن دول وإمبراطورية متعددة الأعراق تتنوع أصول سكان المدن فيها؟ وكيف أدى ظهور القوميات في القرن التاسع عشر إلى زوال شبه كلي للأقليات الدينية غير المسلمة من المجال الأناضولي في النصف الأول من القرن العشرين؟

وحتى نفهم ظواهر ممتدة عبر زمن طويل، من قبيل تملّك الشعب التركي مجالا جغرافيا كان غريبا عنه، وفرضه تجانسا نسبيا عليه دينيا وثقافيا ولغويا، والتحول من الثقافة الهيلينستية إلى الانتماء التركي الغالب اليوم، وجب تجاوز الحواجز المعرفية والتقسيمات الإقليمية والقومية، أو تلك المقاربات التي تتناول الفضاءات الثقافية بشكل مجزأ، ويكون ذلك بإقحام أدوات تحليل جديدة، ومفاهيم مستجدة،

ومقاربات منهجية مستحدثة، تجعل من الجمع بين مجالات معرفية مختلفة وتقاطعها أمرا ضروريا. وانطلاقا من مفهوم «الشرخ بين الشرق والغرب» و«المنطقة الوسطية»، سنحاول عرض السياقات الإقليمية لدول أو شعوب الزمن الطويل التي تمكننا من تحليل حركيتي اليوننة والتتريك، مع تجاوز التقسيمات الزمنية للتاريخ التقليدي والتجاذبات المعرفية الملازمة لها (العهود القديمة الإغريقية والرومانية، الدراسات البيزنطية (byzantinologie)، الدراسات العثمانية (ottomanisme)، الحضارات...)، كما سنجتهد للالتزام بمنظور يجمع بين كل هذه المجالات المعرفية ويبحث عن نقاط التقاطع بينها.

الشرخ بين الشرق والغرب أو «المنطقة الوسطية»

أوجد الأوروبيون منذ القرن الثاني عشر الميلادي تعبيري الشرق والغرب، غير أن انتشار استعمالهما يعود إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر على وجه الخصوص، ويتّسم هذا الاستعمال بالمبالغة بهدف إبراز التباين بين نوعين من الحضارات. ويمكن الرجوع بهذا التعارض بين العالمين الشرقي والغربي إلى تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية وغربية في العام 395م. وقد اصطدمت مقاربة الجغرافيا التاريخية المعتمدة على مفهوم الحضارات دائما بهذا التعارض بين الشرق والغرب، الذي يقسم القارة الأورو-آسيوية الشاسعة التي نشأ فيها أكبر عدد من الحضارات على المدى الزمني الطويل.

ونستعرض بداية أطروحة إدوارد سعيد (E. W. Saïd) (1980، 347) القائلة: «بأن الشرق في حد ذاته ما هو إلا كيان موضوع؛ ففكرة وجود كيانات جغرافية بسكان أصليين مختلفين جوهريا، يمكن تعريفهم على أساس دينهم أو ثقافتهم أو انتمائهم العرقي الخاص بهم، لا يمكن التسليم بها». ثم يضيف: «إن النزعة الاستشراقية تشترك عموما مع السحر والميثولوجيا في كونها تعتمد نظاما مغلقا مكتفيا بذاته ويتقوى من ذاته، تكون فيه الأشياء كما هي لأنه يقرر أنها كما هي جامدة لا تتغير، بالاعتماد على تبريرات وجودية لا يمكن لأي معطى مستمد من الواقع أن يزحزحها أو يغيّرها. فأوروبا عندما اتصلت بالشرق، وعلى وجه التحديد الإسلام، رسّخت نظام تصوراتها للشرق، وجعلت - كما يقترح ذلك هنري بيرين

(H. Pirenne) - من الإسلام جوهر كيان خارجي، تأسست الحضارة الأوروبية في القرون الوسطى على فكرة مواجهته». (E. W. Saïd, 1980, 88).

«المنطقة الوسطية»

واقترح د. كيتسيكيس (1985) (D. Kitsikis) تعويض هذه النظرة الثنائية «شرق-غرب» التي سادت فترة طويلة في الاستشراق العلمي الغربي، والتي تضع خط التقسيم بين آسيا وأوروبا في غرب المجال الأورو-آسيوي الشاسع، حتى إنها قسّمت أوروبا إلى غربية وشرقية، بنظرة أخرى ثلاثية تقوم على فكرة وجود «منطقة وسطية» بين الشرق والغرب، بحيث ميّز كيتسيكيس مجموعة من البلدان أو الشعوب كان لها دور همزة الوصل بين حضارات الشرق والغرب، وفق تعبير الجغرافي إ. روكلو (E. Reclus)، وهذه الشعوب هي: الروس، واليونانيون، والأتراك، وشعوب البلقان الأرثوذكسية والمسلمة، والعرب، والإيرانيون، والأفغان، وحتى شعوب غرب باكستان[1].

شهدت المنطقة الوسطية صنفين من الإمبراطوريات: فوُجدت من جهةٍ الإمبراطوريات الوسطى التي هيمنت على منطقة المضائق وبحر إيجة (إمبراطورية الفرس الأخمنديين وإمبراطورية الإسكندر اليونانية والإمبراطورية الرومانية ثم البيزنطية والإمبراطورية العثمانية)، وكان مركز الإمبراطوريتين الأخيرتين القسطنطينية/إسطنبول؛ ومن جهة أخرى إمبراطوريات الأطراف التي حاولت أن تخلف الإمبراطوريات الوسطى (الإمبراطورية العربية الأموية ثم العباسية والإمبراطورية الفارسية الصفوية والإمبراطورية الروسية). وكانت العلاقات بين هذين الصنفين من الإمبراطوريات متوترة. وحتى العام 800م الذي تُوّج فيه شارلمان، لم ينفصل الغرب عن فضاء الحضارة البيزنطية، ليحاول بعد هذا التاريخ جاهدا أن يُدمّر الإمبراطورية الوسطى المتربعة على المنطقة الوسطية، وقد توسع هذا الغرب ليضم في القرن العشرين أوروبا الغربية والأمريكتين الشمالية والجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا. أما الشرق فيشمل، وفق هذه النظرية، الهند وجنوب شرق آسيا الجنوبية الشرقية والصين وكوريا واليابان، حين يمكن اعتبار المنطقة الوسطية جزءا من الغرب والشرق في آن واحد.

واقترح ثيري بيانكيس (Thierry Bianquis) (1996) تعريفا للمنطقة الوسطية يقترب مما طرحه كيتسيكيس، بحيث يسود في هذه المنطقة التداول بين نظام ثنائي وآخر ثلاثي. فمن جهة، حدث تعارض بين إمبراطورية قارية في غرب آسيا شملت القطرين العراقي والإيراني الحاليين في الجانب الأول، وإمبراطورية أو نظام بحري متوسطي متعدد الدول، دام ثلاثة عشر قرنا (القرن السادس قبل الميلاد إلى القرن السابع بعد الميلاد) في الجانب الثاني. ونجد في الجانب الأول الفرس الأخمنديين، والبارثيين الآرساسيين، والفرس من الساسانيين، الذين كانت لهم عدة عواصم متزامنة، إحداها في العراق السفلي بلغته السامية، والأخرى في الهضبة الإيرانية بلغتها الهندو-الأوروبية؛ ونجد في الجانب الآخر الدول الهيلينستية، والإمبراطورية الرومانية ثم البيزنطية بلغتها اليونانية. وقد تكررت الصدامات العسكرية بين الجانبين، وكانت الحدود الفاصلة بينهما تتبع غالبا مجرى الفرات الأوسط، بحيث كان المجال السوري ملحقا بالإمبراطورية المتوسطية، وبلاد الرافدين الوسطى والسفلى (العراق الحالي) بالإمبراطورية الآسيوية، أما بلاد الرافدين العليا (منطقة الجزيرة) وأرمينيا فكانتا محل تجاذب بين المعسكرين.

وخلال مدة زمنية لم تتعدَ اثنين وعشرين عاما، بين 635 و657 م، فتحت القبائل العربية المتحدرة من الجزيرة العربية، سورية ومصر البيزنطيتين، وبلاد الرافدين وإيران الساسانيتين، وأرمينيا وقسما من القوقاز. وكانت جبال الأمانوس (جبال النور)، وطوروس، ومنطقة كيليكيا تشكل مناطق عسكرية تضم مدن حاميات (عواصم) وثغورا تواجه بيزنطة. ويُلاحظ أن كل المناطق الواقعة غرب جبال زاغروس، التي فُتحت وأُسلمت وعُربت من طرف العرب المسلمين، باستثناء شبه الجزيرة الأيبيرية، كانت تسود فيها قبل الفتح إما لغة سامية، مثل الآرامية-السريانية والعربية الجنوبية والأمهرية، وإما لغات لها قواسم مشتركة مع اللغات السامية، مثل القبطية والبربرية. وخلال بضعة قرون، تبنى أهل البلاد الأصليين كلهم اللغة العربية باعتبارها لغة كتابة وثقافة، واتخذها بعضهم لغة للتعامل اليومي، بمن في ذلك المسيحيون واليهود.

أما في مناطق شرق جبال زاغروس، أي إيران وبلاد ما وراء النهر وأفغانستان، فقد اتخذت العربية لغة ثقافة وكتابة، على حين قاومت اللغات المحلية الهندو-

أوروبية والقوقازية والتركية-المجرية منذ التعريب، وحافظت على مكانتها بوصفها لغات للتعامل اليومي والثقافة الشفوية، وأُحييت شيئا فشيئا على المستوى الأدبي والمعرفي، بيد أنها اقتبست من العربية حروف أبجدياتها وكذلك جلّ مفرداتها المستعملة في الدلالة على المفاهيم. هذا ولم تكن الحدود اللغوية تتبع مجرى نهر الفرات، بل زحزحت إلى شرق العراق وبالتحديد إلى سفح جبال زاغروس، فبلاد الرافدين السفلى والوسطى وجزء من العليا، التي كانت تغلب عليها اللغة السامية قبل الإسلام، تعرّبت بفعل استقرار قبائل عربية عدة متحدرة من شبه الجزيرة العربية.

وفي القرن الحادي عشر الميلادي، ارتسمت في جبال طوروس حدود جديدة بين مجال إسلامي ناطق بالتركية في الشمال الغربي، ومجال إسلامي آخر ناطق بالعربية في الجنوب الشرقي تحكمه طبقة عسكرية من الأتراك والأكراد. هذا بالإضافة إلى مجال وسطي شرق المتوسط يتكون من العصبة الذهبية (المغولية)، وبيزنطة، وأتراك الأناضول، والمماليك، وكان يشكل حيزا فاصلا بين أوروبا الغربية المتوسطية التي بدأت تشهد حيوية متزايدة مع امتداد لها في الأناضول تمثله أرمينيا الصغرى، من جهة، وبين فسيفساء الدول المنبثقة عن تفكك الإمبراطورية المغولية الأولى بآسيا والتي كان يهيمن عليها الإيلخانيون، من جهة أخرى. وبحلول القرن الرابع عشر الميلادي تأكّد تقسيم آسيا الغربية الذي فرضه الأمر الواقع، بين فضاء إسلامي ناطق بالإيرانية ساده في معظم الأحيان حكام متعاطفون مع المذهب الشيعي، وبين عالم عربي وتركي يتبع معظمه المذهب السني.

المقاربة الحضارية للمنطقة الوسطية

استخدم كتاب كثيرون تعبير أو مفهوم «الحضارة» لدراسة حيّز التماس والتقاطع بين شعوب مختلفة الذي كان مجال إمبراطوريات مختلفة متتالية أو متجاورة في علاقة صراع (M. Bruneau, 2013). فآرنولد توينبي (Arnold Toynbee) يعرف الحضارات بأنها إما أن تكون وحدات شاسعة تتبلور في شكل إمبراطوريات متعددة الأعراق بالضرورة (الصين أو شرق آسيا المنضوي تحت الحضارة الصينية والإمبراطورية الرومانية أو الفارسية والحضارة البيزنطية، والإمبراطورية المغولية)، أو

فضاءات ثقافية منتمية إلى دين معيّن (العالم الإسلامي والمسيحية الغربية، والمسيحية الأرثوذكسية والحضارة الهندية)، أو فضاءات تماس بين الحضارات كما هو الشأن بالنسبة إلى جنوب شرق آسيا وحضارات أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز (Andes). وهذه الحضارات التي تولد وتتطور وتموت في مدى زمني طويل جدا وعبر فضاءات شاسعة، قليلة العدد، هي لا تتعدى إحدى وعشرين أو اثنتين وعشرين حضارة. ويَعتبر توينبي أن الدين هو «المكوّن المحوري» لكل حضارة، بحيث عرّف: «الحضارة تعريفا روحيا... باعتبارها محاولة إيجاد وضع مجتمعي يمكن للبشرية بأسرها أن تعيش ضمنه في تناسق، وكأنها تشكل عائلة واحدة؛ فذلك هو الهدف - وفق رأي توينبي- الذي تصبو إليه الحضارات التي وُجدت حتى الآن بغير وعي أو بوعي منها». (A. Toynbee, 1951, 165-179).

ويميّز توينبي في الجدول البياني الذي وضعه لحضارات العالم بين 3500 ق.م. و2000م، ما يسمّيه كيتسيكيس «المنطقة الوسطية»، التي تمثلها ثلاث عشرة حضارة يُعرف معظمها بالديانة الغالبة فيها (A. Toynbee, 1996, 103-104)، لاتزال ست منها قائمة حتى الآن (سبع إذا أخذنا في الاعتبار الحضارة الغربية التي لم تنشأ في هذا المجال بيد أنها حاضرة فيه)، وهذه الحضارات، وفق توينبي، هي: الروسية، والمسيحية الأرثوذكسية، والإسلامية، والمسيحية القائلة بالطبيعة الواحدة لله (المونوفيزية)، والمسيحية النسطورية، وحضارة الرحل (البدوية). أما الحضارات السبع الأخرى فلم تعد حيّة، وهي: السورية (الفينيقيون واليهود والفليستيون)، والهيلينية، والإيجية، والإيرانية، والحيثية، والسومرية-الأكادية، والمصرية. أما حضارة الرحّل الممتدة من آسيا إلى أفريقيا، أي من المغول إلى الطوارق، فهي لا تتبع دينا واحدا بل أديانا مختلفة (الشامانية، والبوذية، والإسلام)، كما أن اتساعها الجغرافي وحضورها الزمني يتغيران كثيرا.

ويمكن أن ندرج ضمن توجه توينبي محاولة صاموئيل ب. هنتنغتون (Samuel P. Huntington) المتأخرة (1996) لتحديد إطار جيو-سياسي لتصادم الحضارات. ووفق هنتنغتون فإن «المنطقة الوسطية» أوجدتها كتلتان حضاريتان، الإسلامية والمسيحية الأرثوذكسية، وهما كتلتان تتميزان بالتنوع. أما الحضارة اليهودية (Samuel P. Huntington, 1996, note p. 46) فلا يعتبرها هنتنغتون حضارة

بسبب ضعفها الديموغرافي مقارنة بالكتل الحضارية الكبرى، ونظرا إلى أنها قائمة على جاليات الشتات الموزعة بين الحضارات الغربية والأرثوذكسية والإسلامية، فإسرائيل ليست إلا كيانا متقدما للحضارة الغربية في الشرق الأوسط، غير أن هنتنغتون لا يصرح بهذا بوضوح.

واقترح فرناند بروديل (Fernand Braudel) نظرة مغايرة تقول بوجود ارتباط وثيق بين كل حضارة و«مجال جغرافي بحدود شبه مستقرة»، و«حيّز ثقافي» (1966، 154). ويحدد بروديل في كتابيه «العالم المعاصر» (Le Monde actuel) و«قواعد الحضارات» (1966) (Grammaire des civilisations)، ست حضارات كبرى صنّفها إلى نوعين: حضارات غير أوروبية (الإسلام، وأفريقيا السوداء، والشرق الأقصى)، وحضارات أوروبية (أوروبا، وأمريكا، وأوروبا الأخرى: الدولة الموسكوية، وروسيا، والاتحاد السوفييتي). ويربط بروديل كل حضارة بمجالها الجغرافي، «مع استثناء الأفغان، والأتراك، والفرس، والعرب، وهي شعوب تصنف خارج التاريخ وخارج الجغرافيا، ولا ترتبط بأصل «قومي» أو وجود إثني أو قبلي أو حتى جهوي، فهي تنضوي تحت صفة أبدية تتمثل في الإسلام والعالم الإسلامي». (G. Corm, 1991, 372). فالإسلام أو العالم الإسلامي هو وحده الذي يقوم على صفة دينية تسمو فوق كل الصفات الأخرى (اللغوية، والسياسية، والثقافية، والقومية)، وتعلو خصوصا فوق أي ارتباط بمجال جغرافي أو إقليمي.

وتحدد هذه النظرة البروديلية، انطلاقا من العالم المعاصر، عددا من الوحدات الحضارية أقل من تلك التي عرّفها توينبي. فالنظرة البروديلية لا تسمح بمقاربة فعلية للمنطقة الوسطية التي لا توجد فيها، وفقها، سوى ثلاث حضارات: الإسلام، والحضارة الأوروبية، والحضارة الروسية. ويغلّب بروديل في تحليله للإسلام والعالم الإسلامي العوامل الموحّدة على عوامل التقسيم والتمييز التي لا ينفيها بل يتناولها من منظور التنوع المرتبط بالدول الإقليمية.

ويعتمد ب. غورو (1953) (P. Gourou) مقاربة أكثر تمييزا لغرب آسيا الإسلامي. فهذه المنطقة «تحولت كلها إلى الإسلام، ما عدا بعض الجزر المسيحية واليهودية القليلة»، ما يجعلها أكثر وحدة من منطقة الرياح الموسمية في

آسيا التي تتميز بتنوع كبير خصوصا في جزئها الاستوائي. فغرب آسيا توحد حضاريا بفضل الإسلام الذي لا يمثل فقط ديانة بل أيضا يمثل «نظاما اجتماعيا وسياسيا»[2]. ويفرق ب. غورو في دراسته الإقليمية عن غرب آسيا (1953) بين أربعة مجالات: المجال الإيراني، وتركيا، وآسيا العربية، والساحل الشرقي للبحر المتوسط (Levant)، ويقسمها إلى دول. ويستعمل بخصوص إيران عبارة الحضارة أو الأمة الفارسية: «إذ وُجد على الدوام، بين بحر قزوين والخليج الفارسي، مجال يسكنه الفرس أو المنتسبون إلى الحضارة الفارسية».

هذه المقاربات الحضارية المختلفة (توينبي، وهنتنغتون، وبروديل، وغورو) تتعامل مع مقياس العَالم، وتعطي الأفضلية تارة للعامل الديني، وتارة للطبيعة وتقنيات الإنتاج والتأطير أو العلاقات بين الدول القومية، وهذا ما يجعلها قاصرة عن تقديم صورة متكاملة تسمح بالتحليل الجغرافي التاريخي والجيو-سياسي للمنطقة الوسطية. وكان مارك كريبون (2002) (Marc Crépon) أبرز من قدم نقدا وافيا عن استعمال مفهوم الحضارة ومخاطره، وتتمحور انتقاداته حول العلاقة بين الحضارة الأوروبية، أي حضارة الغرب، التي اعتُبرت فترةً طويلة أنها «الحضارة» بمفهومها المطلق، والحضارات الأخرى التي كان يُنظر إليها ضمنيا على أنها حضارات دنيا.

فكتاب هنتنغتون مثلا يقسِّم البشرية إلى جماعات وحضارات عدة، «وقد اجتهد، صفحة بعد أخرى، ليبرهن أن هذه الجماعات لا يمكنها التواصل فيما بينها نظرا إلى عدم توافقها ولانعدام هدف أسمى يجمعها أو إرادة للعيش المشترك». (M. Crépon, 30). فالأصول المتنوعة، والتعددية الثقافية، وعمليات الاختلاط والتلاقح، كلّها مرفوضة وفق هذه النظرة، حين تصبح التباينات بين الحضارات هي الجوهر، فالاعتقاد في أصالة الحضارات والنظر إليها باعتبارها كيانات مطلقة، يضفي بعدا وجوديا لكيانات تاريخية قارة. كما أن التحليل الحضاري يعطي الأفضلية لسببية وحيدة، وهي سببية الثقافة والدين، من دون التعرض للأسباب الممكنة الأخرى بالدرجة نفسها (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية). فالحضارات تتبع كلها مسار تطور وحيدا وصفه شبنغلر (Spengler) وتوينبي، فهي «تمر من مرحلة قلاقل وصراعات إلى إقامة الدولة الشاملة، قبل أن تشهد الانحطاط والتفكك».

(هنتنغتون كما استشهد به م. كريبون، 2002، 55). وفي مقابل ذلك تسمح مقاربات جغرافية تاريخية حديثة بإدخال مفاهيم جديدة انطلاقا من نظرة محددة للمجال الأورو-آسيوي والعالم القديم.

المفاهيم الجديدة للمقاربة الجغرافية التاريخية: الإمبراطورية-العالم والاقتصاد-العالم والنظام-العالم

طوّر كريستيان غراتالو (Christian Grataloup) (1996)، في سياق ما طرحه ف. بروديل وإ. فالرشتاين (I. Wallerstein)، مقاربة جغرافية تاريخية منهجية في دراسته التي وضع لها عنوان «أماكن التاريخ» (Lieux d'Histoire)، وحلّل فيها توزيع وتطور الحضارات في القارة الأورو-آسيوية منذ عهود ما قبل التاريخ إلى القرن التاسع عشر، فوضع تحليلا للفضاء الاجتماعي للحضارات البروديلية على مستوى القارة الأورو-آسيوية، وما يطلق عليه برزخ «آسيا الغربية» أو «جنوب غرب آسيا».

ويظهر هذا التحليل أن الفترة الممتدة من نهاية القرن الثالث إلى القرن التاسع الميلادي، شهدت تحولا من حوض متوسطي متجانس ينتمي إلى المجال الحضاري نفسه المتمثل في الإمبراطورية الرومانية، إلى مجال ثلاثي الأبعاد: عالم كارولنجي (ثم مسيحي لاتيني متعدد الأقطاب)، إمبراطورية بيزنطية، عالم عربي إسلامي. وكانت تلك نتيجة تقسيم حدث بفعل ضغوط خارجية وسياقات طاردة باتجاه الأطراف، وكأن المجال القديم شهد عملية انشطار انبثقت عنها مجالات جديدة.

وحدد غراتالو معالم «نظام العالم القديم» (C. Grataloup, 1996, 60-68) الذي يشكل فيه عالم الرحّل والقوافل شبه مجال يربط بين عقد تشكله حضارات الأطراف: الصينية، والهندية، والعربية الإسلامية، والمسيحية الشرقية، والمسيحية اللاتينية. «فنحن بصدد إشكالية الارتباط بين مستويين مجاليين وزمنيين مختلفين (عالم الرحّل وعالم الحضارات): وهما فضاءان اجتماعيان متباعدان، متجانسان داخليا، مستقلان، يعيشان وفق وتيرتين مختلفتين، مع وجود مجال يلتقيان فيه بيد أنه محدود جدا». (C. Grataloup, 1996, 87).

كما رأى كريستيان غراتالو ضرورة تحديد المفهوم البروديلي للحضارة، فميّز فيه بين صنفين: أولا الإمبراطوريات-العوالم والموحدة والخاضعة لمنطق فرض

التجانس انطلاقا من مركز مهيمن (الإمبراطورية المصرية، والرومانية، والبيزنطية، والصين، وإيران...)؛ وثانيا الاقتصاديات متعددة العوالم والمجزأة سياسيا والقائمة على تعدد الأقطاب (بحيث «لا تتطابق المركزية السياسية مع المركزية الاقتصادية، ويتعدد الفاعلون في المجال»)، وتكون الاقتصاديات متعددة العوالم أكثر حيوية مجاليا وزمنيا (الغرب الأوروبي، العالم المالاوي، جنوب الهند، وربما اليابان) (M. Bruneau, 2013).

أما جورج كورم (1993) (Georges Corm) فقد اتبع أيضا مقاربة يمكن وصفها بالجغرافية التاريخية، تتجاوز الديانات التوحيدية، لتعتمد «البنى الاجتماعية السياسية الكبرى»، والأسس الجيو-ثقافية («الأساسات الجغرافية، واللغوية، والثقافية») أو «مراكز الحضارات الكبرى» (بلاد الرافدين والهلال الخصيب، الأناضول الهيليني-التركي، الهضاب الإيرانية، مصر) التي تندرج ضمن الزمن الطويل جدا (ستة آلاف عام). «فقد حملت هذه الأسس حضارات كبرى مازال إرثها حاضرا في المجتمعات الحديثة في استمرارية البنى العصبية والأسرية الكبرى، وأسلاك رجال الدين الشيعة والمذاهب المسيحية المحلية، وأنظمة الحكم المرتبطة بشخصية الحاكم التي نجدها لدى الدول والحكام... إلخ» (G. Corm, 1993, 75).

ولعل جورج كورم مصيب في رفضه المقاربة القائمة على فكرة «الحضارة الإسلامية المجردة الساكنة على مدى قرون طويلة، على رغم التعدد اللغوي والجغرافي والثقافي والديني الذي يظل حاضرا حتى داخل المجتمعات المسلمة». فهذا التصور المجرد يتلاقى مع مقاربة الأوساط السلفية الإسلامية القائلة بشمولية الإسلام بوصفه نظاما سياسيا واجتماعيا وثقافيا. ويرى كورم أنه من غير المعقول الحديثُ عن حضارة إسلامية وكأن الخلافة العباسية أو الدولة العثمانية لاتزال قائمة. ويندد ج. كورم (G. Corm, 1999, 74 - 75) بهذه «البديهية في النظرة الغربية»، وبهذا «الخيار المعرفي» الذي يقف حجر عثرة أمام «كل تحليل لهوية المجتمعات التي يشكل الإسلام دينها الرئيس، ويضع العامل الديني في وضع مهيمن أو يعطيه على الأقل الأولوية التراتبية مقارنة بعناصر الهوية الأخرى».

وبغية تجنب فخاخ المنظور الديني البحت (الديانات الوثنية/الديانات التوحيدية) أو مقاربة تقوم على ثنائية الآريين/الساميين التي اعتمدها إرنست

رونان (Ernest Renan)، يقترح كورم مقاربة جغرافية بالمعنى الواسع. فبالنسبة إليه «وجدت أنظمة حكم تميزت باستقرارها الكبير وتشابهها على رغم الشروخ الظاهرية»، وكانت لها حدود متغيرة جدا بسبب الاضطرابات الناجمة عن تحركات شعوب الرحل الآتية من وسط آسيا (الأتراك والمغول) أو من الجزيرة العربية (العرب). والعالم العربي ليس إلا إحدى «المجموعات الثقافية واللغوية الكبرى: المجموعة التركية، المجموعة الإيرانية، المجموعة العربية»، التي يمكن أن نضيف إليها المجموعة اليونانية التي لم تُزَح من الأناضول إلا في النصف الأول من القرن العشرين (تبادل السكان بموجب معاهدة لوزان في العام 1923).

السياق الإقليمي الإمبراطوري وفق ابن خلدون

وضع فيلسوف التاريخ العربي ابن خلدون (1332-1406م) الذي عاش فترة من حياته في القاهرة، نظرية تتعلق بالمنطق الإقليمي للإمبراطوريات أُعيد تأكيد صوابها أخيرا (G. Martinez - Gros, 2014). فقد بيّن ابن خلدون أن الإمبراطوريات، وخاصة الإمبراطورية الإسلامية التي تربعت على مجال مركزه الشرق الأوسط والعنصر العربي، قامت من جهة على مجال سكان مستقرين (حضر) غير مسلحين، ينتجون ويخضعون للضريبة، ويوفرون للدولة الجزء الأكبر من مواردها، ومن جهة أخرى على سكان قبليين رحل مهيمنين (العصبية) يمتلكون العنف العسكري وعنف الحكم، ولديهم شخصية عرقية مختلفة عن السكان المستقرين. وقد استمر هذا النموذج بعد انهيار الإمبراطورية في القرن الحادي عشر، في بنية كل دولة إسلامية مهما صغرت، بحيث تتكون كل دولة من: «عاصمة، وأرض منتجة (أو تجارة منتجة)، وحزام من القبائل أو الأقاليم غير الخاضعة». (G. Martinez - Gros, 2014, 23).

هذا ولم يتبع الغرب، منذ القرون الوسطى، هذا النموذج الذي استمر في الشرق نحو ألفي سنة في المراكز الكبرى الثلاثة حيث ترتفع كثافة السكان المشتغلين بالزراعة، أي في كل من الصين والهند والشرق الأوسط المتوسطي. «فمن طبيعة الإمبراطورية أن تجمع كل الأراضي المتحضرة وكل البشرية التي تستحق هذه الصفة، وألا تترك خارج سلطتها إلا الأراضي الموحشة». (G. Martinez - Gros, 2014, 35). ومن أطراف

الإمبراطورية التي ينتشر فيها سكان متفرقون قبليون، تنشأ القوى التي تستحوذ على حكم الدولة، وتوسع مجالها ونفوذها بواسطة الفتوحات، قبل أن يحدث استيعابُ هذه القوى وتحييدها وترويضها ضمن سكان الإمبراطورية المستقرين، ليظهر من جديد في الأطراف القبلية فاتحون جدد يؤسسون أسرة حاكمة جديدة تتولى شؤون الإمبراطورية: «فالإمبراطوريات تنشأ عن تعبئات حادة للعنف الموجه والمتحكم فيه، والتي لا تقدر على إفرازها والإبقاء عليها سوى أطراف العالم القبلي والأحواض الحضرية، وهي أطراف مازالت تعيش مرحلة البربرية، بيد أنها على علم بنقاط ضعف فرائسها». (G. Martinez - Gros, 2014, 34). وسنحاول تقييم هذه الفرضية النظرية في الفصول التالية المخصصة للشعوب المنبثقة عن هذه الإمبراطوريات.

ومن المرجح أن مفهوم الإثنية يكون أنسب من مفهوم الحضارة أو الأمة للتعرف على الواقع الجغرافي التاريخي للمنطقة الوسطية.

مفهوم الإثنية ومقاربة أ. د. سميث الأسطورية - الرمزية

وضع عالم الاجتماع أ. د. سميث (1986) (A. D. Smith) مقاربة للبنى الإثنية على المدى الزمني الطويل، واعتبرها أساس الأمم، وهي مقاربة مهمة بالنسبة إلى دراسة المنطقة الوسطية وآسيا الصغرى. فالإثنية هي جماعة سكان تعرف باسم يجمعها، ويتقاسم أفرادها أسطورة عن أصولهم (أو «الأسطورة الدافعة» «mythomoteur»)، وذاكرة تاريخية تصل بين الأجيال، وثقافة تقوم على لغة مشتركة أو دين مشترك أو كليهما في آن واحد، وعادة ما يرتبط هؤلاء السكان بأرض أو مكان محدد، بالإضافة إلى حس تضامني يجمعهم في مواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية. وتستعين الإثنية برموز (أيقونات) تذكر باستمرار بالموروث والمصير المشترك. وتكمن مفارقة الظاهرة الإثنية في ديمومتها على رغم التغيرات والتحولات (A. D. Smith, 1986, 22 - 31)، ويَعتبر أ. د. سميث أن أصل التمايزات الإثنية قديم جدا (أكثر من 2000 سنة قبل الميلاد).

ويختزن قلب كل إثنية أساطير وذكريات ورموزا تحيل أساسا إلى أصول الجماعة وأنسابها. وهذه النواة التي ترتكز عليها هوية الإثنية هي التي تؤسس لتمايز الثقافات وأنماط العيش الإثنية. ويوجد نوعان من «الأساطير الدافعة»

الإثنية: الأساطير الدافعة السلالية (نسبة إلى سلالة حاكمة)، والأساطير الدافعة الجماعية (نسبة إلى الجماعة).

يربط النوع الأول الجماعة الإثنية بسلالة حاكمها (الزعيم أو الملك)، وهو ذو طبيعة سياسية أساسا، على رغم أهمية التعبير الديني المنتج للطقوس. ومن الأمثلة على هذا النوع من الأساطير الدافعة: مصر الفرعونية، وملوك آشور، وإمبراطورية ملك الملوك الفارسية، والأباطرة البيزنطيون... وهذه الإثنيات ذات طبيعة أفقية أرستقراطية، حيث تشمل الموظفين، والكتبة، والتجار الحضر الأثرياء (A. D. Smith, 1986, 79 - 82).

أما النوع الثاني المتمثل في الأساطير الدافعة الجماعية، فيقوم على صورة الجماعة بكاملها بدلا من سلالة مميزة أو مؤسسة حاكمة. ويظهر هذا النوع في المدن - الدول، والأحلاف القبلية، والنِّحَل الدينية، وجماعات الشتات. ومن الأمثلة على ذلك: المدن-الدول اليونانية في العهود القديمة؛ وصورة الشعب المقدس الذي اختاره الله (اليهود) والملتف حول أنبيائه القدامى وبيعه التي ورثت المعبد الأصلي؛ والشتات الأرميني المرتبط ارتباطا وثيقا بكنيسته الغريغورية التي يقع مركزها في إيتشميادزين (Etchmiadzin) بالإقليم الجبلي لمملكته الأصلية. وهذه الإثنيات عمودية تقوم على الشعب والعيش في المدن، وأهم مكوناتها الكهنوت، والحرفيون، والتجار، وطبقة حاكمة تنتمي إلى الأوساط الحضرية الغنية المؤثرة (A. D. Smith, 1986, 83).

لا تتوافر للدولة الأرستقراطية التي تمثل النوع الأول من الأساطير الدافعة الوسائلُ التقنية والإدارية التي تمكنها من إدماج السكان في وحدة ثقافية متجانسة، فتكتفي بمنظومة سياسية موحدة، وترتكز على التمايز الطبقي. وتمتد الدولة في هذه الحالة على إقليم شاسع، وذلك شأن الميديين، والفرس، والحيثيين، والرومان، والبارثيين، وحال العرب والعثمانيين من بعدهم. ويكون لهذه الإثنيات الأفقية امتداد كبير، بيد أن حدودها وملامحها تظل غير محددة بوضوح، ومن الأمثلة على ذلك: الفرس الأخمنديون، والعثمانيون، والعرب المسلمون، والإغريق الأرثوذكس، والمسيحية اللاتينية.

أما الإثنيات العمودية أو القائمة على الشعب، فنجدها تتمحور حول ثقافة إثنية واحدة تظهر بدرجات متفاوتة في مختلف طبقات السكان، إذ لا يمكن حصرها في طبقة

واحدة. وهذه الإثنيات يكون مجالها أقل امتدادا وعددا من إثنيات النوع الأول، ومن الأمثلة على ذلك: قدماء الإغريق، واليهود، والأرمن، والسومريون. فهذه الجماعات القائمة على الشعب أو الجماعات العمودية تؤكد الروابط الإثنية التي توحدها في مواجهة الأجنبي أو العدو، وتحدد بدقة حدود أرضها، وترفض تأثيرات الديانات الأخرى والاندماج الثقافي والزواج خارج الجماعة. ويضطلع الزعماء المؤثرون والرجال المحاطون بالقداسة بدور مهم جدا داخل هذه الجماعات (A. D. Smith, 1986, 83) التي يمكن تقسيمها إلى أربعة أصناف:

- المدن-الدول: سومر، بلاد الفينيقيين، اليونان.
- إثنيات الحدود: الأرمن، العبرانيون، الأكراد.
- الأحلاف القبلية: القبائل الكردية، الحلف اليهودي الذي غزا كنعان.
- جماعات الشتات، النِّحل أو الأقليات الإثنية: جماعات الشتات اليونانية، واللبنانية، واليهودية، والأرمينية، والدرزية، والآشورية-الكلدانية.

وقد أوجدت هذه الإثنيات روابط مميزة بمكان أو بكتاب مقدس أو بلغة مقدسة[3].

لقد كانت الحياة الاجتماعية والثقافية في العهود القديمة والعصر الوسيط في كل من أوروبا والشرق الأوسط تغلب عليها الإثنية أكثر من الأمة، والانتماء الإثني أكثر من الانتماء القومي، والمرجعية الإثنية أكثر من القومية. وكانت هذه الإثنيات قائمة داخل أو إلى جانب دول، أو كانت تهيمن على إثنيات أخرى ضمن إمبراطورية كإمبراطورية الفرس مثلا.

مفهوم الشعب

يستعمل هنا مفهوم الشعب القريب من مفهوم الإثنية، وفق تعريفه التالي: «فالشعب مجموعة أفراد يحسون بانتمائهم إلى الجماعة نفسها من خلال أصلهم أو دينهم أو أي رابط آخر، حتى إن لم يكونوا يعيشون في بلد واحد» (A. Rey, 1992, 1496)، وعادة ما يكون رابط الشعب اللغة. والشعب ليس بالضرورة أمة، بل كيان قريب منها، بما أن الانتماء إلى شعب يعني وجود وعي قد تختلف أسسه من شعب إلى آخر (اللغة، والبنية الاجتماعية السياسية المتكررة، والدين). والشعب، مثله مثل الإثنية، مفهوم أعرق من مفهوم الأمة الذي لم يظهر في شكله المعاصر إلا

في القرن الثامن عشر[4]. كما أن مفهوم الشعب يندرج، مثل مفهوم الإثنية، ضمن الزمن الطويل، وهو زمن أطول من زمن الدول أو السلالات التي تحكمها: «فداخل الشعب تتعاقب الأجيال كالنهر الذي يستمر في الوجود بالتجدد المستمر لمياهه». (V. Descombes, 2013, 194).

ولـمفهوم الشعب مغزى سياسي مرتبط بمفهوم الدولة. ففي الماضي الاستعماري القريب يفرض الشعب ذاته ويصارع من أجل تشكيل الدولة الخاصة به والمستقلة عن القوة الاستعمارية أو الإمبريالية (حركات التحرير الوطنية). [illegible] يصارع الشعب المتحدر من أقلية تعتبر نفسها مظلومة، [illegible]دولة حتى يتحقق الاعتراف به بإعطائه استقلالية ثقافية [illegible]ة مستقلة، يمكن أن تكون لها علاقة وثيقة أو واهية مع [illegible]ها. (A. Badiou, 2013, 20 - 21)[5].

ينطبق هذا المفهوم على واقع تاريخي يندرج في الزمن الطويل، ويتخطى الفترات التاريخية والسلالات الحاكمة (تشكيلات الدول القائمة على سلالات حاكمة) المرتبطة بالإقليم، فمفهوم الشعب يتضمن عناصر استمرارية (اللغة، والبنى الاجتماعية والسياسية، والتميز الديني)، وعناصر قطيعة (تشكيلات الدول القائمة على سلالات حاكمة، والأمة، والدولة القومية)، تدفع إليها أو تسببها تأثيرات أو أحداث خارجية. ويمكن أن تكون الشعوب شعوبا-عوالم[6] تندرج ضمن الزمن الطويل، بمعنى أنها تشكل عالما ذا ثقافة هدفها إمبراطوري عالمي من حيث الانتشار (اليوننة، والتعريب، والتتريك...). وفي المقابل يمكن أن تكون الشعوب شعوبا قادرة على الاستمرار في الزمن الطويل غير أنها لا تستعمل طاقتها وحيويتها في بناء إمبراطورية-عالم، بل لمقاومة الاندماج في جيرانها معتمدة في ذلك على عوامل الاستمرارية (اللغة، والثقافة، والدين، والشتات) (M. Bruneau, 2001).

نظريات ما بعد الحداثة حول مفهوم الأمة وإعادة النظر في المقاربة الأسطورية-الرمزية

تتعارض مع النظرة السابقة مقاربة أخرى تُولي أهمية للعلاقات بالتركيز على الأبعاد العلاقاتية والاجتماعية في الشخصية والبناء القومي، بحيث يُنظر إلى الإثنية

على أنها نتاج الخطاب داخل الدولة الحديثة، عبر تفكيك الخطاب القومي الذي يقدم الأمة ككل متجانس، فتعتبر الأمة كنتاج خطاب مبتكر أو متخيل، فهي يجب ألا ينظر إليها بوصفها نتاجا مستقرا نسبيا للتوجهات العميقة للتطور الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي (O. Frödin, 2003).

وقد أخضع تصور أ. د. سميث للنقد باعتباره تصورا شيئيا (essentialiste)، يرى في الانتماء الإثني خاصية موضوعية وجوهرية لأي مجموعة بشرية، وليس بناء اجتماعيا خطابيا. وتستند هذه الانتقادات إلى مسلمات حداثية مدعمة بتحليلات فوكو (Foucault) للحداثة، بحيث ترى أن كل شخصية قومية أو إثنية إنما استحدثتها المؤسسات الحديثة.

وهذه الانتقادات الموجهة إلى سميث تقوم على تفسير خاطئ لمفهوم التركيبة الأسطورية-الرمزية والارتباط بين التصورات الذاتية وتعبيراتها الموضوعية، فسميث عندما يستعمل عبارة النواة الإثنية (ethnic core) أو عبارة التركيبة الأسطورية-الرمزية، يتخذ كمرجعية له معايير ذاتية مثل الأساطير والذاكرات والقيم، وهي تعبيرات اكتسبت طابعا موضوعيا بتحولها إلى رموز وطرز مميزة لتشكيلات تاريخية معينة[7].

ويقول سميث بوضوح إن الجماعة الإثنية تتشكل ويعاد تشكيلها وفق الظروف وتحولات بيئتها. فالانتماء الإثني، وفق قوله، يتميز بالتلازم بين التحول والاستمرارية داخل مقاييس محددة. وهو يقر بأن نظم القيم تعاد صياغتها وفقا لرد فعل جماعاتها على تحولات بيئتها والظروف الاجتماعية، وأن معاني الثقافات القومية يعاد تحديدها ومراجعتها باستمرار، على أنه يؤكد أن هذه التحولات يجب أن تظل داخل مقاييس انتماء المجموعة التي يمكن أن تستمر على مدى عدة أجيال.

ويمكن أن نضع من جهة النظرة إلى القومية التي يغلب عليها البعد الأنثروبولوجي والتي يمثلها سميث، ومن جهة أخرى النظرة ذات الطابع السياسي التي تتصور الانتماء الإثني كنتيجة لخطاب سياسي. فسميث لا يعتبر إطلاقا أن الأمة تبتكرها وتحددها كليا النخب فيما تظل الجماهير مستسلمة لهذه النخب التي تسيرها كما تشاء، فالزعماء القوميون بالنسبة إليه لا يمكنهم تحقيق النجاح إن لم يستعينوا بنماذج ثقافية واجتماعية موجودة ومتوارثة داخل الشعب. ويؤكد سميث

أنه إذا كانت القومية أيديولوجية حديثة، فإن الأمم والشعور بالانتماء القومي لم يتم ابتكارها مثل أنواع أخرى من الثقافة والتنظيم الاجتماعي والأيديولوجيا[8]. فالخطاب القومي الحديث يستغل أنماطا موجودة سلفا وروايات حتى يؤسس للمطالب المنادية بدولة مستقلة، بحيث إن خطابا قوميا حديثا يمكن أن يضفي معاني جديدة على أنماط موجودة سلفا (O. Frödin, 2003).

تشكل نظرية سميث الإثنية-الرمزية منظومة متكاملة وذات دلالة بالنسبة إلى عدد كبير من المسارات التاريخية للقومية. فهذا البناء التحليلي يسمح بالولوج إلى العمق التاريخي الذي عادة ما تتجاهله مقاربة ما بعد الحداثة.

الشعوب-العوالم الإمبراطورية أو الشعوب القادرة على الاستمرار في الزمن الطويل

كانت للشعوب العوالم، أو الإثنيات من النوع الأول، أي الأفقية الأرستقراطية كما يعرفها أ. د. سميث، التي يمكن أن ننعتها بالشعوب الإمبراطورية، على الأقل في فترة من فترات تاريخها الطويل، إرادةٌ تحققت جزئيا لفرض لغتها ودينها على شعوب أخرى، وكان ذلك جزءا من مشروعها الإمبراطوري ثم مشروع دولتها القومية. ومن الأمثلة على ذلك، والتي مازالت حاضرة، مشاريع: اليونَنة (المرتبطة أحيانا بالتمسيح)، والتعريب، والتتريك، والأيْرَنة، والتي قد ترافقها - أو لا - عمليةُ الأسلمة. من جهة أخرى لم تتمكن سياسات الاندماج القسري التي تعرضت لها الشعوب القادرة على الاستمرار في الزمن الطويل في كثير من الدول التي تقاسمت موطنها الأصلي (الأقاليم الأرمينية والكردستانية)، من إزالة هذه الشعوب في حد ذاتها، بجعلها تشارك مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلدان التي ألحقت بها. هذا ولم يطبق على هذه الشعوب مفهوم الحضارة، ويرجح أن ذلك يعود إلى ضيق امتداد مجالها الثقافي وافتقارها إلى ماض إمبراطوري.

أسس اليونانيون ومن بعدهم الرومان، والفرس أو الإيرانيون، والصينيون، والهنود المتمركزون في الجنوب، دولا إمبراطورية على مدى الزمن الطويل. وقد تبنى بناهم الإمبراطورية وأعاد استعمالها المغول، وخاصة الأتراك. فالفرس، ثم

اليونانيون الذين خلَفهم الرومان، ثم الأتراك (السلاجقة ثم العثمانيون)، تمكنوا من توحيد جزء كبير من المنطقة الوسطية. واتبعت الفتوحات وهجرات الشعوب المتتالية تارةً اتجاها من الغرب إلى الشرق، وتارة من الشرق إلى الغرب على هذا المحور الأورو-آسيوي. ونادرا ما تعرضت هذه التأثيرات العرضية لموجات مندفعة من الجنوب إلى الشمال (الفتوحات العربية والأسلمة)، ثم من الشمال إلى الجنوب (تقدم الإمبراطورية الروسية فيما بعد بدءا من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر). وتميز الشعب الفارسي الإيراني بقدرته الكبيرة على الاستمرار شعبا إمبراطوريا، إذ حافظ على هويته اللغوية، ونجح في إعادة تشكيل بنى دولته على رغم تعاقب الفتوحات والغزوات.

وكان بحر إيجة وسواحل البونط (Pont - Euxin) (سواحل البحر الأسود بالنسبة إلى اليونانيين القدامى) والبحر المتوسط نقاط ارتكاز بالنسبة إلى البُنى اليونانية متعددة المراكز التي تميزت هي الأخرى بقدرتها على الاستمرار في الزمن الطويل. وقبل فتوحات الملكين المقدونيين فيليب، وخاصة الإسكندر، كان اليونانيون ينتمون إلى الإثنيات العمودية القائمة على الجماعة، ليتحولوا في الفترة الهيلينستية إلى إثنية أرستقراطية أفقية من النوع الأول.

ولا تقتصر القدرة على الاستمرار في الزمن الطويل على «الحضارات الكبرى الإمبراطورية» وحدها، بل نجدها لدى شعوب تحتل حيزا إقليميا محدودا. وهذه الشعوب القادرة على الاستمرار في الزمن الطويل تعيش دائما في المناطق الحدودية، أي في المجالات البينية الفاصلة بين الإمبراطوريات الكبرى أو الممالك المتجاورة: بين بلاد الرافدين ومصر بالنسبة إلى العبرانيين، وبين الإمبراطورية البيزنطية ثم العثمانية من جهة وفارس أو الخلافة العربية من جهة أخرى بالنسبة إلى الأرمن والأكراد.

شكلت هذه الشعوب في وقت مبكر جماعات شتات ذات بعد متوسطي وأوروبي أو أورو-آسيوي، ثم اتخذت في الفترة المتأخرة بعدا عالميا. ولم تكتف هذه الشعوب بالمطالبة بوضعية الأقلية ضمن الدول التي تشتت بينها، وكان أهم عوامل التماسك التي سمحت باستمرارها: اللغة، والبنى العصبية أو القبلية، والدين الذي تغير مرارا في الفترات القديمة من تاريخها. وتلك هي إثنيات النوع الثاني العمودية القائمة على الجماعة التي تمتلك أساطير دافعة جماعية، كما يعرفها أ. د. سميث (1986).

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أحدث إدخال نموذج الدولة القومية الأوروبية الغربية في سياق تفكيك الإمبراطوريات متعددة الإثنيات (العثمانية، والنمساوية-المجرية، والروسية)، إيجاد حدود خطية تفصل بين كتل تسعى إلى فرض التجانس داخل حدودها، والتي صارت دولا قومية جديدة: اليونان، وتركيا، وإيران، ومصر، وأرمينيا، وفيما بعد دول وسط آسيا، وباكستان، وأفغانستان. وقد عطل تشكل بعض هذه الدول القومية مؤقتا توسع روسيا (والاتحاد السوفييتي بعدها) باتجاه الجنوب والشرق، ووجود دولة يوغسلافيا في البلقان.

وفي خضم ذلك تحولت الحركيات الحضارية المتمثلة في اليوننة، والأسلمة، والتعريب، والتتريك، إلى حركيات لفرض التجانس الإثني والتصفية الإثنية هدفُها إزالة الأقليات الإثنية أو قمعها أو إدماجها قسرا، وهذا ما يظهر في الاعتراف باللغات القومية دون غيرها، وتبادل السكان، وارتكاب المجازر التي قد تصل إلى حد الإبادة (الأرمن، والآشوريون-الكلدان). فقد حدث الانتقال من الإمبراطورية-العالم الحضارية إلى تشكيلة أضيق تتمثل في الشعب-الأمة أو الشعب القادر على الاستمرار في الزمن الطويل. وقلة هي الإمبراطوريات-العوالم التي تحولت إلى دول قومية حديثة: الصين، الهند، إيران، روسيا بعد الاتحاد السوفييتي؛ فيما انقسمت أخرى إلى دول قومية مستندة إلى فكرة وجود شعب-أمة وأسست لقومية حيوية أو توسعية: تركيا، أرمينيا، اليونان، بلغاريا... وبعضها الآخر لم ينجح حتى الآن في بناء دولة قومية موحدة: الأكراد، والعرب.

وسنركز في دراستنا للمنطقة الوسطية على شبه الجزيرة الشاسعة المستطيلة المعروفة بآسيا الصغرى لدى اليونانيين، وبالأناضول لدى الأتراك، والتي كانت في قلب إمبراطوريتين متعددتي الإثنيات، البيزنطية ثم العثمانية، على مدى نحو ألف عام. وعلى رغم تنوعه الإثني الكبير، فإن هذا المجال شهد حركيات هدفها فرض التجانس الثقافي والديني واللغوي والسياسي (اليوننة-التمسيح، والأسلمة-التتريك) بحدة وفعالية أكبر مما شهدته المجالات المجاورة (البلقان، والقوقاز، وبقية الشرق الأوسط)، ليصبح هذا المجال في النهاية إقليم دولة قومية قوية هي تركيا المتجهة نحو التجانس. ونقدم فيما يلي تحليلا لهذه الظاهرة الفريدة في المنطقة الوسطية.

2

آسـيا الصغرى أو الأناضول في الفضاء الأورو-آسيوي النماذج المجالية والشعوب- العوالم المندرجـة في الزمن الطويل

من حوض البحر المتوسط إلى آسيا الوسطى

يمتد مجال المنطقة الأورو-آسيوية المتوسطية (المنطقة المتوسطية) من جبل طارق إلى أفغانستان، يُميّزه صيف جاف وجفاف متفاوت الحدة أوجد عددا من المناطق شبه الجافة أو الجافة (الصحاري). وتلتقي في هذا المجال ثلاث قارات (أوروبا وآسيا وأفريقيا)، كما أنه يشمل فضاء بحريا يتمثل في البحرين المتوسط والأسود، يسمح بحركة المبادلات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، أي بين القارات الثلاث. ويضم هذا المجال في نصفه الشرقي، في قلب أوراسيا، برزخا (الشرق الأدنى أو الأوسط) يصل أيضا

«لا يمكن فهم آسيا الصغرى التي تحولت إلى تركيا باعتبارها كتلة تركية متجانسة معزولة أو منفصلة عن جيرانها، بل وحدة إقليمية متفاعلة مع البحار والبلدان التي تحف بها، وتبلورت حولها واجهات حدودية بفعل أحداث تاريخية على المدى الزمني الطويل تمثلت في الفتوحات والمبادلات والهجرات بين المجالات المتجاورة»

بين القارات الثلاث بواسطة طرق برية. وهذا البرزخ الواقع في الشرق هو امتداد لآسيا الوسطى والبراري القارية الشاسعة الأورو-آسيوية، تحدّه في الشمال السهول الشاسعة الروسية-الأوكرانية. ونظرا إلى موقعه فقد تعرض هذا المجال لغزوات الفاتحين الذين كانوا يتنقلون عبره بسهولة بفضل ترويض حيوانات النقل (الجمال ذات السنام الواحد أو ذات السنامين، والخيل).

ومن مزايا هذا المجال الجاف إجمالا، باستثناء الجهات الساحلية الجبلية التي عادة ما تتساقط فيها كميات معتبرة من الأمطار، وجود حوضي نهرين كبيرين وسهول الطمي التي خصّبتها فيضاناتهما الطبيعية أو أعمال السقي، ويتعلق الأمر بحوض نهر النيل وحوض بلاد الرافدين (دجلة والفرات اللذان يتلاحمان ليشكلا سهل طمي شاسعا). وكان هذان الحوضان مهدا لعدد من أقدم حضارات العالم (مصر وسومر وآكاد وآشور). من جانب آخر يتميز مجال البحر المتوسط-البحر الأسود في الضفتين الشمالية والشرقية، أي في أجزائه الأوروبية والآسيوية، بوجود شبه جزر متفاوتة من حيث المساحة، وهي: شبه الجزيرة الإيبيرية وإيطاليا والبلقان وآسيا الصغرى؛ وشبه الجزر هذه امتدادات لمجالات قارية تفصلها عنها في الوقت نفسه سلاسل أو كتل جبلية متفاوتة من حيث وعورة الولوج إليها أو المرور عبرها (جبال البيرينيه والألب والبلقان وطوروس وجبال شرق الأناضول).

ومن بين شبه الجزر هذه، تتربع اثنتان على مساحة كبيرة، وتشكلان امتدادين لأكبر سهول وبراري القارة الأورو-آسيوية، وهما شبه جزيرة البلقان وشبه جزيرة آسيا الصغرى التي تتصل إحداهما بالأخرى بواسطة فضاء يشكل في الوقت نفسه برزخا بين أوروبا وآسيا (منطقة تراقيا في أوروبا وبيثينيا في آسيا)، إضافة إلى مضيق أو بالأحرى مجموعة من المضائق (الدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور) تصل البحر الأسود بالبحر المتوسط. وتحتل شبه الجزيرتين هاتان موقعا مركزيا في المنطقة الأورو-آسيوية والمتوسطية الشاسعة، فشبه جزيرة البلقان ترتبط بسهول أوروبا الوسطى والشرقية، فيما تتصل شبه جزيرة آسيا الصغرى بسهول الشرق الأوسط وهضاب وبراري وصحاري إيران ومن ورائها وسط آسيا. وكأننا هنا بصدد تشابك عصبي (synapse)[1]، محوره بحر مرمرة والمضائق (هيلينسبونت والبوسفور)، وهو تشابك بري وبحري في الوقت نفسه (برزخ ومجموعة من المضائق)، يشكل اللحمة

الجامعة بين شبه جزيرتي البلقان وآسيا الصغرى الشاسعتين. وأصبح هذا التشابك في فترة متأخرة نسبيا قلبَ دول إمبراطورية متجددة (الإمبراطورية الرومانية الشرقية-بيزنطة والإمبراطورية العثمانية)، اتخذت من حاضرة القسطنطينية/إسطنبول الواقعة على مضيق البوسفور عاصمة لها[2].

أما خلال الألفيات الثلاث السابقة للميلاد فقد تأسست دول وحضارات في هذه المجالات التي تشكل بيئات جغرافية متجانسة نسبيا: الهضبة الأناضولية والساحل الغربي لآسيا الوسطى (الحيثيون وفريجيا وليديا)؛ وبلاد الرافدين والهلال الخصيب (سومر وآكاد والإمبراطورية الآشورية ثم البابلية)؛ وحوض ودلتا وادي النيل (مصر الفرعونية). وكانت معظم هذه الدول تبسط سلطتها على فضاءات جغرافية محددة، ألحقت بها أحيانا فضاءات مجاورة مختلفة عنها وأقل سكانا واتساعا. وبدءا من القرن السادس قبل الميلاد ظهرت إمبراطوريات تمتد على مساحات شاسعة أُلحِق بها عدد كبير من البيئات الجغرافية والشعوب المختلفة التي توحدت حول ثقافة غالبة وشعب مهيمن: الإمبراطورية الميدية ثم الفارسية، وإمبراطورية الإسكندر اليونانية ثم الممالك الهيلينستية، والإمبراطورية الرومانية.

وقد فرضت هذه الإمبراطوريات هيمنتها ووحّدت جزءا كبيرا (النصف على الأقل) من المنطقة الأورو-آسيوية المتوسطية. ومنذ القرن الرابع الميلادي تمكنت الإمبراطورية الرومانية الشرقية وبعدها الإمبراطورية البيزنطية لأول مرة من توحيد البلقان وآسيا الصغرى ضمن كيان واحد. وفي القرن السابع الميلادي وحّدت الفتوحات العربية ضمن الدولة الأموية ثم العباسية، وخلال فترة لم تتعد ثلاثة قرون، الجزء الأكبر من المنطقة الأورو-آسيوية المتوسطية الذي لم يكن خاضعا للإمبراطورية البيزنطية. بعدها أسّس الأتراك السلاجقة (1037-1194م) دولة إمبراطورية مشابهة للإمبراطورية الفارسية الساسانية. ومنذ القرن الرابع عشر الميلادي أنشأ الأتراك العثمانيون إمبراطورية ورثت اتساع الإمبراطورية البيزنطية بل كانت أكثر اتساعا منها، وظلت هذه الإمبراطورية حتى بداية القرن العشرين متربعة على المجال نفسه الذي بسطت عليه بيزنطة سلطتها منذ القرن الرابع الميلادي، أي منطقة البلقان وآسيا الصغرى. هذا في الوقت الذي تجزّأ فيه المجال العربي بشكل مستديم، وتشكلت في الشرق دولة الفرس الساسانية ثم الصفوية.

مما سبق يمكن تقسيم المنطقة محل الدراسة إلى ثلاث مجموعات: الإمبراطورية الفارسية الإيرانية في الشرق، والإمبراطورية العثمانية التي خلفت الإمبراطورية البيزنطية في الوسط، والمجال المسيحي الغربي في النصف الغربي من حوض البحر المتوسط وأوروبا، وقد ظل هذا المجال الأخير مجزّءا على رغم محاولات تأسيس إمبراطورية رومانية غربية (الإمبراطورية الكارولنجية ثم الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة).

كما تشكلت إمبراطورية أخرى خارج المنطقة وتحديدا في شمالها، وإن كانت على صلة وثيقة بها، وتلك هي الإمبراطورية الروسية التي حكمها كل من إيفان الرهيب، ثم بطرس الأكبر، ثم كاترين الكبرى (1547-1796). ومع مرور الوقت تعاظم دور هذه الإمبراطورية في المنطقة بتوسعها جنوبا في البحر الأسود، والقوقاز، وآسيا الوسطى. كما أن زواج إيفان الثالث من ابنة أخ زوي باليولوغ (Zoé Paléologue) آخر أباطرة بيزنطة، سمح للقيصر الروسي بأن يعتبر نفسه وريثا للإمبراطورية البيزنطية. وأطلق الراهب فيلاريت دو بسكوف (Philarète de Pskov) في العام 1505 فكرة مفادها أن موسكو هي روما الثالثة التي ورثت الأرثوذكسية البيزنطية (M. Zinovieff, 1994, 43).

وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، اضطلعت روسيا بدور المدافع عن الأرثوذكس القاطنين داخل الإمبراطورية العثمانية (معاهدة كوتشوك قاينارجه «Kutchuk Kaïnardja» - 1774)، ما جعلها تؤدي دورا جيو-سياسيا كاملا في المنطقة، وكان حلم كاترين الثانية إقامة إمبراطورية كبرى سلافية-أرثوذكسية-بلقانية يتربّع على عرشها أحد أعضاء أسرة رومانوف (Romanov) الحاكمة في روسيا، لتصبح هذه الإمبراطورية تابعة لروسيا التي كان هدف توسعها الاستحواذ على شبه جزيرة القرم والقوقاز بالاعتماد على الشعوب المسيحية من جورجيين وأرمن، إضافة إلى سعيها للسيطرة على المناطق الإسلامية في آسيا الوسطى. ومنذ عهد بطرس الأكبر وحتى فترة حكم نيقولا الثاني، أي بين 1682 و1917، أعلنت روسيا الحرب عشرين مرة على القرم والإمبراطورية العثمانية، وست مرات على فارس، وإحدى عشرة مرة على الدول الإسلامية في آسيا الوسطى (F. Thual, 1994, 43).

ست وحدات جغرافية تاريخية كبرى

بالنظر إلى هذه التطورات يمكن تقسيم المنطقة الأورو-آسيوية المتوسطية، على أساس الزمن الطويل أو الطويل جداً، إلى ست وحدات مجالية كبرى مختلفة من حيث الاتساع، بيد أنها حافظت كلّها على مزايا مشتركة على مستوى الجغرافيا الطبيعية والثقافية، على رغم تعاقب الدول والفتوحات، وهي: فارس أو إيران (الهضبة الإيرانية)؛ وآسيا الصغرى؛ والهلال الخصيب؛ ومصر؛ والبلقان؛ وحوض المتوسط الغربي الأوروبي والأفريقي.

فما الإمبراطوريات أو الدول ذات المحتوى الحضاري أو المرتبط بالهوية، التي تعاقبت على كل من هذه الوحدات المجالية الكبرى بشكل كامل أو جزئي، من الشرق إلى الغرب ومن منظور الزمن الطويل، أي منذ العهود القديمة إلى الفترة المعاصرة؟

- فارس-إيران (إيلام، والميديون، وفارس الأخمندية، واليونانيون الهيلينستيون، والبارثيون، والساسانيون، والعرب، والأتراك السلاجقة، والمغول، والصفويون)، أي عشر إمبراطوريات أو دول.

- الهلال الخصيب (سومر، وآكاد، وآشور، وبابل، والآراميون-الكلدان، وفارس الأخمندية، واليونانيون الهيلينستيون، والعرب، والمغول، والأتراك العثمانيون)، أي عشر إمبراطوريات أو دول.

- آسيا الصغرى (الحيثيون، وليديا، وفريجيا، وفارس الأخمندية، واليونانيون الهيلينستيون، والرومان، والبيزنطيون، والأتراك السلاجقة، والمغول، والعثمانيون، وعلى الأطراف إمبراطوريات اللاتين الصليبيين، والعرب، والروس)، أي ثلاث عشرة إمبراطورية أو دولة، منها ثلاث فرضت سلطتها على الأطراف، وسبع هيمنت على المنطقة كاملة فترة طويلة.

- مصر (مصر الفرعونية، وفارس الأخمندية، واليونانيون الهيلينستيون، والرومان، والبيزنطيون، والعرب، والعثمانيون)، أي سبع إمبراطوريات أو دول.

- البلقان (فارس الأخمندية، واليونانيون الهيلينستيون، والرومان، والبيزنطيون، وإمبراطورية اللاتين الصليبيين، والعثمانيون، وفي الأطراف الروس)، أي سبع إمبراطوريات أو دول، واحدة منها فرضت سلطتها على الأطراف.

- حوض البحر المتوسط الغربي (الرومان، والبيزنطيون، واليهود، والعرب، والعثمانيون)، أي خمس إمبراطوريات أو دول، أربع منها اقتصرت سلطتها على الأطراف.

ونلاحظ أن ثلاثة مجالات مفصلية بين قارتين من القارات الثلاث (آسيا الصغرى، والبلقان، ومصر)، والهضبة الإيرانية، وبلاد الرافدين المنتمية إلى الهلال الخصيب، هي التي شهدت تعاقب أكبر عدد من الدول-الحضارات المختلفة: ما بين سبع وإحدى عشرة. وشهدت آسيا الصغرى تحديدا أكبر عدد من التأثيرات المختلفة (ثلاثة عشر، منها ثلاثة في الأطراف)، فيما عرف الهلال الخصيب عشرة تأثيرات مختلفة، ثم تأتي مصر والبلقان (تعاقب سبعة تأثيرات حضارية)، مما يؤكد الموقع المركزي والمفصلي في المنطقة لهذه المجالات الأربعة (آسيا الصغرى، والبلقان، ومصر، والهلال الخصيب).

في المقابل لم يعرف المجال البحري الغربي (حوض البحر المتوسط الغربي) الواقع في أقصى غرب المنطقة سوى عدد محدود من التأثيرات الحضارية التي لم تتعد خمسة، في حين شهدت مناطق البلقان، وآسيا الصغرى، والهلال الخصيب، وفارس-إيران، أكثر التأثيرات تنوعا وحتى فترة تاريخية متأخرة. أما مصر، التي كانت منذ أقدم العصور مركز دولة قوية، فيطبعها تلاحم جغرافي أكبر بكثير، محوره حوض ودلتا النيل؛ وقد اكتسبت مصر منذ قرون عديدة تجانسا لغويا (اللغة العربية) أولا، ثم دينيا (حيث أصبح الإسلام دين الأغلبية، مع حضور قوي لأقلية دينية مسيحية قبطية مُعرّبة).

وحافظ المجال الفارسي-الإيراني القاري في الشرق، عبر تاريخه الطويل، على تلاحم ثقافي أساسه اللغة الإيرانية التي استمر وجودها، على رغم تعاقب السلالات والدول ذات الأصول الأجنبية. وفي فترة متأخرة تدعّم هذا التلاحم بالتميّز الديني المرتكز على المذهب الشيعي، الذي ورث تميزا دينيا أقدم منه تمثله الديانة الزرادشتية أو المزدكية. ما سمح بالحفاظ على الوحدة السياسية لهذا المجال على رغم تنوعه الإثني والتقلبات التاريخية التي شهدها على المدى الزمني الطويل.

على العكس من ذلك فقد تجزّأ حوض المتوسط الغربي فترة طويلة، بعد أن وحّده الرومان مدة خمسة قرون، وانقسم إلى كتلتين متباينتين على ضفتي المتوسط،

رسّخ الفصل بينهما منذ استرجاع المسيحيين للأندلس (الريكونكيستا الإسبانية) (ق. 14 و15م) الذي أجبر المسلمين واليهود على اعتناق المسيحية أو الرحيل عن شبه الجزيرة الأيبيرية التي سيطرت عليها دولتا إسبانيا والبرتغال. ولم ينجح الاستعمار الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين في فرض هيمنة سياسية واقتصادية مستديمة لدول الشمال (إسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا) على دول الجنوب (المغرب الأقصى، والجزائر، وتونس، وليبيا).

وإذا رجعنا إلى البلقان وآسيا الصغرى فإننا نلاحظ أنهما أُلحقتا فترة طويلة دامت نحو ألف عام، بإمبراطوريتين متعاقبتين متعددتي الإثنيات: البيزنطية ثم العثمانية، كانت من أهم أسسهما الشبكات الاقتصادية والاستثمارية التي نسجها التجار اليونانيون ورجال الدين الأرثوذكس اليونانيون الذين اتخذوا من القسطنطينية قاعدة لهم. وقد عرف هذان المجالان (البلقان وآسيا الصغرى) حتى فترة متأخرة جدا، أي الحرب العالمية الأولى، تنوعا إثنيا ودينيا كبيرا تحت الحكم الإمبراطوري الذي اعترف به، ووضع له تنظيما مؤسساتيا (نظام الملّة)، عكس ما حدث في المجالين الآخرين أي الفارسي-الإيراني والمتوسطي الغربي.

غير أن البلقان وآسيا الصغرى شهدتا تطورا متباينا في عهد القوميات وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية التي وحدتهما (M. Bruneau, 2014). فمن جهة حافظت منطقة البلقان على تنوعها الثقافي والديني والسياسي على رغم الصراعات المتجددة فيها، وعلى رغم أن ثمن ذلك انقسامها إلى عدد كبير من الدول القومية (ظاهرة البلقنة).

من جهة أخرى فرضت الحكومتان القوميتان التركيتان (حكومة تركيا الفتاة ثم تركيا الكمالية) (1913-1950) على آسيا الصغرى تجانسا ثقافيا ودينيا وسياسيا، فتأسست الدولة القومية للجمهورية التركية على آسيا الصغرى كاملة، وكان ثمن تحقيق ذلك المجازر (الإبادات) والتهجير القسري السكان (التصفيات العرقية). ومن العوامل التي أفرزت هذه الحركية المزدوجة (البلقنة من جهة والتجانس الإثني لآسيا الصغرى من جهة أخرى) إعادة رسم الحدود القطرية وانتقال السكان من أقاليم إلى أخرى في أعقاب الحروب البلقانية (1912-1913).

مفهوم آسيا الصغرى ومفهوم الأناضول

يختلف تصورنا لآسيا الصغرى، وهي شبه جزيرة تكاد تكون مستطيلة، باختلاف المكان الذي ننظر منه إليها، من داخلها أو من البحر المحيط بها. ويختلف اختيار مكان النظر باختلاف الأصل الجغرافي للسكان أو الشعب الذي ينتمي إليه صاحب التصور. فالفارسي أو التركي سينظر حتما إلى آسيا الصغرى من الهضاب أو الجبال أو السهول العليا الداخلية، أما اليوناني فسينظر إليها من البحر أي من جهة الساحل.

وتظهر شبه الجزيرة الطويلة وكأنها فضاء جغرافي موحد تحده أربعة بحار (البحر الأسود «أو البونط الأوكسيني بالنسبة إلى اليونان»، وبحر مرمرة، وبحر إيجة، والبحر المتوسط). «ومن المرجح أن القدامى لم يكن لديهم وعي واضح بالوحدة الجغرافية لهذه الكتلة» (M. Sartre, 2003, 6) ، إذ لم توجد تسمية موحدة تدل في الوقت نفسه على كل من آسيا الصغرى بمعناها الضيق، والهضبة الأناضولية، والمناطق الجبلية المحاذية للقوقاز، وهي الأقاليم التي تشكل منذ 1920 الجمهورية التركية. وقد اعتاد كثير من الكتاب استعمال تسمية آسيا الصغرى وتسمية الأناضول باعتبارهما تسميتين متساويتين يمكن استبدالهما، وإن كانت تسمية آسيا الصغرى شائعة لدى اليونانيين، في حين يحبّذ الأتراك استعمال تسمية الأناضول.

من جهة أخرى فإن هذا المجال الذي هو في الوقت نفسه شبه جزيرة وبرزخ بين أوروبا وآسيا، والذي يصعب تحديد حدوده الشرقية بدقة (نهر قيزيل إرماك «هاليس»، والفرات، وجبال القوقاز الغربية وطوروس وأرمينيا)، يوصف عادة بأنه منطقة عبور وتبادل بين آسيا وأوروبا، فهو جسر بين قارتين «تقطعه من الشرق إلى الغرب طرق مواصلات كبرى»، وكان في معظم الأحيان ملحقا بإمبراطورية كبرى يكون مركزها خارجه ونطاقها أوسع منه بكثير: الإمبراطورية الفارسية، والممالك الهيلينستية، والإمبراطورية الرومانية ثم البيزنطية ثم العثمانية، بحيث لم يشكل هذا المجال وحده إقليم دولة، ولم يحتضن عاصمة دولة إلا ثلاث مرات في تاريخه: الإمبراطورية الحيثية (الألف الثاني قبل الميلاد)، والسلطنة السلجوقية بقونية (ق. 11-13م)، والجمهورية التركية منذ 1920: أما عدا ذلك فإن هذا المجال كان دائما منطقة انتقال جانبية، ومجال عبور نحو الشرق الأقصى (طريق الحرير) أو باتجاه الأرض المقدسة (القدس).

كان هوميروس أول يوناني رسم تصورا جغرافيا عن آسيا الصغرى في الإلياذة، وأطلق عليها اسم كاتالوغ الطروادين (Catalogue des Troyens)، ولأنه يوناني فإن تصوره ينطلق من الساحل في شكل رحلة بحرية خيالية عبر سواحل شبه الجزيرة، وظل هذا التصور معتمدا طوال العهود القديمة. وكان هيرودوتوس أول يوناني يذكر برزخا يمتد بين سينوب (Sinope) وطرسوس (Tarse)، وقدم تصورا قاريا لهذا المجال من خلال الطريق الرابط بين الشمال والجنوب (بين سينوب وطرسوس)، وطريق آخر يصل الغرب بالشرق من أفسس (phèseÉ) إلى شوشان (Suse). وتطور هذا التصور القاري في الحقبة الهيلينستية بتقسيم شبه الجزيرة إلى جزء شمالي وآخر جنوبي، ويضم هذا الأخير كلا من ليقيا، وبامفيليا، وكيليكيا، على جانبي محور جبال طوروس الممتد من الشرق إلى الغرب. وميّز المؤرخ سترابون (Strabon) بين كتلتين، هما: آسيا الصغرى السفلى في غرب شبه الجزيرة، وآسيا الصغرى العليا في شرقها، وتتوسطها مع ميل نحو الغرب منطقة كابادوكيا القريبة من نقاط عبور جبال طوروس باتجاه كيليكيا والبحر المتوسط، مما أكسبها دورا استراتيجيا في العهد الروماني.

أما منطقة المضائق فقد استمدت أهميتها من إقامة عاصمة إمبراطورية فيها هي القسطنطينية (بيزنطة)، وباعتبارها نقطة انتقال مفصلية بين طرق الأناضول والطريق المعروف بـ«فيا إيغناتيا» (via Egnatia) الذي يقطع البلقان من الشرق إلى الغرب، وكان لإقليم بيثينا في الشمال الغربي لآسيا الصغرى والقريب من المضائق دور اقتصادي مهم.

شهدت العهود القديمة تأرجحا بين تصور ينظر إلى شبه الجزيرة من البحر ويميز بين ساحل مرتبط بالعالم المتوسطي وداخل قاري شبه موحش، وتصور آخر ينظر إلى آسيا الصغرى باعتبارها مجال انتقال نحو أنطاكية والأرض المقدسة أو نحو بلاد فارس وشرق آسيا بين القرنين الثالث والخامس الميلاديين.

وعادة ما كان يُنظر إلى الهضبة الأناضولية الشاسعة، التي يفوق علوها غالبا ألف متر ويميّزها مناخ قاري قاس، بأنها امتداد لصحاري وبراري وسط آسيا (كما يؤكد ذلك الحوض المغلق لبحيرة تاتا (Tatta) أو توز غولو (Tuz Gölu) المالحة). وكانت تُميز دائما عن سواحل البحر المتوسط وبحر إيجة، فقد كان اليونانيون الإيونيون

يعتبرونها منطقة مرتفعة مقارنة بالسواحل. ومع ذلك لا توجد حدود واضحة المعالم تفصل بين الجهات الداخلية والساحل الغربي، بل سلسلة من المناطق الانتقالية، كما أن الأحواض الواسعة لأنهار كايكوس أو باكورشاي (Caecus/Bakırçay)، وهيموس (Hemos)، وكايستر أو كوتشوك مانديريس (Caystre/Küçük Menderes)، وماندريريس (Menderes)، تجعل مناخ وزراعات البحر المتوسط تلج إلى مناطق بعيدة في الداخل، وفي الاتجاه الآخر تصل التأثيرات القارية إلى الساحل عن طريق سلاسل الهضاب الفاصلة بين هذه الأودية. أما في الشمال والجنوب فتفصل الساحل عن الداخل سلاسل جبلية يفوق علو بعض قممها 3000 متر: جبال الألب البونطية (المطلّة على البحر الأسود)، وجبال طوروس، وجبال طوروس الغربية.

قسّمت الإمبراطوريات التي هيمنت هذا المجال، الذي يجمع بين خصائص شبه الجزيرة من جهة والنطاق القاري من جهة أخرى، إلى عدة وحدات إدارية: المقاطعات الأخمندية، والأقاليم الرومانية، والأسقفيات البيزنطية، والولايات العثمانية. وتغيرت حدود هذه الوحدات على مرّ الزمن، ولم تكن في معظم الأحيان مطابقة للحدود الطبيعية أو الثقافية. على أن هذا التقسيم ظل حاضرا في أسماء أقاليم استمر استعمالها على مدى زمني طويل في فترات مختلفة، على رغم التحولات السياسية والإقليمية المتعاقبة: بيسيديا، وكاريا، وليكاونيا، وكيليكيا، وبيثينيا، وبافلاغونيا، والبونط... وهي تسميات لا يتعذّر تحديد أصولها.

لقد تعرض مجال آسيا الصغرى والأناضول في فترات تاريخية مختلفة لزحف أو غزو شعوب من خارجه مرتبطة بنطاقات جغرافية أوسع منه بكثير، وأنشأت هذه الشعوب دولا إمبراطورية كبرى أو دولا صغيرة على نطاق محدود، من المدينة-الدولة إلى المملكة إلى الإمارة. ويجمع بين كل هذه الدول المسار التاريخي المندرج في الزمن الطويل وقدرتها على الاستمرار.

محوران مهيكلان للمواصلات: غرب-شرق أو غرب-جنوب-شرق

كانت الطرق الرابطة بين الغرب والشرق منذ العهود القديمة عناصر مهيكلة أساسية في آسيا الصغرى، أكّدت دورها كمنطقة انتقال وواسطة بين أوروبا وآسيا. ومن هذه الطرق «الطريق الملكي» الفارسي الذي وصفه هيرودوتوس والرابط

بين أفسس وشوشان مرورا بأبواب كيليكيا، ويجتاز نهر هاليس (Halys) (قيزيل إرماك) بواسطة جسر، ويضطلع بدور سياسي في الأساس، يستعمله الملك الأعظم وحاملو البريد الذين كانوا يربطون بين العواصم الملكية وعواصم المقاطعات. ومع مرور الزمن اكتسب هذا الطريق وظيفة تجارية، فأصبح يُستعمل في المبادلات بين شرق الإمبراطورية وغربها (W. M. Ramsay, 1890, 27-34). وفي العهد الروماني تطورت شبكة الطرق واتسعت انطلاقا من محورين رئيسين: الأول في الشمال يربط بين نيكوميديا (Nicomédie) وترابيزوس (Trapezus) (طرابزون) مرورا بغانغرا (Gangra)، وآماسيا (Amasia)، ويُعرف بـ«الطريق البونطي» (نسبة إلى ساحل البحر الأسود)؛ أما الطريق الثاني الجنوبي فكان يربط بين إزمير وسورية (أنطاكية) مرورا بإيكونيون (قونية)، وقيصرية، وآنازاربوس، وهو الطريق المعروف بطريق آكيليوس (Aquilliuis) أو طريق كيليكيا. وكانت وظيفة كل هذه الطرق ربط الأقاليم بروما مركز الإمبراطورية.

كان العمود الفقري لهذه الشبكة الطرقية المحور الجنوبي الذي كانت تصب فيه مسالك تربط بين الشمال والجنوب (وكانت أهم نقاط التقاطع وعقد المواصلات في هذه الشبكة: لاوديسي Laodicée، وآباميا Apameia، وآرشولايس كولونيا Archelais Colonia، وقيصرية). وكانت الطرق الرابطة بين الشرق والغرب الأهم بالنسبة إلى حركة التجارة، من دون أن ننسى الطريق البحري أو طريق السواحل الذي كانت تنتشر على طوله مدن الموانئ (W. M. Ramsay, 1890, 35-62).

وفي العهد البيزنطي أوجد تأسيس القسطنطينية اتجاها جديدا لهذه الشبكة الطرقية، حيث ازدادت أهمية المحور الشمالي الذي كان امتدادا لطريق البلقان الرئيس («فيا إيغناتيا» via Egnatia)، في حين تراجع دور المحور الجنوبي إلى حد كبير. وقد استكمل الإمبراطور جوستينيان Justinien عملية إعادة توجيه الشبكة الطرقية بأن أولى أهمية كبيرة للطريق العسكري شرق نهر هاليس Halys (قيزيل إرماك)، باتجاه سيباستيا Sebasteia وقيصرية، وقد أدى هذا الطريق دورا مهما في الحملات العسكرية العديدة باتجاه الحدود الشرقية وخصوصا ضد الساسانيين (W. M. Ramsay, 1890, 74-81).

آسيا الصغرى والبلقان

من أجل فهم التطور التاريخي الفريد لآسيا الصغرى وجب وضع مقارنة بينها وبين مجال مشابه ومجاور لها، وهو المجال البلقاني. فآسيا الصغرى والبلقان تشتركان في كونهما شبه جزيرتين تصلان آسيا بأوروبا أو أوروبا بآسيا، وتتماثلان من حيث المساحة بيد أن بنيتيهما مختلفتان كثيرا، ويحدهما البحران أنفسهما: البحر المتوسط والبحر الأسود. وقد شكلتا مجاليا وسياسيا جزءا من إمبراطوريتين متعددتي الإثنيات تعاقبتا عليهما في مدة زمنية تقارب ألفي عام: الإمبراطورية الرومانية الشرقية التي تحولت إلى الإمبراطورية البيزنطية، ثم الإمبراطورية العثمانية.

ويتلاحم هذان المجالان بفضل تشابك عصبي بالغ الأهمية يجمع بين المضيق والبرزخ، وقد تجسد هذا التلاحم في مدينة القسطنطينية/ إسطنبول باعتبارها العاصمة، بحيث شكل هذان المجالان مركز الإمبراطوريتين اللتين كانتا تتربعان على نطاق أوسع منهما ومتغير، مع توجه للتوسع حول البحر المتوسط أو على الأقل أجزاء منه.

وإذا أضفنا إلى دول البلقان دولتي رومانيا ومولدافيا فإن عدد سكان منطقة البلقان يناهز اليوم 70 مليون نسمة، وهو قريب جدا من عدد سكان تركيا البالغ نحو 76 مليون نسمة. كما يتشابه المجالان في وجود كتل جبلية كثيرة تساعد على ممارسة النشاطات الرعوية القائمة على ما يشبه الترحال الموسمي، في حين يسهل أرخبيل شاسع من الجزر في المتوسط الشرقي وبالتحديد في بحر إيجة، حركة المواصلات بين شبه الجزيرتين ويقرب بينهما.

وبينما تعد البلقان مجالا مفتوحا متصلا بسهول وسط أوروبا وشرقها، يشكل فيه نهر الدانوب في حد ذاته همزة وصل، تحيط بآسيا الصغرى سلاسل أو كتل جبلية لم تكن عائقا مستعصيا في وجه المواصلات بل جعلتها أصعب خاصة في فصل الشتاء، بحيث تشبه آسيا الصغرى حصنا من الأراضي المرتفعة ينحني باتجاه الغرب المتوسطي، وتفصله عن السهول الساحلية في حالة وجودها في الشمال والجنوب تضاريس جبلية.

وتظهر آسيا الصغرى الموسعة لإقليم تركيا الحالي كأنها كتلة موحدة واضحة المعالم ذات شكل مستطيل، في حين تشتمل شبه جزيرة البلقان على فضاءات

متنوعة من سهول، وسلاسل وكتل جبلية، وأحواض هي بمنزلة محاور عبور تمتد من الشمال إلى الجنوب، إضافة إلى سواحل تتخذ شكل أرخبيلات متقطعة ومعقدة جدا. وأسهم العالم اليوناني المنتظم حول بحر إيجة والبحر الأسود (البونط الأوكسيني Pont-Euxin)، في توحيد هذين المجالين على مدى زمني طويل عبر البحر. وبينما كانت تحد آسيا الصغرى دول عربية في الجنوب الشرقي ودولة إيرانية في الشرق، لم تؤد دور الحاجز المصفي للغزوات الآتية من آسيا الوسطى (الأتراك والمغول) أو من العالم العربي.

استقر في البلقان كثير من السكان النازحين من الشمال، أي من وسط أوروبا وشرقها، منذ العهود القديمة وحتى القرن السابع الميلادي، ثم من الشرق، أي من آسيا الصغرى، غير أنها لم تستقبل سكانا من الجنوب أو الغرب، باستثناء فترة قصيرة شهدت مجيء الصليبيين وأخرى عرفت نزوح اليهود الإسبان في العام 1492. في المقابل نزحت إلى آسيا الصغرى جماعات بشرية من الشرق (إيران)، ومن الجنوب (سورية)، ومن الشمال (القوقاز)، ومن الغرب عبر المتوسط وتراقيا، منذ العهود القديمة وحتى القرن العشرين.

كانت البلقان أولى المناطق التي تأثرت بتزايد الشعور القومي الذي حمل معه نموذج الدولة القومية: اليونان وصربيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم بلغاريا ورومانيا في نهاية القرن التاسع عشر، ثم ألبانيا في بداية القرن العشرين (M. Bruneau, 2014). وشهدت حركية الفصل بين الشعوب ضمن دول قومية مرحلة أولى تزامنت مع الحروب البلقانية (1912-1913) التي كادت تؤدي إلى محو الوجود العثماني في أوروبا، ثم مرحلة ثانية متأخرة (1991-1999) انبثقت عنها دول قومية أخرى من رحم فدرالية يوغوسلافيا: سلوفينيا، وكرواتيا، ومقدونيا، وصربيا، والبوسنة. وكانت آخر الدول القومية التي نشأت في البلقان الجبل الأسود وكوسوفو في بداية القرن الحادي والعشرين.

وفي هذه الفترة التاريخية نفسها شهدت آسيا الصغرى حركية مختلفة تماما، حيث تشكلت دولة قومية وحيدة هي تركيا، فرضت التجانس على السكان (الأسلمة والتتريك)، إذ فسح زوال الدولة العثمانية المجال لدولة قومية تركية على شاكلة الدول القومية في غرب أوروبا، وأدى هذا التحول إلى محو شبه تام لوجود

السكان المسيحيين عن طريق المجازر والتصفيات الإثنية التي وصلت إلى حد الإبادة أو استبدال السكان الذين حل محلهم السكان المسلمون اللاجئون من البلقان والقوقاز وبدرجة أقل من آسيا الوسطى. وإذا كان الأرمن قد اختفوا أو رحلوا، فإن الأكراد لم يُدْمَجوا على رغم التهجير والمجازر واتباع معظمهم، مثل الأتراك، المذهب السني، ويعتبر الأكراد اليوم أكبر تحدٍ يواجه التجانس المنشود.

هكذا كان تطور شبه الجزيرتين (آسيا الصغرى والبلقان) اللتين كانتا موحدتين فترة طويلة، متباينا تماما: فمن جهة (البلقان) ظاهرة التجزئة والبلقنة التي أوجدت عدة دول قومية تشكل كتلا متجانسة يطبع معظم علاقاتها العداء بسبب وجود أقليات متجذرة في كل منها؛ ومن جهة أخرى (آسيا الصغرى) تحويل مجال كان متعدد الإثنيات وموطنا للإثنية الإمبراطورية العثمانية، إلى دولة قومية تركية واحدة تتجه نحو فرض التجانس الكامل.

هذا وفي الوقت الذي يمكن فيه تجاوز انشطار المجال البلقاني بشكل مستديم عن طريق اندماج دوله القومية في الاتحاد الأوروبي، فإن مواصلة فرض التجانس والإبقاء عليه في تركيا يتطلب إدارة متوازنة للواجهات الحدودية المحيطة بآسيا الصغرى أو الأناضول التركي.

ولعل أكبر تهديد للواجهتين الحدوديتين الشرقية والجنوبية لتركيا هو إنشاء مناطق كردية تتمتع بالحكم الذاتي في العراق ثم في سورية، في حين تغيرت وظيفة الواجهات الحدودية الأخرى لتصبح نقاط تشابك عصبي، بفعل التصفية الإثنية والمجازر التي تعرض لها الأرمن واليونانيون والسريان والآشوريون-الكلدان في النصف الأول من القرن العشرين، ويتعلق الأمر هنا بتراقيا، ومنطقة بحر إيجة، والبونط (سواحل البحر الأسود)، والحدود مع أرمينيا والعالم العربي، وقد أصبحت كل هذه المجالات محل مواجهات ومبادلات على حد سواء.

الواجهات الحدودية التركية، إرث الإمبراطورية العثمانية

إن المقاربة الجغرافية-التاريخية للمجال التركي الحالي تكتسب أهمية خاصة، لأن هذا المجال يشهد اليوم توحيدا أعمق مما شهدته فترات تاريخية سابقة، فهذا المجال الذي يشكل حاليا إقليم الجمهورية التركية لم يعرف قط تماسكا وتجانسا

مثل الذي يشهده حاليا، ولم ترسم حدوده بدقة إلا في تاريخ متأخر (1923)، وهي حدود نتجت عن موازين القوى بين تركيا وجيرانها، وبينها وبين القوى العظمى القريبة والبعيدة، نظرا إلى موقع هذا المجال الاستراتيجي في العالم وفي الشرق الأوسط. كما كانت هذه الحدود نتاج هجرات سكانية على مستويات زمنية كثيرة: في الزمن الطويل من العهود القديمة إلى نهاية القرن الثامن عشر، وفي القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن العشرين. ويضم شكل هذا المجال المستطيل كتلة قارية مركزية مشابهة للبراري البعيدة في وسط آسيا، تدفق منها السكان باتجاهه على مر العصور (الأتراك، المغول)، الذين كانت آسيا الصغرى بالنسبة إليهم نهاية غزواتهم أو هجراتهم باتجاه الغرب.

ترسم حدود هذا المجال خمسة فضاءات مجاورة محيطة به، منها البحرية ومنها القارية، ومنها اثنان يشكلان زاوية عمياء (الشكل 1). وهذه الفضاءات الحدودية هي اليوم، أو كانت فيما ما مضى، فضاءات للمبادلات والهجرات والصراعات (السكان، التجارة، التأثيرات الثقافية، المواجهات العسكرية...)، بحيث يحدث التدفق والمبادلات في الاتجاهين، أي من الخارج إلى الداخل والعكس. ومن منظور الزمن الطويل، يلاحظ أن آسيا الصغرى شهدت فترات انشطار كثيرة ومستديمة، أما فترات التوحيد فكانت قليلة في تاريخها، وكانت غالبا ما تمتد إلى المجالات المجاورة، فإقليم تركيا الحالية المحدد بدقة هو ابتكار حديث يرجح أن يستمر مدة زمنية طويلة.

تتمثل الواجهات الحدودية لهذا الإقليم في: بحار محيطة من الشمال والغرب والجنوب، وهي: البحر المتوسط الشرقي، والبحر الأسود (Pont-Euxin)، وبحر مرمرة (Propontide)، ويربط بينها مضيقان (البوسفور، والدردنيل الذي كان يعرف بالهيليسبونت Hellespont). وإضافة إلى الواجهات الحدودية البحرية توجد أخرى برية هي الحواجز والحواف الجبلية في الجنوب والشمال والشرق: طوروس، وطوروس الغربي، وجبال الألب البونطية، والقوقاز الغربي، وجبال أرمينيا التي هي امتداد لجبال زاغروس. ونتناول فيما يلي هذه الواجهات ببعض التفصيل:

1 - في الشمال الغربي تقع واجهة بالغة الأهمية وتشابك عصبي مهم تمثله حلقة تراقيا الشرقية، وهي الواجهة القارية المقابلة للبلقان بحدودها مع اليونان

وبلغاريا، وهي عبارة عن مركز حدودي (تشابك عصبي) يتمحور حول عاصمته القديمة أدرنة. وتراقيا الشرقية هي كل ما تبقى من المجال البلقاني للإمبراطورية العثمانية، وقد رحل منها السكان اليونان والبلغار، وحل محلهم سكان مسلمون أو مستبدلون متحدرون من البلقان والقوقاز إضافة إلى أكراد مهجرين، بحيث غُيرت التركيبة الديموغرافية لهذه المنطقة بين العامين 1914 و1923 لتشكل منطقة حدودية آمنة بالنسبة إلى تركيا.

2 - في الغرب والجنوب الغربي تمتد واجهة متوسطية من الدردنيل إلى خليج أنطاليا، وهي تشكل مجالا مفتوحا للحركة والمبادلات والهجرات الآتية من منطقة البحر المتوسط (من إسبانيا إلى البندقية وجنوة)، وبحر إيجة (اليونان والإمبراطورية الرومانية). وكان هذا المجال في الزمن الطويل يونانيا تسوده ثقافة اليونان ويشكل لحمة واحدة مع أرخبيل جزر بحر إيجة. وفي أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت المبادلات والتأثيرات الأوروبية تمر به، وخاصة عبر ميناء إزمير الذي تحول منذ القرن السادس عشر إلى تشابك عصبي بين الأناضول والبحر المتوسط، وتطور في القرن التاسع عشر خاصة، عندما أصبحت تلتقي عنده خطوط السكة الحديد التي تنقل المنتجات الزراعية والمنجمية من داخل الأناضول ومن منطقة بحر إيجة. وقد طُرد من هذه الواجهة السكان اليونانيون أو استبدل بهم في عشرينيات القرن العشرين لاجئون مسلمون نزحوا من البلقان أو من بلاد اليونان (مقدونيا وجزيرة كريت على وجه الخصوص).

3 - في الشمال توجد واجهة البحر الأسود والقوقاز التي تجمع بين الطابعين البحري والقاري، وكانت هذه الواجهة تفصل بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية التي توسعت على حساب الأولى من القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين، ما يجعل من هذه الواجهة مجال صدامات عسكرية متكررة. وقد سبَّب الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم والقوقاز نزوح القسم الأكبر من السكان المسلمين: التتار، والشركس، والأبخاز، والشيشان... الذين لجأوا إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية. وفي الوقت نفسه استقدمت روسيا لتعويضهم سكانا مسيحيين من الأراضي العثمانية: اليونان والأرمن خاصة، وخلال كل الحروب الروسية-العثمانية كان هؤلاء السكان يتبعون الجيش الروسي في تراجعه حتى العام 1918.

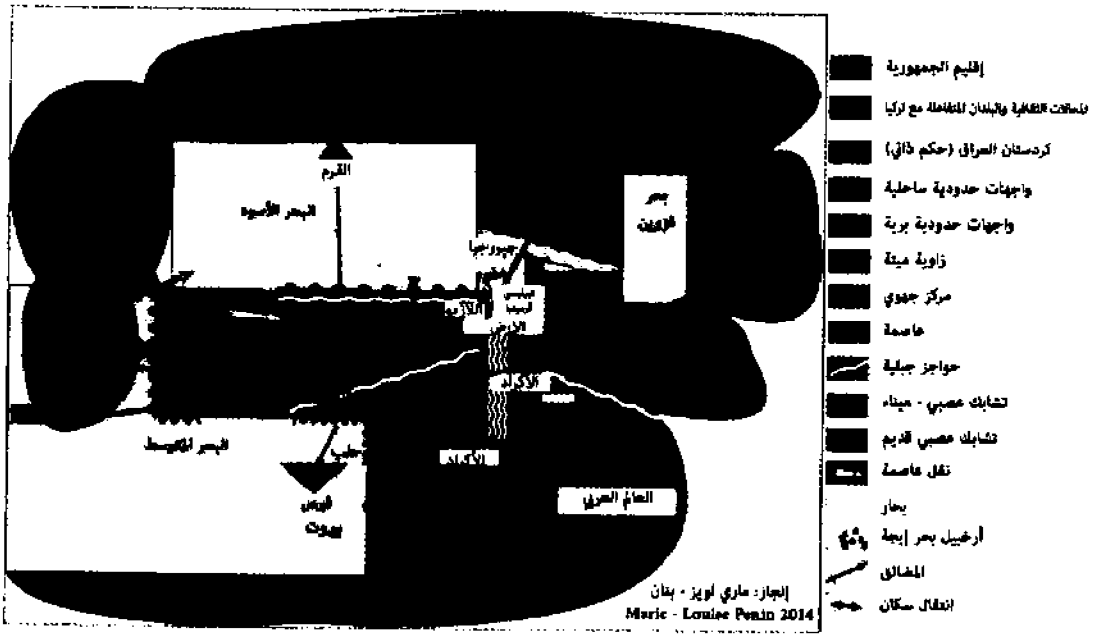

الشكل (1): المحيط الجغرافي-التاريخي والواجهات الحدودية لتركيا (ق. 19-20م)

وأدى بعض سكان هذه المنطقة دورا مفصليا بين الإمبراطوريتين الروسية والعثمانية: شعب اللاز، والأرمن، واليونانيون البونطيون (يونانيو البحر الأسود). وطُرد السكان المسلمون من مقاطعتي قارس وآردهان اللتين احتلتهما روسيا مدة أربعين عاما (1878 - 1918)، قبل أن يسترجعهما العثمانيون بموجب معاهدة بريست-ليتوفسك (Brest-Litovesk) (1918)، فكانتا بمنزلة الحيز الفاصل بين الإمبراطوريتين. وبينما توجد حدود مفتوحة مع جورجيا فإنها تظل حتى الآن مغلقة مع أرمينيا. وفي هذه المنطقة أدت طرابزون، حتى العام 1870، دور التشابك العصبي بين بلاد فارس والقوقاز وأرمينيا وسواحل البحر الأسود الروسية والبلقانية، فضلا عن دورها كمحطة في الطريق إلى إسطنبول.

4 - في الشرق تمتد حدود عريقة جدا ظلت حاضرة طوال الزمن الطويل، وهي الحدود مع إيران والعراق، وكانت في الماضي الحدود بين الإمبراطورية الرومانية ثم العثمانية من جهة، والإمبراطورية الفارسية من جهة أخرى. وهذه المناطق الحدودية يغلب عليها الطابع الجبلي المتقطع، وينتشر فيها الأكراد والأرمن. وكان عدد كبير من الأرمن يسكنون مقاطعات فان (Van) وبيتليس (Bitlis) وهكاري (Hakkari) قبل تعرضهم لإبادة (1915 - 1916). كما يشهد هذا المجال في الفترة المتأخرة توترا ومواجهة بين تركيا والأكراد من جهة، وبين تركيا وجمهورية أرمينيا (غلق الحدود بين البلدين) من جهة أخرى.

5 - في الجنوب الشرقي توجد الواجهة المقابلة للعالم العربي والمتمثلة في المناطق الواقعة جنوب جبال طوروس وطوروس الغربي. وحتى العام 1920 كان يسكن سهل كيليكيا ومقاطعات غازي عنتاب (Gaziantep) وديار بكر في الشرق، وأنطاكيا في الجنوب، سكان أكراد وسريان وكلدان، يعيشون إلى جانب العرب والأرمن. ويمتد هذا المجال الواقع أسفل طوروس وطوروس الغربي، في شكل منطقة منخفضة شبه جافة من الهضاب والجروف وسهول الطمي التي يقطعها نهرا دجلة والفرات، وهي متصلة مباشرة بسورية. وعبر الزمن الطويل كانت حدودها مع الأناضول تتمثل في سلسلة طوروس وطوروس الغربي الجبلية التي لم يتمكن العرب من تجاوزها إلا فترات قصيرة، والتي أنشأت فيها الإمبراطورية البيزنطية حصونا أقرت بها حاميات دفاعية تعرف بأكريتس (Akrites) تواجه الفاتحين العرب.

ومنذ سقوط الإمبراطورية العثمانية تحولت المنطقة من جديد إلى منطقة حدودية بين تركيا وسورية التي أُلحِق بها في فترة الحماية الفرنسية لواء الإسكندرون (1918 - 1939). وأصبحت هذه المنطقة منذ العام 2011 مقصدا للاجئين الفارين من الحرب الأهلية السورية. وتؤدي مدينة غازي عنتاب دورا متزايدا كتشابك عصبي بين تركيا والعالم العربي، وخصوصا سورية.

وأخيرا، توجد سواحل آهلة بالسكان ومرتبطة بالخارج بواسطة موانئ متفاوتة من حيث الأهمية، وتشكل هذه السواحل نقطتين يمكن أن نطلق عليهما وصف «الزاوية العمياء»، وهي السواحل الصخرية التي ينعدم فيها السهل الساحلي والظهير المسكون النشيط. أما الزاوية العمياء الأولى فتقع في الشمال على الساحل البافلاغوني، والثانية في الجنوب في المنطقة الساحلية بين سهل أنطاليا وكيليكيا، وهي التي أطلق عليها اسم كيليكيا الطوروسية. وهاتان الزاويتان هما بمنزلة نتوءات من الربى والهضاب على جانبي الهضبة الأناضولية أي المركز القديم لسلطنة الروم (قونية) والمركز الجديد للجمهورية التركية (أنقرة).

أما قبرص في الجنوب فمبادلاتها موجهة أساسا نحو الساحل السوري واللبناني منه نحو الساحل الجنوبي لآسيا الصغرى، إذ لا يؤدي الميناءان الاصطناعيان في الجنوب، مرسين والإسكندرون، دور التشابك العصبي نفسه الذي يؤديه ميناء إزمير. ومع ذلك فإن الجزء الشمالي لقبرص الذي تجمع فيه سكان الجزيرة الأتراك بعد

تدخل الجيش التركي في العام 1974 يمثل وجهة أعداد معتبرة من المهاجرين الأتراك المتحدرين من ساحل الأناضول الجنوبي.

شعوب واجهات تركيا مع المجالات أو الشعوب المجاورة

بين المجال «الداخلي» الأناضولي الذي يهيمن عليه العنصر التركي والمجالات المجاورة المحيطة بالمستطيل، وُجِدت شعوب غير تركية سهلت دائما العلاقات عبر الواجهات بل ساعدت عليها أحيانا. فاليونانيون كانوا زمنا طويلا ولايزالون حاضرين نسبيا في الواجهة المتوسطية (أرخبيل جزر بحر إيجة وقبرص)، وواجهة البحر الأسود (اليونانيون البونطيون)، والبلقان.

وبعد أن كان اليونانيون حتى القرن الحادي عشر الميلادي الشعب الموحد سياسيا وثقافيا للمجال الأناضولي، تحولوا منذ العام 1923 إلى الشعب الذي يشكل الأغلبية في الواجهة الممتدة على طول الجزء الأكبر من سواحل آسيا الصغرى. أما الأرمن والأكراد فهما الشعبان الحاضران بقوة في الزمن الطويل في الواجهة الجبلية شرق الأناضول.

وعلى العكس من ذلك، أدى البلغار دورا أقل أهمية، وكان لهم انتشار أقل في واجهة تراقيا الشرقية وبلاد اليونان، ومثلهم شعب اللاز في منطقة الحدود بين البونط (ساحل البحر الأسود الجنوبي) والقوقاز الجورجي، ومثلهم أيضا العرب في سفوح طوروس بكيليكيا وحتى منطقة ديار بكر. وقد احتلت هذه الشعوب لفترات زمنية متفاوتة مناطقَ مفصلية، وتعاملت مع قوى إمبراطورية كانت تمارس ضغطا أو تهدد الدولة العثمانية ثم التركية: روسيا في الشمال، وبلاد فارس أو إيران في الشرق، والعالم العربي (سورية والعراق) في الجنوب الشرقي، والقوى المتوسطية في الغرب: جنوة، والبندقية، ثم فرنسا وإنجلترا التي كانت حاضرة في قبرص منذ العام 1878.

أحدث تأسيس الدولة القومية التركية بمبادرة من حركة تركيا الفتاة أو الشباب الأتراك (جمعية الاتحاد والترقي) ثم الكماليين من بعدها، عمليات تهجير ومجازر في حق قسم من شعوب الواجهات الحدودية، وأوجد علاقة تصادم وتوتر مع كل من أرمينيا وبلغاريا واليونان، وأكراد العراق وإيران وسورية، والعرب وسريان

سورية. ولعل الشعب الوحيد الذي حافظ على علاقة سلمية مستديمة من دون صدامات متكررة مع الأتراك، هو شعب اللاز، وهو الأقل عددا والأقرب ثقافيا وسياسيا من الأتراك.

امتدادات آسيا الصغرى أو الأناضول في العالم: تَشكُّل جماعات الشتات والمجالات العابرة للحدود

سهلت أحداث الحرب العالمية الأولى في سياق الحروب التركية-الروسية والحروب البلقانية (1912-1913)، وما أعقبها من مجازر وإبادة للأرمن (1915-1916)، واليونانيين العثمانيين (1916-1923)، والآشوريين-الكلدان، جماعات شتات لهذه الشعوب المسيحية عبر العالم. وحافظت هذه الجماعات على رابط ذاكرة قوي يصلها بمواطنها الأصلية في آسيا الصغرى، بل عملت مع مرور الوقت على تعميق هذا الرابط. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت هجرة اقتصادية للأتراك أنفسهم بتأطير من دولتهم، وقصد الأتراك أوروبا الغربية، وأوجدوا بدورهم جماعات مهاجرين عابرة للحدود، كما تكونت جماعات شتات كردية وعلوية ضمن جماعات المهاجرين الأتراك. وهذا ما يعني أن المجال الأناضولي انتشر خارج حدوده بكيفيات متعددة. فقد أصبح مجالا عالميا بدرجات متباينة وفقا للجماعات الإثنية-الثقافية المتحدرة منه، إذ شكلت كل أقلية مسيحية جماعات شتات خاصة بها (اليونانيون، والأرمن، والآشوريون-الكلدان).

هذا واستقبل مجال الدولة القومية اليونانية قرابة مليون ونصف مليون لاجئ يوناني بين العامين 1914 و1923، في وقت كان سكانه لا يتجاوزون أربعة ملايين نسمة، وهذا ما جعل الكثير من فضاءاته الحضرية والريفية تتأثر بهذه الهجرة بل تتغير بشكل كبير بفعلها، بحيث يمكن الحديث عن إعادة تشكيل حقيقي للمجال بإعادة توطين قسم كبير من السكان، وهم اللاجئون. وفي الفترة الزمنية نفسها (1913- 1923) كانت تركيا واليونان كأنهما أنبوبان يتصل أحدهما بالآخر، تتبادلان اللاجئين، وقد تأثر القطر القومي اليوناني بهذه الظاهرة أكثر من القطر التركي، لأنه أصغر مساحة وأقل سكانا. وحتى يومنا هذا لايزال القطران اليوناني والتركي يحملان بدرجات متفاوتة بصمات هذه التقلبات الديموغرافية التي تعود إلى بداية القرن

العشرين. كما شهدت الدولة القومية الأرمينية في الشرق، بعد العام 1920، حركية فرض التجانس الإثني-القومي نفسها.

ومن أجل دراسة وفهم الواجهات الحدودية والتحولات المجالية في آسيا الصغرى أو الأناضول، التي أصبحت حاليا القطر القومي للجمهورية التركية، رأينا في الفصل السابق المخصص لـ «المنطقة الوسطية»، التي تنتمي إليها آسيا الصغرى، أن مفهوم الحضارة ليس مفهوما عمليا بالنسبة إلينا، عكس مفهومي الإثنية والشعب الأنسب لمقاربتنا شريطة تجنب التعامل معهما تعاملا شيئيا (essentialisation) يفتقر إلى المرونة.

مفهوما الشعب - العالم في الزمن الطويل والسياق الإقليمي

كل شعب صنع ثقافة على المدى الزمني الطويل، تكون له علاقة خاصة بمجاله. فهو يؤسس بعده الإقليمي، ويبني قطره أو أقطاره. وتتم هذه الديناميكية أو الحركية في مدة زمنية معينة. فبعض الشعوب أو الإثنيات (وفقا لمفهوم أ. د. سميث) أسست دولا مستديمة قادرة على البقاء والتجدد في الزمن الطويل، مما سمح لها ببلورة أقطاب قطرية شهدت مراحل توسع وانكماش، مع قدرة كبيرة على البقاء أو الاستمرار، وذلك حال اليونانيين-الرومان، والفرس-الإيرانيين، والأتراك-السلاجقة-العثمانيين. فقد شكلت هذه الشعوب أوسع الكيانات القطرية مساحة وأكثرها استدامة (من ألفية واحدة إلى عدة ألفيات). وكانت بفضل دينها أو دولتها الإمبراطورية قادرة على استقطاب شعوب أخرى وممالك أو إمارات قديمة فترات تاريخية قد تطول أو تقصر (M. Bruneau, 2001).

ونطرح هنا فرضية مفادها أن كل هذه الشعوب، مهما كان عدد الدول التي أسستها، عملت على تجسيد سياقات إقليمية تطبع علاقتها بالمجال في الزمن. وهذه السياقات الإقليمية هي حركيات تندرج في الزمن الطويل كانت حاضرة أو لاتزال حتى اليوم[3]. وهذه الشعوب هي شعوب-عوالم أو تعمل على ذلك، تميزها دولة قطرية (إمبراطورية ثم دولة قومية)، أو كوّنت جماعات شتات عالمية حاضرة في أوروبا الغربية أو أفريقيا أو العالم الجديد (الأمريكتين وأستراليا).

والشعوب الإمبراطورية الثلاثة التي فرضت هيمنة مستديمة على مجال آسيا الصغرى في فترات تاريخية مختلفة، هي: اليونان، والفرس-الإيرانيون، والأتراك،

وأصبحت شعوبا عالمية في الزمن الطويل. أما الأرمن، والأكراد، واليهود، والروس، والعرب، فقد كان لهم أيضا دور مؤثر في تطور مجال آسيا الصغرى انطلاقا من أطرافها؛ وكان الشعبان الأولان (الأرمن والأكراد) مكونين أساسيين للمجال الأناضولي، وجب على الأتراك أخذهما بعين الاعتبار في مشروعهم لفرض التجانس الإثني في قطرهم القومي في القرن العشرين.

اتبع كل شعب من هذه الشعوب العالمية المندرجة في الزمن الطويل، مسارا مجاليا زمنيا يسمح بالوقوف على أهم مراحل تَشكُّل بنيته السياسية ومختلف التشكيلات الاجتماعية والأشكال الإقليمية التي اتخذها في الزمن الطويل[4]. ويمثل التحول المتأخر إلى الدولة القومية الحديثة وتشكل جماعات الشتات العالمية، مرحلة مهمة جدا تطور فيها السياق الإقليمي بأشكال جذرية (التطهير الإثني، وعمليات الإبادة). وحتى نلم على نحوٍ أفضل بمفهوم الشعب العالمي في الزمن الطويل، سنتخذ نموذج اليونانيين الذين أدوا دورا أساسيا في آسيا الصغرى أو الأناضول قبل أن تتحول إلى تركيا.

اليونانيون شعب عالمي في الزمن الطويل: المسار المجالي-الزمني والنموذج المجالي

تأسست الهوية اليونانية في الزمن الطويل، أولا وقبل كل شيء، على اللغة اليونانية التي تتمتع بمكانة فريدة بين اللغات الهندو-أوروبية، وتتميز باستمراريتها الكبيرة، ويأتي في الدرجة الثانية الدينُ الذي - وإن تغير في بداية التاريخ الميلادي - كان على الدوام لب الهوية اليونانية. وقد غلب في الزمن الطويل على اليونانيين التنوعُ وتعدد المراكز الاجتماعية والسياسية، على رغم وجود محاولات لفرض الوحدة تفاوتت من حيث ديمومتها ودرجة نجاحها. فالدولة اتخذت لدى اليونانيين أشكالا متنوعة ومتعددة، وقد وضع اليونانيون مفاهيم مختلفة للدلالة على الأمة (الجينوس، الإثنوس genos, ethnos)، مما يجعل الدولة والأمة لا تحظيان بالمكانة نفسها التي تتمتع بها اللغة والتربية من جهة، والدين من جهة أخرى، في تحديد الهوية اليونانية والثقافة الهلنية (الشكل 2).

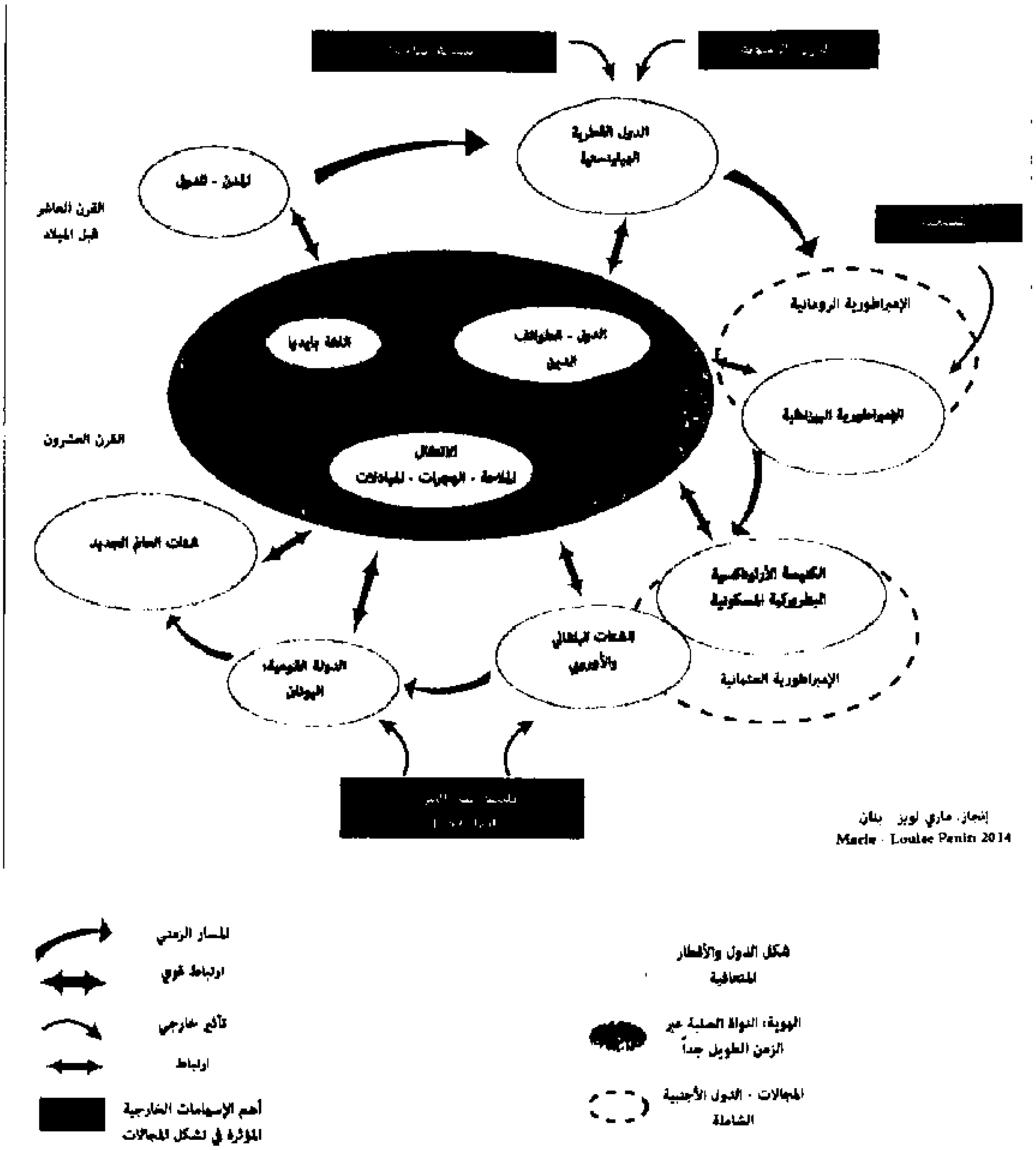

الشكل (2): المسار المجالي-الزمني لليونان (الثقافة الهيلينية)

وإذا كانت الاستمرارية خاصية بارزة للثقافة الهيلينية القائمة على اللغة على مدى ثلاث ألفيات، فإن ذلك لم يمنع حدوث القطيعة أو التحول أحيانا، مع إعادة هيكلة عميقة للظاهرة الإثنية-الثقافية في حد ذاتها، وكان السبب في ذلك الإسهامات الخارجية التي أثرت في المجال اليوناني، ونذكر من ذلك:

- الانتقال من نمط المراكز المتعددة، التي تمثلها المدن-الدول في العهود القديمة، إلى دول إقليمية أكبر مثل دولة مقدونيا التي أسسها فيليب نهاية القرن الرابع قبل الميلاد ودول الفترة الهيلينستية التي أعقبتها (ق 3 - 1 ق. م).

- الانتقال من الديانة الوثنية التي كانت سائدة في العصور القديمة إلى الديانة المسيحية في كنف الإمبراطورية الرومانية، وكانت اللغة اليونانية أهم وسيلة لنشر الدين الجديد بواسطة الأناجيل المكتوبة بها، وآباء الكنيسة، والمجامع الدينية الأولى التي عقدت في كامل الشرق اليوناني (القرون 3-9 م). وترافقت هذه القطيعة الدينية مع تغيير التسمية الإثنية إلى الروم (Romaioi) عوض إيلينيس (Ellines)، وهي التسمية التي أصبحت تطلق حصرا على الوثنيين الذين ظلوا أوفياء للديانة الوثنية القديمة والذين حاربتهم الكنيسة المسيحية المهيمنة دون هوادة.

- سقوط بيزنطة مرتين: المرة الأولى في العام 1204 عندما سقطت القسطنطينية في أيدي الصليبيين، مما عمق الشرخ مع الغرب؛ والمرة الثانية في العام 1453 عند دخول الأتراك العثمانيين إلى القسطنطينية. وعلى مدار القرون الأربعة التالية أصبحت الثقافة الهيلينية ممثلة ضمن الإمبراطورية العثمانية في «الملة» المسيحية الأرثوذكسية التي كان يقودها بطريرك القسطنطينية المسكوني، وكانت لها جماعات شتات عبر أوروبا ساهمت في نشر أفكار مستحدثة، وخصوصا فكرة الدولة القومية.

- ظهور الدولة القومية اليونانية الموالية للغرب، خاصة بعد أن أصبحت تحكمها السلالة الملكية البافارية (1831)، وبعد فصل الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية عن بطريركية القسطنطينية المسكونية التي أصبحت سلطتها منحصرة في ذاتها (1833). ومما ميز هذا التحول إحياء استعمال تسمية إيلينيس (الوثني) وإحياء مرجعية العصور الكلاسيكية القديمة. وكان العامل المفجر لهذا التحول تأثير فلسفة عصر التنوير والأفكار المنبثقة عن الثورة الفرنسية (1789).

ونشهد اليوم تحولا خامسا، إذ إن الثقافة الهيلينية مجبرة الآن على الخروج من الحيز الضيق للدولة القومية اليونانية التي كانت تميل إلى التقوقع داخلها، فقد اقتحمت الفضاء الأوروبي بانضمام دولة اليونان إلى الاتحاد الأوروبي (1981)، وربط علاقات ضمن أطر أكثر تنظيما بجماعات الشتات اليوناني عبر العالم (1995).

إن الجغرافيا التاريخية للعالم الهيليني يمكن تمثلها بواسطة نموذج مجالي-زمني. ويبين هذا النموذج التوضيحي حول منطقة وسطى أربع دوائر متفاوتة الحجم تمثل شغل المجال، ومتباينة من حيث المدة الزمنية (الشكل 3)، ليُسقَط بعد ذلك هذا النموذج على كرة مسطحة أو في شكل هندسي يتكون من خمس دوائر أحادية المركز.

المنطقة الوسطى: حوض بحر إيجة

تشمل ساحل وأرخبيل بحر إيجة والبروبونتيد (Propontide) (بحر مرمرة) الذي ظل معظم سكانه منذ الفترة الميسينية وحتى العام 1922 من اليونانيين، وكان يضم أهم مركزين للثقافة الهيلينية: أثينا والقسطنطينية، فضلا عن كل المدن التي كان لها إشعاع كبير خلال فترة أو عدة فترات لتاريخ دام بين ثلاث وأربع ألفيات (كورينث، رودس، ديلوس، ميلي، برغام، إزمير، نيقية، شيو، إسبرطة، ميسترا، بيلا، سالونيك، أدرنة...). فكل هذه المدن كانت في مرحلة ما عواصمَ في المجال الهيليني، أو توسطت حركة المبادلات التجارية والفكرية والفنية. فعلى رغم هيمنة أثينا و/أو القسطنطينية المتجددة، وفق الفترات التاريخية، تميز هذا المجال الوسطي بتعدد مراكز الإشعاع فيه.

وبحلول القرن السادس الميلادي كانت الثقافة الهيلينية قد انتشرت في آسيا الصغرى الغربية والوسطى، بيد أنها ظلت تتراجع منذ ذلك الوقت، وبخاصة منذ القرن الحادي عشر الميلادي، بفعل الاندفاع التركي الذي استمر حتى فترة متأخرة جدا باحتلال شمال جزيرة قبرص (1974). وقد سببت كارثة العام 1922 (بالنسبة إلى اليونان) التي تبعها إبرام معاهدة لوزان (1923) لجوءَ مليون ونصف المليون يوناني من آسيا الصغرى إلى دولة اليونان، ليخسر هذا المجال الوسطي قسمه الشرقي كاملا.

أما السواحل الغربية والشمالية لآسيا الصغرى والبوسفور التي ظلت يونانية أكثر من ألفي عام فقد فقدتها الثقافة الهيلينية إلى الأبد، بحيث شكلت هذه «الكارثة» الوطنية صدمة عنيفة، لاسيما بعد تجدد نزوح السكان اليونانيين من القسطنطينية في العام 1954. ويجسد اقتطاع هذه الأجزاء من العالم الهيليني انقطاع الهالة السوداء على اليمين في النموذج التوضيحي المتمثل في الدوائر أحادية المركز مع الإبقاء على المركزين المهمين للثقافة الهيلينية في بداية القرن العشرين (القسطنطينية وإزمير) في النموذج التوضيحي. وفي الضفة الغربية لحوض بحر إيجة يظهر المركزان الحاليان للثقافة الهيلينية، وهما أثينا-بيرايوس وسالونيك، ويجسدان استمرار الازدواجية في الهوية اليونانية.

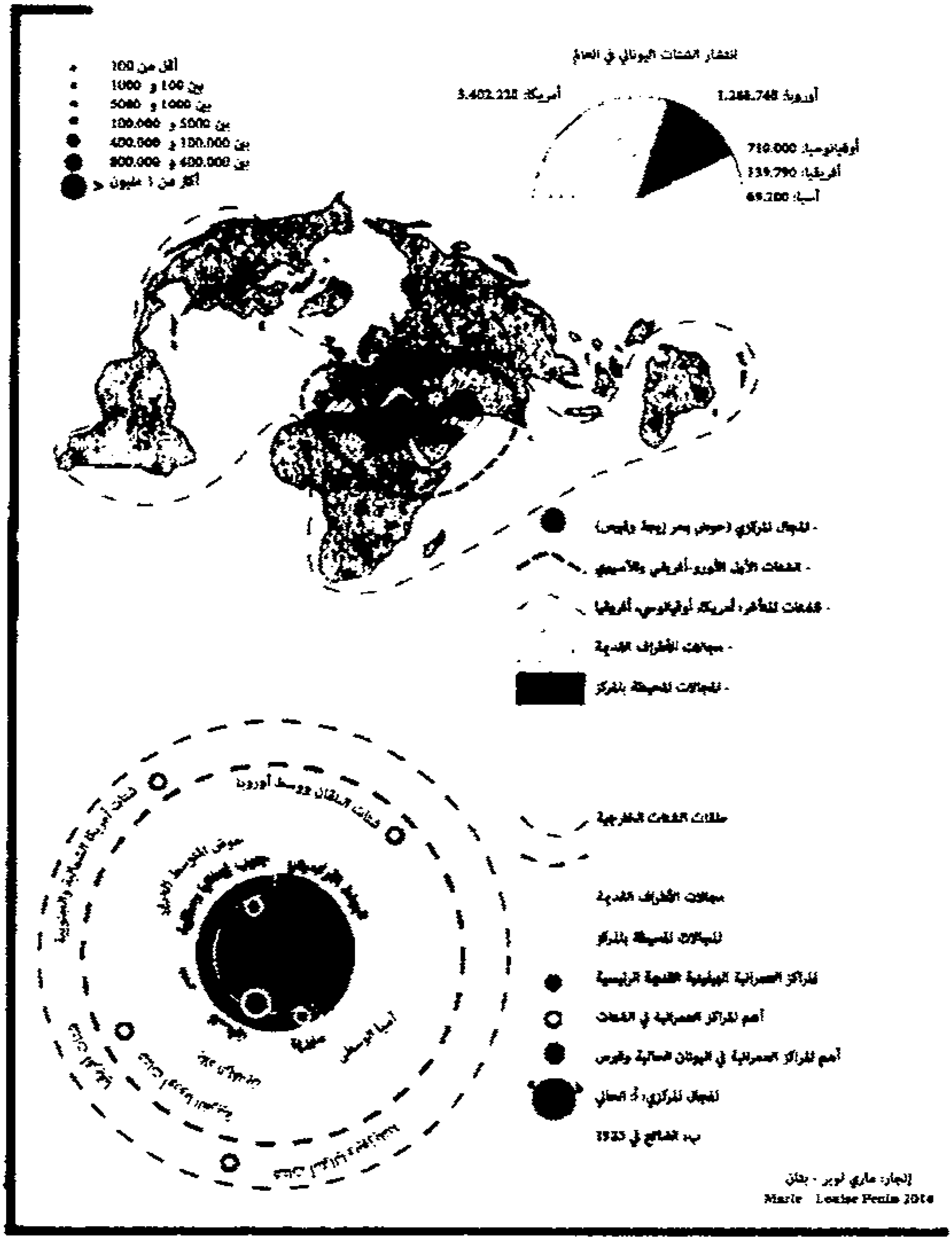

الشكل (3): النموذج المجالي-الزمني للثقافة الهيلينية

المجالات المحيطة بالمركز

ظلت هذه المجالات يونانية على مدى ألفية أو ألفيتين، غير أنها لا تحتفظ حاليا إلا بشواهدَ أثرية وبعضِ الجماعات القليلة جدا التي يمكن وصفها بالمخلفات (بطريركية القدس وبطريركية الإسكندرية). وكان الوجود السكاني اليوناني أو المتحول إلى الثقافة الهيلينية في هذه المجالات غالبا في المناطق الساحلية لزمن

طويل، إذ يعود استقرار اليونانيين بها إلى العصور القديمة، وبعد أن اختفى هذا الوجود في نهاية هذه العصور، ظهر مجددا عندما شهدت هذه المناطق في العهد الحديث إعادة تشكل جماعات سكانية يونانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين (مصر وسواحل البحر الأسود)، بيد أن هذا الوجود اليوناني الحديث زال هو الآخر مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

مجالات الأطراف القديمة

في أطراف المجالات التي تجذرت فيها الثقافة الهيلينية بعمق (منذ ألفية واحدة إلى ثلاث ألفيات) والتي تنتمي كلها إلى حوض البحر المتوسط الشرقي والبحر الأسود، توجد المناطق التي شهدت أقصى انتشار للثقافة الهيلينية غربا وشرقا. فعلى المستوى الديموغرافي لم تكن الجماعات اليونانية مهمة من حيث العدد والكثافة، إلا أن إشعاعها كان معتبرا على مدى فترة دامت بين ثلاثة وستة قرون في مناطق الأطراف هذه، والتي تركت فيها بصمات واضحة.

ولم يبق اليوم من توسع الثقافة اليونانية القديمة في الأطراف غربا وشرقا، سوى مخلفات أثرية تمثل شواهد مباشرة (انظر الشكل 3). هذا ولم يسفر قرار ستالين بتهجير يونانيي البحر الأسود إلى آسيا الوسطى، بين العامين 1937 و1949، عن استقرار مستديم لهم فيها، فلم تكد تسنح لهم الفرصة، بعد العام 1956، حتى عادوا إلى مواطنهم الأصلية، ثم قصدوا فيما بعد (1991) دولة اليونان نفسها، ولم يتبق منهم اليوم سوى عشرات الآلاف في أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان.

الشتات الأول في أوروبا وأفريقيا وآسيا

كانت الهجرة وتشكل جماعات الشتات أثناء القرون الأربعة التي زالت فيها الدولة اليونانية المستقلة من الوجود(*)، من ضمن الحلول التي طرحتها الثقافة الهيلينية لضمان بقائها. وكانت الأراضي التي انتشرت فيها جماعات يونانية في البداية

(*) من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر الميلاديين.

أوروبية وعثمانية، أي إنها كانت امتدادا للمجال اليوناني التقليدي أو مجاورة له، واستقرت هذه الجماعات أولا في الأراضي المسيحية، الأرثوذكسية أو الغربية، وقليلا جدا في البلاد الإسلامية باستثناء السودان وبلاد المغرب حيث اندمجت جالية يونانية تجارية في النظام الاستعماري.

كان هذا الشتات الأول إذن أوروبيا غربيا وإيطاليا (ق 16 - 19 م) من جهة، وبلقانيا وأوروبيا شرقيا من جهة أخرى، حيث شجعت الإمبراطوريتان النمساوية-المجرية والروسية متعددتا الإثنيات، على تشكل جماعات شتات داخل حدودها. وفي القرن العشرين تجددت حركة الهجرة نحو أوروبا الغربية من خلال الهجرة من قبرص إلى إنجلترا، ومن شمال اليونان إلى ألمانيا الفدرالية، في خضم النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته أوروبا حتى العام 1973. أما في أوروبا الشرقية فقد ساعد الشرخ الذي كان قائما بين الشرق والغرب على اندماج الأقليات اليونانية في مختلف البلدان الاشتراكية التي كانت موجودة فيها. كما شهدت نهاية الحرب الأهلية في اليونان (1949 - 1950) هجرة عدة آلاف من اللاجئين السياسيين الشيوعيين الذين عاد قسم كبير منهم إلى اليونان بعد العام 1974. وفي أوروبا الغربية تزايد عدد جماعات الشتات في العقود الأخيرة، وحافظت على هويتها بشكل أفضل من مثيلاتها في أوروبا الشرقية. وفي الاتحاد السوفييتي حافظ يونانيو البحر الأسود على الجزء الأكبر من هويتهم، وأحيوا الجمعيات الخاصة بهم بعد العام 1985، غير أن قسما متزايدا منهم فضل الهجرة إلى دولة اليونان بعد العام 1989.

شتات العالم الجديد

امتد انتشار الشتات اليوناني في أقصى مداه إلى أمريكا الشمالية وجنوب أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ (الولايات المتحدة، كندا، اتحاد جنوب أفريقيا، وأستراليا). وتشكلت جماعات الشتات هذه من موجتي الهجرة الكبيرتين في القرن العشرين (بداية القرن ثم بعد الحرب العالمية الثانية). وفي العام 1980 كان 60 في المائة من الشتات اليوناني في العالم موجودا في أمريكا، فالولايات المتحدة تؤوي أكبر جماعات يونانية في الخارج، يتراوح تعدادها بين مليون ومليوني يوناني أمريكي، هاجر معظمهم بين العامين 1890 و1920، وبحلول العام 1940 كان اليونانيون الأمريكيون من الجيل

الثاني يشكلون معظم أفراد الجالية اليونانية، هذا ولم تنصهر الهوية اليونانية الأمريكية في البوتقة الأمريكية (melting-pot)، وهي لاتزال حية حتى في الجيل الثالث.

وفي أفريقيا، وبدرجة أقل في الهند (التي لا توجد فيها إلا جماعتان يونانيتان)، خدمت جماعات الشتات اليونانية الاستعمار البريطاني والفرنسي والبلجيكي. ومن مصر انتشر اليونان باتجاه الجنوب في السودان، وإثيوبيا أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ونحو العام 1890 توغل التجار اليونانيون داخل الكونغو البلجيكية وخاصة في إقليم كاتانغا (Katanga) (لوبومباشي Lubumbashi) حيث وسعوا نشاطاتهم التجارية والصناعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما وجدت جماعات صغيرة من التجار والتقنيين وأصحاب المهن الحرة في كامل المستعمرات الإنجليزية القديمة في أفريقيا، وكذلك في أفريقيا الناطقة بالفرنسية والبرتغالية، باستثناء أفريقيا الغربية التي يغلب عليها المهاجرون السوريون واللبنانيون. وتوجد حاليا أكبر جماعة شتات يونانية بأفريقيا في حدود جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا (30 ألف يوناني)، ويتعلق الأمر أساسا بمقاولين صغار وصناعيين ومهندسين وتقنيين وأصحاب مهن حرة قدموا بين العامين 1960 و1970 من مصر ومن المراكز العمرانية باليونان.

يتراوح العمق التاريخي للحلقتين الخارجيتين المجسدتين للشتات اليوناني بين قرن وخمسة قرون، وهو أقل بكثير من العمق التاريخي للحلقات الداخلية الثلاث للنموذج المقترح الذي يبلغ عدة ألفيات. ومع ذلك أدت الحلقتان الخارجيتان دورا أساسيا في استمرار الثقافة اليونانية، وهي تقدم دعما لا يُستهان به للدولة اليونانية المعاصرة.

تلك هي المقاربة التي سنعتمدها في الفصول التالية التي سنخصصها لشعوب الزمن الطويل الأخرى، الإمبراطورية أو القادرة على الاستمرار: الأتراك، الفرس-الإيرانيون، الأرمن، الأكراد.

آسيا الصغرى مجال التقاء كل الشعوب الإمبراطورية أو القادرة على الاستمرار في الشرق الأوسط

كان لأربعة شعوب تأثير حضاري في آسيا الصغرى في الزمن الطويل أو الطويل جدا، وهم: الفرس-الإيرانيون، واليونانيون، والعرب، والأتراك. فقد استطاعت هذه الشعوب أن تنمو بشكل كبير بإدماج شعوب أخرى عن طريق استيعابها لغويا وثقافيا

ودينيا في سياق الفتوحات أو بواسطة سلطة إمبراطورية مستديمة. وقد نجح شعبان فقط (اليونانيون والأتراك) على التوالي في بسط نفوذ مستديم على آسيا الصغرى، فلماذا لم ينجح الشعبان الآخران، أي العرب والفرس-الإيرانيون في ضم آسيا الصغرى إلى فضائهما الثقافي على رغم محاولات عديدة، وعلى رغم نجاحهما في فرض تجانس على المدى الزمني الطويل في الشرق الأوسط وخارجه؟ وكيف يفسر نجاح اليونانيين في نشر ثقافتهم على نحوٍ مستديم في هذه المنطقة على رغم أنهم لم ينجحوا في ذلك في أجزاء أخرى من إمبراطورياتهم ودولهم المتعاقبة (البلقان، وبلاد الرافدين، وفارس، وآسيا الوسطى)؟ وكيف تمكن الأتراك بعد ذلك من تتريك المنطقة في مدة زمنية أقصر، وبشكل أكمل وبفعالية ملحوظة بتأسيس دولتهم القومية في القرن العشرين؟ وما الدور الذي أداه الدين (المسيحية، والإسلام) في حركيات التوحيد وفرض التجانس؟ علما أن كل الإمبراطوريات والدول القومية والمجالات الثقافية التي قامت في آسيا الصغرى عجزت عن إدماج أو استيعاب ثلاثة شعوب هم: الأرمن، والأكراد، والعبرانيون-اليهود. فقد استطاعت هذه الشعوب مقاومة الإدماج من طرف الشعوب الأولى، وهذا ما يجعلها تستحق صفة الشعوب القادرة على الاستمرار من دون ممارسة سلطة إمبراطورية مستديمة، أي إنها لم تنمُ بإدماج شعوب أخرى، بل بتدعيم نواة هويتها الأصلية.

أما الفرس-الإيرانيون فقد مارسوا سلطة إمبراطورية معتبرة من دون أن ينجحوا في توسيع نفوذهم في آسيا الصغرى، وإنما كان تأثيرهم بواسطة الدين والإشعاع الثقافي على حيز واسع. كل هذه الشعوب كان لها حضور تاريخي في الزمن الطويل أو الطويل جدا، وقد استطاع الشعبان الأولان (اليونانيون والأتراك) والشعب الثالث (الفرس-الإيرانيون) إنشاء دول قومية في القرن العشرين، فرضت نفسها على الساحة الدولية، في حين اختفت شعوب أخرى واندمجت في الشعوب المهيمنة (الحيثيون، والسومريون، والآكاديون، والآشوريون، والآراميون، والليديون، والكاريون، والفريجيون، والفينيقيون، والنبطيون)، وظلت شعوب أخرى حاضرة كأقليات دينية تحول بعضها إلى أقليات قومية (الأقليات المسيحية، والدروز، والعلويون، والآشوريون-الكلدان، وشيعة لبنان وسورية وفلسطين...).

ظل شعبان حاضرين على مدى ألفيات عديدة، مع حفاظهما على استمرارية لغوية بالأساس وتقبلهما لتحول ديني مع بقاء الدين مكونا أساسيا في نواة هويتهما، ويتعلق الأمر باليونانيين والفرس-الإيرانيين، اللذين أثر كل منهما في الآخر في

الاتجاهين وفي تعايش سمح بتفاعلات ثقافية وسياسية داخل بنيتين إمبراطوريتين: الأخمندية والهيلينستية. وفي المقابل وجد شعبان أقل حضورا في الزمن (أكثر من ألفية واحدة بقليل)، بيد أنهما شعبان فاتحان تسلحا بالدين الإسلامي، وهما الشعبان العربي والتركي اللذان ظهرا على مسرح التاريخ في مرحلة لاحقة، وبنيا إمبراطوريتيهما على حساب الشعبين الأولين (اليونانيين والفرس).

فالعرب حملوا لواء الدين الإسلامي المرتبط ارتباطا وثيقا بلغتهم، وكان لهم توسع إمبراطوري مذهل واتساع جغرافي كبير جدا، غير أنه لم يدم سوى قرن واحد (الأمويون)، ليتراجع الطابع الإثني-الثقافي العربي لإمبراطوريتهم التي اتخذت طابعا دينيا إسلاميا (العباسيون)، قبل أن تنقسم على المدى الطويل، وتشهد هيمنة قوى خارجية (العثمانيون، والإمبرياليات الغربية). ولم ينجح العرب والفرس-الإيرانيون على حد سواء في بسط نفوذ مستديم على آسيا الصغرى، فما سبب ذلك؟ يمكن تفسير هذه الظاهرة ببقاء أطراف هاتين الكتلتين الإمبراطوريتين الثقافيتين (العربية والفارسية) مجالات تسكنها شعوب متميزة بقدرتها الكبيرة على الاستمرار والبقاء، وهم الأرمن واليهود والأكراد. فالأرمن واليهود ارتكزوا على لغتهم ودينهم وثقافتهم كشتات أورو-آسيوي ثم عالمي، وحصلوا على دعم قوة أو قوى عالمية من خارج المنطقة (روسيا بالنسبة إلى الأرمن، والقوى الغربية بالنسبة إلى اليهود)؛ أما الأكراد فقد استغلوا موقعهم الجغرافي الجبلي في الأطراف على حدود أربع دول قومية، ولم يستفيدوا من دعم خارجي كبير. كما استفاد اليهود-الإسرائيليون والأكراد من ضعف الدول العربية التي شهدت انقسامات حادة. أما الأرمن البعيدون عن المجال العربي فقد وجدوا أنفسهم بين فكي كماشة الدولتين القوميتين الإيرانية والتركية، ولم ينقذهم سوى دعم جارتهم الشمالية روسيا (بما في ذلك الاتحاد السوفييتي).

تحوُّل آسيا الصغرى إلى تركيا واحدة
مقابل نشوء بلقانات متعددة

أصبحت آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية مجالين تركيين خالصين بعد الحرب العالمية الأولى، وأراد الأتراك أن يجعلوا منهما وطنا قوميا لهم، بعد أن سمحوا في القرن التاسع عشر لليونانيين بإنشاء موطن قومي خاص بهم جنوب البلقان.

وأصبحت الدولتان القوميتان اليونانية والتركية أساس الازدواجية المجالية أو الإقليمية التي تطبع ضفتي بحر إيجة. وكان ذلك نتاجا مباشرا لزمن القوميات في القرن العشرين وما رافقه من مجازر وتهجير من الجانبين. ولا يمكن فهم آسيا الصغرى التي تحولت إلى تركيا باعتبارها كتلة تركية متجانسة معزولة أو منفصلة عن جيرانها، بل وحدة إقليمية متفاعلة مع البحار والبلدان التي تحف بها، وتبلورت حولها واجهات حدودية بفعل أحداث تاريخية على المدى الزمني الطويل تمثلت في الفتوحات والمبادلات والهجرات بين المجالات المتجاورة. ويقوم التواصل بين تركيا والغرب، ومن ورائه العالم على العموم، على تشابكين عصبيين كبيرين في غربها (إسطنبول وإزمير)، وعن طريقهما أيضا تحدث حركية العولمة في هذا المجال.

إن الهدف من هذا الكتاب هو تقديم أجوبة عن سؤال جوهري تمكن صياغته كالتالي: كيف ولماذا شهدت آسيا الصغرى تطورا مختلفا عن منطقة البلقان المجاورة لها، أي حركية تدريجية باتجاه التوحيد والتجانس الإثني-الثقافي والسياسي؟ وهي الحركية التي تسارعت في القرن العشرين، وانتهت بإقامة دولة قومية واحدة، مهدت لها تطورات عبر الزمن الطويل، مع أنها كانت جزءا من المجال الإمبراطوري البيزنطي نفسه ثم العثماني المتميز بتعدد الإثنيات والثقافات مثلها مثل منطقة البلقان التي شهدت على العكس من ذلك، منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم، حركية انشطار انبثق عنها عدد متزايد من الدول القومية (عشر دول).

كل هذا يفرض مقاربة بمقياسين زمنيين مختلفين. فالسياسات القومية التي اتبعتها حركة الشباب الأتراك ضمن جمعية الاتحاد والترقي، ومن بعدها الكماليون، استمدت فعاليتها في النصف الأول من القرن العشرين من التحولات التي سبقتها ومهدت لها في الزمن الطويل، والتي يمكن إجمالها في ظاهرتي الأسلمة والتتريك في العهود السلجوقية والعثمانية على مدى قرابة ألف عام (بين القرن العاشر والقرن التاسع عشر الميلاديين). وسبق هذه الظاهرةَ ذاتَها ألفُ عام من الانتشار التدريجي للثقافة اليونانية في المجال ذاته، منذ العصور القديمة الأولى وحتى العهد البيزنطي. تلك هي الفرضية التي نعتزم تحليلها وتفسيرها والبرهنة عليها قدرَ الإمكان في الفصول التالية.

الجزء الثاني

تشكل المجال الأناضولي في الزمن الطويل: من الإمبراطوريات والمدن-الدول والإمارات إلى نهاية الإمبراطورية العثمانية

احتضن المجال الأناضولي في الزمن الطويل سكانا ينتسبون إلى هويات مختلفة، وشعوبا ودولا متنوعة، غير أنه شهد في مناسبتين تطورا باتجاه التوحيد، تمثل أولا في حركية يوننة تبعتها ثانيا حركية تتريك، مع احتفاظه بقدر من التنوع الثقافي والديني النسبي ضمن منظومة إمبراطورية متعددة الإثنيات. وبينما لم يفرض الفاتحون الأتراك الثقافة التركية على المجال الفارسي-الإيراني الذي قاوم قبل ذلك التعريب التام، عكس الهلال الخصيب ومصر وبلاد المغرب، فقد عملوا على تتريك الجزء الأكبر من آسيا الصغرى العثمانية حتى قبل ظهور القومية التركية التي جسّدتها حركة الشباب الأتراك (تركيا الفتاة). أما الفرس-الإيرانيون فعلى رغم أنهم لا ينتمون إلى الأناضول، فإنهم هيمنوا عليه مدة من الزمن، ثم كان لهم تأثير وضغط مستديم على حدوده الشرقية بوساطة الأتراك السلاجقة والعثمانيين، بحيث يستحيل فهم هذا المجال من دون الرجوع إلى تاريخ الفرس وثقافتهم الإمبراطورية. وبين المجال الفارسي-الإيراني من جهة والمجال البيزنطي-العثماني من جهة أخرى، أدى شعبان (الأرمن والأكراد) أثبتا قدرتهما على الاستمرار في الزمن الطويل، دور الواجهة في منطقة نزاعات وحدود جبلية.

3

المجال اليوناني في آسيا الصغرى:
يوننة آسيا الصغرى عبر الزمن الطويل

استمر وجود مجال المدينة-الدولة اليونانية المنشطر نحو 1200 عام في كامل حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط. وكان هذا المجال يخضع لمنطق انتشار المدن-الدول، وهي وحدات مستقلة تنتشر على طول السواحل. وتختلف تشكيلة هذه الكيانات ونظام حكمها الداخلي اختلافا كبيرا، فكان أهم شيء بالنسبة إليها الاستقلال أو على الأقل الاستقلال الذاتي، بغض النظر عن شكل التنظيم الشامل والدولة التي كانت تنتمي إليها: الإمبراطورية، المملكة، رابطة أو حلف المدن.

«شهدت آسيا الصغرى التي توسع فيها اليونانيون انطلاقا من سواحلها الغربية، انتشارا جزئيا للثقافة اليونانية، قبل أن تنحصر هذه الأخيرة لمصلحة حركية التتريك بين القرنين الحادي عشر والعشرين»

تطورت المدن-الدول (البوليس) (polis) بمؤسساتها السياسية الخاصة (بوليتيا) (politeia) ومفهوم المواطنة المرتبط بها في سواحل بحر إيجة، ثم انتشرت من خلال ظاهرة الاستيطان عبر كل السواحل المتوسطية وفي سواحل البحر الأسود (Pont - Euxin). وكانت الحروب كثيرة بين هذه الكيانات السياسية المتفاوتة حجما. ولم يستطع أي كيان تشكيل كتلة سياسية ذات حجم يسمح لها بمنافسة أو غزو الممالك أو الإمبراطوريات المجاورة في الشرق (مصر وفارس) أو بسط هيمنتها على حوض البحر المتوسط بكامله، كما نجحت في ذلك روما في القرن الأول قبل الميلاد.

فقد تمثل السياق الإقليمي اليوناني ببساطة في تشكيل شبكة من مراكز الدول المستقلة المنتشرة على طول سواحل البحر المتوسط انطلاقا من حوض بحر إيجة، وكان انتشار الثقافة الهيلينية يقتصر غالبا على شريط ساحلي، ولم تتوغل إلا قليلا داخل أراضي آسيا الصغرى.

والسؤال المطروح هو: لماذا لم تستمر إمبراطورية الإسكندر العالمية بعد موت مؤسسها، على رغم أن الممالك الهيلينستية اليونانية-المقدونية نجحت في الاستمرار جزئيا على مدى ثلاثة قرون، في وقت نجحت فيه الإمبراطورية الرومانية في إقامة بنية سياسية وإقليمية دامت فترة أطول بكثير، واستوعبت الحضارة اليونانية لمصلحتها، حتى أصبحت كلمة روماني مرادفة لكلمة يوناني في الشرق؟

لم يشمل انتشار الثقافة اليونانية التدريجي في آسيا الصغرى، الذي استمر مدة زمنية طويلة ناهزت 1500 عام، أجزاء أكبر من آسيا الصغرى إلا بعد أن غزا اليونان الشرق واقتبسوا البنى الإمبراطورية الفارسية الأخمندية السابقة، مع المحافظة على نظام المدن المستقلة بشؤونها بدرجات متفاوتة؛ وكيف استمر انتشار الثقافة الهيلينية بأكثر فعالية بعد أن اندمج اليونانيون في الإمبراطورية الرومانية وتملكوا منطقتها الإقليمي في العهد البيزنطي؟ وكيف ظلت الثقافة اليونانية مهيمنة في آسيا الصغرى الغربية والوسطى بحلول القرن العاشر الميلادي؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه فيما يلي.

المدينة-الدولة اليونانية (البوليس) (polis)

تمنح المدينة-الدولة (البوليس) لمواطنيها شعورا بالانتماء إلى هوية مشتركة، ويرتكز هذا الشعور على التقاليد والثقافة والطقوس والرموز، وأحيانا على أصل مشترك مزعوم، أي أسطورة مؤسسة. وكان المواطن اليوناني يعتبر البوليس موطنه (patris)، الذي يقبل الموت من أجله في حالة الضرورة. وكانت العلاقة الوطيدة بين العناصر العمرانية والسياسية بعدا مهما في المدينة اليونانية القديمة، ولم تكن البوليس مرتبطة، مثل الدولة الحديثة، بشكل حكم معين: الملكية، الأوليغارشية، الديموقراطية. بل كانت تولي الأهمية للحفاظ على الاستقلال الذاتي (autonomia) الذي كان ثمرة تطور متأخر (القرن الرابع قبل الميلاد)، ولم يعد فقط هدفا ساميا.

فالمدينة-الدولة (البوليس) لا تفقد صفتها المستقلة عند انضمامها إلى اتحاد من المدن الأخرى. ووجدت أنواع مختلفة من مجموعات المدن المرتبطة بعضها ببعض، التي تشكل هي الأخرى بوليس (polis)، تنتظم فيه المدن بشكل تراتبي، بحيث لا تكون متساوية فيما بينها. وكانت الهوية السياسية للبوليس مختلفة تماما عن هويتها الإثنية (M. H. Hansen, 2008,) 177 -168)، فقد كان مواطنوها يشتركون في الهوية الإثنية (اللغة والثقافة والتاريخ والدين) مع مواطني المدن-الدول الأخرى، في حين كان شعورهم بهويتهم السياسية (بما في ذلك الروح الوطنية) يتمحور حول المدينة ذاتها، وكانت هذه الهوية السياسية مختلفة عن هوية المدن المجاورة.

وأحصى هانسن (2008) (Hansen) نحو 1500 بوليس، منها 600 مؤكدة في بلاد اليونان في حد ذاتها، وأكثر من 400 كانت مستعمرات أو جماعات ذات ثقافة هيلينية موزعة على سواحل البحر المتوسط والبحر الأسود، وأكثر من 300 مستعمرة هيلينيستية تأسست في الشرق الأدنى وحتى نهر السند، غير أنه لم توجد 1500 بوليس في الوقت نفسه، فكانت تنشأ مدن وتزول أخرى في حركية مستمرة. وإضافة إلى 1300 بوليس مؤكدة كان هناك عدد مجهول من البوليس التي لا أثر لها في المصادر. وهذا ما يجعل التقدير الإجمالي لـ 1500 بوليس واقعيا بالنسبة إلى ثقافة المدينة-

الدولة اليونانية (M. H. Hansen, 2008, 45-46). ففي كل فترات العصر الكلاسيكي، وجد ما لا يقل عن 1000 بوليس. وعلى رغم هذا الانشطار السياسي، كان اليونانيون يشتركون في الثقافة نفسها ويعتقدون اعتقادا راسخا بأنهم يشكلون شعبا واحدا.

وظهرت أو تأسست معظم هذه المدن-الدول بين العامين 750 ق.م و200 ق. م. وفي نهاية القرن السادس الميلادي، كان بعضها لايزال يخضع لنظام المدينة-الدولة، غير أن معظمها تحولت إلى مدن عادية. ولم تختفِ المدينة (البوليس) إلا في العصور القديمة المتأخرة، بعد أن عاشت فترة تراجع دامت قرونا عدة، وكان زوالها تدريجيا غير محسوس، كما كانت نشأتها قبل أكثر من ألف عام (نحو 650 ق. م). وبهذا دامت ثقافة المدينة-الدولة اليونانية نحو 1200 عام (M. H. Hansen, 2008, 67-71)[1].

على شاكلة المدن-الدول الفينيقية والمالاوية، كانت معظم المدن-الدول اليونانية في أثناء الحقبتين البدائية والقديمة تنتشر على ساحل البحر، على طول سواحل البحر المتوسط والبحر الأسود (Pont - Euxin) وبحر مرمرة (Propontide)، وقد وجب انتظار العهد الهيلينستي ليؤسس اليونانيون حلقة من «المستعمرات» البعيدة عن السواحل في الأقاليم التي كانت خاضعة للإمبراطورية الفارسية قبل حكم الإسكندر الأكبر، في زمن كانت فيه المواصلات البحرية سهلة مقارنة بالمواصلات البرية الصعبة والمكلفة. وكان اليونانيون المتميزون بكثرة التنقل لا يمانعون في استقرار الأجانب بمدنهم.

وتظهر مقارنة بين كل حضارات المدن-الدول أنها ارتبطت ارتباطا وثيقا بالنشاط التجاري، وأن التجارة الخارجية كانت الرابط الأساسي الذي يمكنه توحيد مدن-دول مختلفة منتمية إلى الثقافة نفسها. وشهدت ثقافات المدن-الدول عبر العالم طابعا جمهوريا قويا، على رغم أن معظمها كان يعتمد نظاما ملكيا، خصوصا في شكله الأوليغارشي أو الأرستقراطي. فلا نجد أنظمة ديموقراطية مؤكدة إلا في ثقافة المدينة-الدولة اليونانية التي كانت مختلفة في هذا الجانب عن غيرها من ثقافات المدن-الدول. وتعتبر الشبكة المكونة من أكثر من 1000 بوليس يونانية أكبر حضارات المدن- الدول في التاريخ

جغرافيا وديموغرافيا. ومقابل هذا الانشطار المتمثل في عدد كبير من الدول الصغيرة المتصارعة، تلفت الانتباهَ الإمبراطوريةُ الفارسية الأخمندية بكتلتها الضخمة ووحدتها، على رغم تنوعها الكبير.

لم يكن عالم المدن اليونانية نظام بوليسات متساوية مستقلة، بل نظام تراتبي معقد، فقد كان بعضها مستقلا وبعضها غير مستقل، بيد أنها كانت تتمتع كلها بقدر كبير من الاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية على الأقل. ولم يمنع الانشطار الكبير للمدن-الدول الكثيرة المتنافسة والمتصارعة والمتحاربة-والمتحالفة والمتحدة أحيانا أخرى-الشعب اليوناني من التوحد منذ القرن الثامن قبل الميلاد ضمن ثقافة وهوية مشتركة، استندت إلى خمسة مكونات أساسية (A. D. Smith, 1986, 62):

- البانثيون (Panthéon)، أو معبد العظماء، الذي يضم آلهة أوليمبوس (Olympe) التي انتصرت على الآلهة الكتونية (أو آلهة باطن الأرض) التي سبقتها.

- معابد أوراكل (oracles) والطقوس المرتبطة بها في كل من دلف (Delphes)، ودودون (Dodone)، وديديم (Didyme)... وكانت الأحلاف الدينية اليونانية القديمة المعروفة بآمفيكتيونيس (amphictionies) تضم مدنا عدة وتقوم على تسيير معابد أوراكل مشتركة بينها.

- عائلة لغوية واحدة تضم اللهجات اليونانية المتقاربة جدا (الأيولية (éolien)، البيوسية (béotien)، الإيونية (ionien)، الدورية dorien)، وكان المتحدثون بهذه اللهجات يشتركون في الأساطير نفسها ذات الأصل المشترك، والأبطال أنفسهم من أسلافهم.

- امتلاك تراث أدبي مشترك من الأشعار الملحمية الهوميرية التي تمجد الحضارة المسينية السابقة وأحداث حرب طروادة، إضافة إلى مجموعة من الأساطير التي تحتل مكانة جوهرية في الأدب اليوناني.

- الألعاب الرياضية التي تجمع بصفة دورية معظم المدن اليونانية في منافسات رياضية مشتركة (الألعاب الأولمبية (Olympiens)، والبيثية (Pythiens)، والنيمية (Néméns)، والإسثمية Isthmiens).

ويمكن تصنيف كل المدن-الدول اليونانية في العهود القديمة في خانة «الإثنيات العمودية الشعبية» الحضرية وفق ما عرّفها أ. د. سميث (A. D. Smith)، التي تطبع فيها ثقافة موحدة مختلف طبقات السكان بدرجات متفاوتة، ولا تكون حكرا على طبقة واحدة. وقد كان هذا الأساسُ المشترك، الذي تشكل فيه اللغة أهم عناصر الاستمرارية، النواةَ الصلبة التي سمحت ببقاء المدن-الدول طوال العهود القديمة، وحتى بعد اندماجها في بنى إمبراطورية غيرت فيما بعد النموذج الإثني السائد لدى اليونانيين.

من المدينة-الدولة إلى الإمبراطورية إلى الممالك الهيلينستية

كانت دولة مقدونيا التي أسسها فيليب الثاني (359-336 ق. م) أول دولة إقليمية جعلت اليونانيين يتجاوزون مرحلة الدولة-المدينة، على رغم أنهم حافظوا على هذه البنية في دولتهم الجديدة التي سمحت لهم بجمع قواهم العسكرية، وأهّلتهم لفتح الشرق تحت قيادة الإسكندر الأكبر وهزيمة أكبر إمبراطورية في ذلك الزمن، وهي الإمبراطورية الفارسية التي استحوذوا على مكانتها. وقد سمح الانتصار المحقق في خيرونيا (338) (Chéronée ق. م) لفيليب الثاني، ومن بعده لخليفته الإسكندر، بجمع معظم مدن اليونان القارية والجزرية تحت سلطته ضمن رابطة كورنثيا (Ligue de Corinthe) التي انضمت إلى مملكة مقدونيا الممتدة حتى تراقيا، وهذا ما أعطى الإسكندر القاعدة الإقليمية والوسائل الاقتصادية والبشرية لبناء جيش محترف كان الأداة الرئيسة لفتوحاته التي وصل فيها حتى آسيا الوسطى وبلاد الهند (336-323 ق. م).

كان هدف فتوحات الإسكندر في بداية الأمر ضمان السيطرة على المدن -الدول اليونانية والفينيقية الواقعة على ساحل البحر المتوسط الشرقي (334-331 ق. م): سواحل آسيا الصغرى المطلة على بحر إيجة والبحر المتوسط، ثم سواحل الشرق وصولا إلى مصر التي سيطر عليها الإسكندر، وأسس بها الإسكندرية الأولى، وهي المدينة اليونانية التي تحولت طوال الحقبة الهيلينستية إلى حاضرة متعددة الأعراق وهمزة وصل بين البحر المتوسط وحوض نهر النيل.

بعدها أنهى الإسكندر فتوحاته على حساب الإمبراطورية الفارسية بفضل انتصار عسكري ثالث وأخير على قوات داريوش في معركة غوغميلا (Gaugamèles) في 331 ق. م، ليتبنى عندئذ البنى الاجتماعية والسياسية والإقليمية للإمبراطورية الفارسية (المقاطعات المعروفة بـ«ساترابي» satrapies) التي جعل نفسه وريثا لها. كما سمح له احتلال العواصم الإمبراطورية بالاستحواذ على غنائم حرب ساعدته على مواصلة فتوحاته وتأسيس مدنه الجديدة المعروفة بـ«الإسكندريات القارية» (M. P. Delaygue - Masson, 2008, 106-110).

كان الهدف من تأسيس هذه المدن الجديدة تسهيل مراقبة السكان ونشر لغة اليونانيين وثقافتهم. وكانت حاميات جيشه ترابط في المدن الكبرى وعقد المواصلات والمدن المنشأة حديثا، مما يضمن لها حضورا في كامل أراضي الإمبراطورية. ونجح الإسكندر في تسخير البنى الموروثة عن الإمبراطورية الفارسية لمصلحته، إذ ألحق بحكام المقاطعات (ساتراب satrapes) أعوانا مقدونيين لهم دراية بالاستراتيجية، ووضع نظاما ضريبيا مستنسخا من النظام السابق، وتحالف مع الأرستقراطية الفارسية بالزواج، وسار على نهجه أصحابه الذين تزوجوا بنساء فارسيات (M. P. Delaygue - Masson, 2008, 150-152).

واصل خلفاء الإسكندر فترة ناهزت ثلاثة قرون مشروع فرض الهيمنة اليونانية في آسيا الصغرى ومصر وفارس وآسيا الوسطى وغرب الهند، على أن وحدة إمبراطورية الإسكندر التي حلت محل وحدة الإمبراطورية الأخمندية الفارسية لم تصمد بعد موته، فقد انقسمت إلى دول عدة كبرى وممالك وصفت بالهيلينستية (بين أربع وخمس دول أو ممالك)، وشهد مدى توسعها الإقليمي تغيرات عبر الزمن، غير أننا نلاحظ في الفترة التي تلت العام 305 ق. م استمرار أربع دول رئيسة، استمدت أسماءها من السلالات الملكية التي ضمنت تماسكها، ولم تتغير أقاليمها المركزية بتغير اتساعها، وهذه الدول أو الممالك هي: دولة البطالمة (Lagides) (323-31 ق.م) بمصر، ودولة السلوقيين (Séleucides) (305-63 ق.م) بسورية وبلاد الرافدين وفارس، ودولة

الأتاليين (Attalides)(283-133 ق. م) بآسيا الصغرى، ودولة الأنتيغونيين (Antigonides)(276-167 ق. م) بمقدونيا. واعتمدت كل هذه الدول الملكية تنظيما يأخذ بعين الاعتبار الموروث التاريخي لإقليمها المركزي.

بنى الممالك الهيلينستية وسياقها الإقليمي

اقتبست دولة البطالمة في مصر، على طول نهر النيل، نظامها الإداري القائم على نمطي «نوميس» (nomes) و«توبارشيس» (toparchies) الموروثين عن الحقبة الفرعونية، وهو نظام تراتبي وبيروقراطي جدا، يرتكز على النخب المصرية والتقاليد الملكية الفرعونية. وكانت الإسكندرية أهم مدينة يونانية في مملكة البطالمة، تتركز فيها الوظائف القيادية السياسية والاقتصادية بمصر وامتداداتها المتمثلة في المدن البحرية في شرق المتوسط.

أما المملكة السلوقية فكانت أشبه الممالك الهيلينستية بإمبراطورية الإسكندر والإمبراطورية الأخمندية من حيث بنيتها الإقليمية المتجانسة والممتدة قطريا من الغرب إلى الشرق، واتساع المجالات التي تسيطر عليها، وتعدد العواصم. وتذكرنا الفتوحات وحروب الاسترداد التي خاضها الملك أنطيوكوس الثالث (Antiochos III)(222-187 ق. م)، وهو أكثر ملوكها مجدا وأطولهم حكما، بفتوحات الإسكندر وبنمط التنقل المستمر للسلطة الأخمندية. وكانت حامياته العسكرية التي يقودها ضباط يعرفون بـ«فروراكيس» (phrourarques)، ومستعمرات المستوطنين العسكرية «الكاتويكياي» (katoikiai)، المماثلة لـ«الكليروك» (clérouques)، تضمن فاعلية حكومة الملك المتنقلة المكونة من حاشيته المقربة المعروفة بـ«الفيلوي» (philoi).

وقسمت هذه المملكة إلى المقاطعات المعروفة بساترابي والموروثة عن الفترة الأخمندية، ويشرف على هذه المقاطعات الموظفون المعروفون بـ«ساتراب» أو «ستراتيج» (stratèges)، الذين يمثلون الملك ويتمتعون باستقلالية فعلية كبيرة نظرا إلى صعوبة المواصلات عبر المسافات الطويلة. وكان الموظفون القائمون على الشؤون المالية والضريبية يسيّرون مداخيل

الملك ويحصّلون الضرائب الموجهة إلى خزائن المملكة الموزعة على كامل جهاتها، تفاديا لنقل الأموال عبر المسافات الطويلة. وكانت المدن اليونانية المنتشرة في القسم الغربي من المملكة أكثر استقلالية من غيرها، ويقوم على شؤونها الموظفون المعروفون بـ«إيبيستات» (épistates)، وهم ممثلو السلطة الملكية (L. Capdetrey, 2007, 229- 240).

أما المملكة الأتالية فقد تشكلت (283-133 ق. م) على حساب الإمبراطورية السلوقية في طرفها الغربي، أي في آسيا الصغرى، وكانت تتميز بالكثافة الكبيرة للمدن اليونانية القديمة أو التي أسستها السلالة الحاكمة. وأصبحت عاصمتها بيرغام (Pergame)، إلى جانب الإسكندرية وأنطاكية، أحد أهم المراكز العمرانية التي تضم أكبر عدد من القطع الفنية المجسدة للثقافة اليونانية. وجعل تحالف المملكة الأتالية الطويل مع روما منها رأس جسر للهيمنة الرومانية لاحقا، لتتحول إلى المقاطعة الآسيوية ضمن الإمبراطورية الرومانية. وكان تنظيم هذه المملكة وإدارتها مشابها لما كان سائدا في المملكة السلوقية.

وكانت المدن أقطابا ونقاط ارتكاز محلية أكثر ديمومة من الإمبراطوريات أو الممالك الهيلينستية، وأكثرها عددا وكثافة المدن الآسيوية في غرب آسيا الصغرى، مع اختلاف حجمها، فهناك المدن الكبرى القديمة والمزدهرة مثل ميلي (Milet) وميلازا (Mylasa)، التي كانت تبسط نفوذها على أقاليم واسعة وتتبع سياسة توسعية، ولا تتوانى عن ضم جماعات بعيدة أصغر منها مثل المدن الإيولية (éoliennes)، ومنها: آيغاي (Aigai)، وتيمنوس (Temnos)، أو القرى الجبلية الكبيرة في كاريا الغربية مثل كيلدارا (Kyldara)، وبيغيندا (Piginda)، وآميزون (Amyzôn). وكانت هذه المدن قادرة على حكم نفسها بنظامها السياسي وقوانينها، وتخضع في الوقت نفسه للملك الأتالي وتدفع له إتاوة تعرف بـ«فوروس» (phoros) وضرائب غير مباشرة (L. Capdetrey, 2007, 191-218).

ومع أن بعض هذه المدن كانت تؤوي حاميات ملكية وتخضع لسلطة حاكم يمثل الملك، غير أنها كانت قادرة على المقاومة واتباع

سياسة انتهازية في تعاملها مع السلطة المركزية، «فحصلت على اعتراف بها باعتبارها قوى قادرة على التفاوض مع السلطة المركزية، ونجحت في تحويل علاقة هيمنة مباشرة إلى واقع أكثر تعقيدا يقوم على المفاوضات والتنازلات المتبادلة». (J. Ma, 2004, 188).

وعلى رغم وجود الممالك الهيلينستية التي اقتبست أهم بناها الاجتماعية والسياسية والإقليمية من الدول الشرقية التي سبقتها، فيجب ألا نغفل الحيوية التي ظلت تميز المدن كفضاءات يعيش معظم اليونانيين فيها. فعلى رغم تبعيتها وخضوعها لممالك أقوى منها، حافظت هذه المدن على مؤسساتها وتنظيمها السياسي المعتمد على النموذج الديموقراطي الأثيني الذي شهد انتشارا واسعا. وكانت أكثر هذه المدن حيوية تقع خارج بلاد اليونان الأصلية، في آسيا الصغرى وسورية ومصر، وهي المدن التي استفادت من موقعها الأقرب من مراكز الحكم والثروات الاقتصادية الهيلينستية، حتى إن بعضها ضم ما لا يقل عن 100 ألف ساكن.

يقوم مجال السلطة الملكية على عدة عناصر، وهي: المدن، والشعوب أو الإثني (ethnè)، والحكام المحليون (dynastes)، والملوك. وقد يأخذ مفهوما «إثنوس» (ethnos) والحاكم (dynaste) معاني تختلف كثيرا من مكان إلى آخر، ففي آسيا الصغرى أو الأناضول كانت معظم أقاليم «الإثني» (الشعوب) تقع في المناطق الداخلية: ميسيا (Mysie)، وليديا (Lydie)، وفريجيا (Phrygie)، وليسيا (Lycie)، وبيسيديا (Pisidie)، وبامفيليا (Pamphylie)، وإيزوريا (Isaurie)، وليكاونيا (Lycaonie)، وكيليكيا (Cilicie). وكانت هذه المناطق الداخلية تنتظم وفق أنماط تقليدية أقل ارتباطا بالسلطة الملكية. وكان مجال الشعوب أو «الإثني» يمتد من سورية إلى السند أي مجمل الجهات الشرقية للإمبراطورية السلوقية (L. Capdetrey, 2007, 92-112).

وكانت بعض هذه «الإثني» في طريق الذوبان وحتى الاندماج في الأراضي المدنية. ففي كاريا وليسيا على سبيل المثال، كان هناك تداخل وعلاقات تبعية بين «الإثني»، والكواينا (koina) (البنيات الكونفدرالية) والمدن. وكانت بعض «الإثني»، مثل اليهود، مستقلة بشؤونها، كما هو شأن

شعوب الأطراف. كما نلاحظ تباينا بين مناطق السهول المنخفضة الأكثر تمدنا والخاضعة بقدر أكبر للسلطة، وبين مناطق الجبال المرتفعة (ميسيا، بيسيديا، زاغروس) الأكثر عداء للسلطات المركزية. مما دفع الملوك السلوقيين إلى إنشاء مستعمرات للمستوطنين اليونانيين في هضاب وسهول آسيا الصغرى الغربية عند حدود المناطق الجبلية بهدف تسهيل إدماجها.

كما وجد تنوع كبير فيما يخص أشكال الحكم المحلية المعروفة بالديناستيا (dynasteia)، بحيث يستمد الحكام المحليون المتحدرون من أهل البلاد (dynastes) سلطتهم من تقاليد عريقة، ويختلفون عن الحكام المحليين اليونانيين-المقدونيين الذين كانت شرعيتهم ترتكز على السلطة الملكية المقدونية. ولم ينجح الملوك اليونانيون-المقدنيون في دمج مناطق بيثينيا (Bythinie)، والبونط (Pont)، وكابادوكيا (Cappadoce)، وبافلاغونيا (Paphlagonie)، وهي مناطق حافظت على استقلالها (L. Capdetrey, 2007, 112-130). كما تحرر الأتاليون في بيرغام من الوصاية السلوقية في العام 262 ق. م، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

استمر وجود الدول الهيلينستية ما بين قرن وثلاثة قرون، وتمثلت أهم عوامل تماسكها في: الجيش المقدوني الذي كان حاضرا في كل الأقاليم بحامياته ومستوطنيه العسكريين، والديانات الملكية، والبنى السياسية-الإدارية الموروثة عن الدول الشرقية السابقة. وكانت المدن اليونانية التي أُدمجت في هذه الممالك بمنزلة الأقطاب الاقتصادية والثقافية، وأيضا السياسية، بل والعسكرية أحيانا، وهي التي ساعدت على انتشار الثقافة اليونانية بين قسم كبير من النخب المحلية، مما دعم السلطة الملكية. ولم تضعف هذه الدول سوى قوة الإمبريالية الرومانية التي حلت محلها، وجعلت من هذه الممالك القديمة مقاطعات تابعة لها.

واستطاعات روما أن تضفي على هذه المجالات التي انتشرت فيها الثقافة اليونانية بدرجات متفاوتة، تماسكا مستديما. فكيف تمكنت روما من تحقيق ما لم تنجح فيه أي مدينة يونانية، أي الانتقال من بنية المدينة-الدولة إلى دولة مترامية الأطراف ذات طابع عالمي؟ فالإمبراطورية الرومانية،

التي تواصل وجودها في شكل الإمبراطورية البيزنطية، دامت قرابة ألفي عام (من القرن 4 ق. م إلى القرن 15 م). هذا وإن لم يستطع يونانيو الفترة الهيلينستية تشكيل قطر أو أقطار يونانية قادرة على الاستمرار في الزمن الطويل، فإنهم تمكنوا في المقابل من وضع أسس الثقافة اليونانية ونشرها في الشرق، وباشروا عملية تحويل الشرق إلى الثقافة اليونانية، وهي الحركية التي تبناها وواصلها الرومان لفائدتهم.

حركية اليوننة في الممالك الهيلينستية

تميزت الفترة الهيلينستية التي بدأت في عهد الإسكندر الأكبر، واستمرت خصوصا في عهد خلفائه البطالمة والسلوقيين والأنتيغونيين، ومن بعدهم الأتاليون، بانتشار واسع للثقافة اليونانية في الشرق وآسيا ومصر. وتم ذلك بتأسيس مدن يونانية بعيدة أكثر فأكثر عن مهد الثقافة والهوية اليونانيتين في حوض بحر إيجة. وقد أعطى الإسكندر المثل بنفسه عندما أسس إسكندرياته حتى في وسط آسيا وبلاد الهند. ومع أن حرية المبادرة التي تتمتع بها المدن تراجعت بشكل كبير في الفترة الهيلينستية، فإنها ظلت حاضرة محصورة في فئة من الأعيان الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح حكام الممالك الهيلينستية المقدونيين. وكانت الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية مزدهرة في مدن سواحل بحر إيجة والبحر الأسود، وهي أقدم المدن التي شهدت تطورا كبيرا للتدوين التاريخي.

كما أنشأ السلوقيون مدنا جديدة في نقاط استراتيجية في منطقتين على وجه الخصوص: أولاهما سورية في شكل شبكة حول العاصمة أنطاكية، وثانيتهما شرق إيران حيث أنشئت المدن على طول الحدود مع الشعوب الرحل في وسط آسيا، وكانت بعض مدن الشرق هذه بعيدة جدا، في باختريا وبلاد الصغد (وسط آسيا)، واستقبلت سكانا مهاجرين من كل أصقاع العالم اليوناني، يتقاسمون حدا أدنى من التقاليد المشتركة ويتحلون بروح الرواد والمستوطنين الباحثين عن حياة أفضل. فكانت هذه المدن بمنزلة جزر للثقافة والهيمنة اليونانية، وظلت أجنبية في محيطها، من دون تجذر حقيقي

وسط السكان الريفيين «الأهليين». وحافظت هذه الجزر على حياتها الدينية والفكرية بفضل جلب الكتب والقطع الفنية من سواحل البحر المتوسط، وبفضل النظام التعليمي القائم على نظام الجيمنازيوم (gymnases)، وتنقل الفنانين والفلاسفة والخطباء القادمين من أقدم المدن في حوض البحر المتوسط. كما كانت اللغة اليونانية المشتركة المعروفة بـ«كواينـي» (koinè)، وهي صيغة مبسطة للغة «أتيك» (attique)، سائدة كلغة للإدارة والتجارة، وعوضت اللغة الآرامية التي كانت لها هذه الوظيفة تحت الحكم الفارسي السابق (L. Martinez - Sève, 2009, 134- 137).

استمر وجود هذه الثقافة اليونانية، وإلى حد ما هذه الهوية اليونانية الحضرية، حتى بعد زوال الحكم اليوناني-المقدوني، في فترة حكم البارثيين أو الممالك اليونانية-البوذية في وسط آسيا وبلاد الهند. مع أن اليونانيين الذين كانوا يشكلون الطبقة الحاكمة في الممالك الهيلينستية، لم تكن نسبتهم تتعدى 10 في المائة من سكان مملكة البطالمة أو مملكة السلوقيين. من جهة أخرى تراجعت حركة الهجرة من حوض البحر المتوسط طوال ثلاثة قرون، وعوضها بالتدريج إدماج النخب المحلية بواسطة النظام التعليمي للحفاظ على الوجود اليوناني، مما جعل الهوية اليونانية ترتكز أكثر فأكثر على اكتساب اللغة والثقافة اليونانيتين من دون اعتبار بالضرورة للأصل أو الدين.

وفي بلاد الرافدين وسورية وفينيسيا، وخاصة آسيا الصغرى، كانت المدن أكثر عددا وكثافة منها في مصر، وكان معظمها ضاربا في القدم وينتسب إلى مدن أقدم منها في حوض بحر إيجة. ومع أن هذه المدن لم تنقذ المملكة السلوقية من الزوال في وجه البارثيين والرومان، فإنها حافظت على شخصيتها وثقافتها ومؤسساتها حتى الفتح العربي في القرن السابع الميلادي.

شهدت الفترة الهيلينستية تغير النموذج السائد لدى الشعب اليوناني الذي تبنى منذ عهد الإسكندر البنى الإمبراطورية الفارسية، فانتقل، وفق مفردات أ. د. سميث من «إثنية عمودية تقوم على الشعب» (المدن-الدول) إلى «إثنية أفقية أرستقراطية» وهي التي كانت تميّز الفرس، فقد استبدلت

الأسر الفارسية الكبرى بالمواطنين والعسكريين اليونان-المقدونيين الذين أصبحوا يشكلون الطبقة الحاكمة التي وُطِّنت في كامل الشرق.

تحول المدينة-الدولة إلى إمبراطورية متوسطية: السياق الإقليمي الروماني

حتى القرن الرابع قبل الميلاد كانت روما في الظاهر على الأقل مدينة يونانية مثل غيرها. فكيف كوّنت فيما بعد إمبراطورية (imperium) جمعت كل المدن-الدول المحيطة بالبحر المتوسط وحتى البعيدة عنه، وأوجدت بنى إقليمية تقوم على المقاطعات شملت الجزء الأكبر من الممالك الهيلينستية؟ لقد وُجدت مدن يونانية كثيرة كانت مؤهلة للهيمنة على مجالات تتسع أكثر فأكثر، ومنها أثينا، والإسكندرية، وسرقوسة (Syracuse)، وإسبرطة، وهي المدن التي شمل مجال نفوذها أراضي وسواحل وجزر قسم من منطقة البحر المتوسط، غير أن هذه المدن لم تنجح في بناء دولة إقليمية مشابهة لدولة روما. وتساعدنا فلورانس دوبون (Florence Dupont) (2011) في فهم الظاهرة الإمبراطورية الرومانية انطلاقا من مفهوم «أوريغو» (origo)، وعن طريق تحليل الأساطير المؤسسة لروما التي قارنتها بأساطير المدن اليونانية الأخرى. وتسمح دراستها للهوية الرومانية بتسليط الضوء على تشكل البنية الإمبراطورية الرومانية وعاصمتها ذات البعد العالمي، انطلاقا من مقاربة أنثروبولوجية.

وتبين فلورانس دوبون أن المدن اليونانية كانت حريصة على تأكيد خصوصياتها التي تجعلها مختلفة عن نظيراتها. فكان لكل منها دستورها (بوليتيا politeia)، وطريقة عيشها (بيوس bios)، وثقافتها، وتُرجع أصولها إلى حكيم أسطوري، وبطل مؤسس، ومُشرِّع (nomothète). ولم تكن هذه الاختلافات بينها قائمة على الأصل البيولوجي والعرقي، بل ذات طبيعة سياسية بحتة، على رغم أن المواطنة كانت تورَّث أبا عن جد. وكانت هذه المدن تعظم الحرية (elevtheria) المصونة لمواطنيها من دون المولّدين والعبيد والنساء والأجانب، مما كان يحصر المواطنة في عدد قليل من الأفراد (F. Dupont, 2011, 11).

على العكس من ذلك منحت روما المواطنة لعدد كبير من الأجانب في الشرق والغرب، ولشعوب مهزومة دُمجت في الإمبراطورية، فقدمت هذه الشعوب لروما أعدادا كبيرة من الجنود والأفراد الذين جدّدوا نخبها. وكان معظم هؤلاء السكان المواطنين الأحرار الكثيرين من أصل أجنبي، وكانوا أساس ثروة روما وقوتها: «فقد كانت روما مدينة مفتوحة، لم تكتمل، على خلاف المدينة اليونانية التي تكون مكتملة ومكتفية بذاتها منذ تأسيسها» (F. Dupont, 2011, 13). هكذا استطاعت شعوب إيطاليا المهزومة أن تنصهر في الشعب الروماني (populus romanus) من دون فقدان هوياتها المحلية الأصلية، ومن دون أن تكون شعوبا خاضعة تنتهز الفرصة للثورة. وكان منح المواطنة الرومانية بسخاء ممكنا بجعل كل المواطنين الرومان مرتبطين بمكان يُعرف بـ«أوريغو» (origo)، وهو مفهوم يجعلهم ينتمون إلى مدينة أو مستوطنة أو مدينة مستقلة (municipe)، حصل مواطنوها جماعيا على حق المواطنة الرومانية بموجب معاهدات «فودوس» (foedus). ويمكن أن يكون هذا المكان، أي أوريغو، واقعا في منطقة لاتيوم (Latium) المحيطة بروما، أو في شبه الجزيرة الإيطالية، أو في مقاطعة شرقية أو غربية بعيدة، «فكل مواطن روماني هو في الوقت نفسه مواطن في روما وفي المدينة التي كانت تعتبر أوريغو الخاص به، حتى إن لم يسكن قط في روما أو في الأوريغو»(F. Dupont, 2011, 13).

ويمثل «أوريغو» مرجعية خيالية غير زمنية، وممارسة طقوسية، فهو ليس أصلا، وليس حدثا وقع في الماضي، بل هو نتيجة في الحاضر لأصل مفترض. وهذا ما تجسده أسطورة إينيه (Énée) المتحدر من طروادة، الذي هرب من مدينته المهزومة، ليستقر في لافينيوم (Lavinium) المدينة التي أسسها في إيطاليا، ليؤسس حفيده رومولوس (Romulus)، بعد عدة أجيال، روما مدينة التلال السبع، غير أن الآلهة المرتبطة بإينيه (Pénates d'Énée) ظلت في لافينيوم، حيث أصبحت محل عبادة سنوية من طرف الرومان في هذه المدينة الرمزية التي جعلوا منها «أوريغو» الخاص بهم، الذي لم يكن تأسيسا أو شجرة نسب، بل التقاء بين رجل ومكان تحول إلى نقطة انطلاق

لشعب بكامله (genus)، وهو مكان لا يمكن الذهاب أبعد منه. أما اللاتين فتذهب الأسطورة إلى أنهم سكان أصليون «يونانيون» قدموا من آركاديا (Arcadie) قبل حرب طروادة، واختلطوا مع الطرواديين مما أوجد الرومان (F. Dupont, 2011, 60-63). ويجمع فيرجيل (Virgile) في ملحمة «الإينابيد» (Énéide) تحت تسمية «الأوزونيين» (Ausoniens) الشاملة، كلا من اللاتين (Latins)، والروتول (Rutules)، والإتروسكيين (Étrusques)، أي كل الشعوب التي واجهها إينيه ثم الرومان في إيطاليا، «وهي شعوب كان مقدرا لها في يوم أو آخر أن تندمج في الإمبراطورية، مثل اللاتين بسبب «أوريغو» الخاص بها، وتتحول مدنها إلى مونيسيب (municipe) أو مستوطنات «لاتينية»، وتحصل على المواطنة (civitas) الرومانية». (F. Dupont, 2011, 167).

كان «أوريغو» مفهوما قانونيا خياليا يربط كل مواطن روماني بمكان من أرض من الإمبراطورية يضفي عليه صفة المواطنة (civitas) التي يورثها الأب لابنه، فهو مفهوم مستقل تماما عن مكان إقامة المواطن أو مسقط رأسه. وهذا ما سمح لمواطني المدن اليونانية أو المصرية أو الغالية، الذين كانت لهم مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم، بأن يكونوا مواطنين رومانيين. وهذا ما جعل إقليم الإمبراطورية الرومانية (imperium romanum) يتسع إلى ما لا نهاية، من دون أن تثور عليه الشعوب الخاضعة بحجة أصولها اليونانية أو المصرية أو الغالية... وقد تعذرت ترجمة مفهوم «أوريغو» القانوني المتخيل إلى اللغة اليونانية، لأنه يقع خارج فضاء الفكر السياسي اليوناني باعتباره مفهوما رومانيا بحتا يمثل جوهر السياق الإقليمي الروماني المختلف تماما عن نظيره اليوناني.

وبيّن كتاب آخرون، مثل بيار غريمال (Pierre Grimal) (1960)، أن أساس الإمبراطورية الرومانية يكمن في المعاهدات (فودوس foedus) وليس في الحقوق الناتجة عن الفتوحات، ويمكن تعديل بنود الفودوس بموجب اتفاق بين الطرفين، بما يفسح المجال لتطور الوضع القانوني للرعايا ليصبح بالتدريج مطابقا لوضع الفاتحين. فمجال تطبيق القانون الروماني المنتج للمساواة بين الرجال توسع تدريجيا ليشمل كل الرجال الأحرار القاطنين

داخل حدود الإمبراطورية الرومانية الذين أُعطوا صفة المواطنة (civitas)، وتوّجت هذه الحركية بقرار كركلا (212م) (الذي أعطى المواطنة الرومانية لكل القاطنين في المراكز الحضرية في كامل أراضي الإمبراطورية).

توسعت روما في بادئ الأمر في منطقتها المعروفة بلاتيوم (Latium)، ثم في كامل شبه الجزيرة الإيطالية، وأخيرا في كامل حوض البحر المتوسط لتشمل المدن-الدول من الصنف نفسه الذي كانت تنتمي إليه روما في الأصل، ولم تسع روما إلى تدمير هذه المدن-الدول بل إلى تحويلها من أعداء محتملين إلى حلفاء يمكن استيعابهم داخل الإمبراطورية ثم إدماجهم كمواطنين رومان.

وفي المناطق التي كانت ثقافة المدينة-الدولة غريبة عنها، أسس الرومان مستوطنات رومانية أي مدنا على شاكلة روما يسكنها مواطنون استقروا في الأراضي التي فُتِحت (شمال إيطاليا مثلا). كما شجع الرومان الشعوب والممالك الحليفة على إنشاء مدن تتوافر فيها مؤسسات بلدية. ولم تعرف روما إلا القليل من الحركات الثورية القومية أو التمردات الإثنية، لأنها أشركت نخب المقاطعات في المزايا القانونية التي يتمتع بها المواطنون الرومان (P. Grimal, 1960, 330-332) ، وجعلت السلطة الرومانية (imperium romanum) واقعا مجردا ذا صبغة قانونية وروحية، يرمز له «تأليه» روما الذي استكمل بتأليه أغسطس، أي الإمبراطور، منذ القرن الأول الميلادي.

في المقابل لم يجعل اليونانيون أيا من مدنهم في مصف الآلهة، مثلما هو حال الكتلة السياسية التي يشكلها المواطنون الرومان المعروفة بـ«بوبولوس رومانوس» (populus romanus) والتي أسبغت عليها صفة الجلالة (majestas). وفي الشرق؛ وعلى وجه الخصوص في آسيا الصغرى، حافظ المواطنون اليونانيون على لغتهم، بيد أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم من الرومان، وأطلقوا على أنفسهم تسمية الروم (Romaioi/Romioi) من العهد البيزنطي إلى الفترة العثمانية. «فقد أوجدت روما إمبراطوريتها لأنها عرفت كيف ترفض الملكية والطغيان في آن واحد، ولأنها أسست

هيمنتها على مشاركة المهزومين في مدنية لم تتوقف عن التوسع، تتميز بمرونة تسمح باحتضان أعداء الأمس والحلفاء على حد سواء، وتحفظ لهم استقلاليتهم ولا تخضعهم أبدا لسلطة حاكم أوحد». (P. Grimal, 1960, 344).

يونَنة الرومان

اعتمدت روما التي كانت نقطة تقاطع تأثيرات وشعوب مختلفة (الإتروسكيين، واللاتين، والأوسك (Osques)، يونانيي جنوب إيطاليا المتحدرين من إسبرطة، والطرواديين...)، في وقت مبكر، مؤسسات (res publica) قريبة جدا، إن لم نقل مشابهة، لمؤسسات المدينة اليونانية. فقد تبنى الرومان بسرعة لغة وثقافة اليونانيين وعناصر من ديانتهم. وكانت الطبقة الحاكمة الرومانية وقتا طويلا مزدوجة اللغة (لاتينية يونانية)، حتى إن المؤرخ اليوناني ديونسوس هاليكارناس (Dionysosd'Halicarnasse) رأى في روما النموذج المثالي للمدينة اليونانية، وتصور نسبا يُثبت تحدر الرومان من اليونانيين. وبينما كانت أعداد متزايدة من الرومان المنتمين إلى النخب، تتكلم وتكتب اليونانية بسهولة، رأى ديونوسوس إمكانية استبدال الثقافة اللاتينية باليونانية والعكس (R. Mellor, 2008, 102). ويلاحظ هـ. إنغلبرت (H. Inglebert, 2002, 254) أنه كان متاحا للفرد أن يتحول إلى روماني مع بقائه يونانيا، في عهد أغسطس كما في عهد جوليان. وفي الشرق تحول الرومان إلى يونانيين بالمعنى الثقافي لإيزوقراط (Isocrate)، كما أن اليوناني كان يمكن أن يشعر بأنه روماني. وشمل أول تمثل لليونانيين أنفسهم كرومان ثلاثة أبعاد: الوفاء للإمبراطور (تأليه الإمبراطور)؛ وإعادة تصور روما كحامية للمثل اليونانية؛ وتبني بعض الممارسات الرومانية.

اتبع تأليه الإمبراطور الروماني نموذج عبادة الملوك الهيلينستيين، وتبنى اليونانيون المواطنة الرومانية، ورأوا فائدة في النظام الإمبراطوري المعروف ﺑ«باكس رومانا» (pax romana)، بيد أنهم حافظوا في الوقت نفسه على

لغتهم وثقافتهم وتربيتهم (paideia)، من دون أن يقتبسوا الكثير من الثقافة اللاتينية. وبهذا يمكن القول بالطبيعة المزدوجة، اليونانية-اللاتينية، للإمبراطورية والتي أكد عليها بول فين (2005) (Paul Veyne). وقد شهد المجال الروماني (Romania) في الزمن الطويل وحدة حقيقية، وانتقل مركزه روما من الغرب إلى الشرق، من روما القديمة إلى روما الجديدة (القسطنطينية). واستمر وجود هذه الإمبراطورية الرومانية الموحدة إلى سقوط القسطنطينية (1453م) في الشرق، بيد أن حياتها كانت أقصر في الغرب حيث انهارت في إيطاليا تحت ضربات الإفرنجة والجرمان (التيوتون) واللومبارديين (410-476م).

ومع ذلك يبيّن لنا بول فين (2005) أن اليونانيين اعتبروا على الدوام أن الرومان أجانب عنهم، وكانوا يشعرون بالتفوق نحوهم بفضل حضارتهم، حتى إن خضعوا لهم سياسيا. فقد انضم اليونانيون لركب الرومان بفعل التعود على الهيمنة الرومانية أو الاستسلام لها، «بيد أنهم ظلوا حتى النهاية يشكلون أمة (natio) ليست مثل غيرها، الأمة المتفوقة على كل الأمم ومعلمتها كلها». (P. Veyne, 2005, 250). وفي المقابل تميزت روما بعقدة تفوق سياسية وعقدة نقص ثقافية، والعكس بالنسبة إلى اليونان، حتى سقوط الإمبراطورية الغربية.

ووُجد نوع من التعايش بين وطنية المدينة التي ظلت حيّة جدا، والولاء للحاكم الذي كان يعتبر فوق جهاز السلطة الرومانية وفوق كل قومية. وأصبح بديهيا بالنسبة إلى اليونان في سنوات 249-273م أن الفرق العسكرية الرومانية كانت حامية للمدن اليونانية في الشرق ضد البرابرة القوط أو الساسانيين. وبعد سقوط روما والجزء الغربي للإمبراطورية (410-456م)، كانت روما الثانية (القسطنطينية) مدينة يونانية، وأصبح اليونان وحدهم دون غيرهم هم «الرومان» الحقيقيين. وفي القرن الخامس الميلادي لم يكن اليونانيون مضطرين لرفض رومانيتهم لمصلحة الثقافة اليونانية حتى يصبحوا مستقلين، بل أسبغوا على الثقافة اليونانية خصائص السلطة الرومانية (P. Veyne, 2005, 256).

البيزنطيون يضمنون استمرار الثقافة اليونانية

تحول الشعب اليوناني الهيلينستي إلى شعب روماني، فظل يونانيا على المستوى الثقافي في حدود مدنه، غير أنه خضع سياسيا لروما حتى تأسيس القسطنطينية (330م) كعاصمة للإمبراطورية الرومانية الشرقية، واعتماد الديانة المسيحية ديانةً للإمبراطورية من طرف قسطنطين الأكبر، وهذا ما غيّر النموذج الإثني للشعب اليوناني، خاصة منذ القرن السابع الميلادي، عندما حلّت اللغة اليونانية نهائيا محل اللغة اللاتينية كلغة رسمية للإمبراطورية. وعزّزت التركيبة الأسطورية-الرمزية البيزنطية طابعها الأفقي الملكي حول شخص الإمبراطور، خليفة المسيح في الأرض، الذي اعتمد أكثر فأكثر على كنيسته الأرثوذكسية التي دعمها بمؤسسة البطريركية وتنظيم عدد من المجامع الدينية.

ارتبط البيزنطيون بالديانة المسيحية، وكانوا من الناحية السياسية رومانا ورثوا التقاليد المطلقة الهيلينستية، وكانت اليونانية لغتهم، والحضارة اليونانية الكلاسيكية مرجعيتهم الثقافية (C. Rapp, 2008, 138-139). وتأسست الهوية البيزنطية على ثلاثة عناصر رئيسة هي: العقيدة المسيحية، والمفاهيم السياسية الرومانية، والثقافة اليونانية العريقة. ودمج البيزنطيون الثقافة الهيلينستية والديانة المسيحية في البنى الإمبراطورية الرومانية. فكانت معظم المناطق في بدايات الإمبراطورية البيزنطية مزدوجة اللغة وأحيانا متعددة اللغات. وفي عهد جوستينيان كانت اللغة اليونانية هي اللغة الأم لأقل من ثلث سكان الإمبراطورية، في حين كانت لغات سكان وسط الأناضول هي الفريجية والسلتية ولغات أخرى؛ وفي الجهات الواقعة إلى الشرق كانت اللغتان الأرمينية والجورجية سائدتين؛ وفي الجنوب، أي في سورية وفلسطين، سادت اللغات السامية: السريانية أو الآرامية المتقاربتان، وفي مصر غلبت اللغة القبطية. أما اليونانية فكانت لغة التواصل والإدارة والثقافة، ومنذ ذلك الوقت برزت ظاهرة الازدواجية في استعمال اللغة اليونانية، فكانت «كواني» (koinè)، لغة الأناجيل، هي [illegible] الأكثر استعمالا، في حين كانت «أتيك» (attique) لغة

المعرفة (C. Rapp, 2008, 135-136)، وقد عمل آباء الكنيسة، وبخاصة بازيليوس الأكبر (Basile le Grand)، على المحافظة على الموروث الأدبي الكلاسيكي واستعمال الفلسفة وفن البلاغة القديم مع تخليصهما من مضمونهما الوثني.

كانت مرجعية التقاليد الإمبراطورية الرومانية قوية ومستديمة، حتى إن البيزنطيين سمّوا أنفسهم «الروم» (Romaioi)، في حين أطلق عليهم الغربيون تسمية الإغريق (Graikoi) لينزعوا عنهم صفة الورثة الشرعيين لروما. وكانت النهضة المقدونية البيزنطية إيذانا بالعودة إلى الثقافة اليونانية الكلاسيكية، وهذا ما تأكد بشكل أكبر في أثناء النهضة الباليولوغية (Paléologue) التي تلت استرجاع القسطنطينية في العام 1261م. وكان الإمبراطور المعروف ببازيليوس الروم (Basileus ton Romaion) يتزعم الإمبراطورية التي ورثت فعلا روما (Romania)، واستعملت من جديد تسمية الهيلين (Ellines) للدلالة على اليونانيين والرومان من دون مغزى سلبي، وكانت في البداية تدل فقط على أتباع الديانة الوثنية القديمة (C. Rapp, 2008, 141-143). وبفعل الهجمات المستمرة التي تعرضت لها من قبل الصليبيين والسلاجقة والعثمانيين، تقلص حيّز الإمبراطورية التي أصبح معظم سكانها لا يتكلمون سوى اليونانية، وصار التلاحم بين البعدين الروماني (romanitas) والمسيحي (christianitas) مؤشر الشخصية البيزنطية الرئيس (C. Rapp, 2008, 134). هذا واقتصر الرجوع إلى الثقافة اليونانية الكلاسيكية القديمة على الحياة الثقافية والفكرية والتربية (paideia)، دون الحياة الديموقراطية التي كانت تميّز المدينة-الدولة أو الجمهورية الرومانية، إذ أصبحت الفكرة الغالبة فكرة الإمبراطورية (imperium) العالمية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالديانة المسيحية. وأصبحت فيما بعد الديانة المسيحية الأرثوذكسية، التي اعترف بها السلطان العثماني من خلال إنشاء بطريركية مسكونية (Patriarcat œcuménique) بعد فتح القسطنطينية (1453م)، أهم أسس الهوية اليونانية، إلى جانب اللغة.

زوال المدينة-الدولة (البوليس) وظهور الجماعة (كوانوتيتا) (koinotita)

كان تراجع دور المدينة (cité) ثم زوالها نتيجة حركية طويلة، إذ إن «البوليس» كانت لاتزال مؤسسة سياسية مهمة في عهد جوستينيان (527-565م). وفي العهد الروماني حلّت الأوليغارشيا محل الديموقراطية، ولم تعد جمعية الشعب (ekklesia) هي المؤسسة السياسية المركزية في البوليس، وحلّ محلها المجلس (boulè)، وأصبحت المدينة محكومة من طرف أرستقراطية محلية تشغل كل الوظائف المهمة في الدولة.

كان الأساقفة المسيحيون من أبرز المعارضين لاستقلالية المدن، فقد أعلنت الكنيسة الحرب على المؤسسات السياسية الوثنية، وحرّمت على أتباعها ساحة المدينة (الآغورا) (agora) التي تعتبر قلب المدينة. وكانت لكل بوليس أعيادها الدينية ومقبرة عظمائها (البانثيون)، غير أن الآلهة الوثنية أُلغيت. وتوارت المدن-الدول الإغريقية بالتدريج وبشكل غير محسوس، كما ظهرت من قبل، وكانت أسباب اختفائها تحوّل روما وتزامنه مع انتشار المسيحية، فتحولت إمبراطورية المدن-الدول أكثر فأكثر إلى هيكل مسيّر بيروقراطيا. فالبوليس بأعيادها ودياناتها الوثنية لم تكن سوى مؤسسة وثنية لم يكن بإمكان المسيحيين الملتزمين المشاركة في حياتها.

وعلى رغم الاستقلالية الشكلية التي كفلها الرومان للمدن التي حافظت على مؤسساتها، تقلص حيّز هذه الاستقلالية وانحصر في ممارسة نشاطات ثقافية مثل تنظيم الألعاب والتظاهرات الدينية. وفي العهد البيزنطي انحصرت حياة الجماعات المستقلة في الأطراف البعيدة عن مركز السلطة الإمبراطورية. وفي القرن الثالث عشر الميلادي كان المستوطنون (paroikoi) في الملكيات الكبرى التابعة لأعيان إمبراطورية نيقية (Nicée) يعيشون ضمن جماعات (koinotites)، وكان أرباب الأسر الذين يمثلون القرويين يشاركون في نظام العدالة الخاص بالشؤون الداخلية لهذه الجماعات القروية. وعلى رغم هيمنة السلطة الإمبراطورية وسلطة كبار ملاك الأراضي، استطاعت سلطة الجماعات أن تبقى قائمة حتى بعد العهدين البيزنطي والعثماني، حيث انتعشت تقاليد الجماعة من جديد في المراكز الحضرية (أثينا، وسالونيك، وإيوانينا Ioannina)، والأقاليم (البيلوبونيز، وجزر بحر إيجة...)[2].

وفي العهد العثماني ظهرت أشكال جهوية مختلفة لجماعات منظمة وتراتبية وفق تمثيلها لدى السلطات العثمانية، من القرية إلى القرية الكبيرة إلى المدينة، ومن المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي حتى العاصمة. ووُجدت جمعيات عامة أو مجالس أعيان، وهم ممثلون منتخبون، في مختلف المستويات، وكان السلك الديني يمارس تأثيرا متفاوتا وفق الحالات في مختلف هذه المستويات. غير أن الدولة القومية اليونانية الجديدة ذات النزعة المركزية ألغت مؤسسة الجماعة (koinotita) التي ظلّت قائمة في آسيا الصغرى طوال العهد العثماني حتى العام 1920 (S. Anagnostopoulou, 1997).

وعلى رغم صعوبة بل استحالة تحليل صلات مؤسسة جماعة المسيحيين العثمانيين بما كان سائدا في العهد البيزنطي وأبعد من ذلك في العهود القديمة، فإنه يمكن القول إن وجود مؤسسات تضمن تمثيل الشعب وتقوم على استقلالية جبائية وثقافية نسبية جدا، وعلى تسيير على المستوى البلدي، يمثل ظاهرة مستديمة. كما توجد أوجه تشابه مع المؤسسات القديمة والبيزنطية التي أوجدتها ظروف مختلفة. فهل تعكس مؤسسة جماعة المسيحيين العثمانيين توجها ثقيلا في الزمن الطويل لدى الشعب اليوناني الذي يميل إلى تنظيم شؤونه ضمن كيانات سياسية صغيرة «مستقلة»، تتغير مجالات تدخلها وفق الظروف التاريخية؟ وعلى رغم تعذر ربط صلة مباشرة ومستمرة بين المدينة-الدولة القديمة والبلدية أو الجماعة العثمانية (koinotita)، في حدود ما توصّلت إليه الأبحاث، فإن أوجه التشابه الشكلي بين مؤسسات الجماعة في مختلف الفترات التاريخية تسمح بالوقوف على خصوصية الشعب اليوناني على المدى الزمني الطويل جدا.

الكنيسة الكبرى ضامنة استمرارية الثقافة اليونانية

إلى جانب الكيانات المحلية ذات الاستقلالية وزعمائها المحليين، كانت «الكنيسة الكبرى» التي يتزعمها البطريرك المسكوني المحاط بأرستقراطية الفاناريين (Phanariotes) (نسبة إلى أحد أحياء القسطنطينية)، عاملا أساسيا في استمرار الثقافة اليونانية ضمن الإمبراطورية العثمانية، ويتعلق الأمر هنا

بما عبر عنه نيكولا إيورغا (Nicolas Iorga) (1992) بـ«بيزنطة بعد بيزنطة» (Byzance après Byzance). وهذه الاستمرارية الإمبراطورية بعد الفترة البيزنطية كانت نتيجة لسياسة محمد الثاني الذي أراد مواصلة دور البازيلييس (basileis) البيزنطيين بضمان حماية ديانة رعاياه المسيحيين وإعادة تأهيل العاصمة الإمبراطورية القسطنطينية التي تحولت إلى إسطنبول، كما دمج في إمبراطوريته الجديدة المؤسسة البيزنطية المتمثلة في «الكنيسة الكبرى» من دون تحويرها.

سهلت العلاقات الشخصية بين السلطان محمد الثاني وجيناديوس سكولاريوس (Gennadios Scholarios) هذه الاستمرارية، بل جعلتها ممكنة (D. I. Murezan, 2013, 51-53). وأنشأ السلطان محمد الثاني بسرعة كبيرة بطريركية القسطنطينية التي تجاوزت صلاحياتها الأمور الدينية إلى الشؤون المدنية والجبائية المتعلقة بالمسيحيين الأرثوذكس ضمن نظام «المِلّة»، مما أعطى هذه الجماعة الدينية استقلالية معتبرة، ومُنح البطريرك صفة «الملتزم» (mültezim) التي جعلته ثالث شخصية في الإمبراطورية (A. L. Pierris, 1998, 207-219).

يوننة آسيا الصغرى عشية الفتح التركي

كانت آسيا الصغرى أكثر مناطق الإمبراطورية البيزنطية سكانا، تضم 25 مقاطعة (تُعرف بـ«الثيميس» thèmes) ويحكمها حكام يُعرفون بـ«ستراتيج» (stratèges) خوّلت لهم سلطة تعادل سلطة نائب الملك، وكانت مهمتهم الأساسية تعبئة الجيش: نحو 70 ألف رجل في منتصف القرن التاسع الميلادي، وقد نجحوا في وقف الفتح العربي، بيد أن الفتح التركي في القرن الحادي عشر الميلادي تزامن مع تراجع دور تنظيم المقاطعات العسكري واللجوء إلى المرتزقة الأقل أمانا وفعالية. وقد أسهم التنظيم العسكري البيزنطي في إعطاء دفع للاقتصاد الأناضولي (Jr. Speros Vryonnis, 1971, 1-68).

كانت المنطقة تضم عددا كبيرا من المدن والحواضر المزدهرة، إذ سمحت استقلالية تنظيم المدن في الفترتين الهيلينستية والرومانية بانتشار

مراكــز إدارة المقاطعــات والمراكــز الكنســية التــي كان عــلى رأســها أســقف أو ميتروبوليــت (métropolite)، وترتبــط ارتباطــا وثيقــا بالقســطنطينية. كــما كانــت هــذه المــدن مراكــز حرفيــة وصناعيــة وتجاريــة. وكانــت الجهــة الشــمالية الغربيــة مــن الأناضــول الأكــثر حظــا مــن الناحيــة الاقتصاديــة لقربهــا مــن القســطنطينية، وكثافــة ســكانها ومدنهــا، وكــثرة موانئهــا، ووجــود قــرى كبــيرة مزدهــرة اقتصاديــا بهــا. وكانــت الأسر الكــبرى المالكــة للأراضي تديــن بوضعهــا قبــل كل شيء لمكانتهــا في الجيــش. وبالرجــوع إلى معطيــات ديموغرافيــة تظــل غامضــة وتقديريــة إلى حــد كبــير، يمكــن تحديــد عــدد ســكان الأناضــول آنــذاك بمــا بــين 8.8 و13 مليون نســمة (Jr. Speros Vryonnis, 1971, 25-34). هــذا وورثــت منطقــة الأناضــول مــن العهــد الرومــاني شــبكة طــرق تتجــه أهــم مســالكها مــن الغــرب إلى الــشرق ومــن الغــرب إلى الجنــوب الشرقــي، مــع عــدد مــن المســالك العرضيــة الصغــيرة. وكان الجيــش يتنقــل عــبر هــذه الشــبكة التــي تتخللهــا مراكــز المراقبــة والمعســكرات، كــما كان يتنقــل عبرهــا التجــار والحجــاج.

وفي القــرن الحــادي عــشر الميــلادي انتظمــت الكنيســة كإدارة حقيقيــة تضــم: 45 ميتروبــولا، و10 أســقفيات كــبرى، وعــددا كبــيرا مــن الأســقفيات المنتدبــة. وكان الميتروبــول هــم الســادة الكنســيين لمناطــق شاســعة تضــم عــددا كبــيرا من المــدن التي وضــع عــلى رأس كل منهــا أســقف، إضافــة إلى القــرى. وتمتــع الميتروبــول بســلطات روحيــة وإداريــة وقضائيــة معتــبرة، وكانــوا همــزة الوصــل مــع القســطنطينية أي مــع البطريــرك والإمبراطــور، يشــاركون في المجامــع الدينيــة (synode)، وينتخبــون البطريــرك، ويحــوزون ملكيــات كبــيرة ومداخيــل نقديــة تســمح لهــم بضــمان خدمــات مختلفــة مثــل ديــار الضيافــة، وملاجــئ الأيتــام، والمستشــفيات، والتعليــم عــلى المســتوى المحــلي، وديــار الصدقــة. كــما كانــت آســيا الصغــرى أكــبر المناطــق الكنســية، تضــم 371 أســقفية، مقابــل 99 في أوروبــا، و18 في جــزر بحر إيجــة، و16 في صقليــة وإيطاليــا (Jr. Speros Vryonnis, 1971, 34-41). وقــد تعــددت الطقــوس والمــزارات المخصصــة لمشــاهير القديســين الذيــن كان كثــير منهــم يتحــدرون مــن آســيا الصغــرى. وكان قديســو المــدن يحظــون بمكانــة مميــزة باعتبارهــم حــماة المــدن والمدافعــين عنهــا، وكذلــك الشــأن بالنســبة إلى التجمعــات التجاريــة الكــبرى

المهمة التي تُنظَّم في أيام معيّنة (بانيجيريس) (panegyreis)؛ وكانت بعض هذه التجمعات ذات شهرة عالمية، مثل تجمع طرابزون. كما ازدهرت حياة الأديرة بشكل كبير في آسيا الصغرى التي كانت تؤوي أكبر عدد من جماعات الرهبان المعتكفين في الأديرة (communautés cénobitiques) مقارنة بغيرها من المناطق، وذلك حتى قبل تأسيس دير جبل آثوس (mont Athos) في القرن الحادي عشر الميلادي.

وانتشرت اللغة اليونانية في غرب الأناضول ووسطها وشرقها، حتى ثغور كابادوكيا، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الديانة الأرثوذكسية؛ أما في شرق كابادوكيا فإن العنصر اليوناني كان أقل عددا من غير اليونانيين على رغم وجوده بقوة. وقد تمت يوننة المجال الأناضولي في حركية طويلة الأمد، بدأت بالسواحل في العصور القديمة الغابرة (الحقبة الميسينية)، ثم شهدت تقدما بطيئا باتجاه الداخل بين القرنين السادس والرابع قبل الميلاد، وبعد فتوحات الإسكندر تسارعت وتيرة اليوننة بفضل جاه الحكم والتفوق السياسي والعسكري الذي انعكس في تأسيس مدن يونانية من طرف الملوك الهيلينستيين.

ورافق توسع العمران انتشار الثقافة اليونانية التي لم تتقدم بالوتيرة نفسها في الأرياف التي ظلت اللغات الأناضولية حيّة فيها حتى القرن السادس الميلادي، بيد أنها كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة آنذاك. ومن بين هذه اللغات حظيت اللغة الفريجية الجديدة (néo-phrygien)، وهي لغة قوطية، بأكبر عدد من الدراسات بفضل الكتابات التي عُثر عليها. وبحلول القرن السادس الميلادي هيمنت اللغة اليونانية في كل مكان تقريبا في الأناضول الأوسط والغربي (Jr. Speros Vryonnis, 1971, 42-47) ، في حين كان معظم السكان في القسم الشرقي يتكلمون الأرمينية أو السريانية أو الكردية أو الجورجية أو العربية وكذلك اللازية (Jr. Speros Vryonnis, 1971, 53-54). وخلافا لمنطقة البلقان فإن آسيا الصغرى لم تستقبل قبل القرن الحادي عشر الميلادي هجرات كبيرة آتية من الشرق يمكنها تغيير التوازن اللغوي الذي كان في مصلحة اللغة اليونانية.

الشعب اليوناني ويوننة آسيا الصغرى في الزمن الطويل

مرّ الشعب اليوناني في أثناء هذه الفترة التاريخية الممتدة من العصور القديمة إلى العهد البيزنطي بثلاثة أنواع من البنى الإثنية-السياسية. ويتعلق الأمر بجماعات مواطني المدن-الدول التي دامت أكثر من ألف عام، من القرن العاشر أو الثامن قبل الميلاد إلى فتوحات الإسكندر. بعدها تبنت الممالك الهيلينستية السلوقية والأتالية السياق الإمبراطوري الفارسي بإدماج المدن اليونانية المستقلة نسبيا ويوننة أجزاء من آسيا الصغرى حول المدن، مع توسع في السواحل وداخل الأرض. بعدها رسّخت الإمبراطورية الرومانية، منذ 129 ق.م، هذا الفضاء الذي تحول إلى الثقافة الهيلينية بمنح المواطنة الرومانية لجميع سكان المراكز الحضرية بواسطة قانون كركلا (212م)، وقد تبنى اليونان الصفة الرومانية (romanitas)، وأصبحوا يطلقون على أنفسهم اسم الروم (Romaioi/Romioi) ضمن الإمبراطورية البيزنطية التي ورثت الإمبراطورية الرومانية الشرقية، بل الإمبراطورية الرومانية كلها بعد سقوط روما (426م). وعندها جعل اليونانيون من الديانة المسيحية لبّ ثقافتهم وهويتهم، وعُدّ الإمبراطور البيزنطي خليفة للمسيح في الأرض مهمته الدفاع عن الدين العالمي ونشره.

وفي أثناء ذلك فقدت المدن اليونانية استقلاليتها، وأصبحت مقرات لميتروبوليت ولأساقفة مندمجين في سلك كنسي تراتبي مركزه القسطنطينية، وبالموازاة مع ذلك ظلت اللغة اليونانية في سياق لغة «كواني» الهيلينستية، والتربية والثقافة الكلاسيكية، مكونات أساسية في هوية الشعب اليوناني. فهذا الشعب، الذي تطورت أساطيره ورموزه وثقافته التصويرية بشكل كبير منذ العصور القديمة الكلاسيكية، لم يخرج كثيرا عن سياق هذه العصور الكلاسيكية. وقد شهدت آسيا الصغرى التي توسع فيها اليونانيون انطلاقا من سواحلها الغربية، انتشارا جزئيا للثقافة اليونانية، قبل أن تنحصر هذه الأخيرة لمصلحة حركية التتريك بين القرنين الحادي عشر والعشرين انطلاقا من الحدود الشرقية لآسيا الصغرى، مما يستلزم تحليل تمكن الأتراك من تحويل هذا المجال لمصلحتهم.

4

المجال التركي في الأناضول

من الترحال إلى الإمارات إلى سلطنة الروم إلى الإمبراطورية العثمانية

آسيا الصغرى، التي يفضل الأتراك إطلاق تسمية الأناضول عليها، مجال متعدد الأعراق، وحّده اليونانيون سياسيا وثقافيا بالتدريج ضمن دولهم المتعاقبة، فكيف نجح الأتراك في أن يحلُّوا محلَّ اليونانيين كعامل توحيد وإدماج لهذا المجال في الزمن الطويل؟ فالأتراك، شعب الرحل المتحدر من وسط آسيا، وصلوا إلى الأناضول في القرن الحادي عشر الميلادي بعد أن غزوا المجال الإيراني، واعتنقوا الإسلام، وأسسوا تحت لوائه دولة إمبراطورية هي السلطنة السلجوقية، وفي أثناء ذلك استوعبوا عناصر من الثقافة العربية-الفارسية التي كانت تميّز هذا المجال.

«كان عثمان يتمتع ببصيرة سياسية كبيرة، وكان يعقد التحالفات من دون اعتبار للحواجز الدينية (بين المسيحيين والمسلمين والوثنيين) والإثنية، والقبلية، في بيئة تتفاعل فيها مجتمعات الرحّل والمجتمعات»

وحدثت موجات متعاقبة من الهجرات الآتية من الشرق عملت على التتريك التدريجي للأناضول بدحر الهجرات السابقة لها في الفتح والإمارات المنافسة لها باتجاه الغرب، وحتى منطقة البلقان. وبحلول العام 1453م استكمل الأتراك هيمنتهم العسكرية والسياسية على آسيا الصغرى، وسيطروا على عاصمة الإمبراطورية البيزنطية القسطنطينية التي غيّروا اسمها إلى إسطنبول. فما هي السياقات الإقليمية التي اتبعها الأتراك لفتح هذا المجال، ثم فرض هيمنتهم السياسية والثقافية عليه عبر أسلمته وتتريكه ضمن إمبراطورية كبرى متعددة الأعراق هي الإمبراطورية العثمانية التي استمر وجودها خمسة قرون؟

السياق الإقليمي الترحلي للأتراك الأوغوز

بيّن ستيفان دو تابيا (Stéphane De Tapia) (2010) غلبة البعد الترحلي المتحرك في نظرة الشعوب الناطقة بالتركية لمجالها، حتى بعد تحولها منذ قرون إلى حياة الاستقرار، فالمرجعية الترحلية تظل حاضرة دائما في مفردات اللغات التركية-المغولية: حيث إن كلمة «الخيمة» هي مصدر كل الكلمات التي تدل على المساكن وكل أنواع المباني (ev, konak). كما أن المجموعة المنظمة سياسيا تحدد إقليمها وتتحرك معه. «ويبدو أن المفهوم التركي للإقليم الذي تحمله لغة ظلت قريبة من جذورها الآسيوية، على رغم الحقبة العثمانية الطويلة والتأثير العربي-الفارسي القوي والثري جدا، هو مفهوم ترحلي في الأساس؛ أي إنه مرتبط بمجموعة متحركة متماسكة اجتماعيا، يظل ارتباطها بإقليم معيّن ضعيفا، فالجماعة أهم من الأرض، كما أن الألوس (الجماعة) (ulus) واليورت (yurt) يتنقلان معا». (S. De Tapia, 1999, 136).

كانت طبيعة العلاقة بالمجال لدى الأتراك الأوغوز ذوي الروح الترحلية مناقضة تماما لما كان سائدا في عالم المدن اليونانية الحضري وفي الأراضي اليونانية المستغلة زراعيا، «فالمترحل يحدد المجال وفقا لمقاسه ويتصرف فيه بوسائله بما فيها آليته الحربية (الضرورية)-. أما الحضري فمجاله القلعة التي تحددها الأسوار وأراضي الصيد أو الأراضي المستغلة». (A. Gokalp, 2011, 330). ويفضل الرحّل «تصور علاقة لتحديد المكان والتموقع فيه تسمح لهم بوضع أشياء وأحداث العالم ضمن الأبعاد الخاصة بالمتحدث مجاليا وزمنيا». (A. Gokalp, 2011, 331).

وينضوي الرّحل تحت زعامات مجزأة، وتعكس العلاقة المميزة بالعظم أسبقية السلالة الأبوية، التي نجدها في مفهوم «سوي» (soy) (الأسرة الكبيرة). وتوضع العصبة تحت قيادة «بيغ» (beg) (أو الباي)، وهي ترتبط اليوم بالقرية (كوي) (köy) التي تعتبر المستوى الأول في التنظيم الاجتماعي-السياسي الذي يجسد سلطة الدولة. وتنتظم مجموعة من العُصب فيما يُعرف بـ«البودون» (bodun)، وتؤلف «بودون» عديدة «الشعب» الذي يقوده الزعيم (الكاغان أو الخان) (/ kagan khan)، والذي يشكل فضاء السيادة أو الوطن القطري «إل» (el). كما يشكل الشعب جماعة سياسية تُعرف بـ«الأولوس» (ulus)، تتوافر على مساحة رعي «يورت» (yurt). وتختلف مضارب الجماعة الجبلية في الصيف (يايلا) (Yayla) عن مضاربها في المناطق المنخفضة في الشتاء (كيسلا) (kisla) (A. Gokalp, 2011).

وحتى قبل فترة الفتوحات العثمانية شهدت آسيا الصغرى انتشار الإسلام والفتوحات السلجوقية[1] والتركمانية من نهاية القرن الحادي عشر إلى نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، «وبعد معركة مانزيكرت (Manzikert)، رسّخ الأتراك بقوة وجودهم بالأناضول الذي اتخذته الإمبراطورية السلجوقية منطقة استقبال لفائض القبائل، وكانت الإمبراطورية آنذاك في مرحلة التأسيس في إيران والعراق، وتدفع باتجاه غرب الأناضول أكثر القبائل التركية مشاكسة وتشويشا، بحيث إن الفتح الإسلامي للأناضول تم بفعل ضعف تحكم الإمبراطورية في المقاتلين الأتراك، وليس بفضل قوة الدولة السلجوقية». (Martinez-Gros, 2014, 176).

بدأت أسلمة الأناضول من الشرق حيث لم يكن اليونانيون يشكلون الأغلبية، وكان المسيحيون المنتمون إلى الكنائس غير الخلقدونية (الأرمن، والسريان، والنسطوريون) أكثر تقبلا للتوحيد الجذري الذي يدعو إليه الإسلام، كما استقبلت هذه المنطقة الشرقية تعزيزات لم تنقطع من قبائل الأوغوز دفع بها المجال الإيراني-السلجوقي. وانتشر الإسلام بالتدريج نحو الغرب ذي الأغلبية اليونانية، وساعد على ذلك إضعاف الأوروبيين الغربيين لقوة بيزنطة باستيلائهم على الجزر الغربية لبحر إيجة، وحتى القسطنطينية في العام 1204م. وهذا ما جعل اليونانيين البيزنطيين يميلون إلى تحسين علاقاتهم بالمسلمين الذين تعايشوا معهم فترة طويلة. كما تعددت الزيجات المختلطة بين المسيحيين والمسلمين،

مما أوجد جماعات من المولّدين (mixo-varvaroi) متقبلين للإسلام. وشجّع السلاطين السلاجقة التعاون المدني والعسكري بين المسلمين والمسيحيين داخل سلطنة الروم (قونية) على وجه الخصوص.

فرض الأتراك الأوغوز سياقهم القاري الأناضولي في وجه السياق الساحلي والحضري لليونانيين البيزنطيين. وإذا كان الأتراك الأوغوز في الأصل من رحل البراري الباردة وجبال وسط آسيا، فإن مرورهم بإيران واعتناقهم الإسلام جعل قسما منهم، وهم السلاجقة، يتبنون البنى الاجتماعية-السياسية الحضرية الإسلامية المتمثلة في نمط السلطنة، وكان أكثرها ديمومة سلطنة قونية (إيكونيون) (Ikonion) في وسط الأناضول. وقبل توحيد المجال الأناضولي بواسطة البنى الإمبراطورية العثمانية التي اعتمدت جزئيا على الموروث الإمبراطوري البيزنطي، طبعت المجال الأناضولي، على مدى أربعة قرون، وحدات قطرية صغيرة عديدة ذات أصول ترحلية، تأسست على بنى قبلية وعصبية أوغوزية. وكان التجزؤ القطري للإمارات يتقدم في المجال في حركة مد وجزر داحرا أمامه الإمبراطورية البيزنطية المتراجعة التي نخرها النمط الإقطاعي لكبار ملاك الأراضي.

وقبل ذلك كانت غزوات الفاتحين العرب في أثناء القرنين الثامن والتاسع الميلاديين قد ألحقت، انطلاقا من جنوب شرق الأناضول، ضررا بالغا بالبنى الريفية والحضرية البيزنطية في الهضبة الأناضولية، غير أن العرب لم يستقروا في الأناضول على الأرجح لأن جمالهم المستقدمة من السهول والصحاري الحارة لم تكن تقوى على مقاومة قساوة الشتاء الأناضولي (X. de Planhol, 1968, 42-43). وهكذا وجد الأتراك الأوغوز السلاجقة، ومن بعدهم التركمان، الأرضية مهيأة نظرا إلى الضعف الذي ألحقته الغزوات العربية المتكررة بالمجتمع البيزنطي، كما كانت غزوات الأتراك أكثر فعالية لأن نمط العيش المترحل للأتراك الأوغوز المتحدرين من وسط آسيا كان أكثر تلاؤما مع البيئة الأناضولية من نمط عيش العرب، مما سهل استقرار الأتراك والتتريك التدريجي للمجتمع الأناضولي.

انقسم السلاجقة إلى سلالتين حاكمتين رئيستين هما: السلاجقة العظام الذين اتخذوا من بغداد عاصمة لسلطنتهم التي أسست في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي واستمرت حتى نهاية القرن الثاني عشر؛ وسلاجقة الأناضول

(سلطنة الروم) التي كانت عاصمتها قونية والتي ظلت قائمة قرنا آخر بعد زوال السلطنة الأولى (1308م). وإذا كان معظم جند سلطنة الروم من الأتراك، فإن السلطان استعان بالإيرانيين في إدارة الشؤون المدنية. وفيما يتصل بالثقافة الأدبية والفنية، كانت اللغة الفارسية والنماذج الفنية الإيرانية غالبة مقارنة بمثيلاتها العربية (C. Cahen, 1968, 256-257).

تملّك سلاجقة سلطنة الروم مدنا يونانية عديدة حافظت على القسم الأكبر من سكانها السابقين، ولم تتغير أسماء هذه المدن كثيرا: فإيكونيون أصبحت قونية، وقيصرية (Césarée) تحولت إلى قيصري (Kayseri)، وآنسير (Ancyre) حُوِّر اسمها إلى آنغورا (Angora) ثم أنقرة (Ankara)، وسيباستيا (Sébasteia) أصبحت سيفاس (Sivas)...[2].

كانت هذه المدن مراكز تجارية مهمة ونقاط تقاطع لمحاور المواصلات التي بنى السلاطين على طولها الخانات التي تعتبر معالم فنية حقيقية ومحطات ضرورية عبر طرق المواصلات (J. P. Roux, 1984, 185-189). وبعد زوال السلالة السلجوقية في 1303م التي أضعفها المغول بشكل كبير، لم يبق سوى عدد كبير من الإمارات، منها في الغرب إمارة آل عثمان. وتمتعت هذه «الدول القبلية» التي تعترف بالسلطنة السلجوقية والهيمنة المغولية باستقلال فعلي، وكان عددها قرابة عشرين إمارة، بعضها صغير جدا، وبعضها الآخر كبير نسبيا مثل إمارة كارامان في كيليكيا، وإمارة إسفنديار في كاستامونو، وإمارة حميد في أولوبورلو وأنطاليا. وأدت هذه الإمارات دورا مهما في تريك الجهات المحيطة بها.

اعتمد السياق الإقليمي التركي الأوغوزي الأول على ركيزتين هما: البداوة (الترحال) والمدن الإسلامية ذات الأصول اليونانية غالبا، مع تأثير ثقافي عربي-فارسي تبناه السلاجقة الذين تمكنوا من تأسيس دول وإمارات وسلطنات بالاعتماد على قوة عسكرية متحركة جدا مشكّلة من سكان رحل يتحدرون من مناطق الأطراف (التركمان)، وكانوا القوة الضاربة في الفتوحات على طول مناطق الثغور (مفهوم العصبية لدى ابن خلدون).

وكانت نتيجة الاندفاع المغولي في الأناضول خلال القرن الثالث عشر الميلادي، تحرّر وتدعيم القوى القبلية التركمانية التي كانت بمنزلة معول هدم للمجتمع

البيزنطي وعامل مساعد على انتشار اللغة والثقافة التركيتين. وسهّل هذه العملية فتح جبهة أخرى في الغرب وبحر إيجة والبلقان بعدما وجه الصليبيون الغربيون ضربات قاصمة للإمبراطورية البيزنطية بما في ذلك الاستيلاء على القسطنطينية وتخريبها في العام 1204م (B. G. Spiridonakis, 1990). وفي ضوء هذه الأوضاع اضطر اليونانيون البيزنطيون الذين وجدوا أنفسهم بين فكي كَماشة، إلى التنازل والتراجع في الشرق والغرب على حد سواء، لينتهي الأمر بزوال دولتهم الإمبراطورية بشكل كامل في العام 1453م (سقوط القسطنطينية)، ثم العام 1461م (سقوط طرابزون). أما الإمبراطورية العثمانية التي قامت بعد ذلك ودامت خمسة قرون، فقد قامت على سياق إقليمي آخر اعتمد جزئيا على الموروث البيزنطي.

المنطقة الحدودية: الغازي (Gazi) والآكريتس (Akrites)

كانت المنطقة الحدودية، أو ما يُعرف بمناطق الثغور الفاصلة بين الإمارات التركية وسلطنة قونية من جهة، والإمبراطورية البيزنطية من جهة أخرى، مأهولة بالتركمان الذين كانوا يعيشون حالة حرب مستمرة، ويمارسون النهب ويتربصون بالغنائم. وكان هؤلاء التركمان مختلفين تماما عن سكان الجهات الداخلية، فبين المناطق الحدودية التي تعرف حالة حرب مستمرة والداخل حيث يستتب الأمن وتسود الحيوية الاقتصادية، كانت الاختلافات الثقافية والإثنية معتبرة.

كانت إثنيات جبهة الحرب (وفقا لمفهوم العصبية) منضوية تحت قيادة زعمائها، تحركها روح الاستقلالية تجاه حكومات الداخل ونظامها الجبائي الثقيل (حضر الإمبراطورية وفقا لمفهوم ابن خلدون)، وكانت تقاوم كل التدخلات الإدارية، وهذا ما أهّلَها إلى أن تكون أرضية خصبة لكثير من النِّحل الدينية المنحرفة عن الإجماع، كما دأبت على المطالبة بأجور ودعم عسكري ومكافآت من الدولة الداخلية، فقد كانت جماعات الثغور تعرف كيفية جعل الدولة في حاجة إلى خدماتها[3].

في المقابل لم يكن للبيزنطيين نظام دفاعي منظم على حدودهم الشرقية من قبيل سور يماثل سور هادريان الروماني في بريطانيا، أو سور الصين العظيم، أو سلسلة من الحصون التي تصل بينها دوريات منتظمة، فقد كانت الدفاعات البيزنطية المحدودة تتمثل في مدن وأديرة محصَنة أو قصور كبار ملاك الأراضي المحليين التي

كانت عبارة عن قلاع عسكرية. وكانت هذه النقاط الدفاعية تقدم دعما للآكريتس (جنود النخبة المكلّفين بالدفاع عن الحدود) الأرمن واليونانيين الذين كان بإمكانهم شن هجمات مضادة وراء الحدود (E. Luttwak, 2010, 237).

من جهة أخرى يجدر التذكير باستحداث نظام المقاطعات المعروفة بـ«ثيماتا» (themata) (thèmes)، منذ القرن السابع الميلادي، لمواجهة التهديد العربي، وهي مقاطعات إدارية حدودية مؤطرة عسكرية (حكام عسكريون يُعرفون بالستراتيغ (strategoi))، ويرابط فيها جنود يُعرفون بالستراتيوت (stratiotes) تُمنح لهم قطعة أرض يستغلونها، ويورثها الأب لابنه الذي يكون ملزما بالواجبات نفسها. ويكون الجندي المرتبط بأرضه، التي لا يمكنه التنازل عنها، جاهزا للحرب التي يدافع فيها عن أرضه. فبدلا من الجيش النظامي «كُلفت المقاطعات بمهام دفاعية لا مركزية عن أقاليمها» (G. Martinez-Gros, 2014, 94)، في حين تلتزم القرى بتقديم الأكل واللوازم لأسر الجنود الوراثيين المتوطنين محليا.

كان عدد مقاطعات «ثيماتا» في أول الأمر ثلاث مقاطعات (آرمينيكون (Armenikon)، وأناطوليكون (Anatolikon)، وأوبزيكيون (Opsikion))، بيد أن عددها تزايد فيما بعد ليبلغ 46 مقاطعة في العام 1025م، وتوسع نظام المقاطعات الدفاعية ليشمل حدودا أخرى، مثل الحدود البلقانية على وجه الخصوص. وسمح هذا النظام للإمبراطورية بمقاومة مستديمة للهجمات الكثيرة، وخاصة العربية. وكانت حرب الثغور تشمل المشي على مسافات بعيدة وركوب الخيل أياما طويلة، مما يتطلب المحافظة على معنويات الجند (E. Luttwak, 2010, 374-375).

وفي بداية القرن الحادي عشر الميلادي أصبح محاربو الثغور الأتراك (الغازي) أكثر قوة، واستقر عدد كبير من الأتراك في سلطنة الروم السلجوقية، فيما ظل عدد منهم خارج النظام القائم، وشكلوا مجموعات من المحاربين المستقلين أو شبه المستقلين بشؤونهم، فضلا على قبائل كثيرة كانت تعيش حياة الترحل داخل البلاد الإسلامية. من جهة أخرى ضعف النظام الدفاعي البيزنطي بسبب إنشاء دول أرمينية في طوروس وكيليكيا. وقد جمع «الغازي» (المجاهدون) الأتراك تحت سلطتهم كل الإثنيات، وظهروا بمظهر حماة هؤلاء السكان في وجه الأتراك الآتين من أصقاع بعيدة (التركمان)، فأسسوا بذلك لثقافة الثغور المختلطة[4].

وبعد أن استرجع البيزنطيون الساحل الغربي للأناضول، أعادوا تشكيل جماعات حراس الحدود (الآكريتس)، وفقا للتقاليد القديمة، على حدود طوروس والفرات. وحلّ التركمان محل الدنشمانديين لمواجهتهم، وأصبحوا يهددون المدن المسوّرة، وكانوا يسلكون سلوك الرعاة الرحل، ويتحولون عندما تُتاح لهم الفرصة إلى لصوص أو محاربين عدائيين، وقد عمل «الغازي» على تنظيمهم في مجموعات محاربة.

استقر خط الجبهة بين الجانبين، خاصة بعد إقامة إمبرطورية نيقية (Nicée) (إزنيك) بعد استيلاء الصليبيين على القسطنطينية في العام 1204م. ولأكثر من نصف قرن لم يتعرض البيزنطيون للهجمات على حدودهم كما في الماضي، بل عقدوا حلفا مع سلطنة قونية، فحدث ما يشبه التلاحم بين قونية وبيزنطة ضمن حضارة مختلطة. وكان السلاجقة يؤوون اللاجئين البيزنطيين؛ ويضمون إلى سلطنتهم السكان اليونانيين المعتنقين للإسلام أو الذين ظلوا على ديانتهم المسيحية؛ في الوقت الذي استقر فيه قسم كبير من السكان الرحل ضمن جماعات قروية تشتغل بالزراعة وتخلت عن بناها القبلية (M. Balivet, 1994, 85-88). بيد أن سلطة السلاجقة ضعفت كثيرا بسبب الغزو المغولي في العام 1243م.

إمارات الفاتحين في الحدود

تجددت حالة عدم الاستقرار في المناطق الحدودية بقدوم سكان اجتثهم الغزو المغولي من مواطنهم في إيران وتركستان، فيما هبّ «الغازي» وجماعات الرحل للجهاد ضد بيزنطة يحركهم التعصب الديني والرغبة في الحصول على الغنائم في غرب الأناضول. ويمكن القول إن الفتح التركي لآسيا الصغرى تم على مرحلتين: فحتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي جرى فتح واحتلال شرق شبه الجزيرة ووسطها، وحتى نهاية القرن الثالث عشر الميلادي جرى فتح واحتلال غربها.

ولهذين الفتحين خصائص مشتركة: فلم يتعلق الأمر بفتوحات عسكرية محكمة التنظيم من طرف دولة توسعية أو غزوات قام بها الرحل، بل كانت هذه الفتوحات نتيجة الضغط القديم الناجم عن النمو المستمر للقوة الهجومية للأتراك والتراجع التدريجي لقوات بيزنطة الدفاعية. وكان «الغازي» بمنزلة زعماء الغزوات، وتحول زعماؤهم إلى حكام إمارات أُسّست في الأراضي المفتوحة. وبهذا أصبح غرب الأناضول

منطقة حدودية مختلفة عن الداخل من حيث تركيبته الإثنية وحياته الثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية. وفي أعقاب ثلاثين سنة استمر فيها الاحتلال الأول، ثم مائتي سنة شهدت الاحتلال الثاني، أصبح غرب الأناضول فضاء ثقافيا مختلطا كما هي حال مناطق الثغور. وهذا ما ترافق مع تأسيس إمارات «الغازي»، وكانت إحداها، وهي إمارة عثمان في الضفة الجنوبية لبحر مرمرة، نواة للإمبراطورية العثمانية اللاحقة. وكان لكل إمارة زعيمها الذي ينشئ سلالة حاكمة فيما بعد. وفي قونية، وبعد زوال حكم السلاجقة نحو العام 1300م، حلّ مكانهم القارامانيون الذين اتخذوا المدينة عاصمة لهم.

كانت للغازي مؤسسات خاصة بهم وتنظيمهم المميّز. ووُجدت بجانبهم تنظيمات «الآخي» (Ahi)، وهي عبارة عن رابطات أو جمعيات، ويمكن تشبيهها، مثل «الغازي»، بنظام الفرسان في الغرب، وكان «الآخي» و«الغازي» ينتظمون في فرق عسكرية يقودها أمراء. وكان هدف كل دول «الغازي» الفتح العسكري، بيد أنها كانت تفتقر إلى العدد الكافي من المؤطرين لاستغلال واستصلاح الأراضي المفتوحة والإشراف على النشاط التجاري... فعندما تستهلك دولة «الغازي» كل مواردها يجب عليها القيام بفتوحات جديدة، ومن دون تجدد الفتح يكون مصير الدولة التراجع والضعف. وقد استطاع العثمانيون من دون غيرهم حل هذه المعضلة، أما دول «الغازي» الأخرى فلقيت المصير نفسه الذي لقيه الدنيشماندي في القرن الثاني عشر الميلادي.

ومما لا شك فيه أن عثمان كان يتمتع ببصيرة سياسية كبيرة، وكان يعقد التحالفات من دون اعتبار للحواجز الدينية (بين المسيحيين والمسلمين والوثنيين)، والإثنية، والقبلية، في بيئة تتفاعل فيها مجتمعات الرّحل والمجتمعات الحضرية. وكانت هذه البيئة تتميز أيضا بمبادلات تجارية عديدة. «ففي المجموع، أوجدت هجرة واستقرار التركمان في آسيا الصغرى بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر الميلاديين، تحولين بالغين في المشهد السياسي للمنطقة: أولهما إقامة دولتين تركيتين إسلاميتين متعاقبتين ومستديمتين، وثانيهما تزايد عدد المناطق التي استقرت بها القبائل التركمانية (M. Aymes, 2009, 59). ومثلما هو الحال للسلطتين السلجوقية والعثمانية، كانت الإمارات القبلية الأقل شأنا، والتي انتقلت مراكز ثقلها

دائما نحو الغرب باتجاه مناطق إيجة والبلقان، بمنزلة «أرضيات تجريبية للفتوحات والتنظيمات المؤساستية»، واتبعت في ذلك سياقين إقليميين متكاملين لا ينفصلان: الاندماج المنجذب نحو المركز من جهة، والانشطار المبتعد عن المركز من جهة أخرى.

عوامل الانتقال من الثقافة اليونانية إلى الثقافة التركية: «فقدان الطابع اليوناني»

كانت نتيجة الهيمنة الإسلامية تآكل الروابط والمشاعر الموحدة للجماعات المسيحية، مما هيأها للتحول إلى الدين الإسلامي. وفي منتصف القرن الثالث عشر الميلادي كان عدد مسيحيي الأناضول لايزال معتبرا، وربما كانوا يشكلون الأغلبية، غير أن أحداث الفتوحات التركية هزت أركان الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وحطمتها جزئيا باعتبارها مؤسسة اجتماعية واقتصادية ودينية فعالة، وكانت آثار ذلك كارثية للمجتمع اليوناني البيزنطي في آسيا الصغرى، بعد أن وجد هذا المجتمع المسيحي نفسه معزولا، ومنقطعا عن القسطنطينية التي تعتبر قلب ثقافته، ومفتقدا زعاماتها الكنسية في الأقاليم. فكان هذا المجتمع مهيأ ليذوب في المجتمع المسلم الذي صاغته المؤسسات الإسلامية وأهمها الطرق الصوفية (الطريقة والفتوة) (tarikat, futuwa) التي وجدت الدعمين السياسي والاقتصادي من أهم الإمارات التركية، وكانت ترتكز على الملكيات والمداخيل التي كانت سابقا ملكا للكنيسة (Jr. Speros Vryonis, 1971, 279 - 286).

وفي المقابل حطمت الفتوحات التركية نهائيا القسم الأكبر من القاعدة الاقتصادية للكنيسة الأناضولية، بحيث صار الميتروبوليت والأساقفة مجرد سلك ديني فقير يقتصر على الوظائف الروحية، ولم يعد في إمكانهم منافسة رجال الدين المسلمين الذين كانت مؤسساتهم تتوافر لها أراضٍ وبنايات وملكيات أخذت من الجماعة المسيحية التي أصبحت تخضع أيضا لضريبة ثقيلة جدا. كما كانت هذه المؤسسات تستفيد من خدمات عدد كبير من العبيد المسيحيين. فقد تملك الأتراك الثروة الاقتصادية التي كانت أساس المؤسسة الدينية البيزنطية ووضعوها في خدمة الإسلام المظفر والفاتح (Jr. Speros Vryonis, 1971, 348 - 350).

هذا واختلت إدارة الكنيسة الأناضولية بسبب أحداث متعاقبة (في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، ونهاية القرنين الثاني عشر والرابع عشر). كما أوجد الطابع المركزي للبيروقراطية الكنسية، وغياب الدعم من دولة مسيحية قائمة، ظروفا

جعلت الغيابات المتكررة للميتروبوليت والأساقفة وأعوانهم الإداريين تؤدي إلى آثار سلبية على الجماعات المسيحية. ففي حالات عديدة، طرد الأتراك القيادات الدينية أو منعوها من مقراتها الكنسية، وتبعا لذلك ضعفت بشكل كبير الجماعات اليونانية التي تركت من دون رعاة لفترات زمنية طويلة (وصلت إلى 35 عاما)، فلم يعد في إمكانها أداء طقوس الحصول على سر الكهنوت، وكانت ضحية لتلاشي تماسكها الاجتماعي وروابطها الثقافية، بعد أن فصلت كنائس الأناضول عن القسطنطينية، وكأنها سفن من دون ربابنة ودفات قيادة، تواجه عواصف هوجاء في عرض البحر (Jr. Speros Vryonis, 1971, 332 - 346).

وبين كلود كاهين (C. Cahen, 1968, 143 - 145) أن الغزوات التركية لم تكن عارمة في تلك الفترة، بل اقتصرت على آلاف أو عشرات الآلاف من الأفراد، فكل جيش لم يكن تعداده يفوق آلاف الجنود، دخلوا إلى آسيا الصغرى التي كانت قليلة السكان إجمالا في القرن الحادي عشر الميلادي، باستثناء حالات قليلة. ومما زاد الوضع سوءا ما عرفته المنطقة في فترة الفتوحات من مجازر وهجرات واستعباد. من جهة أخرى استقر معظم الأتراك القادمين من وسط آسيا في أذربيجان وآسيا الصغرى حيث وجدوا ظروف عيش مشابهة للظروف التي ألفوها، وهي ظروف لم يجدوها في البلاد العربية أو في وسط وجنوب إيران[5] وبخلاف مناطق أخرى ذات أغلبية مسلمة، مثل المنطقة العربية، كان الأناضول يبدو للمسافرين القادمين من الخارج بأنه بلد الأتراك (Turchia)، على رغم أن الأتراك لم يكونوا يشكلون أغلبية عددية فيه، بل كانوا يهيمنون على الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية على حساب أهالي البلد المختلفين والمنقسمين (C. Cahen, 1968, 153 - 154).

لم يكن التتريك السريع لشرق ووسط الأناضول وزوال الثقافة اليونانية بشكل شبه كلي فيهما، نتيجة لغزو جارف من طرف الرحل الأتراك السلاجقة والقضاء على «الأهالي» ذوي الثقافة اليونانية، بل كان هذا التتريك نتيجة لتحول السكان أنفسهم للدين الإسلامي: «فالسكان اليونانيون في العصر الوسيط والمتحدرون من الحيثيين والفريجيين الذين انتسبوا إلى الثقافة اليونانية، تحولوا إلى الثقافة التركية بتأثير عدد قليل من الغزاة الرحل». (A. Toynbee, 1923, 113). فلماذا حدث هذا التحول؟ يكمن السبب في أن اللغة والثقافة اليونانية الأرثوذكسية كانتا مقتصرتين في الواقع

على نخبة من الأرستقراطيين ورجال الدين، بينما كان الفلاحون الأناضوليون، في القرن الحادي عشر الميلادي، جهلة مقهورين على العموم، ارتبطت الكنيسة بالنسبة إليهم بقامعيهم. وفي الوقت نفسه كان الغزاة السلاجقة لايزالون على معتقداتهم الشامانية (السحرية) بيد أنهم كانوا منجذبين نحو الإسلام الذي ينادي بالمساواة، وهذا ما جعل فلاحي الأناضول يتبعونهم في اعتناقهم دينا جديدا كان أكثر جاذبية بالنسبة إليهم.

أحدثت موجة الغزوات الثانية في الفترة بين القرنين الثالث عشر والقرن الخامس عشر، حركية تتريك في غرب وشمال غرب الأناضول، وهي المناطق التي ضعفت فيها السلطة البيزنطية بفعل الحملة الصليبية الرابعة التي اجتاحت البلقان (B. G. Spiridonakis, 1990)، في حين قدمت جماعات أخرى من الرحل الأتراك من براري وسط آسيا ليس فقط بسبب الجفاف كما في القرن الحادي عشر الميلادي، بل بسبب المد المغولي أيضا، وكان بإمكان الآتين الجدد من الأتراك الاعتماد على دعم سلطنة قونية والإمارات الأناضولية التي تأسست في وقت سابق. وهكذا تُرِّك غرب الأناضول من طرف إمارتي ساروخان (Sarukhan) وآيدين (Aïdin) اللتين أقيمتا في حوضي وادي هيرموس (Hermos) ووادي الميانذر (Büyük Menderes).

أنهى الفتح العثماني في القرن الرابع عشر عملية تتريك الأناضول الذي أصبح يشكل، بحلول القرن الخامس عشر، وحدة سياسية وثقافية متشبعة بالثقافة التركية، في حركية تماثل ما حدث في العهد الروماني الذي عمت خلاله الثقافة اليونانية (A. Toynbee, 1923, 113 - 116). هكذا غيّرت غزوات مئات الآلاف من الفرسان الأتراك الأوغوز أو السلاجقة والعثمانيين من بعدهم، بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر، الواقع الثقافي والديني للأناضول، فحدث الانتقال في ظرف قرنين من مجتمع أغلبيته مسيحية ناطقة باليونانية إلى مجتمع معظمه من المسلمين الناطقين بالتركية.

العثمانيون: تأسيس إمبراطورية

كان الأتراك العثمانيون قبيلة من الرحل اضطرت إلى الهجرة نحو الأناضول بفعل الضغط المغولي في بداية القرن الثالث عشر الميلادي. وكان زعيم القبيلة جد عثمان مؤسس الدولة التي أقيمت بالقرب من إسكشهير (Eskisehir) غير

بعيد عن الحدود الفاصلة بين البيزنطيين والسلاجقة. وكان العثمانيون في واقع الأمر من الأوغوز المنتمين إلى عصبة كاغي (Kagi)، وهي جماعة من المحاربين المسلمين المعروفين بـ«الغازي» أو حراس الثغور الذين ندبوا أنفسهم لمحاربة جيرانهم الكفار، حسبما جاء في حولية أحمدي التي كتبت في شكل أبيات، وهي أقدم حولية معروفة عنهم[6].

توسع العثمانيون أولا في الأناضول باتجاه الشرق، قبل أن يواصلوا فتوحاتهم في أوروبا، وكانوا واعين بأنهم يشكلون دولة «الغازي» بامتياز، فقد كانوا يواصلون حركة الجهاد المستقطبة للمتطوعين الوافدين من مناطق بعيدة. وبعد حصولهم على حكم بايليك القرمنلي التركي في وسط الأناضول وجنوبها (1487 م)، بسطوا سلطتهم على كل الإمارات التركية في آسيا الصغرى والأراضي الأوروبية التي كانت تابعة لبيزنطة، وكان فتح القسطنطينية (1453 م) التي تحولت إلى جزيرة وسط بحر عثماني، إيذانا بانتقال البايليك العثماني إلى مرتبة الإمبراطورية. وإن سبب تيمورلنك مؤقتا خلخلة هذا البناء الذي انقسم مجددا إلى إمارات؛ وكان يريد أن يذكر العثمانيين بمهمتهم في الجهاد والفتح التي بدأوا ينسونها. وفي أوروبا، استقر «الغازي» في تراقيا الشرقية وألبانيا والبوسنة، وبينهما كانت تمتد منطقة روميليا (Roumélie)، أي أرض المسيحيين، التي فتحتها ونظمتها الدولة العثمانية وجيشها وليس «الغازي».

استغرق بناء العثمانيين لدولتهم مدة طويلة فاقت قرنا ونصف القرن. ومن المرجح أن المسار السياسي لعثمان بدأ في السنوات الأخيرة من القرن الثالث عشر، عندما ارتقى من زعيم جماعة من الرعاة الرحل إلى مكانة السيد أو زعيم البايليك بعد أن استحوذ على بعض القلاع في منطقة بيثينيا بالقرب من أراضٍ بيزنطية لم تكن محمية بالقدر الكافي. واستمد عثمان من نجاحاته العسكرية الجاه والثروة، مما سمح له باستقطاب مزيد من المحاربين الذين عززوا قواته، ومن الدراويش (الصوفيين) وموظفي الدولة المتعلمين الذين تكونوا في مراكز الحضارة الإسلامية. وتأسست أول مدرسة عثمانية بإزنيك (نيقية) في العام 1331م بمبادرة من أورخان، وبدأت تكون الكتبة المتعلمين والقضاة. وتفوق عثمان بشكل حاسم على بايات الإمارات الأخرى بفضل حملاته في تراقيا التي استفاد فيها من الصراعات بين العصب البيزنطية المتنافسة.

حولت هذه النجاحات بيت عثمان إلى سلالة حاكمة، فعوضت جماعة «الغازي» الوراثية بنظام تراتبي أوسع. ولم تكن الدولة العثمانية مجرد غطاء يضم هويات قومية تكونت في الماضي (العرب، البلغار، الأتراك)، وكانت مستعدة للنهوض بعد قرون من الاستعباد، فقد تشكلت أيضا تحت الحماية العثمانية، وضمن حركية تاريخية طويلة، جماعات مختلفة وشعوب متفاعلة فيما بينها ومع الشعوب المجاورة لها. ويجب أن نأخذ في عين الاعتبار أن الهويات القومية كانت متغيرة وغير قارة قبل عصر الدول القومية الحديثة، فمعظم سكان سلطنة الروم (سلطنة قونية) يلف الغموض أصولهم الإثنية.

ومن الأعمال التي رسّخت مركزية السلطة العثمانية إنشاء جيش الانكشارية المكون من أطفال من العبيد أو غير المسلمين الذين يعمل السلطان على تكوينهم وتحويلهم إلى الدين الإسلامي، فيصبحون مدينين له بكل شيء وبولاء مطلق (C. Kafadar, 1995, 112 - 113). وقد اقتبس نظام الانكشارية خاصيتين كانتا تميزان نظام «الغازي» السابق له، وهما الدعوة إلى الإسلام وإدماج السكان المحليين. وفي بيئة كانت فيها الهويات القومية متغيرة ومتبدلة، اضطر محاربو «الغازي» في مناطق الثغور وباياتهم إلى الخضوع للسلطة العثمانية الجديدة. هذا وقسمت الأراضي العثمانية في المخيلة السياسية إلى: منطقة وسطى (إيتش إيل) (iç il)، وأطراف حدودية (أوتش) (uç)، وأُخضع نشاط الرحل ومحاربي الثغور للمراقبة والتنظيم من طرف الإدارة العثمانية.

ومنذ القرن السادس عشر لم يعد هذا الواقع موجودا، فقد كان فتح القسطنطينية (1453م) وتحويلها إلى عاصمة عثمانية بمنزلة نقطة اللارجوع في حركية تهميش «الغازي» الذين كانوا يشكلون قوة اجتماعية في أثناء القرنين الأولين من التاريخ العثماني، مثلهم مثل قبائل الرعاة والدراويش المتبعين لنحل خارجة عن الإجماع. وفقد «الغازي» إمكانية المشاركة في الطبقة الحاكمة للإمبراطورية العثمانية المركزية، فالإمبراطور لم يعد واحدا منهم، وإنما سلطان وخان وقيصر، واستحدثت في القرن التالي مؤسسات لترسيخ مركزية إمبراطورية لا مكان فيها للغازي. وعلى رغم أن السلطة العثمانية أصبحت سلطة حضرية قارة فإنها ظلت ترتكز على عصبية الانكشارية التي كان في إمكانها التحكم فيها أكثر من عصبية «الغازي».

كانت نشأة الدولة العثمانية بمنزلة حركية مركبة وليست نتيجة آلية لسبب معين. وكان أول عامل متحكم فيها موقعها الأصلي القريب من العاصمة البيزنطية في هضبة سوغوت (Sögüt) التي يسهل الدفاع عنها، وعلى طريق المواصلات الرئيس بين القسطنطينية وقونية (- C. Kafadar, 1995, 130 131). وكان العامل الثاني ترسيم مبدأ وحدانية وريث العرش الذي لا يتقاسم سلطته مع إخوته، خلافا لما كان معمولا به في الإمارات الأخرى. كما أن محمد الثاني الفاتح جعل الإسلام السني دينا للدولة بتأسيس مدرسته الإمبراطورية بإسطنبول وإنشاء مشيخة الإسلام (Seyhülislamlik) باعتبارها أعلى هيئة في الإسلام السني، وفق تنظيم مشابه لنظام البطريركية الأرثوذكسية في بيزنطة، فاندمج العلماء في جهاز الدولة وأصبحوا من موظفيها المكلفين بإنتاج المعارف الدينية وتحديد المعايير التي يجب الالتزام بها (- H. Bozarslan, 2013, 43 44)، كما كانوا يشرفون على جهاز العدالة، وكان لهم نظر في تسيير الشؤون البلدية وفي المجال التجاري، بحيث كان العلماء يحتكرون الفضاء المعرفي في مجالات السياسة والقضاء والدين داخل الإمبراطورية، وكان هذا التنظيم للديانة الإسلامية في شكل يماثل التنظيم الكنسي أمرا غير مسبوق في الإسلام العربي والفارسي. وتدعم النموذج العثماني في العالم الإسلامي بعد تمكن السلطان سليم الأول (1512 – 1520 م)، ومن بعده السلطان سليمان القانوني، من فتح عاصمتي الإمبراطوريتين العربيتين السابقتين، دمشق وبغداد، ما جعل العثمانيين في وضع ورثة الأمويين والعباسيين.

وبعد فتح القاهرة (1517 م)، عاصمة الخلافة المملوكية، وكامل البلاد المصرية، أصبح السلطان العثماني في موضع الزعيم الديني لعموم المسلمين، واتخذ لقب الباديشاه (padichah)، أي الزعيم العسكري والديني للمسلمين السنة. وثُبتت الحدود مع فارس بعد معركة تشالديران (1514) (Çaldiran) بفضل تحالف السلطان سليم مع الإمارات الكردية السنية التي كانت مهددة من طرف الصفويين متبعي المذهب الشيعي، ليحجم العثمانيون بعد ذلك عن فتح أراضٍ شيعية أخرى.

بناء الإمبراطورية العثمانية

وضعت عدة أطروحات تاريخية متباينة فيما يتعلق بتشكل الدولة العثمانية. فوفق هـ. أ. جيبونس (H. A. Gibbons)(1880 – 1934م) يمثل العثمانيون «عرقا» جديدا انبثق عن اختلاط الأتراك الوثنيين واليونانيين المسيحيين، وهو يعتبر أن توسع نفوذ العثمانيين لم يكن نتيجة لمجيء جماعات جديدة من الشرق، بل لتغير ولاءات اليونانيين البيزنطيين وتحولهم إلى الدين الإسلامي، وذهب إلى حد القول بأن القوة الإبداعية للعثمانيين لا يمكن إرجاعها إلى شعب آسيوي، بل يعود الفضل فيها إلى عناصر من أصول أوروبية، بحيث تشكلت جماعة سياسية بفضل تكاثف شعوب من أصول إثنية وسياسية مختلفة. وفي السياق نفسه، أرجع بعض المختصين في الدراسات البيزنطية (شارل ديهل وإيورغا) (Charles Diehl, Iorga) مزايا الإدارة العثمانية الأولى إلى البنى الإدارية البيزنطية السابقة وليس لتأثير تركي-إسلامي.

كما أن أ. ل. بياريس (A. L. Pierris, 1998, 222 - 234) اعتبر أن الإمبراطورية العثمانية وريثة الإمبراطورية البيزنطية، اعتمدت بناها وأنماط تسييرها الإدارية، وهويتها الثقافية (العمارة والفنون الزخرفية)، وسياستها الخارجية المرتبطة بموقعها الجغرافي، فقد أعادت الإمبراطورية العثمانية توحيد مجال يشمل شبه جزيرة البلقان والشرق الأوسط، وأصبحت السلطة المنظمة له كما كانت الإمبراطورية البيزنطية قبلها. وتظهر الاستمرارية الثقافية البيزنطية بوضوح في عمارة الجوامع الكبرى التي صممها سنان وتلاميذه (جامع السلطان سليم بأدرنة أو جامع السلطان أحمد الأول بإسطنبول مثلا)، أو في الأضرحة ذات الفضاء الدائري المركزي، التي نجد أمثلة لها حتى في فترات سابقة من قبيل مسجد الصخرة الذي أقامه الخليفة عبد الملك في القدس.

كما تظهر الاستمرارية الثقافية المعمارية في الطراز الكلاسيكي الجديد لقصر دولما بهجة (Dolma - Bagtsche) على البوسفور في إسطنبول. وتؤكد الميداليات التي نقشت عليها صورة محمد الثاني والتي سُكت في العام 1481م، الاستمرارية بين الإمبراطوريتين البيزنطية والعثمانية من خلال السلطة الإمبراطورية التي وحدت بلاد اليونان وآسيا، فقد أسفر سقوط القسطنطينية عن تعويض سلالة الباليولوغ (Paléologues) البيزنطية بسلالة آل عثمان، مع الإبقاء على السلطة الإمبراطورية الموحدة.

أما م. ف. كوبرولو (M. F. Köprülü) (1890 - 1966 م) فيعتبر أن الدولة العثمانية كانت ببساطة النتيجة النهائية لحركيات ومهارات ومبادئ مرتبطة بتنظيمات تم استيرادها أو تطويرها داخل المجتمع التركي بالأناضول على مدى أكثر من قرنين. ويذهب بول فيتيك (Paul Wittek)(1894 - 1978م) إلى أن نشأة الإمبراطورية العثمانية يجب البحث عنها في فترات الحروب والتحول والاستلاب الثقافي والاستيطان الإسلامي التركي في الأناضول في العصور الوسطى.

ويميز الباحثان الأخيران بين البنى الاجتماعية والخصائص الثقافية للداخل من جهة، والبنى المقابلة لها في الجبهات والثغور من جهة أخرى: ففي الداخل كانت البلاطات الفارسية والمجتمعات الريفية تتعايش في سلام مع البيزنطيين، في حين كانت الثغور والحدود مجالات للرحل والمحاربين والمغامرين والدراويش الصوفيين المدفوعين بالبحث عن المراعي والغنائم والمجد وتوسيع التأثير الديني، بحيث يترك مجتمع الثغور هذا حيزا للخروج عن الإجماع ويتقبل التنوع والحركية. وإذا كان كوبرولو يجزم بأن العثمانيين هم أحفاد قبيلة كاغي التركية الأوغوزية، فإن فيتيك لم يقر هذا الحكم لاستحالة تأكيد نسب العثمانيين بشكل قاطع قبل القرن الخامس عشر الميلادي، في الوقت الذي يركز فيه كوبرولو على الروابط السلالية والقبلية والإثنية، مما جعله مرجعا استندت إليه أطروحات القوميين الأتراك.

هذا وأكد فيتيك بُعدا مميزا داخل مجتمع الثغور (أوتش)، وهو بيئة الغزو (gaza) والقيم التي تقوم عليها، باعتبارها المحرك الأساس للإمارات ومنها إمارة العثمانيين التي تمكنت من القضاء على كل الإمارات الأخرى. فجماعات «الغازي» التي تجمع بين أفرادها رابطة الإيمان والأهداف المشتركة هي التي كان لها الدور الحاسم، وليس القبائل التي تجمعها روابط الدم. وقد تغيرت مقاربات المؤرخين لإشكالية بناء الدولة العثمانية بعد فتح الأرشيفات العثمانية في أربعينيات القرن العشرين، فهناك من يركز على مساهمة العناصر غير المسلمة وغير التركية في منطقة بيثينيا في صعود نجم الدولة العثمانية، وهناك من يؤكد الدور الذي أدته التقاليد التركية الإسلامية. ولعل أهم انتقاد يمكن توجيهه للمقاربة التي تركز على دور جماعات «الغازي» عجزها عن تفسير ممارسات العثمانيين الأوائل تجاه رعاياهم وجيرانهم المسيحيين، فجماعات «الغازي» لا يمكنها تقبل إدماج البيزنطيين ضمن قبيلة أو إثنية تركية[7].

من جانب آخر، وفي حالة التسليم بوجود استمرارية بين الإمبراطوريتين البيزنطية والعثمانية، وجب الإقرار بأن اقتباس السلطنة العثمانية لنماذج بيزنطية إنما هو تأثير من بين تأثيرات أخرى، فالموروث البيزنطي لا ينفي وجود موروث سلجوقي وموروث الخانات المغول والأمراء التركمان. وربما كان التأثر البيزنطي هو الأقوى بسبب إمكانية انتقال النخب والأطر السياسية والعسكرية بين الدولة البيزنطية من جهة والدولتين السلجوقية والعثمانية من جهة أخرى.

من السياق الإقليمي للأوغوز الرحل إلى السياق الإقليمي للدولة العثمانية

أوجدت السلطة العثمانية نظام «التيمار» (timar) المتمثل في حق الامتياز على وحدة ترابية محددة بدقة، وهو نظام قريب من نظام «البرونويا» (pronoïa) البيزنطي، ويتناقض تماما مع النظام التجزيئي السائد لدى الرحل الأوغوز. «فالتيمار حق امتياز غير وراثي قابل للإلغاء، يمنحه الحاكم على مداخيل معينة، ويلتزم المستفيد منه بتقديم خدمة مدنية وعسكرية معينة. فمفهوم «التيمار» ينطبق في الوقت نفسه على الملكية العقارية والمداخيل التي تدرها، وعلى الإجراءات المرتبطة بتمليك الريع العقاري المتصل بهذه الملكية، وهي الإجراءات التي يلتزم بها صاحب الامتياز». (A. Gokalp, 2011, 378). وهذا ما يجعل حدود الملكية الخاضعة لنظام التيمار دقيقة، مما قد يؤدي إلى تقييد حرية حركة جماعات الرحل، وهذا ما دفع السلطة العثمانية إلى منح الرحل صفة «الجماعة» (cemâ'at) الملحقة بتيمار، في حين كانت أهم جماعات الرحل ملحقة مباشرة بالسلطة الإمبراطورية. أما الجماعات غير المسلمة داخل الإمبراطورية فقد جمعت تحت سلطة زعمائها الدينيين المعترف بهم من دون غيرهم من طرف السلطان ضمن «أمة دينية» (الملة) (millet).

عرفت كل الشعوب الناطقة بالتركية التعارض بين السياق الإقليمي الترحلي التجزيئي للأتراك الأوغوز من جهة، والسياق الإقليمي الحضري المرتبط بالدولة والذي جسدته السلطنتان السلجوقية والعثمانية والموروث عن الدولة العباسية التي انتقل إليهما عن طريق الإيرانيين. وكان هذان السياقان متكاملين، إذ ساد الأول في منطقة الثغور مع بيزنطة، وكان بمنزلة رأس الحربة في حركية التوسع، أما الثاني

فقد كان أساس بناء المجال الإمبراطوري (العثماني). ويلاحظ أن التوسع التركي باتجاه الأناضول وبناء المجال الإمبراطوري ارتكز على ثلاثة سياقات:

- السياق الأول (الإقطاع السلجوقي) تمثل في إمارات رحل صغيرة، وإمارات غير وراثية وضعت تحت سلطة «غازي» أي زعيم محارب من الرحل (باي أو أمير) باعتباره مسؤولا سياسيا وعسكريا ترافقه عصبته وقبيلته وجنوده، أو تحت سلطة موظف في الدولة السلجوقية موثوق بولائه (devlet).

فكانت الأراضي المفتوحة حديثا بمنزلة إمارة ثغور (أوتش بايليك uç beylik)، ولم تكن أرضا إقطاعية بالمعنى الغربي؛ لأن السلطان يظل سيدها الذي يمنح حق امتياز عليها للمستفيد الذي يعتبر خادما للدولة.

- السياق الثاني تمثل في تشكيل مجموعة من العبيد الأجانب (كابيكولاري kapikullari) تكون في خدمة القصر (السراي saray) أو الجيش (أوردو urdu)، وتعرف هذه المجموعة بالغلمان (golam)، والمماليك (memlük)، والإنكشارية (yeniçeri). وكان هؤلاء في الأصل أسرى حرب أو عبيد تم شراؤهم أو أخذهم بالقوة من أهلهم غير المسلمين الخاضعين (الدفشرمة devsirme)، ويربون على تعاليم الدين الإسلامي، ويحصلون على تكوين راقٍ يؤهلهم ليصبحوا ضباطا في الجيش، وموظفين، وخداما للدولة، وقد ارتقى بعضهم إلى مرتبة الباشوية أو الوزارة، وتمكنوا من تأسيس سلالات قوية مثل المماليك في مصر (1250 - 1517).

- السياق الثالث جسدته الدولة العثمانية التي كانت ترحل جماعيا وقسريا (mecburî iskân) جماعات من السكان الرُّحَّل، أو فئات من السكان اتخذت في حقها إجراءات تأديبية (الأكراد والعلويون...)، أو مجموعات سكانية قدمت من الخارج (يهود إسبانيا في العام 1492، والكوزاك، والبولنديون...).

إمبراطورية «المجال الوسطي» اليوناني-التركي: الإمبراطورية العثمانية

لم يحصل العثمانيون على صفة الورثة السياسيين الشرعيين لبيزنطة إلا بعد فتح محمد الثاني (1451 - 1481) القسطنطينية في العام 1453، وهذا ما سمح لهم بإقامة بنية إمبراطورية وحّدت من جديد الأناضول والبلقان كاستمرار لرومانيا (Romania) البيزنطية، تحت سلطة تركية سنية منحت مكانة مميزة للمسيحيين

الأرثوذكس، وعلى رأسهم اليونانيون الذين كانوا يمثلون الشعب الثاني في الإمبراطورية، تتزعمهم وتمثلهم كنيستهم الأرثوذكسية.

وقد سعى محمد الثاني من أجل انتخاب جورجيوس سكولاريوس (Georgios Scholarios) المعروف بجيناديوس (Gennadios)(1405 -1473) متزعم المعادين للوحدة المسيحية (الشرقية والغربية)، والذي ترأس البطريركية المسكونية منذ العام 1454، ومنحه وأساقفته، بموجب براءة إمبراطورية (berat)، امتيازات وسلطة على الشعب المسيحي لم يكونوا يتمتعون بها تحت الإمبراطورية البيزنطية، كما أُعفوا من الضريبة، فصاروا جزءا من الطبقة الحاكمة العثمانية.

وكان البطريرك يحظى بمرتبة الرجل الثالث في الإمبراطورية بعد السلطان والصدر الأعظم، وكان له تصرف مطلق في كل الشؤون الدينية والمدنية للمسيحيين الأرثوذكس، باستثناء الشؤون المتعلقة بالإجرام وتلك التي يكون مسلمون أطرافا فيها، ففي هذه الحالة تتكفل بها محاكم القضاة. ويشرف البطريرك على إدارة أملاك الكنيسة ونظام التعليم القائم على اللغة اليونانية، فكان البطريرك المسكوني وريثا لمعظم الصلاحيات الدينية والسياسية التي كانت مخولة للإمبراطور البيزنطي، حتى إنه حمل نياشينه (النسر ذا الرأسين) ودرجاته (الأوثنتيس والديسبوتيس authentes et despotes). كل هذا جعل من البطريركية إحدى المؤسسات الرئيسية في النظام العثماني. وظل البطريرك المسكوني حتى القرن التاسع عشر يمارس سلطته على كامل الكنائس الأرثوذكسية داخل الإمبراطورية. ففضلا عن كنائس اليونان، كان زعيما لكنائس البلغار والرومانيين والصرب. ومنذ العام 1469 منح حق إنشاء قوة درك خاصة به، وسنّ الضرائب التي تسمح له بجمع الأموال الضرورية لدفع إتاوته السنوية للسلطان المعروفة بـ «بيسكيس» (peskes).

وبهذا يمكن القول إنه وُجد «تحت الحماية التركية زعيم للأمة الرومانية وحيد أوحد» (إثنارك ethnarque)، وهو بطريرك استفادت سلطته المبسوطة على كامل العالم المسيحي من رعاية حاميه الدنيوي المتمثل في السلطان الذي وجد في المقابل فائدة كبيرة في استخدام الأسقف الأعظم لروما الجديدة كورقة يضرب بها شرعية ادعاءات بابا روما القديمة بأنه يمثل سلطة عالمية (M. Balivet, 1994, 179). واستنادا إلى مكانته المميزة، كان في مقدور البطريرك ضمان طاعة الرعايا الأرثوذكس

للسلطان الذي أوجد لاحقا، ووفق النموذج نفسه، «ملتين» (millet) أخريين أقل عددا، هما «ملة» الأرمن (1461) و«ملة» اليهود (نهاية القرن الخامس عشر)[8].

نجح العثمانيون بتبنيهم إرث الإمبراطورية البيزنطية (أو ما كان يعرف بـ «رومانيا») في تفادي زوال الكنيسة الأرثوذكسية التي وضعوها على رأس ما تبقى من الشعب اليوناني وغيره من الشعوب الأرثوذكسية. وقد أضفوا على هذه الكنيسة صفة رسمية معترفا بها في أعلى هرم السلطة، مما جعل بعض الكُتّاب (D. Kitsikis, 1985) يذهبون إلى حد القول إن الإمبراطورية العثمانية كانت لها بنية مزدوجة ترتكز على أمتين دينيتين (المسيحيين الأرثوذكس والمسلمين السنة)، وأنها كانت تسير باتجاه هيمنة الشعبين اليوناني والتركي. وكأن التراجع العام للثقافة اليونانية في الأناضول على مدى أربعة قرون من الحروب والغزوات التركية، توقف مؤقتا أو تباطأ بشكل كبير تحت الحكم العثماني الذي أصدر فرمانات تحمي مصالح وأملاك الأديرة في منطقتي البونط (البحر الأسود) وبيثينيا (شمال غرب الأناضول)، مما ساعد على استمرار الديانة الأرثوذكسية والثقافة اليونانية، وعلى المحافظة على أماكن عبادة استفاد بعضها من عمليات الترميم، في حين أُنشئت أخرى جديدة على رغم حظر الديانة الإسلامية لذلك (M. Balivet, 1994, 185). هذا وشجع على التفاف أعداد كبيرة من غير المسلمين حول السلطة العثمانية عداؤهم الشديد للمسيحيين الغربيين الذين كانوا يعتبرونهم غزاة حاملين لمشروع صليبي.

مخلفات بيزنطة في الأناضول التركي

تظهر دفاتر الضرائب العثمانية التي تعود إلى بداية القرن السادس عشر أن بيوت المسلمين كانت تشكل 92 في المائة من المجموع، وبيوت المسيحيين 6 في المائة، وبيوت اليهود 0.1 في المائة. وكان معظم سكان مدن الأناضول من المسلمين، باستثناء سيفاس (Sivas) ذات الأغلبية المسيحية، وتوكات (Tokat) التي كان فيها عدد المسلمين يعادل عدد المسيحيين. وفي مقابل ذلك تبين المصادر التاريخية أن المسيحيين كانوا يشكلون أغلبية سكان الأناضول في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. وحتى القرن التاسع عشر ظلت الأقلية المسيحية حاضرة بل إن أعدادها شهدت تزايدا، فوفق التقديرات العثمانية التي تعود إلى القرن التاسع عشر، كان

سكان الأناضول يتوزعون كما يلي: 79 في المائة من المسلمين (تسعة ملايين ونصف المليون من مجموع 12254459 نسمة)، و19.2 في المائة من المسيحيين (مليونان وثلاثمائة ألف)، منهم 8.3 في المائة من المسيحيين الأرثوذكس (نحو مليون نسمة) (Jr. Speros Vryonis, 1971, 445-447)، مما يدل على أن عدد المسيحيين تضاعف ثلاث مرات منذ القرن السادس عشر، فما أسباب هذه الظاهرة؟

إضافة إلى نقل السلاطين العثمانيين سكانا مسيحيين من البلقان في مناسبات متفرقة، يكمن السبب الرئيس في هجرة أعداد كبيرة من يونانيي جزر بحر إيجة ومناطق أخرى إلى الأناضول في أثناء العهد العثماني. وكانت خضرة وغنى أودية غرب الأناضول تجذب إليها سكان الجزر القريبة منها نسبيا (انظر الفصل 13)، وتزايدت حركة الهجرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بفعل مد خطوط السكة الحديد. كما كان توحيد الأناضول وبسط الأمن فيه من العوامل المساعدة، فضلا عن استتباب شؤون الكنيسة الأرثوذكسية وتدعيم مكانتها (نظام «الملة») بفضل محمد الفاتح، بحيث بدأ تزايد السكان المسيحيين منذ نهاية القرن السادس عشر، وكان القسم الأكبر من هؤلاء الأرثوذكس الأناضوليين يتكلمون اللغة التركية بدلا من اليونانية.

فما سر فعالية مقاومة اللغة اليونانية والديانة الأرثوذكسية في منطقة البونط (البحر الأسود) مقارنة بمناطق الأناضول الأخرى؟ لعل تفسير ذلك أن هذه المنطقة ظلت وقتا طويلا في منأى عن غارات الرحّل، ولم يفتحها الأتراك إلا في فترة متأخرة نسبيا (1461)، وظلت خاضعة لإدارة حكام من اليونانيين، وحافظت فيها الكنيسة على مداخيلها حتى ذلك الوقت. وعندما أدمجت المنطقة في الإمبراطورية العثمانية كانت هذه الأخيرة قد تشكلت إلى حد كبير، فلم تشهد التقلبات الكبرى التي شهدتها مناطق الأناضول الأخرى، فلم يقض فيها الفتح العثماني على الروابط الاجتماعية والثقافية للمجتمع كما حدث في جهات الهضبة الأناضولية والساحل الغربي، ولم تنقطع على سبيل المثال علاقات يونان جنوب طرابزون بهذا المركز الحضاري المزدهر (Jr. Speros Vryonis, 1971, 451). وفي الجهات الأخرى يمكن تفسير هذه الظاهرة بعزلة وبُعد المراكز الحضرية والقرى اليونانية، بيد أنه بعد الانفتاح الاقتصادي شهدت اللغة اليونانية تراجعا متواصلا لمصلحة اللغة التركية،

فكان قسم كبير من السكان الأرثوذكس اليونانيين يتكلمون التركية وهم المعروفون بالقرامنليدس (Karamanlidhes) الذين كانوا يكتبون اللغة التركية بالحروف اليونانية، وكان كثير منهم يتحدرون من مناطق كانت خاضعة لسلالة القرمنلي التركمانية (انظر الفصل 7).

التفاعل البيزنطي-العثماني

من جهة أخرى، كان تحول أعداد كبيرة من السكان إلى الدين الإسلامي، والزواج المختلط، ونظام الغلمان والدفشرمة والرق، من العوامل التي ساعدت على تلاحم القسم الأكبر من السكان البيزنطيين مع الأتراك الذين أصبحوا شعبا مختلط الأعراق، مثلهم مثل اليونانيين والصرب والأرمن والبلغار. وذاب المسيحيون داخل المجتمع التركي المسلم الذي أدمج بصفة غير مباشرة كثيرا من العناصر البيزنطية بواسطة الاقتباس من الحضارة العربية الإسلامية التي كانت هي الأخرى متأثرة بدورها بالموروث البيزنطي في سورية والساحل الشرقي للمتوسط ومصر. فالمؤسسات التركية هي بمنزلة تركيب جديد لهذه العناصر الإسلامية والتركية والبيزنطية (Jr. Speros Vryonis, 1971, 463).

كانت بلاطات السلاجقة والعثمانيين منفتحة باستمرار على التأثيرات البيزنطية من خلال أربع قنوات:

- إقامة السلاطين والأمراء من وقت إلى آخر في بلاط القسطنطينية أو نيقية.
- زواج السلاطين السلاجقة والعثمانيين والأمراء بنساء مسيحيات. كما اعتاد أمراء رامازان (Ramazan) وكارامان (Karaman) الزواج بنساء مسيحيات. وعلى العموم كان التأثير البيزنطي قويا في بلاط قونية.
- وجود أرستقراطيين مسيحيين (بعضهم اعتنق الإسلام) في بلاطات السلاطين والأمراء. ومن الأمثلة على ذلك الغابرا (Gabras) الثلاثة الذين أصبحوا وزراء لدى السلاجقة.
- نظام الغلمان (gulam) أو الرقيق الملكي، وهم عادة من أصول مسيحية، وكانوا يخدمون في البلاط وفي الإدارة وفي بعض قطاعات الجيش. وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان بعض الغلمان يحتفظون بذكريات من أصولهم المسيحية

جعلتهم يؤثرون بصفة أو بأخرى في البلاط أو المؤسسات التي كانوا ينتمون إليها (Jr. Speros Vryonis, 1971, 465-467).

ويشبه نظام التيمار، أي الإقطاعات العسكرية العثمانية، إلى حد كبير نظام «برونويا» (pronoïa) البيزنطي الذي وجده السلاجقة وهو لايزال في بداياته في القرن الحادي عشر الميلادي، أما العثمانيون فقد وجدوه في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مكتملا في منطقتي بيثينيا والبلقان. من جهة أخرى استعملت الدول التركية المختلفة كتبة من اليونان كانوا في خدمة السلطان، كان بعضهم يعمل في الأقاليم في عمليات الجرد العقاري التي تضطلع بها مصالح الضرائب، وهذا ما جعل بنية الضريبة الريفية الأساسية لدى العثمانيين في الأناضول الغربي والبلقان تتبع مباشرة النموذج البيزنطي. كما يظهر التأثير البيزنطي في القطع النقدية التي ضربها الدنشمانديون (Danishmendid)، والمنغوشكيون (Mengüchekid)، والسلتوقيون (Saltukid)، والأرطوقيون (Ortokid)، والسلاجقة، والعثمانيون. وكان نمط ضرب النقود في كل هذه الدول يتميز بطابع مزدوج بيزنطي وإسلامي، بحيث نجد التمثيل النصفي المستدير للمسيح في وجه من النقود ترافقه كتابات باليونانية (Jr. Speros Vryonis, 1971, 471-473).

وفي المجال الاقتصادي يظهر التأثير المسيحي بوضوح في الزراعة والتجارة والصناعات الحرفية والملاحة البحرية. وكان الفلاحون اليونان والأرمن والسوريون يشكلون القاعدة الزراعية للدولة السلجوقية بالأناضول. فبعد أن اعتنق هؤلاء الإسلام واختلطوا بالرحل الأتراك الذين تحولوا إلى حياة الاستقرار، أصبحوا يؤلفون السكان المشتغلين بالزراعة في الأناضول. وانتهج الحكام السلاجقة والدانشمنديون سياسة اختطاف السكان المسيحيين المشتغلين بالزراعة لخدمة سياستهم الاستيطانية[9]. من جهة أخرى كانت الحياة البحرية مجال نشاط يونانيي السواحل الأناضولية الذين نقلوا مهاراتهم في الملاحة وبناء السفن، إذ لم يبدأ الإيطاليون في أداء دور في هذا المجال إلا بحلول القرن الخامس عشر الميلادي، ويدل على ذلك العدد الكبير من الكلمات التركية المقتبسة في هذا المجال من اللغة اليونانية والتي تزايد عددها خصوصا منذ القرن السادس عشر.

أما الممارسات والمعتقدات والطقوس التي كانت أساس الإسلام الشعبي التركي فتعود جذورها إلى حركية التحول من المسيحية إلى الإسلام، والزواج المختلط،

والتواصل اليومي بين المسيحيين والمسلمين في مسار حياة تتحكم فيه العادات القديمة، وميل طرق الدراويش الشعبية إلى الاقتباس من التقاليد الدينية الأخرى. ولعل أبرز ما يرمز إلى هذه الاقتباسات تملك الكنائس والمباني والأديرة على نطاق واسع. وبين القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر جرى تبني قديسين منتمين إلى ديانة مختلفة، من قبيل القديس شارالامبوس (Charalambos) عند المسلمين والولي حاجي بكتاش (Hadji Bektash) وبسيناسوس (Sinassus) عند المسيحيين. وكان اعتقاد في كرامات السلطة الدينية المسيحية منتشرا جدا داخل الأناضول المسلم، وساد الاعتقاد أن للأماكن المقدسة قدرات سحرية مفيدة أو مضرة. وقد اعتمد مسلمو الأناضول فكرة التعميد منذ القرن الثاني عشر الميلادي بتأثير من الأمهات الأرثوذكسيات. وكان الأتراك يزورون عذراء سوميلا (Soumela) لتقيهم شر الجراد وغيره من الكوارث. كما انتقلت عادة تقديم القرابين الحيوانية ذات الأصول الوثنية التي كانت منتشرة في المجتمع البيزنطي، إلى الثقافة الشعبية الإسلامية (Jr. Speros Vryonis, 1971, 485-490).

على المستوى الشكلي كان المجتمع التركي الأناضولي مسلما، بحيث يحدد التلاحم الوثيق بين الديانة الإسلامية والدولة كل الأبعاد الشكلية لبنية الدولة والحياة الثقافية، غير أن الثقافة الشعبية كانت بيزنطية إلى حد كبير، ومرد ذلك أنه منذ البداية، كان الرعايا الذين أخضعهم الأتراك في الأناضول من السكان المسيحيين. فكانت الحياة الاقتصادية للسلاجقة والعثمانيين تقوم على الفلاحين وسكان المدن المسيحيين، وكان التأثير البيزنطي قويا خصوصا في الزراعة والجماعات القروية، وأيضا في التقاليد الحرفية والتجارية في المدن، غير أن هذه الأخيرة كانت مجالا تمتزج فيه عناصر إسلامية حضرية متعددة. وكان للاستمرارية الاقتصادية مع بيزنطة آثار مهمة في بنية وإدارة الضرائب التركية. وأخيرا، كان لهذا الاندماج على نطاق واسع، ولاستمرار مجموعات من السكان المسيحيين آثار بالغة في مناحي الحياة الأسرية والممارسات الدينية الشعبية التركية (Jr. Speros Vryonis, 1971, 496).

لقد حطمت متطلبات المؤسسات السياسية والجبائية والإقطاعية والدينية التركية الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحضارة البيزنطية في الأناضول والبلقان، لكنها أبقت عليها في حيز وحيد هو الثقافة الشعبية. ومقارنة بالأتراك

العثمانيين الذين طوروا أدبا شكليا غنيا، وموسيقى كلاسيكية، وعمارة رائعة، كان إنتاج رعاياهم المسيحيين ضعيفا ومنحصرا أساسا في الفن الشعبي، بيد أن استمرار وجود كنيستهم مع ضعفها ونشأة طبقة فنارية، سمحا بظهور نسخة متنوعة للثقافة البيزنطية القديمة بيد نطاق محدود في الأناضول خصوصا في البلقان، وكانت تلك قاعدة قوية ارتكزت عليها جزئيا الثقافة الشعبية المسيحية (Jr. Speros Vryonis, 1971, 497). لقد كانت أهم نتيجة للفتوحات التركية إدماج القسم الأكبر من السكان البيزنطيين الذين تحولوا إلى الدين الإسلامي واللسان التركي، فكان هذا المجتمع البيزنطي المندمج عنصرا مكونا أساسيا للثقافة الشعبية بالأناضول وللأبعاد المجتمعية التي لم تكن خاضعة مباشرة لتعاليم الدين الإسلامي.

الأتراك: النموذج المجالي لشعب أورو-آسيوي في الزمن الطويل

من أجل فهم السياق الإقليمي التركي يجب الرجوع إلى إمبراطورية البراري وإلى الحيز اللغوي الشاسع الأورو-آسيوي التركي-المغولي. ويذكر ستيفان دو تابيا S. De Tapia (2005)، الذي رجع في أبحاثه إلى أعمال ل. بازان (1986) (L. Bazin)، وأ. غوكالب (A. Gökalp) ورو (1984) (Roux)، أن «الظاهرة التركية» أو «النموذج التركي» تجمع بين فضاء إثني ولغوي قاري شاسع، وهو فضاء الشعوب الناطقة بالتركية، وفضاء الرحل المتميز بالحركة والطابع الجماعي للهجرات، وغلبة التقاليد الإسلامية. ويتعلق الأمر هنا بـ «حالة توسع لغوي بالغة الأهمية» (ل. بازان)، تقوم على هجرات فتح تؤسس لدول إمبراطورية مستديمة أو عابرة تجتمع فيها إثنيات مختلفة ملتفة حول سلالات حاكمة متنافسة تركية أو مغولية. والسلالة الوحيدة التي استمرت مدة طويلة هي السلالة العثمانية.

وقد تشكل الفضاء التركي الأورو-آسيوي (من المحيط الهادئ إلى البحر المتوسط) على مدى قرابة ألفي عام من «مجتمعات مجزأة، تتميز بتنظيم تراتبي قوي وطابع عسكري غالب، وهي مجتمعات غير قادرة في الأساس بيد أنها قادرة إذا توافرت الظروف المساعدة (الظروف البيئية والاقتصادية والسياسية العامة، وبروز شخصية جذابة، وظهور مشروع جماعي قوي) على بناء هياكل سياسية راقية».

(S. De Tapia, 2005, 350-351). وتمثل ثقافة الحركة واستعمال المجال وفق نمط عيش الرحّل جوهر الفضاء الإثني-الثقافي التركي.

يمتد المسار المجالي والزمني للأتراك على مدى نحو 1500 عام، يخص 900 عام منها آسيا الصغرى أو الأناضول، في حين استمر المسار اليوناني على مدى نحو 2000 عام، منذ حقبة المدن-الدول. هذا وقد عرف المسار التركي عشرة أشكال اجتماعية أو تتعلق بتنظيم الدولة والإقليم (الشكل 4). وتبين هذه الأشكال أهم الانقطاعات وأبرز الكيانات الإمبراطورية أو القومية، وهي تتفاعل مع الجوهر المركزي للشخصية التركية المؤلف من عناصر بنيوية ثلاثة تضمن الاستمرارية في الزمن الطويل، ويتعلق الأمر بالبنى الاجتماعية العصبية والقبلية للرحل، والبنى اللغوية والثقافية (اللغة التركية ومعتقدات دينية تقوم على الاقتباس من الديانات الأخرى والتي غلب عليها الدين الإسلامي مع مرور الوقت)، وأخيرا الممارسات المتجددة المرتبطة بحروب الفتح والبنى السياسية (الإمارات والسلطنات والإمبراطوريات). وكانت هذه العناصر البنيوية حاضرة باستمرار طوال الفترات التاريخية المختلفة، فهي تتميز بديمومة نسبية، وتلاحمت مع أطر الدولة والأطر الإقليمية التي تعكس من خلال تعاقبها حالات قطيعة جذرية أو انقطاعات بسيطة.

وفي الأخير تظهر الدائرة الخارجية المثبتة في (الشكل 4) أهم التأثيرات الخارجية الدينية (الإسلام العربي-الفارسي)، أو السياسية المستمدة من الإمبراطوريات المجاورة: الإيرانية، المغولية أو البيزنطية، والأوروبية الغربية. وتبين النماذج المجالية، والنموذج الزمني-المجالي للظاهرة التركية (الشكل الرقم 5)، وخريطة المسارات الزمنية المختلفة التي تمثل المسار الأورو-آسيوي للأتراك (الشكل 6)، توسع الفتوحات التركية في الزمن الطويل من وسط آسيا إلى أوروبا الغربية، في شكل أربع حلقات نمو، وهي تعكس الانتشار المجالي الحالي للأتراك عبر القارة الأورو-آسيوية.

وخلافا للنموذج اليوناني، لا نجد هنا مجالا مركزيا ذا كثافة ديموغرافية مرتفعة يضطلع بدور مهد الثقافة والهوية في الزمن الطويل، يماثل الدور الذي أداه حوض بحر إيجة بالنسبة إلى ليونان. فإذا كان الأناضول يضطلع اليوم بهذا الدور، فإن تلك الظاهرة حديثة ترجع إلى القرن العشرين. وبدلا من وجود نواة مركزية في الزمن الطويل، يقوم المسار التركي على محور أورو-آسيوي يمتد من الشرق إلى الغرب عبر

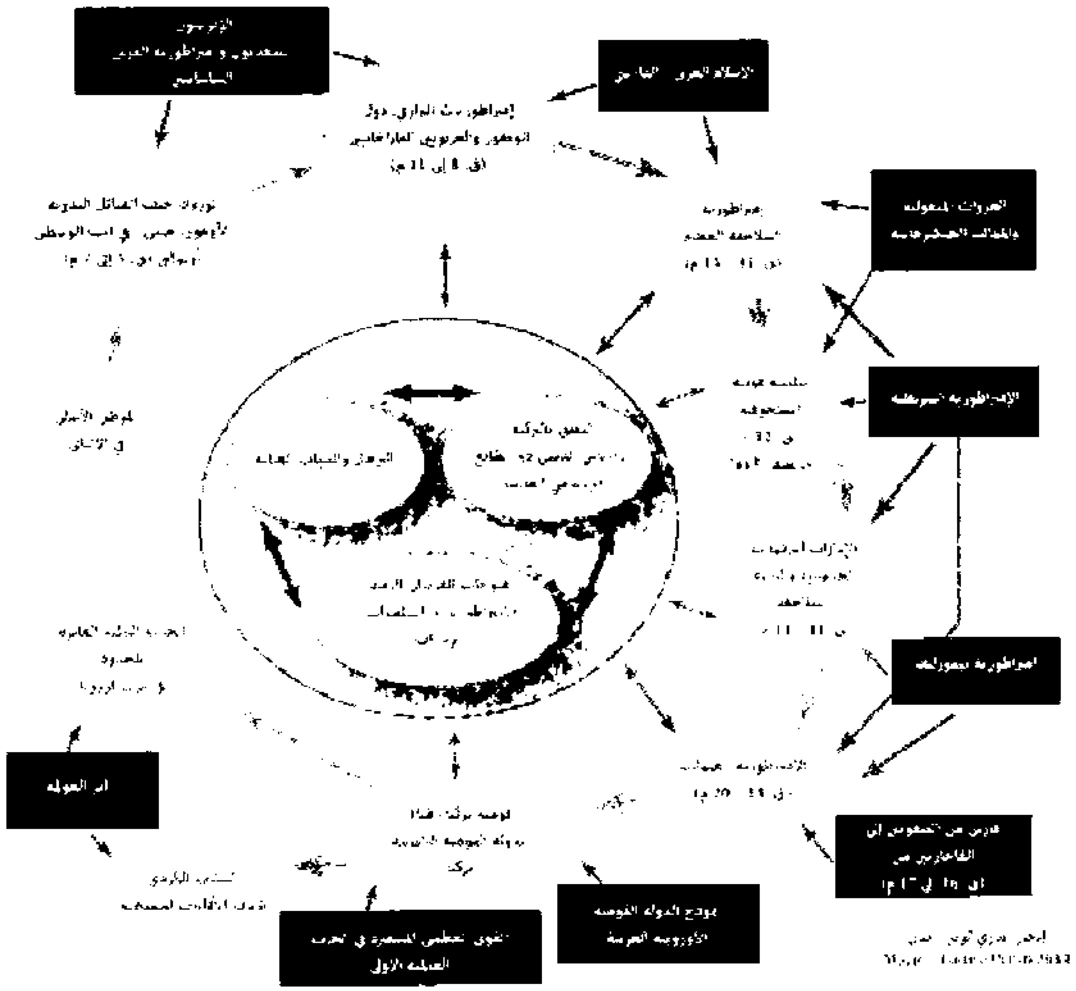

الشكل (4): المسار المجالي - الزمني للأتراك

البراري، من آسيا إلى الأناضول وإلى البلقان، وهو المحور الذي هاجرت عبره قبائل الرحل الأتراك، وحققت فيه فتوحاتها طوال ألفية كاملة امتدت من القرن السابع إلى القرن السابع عشر.

وتوسع هذا المحور في القرن العشرين عبر الهجرة الاقتصادية لما بين ثلاثة وأربعة ملايين تركي، أصبحوا يشكلون اليوم «جالية تركية عابرة للحدود» في الفضاء الأوروبي وفي البلدان العربية المنتجة للنفط (السعودية وإمارات الخليج العربي وليبيا)، ويتعلق الأمر هنا بظاهرة هجرة بحتة دوافعها اقتصادية وأحيانا سياسية (طلب اللجوء)، وهي تختلف جوهريا من حيث طبيعتها عن «الغزوات» أو الفتوحات التي حدثت في الماضي عبر الزمن الطويل (انظر الفصل 17).

وأدت نهاية الإمبراطورية العثمانية، التي كادت تسفر عن زوال الدولة التركية في حد ذاتها، إلى عدة أحداث حربية عنيفة جدا (حروب البلقان والحرب العالمية

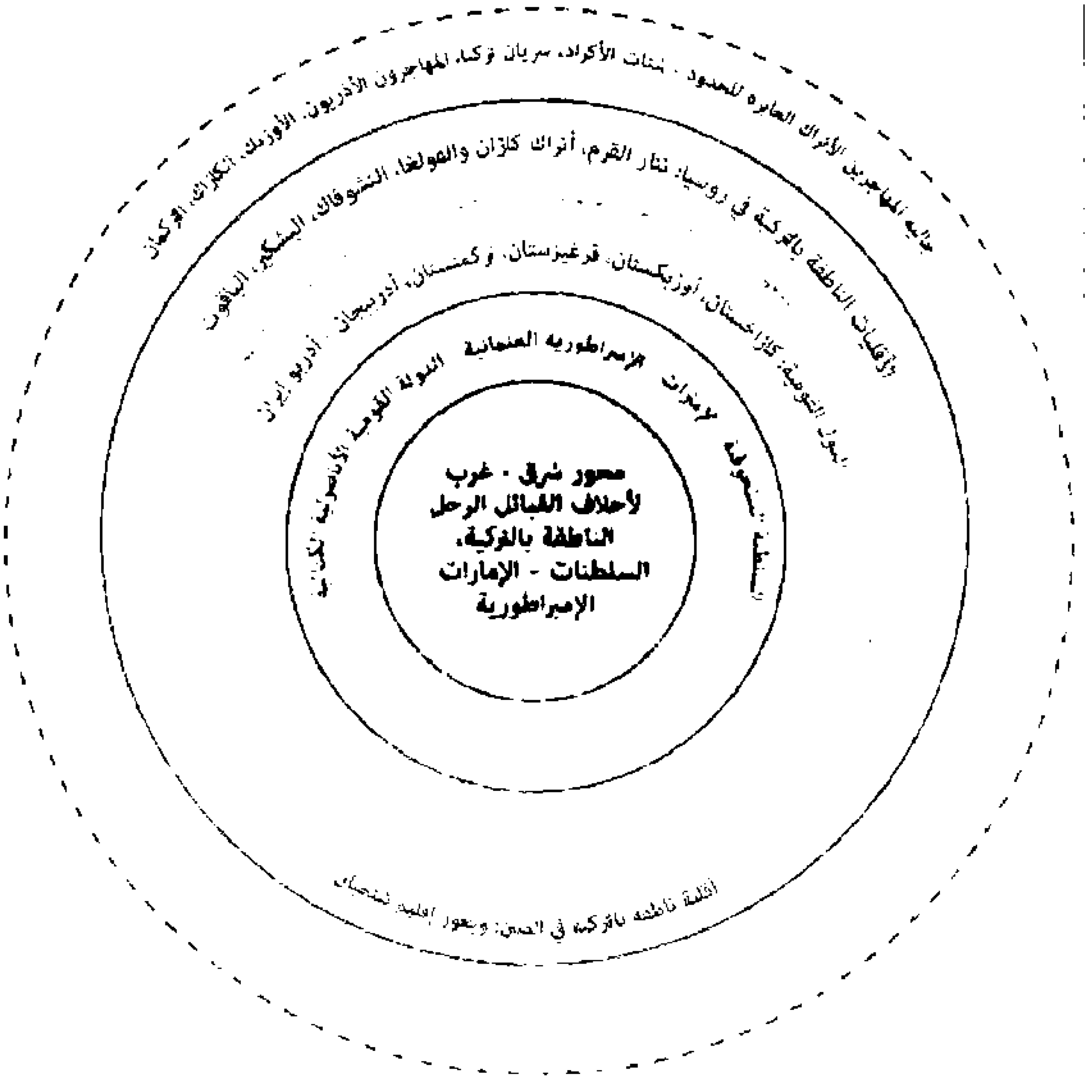

المركز المتحرك على طول محور سبهي أوراسيوي شرق - غرب

المجال الأناضولي حيث تركز السكان الناطقون بالتركية تدريجيا

العالم الإسلامي الإيراني - التركي في آسيا الوسطى والأناضول

شعوب الأطراف الناطقة بالتركية

الجماعات العابرة للحدود، شتات المهاجرين الناطقين بالتركية في أوروبا والعالم

الشكل (5): النموذج الزمني-المجالي للأتراك

الأولى والحرب اليونانية-التركية) كانت نتيجتها قيام دولة قومية تركية أضفت طابعا مقدسا على آسيا الصغرى أو الأناضول وتراقيا الشرقية باعتبارهما يشكلان وطنا قوميا تركيا خالصا، مع نفي وجود أقليات غير مسلمة سنية أو غير ناطقة بالتركية (انظر الفصول 8 و9 و10)، تلك هي الحلقة الأولى التي تتمثل في المجال الذي تركز فيه بالتدريج خلال مدة زمنية طويلة السكان الناطقون بالتركية بأعلى كثافة، وهم

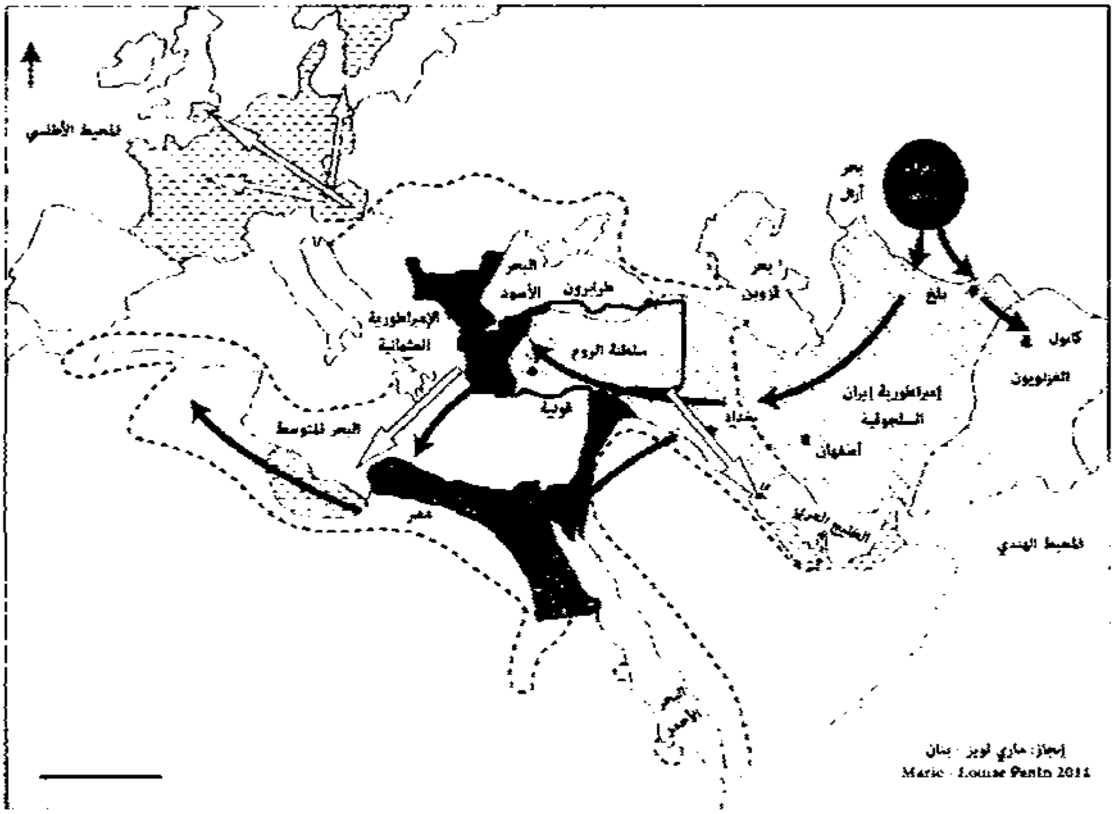

موطن الأتراك الأوغوز الأصلي (ق. 7-9 م)
الغزنويون(ق. 8-10 م)
الأتراك السلاجقة(ق. 10-12 م)
الإمبراطورية العثمانية ابتداء من القرن 15م)
أقصى اتساع للإمبراطورية العثمانية القرن 16م
السلطنة المملوكية(ق. 11-15 م)
مجال الهجرة التركي القرن 20م
حدود الجمهورية التركية(1923)
الفتوحات القديمة
الهجرات منذ 1960

الشكل (6): الخريطة ذات الأطر الزمنية المختلفة المجسدة للمسار الأورو-آسيوي للأتراك المتحدرين من قبائل الأوغوز، وأتراك تركيا، والآذريين (ق. 7 - 20 م).

يتحدرون من القبائل التركية والتركمانية الفاتحة أو من أسلافهم الذين اكتسبوا شخصيتهم التركية بتحولهم إلى الدين الإسلامي واللسان التركي في كنف السلطنة السلجوقية وبعدها الإمبراطورية العثمانية، ويتعلق الأمر هنا بالسكان الذين كانوا فيما مضى يدينون بالمسيحية ويقيمون في هذا المجال (الشكل 5).

أما حلقة النمو الثانية فتتمثل في الحيز الثقافي الشاسع الإيراني-التركي الناطق بالتركية والذي تسود فيه الديانة الإسلامية، وهو يمتد من البلقان إلى القوقاز

وإلى وسط آسيا، وقد نشأت فيه في أثناء القرن العشرين دول قومية على أساس اللغة، انبثقت عن سياسة القوميات التي اتبعها ستالين والتي أسست جمهوريات فدرالية ضمن الاتحاد السوفييتي، وبعد انهيار هذا الاتحاد اكتسبت هذه الجمهوريات صفة الدول المستقلة (أوزبكستان وقيرغيزستان وتركمانستان، وكازاخستان وأذربيجان)[10].

وتشمل الحلقة الثالثة سكان الأطراف الناطقين بالتركية الذين اعتنقوا الإسلام والموجودين في مجالات بعيدة والذين يشكلون أقليات في روسيا: التتار في شبه جزيرة القرم، وشعوب الفولغا (أتراك كازان، التشوفاش، البشكير)، والياقوت في سيبيريا. إضافة إلى الناطقين بالتركية من غير الآذريين في إيران، أو الناطقين بالتركية في أفغانستان، وهم متفرقون وليس لهم وضع قانوني خاص بهم، كما أنهم بعيدون عن المجال الناطق بالتركية الأكثر كثافة والمتمثل في الحلقة الثانية.

حلقة النمو الرابعة تشكلت في القرن العشرين وارتبطت بحركة الهجرة نحو غرب أوروبا انطلاقا من تركيا، وقد انبثقت عن هذه الحركة نشأة جالية تركية عابرة للحدود، ارتسمت داخلها جماعات من الشتات الكردي، والعلوي، أو الآشوري-الكلداني. أما المهاجرون الأوزبك، والكازاخ، والتركمان، والقرغيز المتحدرون من وسط آسيا فعلاقاتهم بالمهاجرين الأتراك متفاوتة. ولم تعد الهجرة التركية اليوم متجهة صوب أوروبا والدول الخليجية في الشرق الأوسط فقط، فقد بدأ الأتراك يهاجرون نحو وسط آسيا وروسيا وأفريقيا تبعا للنمو الاقتصادي الذي تشهده شركات البناء والأشغال العمومية التركية أو الشركات التركية الصغيرة والمتوسطة، كما بدأت الهجرة التركية تتجه نحو العالم الجديد (أمريكا وأستراليا) غير أنها مازالت تقتصر على أعداد قليلة مقارنة بالمهاجرين نحو أوروبا والشرق الأوسط (M. Bazin, S. de Tapia, 2012, 276-288). فالوجود التركي لايزال يتميز في المجالات الجديدة بطابع مؤقت وغير متجذر (انظر الفصل 17).

وإلى جانب اليونانيين والأتراك، وهم أبرز الفاعلين في الزمن الطويل، الذين توحدت آسيا الصغرى أو الأناضول على أيديهم في فترات تاريخية مختلفة، يوجد فاعلون آخرون لا يقلون أهمية على المستوى العالمي، فمع أنهم من خارج

المنطقة لكنهم قريبون منها جدا، وكان لهم تأثير معتبر فيها في مجالات مختلفة (دينية ولغوية وثقافية وسياسية)، وهؤلاء هم الفرس-الإيرانيون في الشرق، والعرب في الجنوب. كما يوجد شعبان أقل انتشارا جغرافيا بيد أنهما يحتلان أطراف آسيا الصغرى، ونجحا في الاستمرار في مواجهة جيرانهم الذين لم يتمكنوا من استيعابهم أو حتى إدماجهم بشكل مستديم في مجالهم القومي، وأولئك هم الأرمن والأكراد. هذا ويجب علينا تحليل المسار التاريخي والمجالي لهؤلاء الفاعلين وإخضاعه إلى نموذج يفسر الدور الذي يؤدونه في هيكلة «المنطقة الوسطية».

5

تأثير الفرس - الإيرانيين شعب الزمن الطويل في آسيا الصغرى

«ولم يَحُل استتباب الحكم لمصلحة عناصر تركية دون الانبعاث التدريجي لأمة إيرانية تضم رجالا كانوا يتقاتلون في السابق، ويتكلمون لغات مختلفة، ويعتنقون في الأصل ديانات متباينة، وينقسمون بين حضر وفلاحين ورحل»

يعد الإيرانيون من أقدم شعوب العالم إلى جانب اليونانيين والصينيين والهنود وبعض الشعوب الأخرى مثل الأرمن؛ فتاريخ الإيرانيين يمتد على مدى ألفين وخمسمائة عام، تعرضوا خلالها للغزو، وخضعوا أحيانا قرونا طويلة إلى سلالات حاكمة أجنبية يونانية وعربية وتركية ومغولية، وكانوا مهددين بالزوال عن طريق الاندماج، غير أنهم استطاعوا الاستمرار في الوجود بشكل جدير بالملاحظة، وتمكنوا من الحفاظ على حيزهم الثقافي المتميز.

عُرف المجال الإيراني بانتظام حركية توحيد تخللتها فترات انقسام وتشرذم، وقد وحدت هذا المجال «إمبراطوريات» إيرانية أو فارسية في بعض

المراحل التاريخية، بيد أن توحيد المجال الإيراني كان في كثير من الأحيان من فعل غير الإيرانيين من يونانيين وأتراك ومغول على وجه الخصوص. ويقوم المجال الإيراني على ثلاثة أبعاد أساسية: بعد سياسي (الكيان الإمبراطوري)، وبعد إثني لغوي (اللغات الإيرانية)، وبعد ديني (المزدكية ثم الإسلام الشيعي)، وهو يقع عند التقاء فضاءين صاغتهما هذه الأبعاد الثلاثة، ويتعلق الأمر بالهضبة الإيرانية العليا، والهلال الخصيب الذي تشكله واحات السفوح المحيطة بصحراء لوط (دشت لوت) وصحراء كوير (دشت كوير)، حيث توجد اليوم غالبية من السكان تتبع المذهب الشيعي. وقد انتظمت الإمبراطوريات الأربع التي حكمت هذا المجال، وهي: الأخمندية، والساسانية، والصفوية، والقاجارية، حول سلالة حاكمة وإدارة مركزية قوية، في حين أسس آخر شاهات إيران: رضا ومحمد رضا بهلوي، دولة قومية مركزية ناطقة بالفارسية داخل الحدود الموروثة عن القاجاريين، وحاولا توسيع تأثير إيران في الحيز التاريخي للإمبراطوريات القديمة.

سيطر الفرس الأخمنديون على آسيا الصغرى، وضموها إلى إمبراطوريتهم، وأسهموا في تنظيم مجالها بواسطة نظام «الساترابي» (المقاطعات) الذي ظل معتمدا في تنظيم الأقاليم الهيلينستية والرومانية. على أن أبرز تأثير للأخمنديين يكمن في السماح بمرور الغزاة الرحل المتحدرين من وسط آسيا (الأتراك والمغول) عبر أراضيهم التي اتخذتها هذه الشعوب نقطة ارتكاز في هجرتها نحو آسيا الصغرى والتي استمرت على مدى القرون اللاحقة.

وتُطرح هنا أسئلة جوهرية تخص علاقة إيران بآسيا الصغرى وسيرورتها التاريخية يمكن إجمالها فيما يلي: ألم يتملك الغزاة في هجرتهم عبر المجال الإيراني عناصر من الثقافة المحلية (الدين الإسلامي، واللغة، وفن الحكم)؟ ألم يؤسس الأتراك في سياق الإمبراطوريتين الرومانية ثم البيزنطية، دولتهم السلجوقية ثم العثمانية التي تمكنت من صد التوسع الفارسي باتجاه الغرب والذي واجهته قبلها الإمبراطوريتان الرومانية والبيزنطية؟ وأخيرا، هل أزالت حركية تتريك آسيا الصغرى ما يمكن أن نطلق عليه الموروث الإيراني بالأناضول؟

اللغة

إن التعريف الوحيد الذي ينطبق على الشعب الإيراني في الزمن الطويل جدا هو التعريف اللغوي: فالإيراني هو من يتكلم إحدى اللغات الإيرانية منذ صغره. وقد

تملكت هذه اللغة عبر التاريخ شعوب أخرى أو أفراد، اتخذوها أداة لثقافتهم[1]. وعلى رغم المحافظة الكبيرة التي تطبع اللغة الإيرانية، والتي تجعل من السهل على علماء اللغة تتبع أصل بعض الكلمات من القرن السادس قبل الميلاد حتى الآن، فإنها انقسمت إلى عدة لغات مختلفة متزامنة أو متعاقبة تجمع بينها قواسم مشتركة، وهذا ما يسمح بتواصل الناطقين بها فيما بينهم مع بعض الصعوبة أحيانا. وتنتمي كل اللغات الإيرانية إلى مجموعة اللغات الهندو-أوروبية، وضمن هذه المجموعة الكبرى إلى مجموعة اللغات الهندو-إيرانية[2]. وتكتب اللغة الفارسية بالحروف العربية مع أنها لا تتناسب مع مناطق كلماتها، كما اقتبست اللغة الفارسية عددا كبيرا من الكلمات العربية نظرا إلى تأثير الإسلام والوجود العربي الطويل في بلاد فارس. وقبل ذلك أسهم البارثيون ثم الساسانيون في بقاء اللغة الفارسية أو البهلوية (pehlevi) حية أمام اللغة اليونانية ومن بعدها العربية، وهما اللغتان اللتان كانت تستعملهما الطبقات المثقفة، حيث إن بقاء اللغة الفارسية يرجع الفضل الأكبر فيه إلى أفراد الشعب البسيط في القرى والمزدكيين الذين قاوموا الإسلام (J. P. Roux, 2006, 22 - 25).

وكان الإيرانيون في بدايات تاريخهم يعيشون حياة الترحال والبراري، وكانوا غزاة متمرسين في ركوب الخيل، وقد سبقوا الأتراك والمغول في ذلك. وأسسوا طوال تاريخهم، من القرن السادس قبل الميلاد إلى القرن الحادي والعشرين، نحو اثنتي عشرة دولة إمبراطورية، حكمها مرات عدة فاتحون من غير الإيرانيين اندمجوا في الثقافة الإيرانية. وكانت أولى هذه الدول وأكثرها اتساعا الإمبراطورية الأخمندية التي تركت بصمتها في الدول الهيلينستية، وبعدها في التنظيمات الإمبراطورية المتعاقبة: العربية أو التركية أو الفارسية، أي في آسيا الصغرى.

نموذج الإمبراطورية الفارسية الأخمندية

أول ما يلفت الانتباه في الإمبراطورية الفارسية الأخمندية الاتساع الاستثنائي لرقعتها، إذ كانت تمتد من نهر السند إلى نهر الدانوب وحتى بحر إيجة. وضمن هذه الإمبراطورية تحولت أراضي إمبراطوريات قديمة مهيمنة (ميديا، وليديا، وبابل، ومصر) إلى مقاطعات (ساترابي)، هي: مصر، وبابل، وباختريا (بلخ)، وميديا (إكباتان، هگمتانه...). وقد حافظت ميديا دون غيرها من البلدان الخاضعة على جاهها القديم،

ولعل ذلك يعود إلى صلاتها السياسية والثقافية العريقة ببلاد فارس، وتقلد الميديون دون غيرهم من الشعوب الخاضعة المناصب العسكرية العليا.

لم تلغ الإمبراطورية الأخمندية إرث المجتمعات المختلفة التي أخضعتها، بل دمجته في حركية بناء الدولة الجديدة الذي يتمحور حول السلطة غير المحدودة للملك الكبير الذي كان يخاطب «الشعوب والمدن والملوك والحكام». هذا ولم يحاول الفرس فرض لغتهم وديانتهم على هذه الشعوب المختلفة جدا، بل وضعت أيديولوجية جديدة كانت بمنزلة الأسمنت بالنسبة إلى هذه الشعوب المتباينة، مع دور مميز للعناصر الإيرانية، وقامت هذه الأيديولوجية الجامعة على عبادة آهورا-مزدا (Ahura-Mazda)، ثم آناهيتا (Anahita)، وميثرا (Mithra).

تأسس «ميثاق الحكم» على التقاء المصالح المشتركة للملك والأرستقراطية الفارسية التي وصفها ب. بريان (P. Briant) (1996) بـ«الطبقة الإثنية المهيمنة»، التي كانت ترتبط بالملك بعلاقات غير متكافئة أساسها تبادل العطايا والخدمات، بحيث كان كل كيان أسري فارسي يحصل على إمكانية تقلد مناصب الحكم تحت إشراف الملك الكبير، وكانت هذه الكيانات الأسرية ترتكز بدورها على نخب محلية ضمن تنظيمات مختلفة (السلطات السلالية، والمعابد، والطقوس). وبهذا كان أساس الحركية الإمبراطورية هيمنة الفرس وتعاونهم مع الطبقات المهيمنة محليا. فقد ينتمي الزعماء إلى ثقافات متباينة، بيد أنهم كانوا يشعرون بأنهم فرس وفق المفهوم السياسي.

مجال شاسع ومركز متعدد الأقطاب وسلطة متنقلة

تميز المجال الإمبراطوري باتساع رقعته وتنوعه الكبير إثنيا وثقافيا ولغويا، بحيث تتطابق «حدوده» مع حدود ما كان يعتبر عالما مأهولا، ويتكون مركزه، وفق معظم الكتابات الأثرية، من فارس وميديا وإيلام، وهي البلاد التي كانت تقع فيها المراكز القارة للحكم الأخمندي، وهي: پاسارگاد (Pasargades)، وتخت جمشيد (Persépolis)، وهگمتانه (Ecbatane)، وشوش (Suse)، وتتصل هذه العواصم بكل مقاطعات الإمبراطورية بواسطة شبكة من الطرق الملكية التي كانت بمنزلة محاور عسكرية ومسالك مواصلات (البريد الملكي)، في حين كانت المبادلات

التجارية تمر عادة عبر الطرق النهرية والبحرية (نشاط شحن وتفريغ البضائع في الموانئ) (P. Briant, 1996, 192 - 196).

كانت النواة المركزية للإمبراطورية كتلة فارس-ميديا التي توحدها صلات إثنية-ثقافية ولغوية، وتمثل تلك الكتلة ما يعرف بـ«آريانا» (Arianè)، أي بلاد الشعوب الموصوفة بالآرية والتي ذكرها سترابون (Strabon). وبالنسبة إلى داريوش (Darius)، كانت بلاد فارس التي يسكنها الفرس (أو ما يعرف بالبلد الملكي: داهيو (dahyu)) تتبوأ مكانة مميزة، فهي لم تكن ملزمة بدفع الإتاوة، وكان حاميها الإله آهورا-مزدا. وكان الفرس يشرفون دون غيرهم بالسير حول العربة الملكية في محفل كسرى كما وصفه هيرودوت (P. Briant, 1996, 195). وكانت السلطة الملكية متنقلة، تتحول من مكان إلى آخر بصفة دورية، يرافقها الآلاف من أفراد البيت الملكي في مركز الإمبراطورية أو في مراكزها الواقعة في الأطراف: بابل، سارد (Sardes)، منف (Memphis)، باختر (Bactres).

وقد أوجد داريوش نظام إتاوات فعالا جدا، يمول الخزائن الملكية، ويسمح بتسيير شؤون الإمبراطورية، كما أنه أسس من جديد النظام السلالي والإمبراطوري. وفي معظم الحالات، كان الساتراب (حكام المقاطعات) مكلفين بجمع الإتاوات المتعينة على الشعوب أو الإثنيات (ethnè) الخاضعة لسلطتهم (P. Briant, 1996, 404). واستلزم نظام الإتاوات «الإبقاء على البنى السياسية المحلية، أي الاعتراف بسلطة زعماء وقادة الشعوب المختلفة، والذين كانوا يوصفون بالملوك (قبرص، وفينيسيا)، والحكام (بافلاغونيا)، وزعماء الإثنيات (ethnarques)، والكومارك (kômarques)، وحكام المدن (اليونانية أو البابلية). وفي أطراف الإمبراطورية (التي يطلق عليها «تا إسخاتا» ta eskhata)، كانت الشعوب ملزمة بتقديم عطاء منتظم بدلا من الإتاوة أو الضريبة، مما يجعلها مبدئيا أقل تبعية، وكان ذلك شأن الكولخيسيين، والإثيوبيين، والعرب، والليبيين، والبرقيين».

«ووفقا لنظام الإتاوة كان الساتراب (حاكم المقاطعة) مسؤولا أمام الملك عن جمع الإتاوات وتقديمها، وفق قيمة محددة إجمالا، غير أنه من المرجح أن المسؤولية كانت تقع أيضا على كل «حاكم» أو «ملك» أو «مدينة» في جمع القسم المفروض على شعبه أو شعبها (ethnos) من الإتاوة الإجمالية، بحيث

يوزع أو توزع العبء الضريبي بين مكونات الجماعة التي يمثلها أو تمثلها لدى السلطة الساترابية». (P. Briant, 1996,423).

هذا وقد ارتكز السياق الإمبراطوري الأخمندي على المجال المركزي الفارسي والميدي المتجانس إثنيا وثقافيا، والمتربع على مساحة كبيرة، وترتكز هذه النواة المركزية على نخبة من الأسر الفارسية أو المندمجة في الثقافة الفارسية. ويجب ربط ظاهرة تعدد العواصم بالإقامات الملكية التي كانت موجودة في الدول التي أخضعت (هكمتانه، وسارد، وباختر، وبابل، وشوش، وسايس، ومنف)، وأيضا بالطابع المتنقل لسلطة الملك الكبير الذي يتنقل من عاصمة إلى أخرى. وحتى بعد تأسيس پاسارگاد، حافظت هذه العواصم القديمة على مكانة مميزة في الإمبراطورية الجديدة، وتحول بعضها إلى عواصم للمقاطعات (ساترابي)، فيما أصبح بعضها الآخر مراكز سلطة تشمل مناطق شاسعة (سارد في الغرب، وباختر في الشرق)، واتُّخذت أخرى إقامات ملكية (هكمتانه، وبابل، وشوش، وتخت جمشيد). وقد استمدت الإمبراطورية الفارسية قوتها من قدرتها على إدارة تنوع سياسي واجتماعي-ثقافي كبير، مع المحافظة في الوقت نفسه على وحدة لا جدال فيها محورها شخص الملك الكبير. فالبناء الإمبراطوري كان يرتكز على التواصل بين السلطة المركزية المطلقة المتمثلة في الملك الكبير، وهي سلطة متنقلة بين العواصم القديمة، وسلطة الساتراب (حكام المقاطعات) الذين يستنسخون السلطة الملكية في حيز أصغر.

بنية إقليمية مستديمة: ساترابي

من الثابت أن كلمة «ساتراب» التي تعني بالفارسية القديمة «حامي السلطة (المملكة)»، كانت مستعملة على عهدي الملكين كوروش (Cyrus) وكمبوجيه (Cambyse) (559-522 ق. م). والساتراب هو الممثل الشخصي الأول للملك، يلتزم باتباع أوامر السلطة المركزية التي كان مسؤولا أمامها. ولم يؤد استحداث نظام الساتراب إلى زوال الكيانات السياسية السابقة له: المدن اليونانية، والفينيقية، والبابلية، وإمارات الأناضول الصغيرة، والتي حافظت على قدر كبير من الاستقلالية بشرط الالتزام بواجباتها العسكرية والجبائية (الضريبة أو الإتاوة). واعتمد الساتراب في بسط سلطتهم على القلاع التي كانت قائمة أو الحاميات

العسكرية (P. Briant, 1996,76 - 78)، وكانوا يراسلون السلطة المركزية باستمرار، ويعمل معهم عدد كبير من الأمناء والكتبة.

استمر وجود الإمبراطورية الأخمندية أكثر من قرنين، من كوروش وكمبوجيه (557-522 ق.م) إلى داريوش الثالث (330 ق.م)، وكان لها امتداد في إمبراطورية الإسكندر التي لم تعمر طويلا، كما كان لها تأثير عميق في بنى الدولة والتنظيم الإقليمي في الممالك الهيلينستية التي خلفتها، وخاصة مملكتي السلوقيين والآتاليين، بحيث يمكن القول إن بنى الدولة التي أوجدتها ورسختها السلالة الأخمندية ظلت حاضرة على مدى نحو خمسة قرون، بل يمكن الإقرار بأنها استمرت إلى حد كبير في الإمبراطورية البارثية (Arsacides, Parthes)(247 ق. م-224م)، ثم الساسانية (224-651م)، إذ شملت هذه الإمبراطورية المجال المركزي نفسه لبلاد الفرس الذي هيمنت عليه الإمبراطورية الأخمندية، من بلاد الهند إلى وسط آسيا وحتى أرمينيا، وباستثناء آسيا الصغرى.

«استكملت الهيمنة الأخمندية أحد الشروط الأساسية التي تقوم عليها الإمبراطوريات: الهيمنة على كل الأراضي ذات الكثافة السكانية العالية والأكثر إنتاجية في العالم المعروف، وخاصة مصر وبلاد الرافدين اللتين عرفتا حياة الاستقرار منذ آلاف السنين، وانحصر دورهما في الإنتاج وجباية الضرائب لفائدة أسياد أتوا من بلاد أخرى». ويضاف إلى هاتين المنطقتين المنتجتين الجهات الغربية لآسيا الصغرى (ليديا والمدن اليونانية الساحلية) (,G. Martinez - Gros, 2014 49). على أن استكمال توحيد هذا المجال الشاسع اصطدم بالمقاومة المظفرة لليونان في الحروب الفارسية (490-479 ق. م)، لتنجح إمبراطورية الإسكندر المقدوني بعد ذلك في توحيد هذا المجال، بعد أن أخضعت أو همشت الدول اليونانية المختلفة، غير أن الإسكندر لم يوفق في مشروع صهر الثقافة الهيلينستية في الشرق، وإن أوجدت الحكامة اليونانية قدرا من التماسك عبر هذا الفضاء الجيو-سياسي الشاسع. وعلى رغم أن الإمبراطورية فقدت وحدتها بعد موت الإسكندر، فإن قوة الصلات التي ربطت بين الجانبين انبثقت عنها ثقافة مشتركة تضم الأجزاء المتوسطية والشرق-أوسطية لهذا الحيز الذي أصبح يعرف بالعالم الهيلينستي (A. L. Pierris, 394 - 396).

السلالة الساسانية (223-652م)

استمر حكم السلالة الملكية الساسانية أربعة قرون، تعاقب فيها على الحكم قرابة ثلاثين ملكا، قضوا وقتا طويلا في صراعهم مع جيرانهم: الرومان، والكوشان، والأرمن. وكان شابور الأول (241-272م) أكثر هؤلاء الملوك شهرة، إذ نجح في أسر الإمبراطور الروماني فاليريان (Valérien) في إديسا (أورفة)، وتمكن من الاستيلاء على بيشاور عاصمة الكوشان (J. P. Roux, 2006, 195 - 197).

قسمت الإمبراطورية الساسانية، مثل الأخمندية قبلها، إلى مقاطعات كانت القريبة منها من المركز تحت السلطة المباشرة للملك بواسطة تولية أفراد من الأسرة الملكية عليها، أما المقاطعات البعيدة فكان يحكمها الساتراب. هذا ولا نعرف الكثير عن هذه البنى الإدارية وأهم المدن في الإمبراطورية، لكن الشيء المؤكد هو الإبقاء على نظام الساترابي القديمة، وامتداد الإمبراطورية الساسانية إلى القسم الشرقي من آسيا الصغرى. وكان الحكم الملكي مركزيا إلى حد كبير، ويستند إلى إدارة محكمة اتخذها العرب فيما بعد نموذجا لتنظيم دولتهم (J. P. Roux, 2006, 208 - 210).

كان الانتماء الديني إلى السلالة الحاكمة مزدكيا أرثوذكسيا، فقد أعادت إلى الإلهة الكبرى آناهيتا مكانتها المتميزة، وكادت تساويها بآهورا مزدا. كما كانت توجد في إيران ديانات أخرى: المانوية، واليهودية، والمسيحية، وكانت هذه الأخيرة ديانة الأرمن والبيزنطيين، أي أعداء الإمبراطورية، ومع ذلك تشكلت كنيسة إيرانية نسطورية في منطقة قطيسفون ببلاد الرافدين، يرأسها جاثليق (متقدم الأساقفة)، ويشرف على شؤونها خمسة ميتروبوليت وثلاثون أسقفا. وقد أحدثت ثورة اجتماعية مدعومة من الملك قباد (Kavadh) (488-531م) حربا أهلية سببت فوضى كبيرة، تبعها حكم ذو طابع ديكتاتوري أدت فيه الكنيسة المزدكية دورا مهما (J. P. Roux, 2006, 203 - 204). ويُعتبر الملك كسرى الأول (أنوشيروان) (531-579م) الذي نجح في تقويم أمور المملكة أبرز الملوك في التاريخ الساساني.

قام المجتمع الساساني، وريث المجتمع الأخمندي، على إثنية أفقية أرستقراطية (من أربع طبقات)، وفق مفهوم أ. د. سميث (1986)، وهي إثنية موسعة ذات حدود رخوة وغامضة، تشمل عددا كبيرا من الإثنيات والديانات الأخرى التي كان لها ملوكها الخاضعون لملك الملوك. وقد توارث هذا المجتمع أساطيره ورموزه

وذكرياته وقيمه بواسطة التقاليد الإيرانية التي حافظت عليها الطبقات الحاكمة ذات الثقافة المزدكية (الزرادشتية)، وتبرز هذه التقاليد في عمارة المعابد والقصور، والأدب الديني، واللغة، والبنى الأسرية الأرستقراطية والعادات.

إيران تحت الحكم العربي

لا يوجد دين ذو بعد عالمي تمكن من فرض وجوده بسرعة مثلما نجح في ذلك الدين الإسلامي، ولم تنتشر لغة بالسرعة التي انتشرت بها اللغة العربية، ولم تتبلور حضارة بالسرعة التي تشكلت بها الحضارة الإسلامية. ويمكن تفسير هذا النجاح الباهر إلى حد كبير بالنواقص ونقاط الضعف التي أثقلت كاهل القوتين اللتين كان بإمكانهما التصدي للإسلام: البيزنطيين والساسانيين. فقد كانت هاتان السلطتان تضغطان على الرعايا بالضرائب الثقيلة، وتضيِّقان على حريتهم الدينية، ولم تكن جيوشهما المكونة من المرتزقة قادرة على الدفاع الفعال عنهما. كما أضعفت الإمبراطوريتين حرب طويلة دامت خمسة وعشرين عاما (602-627م). أما العرب الذين تمرسوا على فنون القتال في الحروب الداخلية التي كانت تمزقهم قبل الإسلام، فقد كانوا مدفوعين بالحرب المقدسة (الجهاد) والرغبة في نيل الجنة الموعودة، وكانوا بمنزلة المحررين للمسيحيين واليهود أولا، ثم المزدكيين. ولم يكن العرب المسلمون يفصلون بين الأبعاد الدينية والسياسية والاجتماعية، فهي بالنسبة إليهم كل لا يتجزأ ويؤسس لحضارة قوية أصيلة عربية تتقبل اقتباس عناصر من الحضارات السابقة لها، وخاصة حضارة إيران، إذ أصبحت هذه الأخيرة إقليما من أقاليم الإمبراطورية الإسلامية الأموية الشاسعة، فيما اعتنق القسم الأكبر من النخب الإدارية الساسانية الإسلام بهدف الحفاظ على مكانتهم الاجتماعية (J. P. Roux, 2006, 251 - 260).

وفرت الإمبراطورية الفارسية النماذج السياسية والفنية التي اعتمدتها الإمبراطورية الإسلامية، خاصة بعد قيام الدولة العباسية التي أسست عاصمتها بغداد في العام 762م قريبا من المجال الإيراني. وبين 775 و803 م، كان وزراء الخليفة العباسي من الفرس، وكذلك الشأن بالنسبة إلى معظم جنود حامية العاصمة. وكان ينظر إلى الفرس على أنهم أصحاب مهارة في ممارسة فن السياسة، وتعربت النخبة الفارسية مؤقتا (من القرن الثامن إلى القرن العاشر الميلاديين)، غير أن الهوية

الفارسية ظلت حاضرة في حضن الإسلام الكلاسيكي. ومع أن العرب كانوا يعتبرون الفرس أجانب، فإن دورهم كان كبيرا كنخبة مثقفة وكتاب. وبعد كسوف طويل استرجعت اللغة الإيرانية مكانها مجددا، في وقت فقدت فيه سورية ومصر وتونس والعراق لغاتها الأصلية، وأصبحت عربية اللغة والهوية أيضا. وكان النظام العباسي بصبغته الملكية البحتة الذي تحكمه طقوس صارمة، يعمد إلى تقليد ما كان سائدا في إيران الساسانية. على أن الإمبراطورية الإسلامية سرعان ما تفككت نتيجة اتساعها الكبير (J. P. Roux, 2006, 261-267). وبين 820 و840م، فرض الأتراك أنفسهم كأبرز عصبية داخل الإمبراطورية، في حين احتفظ العرب بحقهم المطلق في الخلافة.

إيران تحت الهيمنة التركية

فتح التركي طغرل باي (Toghrul Beg) إيران، واعتنق الإسلام بفعل علاقته المباشرة بالخلافة العباسية ببغداد وبتأثير من حاميه الشيعي الملك البويهي، وأحاط نفسه بإيرانيين كلّفهم إدارةَ شؤون دولته، وجعل اللغة الفارسية اللغة الرسمية، ليعلن بعد ذلك الجهاد ضد الكفار، وفي مقدمتهم البيزنطيون. وفي العام 1055م استقبله الخليفة في بغداد التي طرد منها البويهيين، وحصل على لقب السلطان، ملك الشرق والغرب، واستولى على أصفهان (1059م) التي اتخذها خلفاؤه عاصمة لهم.

خلف آلب آرسلان (1063 - 1073م) ابن تشاكري باي الذي ورث أباه في خراسان، عمّه طغرل باي في حكم إمبراطورية إيران التي تحولت على يده إلى إمبراطورية السلاجقة العظام، إذ كان مؤسسها ومنظمها الفعلي بمساعدة كبير وزرائه نظام الملك (1018 - 1092م). وبعد أن استولى على أرمينيا، واحتل أرضروم (Erzerum) وآني(Ani)(1048 - 1064م)، في وقت كانت فيه القبائل التركمانية تنتشر في آسيا الصغرى، قاد آلب آرسلان معركته الحاسمة في مالازغيرت (Malazgirt) (مانزيكرت Manzikert) في العام 1071م، التي أسر فيها الإمبراطور البيزنطي، وفتح أبواب الأناضول أمام الأتراك. وبعد فترة قصيرة، بدأت آسيا الصغرى تتخذ بالتدريج طابعا تركيا، بعد أن فتح السلاجقة إيكونيون التي تحولت إلى قونية والتي أسسوا فيها سلطنة الروم.

تغيّر الوضع الإثني واللغوي في العالم الإيراني بفعل توافد الرحل الناطقين بالتركية في أثناء القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين. ونجح السلاجقة في إعادة توحيد جزء من العالم الإسلامي يمتد من سورية إلى آسيا الوسطى، وأعادوا تشكيل إمبراطورية كبيرة في إيران مشابهة لإمبراطوريات العصور القديمة، وعلى رغم أن السلالة الحاكمة كانت تركية وأن معظم أفراد جيشها من الأتراك، فإن الإمبراطورية كانت إيرانية في واقعها بلغتها الفارسية، ونظمها الإدارية الفارسية، وثقافتها الإيرانية الغالبة، مع وجود تأثيرات عدة منشؤها مناطق البراري الآسيوية أو المجالان البوذي والصيني. وتربعت إمبراطورية السلاجقة العظام في عهد مليك شاه (1090م) على مساحة تماثل مساحة إمبراطورية الفرس الأخمنديين وإمبراطورية الإسكندر المقدوني، باستثناء البلقان ومصر (J. P. Roux, 2006, 316-318).

كانت الطبقات المشرفة على شؤون الإدارة في السلطنتين السلجوقيتين (السلاجقة العظام، وسلطنة الروم (قونية))[3]، تتكون أساسا من الإيرانيين الذين كانوا في القرن الثاني عشر الميلادي مهاجرين وافدين من خراسان وشمال غرب إيران وحتى أصفهان (C. Cahen, 1968, 224)، «حتى إن الأناضول التركي صار ملجأ للإيرانيين الفارين من اعتداءات الخوارزميين ثم الغزو المغولي، فكان امتدادا لحضارة إيران التي احتضنها؛ في حين كانت القطيعة تامة مع العالم العربي الذي لم يكن فيه الأتراك سوى طبقة أرستقراطية عسكرية لم تتأقلم قط مع الظروف المحلية». (C. Cahen, 1968, 302).

كانت التأثيرات الإيرانية قوية في سلطنة الروم السلجوقية التي استقطبت عددا كبيرا من الإيرانيين الفارين من الغزو المغولي. ويذكر كلود كاهين في موضعين أهمية الوجود الإيراني: «فمن المسلم به أن التاريخ يظهر حالات كثيرة من التفاعل التركي-الفارسي، في وقت لم يحدث فيه قط تفاعل تركي-عربي». (C. Cahen, 1968, 257)[4] كما أن المذهبين الشيعي والسني تعايشا في أثناء تلك الفترة في آسيا الصغرى، قبل أن يعمد الصفويون إلى هيكلة المذهب الشيعي في القرن السادس عشر[5]، في حين كان التأثير العربي أقل حضورا من نظيره الإيراني في آسيا الصغرى، وانحصر أساسا في الجانب الفقهي (C. Cahen, 1968, 349).

لقد حدث ما يمكن وصفه بتقاسم إثني وتاريخي للأدوار، إذ كان السلكان التركي أو الكردي يقودان رجال الحرب وهم أجانب عن السكان الحضر الذين

يشكلون الأغلبية التي ينتمي إليها الخليفة العربي الذي يضمن مصالح الأغلبية الحضرية العربية بمعاضدة رجال الدين. وكانت لغات السلطة تصنف إلى طبقتين: طبقة حضرية (العربية والفارسية)، وطبقة عسكرية (التركية)، «فالإمبراطورية السلجوقية التي جمعت بين السلطان التركي والوزير الفارسي، أبقت عبر مؤسساتها على التصور الإثني-السياسي الذي كان سائدا في الدولة العباسية التي سبقتها».
(G. Martinez-Gros, 2014, 178-179)

الغزوات المغولية: الإيلخان والتيموريون

بعد الغزو المغولي الأول في 1219-1220م على عهد جنكيز خان، الذي قاده ابنه أوغوداي (Ögödeï) (1230-1243م)، اعتلى خوبيلاي (Khubilaï) السلطة المغولية العليا في بكين في العام 1259م، وقُسّمت الإمبراطورية المغولية إلى أربع أمم أو خانات، هي: الصين (اليوان)؛ آسيا الوسطى (الجاغاتاي) (Djaghataï)؛ وروسيا (العصبة الذهبية أو كيبتشاك (Kiptchak))؛ وإيران (الإيلخان). وقد حكم الإيلخان إيران ما بين 1253 و1336م، وفي أثناء ذلك انتشر الإسلام بين المغول أنفسهم.

فرض المغول هيمنتهم على سلاجقة سلطنة الروم وجعلوهم تابعين لهم، وبدلا من القضاء على حكمهم، فرضوا عليهم الإسهام في نفقات جيشهم. وترسخت العلاقة مع إيران بتحول آسيا الصغرى إلى الثقافة الإيرانية التي شهدت انتشارا كبيرا في السنوات الأخيرة للسلطنة السلجوقية، حيث بنيت في قونية وسيفاس وآماسيا مساجد ومدارس وأضرحة وخانات ذات عمارة راقية، واستفادت هذه المدن من فتح الدولة الإيلخانية للطرق التجارية التي وحدت بين آسيا الصغرى وإيران (C. Cahen, 1957, 520-521).

وبانتهاء حكم الإيلخان، انفصلت آسيا الصغرى عن إيران التي انقسمت إلى عدة دول مستقلة تخضع اسميا لخان من السلالة الجنكيزخانية. ونتج عن انقسام إيران انكماش اقتصادي وثقافي لم يدم إلا خمسة وأربعين عاما، بيد أنه شجع تيمورلنك على غزو البلاد التي عمّت فيها الفوضى حتى ظهور هذا الرجل القوي: تيمور لنغ (Timur leng) الذي حُرِّف اسمه إلى تيمورلنك، وهو من الناطقين بلغة تركية، زعم لنفسه نسبا مغوليا أرجعه إلى جنكيز خان[6]. لتصبح

إيران تابعة مجددا للأتراك: ففي الغرب أحدث الأتراك الرُحل الخراب، وفي الشرق أوجد الأتراك المستقرون بفضل ثقافتهم الراقية بعضا من أهم إنجازات الحضارة الإسلامية. هذا في الوقت الذي كان فيه إيرانيون يهيمنون على بلاد الهند من نهر السند إلى نهر الغانج.

وفي هذه الأثناء، كانت القبائل الناطقة بالتركية في أذربيجان وأرمينيا وشرق الأناضول تعيش في دائرة مغلقة خارجة بشكل شبه كلي عن رقابة السلطات الدينية الرسمية السنية، وهذا ما أبقى على كثير من معتقداتها التقليدية التي وجدت تقبلا من المذهب الشيعي. وكانت هذه القبائل معارضة للدولة العثمانية، وتشتكي من دفع ضرائب ثقيلة، ولم تكن أكثر ميلا للتركمان، مما جعلها تحبذ مناصرة الصفويين، وقد أطلق على هذه الفئة اسم كيزيل باش (Kizil Bach) أي الرؤوس الحمراء لأن أفرادها كانوا يلبسون عمامات حمراء، وبالتدريج أُطلقت هذه التسمية على كل أتراك آسيا الصغرى الذين يتبعون نحلا خارجة عن الإجماع.

الصفويون (1501 - 1722م)

أعلن الشاه إسماعيل المظفر نفسه شاها على إيران في العام 1502م، واتخذ المذهب الشيعي دينا لدولته. وكان قد احتل باكو في العام 1501م، ثم بسط سيطرته على كل أذربيجان، ودخل تبريز، وفي العام التالي استولى على فارس والعراق والهضبة الإيرانية كلها، فتأسس بذلك حكم السلالة الصفوية، وتبلورت مملكة فارس التي شملت معظم الأراضي الإيرانية أو التي كانت إيرانية خلال الألفية الأخيرة، باستثناء خوارزم وبلاد الصغد، لتتقلص هذه المملكة على مر القرون الأخيرة، ففقدت أفغانستان، وتعتبر إيران الحالية وريثتها المباشرة. هذا ولم يؤسس الإيرانيون هذه الدولة ولم يحكموها، فقد ظل الأتراك يشكلون الطبقة الحاكمة فيها لمدة طويلة[7]. وواجهت الأسرة الصفوية التي حكمت إيران حتى 1722م، وحاولت إعادة تشكيل المجال السلجوقي القديم، مقاومة الأوزبك في وسط آسيا (1512م) والعثمانيين في الأناضول (1514م)، بحيث إنها لم تبسط سيطرتها، على رغم بريق ثقافتها، إلا على «عالم رخو من الواحات المتفرقة تحيط بها قبائل متمردة ناطقة بالتركية». (G. Martinez-Gros, 2014, 142).

ولم يحل استتباب الحكم لمصلحة عناصر تركية دون الانبعاث التدريجي لأمة إيرانية تضم رجالا كانوا يتقاتلون في السابق، ويتكلمون لغات مختلفة، ويعتنقون في الأصل ديانات متباينة، وينقسمون بين حضر وفلاحين ورحل. وقد سمحت شخصية إسماعيل شاه، بإيجاد لحمة بين مختلف مكونات الفسيفساء الإيرانية. وكان الكيزيل باش الذين انتصرت عليهم الدولة العثمانية في معركة تشالديران (Çaldiran)(1514م)، أكثر قربا من الإيرانيين الشيعة الاثني عشرية المنتشرين في الهضبة الإيرانية.

وقد رأى إسماعيل شاه وحاشيته أن المذهب الشيعي، أفضل وسيلة لتوحيد البلاد، فأعلنوا المذهب الشيعي دينا للدولة، ونشروه في شرائح كثيرة لم تكن قد اعتنقته بعد، وبذلك توحدت إيران بسبب المذهب الشيعي، وأصبحت البلد الإسلامي الوحيد الذي يدعو إليه رسميا، ووجدت في هذا التوحد قوة سمحت لها بمقاومة هجمات الجيران، واتخذت هذه المقاومة طابع اللحمة الجامعة بين العناصر المختلفة، فخفّت حدة الاختلافات الإثنية واللغوية وحتى الدينية أمام ضرورة تكوين جبهة للدفاع عن البلاد. فالأذريون، وهم إيرانيون ناطقون بالتركية، اعتنقوا المذهب الشيعي؛ ورُحّلت المجموعات القبلية الكردية التي كانت تدافع عن السلطة الصفوية ضد العثمانيين في الغرب إلى خراسان في الشمال الشرقي لحماية الحدود في مواجهة الأوزبك. أما إيران الشيعية والفارسية المتجذرة في الهضبة الإيرانية فقد تعززت وحدتها بسبب التماسك القوي الذي فرضه الحكام الصفويون، على رغم بعض الاختلافات الإثنية (B. Hourcade, 2010, 50).

أنقذ اعتلاء الشاه عباس العرش الصفوي إيران من هجومين متزامنين على حدودها الغربية والشرقية، فقد أجبر العثمانيين على التراجع إلى حدود 1576م، واتفق مع الإنجليز على طرد البرتغاليين من هرمز (1622م). كما كانت له سياسة داخلية وثقافية فعالة ومتميزة جدا، فقد قرر في العام 1598م نقل عاصمته من تبريز المعرضة كثيرا لهجمات العثمانيين إلى أصفهان الحاضرة السلجوقية القديمة، وجعل منها أجمل مدينة في البلاد.

وتواصل التأثير الثقافي الإيراني في الحضارة العثمانية المنبثقة عن انصهار الحضارات التي ازدهرت قبلها في الإمارة القارامانية وورثت سلطنة الروم بقونية

عبر إمارتي كاستموني (Kastamouni) و«الخروف الأبيض» (Ak Koyunlû). «فقد ظلت ثقافتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالموروث العربي والإيراني... فكان المتصوفة والشعراء والرواة باختلاف أصنافهم يستعملون اللغة الفارسية على نطاق واسع، وظل الأدب التركي منحصرا أساسا في الترجمات، وكانت أهم مواضيعه التصوف أو رواية البطولات الإيرانية والعربية أحيانا؛ وعادة ما يتصور الأدباء أعمالهم باللغة الإيرانية قبل أن يدونوها باللغة التركية، مما يحول أحيانا دون فهمهم من قبل معظم مواطنيهم». (C. Cahen, 1957, 545-546).

الإصلاحات والتحديث بواسطة التأثير الأجنبي: من القاجار إلى بهلوي

أعاد كريم خان (1750 - 1779) حاكم شيراز بناء وحدة إيران، واكتفى بدور الوصي على العرش (الوكيل)، واستغل أحد أعوانه وهو آغا محمد القاجاري موته ليبسط سلطته على إيران، وبعد أن أعلن نفسه شاها على إيران في طهران في العام 1787، أسس السلالة القاجارية (1787 - 1925) ذات الأصول التركمانية، وبذلك دخلت إيران مرحلة انحطاط بطيئة، وأصبحت عرضة لتدخل القوى الأجنبية خصوصا روسيا وإنجلترا اللتين كان لهما دور في رسم حدود البلاد. وعززت شركة البترول الإنجليزية-الإيرانية (Anglo-Iranian Oil Company) الهيمنة الإنجليزية على الاقتصاد المحلي. على أن الشعور القومي بدأ يتبلور لدى رجال الدين الشيعة الذين دعموا صغار الفلاحين في قضية احتكار تجارة التبغ الذي منح في العام 1890 للبريطاني تالبوت (Talbot)، كما ظهر هذا الشعور لدى المثقفين الإيرانيين المنفيين في إسطنبول.

وبعد أن أقر الشاه دستورا أولا في العام 1906، أُبرم اتفاق إنجليزي-روسي في العام 1907، قسّمت بموجبه إيران إلى ثلاث مناطق: منطقة نفوذ روسي في الشمال، وأخرى إنجليزية في الجنوب، ومنطقة محايدة في الوسط. وفي العام 1925، اعتلى الحكم في طهران رضا شاه بهلوي مؤسس الأسرة البهلوية، وكان حداثيا اتخذ مصطفى كمال نموذجا له، واجتهد لبناء دولة قومية ملكية معتمدا جزئيا على النموذج التركي الكمالي، وبدأت إصلاحات كثيرة باتجاه العلمنة، وإقامة المنشآت القاعدية الصناعية وشبكة مواصلات، وكان الفضل فيها لهذا الملك الذي اضطر إلى

التنازل عن العرش في العام 1941 لمصلحة ابنه، في وقت كانت فيه البلاد خاضعة لاحتلال الإنجليز والروس.

وفي عهد محمد رضا شاه، أوصلت حركة شعبية إلى السلطة الدكتور مصدق الذي بادر بتأميم البترول قبل أن يُعزل في العام 1953 في خضم أزمة عالمية حادة. ولم تكن محاولات الإصلاح التي قام بها الشاه فعالة بالقدر الذي يسمح بامتصاص الغضب وروح التمرد التي انتشرت بين الطبقات الوسطى والشعبية، وأدت في الأخير إلى تقويض حكمه الذي كان يعاب عليه قربه من القوى الغربية، وهذا ما حققته الثورة الإسلامية (1979)، لتتشكل جمهورية إسلامية تهيمن عليها طبقة رجال الدين الشيعة (الملالي)، وما كاد يحلُّ العام 1980 حتى اندلعت حرب طويلة مع عراق صدام حسين (1980 - 1988) الذي لم ينجح في محاولته فصل الأقلية العربية الحدودية بخوزستان عن إيران، بل كانت نتيجة حربه عكسية بحيث أسهمت في ترسيخ شرعية الجمهورية الإسلامية.

استمرارية القطب الفارسي-الإيراني في الزمن الطويل

ركّز روني غروسي (René Grousset) (1951) على الاستمرارية التاريخية المتميّزة للقطب الفارسي-الإيراني: «فإحدى خصائص إيران كونها موطن إحدى أقدم حضارات العالم، فقد تجددت حضارتها مرارا وتكرارا على مدى خمسين قرنا، مما يضفي عليها قدرة مدهشة على الاستمرار، فقوة وإشعاع الحضارة الإيرانية جعلاها تدمج، على شاكلة الحضارة الصينية، كل الأجانب الذين وفدوا إلى أرضها في موجات الغزو: السلاجقة، المغول، التركمان. وفي كل مرة، وبفضل إشعاعها، جددت الثقافة الإيرانية شبابها وحيويتها، كما تثبت ذلك النهضة السامانية والبويهية في القرن العاشر، والنهضة الصفوية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والنهضة البهلوية في القرن العشرين».

وكانت هذه الإمبراطورية على الدوام في منأى عن الإثنيات المختلفة، ولم تتردد في التهجير القسري لجماعات سكانية بكاملها من الداخل إلى حدود الإمبراطورية. فالفسيفساء الإثنية المعاصرة ترجع جزئيا إلى هذه التحولات المفروضة. وقد ضمنت الملكية الكبرى الأرستقراطية المرتبطة بالملك عبر السلالات المختلفة، تماسك هذا

المجال الشاسع المتعدد الإثنيات: «فهي بمنزلة شبكة من كبار الملاك العقاريين المتحدرين من البلاط والموظفين والضباط الذين أُقطعت لهم مساحات إقليمية شاسعة بإرادة الحاكم الذي يمكنه إلغاء الامتياز الممنوح في أي وقت، مما يجعل هؤلاء الملاك خاضعين تماما للسلطة المركزية وغير مكترثين بأحوال سكان إقطاعاتهم». (X. de Planhol, 1993, 498). من جهة أخرى، وكرد فعل على الفتح العربي، تبلور شعور قومي في الهضبة الإيرانية بالموازاة مع تطور اللغة الفارسية الجديدة على أنقاض اللغة البارثية القديمة. وفي القرن الحادي عشر، تبلورت بين جبال زاغروس وآسيا الوسطى وحوض السند ثقافة فارسية متجانسة كانت نتيجة عكسية للفتح العربي الإسلامي وبمنزلة رد الفعل القومي الذي تبعه، ونجحت هذه الثقافة فيما بعد في مقاومة الغزوات التركية المغولية (X. de Planhol, 1993, 503).

وفي تطور متأخر نسبيا (القرن السادس عشر)، تمثلت إيران هويتها في المذهب الشيعي، وكان ذلك نتيجة حركيتين اثنتين: بناء جهاز دولة بحضور إقليمي يقوم على السلك الديني الشيعي التابع للدولة، و«أيرنة» هذا الجهاز تحت حكم الصفويين. واستقطبت الأماكن المقدسة التي تضم أضرحة أبرز الأئمة الذين يعتبرون وسطاء بين البشر والله، الحياة الدينية الإيرانية منذ العهد الصفوي، وأصبحت أماكن يقصدها الحجاج: مشهد وقم وأردبيل في إيران، وكربلاء والنجف وسامراء في العراق. كما توجد أماكن عديدة أقل أهمية موزعة عبر كامل القطر الإيراني، تُعقد فيها تجمعات كبرى كل سنة، ويُدفن الأموات في مقابرها، كما أنها أصبحت مراكز للتعليم الديني تكون أفراد «الملا» الذين ينتشرون في كامل إيران.

جعلت اللحمة الدينية الشيعية الأذريين الناطقين بالتركية أكثر ارتباطا بالدولة الإيرانية، وغطت على شعورهم الإثني اللغوي الذي يميزهم عن الفرس الناطقين بالإيرانية، فمنذ القرن العاشر الميلادي كانت كل السلالات الحاكمة في إيران، باستثناء سلالة بهلوي التي حكمت منذ العام 1925م، سلالات تركية أو مغولية متشبعة بالثقافة الإيرانية المكتوبة منذ ألف عام، كما أن الأتراك الشيعة (الأذريين) لم يتصوروا قط وجودهم خارج إيران. وعمّق تأسيس الجمهورية الإسلامية (1978 – 1979) تمثل إيران لهويتها في المذهب الشيعي، بحيث تقوم أيرنة الأقليات الشيعية الأجنبية على إدماجها سياسيا تحت سلطة الإمام.

يقع قلب إيران في الهضبة الإيرانية، ويرتكز على شبكة مدن كانت نتيجة حركية متدرجة استمرت أكثر من ألف عام، وتمثلت في بناء عواصم متعاقبة في خضم تاريخ مضطرب، غير أن تغير العواصم يجب ألا ينسينا «ثابتا أساسيا: وهو أن إيران حُكمت عبر الأزمنة انطلاقا من الهضبة العليا، خصوصا حافتها الشمالية، فهي القاعدة الصلبة التي يقوم عليها وجودها السياسي، ومنها وحدها يمكن السيطرة على إيران». (X. de Planhol, 1993, 522). فقد كانت هذه الهضبة عبر الزمن الطويل حاضنة للثقافة الإيرانية والقلب الثابت للدولة.

الأسلمة والأيرنة

كيف يمكن تفسير مقاومة الثقافة الإيرانية للغزوات والفتوحات التركية على رغم أنها تعرضت لها قبل الأناضول؟ وكيف نفهم هذه القدرة على الاستمرار والتجدد التي ميّزت الدول والثقافات «الإقليمية» في إيران وأفغانستان، في الوقت الذي زالت فيه الثقافة الهيلينية واليونانية-الرومانية على المدى الطويل من آسيا الصغرى حيث كان التتريك شاملا؟

يَعتبر كزافييه دو بلانهول (1993، 481 – 494) أن إيران ارتكزت على حضارة زراعية قديمة تطورت على مدى زمني طويل، وقامت على طبقة فلاحية تحكمت في تقنيات الري في السفوح الجافة للكتل الجبلية بواسطة حفر أروقة باطنية تُعرف في غرب إيران بـ«القناة» وفي شرق إيران وأفغانستان بـ«الكريز». وكانت هذه الطبقة الفلاحية التي اكتسبت المعارف، وشهدت الاستقرار منذ العصور القديمة، مستعصية على الرحل الفاتحين الأتراك، فعلى رغم الخراب الذي أحدثته الغزوات التركية-المغولية والذي أدى إلى تراجع كبير في حياة الاستقرار، ظلت الواحات الكبرى مثل أصفهان صامدة بفضل ثقلها، واستحال محوها من الوجود، وهذا خلافا للأناضول حيث كان النمط الزراعي مختلفا جدا ولا يعتمد إلا نادرا على نظام الري، وكانت زراعات الكروم والزيتون والحبوب تعتمد على الأمطار وفق النظام الزراعي المعمول به في منطقة البحر المتوسط». وفي مواجهة الاضطرابات الناجمة عن غزوات الرحل، تطورت الحضارة الزراعية الإيرانية في بيئة أكثر جفافا، وتجذرت فيها بقوة، فكانت أكثر استقرارا مقارنة بمنطقة الأناضول على رغم بيئتها الأكثر ملاءمة». (X. de Planhol, 1993, 486).

دخل الأتراك بأعداد كبيرة إلى الهضبة الإيرانية أواخر القرن العاشر الميلادي، وكان البلد آنذاك قد تحول منذ ثلاثة قرون إلى الدين الإسلامي، وأصبح من المراكز الكبرى للثقافة الإسلامية، تغلب عليه اللغة الفارسية، إذ كان عدد السكان العرب بجمالهم المتأقلمة مع الصحاري الحارة قليلا في البلاد، في حين كان الأتراك، وهم من رحل أعالي آسيا الداخلية بصحاريها الباردة، أكثر قابلية للتأقلم خصوصا بفضل جمالهم ذات السنامين (جمال باختر) التي تعودت البراري الباردة. وبعد أن اعتنق الأتراك الإسلام، اكتسبت السلالات التركية التي استقرت في الهضبة الإيرانية (الغزنويون والسلاجقة) أو في الأناضول (سلاجقة سلطنة قونية) ثقافة سياسية وبلاطية باللغة الفارسية نتيجة الاحتكاك بالإيرانيين، وكان الاقتباس اللغوي التركي من الفارسية يفوق بكثير الاقتباس الفارسي من التركية، ولم ترتقِ اللغة التركية إلى مكانة لغة الأدب والقصر إلا بعد زمن طويل وبالتحديد في العهد الصفوي.

وبالرجوع إلى الفترات التاريخية السابقة، نلاحظ أن المدن الإيرانية هجرت في زمن مبكر مواقعها الأصلية في قمم الجبال والتلال على شاكلة الأكروبول والتي جعلت منها قصورا معلقة، فقد نزلت هذه المدن إلى السهول حيث موارد الماء التي يمكن استعمالها في ري الواحة المتصلة بالمدينة، وشهد هذا النمط انتشارا كبيرا في العهد الساساني. «وانجذب الأتراك إلى أسلوب العيش المتميز للواحات الإيرانية، ووجدوا ضالتهم في هذه المدن التي تتخللها القنوات والبساتين الكثيرة، والتي كانت مياهها وخضرتها ملائمة لميلهم إلى الملذات البسيطة وحياة التقشف». (X. de Planhol, 1993, 493). ونتيجة استقرارهم بهذه المدن الإيرانية تأثر الأتراك «حتما بثقافة مارست قوة الإدماج التي تتمتع بها عليهم بشكل كامل، وهنا يكمن أحد الأسباب الرئيسة المفسرة للمقاومة الثقافية الإيرانية». (X. de Planhol, 1993, 494). أما في آسيا الصغرى، فقد تجنب الأتراك الاستقرار في المدن اليونانية المقامة في القمم، وأسسوا مدنهم إلى جانبها في السهول غير بعيد عن مصادر الماء، وكانت نتيجة هذا الفصل المكاني استحالة حدوث تفاعل ثقافي بين الأتراك والسكان السابقين لهم بالزخم نفسه الذي شهدته إيران.

أما اليوم فقد أصبحت ظاهرة الأيرنة مرتبطة بالمذهب الشيعي، فالسلك الديني الشيعي السامي الذي يتكون في أغلبيته من الإيرانيين، لا يفرّق بين المذهب

الشيعي وقضايا الأمة الإيرانية. وخارج إيران تجد البلاد أكثر الداعمين لها بين الشيعة العرب في العراق ولبنان وإمارات الخليج وبين الشيعة الناطقين بالفارسية في كل من أفغانستان وباكستان والهند وبين شيعة أذربيجان الناطقين بالتركية، وهم الأكثر موالاة لإيران، بحيث يمكن القول بأن منطقة النفوذ الإيرانية أساسها المذهب الشيعي القائم على سلك ديني منتظم وليس على الراديكالية الإسلامية أو على لغة إيرانية مشتركة (A. Roy, 1990).

المسار المجالي-الزمني للإيرانيين

يعطي الرسم البياني التالي فكرة إجمالية عن أهم الانقطاعات التي شهدها القطب الفارسي-الإيراني (13 وحدة سياسية أو دولة بين القرن السادس قبل الميلاد

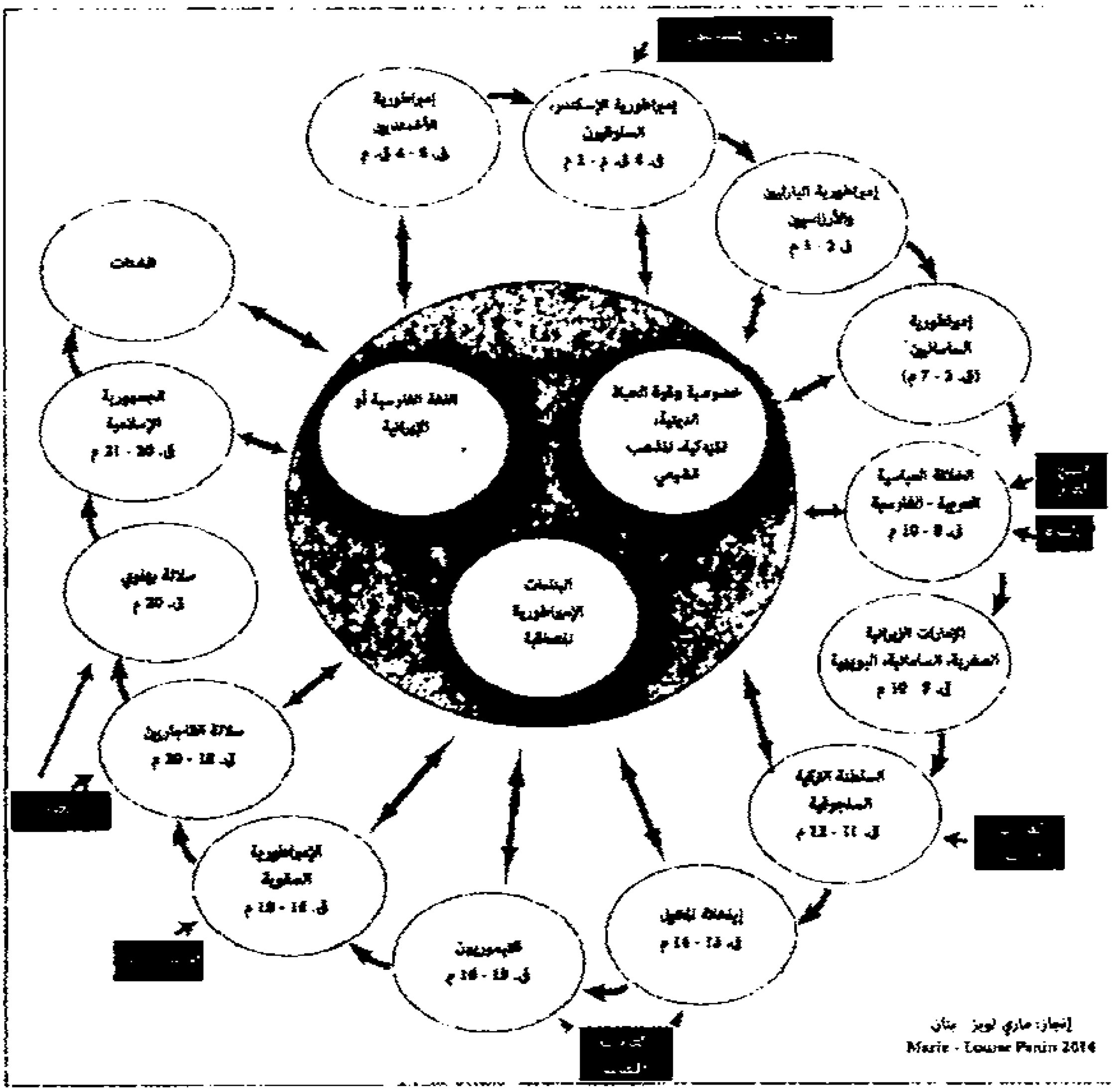

الشكل (7): المسار المجالي-الزمني للإيرانيين

والقرن العشرين)، وعن أهم عناصر استمراريته (اللغة وتميز الحياة الدينية وتعاقب البنى الإمبراطورية للدولة) (الشكل 7)

يمثل الإيرانيون نموذج الشعب العالمي المندرج ضمن الزمن الطويل، والذي شهد خمسة تأثيرات خارجية رئيسة كانت سببا في الانقطاعات الكبرى في سيرورته التاريخية: أولها الإمبريالية اليونانية-المقدونية الوافدة من الغرب، والإمبريالية العربية التي حملت معها الإسلام واندفعت من الجنوب، والغزوات التركية، وبعدها الغزوات المغولية ومنشؤها الشرق، وأخيرا الإمبريالية البريطانية والغربية عموما الآتية من الغرب. ومما يُلاحظ قدرة المجال الإيراني على إدماج التأثيرات الأجنبية المتنوعة التي جلبها الفاتحون واستوعبها الشعب الإمبراطوري الإيراني الذي نجح على الدوام في إعادة تشكيل ذاته سياسيا مع المحافظة على نواة هويته، حتى إن كان قادته في معظم الأحيان من أصول أجنبية يونانية وعربية وتركية ومغولية.

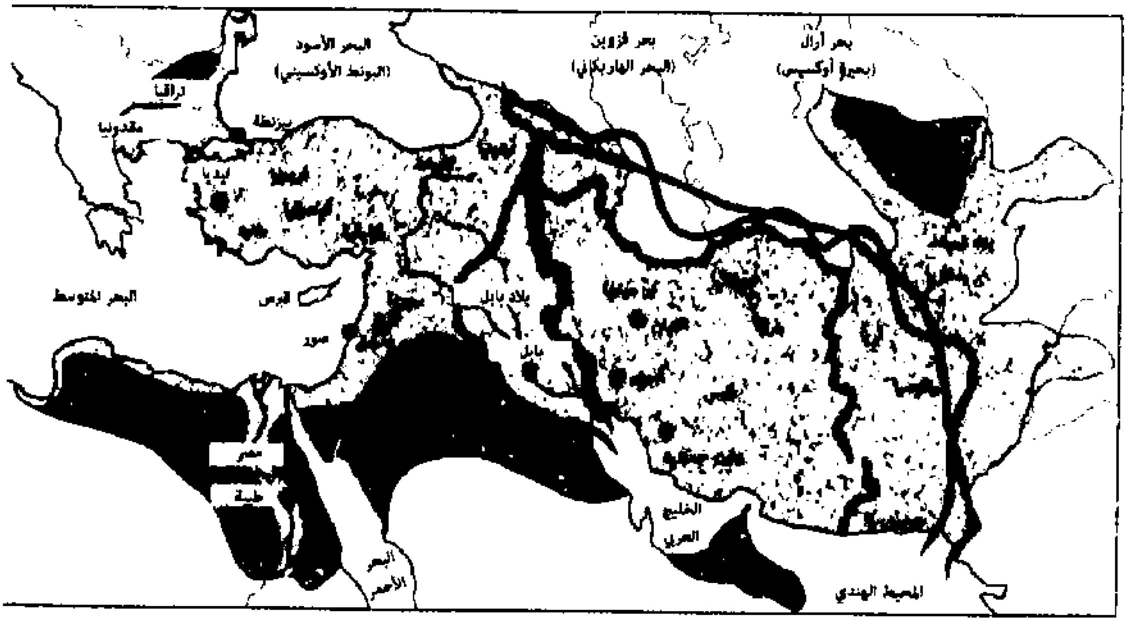

المصادر: Georges Duby, «Grand Atlas historique», 2008, Pierre Lecoq, «les Inscriptions de la Perse achémide», Gallimard, 1997

إيران الحالية — الإمبراطورية الفارسية الأخمندية (ق. 6-4 ق.م)

الأنهار — مجال التأثير

الإمبراطورية الساسانية في 620م

الإمبراطورية الصفوية في 1722م

إنجاز: ماري لويز - بنان
Marie - Louise Penin 2014

الشكل (8): خريطة المسارات الزمنية المختلفة للمجال الإيراني والتأثير الإيراني
(من القرن السادس قبل الميلاد إلى القرن العشرين)

النموذج المجالي-المكاني للهوية الإيرانية

في الوسط نجد المجال المشترك لكل الإمبراطوريات المتعاقبة منذ الإمبراطورية الأخمندية وحتى الدولة القومية الإيرانية الحالية (الشكل 8)، ويتعلق الأمر بمجال متغير الامتداد تحتل مركزه الهضبة الإيرانية التي كانت عبر الزمن الطويل القلب الذي تمحورت حوله التحولات الإقليمية التي ميّزت كل الأنظمة الإمبراطورية الاثني عشر التي تعاقبت منذ القرن السادس قبل الميلاد وحتى الآن.

وقد شهد دور المجال المركزي المتمثل في الهضبة الإيرانية استقرارا واستمرارية قلّما نجد لهما مثيلا. وتضم الحلقة الأولى حول هذا المجال المركزي الأقاليم المرتبطة تاريخيا ولغويا بفارس أو إيران في كل من شرق الأناضول وآسيا الوسطى وأفغانستان والقوقاز (أذربيجان) وحتى غرب باكستان (الشكل 9).

وتشمل الحلقة الثانية الأقاليم الشيعية المنتمية إلى مجموعات إثنية مختلفة وخاصة العربية منها، في كل من العراق وسورية ولبنان والخليج العربي (البحرين، شيعة منطقة الأحساء)، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بإيران بسبب المذهب الشيعي الذي يشجع على أيرنة هذه الأقليات، ليس على المستوى اللغوي أو الثقافي، بل في نطاق ديني وسياسي. وفي الأخير تحيط بالمركز حلقة ثالثة خارجية تشمل جماعات الشتات التي انتشرت في القرن العشرين في بلدان أوروبا الغربية وخاصة أمريكا الشمالية، وتوجد هذه الجماعات أيضا في معظم بلدان الشرق الأوسط باستثناء الجزيرة العربية. كما تضم الهند جماعة فارسية كثيرة العدد تعود أصولها إلى هجرة الزرادشتيين الذين فرّوا أمام الفتح العربي في القرن السابع الميلادي.

ويؤكد هذا النموذج بحلقات النمو الأربع البعد العالمي للوجود الإيراني، فالإيرانيون انتقلوا من وضع الشعب الأورو-آسيوي ليصبحوا في القرن العشرين شعبا عالميا يندرج في الزمن الطويل.

الإرث الإيراني في الأناضول: العلويون والشيعة الأتراك

شكل الفرس-الإيرانيون قطبا متميزا باستقراره الإثني وبتأثيره في شرق آسيا الصغرى. وبينما اضطرت السلالات التركية-المغولية التي تعاقبت على حكم إيران إلى تقبُّل وحتى الاندماج في الثقافة الإيرانية التي شهدت حركات انبعاث عديدة،

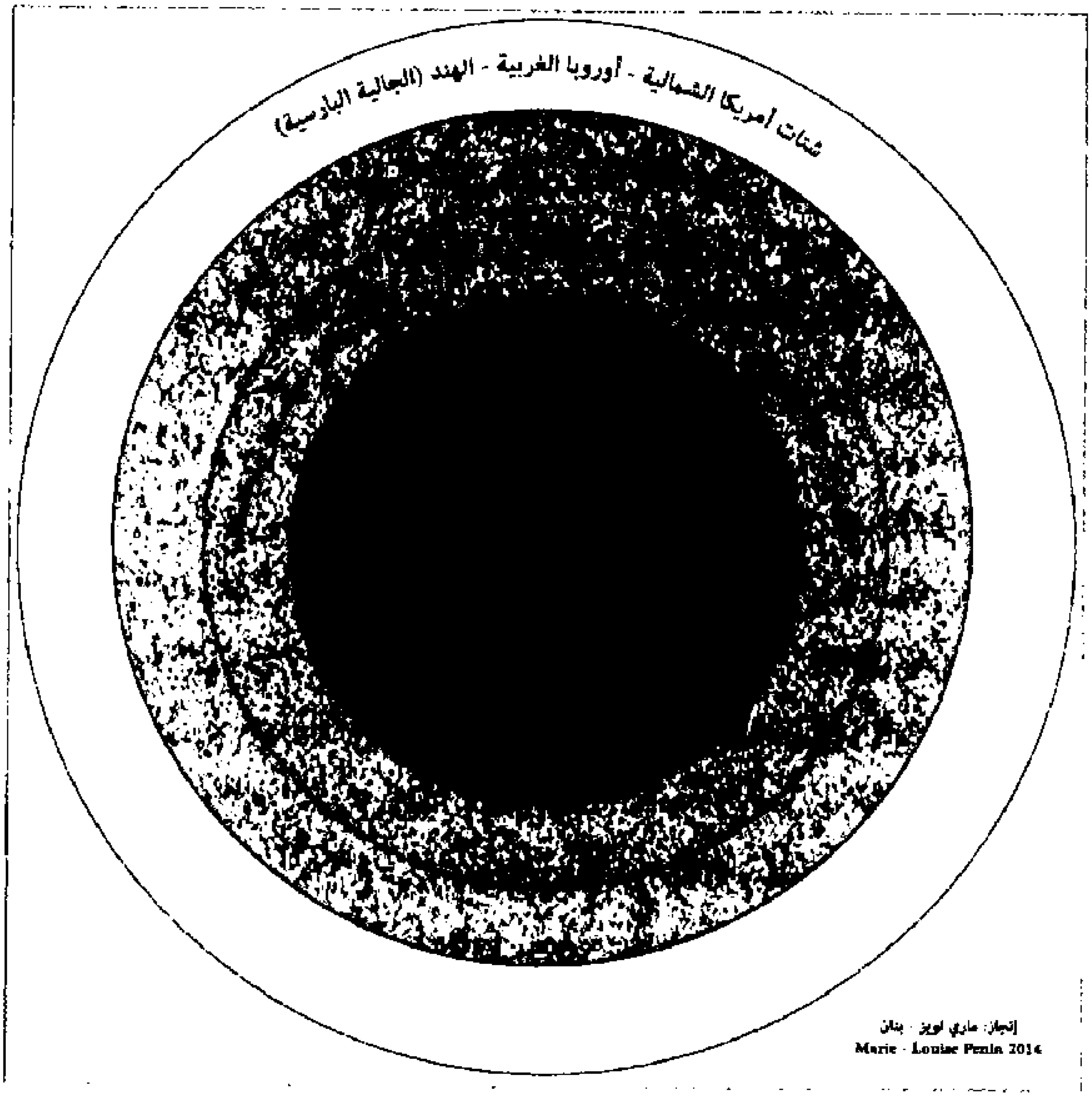

المجال المركزي متغير الأبعاد في الزمن البعيد

المجال المرتبط بفارس أو إيران تاريخيا ولغويا

منطقة التأثيرات الدينية والسياسية

الشتات عبر العالم

الشكل (9): النموذج الزمني-المجالي للإيرانيين

نجح الأتراك في ترسيخ وجود متين لهم في الأناضول على حساب اليونان البيزنطيين. هذا ولا يمكن فهم وضع آسيا الصغرى من دون أن نأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الإيرانية المختلفة التي صاغت بنى هذا الإقليم من الأخمنديين إلى السلاجقة، ومن الإمبراطورية الفارسية حتى سلطنة الروم (قونية)، وتظهر هذه التأثيرات خاصة في اقتباس اللغة التركية كثيرا من مفرداتها من اللغة الفارسية. وقد حافظت المنطقة الحدودية الشرقية للأناضول على استقرار مدهش في المستويات الصغرى، في حين

كانت غير مستقرة تماما على المستوى الأوسع، فهي منطقة قطيعة وصراعات متجددة واجه الساسانيون فيها الرومانَ، والسلاجقةُ البيزنطيين، والصفويون العثمانيين، بحيث تكون من المتعذر دراسة حالة آسيا الصغرى من دون التطرق إلى الحضور، أو بالأحرى التأثير الإيراني المتجدد في الزمن الطويل، وفي هذا السياق ألا يمكن اعتبار جماعات الرؤوس الحمراء (التشبني أو الكيزيل باش) (Çepni/ Kizilbach) والعلويين إلى حد ما ظواهر معاصرة لتأثيرات إيرانية قديمة في آسيا الصغرى (A. Gokalp, 2011, 9-15)؟

في القرن السادس عشر تحالفت قبيلة من الرحل التركمان في شرق الأناضول تُعرف بالتشبني أو الكيزيل باش مع الشاه إسماعيل مؤسس الدولة الصفوية، وكان هو أيضا تركمانيا، جعل المذهب الشيعي دينا لدولته. وعندما انهزم الشاه إسماعيل أمام العثمانيين في تشالدران (1514م)، تعرضت القبيلة لمجازر من طرف العثمانيين الذين رحّلوها بعد ذلك إلى غرب الأناضول (E. Massicard, 2005, 332-333)، ما يجعل التشيع في الأناضول منذ أصوله الأولى مناهضا للحكم المركزي العثماني المدافع عن الإجماع السني[8].

أما العلويون (الذين ينتسبون إلى الإمام علي(ض) ابن عم وصهر النبي محمد (ص) فهم يشكلون جماعة عقائدية تجمع بين معتقدات دينية مختلفة، معظمها شيعي بيد أن بعضها سابق للإسلام مثل المعتقدات الأناضولية المحلية أو ما حملته قبائل الأوغوز التركمانية معها من وسط آسيا، بحيث يتميز العلويون بتنوع كبير في الطقوس والمعتقدات، وأنشأوا معابد خاصة بهم في المدن تعرف بـ«جيميفي» (cemevi)، وعادة ما حدث ذلك بتملّك العلويين الزوايا البكتاشية (F. Bilici, 2013, 136-139). ويمكن اعتبار الاختلاط بين الرجال والنساء في أماكن العبادة («جيم» cem)، وشرب الخمر، ولعب الموسيقى، والرقص في أثناء أداء الطقوس خرقا أو رفضا لتعاليم الإسلام[9]. وتضم جماعة العلويين الجامعة بين معتقدات متباينة والمخالفة للمذهب السني السائد ما بين 10 و20 في المائة من سكان تركيا حاليا، ما يجعلها مماثلة عدديا للأكراد، وهي تشهد منذ ثمانينيات القرن العشرين وعيا بهويتها لم تشهده من قبل، بيد أن انتشار أفرادها في كامل ربوع القطر التركي حرمها من وزن انتخابي وحضور مماثل لما يتمتع به الأكراد الموجودون بكثافة في مناطقهم.

ومن مظاهر التأثير التاريخي الإيراني، احتفال الأكراد، كما في إيران والعراق، بيوم نوروز (21 مارس) (newroz) وهو عيد رأس السنة. وبعد أن ظل هذا العيد مغيبا نسبيا في تركيا، عمل على التعريف به مثقفون قوميون أكراد جعلوا منه عيدهم القومي منذ نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، وتأكد هذا التوجه خاصة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث أصبح نوروز مناسبة تُقام فيها تظاهرات سياسية مناهضة للدولة التركية، ومنها إقدام بعض الأفراد على حرق أنفسهم بالنار (1984)، وعادة ما يتبع هذه التظاهرات قمع عنيف من طرف الدولة يسبب أحيانا سقوط عشرات الضحايا المدنيين (1992). وقد تبنى العلويون هذا اليوم في ألمانيا أولا، حيث جعلوا منه يوم ميلاد علي، وأصبحوا يحتفلون به كل عام (E. Massicard, 2005, 141-144)، في الوقت الذي تحاول فيه السلطات التركية السُنية نزع الطابع المعارض عن الاحتفال بهذا اليوم وجعله محل إجماع وطني، حيث أضفت عليه صفة التقليد التركي القديم الذي أرجعت أصوله إلى آسيا الوسطى (نفروز) (nevruz).

هذا وقد درس كزافييه دو بلانهول (1997، 153 - 157) الظاهرة العلوية في الريف التركي، ووضع خريطة لانتشارها، ويتضح من هذه الخريطة أن القرى العلوية قليلا ما تكون مختلطة (سنية-علوية)، وتكون أحيانا معزولة ومتفرقة، وأحيانا أخرى تشكل مجموعة من القرى المتكتلة، بحيث يمكن التمييز بين نمطين اثنين لانتشار هذه القرى: ففي المناطق الساحلية المطلة على بحر إيجة والبحر المتوسط، من بحر مرمرة إلى كيليكيا، يقل عدد العلويين (2 إلى 3 في المائة من إجمالي السكان) الذين يعيشون في هذه المناطق حياة عزلة قائمة على الترحال وشبه الترحال (يوروك) (Yürük)، ويمارسون نشاطا محددا (النجارون أو تاهتاجي Tahtaci)، وهم ينتشرون عبر السهول المنخفضة الساحلية في الشتاء، وفي الغابات الجبلية في الصيف. ويمكن تفسير عددهم القليل في هذه الجهات بهجرة الكثير منهم إلى إيران نهاية القرن السادس عشر بعد أن أعلن الصفويون المذهب الشيعي دينا لدولتهم. وقد استطاع التاهتاجي المحافظة على وجودهم بفضل نشاطهم المتميز المرتبط بغابات جبال طوروس. أما في الأناضول الشمالي والشرقي فقد تجمع العلويون في تكتلات قروية تضم عشر قرى أو عشرات

القرى المتجاورة، وغالبا ما تكون هذه الكثافة القروية في الجبال البعيدة عن مركز السلطة الإمبراطورية، وظل هؤلاء الفلاحون متشبثين بأرضهم يعيشون على هامش السلطة السنية الإمبراطورية العثمانية.

وبما أن العلويين كانوا يُعتَبرون منشقين عن الإسلام، لم يُعترف بوجودهم، ولم توضع لهم مؤسسات تنظم شؤونهم، ولم يشملهم نظام «الملّة» العثماني. وقد احتفظت ذاكرة العلويين الجماعية بذكريات ثوراتهم والقمع الذي تعرضوا له[18]، وأبقوا على شعور قوي بالانتماء إلى الطائفة، يجعلهم في حالة معارضة دائمة للسلطة القائمة. ولأنهم كانوا أساسا من سكان الريف والرحل الذين تحولوا إلى حياة الاستقرار، أسهم العلويون بشكل كبير في حركة الهجرة الريفية، وتفرقوا في المراكز الحضرية الكبرى حيث تعذر عليهم التجمع في أحياء خاصة بهم. وبعد الانقلاب العسكري في العام 1980، حُظِر نشاط اليسار واليسار المتطرف اللذين كانا يضمان عددا كبيرا من المناضلين العلويين، فأصبحت المعارضة العلوية محصورة في تظاهرات خاصة بالطائفة هدفها إبراز الخصوصيات الإثنية أو العقائدية، في الوقت الذي حاولت فيه الحركة العلوية فرض ذاتها من دون اللجوء إلى العنف، «فالهوية العلوية خضعت لتكييف رمزي يقوم على الاحتفالية، وتأكيد الذات، والبحث عن الشرعية في الفضاء العام، بهدف بناء هوية علوية إيجابية». (E. Massicard, 2005, 98). ولأن الجمعيات العلوية لا تمتلك إمكانات إعلامية تماثل ما يسخره الإسلاميون والقوميون الأكراد، فإنها وجدت قنوات لها داخل أحزاب سياسية على المستوى الوطني وإن كان بإمكانها عقد تحالفات على المستوى المحلي. وهكذا تبلورت حركة علوية «مدنية» تطالب بمزيد من الحقوق وتوسيع المجال السياسي والاعتراف بالهوية الوطنية. وحُدِّدت الأهداف «العامة» للحركة في الدفاع عن العلمانية والحرية الدينية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فتلك أهداف أكثر تقبلا وشرعية من المطالب الطائفية الخاصة المتعلقة بالهوية، والتي يمكن أن توجه إليها السلطة القائمة تهمة الدعوة إلى الانفصال. وأصبح للعلويين ظهور أكبر في المجتمع التركي، فبإمكانهم اليوم التحدث في الفضاء العام، والمشاركة في النقاشات، حتى إن لم يتوصلوا بعد إلى الحصول على اعتراف فعلي بهويتهم (E. Massicard, 2005, 103).

وتضم الطائفة العلوية أتراكا وأكرادا في الوقت نفسه (خاصة في درسيم/تونجيلي Dersim/Tunceli)، ولأنها لم تتمكن من الحصول على الاعتراف بها في تركيا، فقد أسست العديد من الجمعيات في بلاد الشتات وخاصة ألمانيا حيث تكتلت نحو مائة جمعية ضمن فدرالية في العام 1993 (Alevi Birlikleri Federasyonu) (انظر الفصل 17)، ونجحت هذه الجمعيات أول مرة في الحصول على الاعتراف بـ«العلوية» دينا في المدارس العامة. وعلى رغم انقسامهم الكبير يتفق العلويون على المطالبة بالاعتراف بالهوية العلوية من طرف الدولة، وإنهاء التمييز، وإعفاء أبنائهم من دروس التربية الدينية السُّنية الإجبارية في المدارس، ولا توجد سوى أقلية منهم تضع ضمن أولوياتها المكون الديني الشيعي للهوية العلوية، وتحس بأنها قريبة من الشيعة الأذريين في تركيا والذين توجد منهم أعداد معتبرة (من مليون إلى مليون ونصف المليون) في المقاطعات الشرقية (قارس، وإيغدير، وآغري) (Kars, Igdir, Agri) وفي المدن المستقطبة للهجرة (إسطنبول، وأنقرة، وإزمير، وبورصة، ومانيسا) (E. Massicard, 2005, 339-350).

الشيعة الأذريون في تركيا

يتوزع شيعة تركيا بين إسطنبول ومقاطعتي قارس وإيغدير الشرقيتين، ويرتبط معظمهم لغويا وثقافيا بالعالم الأذري في أذربيجان أو إيران. وأقدم طائفة منهم تلك الموجودة في إسطنبول والتي تشكلت منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان معظم أفرادها من التجار الأذربيجانيين والإيرانيين، إضافة إلى مثقفين مناهضين للحكم القاجاري (Th. Zarcone, 2007, 135-138). وكان التجار الأغنياء يتحكمون في الجزء الأكبر من التجارة مع القوقاز وإيران. بيد أن هذه الطائفة تقلص حجمها في نهاية القرن التاسع عشر مع تراجع تجارتها التي تحولت إلى طرق تجارية أخرى، وفي سياق ظهور حكومة دستورية في إيران، إذ فضل القسم الأكبر من النخبة الفارسية والأذرية المقيمة في إسطنبول العودة إلى مواطنها الأصلية. كما أن النظام الجمهوري الكمالي ضيّق كثيرا على الممارسة الدينية للشيعة الذين توقف تراجعهم الديموغرافي في إسطنبول بقدوم جماعات جديدة من المهاجرين الأذريين من مقاطعتي قارس وإيغدير الشرقيتين في موجتين: الأولى في السنوات 1950- 1960، والثانية في السنوات

1980-1990. وقد وفد هؤلاء المهاجرون من عالم الريف، وكانوا هم أيضا لاجئين أو أحفاد لاجئين غادروا القوقاز وأذربيجان الروسي، وظلوا متمسكين بتقاليدهم الدينية وهويتهم الأذرية.

التف الأذريون في إسطنبول فترة طويلة حول مسجدين شيعيين قديمين، وبدأوا في إحياء مناسبة المحرم منذ العام 1980. وفي نهاية القرن العشرين كانت إسطنبول تضم نحو 16 مسجدا شيعيا، وأكثر من ذلك الآن. وأهم هذه المساجد هو مسجد الزينبية (Zeynebiyye) بمدينة هالكالي (Halkali)، ويُعتبر إمامه صلاح الدين أوزغوندوز (Selahettin Özgündüz) أبرز شخصية شيعية في إسطنبول وتركيا كلها، فهو الذي يلقي الكلمة الافتتاحية في احتفالات المحرم الدينية، ولم يكن هذا المسجد تابعا يوما لإيران، ولم يرأسه قط إمام إيراني، غير أن رواده يتأثرون بدعاية طهران وحزب الله (Th. Zarcone, 2007, 139-145).

تمكن الإمام صلاح الدين أوزغوندوز من توحيد شيعة تركيا، في الوقت الذي أكد فيه وطنيته التركية، رافضا أي تلاحم بين الطائفة الشيعة التركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد طلب من وزارة الشؤون الدينية تأسيس مدرسة جعفرية مختلفة عن المدارس السنية، والاعتراف الرسمي بالاحتفال بالمحرم (Th. Zarcone, 2007, 149-152). هذا وتحس الطائفة الشيعية في تركيا بانتمائها للإثنية التركية والتقاليد الثقافية الأذرية، مع انتسابها أيضا إلى جماعة دينية مختلفة عن السنة المهيمنين وعن العلويين الذين يختلفون معهم في بعض المعتقدات. ويرجح أن عدد شيعة تركيا يبلغ اليوم ثلاثة ملايين نسمة.

المجال التاريخي العابر للحدود في إيران-أذربيجان-تركيا

حدّد جيل ريو (Gilles Riaux) (2012) مجالا تاريخيا عابرا للحدود يتمحور حول إيران وتركيا وجمهورية أذربيجان، وتتقاطع فيه ثلاث إمبراطوريات كبرى: العثمانية، والروسية، والإيرانية. ويتمركز في هذه المنطقة العابرة للحدود عدد كبير من السكان الناطقين بالتركية بالإضافة إلى جماعات إثنية أخرى مثل الأرمن والأكراد. وتبلور هذا المجال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما احتلت روسيا أقاليم كانت تابعة لفارس أو الإمبراطورية العثمانية، وكان اندفاع القوة الاستعمارية

الروسية انطلاقا من مركزين اثنين: تيفليس (تبيليسي) (Tiflis) باعتبارها المقر السياسي والعسكري للإدارة الإمبراطورية الروسية، وباكو التي كانت أكبر مركز بترولي في العالم نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

قبل العام 1914 كان 20 في المائة من سكان شمال إيران الذكور قد عبروا الحدود للعمل في روسيا، أي نحو 500 ألف شخص، واستقروا فيها بشكل مستديم (G. Riaux, 2012, 244). وكان معظم هؤلاء المهاجرين الإيرانيين ناطقين باللغة التركية، ويشتغلون في الأعمال الصناعية والزراعية الشاقة، وشهدوا صعود الشعور القومي الذي أدى إلى تأسيس ثلاث دول في القوقاز العام 1918، منها جمهورية أذربيجان، وهي الدول التي وضع الاتحاد السوفييتي حدا لاستقلالها العام 1920. وشهدت مدينة تبريز آنذاك حيوية كبيرة حيث أصبحت أهم واجهة تصل بين إيران والعالم، وفي الوقت نفسه تزايد حجم المبادلات التجارية مع الإمبراطورية العثمانية، واستقطبت إسطنبول طائفة إيرانية وأذرية تتميز بحيوية كبيرة وبعلاقة وثيقة بتبريز، كما كان لها تأثير في إيران. وبين العامين 1905 و1908، نشأت حركات ثورية في البلدان الثلاثة، وكانت الصحافة الروسية الصادرة في تبيليسي وباكو مقروءة في إيران وإسطنبول، وأثرت تأثيرا كبيرا في الثورة الدستورية الإيرانية وثورة الشباب الأتراك (تركيا الفتاة) ونشأة القومية التركية (G. Riaux, 2012, 245-247).

خلاصة: القطب الشرقي الإيراني-الفارسي في آسيا الصغرى السلجوقية والعثمانية

أثّر القطب الإمبراطوري والحضاري الفارسي-الإيراني تأثيرا عميقا في آسيا الصغرى عبر الزمن الطويل، وإن لم يضمها إليه سياسيا إلا في العصور القديمة وبالتحديد في العهد الأخمندي بين القرنين السادس والرابع قبل الميلاد، ليهيمن عليها مجددا في عهد السلطنات السلجوقية وخاصة سلطنة الروم أو قونية. وكانت مرجعية فن الإدارة والحكم لدى السلاجقة والإيلخانيين مرجعية إيرانية، في حين كانت فنون الحرب مستمدة حصرا من التقاليد التركية والتركمانية والمغولية. كما اقتبست اللغة التركية العثمانية، وهي اللغة العثمانية المكتوبة، كتابتها من العربية والفارسية، في حين ظل الأدب وقتا طويلا فارسيا مترجما أو غير مترجم للتركية، حتى القرن السابع

عشر على الأقل. واستمد الأتراك قسما مهما من مفردات لغتهم الدينية والفلسفية والأدبية من الفارسية والعربية أيضا. هذا وعملت الجمهورية الكمالية على قطع الصلة بهذه الثقافة المختلطة الإيرانية-التركية والعربية-التركية بدرجة أقل، بتغيير حروف الكتابة (اعتماد الأبجدية اللاتينية)، وتقنين اللغة التي أُلغيت منها مفردات كثيرة ذات أصول غير تركية، وكذلك الشأن بالنسبة إلى أسماء الأعلام والأماكن.

من جانب آخر يمثل العلويون اليوم بين 15 و20 في المائة من سكان الجمهورية التركية، وتقربهم تقاليدهم التي تعود أصول بعضها إلى الموروث الشيعي، من القطب الإيراني، حتى إن اعتبروا أنفسهم أتراكا يتعرضون للتمييز. وهاجر أذريون ناطقون بالتركية ويدينون بالمذهب الشيعي إلى المقاطعات الشرقية التي أفرغت من سكانها الأرمن واليونانيين، وكذلك إلى إسطنبول، وظل محور تبريز-إسطنبول حتى القرن التاسع عشر محورا رئيسا في المبادلات التجارية والمواصلات يمر بطرابزون التي كانت تشابكا عصبيا مهما (حتى نهاية القرن التاسع عشر). وتلاحمت الحياة الحضرية الأناضولية وقتا طويلا مع مجتمع وثقافة إيران بفضل القوة الإدماجية للدين الإسلامي، على العكس من العلاقات مع السكان المسيحيين «المحليين».

وإذا كنا نلاحظ على المستوى المحلي المحدود استقرارا كبيرا للحدود الشرقية بين الرومان والبارثيين أو الساسانيين، ثم بين العثمانيين والصفويين على رغم نزاعاتهم العديدة، فإن هذه المنطقة الجبلية لم تشهد الاستقرار على المستوى الأوسع، ويعود ذلك إلى وجود شعبين من شعوب الزمن الطويل فيها، تميزا بقدرتهما الكبيرة على الاستمرار والانبعاث، هما الشعبان الأرميني والكردي.

6

الأرمن والأكراد: شعبان متجددان في الزمن الطويل في الواجهة الشرقية للأناضول

تتطابـق الواجهـة الشرقيـة للأناضـول مـع حـدود قديمـة جـدا تنـدرج في الزمـن الطويـل، وهـي الحـدود بـين الإمبراطوريـة الفارسـية، أي إيـران اليـوم، مـن جهـة، والإمبراطوريـة الرومانيـة والبيزنطيـة ثـم العثمانيـة، مـن جهـة أخـرى، أي تركيـا اليـوم. وقـد تميـزت المنطقـة الحدوديـة بتنوعهـا الإثنـي منـذ زمـن بعيـد، وظلـت موطنـا لشـعبين يتميـزان بقـدرة كبـيرة عـلى الاسـتمرار، رفضـا لـكل محـاولات الإدمـاج في كيانـات إمبراطوريـة أو ضمـن دول قوميـة غـير نابعـة منهـما، ويتعلـق الأمـر بالأرمـن والأكـراد. وتشـكل هـذه الواجهـة الحدوديـة خـط كسر دائمـا تتجـدد فيـه النزاعـات عـبر

«لم تنجح سياسات الإدماج القسري التي تعرض لها الأرمن والأكراد في الدول التي تقاسمت أراضيهما الأصلية في القضاء عليهم وجعلهم يشاركون مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للبلدان التي ألحقوا بها»

العصور، وكانت مرات عديدة مجال عبور للغزاة الآتين من الشرق: الميديون، والفرس، والأتراك، والمغول. وتمثل هذه المنطقة ثغورا بعيدة بالنسبة إلى إمبراطوريات الشرق والغرب على حد سواء، وكانت ولاتزال حتى الآن مجال اصطدام أكثر منها فضاء للتبادل، على العكس من واجهات آسيا الصغرى الأخرى التي شهدت حركة تبادل للسكان والسلع والثقافات (البحر الأسود، وتراقيا، وأرخبيل بحر إيجة، وجنوب شرق الأناضول).

وُجدت ولاتزال في المنطقة الوسطية شعوب ظلت حاضرة عبر الزمن الطويل من دون أن يكون لها بعد إمبراطوري ومن دون أن تهيمن على أراض شاسعة خارج المجال الخاص بها (كما هو الشأن بالنسبة إلى اليونانيين والفرس-الإيرانيين والأتراك). وقد اختفت هذه الشعوب فترات طويلة أو قصيرة من خريطة الدول أو الكيانات السياسية، وتعرضت للضم أو الترحيل والتهجير من طرف جيرانها الأقوياء، وكان من الممكن أن تختفي هذه الشعوب أو تذوب أو تدمج في جيرانها كما حدث لغيرها من شعوب المنطقة (النبطيون، والسامريون، والفينيقيون، والآراميون)، غير أنها على العكس من ذلك حافظت على وجودها وهويتها وثقافتها، وبرهنت على قدرة كبيرة على البقاء والاستمرار، وتمكن بعضها من تأسيس دول قومية خاصة بها في القرن العشرين، كما هو حال العبرانيين-اليهود والأرمن والأكراد. وقد عاشت هذه الشعوب على الدوام في مناطق الحدود وفي الفضاءات الفاصلة بين الإمبراطوريات الكبرى أو الممالك المجاورة: بين بلاد الرافدين ومصر بالنسبة إلى العبرانيين، وبين الإمبراطورية البيزنطية ثم العثمانية والإمبراطورية الفارسية أو الخلافة العربية بالنسبة إلى الأرمن أو الأكراد. وانبثقت عن هذه الشعوب في وقت مبكر جماعات شتات متوسطية أو أوروبية أو أورو-آسيوية وحتى عالمية في الفترة المتأخرة، ولم تكتف هذه الجماعات بأن تكون بمنزلة الأقليات في الدول التي انتشرت فيها.

تعايش الأرمن والأكراد فترة طويلة في المناطق الجبلية في شرق الأناضول على الحدود بين الإمبراطوريات الفارسية-الإيرانية المتعاقبة في الشرق والإمبراطورية الروسية المندفعة من الشمال الشرقي. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهو زمن القوميات، اعتبر هذان الشعبان تهديدا أو عائقا

أمام تملك المجال الأناضولي من طرف الأتراك الساعين إلى جعله وطنا قوميا لهم، إذ كان هذان الشعبان يعملان أيضا على إنشاء وطنين قوميين لهما في المنطقة. وقبل تحليل هذا الوضع المتصف بالنزاعات يجب علينا محاولة فهم العوامل التي ساعدت هذين الشعبين على البقاء والاستمرار في الزمن الطويل ومكنتهما من مقاومة الإدماج من طرف جيرانهما الأقوياء.

شرق الأناضول في نهاية القرن التاسع عشر

خضع شرق الأناضول للعثمانيين منذ بداية القرن السادس عشر، وعلى أرض الواقع ظلت القبائل الكردية والجيوب الأرمينية، وخاصة زيتون (Zeytoun) في كيليكيا وساسون (Sasoun) بمقاطعة بيتليس (Bitlis)، تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي حتى منتصف القرن التاسع عشر. وكانت التركيبة السكانية متنوعة جدا في هذه المناطق على المستوى الإثني واللغوي والديني. وتحولت التنظيمات الاجتماعية وأساليب العيش السائدة في هذه الجهات إلى تحديات تواجهها الحكومة المركزية العثمانية الضعيفة في هذه الأطراف، حيث كان التركمان والأكراد والعرب يخضعون لتنظيم قبلي، وكان القسم الأكبر منهم يعيشون حياة الترحال أو شبه الترحال. كما لم يتمكن الجيش العثماني من تجريد هذه القبائل من السلاح وإخضاعها، واحتفظ معظم الفاعلين من زعماء القبائل وأعيان المدن بسلاحهم، مما أجج العنف. واعتمدت الدولة المركزية ممثلة في حكام المقاطعات (الولاة) والقادة العسكريين استراتيجية التفرقة واستخدام القوى المحلية، فسعت إلى تدعيم مكانة الحضر السنيين على حساب المسلمين الخارجين عن الإجماع (خاصة العلويين) وقبائل الرحل، كما عملت على ترهيب غير المسلمين حتى لا يستعينوا بالقوى الأوروبية للحصول على الدعم وفرض الإصلاحات (E. Hartmann, 2013, 178 - 179).

وفي العام 1891 استحدث السلطان عبدالحميد قوة من الفرسان تُعرف بـ«الحميدية» يجند أفرادها من القبائل الكردية السنية وأقلية من اليزيديين مع استثناء الأكراد العلويين. وقد أُعطيت لهذه القوة العسكرية غير النظامية سلطة القمع وحتى التقتيل في حق القبائل المتمردة من المسلمين الخارجين عن

الإجماع والأرمن (مجازر 1895-1896)، فاضطلعت بدور الجيش النظامي للسلطة المركزية العثمانية الذي كان بإمكانه في هذه الأحوال اللجوء إلى استعمال العنف مع التملص من مسؤوليته المباشرة. وفي المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية التي كانت تسكنها غالبية مسيحية وُطِّن مسلمون لاجئون من القوقاز والبلقان (في سياق الحروب البلقانية 1912-1913)، الذين كانوا قد تعرضوا هم أيضا للعنف في مواطنهم الأصلية، فما كان منهم إلا استعمال أسلوب النهب لضمان عيشهم إن لم يحصلوا على ما يكفيهم من الأراضي والأدوات الزراعية والبذور، وهذا ما أسهم في زيادة حدة العنف محليا (E. Hartmann, 2013, 180 - 182). وقد جعلت الإدارة العثمانية من هذا العنف اليومي، وحتى المجازر التي تظل من دون عقاب، أدوات تسخرها في إدارة شؤون المقاطعات الشرقية الحدودية، حتى أصبح العنف أمرا مألوفا حاضرا على الدوام في نهاية القرن التاسع عشر.

الأرمن والكيانات الأرمينية

الأرمن شعب هندو-أوروبي قدم من الغرب، وقضى على مملكة أورارتو (Ourartou) في القرن السادس قبل الميلاد. بعدها خضع الأرمن للميديين ثم الفرس من القرن السادس إلى القرن الرابع قبل الميلاد. وحصل الأرمن على قدر كبير من الاستقلالية داخل الإمبراطورية الفارسية، وتأثروا بالثقافة الإيرانية، فاقتبست لغتهم الهندو-أوروبية، مثلها مثل اليونانية، ونظرا إلى عزلتها، مفردات أجنبية كثيرة وخاصة من اللغة الفارسية. وبعد أن كان الأرمن في البداية يشكلون أرستقراطية عسكرية من الفاتحين، اختلطوا بالسكان «المحليين» أي بالآشوريين-الكلدان، وكذلك بشعوب أخرى استقرت وهيمنت على المنطقة (الفرس، والسوريون، والأكراد، والعرب، والأتراك، واليهود، والمغول). وظلت أرمينيا الجبلية على هامش إمبراطورية الإسكندر ثم الدول الهيلينستية (السلوقية).

سمح الفتح الروماني للأناضول بعد معركة ماغنيسيا (Magnésie) (190 ق. م) للأرمن بتأسيس مملكة مستقلة عاصمتها آرتاكساتا (Artaxata)، وتحكمها

الأسرة الآرتاكساتية. واتخذ تيغران الكبير (Tigrane le Grand) حليف ميثريدات (Mithridate) ملك البونط (منطقة البحر الأسود)، لنفسه لقب ملك الملوك، ووسع رقعة المملكة التي أصبحت تمتد من سورية إلى القوقاز وحتى بحر القزوين في القرن الأول قبل الميلاد، قبل أن ينكسر أمام الرومان. وتمكنت الأسرة الأشكانيانية (المعروفة أيضا بالبارثية) (Arsacides) من الإبقاء على مملكة أرمينية في المنطقة الجبلية (الهضبة العليا والجبال) بين الإمبراطوريتين الرومانية والبارثية قرابة ثلاثة قرون (من القرن الأول إلى القرن الرابع الميلادي)، واستمر وضع أرمينيا بوصفها دولة عازلة بين الرومان والساسانيين حتى العام 390م. وفي نهاية القرن الرابع فرض الملك تيريدات (Tiridate) الدين المسيحي على رعاياه بتأثير من غريغوار الكابادوكي الذي كان أول جاثليق (كاثوليكوس أو متقدم الأساقفة) بالنسبة إلى الكنيسة الرسولية الأرمينية.

وبعد سقوط حكم الأرزسيديين في 428م، قُسمت أرمينيا فترة طويلة بين الرومان والفرس الساسانيين، وفقدت مكانتها باعتبارها دولة مستقلة. ولأن الكنيسة الأرمينية لم تشارك في مجمع خلقدون (451) (Chalcédoine)، فإنها ظلت كنيسة وحدانية قائمة على الاعتقاد أن للمسيح طبيعة واحدة إلهية، مثل معظم الكنائس الشرقية، وظلت مستقلة عن الكنيستين اليونانية واللاتينية اللتين كانتا تصنفانها في خانة الهرطقة. وقد أكدت الكنيسة الأرمينية استقلال زعامتها خلال مجمع دفين (555) (Dvin) وأصبحت مقرا للجاثليق (متقدم الأساقفة) الأرميني. وظل هذا التميز داخل المسيحية الشرقية البعد الأكثر استدامة والنواة الصلبة للهوية الأرمينية، فالأرمن يعتبرون أنفسهم شعب الله المختار على شاكلة العبرانيين اليهود، ويعدون أنفسهم الحفظة الحقيقيين للمنهج القويم حول مركزهم المقدس بإيتشيميادزين (Etchmiadzin) في قلب موطنهم الأصلي الجبلي ورمزه جبل آرارات.

تمكنت الإمبراطورية البيزنطية حتى منتصف القرن السابع من بسط هيمنتها وتأثيرها على الجزء الأكبر من أرمينيا على حساب الساسانيين، على أن الفتوحات العربية قوضت أركان التأثير البيزنطي منذ العام 640، واتسم القرنان الثامن والتاسع بالصراع بين العرب والبيزنطيين، وأصبحت أرمينيا

العربيـة تحـت سـلطة حاكـم عـربي (أوسـتيكان) (ostikan) يحكـم إلى جانـب أمـير أرمينـي (إيشـخان) (ichkhan). ومـن منتصـف القـرن التاسـع إلى بدايـة القـرن الحـادي عـشر، حكـم بيزنطـة عـشرة أباطـرة مـن أصـول أرمينيـة، منهـم بازيـل الأول (886-867) (Basile 1er) المعـروف بـ«المقـدوني» لأنـه ولـد بأدرنـة، واعتمـد الأباطـرة المقدونيـون عـلى الأرمـن في مواجهتهـم للعـرب. عـلى أن العـرب اعترفـوا في العـام 886 بسـلطة الملـك الأرمينـي باغراتيـد آشـوت (Bagratide Achot) الـذي اتخـذ مدينـة باغـاران (Bagaran) عاصمـة لـه، وأصبـح الباغراتيـون الذيـن أسسـوا عاصمـة أخـرى لهـم في آني (Ani) تابعـين اسـميا لبغـداد، وظـل حكمهـم قائمـا حتـى أول غـزو تـركي سـلجوقي في العـام 1021. أمـا في الجانـب البيزنطـي فقـد تحولـت المملكـة والإمـارات الأرمينيـة إلى ثيـمات (thèmes) (مقاطعـات) عـلى الحـدود مـع العـرب حتـى الاندفـاع الـتركي الـذي تـلا معركـة مانزيكـرت (1071) التـي انتـصر فيهـا السـلاجقة عـلى البيزنطيـين (G. Dédéyan, 2007).

تقاسمت إماراتٌ تركية الأراضي الأرمينية، واستمر هذا الوضع حتى القرن الثاني عشر الذي شهد تأسيس مملكة أرمينية في كيليكيا والتي ظلت وقتا طويلا ثغرا بيزنطيا في مواجهة العرب. وخضعت هذه المملكة لأسرتين أرمينيتين متنافستين، هما: الهيثوميون (Héthoumides)، ثم الروبينيون (Roubénides)، واستمر وجود هذه المملكة قرابة ثلاثة قرون (1080–1375) خارج حدود أرمينيا التاريخية حول عاصمة جديدة مزدهرة هي سيس (Sis)[1]. وساعد الغزوُ المغولي، وتأسيس «إيلخانة» التي تضم أرمينيا الكبرى، على إعادة تشكيل إمارات تركمانية، وعلى إنهاء وجود مملكة أرمينيا في كيليكيا التي وجدت نفسها بين فكي كماشة: القارامانيين من جهة والمماليك من جهة أخرى (1375). واستمر هذا الوضع في فترة فتوحات تيمورلنك في بداية القرن الخامس عشر. على أن إمارات أرمينية صغيرة (تعرف بالمليكات Mélikats) حافظت على وجود مستقل في جبال طوروس وطوروس الغربية حتى بداية القرن العشرين (C. Mutafian, E. Van Lauwe, 2001).

وبـين القـرن الخامـس عـشر والقـرن الثامـن عـشر قُسـمت أرمينيـا بـين الإمبراطوريـة العثمانيـة مـن جهـة، وفـارس الصفويـة ثـم القاجاريـة مـن جهـة أخـرى. وفي العـام 1603 قـرر الشـاه عبـاس الأول ترحيـل السـكان الأرمـن مـن

منطقة وادي آراكس (Araxe)، وخاصة من جفلة إلى عاصمته أصفهان التي أنشأ بها الأرمن ضاحية خاصة بهم تعرف بجلفة الجديدة سرعان ما تحولت إلى مركز تجاري وثقافي أرمني مزدهر. وفي خضم التوسع الروسي في جنوب القوقاز بدءا من القرن الثامن عشر على حساب القوتين الإسلاميتين العثمانية والفارسية اللتين أصابهما الضعف انبعثت الدولة الأرمينية مجددا.

الجالية التجارية الأرمينية الأورو-آسيوية

استقر حرفيون وتجار وكتبة أرمن مع أسرهم عدة أجيال في مصر الفاطمية وفي مدينة القاهرة تحديدا، كما شكلت جماعة من التجار والحرفيين فرت أمام الغزوات السلجوقية جالية أرمينية أخرى في شبه جزيرة القرم في كافا-ثيودوزيا (Caffa-Theodosia) منذ العام 1060 (K. Tololyan, 2005, 38)، وكانت تلك بداية تاريخ الشتات الأرمني في شرق أوروبا. وبين العامين 1356 و1604، هيمنت الجالية الأرمينية الغنية بمدينة لفوف (Lvov) على شبكة جاليات أخرى أقل أهمية انتشرت في أرجاء الإمبراطورية النمساوية-المجرية ومولدافيا ورومانيا وأوكرانيا. كما شجع العثمانيون من جانبهم وجود جماعات شتات في إمبراطوريتهم منذ العام 1461، في سياق سعيهم إلى إعادة تعمير عاصمتهم إسطنبول، في وقت سببت فيه الحروب بين العثمانيين والفرس الشيعة (1514-1639) الخراب وهروب أعداد كبيرة من الأرمن من أراضيهم باتجاه غرب الإمبراطورية العثمانية، حيث أسسوا جاليات في كل من بورصة وكوتاهية وإزمير وإسطنبول. وحصل الأرمن على الاعتراف بهم كـ«ملة» أرمينية تقوم على شؤونها بطريركية تضمن تماسكا أكبر لشبكة الشتات الأرميني العثماني. وانطلاقا من جفلة الجديدة (1604) بضاحية أصفهان، استقر الأرمن على طول طرق الحرير والتوابل، وانتشرت جاليات منهم في بلاد الهند وماليزيا وسنغافورة والفلبين وجنوب الصين.

كما استقطبت أمستردام وباريس وإنجلترا التجار الحرفيين الأرمن الذين كان لهم حضور أكبر في البندقية ومن بعدها فيينا حيث أسهمت جماعة الرهبان الكاثوليك الميخيتاريين (1717-1928) (Mékhitaristes) كثيرا في تطور الثقافة

الأرمينيـة (K. Tololyan, 2005, 40). وفي نهايـة القـرن الثامـن عـشر، وأثنـاء القـرن العشريـن، تكاثـرت جماعـات الشـتات الأرمينـي في أراضي الإمبراطوريـة الروسـية الشاسـعة (موسـكو، وسـان بترسـبورغ، وآسـترخان Astrakhan)، وخاصـة في مناطـق القوقـاز وجنـوب روسـيا وجورجيـا وأذربيجـان، وأصبحـت تيفليـس (تبليـسي) وباكـو أهـم مركزيـن تجاريـن وماليـن للجاليـات الأرمينيـة التـي ازدهـرت داخـل الإمبراطوريـة الروسـية. ويمكـن تصنيـف جاليـات الشـتات الأرميني إلى ثلاثـة أصناف: بعضهـا يهيمـن ويؤثـر في شـبكة مـن الجاليـات (لفـوف، وتبليـسي، وإسـطنبول، وجلفـة الجديـدة)؛ وبعضهـا بقايـا جاليـات عريقـة أو تشـهد تراجعـا؛ وأخـيرا جاليات ناشـئة. وفي القـرن التاسـع عـشر تعـددت الجاليـات الأرمينيـة في الغـرب (الولايـات المتحـدة، وفرنسـا، وبريطانيـا العظمـى)، غـير أن إسـطنبول وتبليـسي ظلتـا أهـم مراكـز الشـتات الأرمينـي العديـدة (K. Tololyan, 2005, 41). وقـد وُحِّـدت اللغـة الأرمينيـة الغربيـة في إسـطنبول، واللغـة الأرمينيـة الشرقيـة في تبليـسي، مـما يؤكـد قـوة وفاعليـة هذيـن المركزيـن الثقافيـين للشـتات الأرمينـي اللذيـن كان لهـما الـدور الأبـرز في توحيـد اللغـة، وهـو عمـل عـادة مـا تضطلـع بـه بيروقراطيـات الـدول القوميـة (K. Tololyan, 2005, 42).

بعث الدولة الأرمينية في القرن العشرين

بُعثـت الدولـة الأرمينيـة في القـرن العشريـن بعـد سـتمائة عـام مـن زوال إمـارات القـرون الوسـطى وسـقوط المملكـة الأرمينيـة بكيليكيـا (1375). وبـدأت منـذ 1918 حركيـة بنـاء دولـة قوميـة أرمينيـة في جنـوب القوقـاز، وبـين 1918 و2012 تعاقبـت في أرمينيـا ثـلاث جمهوريـات، إذا سـلمنا بـأن أرمينيـا السـوفييتية التـي وجـدت بـين 1920 و1991 لم تكـن حقيقـة دولـة مسـتقلة بـل أحـد مكونـات الاتحـاد السـوفييتي.

وفي الزمـن الطويـل، وقبـل تأسـيس دولـة أرمينيـة حديثـة، تبـوأت الكنيسـة الرسـولية الأرمينيـة مكانـة «الكنيسـة-الأمة»، وفـق تعبـير ج. ب. ماهـي (J. P. Mahé)، وسـيرت شـؤونها بنفسـها منـذ القـرن السـادس الميـلادي، بحيـث يمكـن القـول إنهـا عوضـت إلى حـد مـا الدولـة القوميـة مـن خـلال دفاعهـا عـن مصالـح

ووجـود الشـعب الأرمينـي لـدى السـلطات السياسـية التـي تعاقبـت عـلى حكـم المجـال الأرمينـي، كـما ضمنـت وحـدة واسـتمرارية الأمـة الأرمينيـة بمعاضـدة الجاليـات الأرمينيـة التجاريـة الأولى، وخاصـة أكثرهـا ازدهـارا، وهـي جاليـة جلفـة الجديـدة في ضاحيـة أصفهـان بإمبراطوريـة فـارس الصفويـة، قبـل أن يسـهم توسـع الإمبراطوريـة الروسـية في القوقـاز عـلى حسـاب الإمبراطوريـة العثمانيـة في بعـث الشـعور القومـي الأرمينـي، عندمـا اسـتحدث القيـصر نيقـولا الأول في 1828 مقاطعة أرمينيـة تعـرف بـ«أرميانسـكايا أوبلاسـت» (Armianskaya oblast)، ضمـت خانـة يريفـان (khanat d'Erevan) وخانـة ناخيتشـيفان (khanat de Nakhitchévan)، وسرعـان مـا نظـر الأرمـن إلى هـذا الكيـان عـلى أنـه أرمينيـا الشرقيـة الروسـية التـي اعتبروهـا مختلفـة عـن أرمينيـا الغربيـة التركيـة. وكان عـدد الأرمـن آنـذاك بـين 3 و4 ملايـين ينقسـمون بـين الإمبراطوريـات الفارسـية والروسـية والعثمانيـة؛ حيـث يوجـد ثلثـا الشـعب الأرمينـي، ونظـرت السـلطات الإمبراطوريـة المختلفـة إلى الأرمـن عـلى أنهـم أقليـة دينيـة بالأسـاس وليسـت أقليـة قوميـة.

تأسست أول جمهورية أرمينية مستقلة بعد الثورة البلشفية في العام 1918، بيد أنها كانت جمهورية هشة ولم تعمر طويلا، وألحقت بالنظام السوفييتي حتى العام 1991، على أن الأرمن بدأوا في التحول، بواسطة هذه الجمهورية، إلى أمة حديثة ضمن جمهورية علمانية في عاصمتها يريفان، وجامعتها، ولغتها القومية الأرمينية. وتحول المركز الديني في إيتشميادزين، الذي كان يقيم فيه الجاثليق (متقدم الأساقفة)، إلى معقل من معاقل المسيحية الأرمينية. ومع أن أرمينيا كانت أصغر الجمهوريات السوفييتية فإنـها تمكنت خلال فترة سيادتها المفترضة التي دامت ستين عاما من إضفاء صبغة قومية حقيقية على أراضيها، فكانت أكثر الجمهوريات السوفييتية تجانسا على المستوى الإثني (97 في المائة)، وارتفع عدد سكانها من 800 ألف نسمة في 1921 إلى 3 ملايين و300 ألف في العام 1989 (2). وبعد إبادة 1915-1916، انتظم الشتات الأرميني في العالم على رغم انقسامه حول هذا القطر القومي المتمثل في جمهورية أرمينيا السوفييتية التي أكدت حضورها خاصة منذ ثمانينيات القرن العشرين، باعتبارها حاملة للشعور القومي المنبعث. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي في 1991 تأسست الجمهورية الأرمينية الثالثة (A. Ter Minassian, 2007, 50 - 58).

كان المجتمع الأرمني عشية الحرب العالمية الأولى ريفيا بالأساس، حتى في المناطق السكانية الواقعة خارج الهضبة العليا، وكان السكان الأرمن يتوزعون على محور يمتد من يريفان إلى أضنة، تقع على جانبيه الشمالي والجنوبي أكثر المراكز السكانية كثافة (انظر الفصل 7)، أي معظم الأرمن المنتشرين في النصف الشرقي من آسيا الصغرى، مع وجود أقليات في كثير من المراكز العمرانية في النصف الغربي وتراقيا الشرقية والقسطنطينية وإزمير على وجه الخصوص.

هذا ويمكن مقاربة الأراضي التاريخية الأرمينية في الزمن الطويل بدراسة توزيع أبرز مراكز الوجود الأرميني المتمثلة في العواصم القديمة للدول الأرمينية المتعاقبة (11 عاصمة)، ومقرات الجاثليق (5 مقرات)، في حين كانت مقرات البطريركيات (3 مقرات) خارج المجال التاريخي الأرميني، وأخيرا الجامعات والأديرة وأماكن الكتابة (scriptorium) (C. Mutafian, E. Van Lauwe, 2001, 81 - 75). وتتركز هذه الأماكن المميزة للوجود الأرميني أساسا في أرمينيا الكبرى (الهضبة الأرمينية والجبال المحيطة بها) وبشكل ثانوي في كيليكيا، في حين كانت أرمينيا الصغرى الواقعة بينهما منطقة رخوة تضم عددا أقل من المؤسسات الكبرى، بحيث ينتظم المجال الأرميني حول قطبين غير متوازنين أهمهما أرمينيا الكبرى التاريخية مع وجود وكثافة أقل بكثير في أرمينيا الصغرى الواقعة بين القطبين (أرمينيا الكبرى وكيليكيا).

المسار المجالي-الزمني والنموذج المجالي للأرمن

يتشكل النموذج الزمني-المجالي للأرمن (الشكل 10) من نواة مركزية تتمثل في جمهورية أرمينيا الحالية والجمهوريات التي سبقتها، وتحيط بها أراضي أرمينيا الكبرى والصغرى التاريخية الواقعة حاليا في تركيا، والتي لم تعد تضم حاليا إلا عددا قليلا من السكان الأرمن وبعض المعالم التاريخية الأرمينية (الكنائس، والأديرة) التي أصابها الخراب.

وتتكون الحلقة الثانية للنموذج من مناطق الشتات التاريخي الأورو-آسيوي التي تعود إلى العصر الوسيط وتنتشر جالياته ومعالمه أساسا في إيطاليا

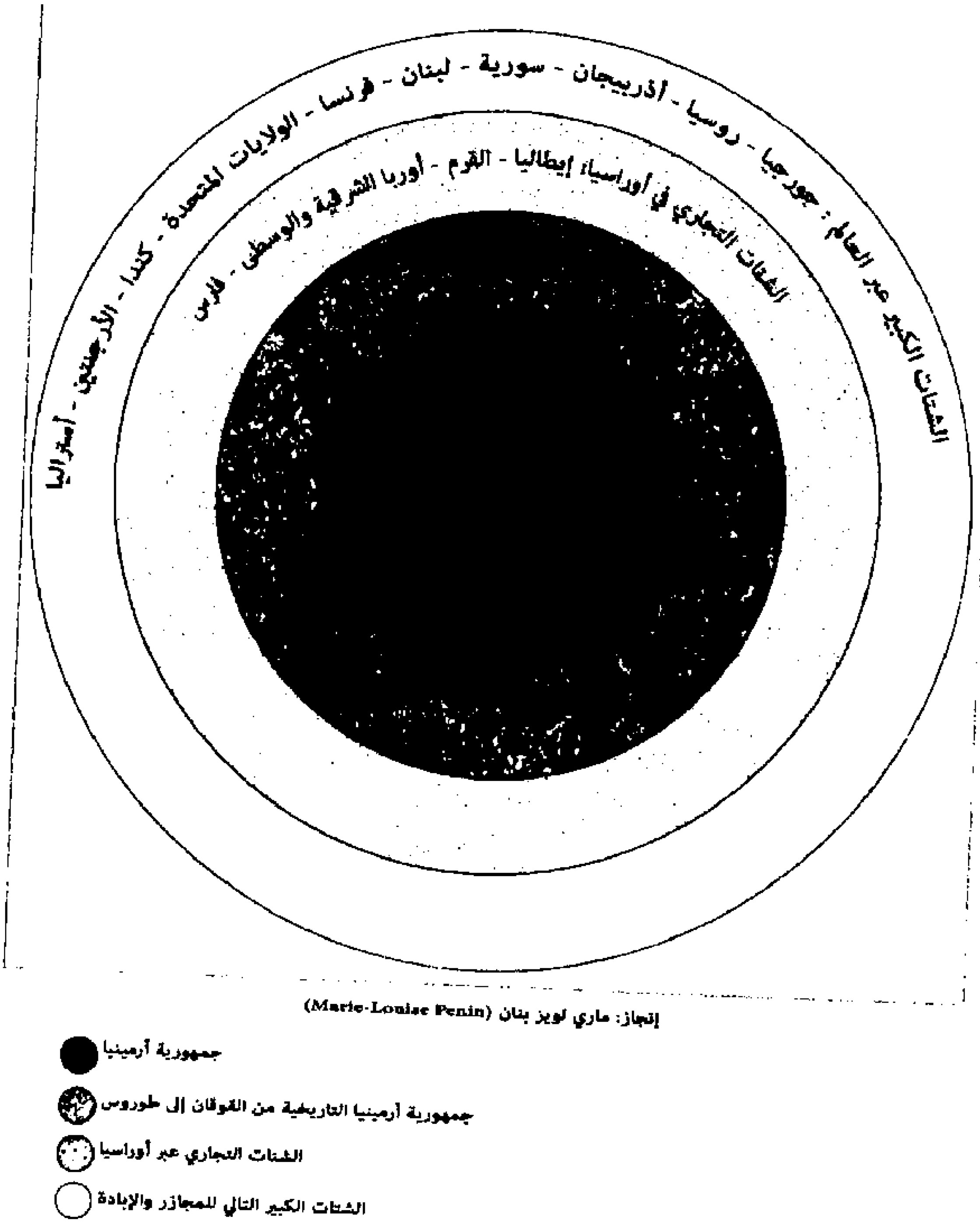

الشكل (10): النموذج الزمني-المجالي للأرمن

وشبه جزيرة القرم والقوقاز وشرق ووسط أوروبا وإيران (جلفة الجديدة). وقد تشكلت هذه الجاليات التجارية أساسا بين القرنين الثاني عشر والثامن عشر. أما الحلقة الخارجية للنموذج فتتمثل في الشتات الكبير العالمي الذي أسفرت عنه إبادة 1915-1916، والمنتشر في كل من روسيا وغرب أوروبا والشرق الأوسط وشمال أمريكا على وجه الخصوص.

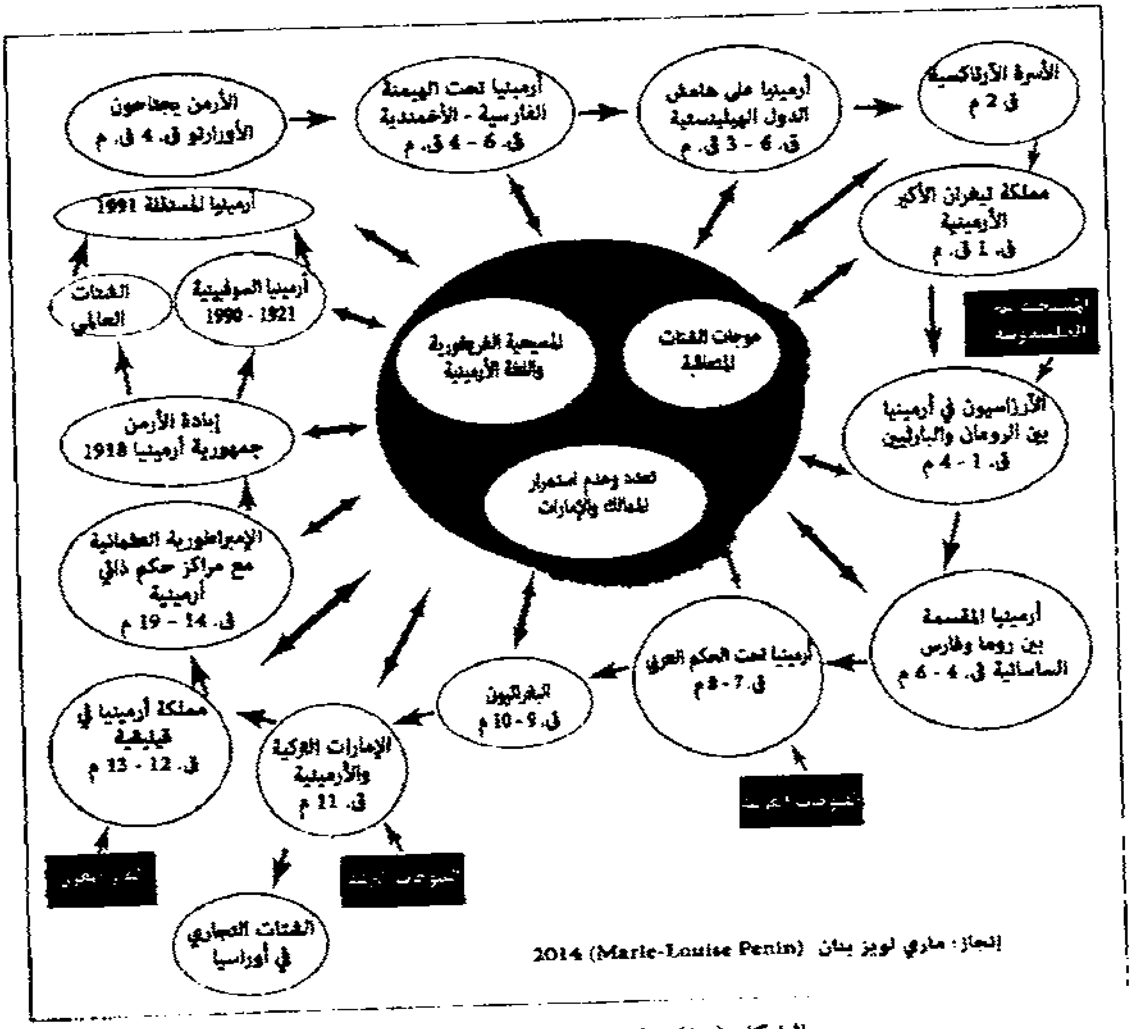

الشكل (11): المسار المجالي-الزمني للأرمن

ويشمل المسار المجالي-الزمني (الشكل 11) في وسطه عناصر الاستمرارية الثلاثة: اللغة الأرمينية والدين (الكنيسة الرسولية غير الخلقدونية) المرتبطين ارتباطا تاريخيا وثيقا، وتعدد الممالك والإمارات العابرة ذات الوجود المتقطع والقائمة على بنى عصبية مستديمة، وأخيرا التشكل المتكرر لجماعات شتات متتالية منذ العصر الوسيط حتى الآن.

وتتميز أهم مراحل المسار الأرميني بانقطاعات كبرى: التحول إلى المسيحية في القرن الرابع؛ وموجات الغزو والفتح الثلاث (العربية، والتركية، والمغولية) التي نتج عن كل واحدة منها زوال الدولة الأرمينية المستقلة؛ وإبادة 1915-1916 التي انبثق عنها الشتات العالمي الكبير. ولا يشمل المسار سوى فترات قصيرة تأسست في أثنائها دولة (مملكة) أرمينية: الأسرة الآرتاكسية (القرنان 1-2 قبل الميلاد)، والأسرة الأرزاسية (القرون 1-4م)، والأسرة الباغراتية (القرنان

9-10م)، والأسرتـان الروبينيـة والهيثوميـة في كيليكيـا (القرنـان 12-13م).

وفي المناطـق الجبليـة متعـددة الإثنيـات في شرق الأناضـول، فـرض شـعب آخـر ذاتـه مـن خـلال قدرتـه الكبـيرة عـلى البقـاء والاسـتمرار عـلى شـاكلة الأرمـن، ويتعلـق الأمـر بالشـعب الكـردي الـذي يسـعى في الفـترة المتأخـرة إلى تأسـيس دولتـه القوميـة.

الأكراد والكردستانات

لاتزال مسألة أصل الأكراد لغزا، وعادة ما يلصق بهم أصل أسطوري باعتبارهم يتحدرون من الميديين الذين يبدأ تاريخهم في العام 612 ق. م عند سقوط نينوى. بيد أن أقرب تصور للواقع هو الذي يعتبر الأكراد نتاج اختلاط جماعات قبلية استقرت في المحور الجبلي لزاغروس وطوروس وأخرى عبرت هذا المحور في أثناء هجراتها (M. O'Shea, 2006, 116). ويرجح أن الأكراد يتحدرون من شعوب الكاشو والغوتي واللولو والشوبارو، وكذلك من الإيلاميين والميديين. وكانت جماعات تسمى الكاردو (Kardu/Qardu) أو الكاردوشوي (Karduchoi) تسكن في عهد الإمبراطورية الفارسية الأخمندية المنطقةَ الجبلية نفسها، وعادة ما يعتبرون أسلاف الأكراد[3]، مع العلم أن الأرمن هيمنوا فترات متقطعة على هذه المنطقة الجبلية، وكانوا يشكلون قسما من سكانها حتى بداية القرن العشرين.

تعـود تسـمية الأكـراد إلى العـرب الذيـن أطلقوهـا في فـترة فتوحاتهـم عـلى خليـط مـن القبائـل الإيرانيـة أو المتشـبعة بالثقافـة الإيرانيـة، وكانـت بعضهـا مثـل الغـوراني (Gurani) والـزازا (Zaza) تتكلـم لغـة غـير كرديـة، وربمـا كان الأكـراد مـن بقايـا السـكان السـابقين للأكـراد في المنطقـة (M. O'Shea, 2006, 125). وبالنظـر إلى الوثائـق المتوافـرة في الوقـت الحـالي ومـا توصلـت إليـه الأبحـاث، يتعـذر تحديـد أصـل الأكـراد بدقـة قبـل الفتوحـات العربيـة وانتشـار الإسـلام، كـما يسـتحيل تحديد الفـترة الزمنيـة التـي أصبـح فيهـا الأكـراد جماعـة قائمـة بذاتهـا.

يتوزع الأكراد الذين يبلغ عددهم نحو ثلاثين مليون نسمة بين أربع دول قومية (تركيا، وإيران، والعراق، وسورية)، ويشكلون أكبر أمة بلا دولة في العالم. وتتميز الإثنية الكردية بتجانسها الكبير وتعدد الجماعات الإثنية المكونة لها، بحيث تحيط بالأكراد

ذوي الهوية الكردية الواضحة المعالم جماعات الأطراف ذات الهويات المتبدلة التي تمثل الهوية الكردية بالنسبة إليها أحد الخيارات الممكنة بين هويات أخرى. وتختلف الجماعات القبلية (العشيرة، والكرد) عن جماعات الفلاحين التي لا تخضع للنظام القبلي (الرعية، والغوران، والميسكان، والكيلاوسبي، والكورمانك ra'yat, guran,) (miskên, kelawspî, kurmanc)، مع وجود حركية نحو التفاف الفئتين حول هوية إثنية كردية واحدة[4].

يتألـف المجتمـع الكـردي مـن فسيفسـاء لا تندمـج كل مكوناتهـا بالطريقـة نفسـها في المجموعـة الكليـة، وقـد تتغـير حدودهـا الخارجيـة بتغـير الظـروف (M. Van Bruinessen, 2006, 23 - 43)، ففـي فـترة الحكـم العثـماني وداخـل إيـران القاجاريـة حكمـت الأراضي الكرديـة فـترة طويلـة بشـكل غـير مبـاشر بواسـطة إمـارات صغـيرة شـبه مسـتقلة تدفـع الإتـاوة للحكـم المركـزي. وبحلـول ثمانينيـات القـرن التاسـع عـشر زالـت الكيانـات الكرديـة المسـتقلة أو شـبه المسـتقلة. وفي سـياق إقـرار تسـيير مركـزي ضمـن سياسـة الإصلاحـات التـي اعتُمِـدت في نهايـة القـرن التاسـع عـشر مـن طـرف الإمبراطوريتـين العثمانيـة والفارسـية، عُوِّضـت سـلطة الأمـراء بسـلطة الزعـماء الدينيـين (الشـيوخ، والأغـوات) المرتبطـين ارتباطـا وثيقـا بالطـرق الصوفيـة والبنـى القبليـة وملكيـة الأرض.

تنـدرج ظاهـرة القبليـة (العصبيـة) الكرديـة في الزمـن الطويـل، وقـد تأقلمـت مـع الحداثـة السـائدة في البيئـة الحضريـة حتـى أصبحـت أحـد مكوناتهـا (H. Bozarslan, 2006, 131 - 133). ويسـمح مفهـوم العصبيـة إذا طُبـق مـن منظـور غـير تجزيئـي بفهـم حركيـة بنـاء جماعـات قبليـة تضامنيـة بالمـوازاة مـع أنمـاط تنظيـم اجتماعـي أخـرى (الدولـة القوميـة، وقوميـات الدولـة أو الأقليـات، والأشـكال المختلفـة للنضـالات الاجتماعيـة). وقـد بُعِثـت هـذه القبائـل بشـكل لافـت للانتبـاه بعـد الإصلاحـات التحديثيـة في القـرن التاسـع عـشر، وكانـت العديـد مـن هـذه القبائـل موجـودة في المـدن حيـث جسـدت سـلطة مضـادة للبيروقراطيـة العثمانيـة.

وفي تسـعينيات القـرن التاسـع عـشر أكـدت الحكومـة المركزيـة سـلطتها بالاعتـماد عـلى بعـض القبائـل الكرديـة العاملـة في تنظيـم الفرسـان المعـروف

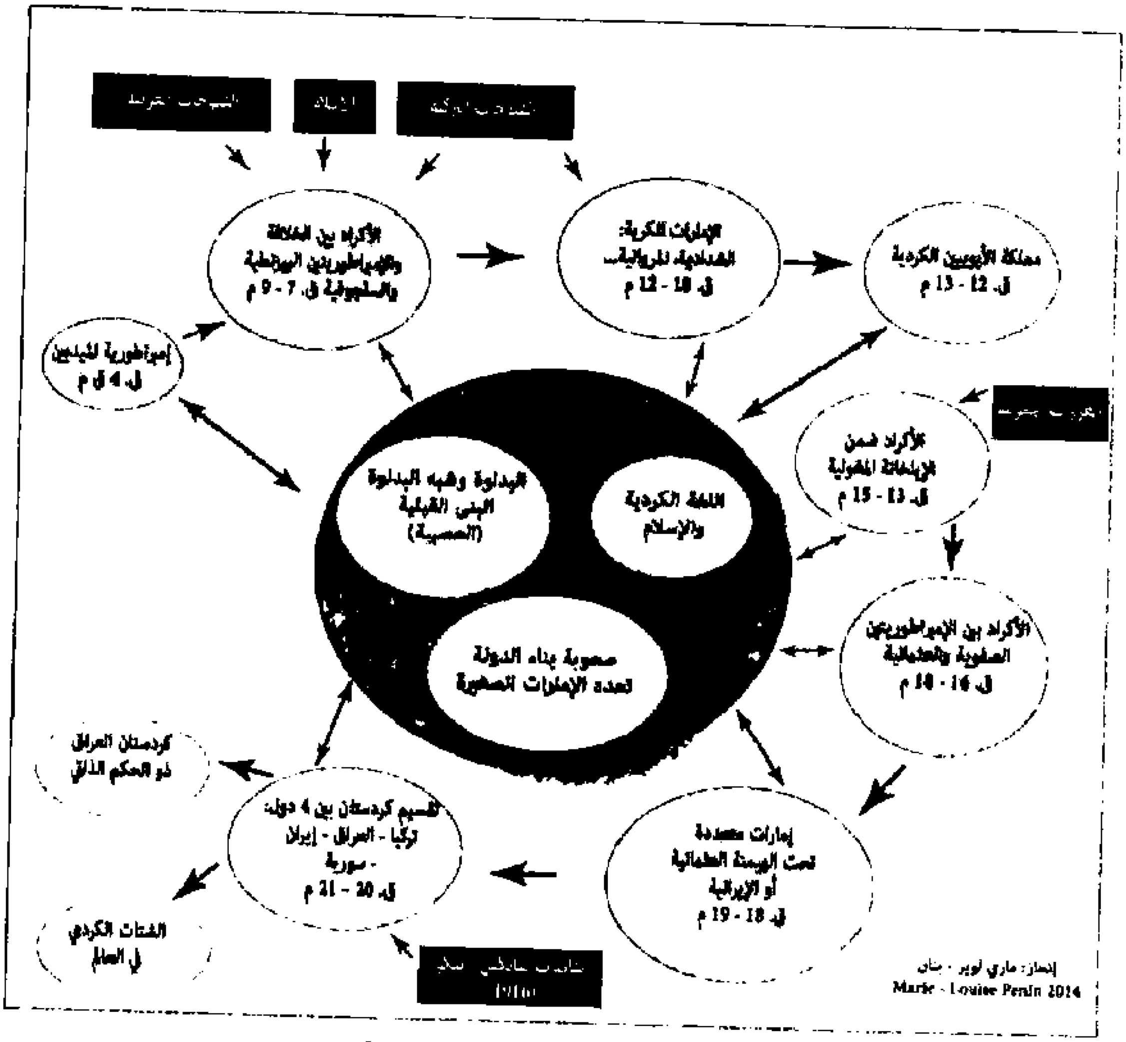

الشكل (12): المسار المجالي-الزمني للأكراد

بـ«الحميديـة»، وواصلـت الحكومـة الكماليـة سياسـة تشـكيل الميليشـيات القبليـة بتجنيـد 75 ألـف حـارس قـروي في كردسـتان الـتركي خـلال العقديـن الأخيريـن (H. Bozarslan, 2006, 138). وعـلى رغـم حركيـة تمـدن سريعـة وظهـور أشـكال عمـل حـضري، يرجـح أن تظـل القبائـل في المسـتقبل المنظـور فاعلـة في الفضـاء السـياسي الكـردي، بحيـث يمكـن أن تكـون في الوقـت نفسـه قـوى فاعلـة عـلى المسـتوى الوطنـي وعـبر الحـدود عـلى المسـتوى الإقليمـي، فالقبائـل مكونـات مسـتديمة داخـل الفضـاء السـياسي الكـردي عـلى رغـم خضوعهـا لحركيـة إعـادة تنظيـم مسـتمرة.

المسار المجالي- الزمني والنموذج المجالي للأكراد

يسـمح النمـوذج البيـاني للمسـار المجالي-الزمنـي للأكـراد بإظهـار عنـاصر الاسـتمرارية في المركـز، وأهـم مراحـل مسـارها التاريخـي، مـع

البنى المجالية المرتبطة بها التي تعكس الانقطاعات في تطور هذه المجموعة الإثنية عبر الزمن الطويل (الشكل 12). أما ثوابت الأكراد فهي حياة الترحال أو شبه الترحال للرعاة، وعموما نمط العيش القائم على التنقل، من جهة، وارتباط الأكراد القوي جدا بلغتهم الهندو-أوروبية على رغم تنوعها ضمن مجموعة اللغات الإيرانية، والانتماء الراسخ لمعظمهم إلى الإسلام السُّني مع وجود أقليات شيعية وعلوية، من جهة أخرى.

ويلاحظ طوال تاريخ الأكراد انشطار سياسي كبير يتصل بالبنى القبلية (العصبية) والإمارات، وعمّق هذا الانشطارَ موقعُهم بين أو داخل إمبراطوريتين كبيرتين متجاورتين، العثمانية والصفوية، وهذا ما جعلهم يواجهون صعوبة كبيرة في بناء دولة تدير شؤونها أسرة مالكة، وهي ظاهرة لم تحدث إلا في فترات قصيرة من تاريخهم (الأيوبيون: القرنان 12-13م).

وكان الأكراد على الدوام شعب حدود بين الدول الإمبراطورية التي أسسها البيزنطيون والعرب والإيرانيون والأتراك. ومن الصعب رسم حدود كردستان، لاسيما أنه كان دائما فضاء متعدد الإثنيات ويشمل جزءا كبيرا من المجال الذي كان يسكنه الأرمن في فترات تاريخهم المختلفة. وكردستان حاليا، منذ العام 1923، مقسم بين ثلاث دول قومية: تركيا، وإيران، والعراق. كما يوجد الأكراد في شمال شرق سورية نتيجة هجرات ناجمة عن القمع الذي تعرضوا له في الدول الثلاث التي تتقاسم كردستان. ويتضمن النموذج الزمني-المجالي (الشكل 13) نواة مركزية مقسمة إلى أربعة أجزاء يتمتع جزء واحد فقط منها، وهو الجزء العراقي، بالاستقلالية ضمن دولة فدرالية. وفي فترة متأخرة جدا يعيش الجزء السوري استقلالية أسفر عنها الأمر الواقع نظرا إلى التزام الأكراد الحياد في الصراع بين بشار الأسد ومعارضاته المسلحة المختلفة.

وتحيط بالنواة المركزية حلقة أولى تشمل مجالا شاسعا يمتد من وسط آسيا إلى القوقاز وحتى الأناضول، وهي المناطق التي هُجِّرت إليها ووُطِّنت فيها جماعات سكانية كردية أو ناطقة بالكردية في فترات

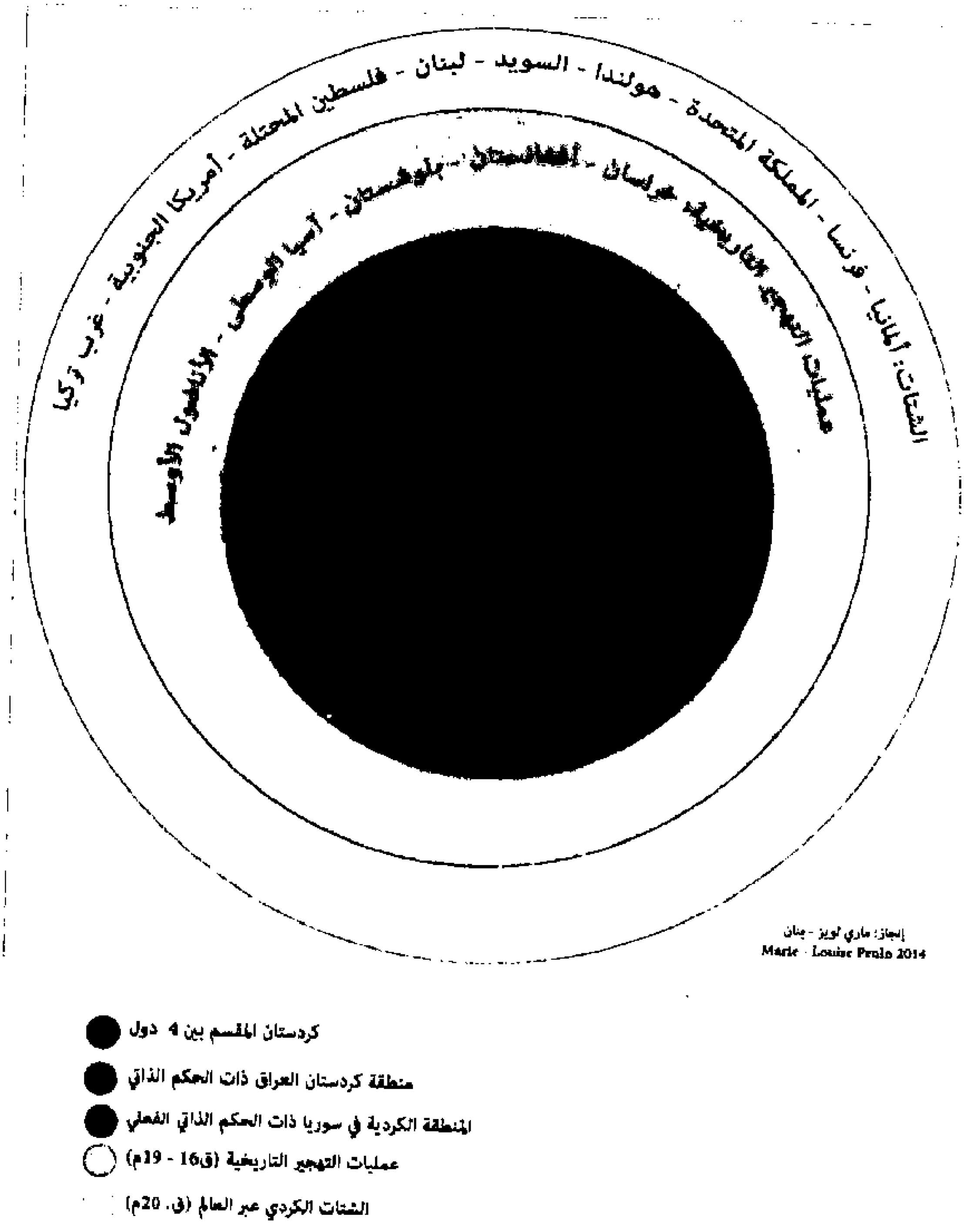

الشكل (13): النموذج الزمني- المجالي للأكراد

مختلفة من تاريخها (من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين) من طرف الدول التي تقاسمت أو لاتزال تتقاسم كردستان؛ وتضم الحلقة الثانية خراسان، وبلوشستان، وأفغانستان، وأرمينيا. أما الحلقة الخارجية فتشمل الشتات العالمي الأوروبي أساسا، الذي يتخذ أكثر فأكثر طابعا عالميا: ألمانيا، وفرنسا، وهولندا، والسويد، وأمريكا الشمالية. وفي فترة

متأخرة ظهر شتات سياسي واقتصادي أيضا، في المدن الكبرى غرب تركيا، وفلسطين المحتلة، ولبنان.

القومية الكردية

نشأت القومية الكردية في الفترة المتأخرة للدولة العثمانية، وتبلورت بفضل الاتصالات بين المثقفين والضباط والتيارات الفكرية الأوروبية، كما كانت ردا على القوميتين الأرمينية والتركية المنافستين لها. وكان هدف القومية الكردية تأسيس دولة قومية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لدخول التاريخ، وارتكزت إلى المبادئ التي طرحها ويلسون(*) في مؤتمر السلم، وإلى ما جاء في معاهدة سيفر (1920) (Sèvres) التي أقرت ضرورة إنشاء دولة كردية، وإن ظلت هذه المعاهدة حبرا على ورق.

واصطدمت القومية الكردية بالشعوب المهيمنة من عرب وفرس وأتراك الذين تمكنوا بسرعة، بعد زوال الإمبراطورية العثمانية، من الاعتماد على دولة أو عدة دول تستند إليها أممهم، في وقت حاولت فيه القومية الكردية «تكوين أمة من عناصر مختلفة اجتماعيا ودينيا ولغويا، لا تتوافق مع فكرة الأمة». (H. Bozarslan, 1997, 104).

وتستند القومية الكردية إلى تاريخ متخيل دعائمه أساطير مؤسسة أهمها نوروز أو اليوم الجديد (21 مارس) الذي يرمز إلى انبعاث الأمة الكردية، والذي يجمع إحياؤه كل سنة جماعات الشتات كلها. ومن الأساطير الأخرى اعتبار الميديين أسلافا للأكراد الذين التفوا حول رموز أخرى مثل كتابات أحمد إخاني التي تعود إلى القرن السابع عشر والداعية إلى وحدة الأكراد، وكذلك الشخصيات القومية المتمثلة في الأمراء الأكراد في أثناء القرن التاسع عشر، إضافة إلى خريطة «كردستان الكبير» كرد فعل

(*) توماس وودرو ويلسون (1856–1924)، هو الرئيس الأمريكي الثامن والعشرون، تبوأ منصب الرئاسة في الفترة (1913-1921)، وينتمي إلى الحزب الديموقراطي، وأعلن ما عُرف دوليا بـ «المبادئ الـ 14» في مؤتمر السلام الذي عُقد في فرنسا في العام 1919 بعدما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، ومن بين أبرز هذه المبادئ «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، كما أنه صاحب فكرة إنشاء «عصبة الأمم»، وحاز جائزة نوبل للسلام في العام 1919.

رمزي على تقسيم الأراضي الكردية عشوائيا بين أربع دول قومية، وكتحدٍ لجمعية الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة. وقد اعتمد الطرح القومي أيضا على الأهمية الأسطورية للشهداء وكفاحاتهم والأماكن التي تعرضت للقمع (الشيخ سعيد، وآرارات، ودرسيم، وماهاباد، ومجازر حلبجة...). وعلى رغم انشطار الحركة القومية إلى مجموعات عديدة، فإن مشروع الدولة المشترك يدفع السكان ويحركهم، وخاصة الشباب منهم، في نضالات عادة ما تُقْمَع بعنف من طرف الدول التي يوجد فيها الأكراد في موقع الأقلية. هذا ويضم الحقل القومي الكردي في الوقت نفسه الداعين إلى الارتباط بالغرب، والماركسيين، والإسلاميين (H. Bozarslan, 1997, 119).

وفي تركيا نجح حزب العمال الكردستاني (PKK) بمرجعيته الماركسية-اللينينية في قيادة حركة مسلحة طويلة الأمد ضد الدولة التركية منذ العام 1984. وحافظ هذا الحزب على وجوده حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، ويعتبر «الحزب الواحد» الممثل للشعب الكردي في تركيا وخارجها. ونظرا إلى تراجعه بعد سقوط الشيوعية في العالم لجأ الحزب إلى استعمال المرجعية الدينية والإسلام السياسي السني الذي لا يمكنه، مثله مثل الأصولية أو الماركسية، استيعاب كل أطياف الأكراد، إذ يترك جانبا العلويين والشيعة واليزيديين، كما أنه يتفاعل مع البنى القبلية والطُرقية (النقشبندية مثلا).

مقاومة الأكراد للإدماج

كانت الانتفاضات الكردية المتجددة في العهد الكمالي نتيجة لتلاحم صنفين مختلفين من المعارضة: «أولهما رد فعل على المركزية واتساع سلطة الدولة والإصلاحات الفوقية والقومية التركية، وكلها عوامل كانت تهدد وجود المجتمع الكردي التقليدي» (H. Bozarslan, 1991, 74)، فكان هدف هذا الصنف الأول من المعارضة الدفاع عن البنى الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تهددها السياسة الكمالية القائمة على المركزية والتحديث، وكانت هذه المعارضة ريفية أساسا.

أما الصنف الثاني من المعارضة فهو قومي تحديثي على شاكلة الكمالية، وكان محركه الأنتيليجنسيا الكردية المقيمة في المدن أو الخارج، وهو يقوم على رفض سياسة الإدماج التي تتبعها الدولة التركية، ويهدف إلى إقامة دولة كردية لا تختلف كثيرا عن الدولة الكمالية. وبما أن الحركة القومية الكردية لم يكن في إمكانها التجذر في الوسط الحضري، فإنها ارتبطت أكثر فأكثر بالقبائل والطرق في الوسط الريفي، «فيكفي الاطلاع على خريطة الانتفاضات للتأكد من تغلب الطابع الريفي، بحيث انتقلت الانتفاضات من المناطق الحضرية إلى الريفية، ومن مناطق السهول إلى الجبال، وحتى من المناطق التي تسود فيها حياة الاستقرار إلى مناطق الترحال». (H. Bozarslan, 1991, 72).

اندلعت منذ 1920 انتفاضات كردية متفرقة ضد الدولة الكمالية، قادها زعماء قبليون و(أو) دينيون، كانت أهمها انتفاضة الشيخ سعيد (1925)، وأعمال القمع في درسيم/تونجيلي (1937-1938)، وكان القمع دمويا من دون إمكانية تحديد عدد الضحايا (عدة آلاف أو عشرات الآلاف على الأرجح)، وأعقب ذلك فرض مراقبة عسكرية صارمة في كامل شرق تركيا، استمرت وفق أساليب مختلفة إلى نهاية تسعينيات القرن العشرين. وسبّب الانقلابان العسكريان في 1960 و1980 ازدياد حوادث القمع والاعتقال والسجن والتعذيب والتغييب، وكان هذا العنف نتيجة للصراع بين الجناح المسلح لحزب العمال الكردستاني (PKK) (منذ 1985) وقوى الأمن التي تعمل بالتنسيق مع القوات المسلحة التركية في الشرق، وأيضا في أطراف المدن الكبرى التي استقر فيها الكثير من المهاجرين الأكراد.

وبلغ العنف أوجه خلال ما عُرف بالسنوات السوداء (1989 - 1995) التي شهدت تعبئة ما يزيد على 300 ألف جندي في المناطق الكردية. ومنذ توقيف الزعيم التاريخي لحزب العمال عبدالله أوجالان (Abdullah Öcalan) في العام 1999 تراجعت حدة المواجهات بشكل ملموس، وانسحب ما تبقى من قوات الحزب وزعمائه إلى كردستان العراق في العام 2004.

وانحصرت المرجعية الإقليمية المتمثلة في «كردستان الكبير»، التي

تعود إلى 1945، في حيز رمزي وأيقونوغرافي، فحزب العمال نفسه تخلى عن فكرة المطالب الإقليمية منذ تسعينيات القرن العشرين. هذا وقد رجحت الكفة الديموغرافية لمصلحة أكراد الخارج (المدن التركية الكبرى وجماعات الشتات) على حساب أكراد شرق تركيا (كردستان)، مما غيَّر على أرض الواقع طبيعة المسألة الإقليمية، وأعطى دفعا لحركيات المحافظة على الهوية القائمة على الشبكات، على حساب التجذر في أرض أصلية صار من الصعب رسم معالمها (J. F. Pérouse, 2011) (انظر الفصل 10).

المسألة الكردية في تركيا: الانفتاح أو التشنج؟

منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين مالت الحكومات التركية إلى الإقرار بوجود «واقع كردي» من دون تحديد ماهيته، فقد حرر رئيس الوزراء السابق تورغوت أوزال (Turgut Özal) آلاف المساجين السياسيين، ورفع الحظر على التحدث والنشر باللغة الكردية (1991)، واعترف رئيس الوزراء السابق سليمان ديميريل (Süleyman Demirel) في بداية تسعينيات القرن العشرين رسميا بـ«الواقع الكردي». وتبعت هذه الخطوات نهضة ثقافية كردية لم يشهد لها مثيل في السابق، حيث أُنشئت في كامل البلاد جمعيات ومجلات للترويج للثقافة الكردية، فعلى سبيل المثال تأسس في إسطنبول المركز الثقافي لبلاد الرافدين (MKM) في العام 1991، الذي أصبحت له ملحقات في عدة مدن، وتأسست دُور نشر عديدة باللغات الكردية في كل من إزمير وديار بكر وبخاصة إسطنبول.

ومنذ 2002 ظهرت مطالب بتدريس اللغة الكردية اختياريا من المستوى الابتدائي إلى الجامعة، وشارك في هذه الحملة مئات الآلاف من الأشخاص من دون أن تسفر عن نتيجة، إذ تعرض المطالبون للاعتقال والطرد المؤقت من الجامعات. وبضغط من الاتحاد الأوروبي رخص منذ العام 2004 لتلقين دروس خصوصية في اللغة الكردية في فان (Van) وباتمان (Batman) وأورفة (Urfa)؛ كما أُطلقت في التلفزيونات والإذاعات العمومية حصص أسبوعية باللغات الكردية، فضلا على أن الجمهور الكردي أصبح بإمكانه التقاط القنوات الكردية

التي تبث من شمال العراق.

وتطالب الأحزاب الشرعية القليلة التي ينتمي إليها بعض النواب الأكراد باعتماد نظام حكم جهوي فعلي ومنح استقلالية أكبر للسلطات المحلية ولاسيما البلدية منها، في خطوة تقر بوجود هوية كردية متميزة مع عدم المساس بالوحدة الإقليمية للجمهورية. وعلى رغم انفتاح الحكومة التركية الإسلامية المعتدلة المنبثقة عن حزب العدالة والتنمية (AKP) على مثل هذه المطالب الكردية منذ 2002، فإن الطريق للوصول إلى الاعتراف بها لايزال طويلا (J. F. Pérousse, 2005, 365 - 366).

وفي خطوة أولى من نوعها أوقفت حكومة AKP الإسلامية المحافظة العمل بقانون حالة الطوارئ في المناطق الكردية، ورفعت بعض القيود المفروضة على استعمال اللغة الكردية، واعترف رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان (T. Erdogan R.) في خطاب له في مدينة ديار بكر في 2005، بوجود مسألة كردية، وبأن الدولة ارتكبت مظالم في كردستان، ووعد بالبحث عن حل سياسي للقضية (Ö. Yilmaz, 2013, 167 - 169). وفي العام 2009 أنشئت أول قناة تلفزيونية وطنية ناطقة بالكردية، ومدد حزب العمال الكردستاني (PKK) الهدنة المعلنة من جانب واحد في سبتمبر 2008 حتى شهر مارس 2009. غير أن الصعوبات بدأت تلوح في الأفق منذ صيف 2000 نتيجة للضغط الذي مارسته المعارضة والجيش.

وفي العام 2010 أدى تزايد التشنج إلى تجدد العمليات العسكرية ورفض تعديل الدستور الذي أبقى على ضرورة الحصول على 10 في المائة من الأصوات مما يضر بالتمثيل الكردي في الانتخابات الوطنية. ومع انتهاء المباحثات السرية في أوسلو (مايو 2011) وتزايد القمع الموجه ضد الحركة الكردية، وصلت سياسة «الانفتاح الكردي» التي اتبعتها حكومة أردوغان إلى طريق مسدود (J. F. Pérousse, 2005, 184 - 185). وتزايدت أعمال العنف القاتلة بسبب توترات جهوية، خاصة منذ بداية الثورة في سورية وسعي أكراد هذا البلد إلى الحصول على استقلالهم. كما أسهم اختلال الوضع في كردستان العراق في زيادة التوترات وتشنج موقف حزب العمال الكردستاني الذي أصبح له هامش مناورة أكبر (Ö. Yilmaz, 2013, 168)، فتوارت من جديد آمال حل

سياسي للمسألة الكردية في تركيا[5].

وعلى رغم التهجير القسري للسكان والتقتيل والقصف في جنوب شرق الأناضول أو درسيم، اضطرت الحكومات التركية إلى الاعتراف بـ«الواقع الكردي» ومنح مكانة للغات الكردية، وإن ظلت هذه المكانة هامشية. ونظرا إلى استحالة المطالبة بالاستقلال أو حتى استقلال ذاتي لـ«كردستان» محدد إقليميا في ضوء الأوضاع الراهنة، تحوّل المقاومون الأكراد إلى المطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يأملون تحقيقها في مستقبل غير بعيد.

ومن المظاهر الجديدة لمقاومة السياسة الاندماجية إحياء أسماء الأماكن الكردية في المناطق الريفية بجنوب شرق الأناضول، بحيث تترافق التسمية التركية الجديدة مع التسمية الكردية القديمة. ومنذ 1990 استرجعت نحو أربعين قرية ومدينة تسميتها القديمة في مقاطعات آغري وقارس وآردهان من دون أن تعمم هذه الظاهرة على مناطق أخرى (B. Çakir, 2014, 31 - 32).

ويمثل إحياء التسميات القديمة في الوسط الريفي واستحداث تسميات كردية في المجالات الحضرية الجديدة، تجسيدا للحق الثقافي في المحافظة على ذاكرة وهوية الأماكن في مواجهة انعدام المساواة الثقافية والتمييز الذي يتعرض له الأكراد، وتجلت بذلك حدود سياسة التتريك التي تواجه من جانب آخر ضغوط الاتحاد الأوروبي لفرض الاعتراف بحقوق الأقليات، فإذا ما استثنينا الأقليات الدينية التي اعترفت بها معاهدة لوزان توجد عدة أقليات إثنية تطالب أو قد تطالب مستقبلا بالاعتراف بحقوقها الثقافية (العلويون، والأكراد، واللاز، والعرب، والسريان، والآشوريون-الكلدان، والأذريون، والقوقازيون...).

خلاصة: ظاهرة استمرارية شعبين جبليين على هامش الإمبراطوريات الكبرى

احتل الأرمن تاريخيا مجالا جبليا يتكون من هضبة عليا ذات تضاريس متقطعة جدا بين جبال زاغروس وطوروس، وهو مجال تقاسموا القسم الأكبر منه مع الأكراد الذين ظهروا على مسرح التاريخ في فترة لاحقة. ويشكل هذا المجال منطقة عبور بين إيران والأناضول، وبين القوقاز وبلاد الرافدين، كانت تعبره المسالك التجارية الرابطة بين آسيا وأوروبا، وغزوات وهجرات

الشعوب الآتيـة مـن وسـط آسـيا أو مـن الجزيـرة العربيـة. وقـد شـهد السـكان الذيـن توطنـوا عـبر الزمـن في هـذا المجـال حالـة مـن عـدم الاسـتقرار في المـكان والزمـان في كل المراحـل التاريخيـة. بيـد أن شـعبين اثنـين برهنـا عـلى قـدرة كبـيرة في الاسـتمرار والتجـدد منـذ فجـر التاريـخ وحتـى الآن، وهـما: الأرمـن والأكـراد. فقـد كانـت الـدول التـي أنشـأها صغـيرة مـن حيـث الامتـداد، ولم تعمِّـر طويـلا مقارنـة بالإمبراطوريـات المجـاورة عـلى حدودهـما، غـير أن البنـى العصبيـة أو القبليـة لهذيـن الشـعبين مكنتهـما مـن البقـاء عـلى رغـم الحـروب والمجـازر التـي تعرضـا لهـا في فـترات تاريخيـة مختلفـة، خاصـة في النصـف الأول مـن القـرن العشريـن، وتأسسـت هويتهـما عـلى الارتبـاط الوثيـق بلغـة هنـدو-أوروبيـة، وبالنسـبة إلى الأرمـن بالديـن المسـيحي الـذي اعتنقـوه في مرحلـة لاحقـة مـن تاريخهـم.

وجعلـت الهجـرة القسريـة أو الطوعيـة الأرمـن والأكـراد يشـكلون في فـترة مبكرة جماعـات شـتات أورو-آسـيوية ثـم عالميـة، وجـدت نفسـها في قلـب حركـة التبـادل التجـاري. كـما لم تنجـح سياسـات الإدمـاج القسري التـي تعـرض لهـا هـذان الشـعبان في الـدول التـي تقاسـمت أراضيهـما الأصليـة (الكيانـات الأرمينيـة والكردسـتانية المتعاقبـة) في القضـاء عليهـما وجعلهـما يشـاركان مشـاركة كاملـة في الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية والثقافيـة للبلـدان التـي أُلحقـا بهـا. وسـمح لنـا رسـم نمـوذج المسـار الزمنـي والنمـوذج المجـالي بإبـراز عنـاصر الاسـتمرارية الاجتماعيـة والثقافيـة والـشروخ والانقطاعـات الكـبرى لاسـيما السياسـية التـي كان هـذان الشـعبان فاعلـين فيهـا.

الجزء الثالث

عصر القوميات:
«الهندسة الديموغرافية» أو محاولة فرض التجانس الإثني
في آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية

شهدت آسيا الصغرى أو الأناضول في عصر القوميات محاولة فرض تجانس إثني قسري وعنيف لا مثيل لها في الشرق الأوسط أو البلقان. وكان الهدف المتوخى بناء دولة قومية تركية متجانسة إثنيا. فقد أنتجت القومية التي نادى بها الشباب الأتراك، ومن بعدهم الكماليون، في أثناء القرن العشرين في منطقة الشرق الأوسط، أكثر المشاريع تطرفا وشمولية لأجل بناء دولة قومية متجانسة إثنيا. وكانت النتيجة المباشرة لهذا التحول أن أصبحت اليونان بدورها أكثر دول البلقان تجانسا، إذ استقبلت أكثر من مليون لاجئ يوناني من آسيا الصغرى، واستبدلت سكانها المسلمين مع تركيا. وواصل الكماليون السياسة المعروفة بـ«الهندسة الديموغرافية أو الإثنية» التي سنّها الاتحاديون قبلهم، وكانت تلك السياسة السبب الرئيس في إعادة تشكيل إقليمي جذري في تركيا واليونان. وحتى يمكن فهم الطابع الفريد والجذري لهذه الظاهرة يجب علينا الوقوف على الأسس التي قامت عليها هذه السياسة وتحليل الإمكانات التي سخرت لتحقيق أهدافها.

7

اليونانيون والأرمن في آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية عشية الحرب العالمية الأولى

قبيل الحرب العالمية الأولى كانت الأراضي التي تشكل اليوم تركيا، أي آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية، تضم أغلبية مسلمة نسبتها من 70 إلى 80 في المائة وفق المصادر المعتمدة، غير أن هذه المناطق كانت أيضا موطنا لكثير من الأقليات الإثنية المسلمة وغير المسلمة. وفي عهد القوميات الناشئة الذي أصبح فيه وجود الإمبراطورية العثمانية مهددا، اصطدم الشباب الأتراك الحاملون لواء القومية التركية بوجود أقليتين مسيحيتين موزعتين توزيعا متفاوتا وشاملا في كامل الأناضول وتراقيا الشرقية، هما: اليونانيون في السواحل خصوصا في الغرب، وبأعداد أقل بكثير في الوسط؛ والأرمن خصوصا في الشرق وفي

«سعى أعضاء جمعية الاتحاد والترقي إلى تفادي تفكيك الأناضول على شاكلة ما حدث في البلقان بعد الحروب البلقانية، وأرادوا أن يجعلوا من الأناضول فضاءً آمنا للدولة القومية التركية المسلمة».

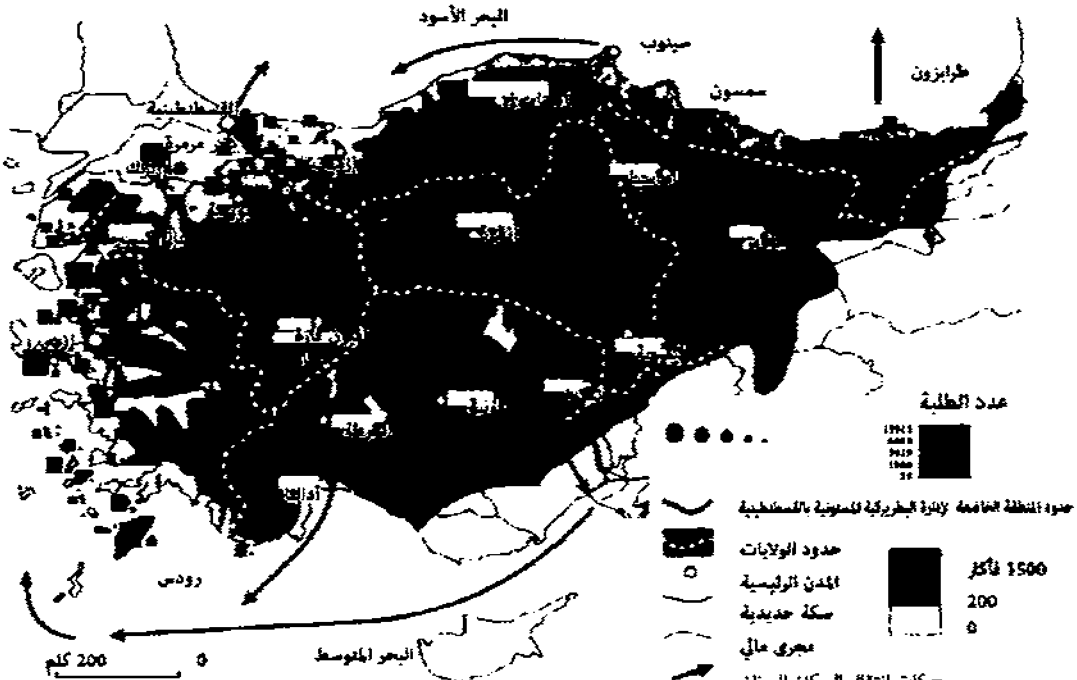

المصدر: وفق الخريطة التي وضعها الرائد نوتيس بوتزاريس
Notis Botzaris، أثينا 1919

الشكل (14): المدارس والكنائس اليونانية في آسيا الصغرى (1912)

الجنوب الشرقي وفي كثير من المراكز العمرانية. وكان وجود هاتين الأقليتين معتبرا في العاصمة إسطنبول.

تبنت هاتان المجموعتان الإثنيتان-الدينيتان اللتان كانتا تتمتعان بصفة «الملّة» العثمانية، طموحات قومية، وأسستا حركة قومية سبقت الحركة القومية لدى الأتراك الذين كانوا يعتبرون أنفسهم عثمانيين، ويرغبون في المحافظة على إمبراطوريتهم وتحديثها.

حصل اليونانيون منذ العام 1829 على دولتهم القومية على الضفة المقابلة من بحر إيجة وفي جزء من أرخبيل الجزر المنتشرة فيه. وشهدت هذه الدولة في وقت لاحق حركية توسع، فضمّت إليها أراضي بعد الحروب البلقانية (1912-1913)، وكانت لها أطماع في آسيا الصغرى (أيديولوجية إيديا الكبرى). أما الأرمن فكانوا يطمحون إلى إنشاء دولتهم القومية في شرق الأناضول على أراضي ممالكهم أو إماراتهم المندثرة، واعتمدوا في ذلك على روسيا التي توسعت إمبراطوريتها في مرحلة متأخرة إلى القوقاز. وهذا ما يجعلنا نحاول تقييم وجود هاتين الأقليتين وطموحاتهما كما عُبّر عنها في 1914، قبل أن نتطرق إلى السياسة القومية التي اتبعتها جمعية الاتحاد والترقي

(CUP) التي تولت الحكم في الإمبراطورية العثمانية منذ 1908، خصوصاً في 1913: فما الوضع الذي واجهه الشباب الأتراك المنضوون تحت جمعية الاتحاد والترقي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب وصف توزيع وتنظيم وديموغرافية أهم أقليتين عشية الحرب العالمية الأولى، قبل أن نحلل في الفصول التالية سياسات جمعية الاتحاد والترقي من أجل بناء دولة قومية تركية.

تنوع وانتشار اليونانيين العثمانيين في أراضي تركيا الحالية عشية الحرب العالمية الأولى

كان يونانيو آسيا الصغرى جزءا من الملّة الأرثوذكسية المنضوية تحت سلطة البطريركية المسكونية بالقسطنطينية. وفي العام 1914 كانت هذه الملة تتألف من 26 ميتروبولا تشرف على شؤون 1315 جماعة يونانية، وتنظم نشاط 2228 مدرسة يونانية (Maccas, 1919, 105). وكان الدستور الجامع المنظم لشؤون الملّة يضمن تنظيما ديموقراطيا واتحاديا للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية يُشارك فيه فاعلون من خارج الكنيسة. ويُجمع كل الملاحظين المعاصرين لتلك الفترة على أن النظام التعليمي اليوناني الذي تموّله الجماعات المختلفة كان يتميز بجودته، «عكس الندرة والفقر اللذين كانا ميزان المدارس التركية» (Alaux, Puaux, 1916, 27)، فقد اعتبرت الجماعات اليونانية تطوير التعليم أولوية قصوى، وجعلته مرتبطا بالتعليم الديني والمحافظة على الشعور القومي. وكانت أهمية وحيوية النظام التعليمي، باعتباره عامل تحديث ونشر للأفكار القومية اليونانية، من مظاهر حركية الثقافة الهيلينستية في آسيا الصغرى والفاعلين فيها والذين كانوا ينشطون في المجالات التجارية والصناعية والزراعية والفكرية.

وتبيّن «خريطة المدارس والكنائس في آسيا الصغرى في العام 1912» (مقياس 1/مليونين) التي نشرها الرائد الدكتور نوتيس بوتزاريس (Commandant D. Notis Botzaris)، عدد التلاميذ والكنائس في كل القضاءات العثمانية، وتظهر بشكل غير مباشر انتشار السكان اليونانيين في آسيا الصغرى، وتحديدا في المناطق التي كانت خاضعة للبطريركية المسكونية بالقسطنطينية (الشكل 14). وقد أثّرت قوة الأيديولوجية القومية التي نشرها هذا النظام التعليمي، والمرتبطة بالدولة اليونانية في أثينا، بعمق على مستقبل يونانيي آسيا الصغرى.

من جهة أخرى يُعتبر الإحصاء العثماني للعام 1914 «الذي لم يكن موجها للنشر، مرجعا موثوقا به، وإن قلّل من عدد السكان بشكل غير متعمد، وهو تقليل لا يخص مجموعة سكانية دون غيرها». وقد نُشر هذا الإحصاء في العام 1919 من طرف الحكومة العثمانية، وقارن الدكتور بانزاك (D. Panzac, 1988) نتائجه بالتقديرات التي وضعها ممثلو الجانب اليوناني، خصوصا ل. ماكاس (Maccas, 1919). ووفق الإحصاء العثماني (1914) كان يوجد في الأناضول 1235637 يونانيا، في حين قدر ماكاس عدد اليونانيين بـ 1953566، وقلّل من عدد المسلمين الذين قدرهم بـ7256147 فيما حدد عددهم الإحصاء العثماني للعام 1914 بـ9284937 [1].

هذا ونتفق مع بانزاك (1988) في اعتباره أن إحصاء السكان العثمانيين الذي أجرته الدولة العثمانية في 1914 يظل على رغم نقائصه أقرب إلى الواقع من تقديرات ل. ماكاس (1919) الذي عمد إلى تخفيض عدد المسلمين وبالغ في تقدير عدد اليونانيين، مع العلم أن تقديرات ماكاس في العام 1919 نُشرت دعما للمطالب القومية اليونانية في سنوات 1918-1922. «على رغم أن الإحصاء العثماني يقلل من عدد اليونانيين الذين قدرهم بـ 1555936 أي أقل بـ 50 أو 100 ألف من الواقع، يجب أن نقر بأن التقليل من عدد السكان لم يكن متعمدا ومقصودا، فهو ينطبق أيضا على المسلمين الذين قدروا بـ 13721854 نسمة، في حين يُرجح أن عددهم الحقيقي كان 14 مليونا أو حتى 14 مليونا ونصف المليون». (D. Panzac, 1988, 60).

ويحيل الباحثان أ. أليكساندريس (A. Alexandris) و ب. كيتروميليدس (P. Kitromilides) (1984-1985، 23-29)، إلى مصدر آخر هو الإحصاء الكنسي (البطريركي) والقنصلي اليوناني الذي أُطلق في العام 1910 بمبادرة من أو. فينيزيلوس (E. Venizelos)، واستمر حتى العام 1912، وواجهت إنجازه مصاعب نظرا إلى الموقف المتحفظ لليونانيين العثمانيين الذي كانوا يخشون أن يجعلهم الإحصاء عرضة للجباية والخدمة العسكرية العثمانية، وهذا ما أدى على الأرجح إلى تفادي عدد من اليونانيين التصريح بوجودهم والتقليل من عددهم الحقيقي.

كانت نتيجة هذا الإحصاء أكثر بقليل من 1.5 مليون (1547952) بالنسبة إلى آسيا الصغرى، منهم قرابة 500 ألف (495936) في ولاية آيدين (Aïdin)، ونحو 190 ألفا في كل من إسطنبول وإزمير (189710)، أي نحو 690 ألفا (685646) في الأناضول الغربي.

وقدر الإحصاء عدد اليونانيين في الأناضول الأوسط بنحو 380 ألفا (379900)، وفي منطقة البونط (سواحل البحر الأسود) بـ 482406 نسمات. وبهذا تتوسط تقديرات هذا الإحصاء ما جاء في الإحصاء العثماني للعام 1914 (1235637)، وتقديرات كل من بوليبيوس (Polybius) (1777146)، وماكاس (1953566)، التي قدمت لمؤتمر السلم في العام 1919، مع العلم أن هذه التقديرات ضُخّمت عن قصد لخدمة مطالب القوميين اليونانيين.

تميّز الوجود اليوناني في آسيا الصغرى بتوزعه وتنوع أصوله. ففي بعض المناطق تعود أصول السكان اليونانيين إلى الفترة البيزنطية مباشرة، كما هو الحال بالنسبة إلى البونط وكابادوكيا حيث كانت نسبتهم تقارب 20 في المائة من إجمالي السكان، وإن بلغ التتريك اللغوي مراحل متقدمة في كابادوكيا التي ظلت فيها العلاقات بين اليونانيين والأتراك حسنة حتى تبادل السكان (1923).

وترسم خريطتان صورة دقيقة نسبيا عن وجود السكان اليونانيين في آسيا الصغرى وتوزيعهم بين القضاءات المختلفة في 1914 (الشكل 15)، ويتعلق الأمر بالخريطة الـمُلوّنة التي نشرها ل. ماكاس (1919)، وأخرى وضعها إ. بومان (I. Bowman) «اعتمادا على مصادر جديدة بالثقة سابقة للعام 1914» (Bowman, 1928). وتبين الخريطتان أن أكبر كثافة للسكان اليونانيين في المدن والريف، أي التي تتجاوز 20 في المائة وحتى 30 في المائة من إجمالي سكان القضاء، نجدها في الساحل الإيوني شمال وجنوب إزمير، وعلى طول ساحل بحر مرمرة خصوصا في منطقة بيثينيا، وعلى الساحل البونطي وظهيره، وفي شرق وغرب سامسون وطرابزون، وأخيرا في قضاء قيصرية (قيصري) (Kayseri) في كابادوكيا. أما في المناطق الأخرى فيُلاحظ وجود يوناني، بيد أنه لا يتعدى 10 في المائة، وكثيرا ما يقل عن 5 في المائة من إجمالي السكان، ويلفت الانتباه الانتشار الكبير الذي يميز عادة جماعات الشتات التجاري. وأخيرا، يُلاحظ غياب اليونانيين أو وجودهم الضعيف في كامل النصف الشرقي للأناضول خصوصا في القضاءات التي يوجد فيها عدد كبير من الأرمن (أكثر من 20 في المائة).

وفي الأناضول الغربي كانت المنطقة الواقعة إلى الغرب من خط يمتد من إزمير في الشمال، ويمر بإيسكيشي (Eskisheï) وآفيوم-قارة حصار (Afioum-Karahissar) وإسبرطة (Isparta) وصولا إلى أنطاليا (Antalya)، تحت تأثير يوناني اقتصادي في

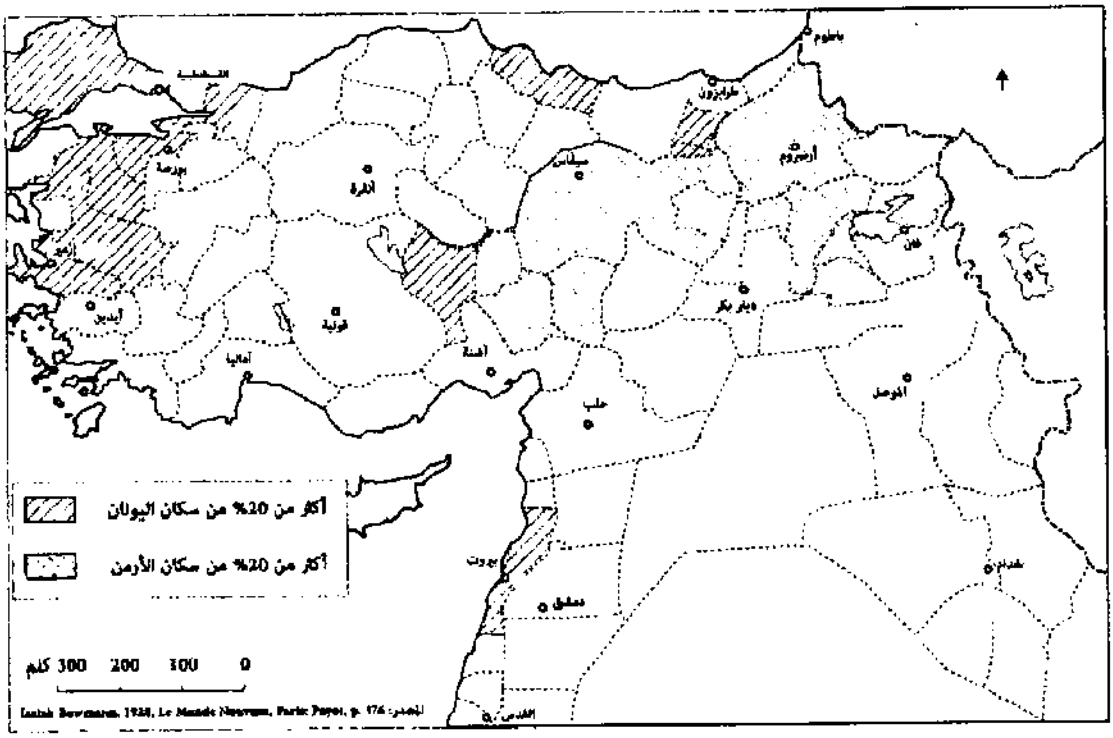

الشكل (15): اليونانيون والأرمن في آسيا الصغرى (1914)

الأساس، وكانت أكبر كثافة في سنجاق إزمير الذي كان اليونانيون يشكلون نحو 50 في المائة من سكانه، وفي مدينة إزمير ذاتها التي كان اليونانيون فيها يتجاوزون نصف السكان بقليل.

وتجدر الإشارة إلى أن كثافة السكان اليونانيين في هذه المناطق ظاهرة حديثة نسبيا، فهي أساسا نتيجة هجرات تمت في نهاية القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر انطلاقا من بلاد اليونان القارية وجزر بحر إيجة، كما هاجرت أعداد كبيرة من يونانيي دواخل الأناضول، خصوصا كابادوكيا، إلى القسطنطينية وإزمير.

اعتمد الوجود اليوناني في غرب الأناضول على التوغل الاقتصادي الأوروبي، خصوصا الفرنسي، وإن كان هذا الوجود يستند أيضا إلى جذور تاريخية عريقة جدا. وقد أدى اليونانيون دور أعوان القوى الغربية الأوروبية الاستعمارية الإمبريالية (فرنسا وإنجلترا)، وهو دور يمكن مقارنته مثلا بالدور الذي أداه الصينيون في جنوب شرق آسيا، وتحول إلى نقطة ضعف رئيسة بالنسبة إلى اليونانيين الذين أصبحوا رهائن سياسة القوى الأوروبية وهدفا للقومية التركية. ومع أن معظم اليونانيين كانوا يعيشون في المدن ومنفتحين على الخارج والحداثة،

فإن كثيرا منهم كانوا يعيشون في القرى الريفية خصوصا في الجزء الشمالي الغربي القريب من بحر مرمرة.

وفي الشمال الشرقي أي في منطقة البونط المطلّة على البحر الأسود، يعود الوجود اليوناني الكثيف نسبيا إلى العهد البيزنطي رأسا (إمبراطورية الكومنين في طرابزون)، ويشمل هذا المجال البونطي الساحل والجبال بما فيها السفوح الجنوبية المنفتحة على الهضبة الأناضولية. وكان معظم هؤلاء السكان اليونانيين في هذه المناطق ريفيين يعيشون خارج مدن الموانئ الساحلية (طرابزون وسينوب وسامسون وكيراسوندا (Kerasunda)...). من جهة أخرى انتشرت جماعات من عمال المناجم في منطقة غوموشان (كالديا) (/Gümüshane Chaldea) الجبلية في عدة مناطق منجمية داخل الأناضول، وكان ذلك بطلب من السلطات العثمانية التي استعانت بمهاراتهم (آك داغ مدن، بوغا مدن / Ak Dag Maden, Bouga Maden).

ونظرا إلى علاقاتهم القديمة والمميزة بروسيا الأرثوذكسية أصبح اليونانيون البونطيون محل شبهة منذ بداية الحرب العالمية الأولى. وفي مقاطعتي قارس وآردهان الأرمينيتين اللتين ضمتهما روسيا في العام 1878 استقر 75 ألف يوناني بونطي توزعوا على 78 قرية، ويتحدر معظمهم من جبال كالديا والقرى المنجمية بمنطقة غوموشان (آرجيروبوليس/Argyroupolis)، وكانت السلطات الروسية استقدمتهم لإعادة إعمار هذه المنطقة التي هجرها سكانها المسلمون؛ وأقام اليونانيون بهذه المنطقة التي ليس لهم بها جذور أربعين عاما، أي حتى انسحاب الروس منها في العام 1918.

أما الكتلة الثالثة للوجود اليوناني في آسيا الصغرى، وهي الأضعف ديموغرافيا، فتتألف من جماعات أرثوذكسية ناطقة بالتركية وفي حالات نادرة باليونانية، وهي جماعات متفرقة ومعزولة، تمثل بقايا الوجود البيزنطي في مناطق الهضاب والجبال (كابادوكيا وليكاونيا وفريجيا وليسيا وطوروس). وحافظت هذه الجماعات على لهجات يونانية قريبة جدا من يونانية العصور الوسطى المختلطة بالتركية في أماكن معزولة تحيط بها قرى أرثوذكسية ناطقة بالتركية، كما تمسّكت هذه الجماعات الموجودة في بيئة أصبح معظم سكانها من المسلمين

بعد الفتوحات السلجوقية ثم العثمانية، بهويتها اليونانية البيزنطية (الرومية Romioi) بالارتكاز على انتمائها الديني المسيحي الأرثوذكسي، على رغم تحولها إلى استعمال لغة الفاتحين الأتراك.

ويمكن أخذ فكرة عن التوزيع الجغرافي للسكان اليونانيين في آسيا الصغرى بالرجوع إلى قوائم القرى والمدن ذات التركيبة اليونانية الكلّية أو الجزئية قبل تبادل السكان، وهي قوائم وضعها مركز دراسات آسيا الصغرى بأثينا (Kentro Mikrasiatikon Spoudon, 1996, 109-111)، تظهر أن أكثر المناطق اليونانية سكانا منطقة البونط التي كانت تضم 1454 موقعا كل سكانه أو قسم منهم من اليونانيين، منها 795 موقعا أخضعها المركز للدراسة (600 موقع يوناني خالص، و212 موقعا مختلطا يونانيا-تركيا)، فيما تعذرت دراسة كثير من هذه المواقع (659) لانعدام وجود شهود يتحدرون منها، إذ تفرقوا في الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الأولى و(أو) لم يتمكنوا قط من الوصول إلى بلاد اليونان. وتحل بعد البونط من حيث عدد المواقع، منطقة الأناضول الغربي والجنوبي بـ 445 موقعا، وأخيرا الأناضول الأوسط والشرقي بـ 137 موقعا كان يسكنه يونانيون ناطقون بالتركية أو اليونانية.

ومن الصعوبات التي كانت تواجه الوجود اليوناني في آسيا الصغرى توزيعه على مناطق تفصل بينها مئات الكيلومترات، فهناك شريط عرضه 300 كلم يخترق الأناضول من الشمال-الشرقي إلى الجنوب-الغربي، يشكل فيه المسلمون أكثر من 80 في المائة وحتى أكثر من 90 في المائة من السكان، ويفصل بين الأناضول الغربي وأراضي البونط وكابادوكيا في وسط الأناضول، بحيث لا توجد بين المناطق الثلاث ذات الكثافة اليونانية العالية سوى شبكة واهية من الجماعات الحضرية قليلة العدد.

تنتمي الواجهتان البحريتان الشمالية والغربية إلى كتلتين يونانيتين مختلفتين. فالواجهة الغربية ترتبط بالأرخبيل الإيجي وبلاد اليونان القارية التي هي امتداد لها يجمع بين العراقة (العصور القديمة) والحداثة (هجرات نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر)، وتمثل فيه إزمير مركزا اقتصاديا وثقافيا يونانيا مهما، فاق أثينا مكانة حتى منتصف القرن التاسع عشر، وكان قادرا على منافسة القسطنطينية، مثلما كانت الإسكندرية في وقت سابق.

أما الواجهة الشمالية المطلة على البحر الأسود فهي أكثر استمرارية من وجهة النظر التاريخية على رغم تراجع وزنها الديموغرافي، وقد استطاعت أن تسترجع دورها بوصفها قطبا للثقافة اليونانية بالبونط-الأوكسيني، لا يقل إشعاعا عن قطب الساحل الإيجي، ويستفيد من موارد الجنوب الروسي ورومانيا وبلغاريا.

الجماعات اليونانية في المنظومة السياسية العثمانية (1897-1908)

قبل ثورة الشباب الأتراك في العام 1908، تزعم البطريرك المسكوني للقسطنطينية «ملّة الروم» (millet-i Rûm)، واستندت سلطته إلى الميتروبوليت الذين هم الممثلون السياسيون لكامل اليونانيين الذين رضوا، من خلال تقبلهم السلطة البطريركية، بالخضوع للحكومة العثمانية التي تضمن لهم مقابل ذلك الحماية. ويقوم هذا النظام على الهيمنة الأبوية المزدوجة: هيمنة السلطان على الملل كلها، وهيمنة البطريرك على ملّته، وكان استجابة لحاجات المجتمع التقليدي الاقتصادية والسياسية. ويمثل الميتروبوليت والأساقفة المنظومة الشرعية لدى الإدارة العثمانية المحلية، ويسيّرون شؤون الجماعات «الكوانوتيتس» (koinotites) داخل مقاطعاتهم، على شاكلة البطريركية على مستوى «الملّة».

وفي كل الحالات يؤكد دفع الضرائب للميتروبوليت الخضوع للبطريركية ومن ورائها للسلطة العثمانية، ويوجَّه جزء من الضرائب للصندوق الوطني الذي ينفقها على بناء المدارس والمباني الدينية... في حين يُخصَّص جزء آخر للبطريرك (S. Anagnostopoulos, 1997, 318-320). وتُطلَق صفة «الجماعة» (koinotita) من دون تمييز على القرى والمدن والأحياء الحضرية التي يسكنها اليونانيون، وتتألف كل جماعة من رعيّة واحدة (paroisse) أو عدة رعيّات»، فمثلا تتكون جماعة إزمير من 23 رعيّة. ويُلاحظ اختلاف كبير في المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين الجماعات، فمنها ما يضم برجوازية ناشئة (الساحل الغربي الذي كان يعرف نموا ديموغرافيا)، ومنها ما هو تقليدي جدا (كابادوكيا التي كانت تشهد تراجعا). وقد وفد معظم سكان جماعات الصنف الأول إلى الساحل الغربي من الأرخبيل الإيجي وبلاد اليونان القارية، ويحملون الجنسية

اليونانية، ويعيشون في أحياء خاصة بهم، ولا يتصلون بجيرانهم الأتراك، ولا يتحدثون التركية، عكس جماعات الصنف الثاني التي تضم سكانا لهم وجود عريق في أرضهم، ويتفاعلون كثيرا مع المجتمع التركي المحيط بهم الذي يتقاسمون معه الثقافة واللغة نفسيهما.

دفع اتساع دائرة الطبقة الوسطى المشتغلة بالتجارة والحرف والصناعة النامية، باتجاه علمنة السلطة في مؤسسات جماعات غرب آسيا الصغرى، ففي إزمير على سبيل المثال استحدثت لجنة مركزية (kentriki epitropi) تنتخب أعضاءها هيئة ناخبة محدودة، ويكون نصف هؤلاء الأعضاء من جنسية يونانية، ويشرف مكتب اللجنة على الخدمات العامة التي كانت قبل ذلك من اختصاص الكنيسة والأعيان الذين يختارهم اليونانيون من الرعايا العثمانيين دون غيرهم (S. Anagnostopoulos, 1997, 325-330).

وانطلاقا من إزمير والقسطنطينية انتشرت الأيديولوجية البرجوازية بين كل جماعات الساحل الغربي التي أظهرت قدرة كبيرة على التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتفاعلت مع مشروع الانبعاث القومي، على رغم وجود بعض الاختلافات بينها. ومن المؤكد أن الإنتيليجنسيا المحلية (الأطباء والمعلمون والأساتذة الذين درسوا بالقسطنطينية أو إزمير أو أثينا)، ومجلات وجرائد إزمير والقسطنطينية المتداولة بين يونانيي الساحل، أسهمت في تجذر الأيديولوجية القومية، ودفعت هذه البورجوازية المتوسطة التي اتخذت بلاد اليونان قبلة لها باتجاه تحول تدريجي من ملّة الروم إلى «ملّة اليونان» أي الأمة اليونانية.

أوجدت كل هذه العوامل وضعا غامضا، بحيث أصبح اليوناني الهيليني واليوناني العثماني يلتقيان في الهوية نفسها أي الهوية اليونانية، يشعر كلاهما بالانتماء إلى «الملّة» نفسها، ويتقاسم كلاهما الحب نفسه لوطنهما آسيا الصغرى والخشية نفسها من السلطة المركزية العثمانية، في حين تبلور توجه إلى الاحتماء بالدولة اليونانية التي كانت على رغم ضعفها أكثر فعالية من البطريركية في المسائل الاقتصادية، لتصبح البورجوازية المتوسطة ومشكلاتها الاقتصادية مطيّة للدولة اليونانية تفرض بواسطتها سلطتها الوطنية في مجال يتعذر على البطريركية الخوض فيه (S. Anagnostopoulos, 1997,472-487).

وفي داخل الأناضول، خصوصا في كابادوكيا، اختلف الوضع تماما وظل منسجما مع المجتمع العثماني التقليدي الذي يعكسه نظام «ملّة الروم» المتمحور حول مؤسسة البطريركية.

القارامانليدس (Karamanlides) في منطقة كابادوكيا

في العام 1912، كان يوجد في ولاية إيكونيون (قونية) 87021 يونانيا، يشكلون 8 في المائة من إجمالي السكان البالغ عددهم 1101549 نسمة، منهم 988723 تركيا و25805 من الإثنيات الأخرى؛ وكان عدد القرى الناطقة باليونانية والتركية 81 قرية. وأظهر الإحصاء الذي أُجري في بلاد اليونان في العام 1928 أن عدد المسيحيين الناطقين بالتركية بلغ 103642 نسمة، وقدر اللورد كورزون (Lord Curzon) عددهم قبل عملية مبادلة السكان بـ 50 ألف نسمة، فيما قدّرهم آخرون بـ 300 ألف نسمة استُبدلوا إلى جانب اليونانيين المسيحيين الناطقين باليونانية (R. Clogg, 2004, 387-388). فهل يتعلق الأمر بيونانيين مسيحيين تحولوا إلى استعمال اللغة التركية قسرا أو بسبب عزلتهم وسط السكان الناطقين بالتركية؛ أو إنهم أتراك انضموا، قبل الفتح، إلى الجيوش البيزنطية واعتنقوا دين أسيادهم الجدد؟ من المستحيل حسم هذا السؤال، وإن وُجدت الحالتان، فما هي نسبة هؤلاء وأولئك؟ ومن اليقين أننا لن نعرف الحقيقة أبدا (R. Clogg, 2004, 388).

يمكن تقدير عدد السكان اليونانيين الأرثوذكس بكابادوكيا بجمع سكان أبرشية إيكونيون (قونية) (90300) وأبرشية قيصرية (65120) (Kayseri)، أي 155420 نسمة، وفق إحصاء البطريركية المسكونية في 1910-1912. وفي 1923-1924، قُدر عدد اللاجئين الوافدين من كابادوكيا ضمن مبادلة السكان بـ 54622 نسمة، ولا يشمل هذا العدد الرجال المجندين أو الذين تعرضوا للقتل وكانوا موجودين في مناطق أخرى بتاريخ إجراء الإحصاء.

كانت كابادوكيا (كارامانيا، وهي إمارة أكثر امتدادا في الشمال والجنوب) تضم 32 قرية مسيحية ناطقة بلهجة يونانية قديمة و49 قرية مسيحية ناطقة بالتركية. وظلت العقيدة أمتن همزة وصل بين هؤلاء السكان والهوية القومية

اليونانية، وكانت كتبهم الدينية تُدوّن بالتركية بحروف يونانية (karamanlidiki grafi)، ويتحدر هؤلاء اليونانيون المعروفون بالقارامانليدس من مناطق قيصرية، ونفشهير (Nevsehir)، ونيقده (Nigde) في كابادوكيا، إذ كانوا يوجدون بكثافة، وانتشرت أعداد منهم في نواحي قونية، وإسبرطة، وبوردور (Burdur)، وأنطاليا، وتوزع بعضهم في شبه جزيرة القرم وتركيا الأوروبية، وهاجر كثير منهم إلى القسطنطينية طوال العهد العثماني. وفي القرن التاسع عشر، كانت جماعات القارامانليدس تسكن أساسا في أحياء يديكولي (Yedikule)، وساماتيا (Samatya)، ونارليكابي (Narlikapi) بإسطنبول (R. Clogg, 2004, 293).

لا يمكن الجزم إن كان القارامانليدس يعتبرون أنفسهم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يونانيين أم مسيحيين أرثوذكسا، بيد أنه من المؤكد أن الدولة اليونانية تبنت، منذ نهاية القرن التاسع عشر، سياسة لإعادة يوننة هؤلاء السكان بإرسال معلمين متخرجين في جامعة أثينا لتدريس اللغة اليونانية للأبناء في المدارس. وأنشئت جمعيات مثل جمعية سيلوغوس (Syllogos des Mikrasiates d'Anatolie)، عملت كلها من أجل إرسال الشباب اليوناني في آسيا الصغرى للدراسة بجامعة أثينا وبمدارس التعليم الديني في اليونان أو بكليات إزمير والقسطنطينية (R. Clogg, 2004, 405-406). وعلى رغم هذه الجهود لم يحقق تعليم اللغة اليونانية تقدما كبيرا، خصوصا بسبب اعتماد المدارس اللغة اليونانية «الخالصة» (katharevousa) المستمدة من اليونانية القديمة، وهذا ما يؤكده رحالة غربيون لاحظوا أن اللغة التركية حلّت محل اللغة اليونانية شيئا فشيئا حتى العام 1923 (R. Clogg, 2004, 408-409)[(2)].

سبب انتشار استعمال اللغة التركية بين القارامانليدس تأخرَ وصعوبة تطوير تعليم اليونانية الذي اقتصر وقتا طويلا على تلقين الحروف الأبجدية والحساب وبعض الصلوات، واستعملت فيه نصوص وُضعت بالقارامانلية، فيما اجتهدت الجمعية اليونانية لدراسة النصوص بالقسطنطينية (Association grecque de philologie de Constantinople) المؤسسة في العام 1861 تحت مظلة البطريركية المسكونية، في تشجيع تعليم اليونانية للناطقين بالتركية باعتبار أن اللغة أصبحت عنصرا أساسيا في بناء الأمة.

الجماعات اليونانية داخل الأناضول

توزعت هذه الجماعات بين أغلبية من السكان المسلمين، ولم تشكل كتلا باستثناء بعض المراكز ذات الكثافة السكانية: قيصرية، نيقده، آقصراي (Aksaray)، نفشهير. وتختلف هذه الجماعات كثيرا عن جماعات السواحل، بحيث يجدر الحديث عن جماعات أرثوذكسية منتشرة عبر مساحات كبيرة. ويتعلق الأمر هنا بجماعات عريقة في كابادوكيا وغالاتيا (Galatie) وليكاونيا (قونية)، يمكن تقسيمها إلى كتلتين كل منهما معزولة عن الأخرى.

كانت مدينة قيصرية المركز الاقتصادي الكنسي لجميع اليونانيين الأرثوذكس في منطقة كابادوكيا (أول ميتروبول في التراتب البطريركي)، وكانت تحيط بها 17 قرية ذات كثافة يونانية عالية. ومن المراكز الأخرى المهمة إفيريك (Everek) وآجيوس كونستانتينوس (Agios Constantinos)، حيث تتعايش جماعات من اليونان والأرمن، ويتجدد المشهد الذي نجده في قيصرية: الكنائس، والأديرة المنتشرة في كل مكان، والمشاهد تحت الأرض، وآثار قرى وتجمعات سكان اتخذوا الطبيعة أحسن حليف لهم. وكانت مدن وقرى ليكاونيا اليونانية قليلة وموزعة بحيث يصعب العثور على جماعات تجمعها خصائص مشتركة.

تقلص عدد السكان اليونانيين في داخل الأناضول بسبب الهجرة نحو المراكز الكبرى الساحلية على وجه الخصوص. فكابادوكيا التي شهدت طوال تاريخها وجودا يونانيا مستمرا، كانت منطقة يتنقل فيها السكان على الدوام، يزيد ويتناقص السكان الأرثوذكس في جهات قيصرية ونيقده ونفشهير وفق الظروف، وعلى رغم الضغوط التي تعرضوا لها لم يتمكن هؤلاء السكان من الهجرة كما هو الحال بالنسبة إلى الجماعات الساحلية (باتجاه الجزر مثلا)، فكانوا يغيّرون مكان إقامتهم داخل كابادوكيا ذاتها. من جهة أخرى، لم تستقبل هذه الجماعات الداخلية أعدادا كبيرة من يونانيي الجزر وسواحل بحر إيجة في القرنين التاسع عشر والعشرين، مثلما حدث في إيونيا والسهول الساحلية وأحواض غرب الأناضول.

وفي المقابل بدأت الهجرة إلى إسطنبول في مرحلة مبكرة جدا (نهاية القرن الخامس عشر)، وامتدت بعدها إلى مدن الإمبراطورية الكبرى. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين ازدادت وتيرة الهجرة التي تحولت إلى نزيف حقيقي؛ وأسهم

تطور طرق المواصلات في تشجيع الهجرة نحو وجهتين رئيستين: المناطق الداخلية خارج كابادوكيا، والمدن الساحلية الكبرى؛ وتوجه معظم النازحين من كابادوكيا إلى القسطنطينية وإزمير وأضنة ومرسين وآميسوس (Amissos)، وقصدوا أيضا القاهرة والإسكندرية وأثينا، حيث انضم جزء منهم إلى بروليتارية المدن، واندمج جزء آخر في طبقة التجار الأثرياء.

انتظم الكابادوكيون النازحون إلى القسطنطينية، وحتى أثينا، في جماعات (koinotites) تنتسب إلى قراهم أو مدنهم الأصلية، وعملوا من مواطن هجرتهم على بعث الشعور بالانتماء اليوناني والنهضة القومية للأرثوذكس في موطنهم الأصلي المعزول، في وقت لم تشهد فيه الجماعات التي ظلت في كابادوكيا ظهور وعي قومي حقيقي وذاتي، يؤشر على استبدال مفهوم «جماعة الروم الأرثوذكس» بمفهوم «الجماعة اليونانية»، وأبقت على تنظيم تقليدي يمارس السلطة فيه الراهب وطبقة ملاك الأراضي (démogérontie) (Sia Anagnostopoulos, 1997, 225-236).

وحافظت بعض الجماعات ذات التنظيم المتطور على نواة مستديمة من السكان اليونانيين، ولأنها لم تكن معزولة بل مرتبطة بكتل جهوية من الجماعات (اليونانية والتركية)، شهد سكانها استقرارا نسبيا، وتجذروا في مناطقهم التي جعلوا منها أقطابا اقتصادية بفضل علاقاتهم الكثيرة، إذ سمحت لهم تقاليدهم في الهجرة نحو المراكز الساحلية بالانفتاح على الخارج والمشاركة في التحولات التاريخية. وعادة ما نجد هذه الجماعات الأكثر تطورا في مناطق قيصرية، وأورغوب (بروكوبي) (Ürgüp, Procopi)، وغيلفيري (كارفالي) (Gelveri, Karvali)، ونفشهير (نيابوليس) (Nevsehir, Neapolis)، ونيقده. وفي حالات كثيرة كانت لجنة الجماعة تجتمع بمدينة القسطنطينية وتسيّر منها الشؤون العامة، في حين تقيّم نتائج الأنشطة في عين المكان تحقيقا للنجاعة[3].

من جماعة الروم الأرثوذكس إلى جماعة اليونان «القومية» في غرب الأناضول (1908 - 1918)

قوّضت ثورة الشباب الأتراك (1908) أركان نظام الملّة الذي اتخذ طابعا قوميا علمانيا، وأصبح مؤسسة سياسية لا دينية بتأثير من الطبقة البرجوازية المتوسطة الأكثر

نفوذا وقوة من الطبقة الأرستقراطية التقليدية. وابتعدت مؤسسة الملّة عن المنظومة العثمانية بالتدريج، وارتبطت بالدولة اليونانية التي استعملت سفارتها وافتتحت عددا من القنصليات ونيابات القنصلية لمراقبة الآليات لتتحكم في المؤسسات المكونة لنظام الملّة مثل المدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية، ولتعمل على إنشاء جمعيات جديدة ذات توجه قومي.

خدم هذا التطور سياسة جمعية الاتحاد والترقي (CUP) التي كانت تعتبر الأقليات المسيحية، اليونانية في هذه الحالة، جسما غريبا يعمل لحساب دولة قومية أجنبية تهدف إلى ضم أراضي آسيا الصغرى لليونان، في حين انصب اهتمام البطريركية على كيفية الحفاظ على «امتيازاتها»، ووضعها كراعية للأرثوذكس، وإن انحصرت هذه الرعاية في اليونان بعد تحرر الشعوب السلافية، فكانت تعمل على تأكيد صفتها كـ«زعيمة للأمة» (Ethnarchis)، في وقت شهد تدخل الدولة اليونانية في الشؤون الدينية مثل تعيين وتمويل الميتروبوليت أو المدارس (Sia Anagnostopoulos, 1997, 456-472).

وفي إزمير سعى البرجوازيون اليونانيون المتخوفون من تبعات سياسة الشباب الأتراك، إلى تأكيد تبعية الطائفة اليونانية بكاملها إلى قنصلية اليونان العامة، أي إلى الدولة اليونانية، معتمدين على ما اعتبروه دعما من الشعب على رغم أن هذا الأخير لم يُبدِ رأيه، وبذلك تدعمت الأيديولوجية الوحدوية القائمة على فكرة تحرير آسيا الصغرى بتدخل الجيش اليوناني. وبالطريقة نفسها التي كان يتعامل بها الشباب الأتراك مع الشعب التركي، حاول البرجوازيون والمثقفون اليونانيون نشر وعي قومي-سياسي بين اليونان محوره الدولة اليونانية. فالمؤسسات الطائفية التي كانت تخدم حتى ذلك الحين الهدف القومي (الانبعاث الثقافي للسكان)، تحولت إلى العمل من أجل إحداث يقظة سياسية بين السكان وإقناعهم بضرورة بناء علاقات تربط الجماعة بمركزها السياسي القومي المحدد. وبينما كانت المدارس تنشر الأيديولوجية الوحدوية، قدمت الجمعيات الثقافية والخيرية الدعم المالي لإنجاح المهمة الجديدة للجماعة، وأصبحت تسهم أكثر فأكثر في نفقات الجيش الوطني اليوناني. ويبرز إسهام الرهبان في حملات جمع الأموال وجود موافقة طوعية أو غير طوعية للكنيسة على المهمة الجديدة للجماعة (Sia Anagnostopoulos, 1997, 476-487).

والتطور نفسه الذي ميّز الجماعات اليونانية، وجعلها تتبنى الفكرة القومية، وتخضع لتأثير الدولة اليونانية، وتخرج تدريجيا من نظام «الملّة» الأرثوذكسية العثمانية، نلاحظه أيضا لدى الأرمن.

الأرمن في الأناضول عشية الحرب العالمية الأولى

بيّن ر. كيفوركيان (R. Kévorkian, 2006, 331-343) صعوبة تقدير أعداد الأرمن ووزنهم الديموغرافي الإجمالي داخل الإمبراطورية العثمانية، وتحديد توزيعهم بين الولايات المختلفة، ومرد ذلك التلاعب بالأرقام وتغيير حدود الوحدات الإقليمية في شرق الأناضول، وهي أساليب كان هدفها التقليل من حجم الوجود الأرميني.

كما يُلاحظ تباين بين أرقام البطريركية الأرمينية والإدارة العثمانية. ففي الإحصاءات العثمانية السابقة للعام 1895، وهو تاريخ أولى مجازر العهد الحميدي، كان عدد الأرمن داخل الإمبراطورية يُقدر، بين 1844 و1867، بـ 2.4 مليون نسمة، منهم مليونان في تركيا الآسيوية، ليتقلص هذا العدد في الإحصاء الذي أنجز بين 1881 و1893 إلى 1048143 نسمة؛ مع العلم أنه لا يمكن تعليل هذا الانخفاض بفقدان إقليمي قارس وآردهان ونزوح الأرمن إلى روسيا، فالأمر هنا يتعلق بتلاعب سياسي بالأرقام (R. Kévorkian, 2006, 334-335).

وقدرت البطريركية الأرمينية في مؤتمر برلين (1878) عدد الأرمن بـ 3 ملايين. وفي العام 1882، حددت البطريركية عدد الأرمن في المقاطعات الشرقية بـ 1.350 مليون نسمة، وهذا ما أكدته «السلنمة» (salname) الرسمية للإمبراطورية للعام 1878 القائمة على الجباية. وبعد المجازر الحميدية في 1894 - 1895، وهجرة نحو 300 ألف أرميني، والأسلمة القسرية، لم يتعد تقدير البطريركية لعدد الأرمن في العام 1912، نحو 800 ألف نسمة (R. Kévorkian, 2006, 336-338). أما أرقام العام 1913 الخاصة بعموم الأناضول وتراقيا، التي جمعها كيفوركيان (2006، 339 - 343) من معطيات كل الولايات والسنجاقات، فهي كالآتي: 2925 تجمعا عمرانيا (مدينة وقرية)، و2538 كنيسة، و451 ديرا، و1996 مدرسة، وعدد سكان إجمالي قدر

بـ 1914620 نسمة. ومن هذا المجموع كان 762848 أرمينيا أي 90 في المائة يعيشون في الريف جنبا إلى جنب مع الأكراد والأتراك، ويتوزعون على 2084 تجمعا في الهضبة الأرمينية العليا (ولايات أرضروم، وفان، وبيتليس، ومعمورة العزيز، وديار بكر)؛ وفي المناطق الحدودية (ولايات سيفاس، وطرابزون، وأنقرة) كان 413736 أرمينيا (80 في المائة) يعيشون في الريف مع الأتراك واليونانيين والأكراد؛ وفي الجنوب وتحديدا في كيليكيا (ولاية أضنة وشمال ولاية حلب) كان يعيش 308979 أرمينيا (60 في المائة) في القرى؛ وكان 180667 أرمينيا يعيشون في مدن وقرى بيثينيا في المنطقة الممتدة من إزميت إلى بورصة؛ وأخيرا، كان 215131 أرمينيا موجودين في الوسط الحضري بإسطنبول وإزمير وتراقيا (R. Kévorkian, 2006, 345). ويُلاحظ إجمالا أن أكبر وجود للأرمن (أكثر من 20 في المائة من سكان الولاية) كان في شرق الأناضول، خارج الأقليات الأرمينية القاطنة بالمدن الكبرى (الشكل 15)، أي أن الوجود الأرميني كان أكثر تركيزا من الوجود اليوناني من الناحية الجغرافية.

كان المجتمع الأرميني في 1914 مجتمعا ريفيا بالأساس، حتى في المناطق الواقعة خارج الهضبة الأرمينية العليا في شرق الأناضول، وكان الأرمن يسكنون العديد من القرى الأرمينية الخالصة، فضلا على قرى مختلطة يتعايش فيها الأرمن والأكراد، وفي حالات نادرة الأرمن والأتراك. وتتمحور البنى الأسرية الأبوية حول شخص «الدنودر» (danouder)، وهو زعيم الأسرة الذي يشرف على استغلال أراضي وأملاك الجماعة، خصوصا وسط الجبال والهضبة العليا في شرق الأناضول بمناخها القاسي.

وكانت الإدارة العثمانية في معظم الأحيان غائبة، في حين تتبع الجماعة المحلية تنظيما تراتبيا محوره «شيخ البلدية» الذي عادة ما يكون أكثر «الدنودر» ثراء وجاها، إضافة إلى الراهب و«مجلس العقلاء»، وكانت تحكم حياة هذا العالم الريفي الأعياد الدينية المرتبطة بالمواسم الزراعية والنشاط الفلاحي.

وكان السكان الأرمن في بداية القرن التاسع عشر موزعين إلى حد كبير عبر وسط الهضبة الأناضولية التي كان وجود المسلمين في قلبها كبيرا، مما ألغى إمكانية إنشاء دولة قومية أرمينية متجانسة، فضلا على أن أغلبية أفراد

«الملّة» الأرمينية ظلوا أوفياء للدولة العثمانية حتى عُرف الأرمن بالملّة الصديقة (millet-i sadika). كما أن الثوريين الأرمن اشتركوا فترة طويلة مع الشباب الأتراك في نضالهم ضد نظام السلطان عبدالحميد الثاني المتسلط، ولم يكونوا معادين للدولة العثمانية في حد ذاتها، بحيث يمكن الجزم بأن مجازر 1895-1896، وبعدها إبادة 1915-1916، حدثت لأن معظم الأرمن لم يكونوا مسلحين ومتمردين على النظام القائم (E. Hartmann, 2013, 182).

وفي المراكز العمرانية يقطن الأرمن غالبا حيا خاصا بهم، ويمارسون أنشطتهم الحرفية والتجارية في البازار المركزي، ويحتكرون التجارة المحلية والتجارة بين الأقاليم، ويهيمنون على النقابات الحرفية المعروفة بـ«إصناف» (esnaf) التي كانوا يحافظون في كنفها على مهارات متوارثة جيلا بعد جيل. أما في المدن الصغرى فيمارس السكان الأرمن أنشطة زراعية (الخضراوات، والكروم، والأشجار المثمرة).

وفي سبعينيات القرن التاسع عشر نشأت صناعات عثمانية بمبادرة من مقاولين منتمين للبرجوازيتين الأرمينية واليونانية في إسطنبول وإزمير ومدن بيثينيا وكيليكيا، ولم تظهر مثل هذه الصناعات إلا نادرا في المقاطعات الشرقية بسبب غياب هياكل النقل القاعدية وانعدام الأمن بسبب الغارات المتكررة للرُّحل الأكراد (R. Kévorkian, 2006, 346-349). كما عملت البرجوازية الأرمينية في مجال المال في المدن الكبرى حيث كانت لها مكانة مرموقة.

توزيع الأقليات في تركيا في الفترة العثمانية (1893-1914)

وضعت فرانسواز رولان (Françoise Rollan, 2004, 166-168) خريطة أظهرت فيها توزيع الأقليات اليونانية والأرمينية وغيرها من الأقليات غير المسلمة (اليهود، السريان، والغجر، والمسيحيين والكاثوليك، والبروتستانت)، وفق السنجاقات، واعتمدت في ذلك على الإحصائيين العثمانيين الأكثر اكتمالا وصحة، وهما إحصاءا 1893 و1914.

بدأ الإحصاء الأول في 1881-1882، ودام سنين عدة، لتنشر نتائجه في العام 1893، ويرجح أن هامش الخطأ فيه يتراوح بين 2 و5 في المائة في المناطق الأكثر تطورا والمتوافرة

على وسائل مواصلات جيدة، وبين 6 و10 في المائة في المناطق البعيدة خصوصا مقاطعات شرق الأناضول. واقتصرت الخريطة على السنجاقات العثمانية التي تشملها إجمالا حدود تركيا الحالية (F. Rollan, 2004, 163-165)، مع العلم أن المرجع الإحصائي الأكثر دقة بالنسبة إلى هذه الفترة يقدمه كمال كربات (Kemal Karpat) (1985). وتبين الخريطة أن القطر التركي بحدوده الحالية، باستثناء مقاطعة قارس التي ضمتها روسيا (حتى 1918)، كان يضم آنذاك: 8924470 مسلما (80 في المائة)، و961174 أرمينيا (8.6 في المائة)، و902911 يونانيا (8 في المائة)، من العدد الإجمالي للسكان المقدر بـ11170977 نسمة، ويشمل هذا العدد الفئة المصنَّفة تحت وصف «الآخرين» الذين لا تظهرهم الخريطة بالتفصيل وهم يمثلون 3.4 في المائة.

أما إحصاء 1914 المنجز عشية الحرب العالمية الأولى، فهو تحيين لإحصاء 1906، اعتمادا على المعطيات الشهرية التي جمعها موظفو الإحصاء المحليون خلال ثماني سنوات سابقة. ومن المرجح أن عدد السكان غير المسلمين الوارد في الإحصاء لا يعكس الواقع لأن بعضهم تفادى التصريح تفاديا للخدمة العسكرية (منذ 1908) وتهربا من الجباية. ويُقدر نمو العدد الإجمالي للسكان (16.115 مليون نسمة في 1914) بين 1893 و1914، مع أخذ إقليم قارس بعين الاعتبار، بـ 3.762 مليون نسمة (30 في المائة)، بحيث ازداد عدد المسلمين بـنحو 3.300 مليون (33.8 في المائة)، واليونانيين بنحو 417 ألفا (36.7 في المائة)، والأرمن بـ278 ألفا (28 في المائة)، على رغم مجازر 1894-1895. أما الطوائف الأخرى (اليهود، والمسيحيون الآخرون، والأجانب) فقد غادرت أعداد كبيرة منها الإمبراطورية قبل اندلاع الحرب. ويفسر النمو الكبير للسكان المسلمين مجيء لاجئين من القوقاز والقرم والبلقان (F. Rollan, 2004, 166-167).

ويُلاحظ تزايد السكان في كل مكان ما عدا المنطقة الشرقية، وتحديدا سنجاقين جبليين يقل فيهما السكان (درسيم (Dersim)، وهكاري (Hakkâri))، كما تراجع عدد السكان بشكل طفيف في أربعة سنجاقات غربية (شانكيري (Çankiri)، وكوتاهيا (Kütaya)، وكيركيليزي (لوينطساو، (Kirkkilise) (F. Rollan, 2004, 160-161).

وتتطابق خريطة توزيع الأقليات المسيحية في 1914 مع ما تضمنته الخريطة التي وضعها إيزايا بومان (Isaïa Bowmann, 1928, 376) التي تخص

أيضا العام 1914 (الشكل 15). على أن خريطة رولان تشمل تراقيا الشرقية وإسطنبول الغائبتين في خريطة بومان، بحيث تظهر الأهمية العددية لليونانيين، وبدرجة أقل الأرمن واليهود، في هاتين المنطقتين. فالأقليات كانت أكثر عددا من المسلمين في سنجاقات غاليبولي (Gelibolu) وأدرنة (Edirne) وشاتالكا (Çatalca)، وحتى إسطنبول، ولم يكن المسلمون أكثر عددا بأغلبية ضعيفة إلا في سنجاقي كيركيليزي (Kirkkilise) وتيكيرداغ (Tekirdag). هذا ولا نجد وضعا مثل هذا في الأناضول إلا في سنجاق إزمير وسنجاقات فان (Van) وموس (Mus) وبيتليس (Bitlis) في الشرق. وتسمح هذه الخريطة بفهم دوافع سياسة جمعية الاتحاد والترقي التي حاولت في مناسبتين (1914 و1923) إفراغ تراقيا الشرقية من الأقليات لتحصين حدود تركيا في البلقان، وتهجير الأرمن إلى الشرق في منطقة حدودية أخرى.

نقاط القوة والضعف في الوجود الإسلامي في القطر التركي خلال العهد العثماني

تظهر خريطة بومان (Bowmann, 1928, 377) المتعلقة بالنسبة المئوية للمسلمين في سنجاقات تركيا الآسيوية، أن هذه النسبة كانت أقل من 50 في المائة في منطقة إزمير وبالتحديد في آيفاليك (Aïvalyk) على الساحل الغربي، وفي المنطقة المحيطة ببحيرة فان في الشرق (الشكل 15)، مع امتدادت لهاتين المنطقتين تتراوح فيها نسبة المسلمين بين 70 و 50 في المائة، ويتعلق الأمر هنا بكل من: بيثينيا في الشمال الغربي، وجهات سيرت (Sirt) وبيتليس وهكاري جنوب شرق ديار بكر؛ إضافة إلى شريط يمتد من الشمال إلى الجنوب، من سمسون إلى أضنة، يقل فيه وجود المسلمين عن 70 في المائة في عدة أماكن (سمسون، ماراش (Marach)، غرب أرضروم). ويشكل المسلمون الأتراك كتلة كثيفة في وسط غرب الأناضول بين سينوب وأنطاليا، حيث تقع مدينتا أنقرة وقونية اللتان كانت نسبة المسلمين فيهما تتعدى 90 أو 80 في المائة على الأقل؛ وتكتمل هذه الكتلة بسنجاقات معزولة ترتفع فيها نسبة المسلمين إلى ما بين 80 و90 في المائة، وهي: لازيستان (Lazistan)، وبايزيد (Bayezit)، وغنتش

(Genç)، ومالاليا (Malalya)، وأورفة (Urfa)، وجبل البركات (Cebel-i Bereket) في الشرق، وبيغا (Biga) في الغرب.

سعى أعضاء جمعية الاتحاد والترقي (الاتحاديون) إلى تفادي تفكيك الأناضول على شاكلة ما حدث في البلقان بعد الحروب البلقانية، وأرادوا أن يجعلوا من الأناضول فضاء آمنا للدولة القومية التركية المسلمة، ما دفعهم إلى اعتماد سياسة «هندسة ديموغرافية» (ingénierie démographique) (انظر الفصلين التاليين) وسعت نطاق المناطق ذات الأغلبية المسلمة (أكثر من 90 في المائة) قدر الإمكان، على حساب الوجود اليوناني الذي كان كثيفا في الغرب والشمال الغربي وتراقيا الشرقية، وذلك بتهجير السكان غير المسلمين وتوطين المسلمين اللاجئين من البلقان والقوقاز مكانهم. وهذا ما حدث أيضا في الشرق والجنوب الشرقي بالتهجير والتقتيل اللذين شملا الأرمن واليونانيين البونطيين والسريان. واستكمل التجانس الإثني بمبادلة السكان مع اليونان في العام 1923 بموجب معاهدة لوزان، وهكذا سمحت الحرب العالمية الأولى بتحقيق الأهداف المسطرة بشكل عنيف، مما يفرض علينا تناول كيفية تطبيق هذه السياسة التي كان ثمنها تصفيات إثنية وعملية إبادة.

8

سياسة الطرد والتصفية الإثنية المطبقة ضد اليونانيين من طرف جمعية الاتحاد والترقي والكماليين (1913-1950)

كانت الفكرة القومية التي حملها الشباب الأتراك والكماليون في النصف الأول من القرن العشرين الوجه الأكثر تطرفا واكتمالا لمشروع بناء دولة قومية متجانسة إثنيا في الشرق الأوسط، وكانت النتيجة المباشرة تحول اليونان بشكل مواز إلى الدولة القومية الأكثر تجانسا في البلقان، بعد أن استقبلت أكثر من مليون لاجئ يوناني من آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية، واستبدلت سكانها المسلمين مع تركيا. وهنا يطرح سؤال مفاده: ألم تكن سياسة الاتحاديين التي واصلها الكماليون السبب الرئيس في إعادة تشكيل الإقليم التركي بطريقة جذرية؟

«إبادة الأرمن أو تهجير الأكراد لم يحلا نهائيا المسألتين الأرمينية والكردية كما كان مأمولا، بل عمق التعامل العنيف للديكتاتورية القومية الشمولية مع الولايات الشرقية الطابع السياسي القومي لمطالب الأكراد، وأحدث شرخا عميقا مع الأرمن، وأنعش مطالب الانفصال كما حدث في البلقان».

وضعت السياسة المعروفة بـ«الهندسة الإثنية» (Fuat Dündar, 2014)، و«الهندسة الاجتماعية» (Ugur Ümit Üngör, 2009)، و«الهندسة الديموغرافية» (Taner Akçam, 2012)، وفق التسميات المختلفة التي أطلقها عليها هؤلاء الكتاب، جماعة من الشباب الأتراك منتمين إلى جمعية الاتحاد والترقي (CUP)، وكانوا متأثرين بتوجهات أيديولوجية تندرج ضمن الداروينية الاجتماعية، وأفكار مثقفين فرنسيين من اليمين أو حتى اليمين المتطرف، وأيضا المقاربة الوضعية (positivisme) القائمة على علمي الإحصاء والخرائط.

هذا ما يتطلب تحليل المقاربة الوضعية العلمية التي اعتمدها الشباب الأتراك وأيديولوجيتهم الاجتماعية الداروينية، قبل دراسة أول تطبيقاتهم لها المتمثلة في أعمال الطرد والتقتيل التي تعرضت لها الأقلية اليونانية المسيحية الأرثوذكسية بين 1913 و1923. وكانت هذه الأيديولوجية التوتاليتارية نفسها وراء ما أصاب الأقلية الأرمينية من إبادة في 1915-1916 والتي سنخصص لها الفصل التالي.

الشباب الأتراك والداروينية الاجتماعية

قطع جيل الشباب التركي الذي نشأ في عهد عبدالحميد الثاني (1876-1909)، ونشط سياسيا منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر، الصلة مع موروث فكر الأنوار الذي استند إليه إصلاحيو «التنظيمات» (Tanzimat)، فاتخذوا مراجع لهم مفكرين أمثال إرنست رونان (Ernest Renan)، وهيبوليت تين (Hippolyte Taine)، وغوبينو (Gobineau)، و«الحركة الفرنسية» (Action française). على أن أكبر تأثير في الشباب الأتراك مثّله غوستاف لوبون (Gustave Le Bon) الذي وصلت أفكاره إليهم بواسطة كتابات عبدالله جودت (Abdullah Cevdet) (1869-1932) أحد المؤسسين الأربعة لجمعية الاتحاد والترقي. ووفق غوستاف لوبون فإن «العرق يهيمن على الغوغاء» التي هي بمنزلة «قطيع لا يمكنه الاستغناء عن بيئته» (عن: H. Bozarslan, 2013, 213).

«واستعان الشباب الأتراك بالداروينية الاجتماعية، أكثر من اعتمادهم على وضعية كونت (Comte) أو دوركهايم (Durkheim)، فالداروينية الاجتماعية يمكنها التفاعل مع الأفكار القومية والإسلامية وحتى الليبرالية، كما أنها تقدم

إجابة للانشغال الرئيس للشباب الأتراك المتمثل في بناء أمة أو ترسيخ وجودها». (H. Bozarslan, 2013, 215).

أسس جمعية الاتحاد والترقي في العام 1889 مجموعة من طلبة مدرسة الطب العسكرية، يتحدرون من الأطراف الجغرافية للإمبراطورية، فمنهم الألبان والأكراد والأذريون، ويؤمنون بأفكار ثورية، ويتخذون العلوم البيولوجية مرجعية لهم، وخاصة علم التشريح والفسيولوجيا. وقد انتشرت هذه الأفكار انتشارا واسعا بين أفراد المجموعة.

وفي العام 1906 اتخذت الجمعية مدينة سالونيك مركزا لها، وكانت قاعدتها الاجتماعية مقتصرة على الأنتيليجنسيا ونخبة سياسية، وضمت العديد من اللاجئين من القوقاز والقرم الذين كانوا يتتبعون بشغف التطورات التي كانت تشهدها روسيا وانتشار الأفكار الثورية بها، غير أن الأفكار الاشتراكية كانت أقل تأثيرا فيهم من الداروينية الاجتماعية الرافضة لاختلاط الأعراق، والتي اتخذت منحى ثورة محافظة تشغلها مسألة بقاء الدولة والنظام المرتبط بها، وكان هؤلاء الأفراد يعيشون في بيئة تقدس الانتماء التركي الذي تعود أصوله إلى آسيا الوسطى، وتشهد تبلور فكرة الطورانية الجامعة للشعوب التركية المركزة على «العرق» باعتباره أساسا للأمة التركية.

كانت البيئة المقدونية التي تشكلت فيها الجمعية وتركزت فيها فترة طويلة، مناسبة للانتقال من الخطاب الثوري إلى ممارسة العنف، فقد دخل الشباب الأتراك في مقدونيا في صراع مع «الكوميتاجي» (komitadji) اليونانيين والبلغار الذين اعتبروهم أيضا نماذج في النضال ضد التسلط الحميدي، «فأثناء فترة زمنية لم تتعد بضع سنين، نسجت علاقة ثلاثية بين النضال القومي، وضرورة الانتقال السريع للعمل الثوري، والحقد الممزوج بالإعجاب الذي يكنه الضباط الاتحاديون للمقاتلين البلقانيين أو الأرمن». (H. Bozarslan, 2013, 245).

كما أعجب الاتحاديون بالنموذج الألماني في المجالين العسكري والاقتصادي، ووضعوا هدفا لهم متمثلا في «بناء «برجوازية قومية» قادرة على مواجهة التجار وأصحاب الأعمال الأرمن واليونانيين الذين أصبحوا كبش فداء بالنسبة إليهم». (H. Bozarslan, 2013, 251).

الشباب الأتراك والمقاربة «الوضعية» القائمة على الخرائط

تبنى الاتحاديون الأفكار الوضعية، وآمنوا بالعلم وبالتحديد علمي الاجتماع والإحصاء، فاعتمدوا إحصاءات السكان والخرائط والأبحاث الإثنوغرافية لاستكشاف الحركيات الاجتماعية، فاعتبروا آسيا الصغرى علبة سوداء وأرضا مجهولة (terra incognita) وجب استكشافها بالوسائط التي يوفرها العلم الحديث.

أنجزت إحصاءات للسكان في عهد السلطان عبد الحميد في 1881-1893 و1906-1907، اعتمد عليها الاتحاديون الذين لم ينجزوا إحصاءات خاصة بهم، بل سخّروا المعطيات الإحصائية الإثنية لشرعنة مشاريعهم من أجل التتريك. وقد أطلق وزير الداخلية طلعت باشا (Talat Pacha) سياسة «الهندسة الإثنية» بموجب أمرية مؤرخة في 20 يوليو 1915، والتي يمكن اعتبارها بداية مشروع التتريك وانطلاقة الحرب الإثنية السرية، وألزمت هذه الأمرية السرية كل القرى وأحياء المدن بوضع جداول إحصائية وخرائط تبين تركيبة السكان وتوزيعهم وفق هويتهم الإثنية. وبعد أسابيع من صدور الأمرية بدأ جمع معطيات الإحصاءات والخرائط (Fuat Dündar, 2014, 111 - 112)[1]. كما وضع حكام الولايات والسنجاقات خرائط تسجل تنقلات الرحل الأكراد ومناطق إقامتهم في الشتاء والصيف.

أرسلت المعطيات الإثنية المجموعة بأمر من طلعت باشا إلى مركز السلطة مدونة باليد، وتضمنت عدد سكان القرى وأحياء المدن في ذلك التاريخ وقبل التعبئة العامة بغرض الحرب، وسجلت معظم الجداول الإحصائية الهوية الإثنية للسكان، واقتصرت في بعض الحالات على تصنيفين: «المحليين» و«الأجانب».

وخلافا لما زعم لا تعود معطيات 1914، التي نشرت بوصفها معطيات رسمية واستعملت في مفاوضات معاهدة سيفر، إلى العام 1912، فهي ليست معطيات إحصائية بل جُمعت سرا من أرشيفات الحالة المدنية العثمانية التي كانت تصنف السكان وفق انتمائهم الإثني إضافة إلى انتمائهم الديني، خاصة منذ 1881 (Fuat Dündar, 2014, 244 - 245).

جمع الاتحاديون هذه المعطيات الإثنية بهدف تطبيق سياسة التتريك القائمة على نقل السكان غير الأتراك وغير المسلمين من الجهات الساحلية إلى الداخل مع

الحرص على أن تتراوح نسبتهم بين 2.5 و10 في المائة من السكان المحليين الأتراك المسلمين، من منطلق أن نسبة تقل عن 10 في المائة تسمح باندماج الأقليات. وكان النموذج الأمثل هو توطين الأقليات في مناطق داخلية أو على طول السواحل وسط سكان أتراك لتتحول آسيا الصغرى إلى قلعة حصينة يكون الأتراك حماة لها.

كان هدف طلعت باشا من جمع واستعمال المعطيات الإحصائية والخرائط تحقيق توزيع إثني متجانس في آسيا الصغرى، فاعتبرت القرى التي يوجد فيها سكان من هوية إثنية مختلفة عن الأتراك عوائق يجب إفراغها من هؤلاء السكان الذين يجب تهجيرهم إلى الداخل أو تصفيتهم للوصول إلى التركيبة المثلى. ومكنت هذه المعطيات «العلمية» التي جمعها عدد من الرجال الحداثيين في السلطة من إعادة تشكيل ديموغرافي شملت كامل آسيا الصغرى.

يتحدر معظم أعضاء جمعية الاتحاد والترقي (CUP) التي تولت الحكم منذ 1908، ثم من جديد في يناير 1913 بعد انقطاع قصير في النصف الثاني من 1912، من أتراك يتحدرون من مقدونيا والبلقان، حاولوا من دون جدوى تغيير التركيبة الإثنية والدينية لمقدونيا بين 1909 و1910 من خلال تهجير المسيحيين إلى الأناضول واستبدالهم المسلمين بهم، وقد وضعت الحروب البلقانية (1912-1913) حدا لهذه المحاولات، فتحول اهتمامهم إلى الأناضول ليجعلوا منه وطنا أبديا لهم بتأكيد طابعه المسلم والتركي، وحتى يحققوا هدفهم كان لزاما عليهم تغيير تركيبة سكان مناطق السواحل والشرق التي كان معظم سكانها من غير الأتراك (Fuat Dündar, 2014, 115 - 117).

وعمل الاتحاديون خلال الحرب البلقانية الثانية (1913) على تأمين الحدود العثمانية الجديدة في البلقان باسترجاع أدرنة (أندرينوبل) (Andrinople). وبعد معاهدة السلم الموقعة في بوخاريست بين الإمبراطورية العثمانية وبلغاريا (أغسطس 1913)، طُبِّق أول اتفاق رسمي لمبادلة السكان البلغار والعثمانيين بين نهاية 1913 وبداية 1914، وشمل نحو 9500 شخص من الجانبين، فاضطر السكان البلغار المسيحيون إلى مغادرة شريط على طول الحدود عرضه 15 كيلومترا ثم كامل أراضي تراقيا الشرقية، واستُبدل بهم المسلمون الأتراك اللاجئون من البلقان (Fuat Dündar, 2014, 123 - 125).

«قانون القومية التركية»

ارتبطت سياسة التتريك التي سنها الاتحاديون أو الشباب الأتراك بالإحصاءات وطبعتها السرية، وأدت إلى إعادة رسم الحدود الإقليمية للمجال التركي بتهجير السكان وتوطينهم القسري والمجازر الجماعية. وبدأت هذه السياسة الديموغرافية في تراقيا، وتواصلت في سواحل آسيا الصغرى المتصلة بدواخل الأناضول، وانتهت بالمقاطعات الشرقية للأناضول، بل طالت حتى سورية وفلسطين.

وكانت البرقية المؤرخة في 20 يونيو 1915، والتي أرسلها طلعت باشا إلى الولاة والولاة المنتدبين، منطلقَ عدٍ دقيق جدا للسكان وفق هوياتهم الإثنية والدينية: المسلمين وغير المسلمين، وضمن المسلمين: الأتراك والأكراد والشركس... وشملت هذه الإحصاءات الدقيقة جدا والمفصلة السكان الذين كانوا قيد التهجير، أو الذين كانوا في المحتشدات في انتظار نقلهم، أو الذين استقروا في المناطق الجديدة التي نقلوا إليها، كما سجلت نسبة السكان المهجرين إلى السكان المحليين... وكانت المعطيات المجموعة أداة ضرورية لتنظيم عمليات نقل السكان لاحقا، وتابع مركز الحكم ممثلا في طلعت باشا المراحل المختلفة لنقل السكان يوما فيوما، كما سجلت المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهؤلاء السكان في جداول إحصائية.

اتبعت عمليات التوطين في الأناضول مقاربة عددية بحيث يجب ألا يتعدى عدد السكان غير الأتراك وغير المسلمين الذين يظلون في مواطنهم 5 في المائة من إجمالي السكان، وألا تتجاوز نسبة الأرمن في مواطنهم الجديدة التي هُجروا إليها 5 في المائة، وحتى 2 في المائة في منطقة حلب. ولم يستثن العد المهجرين الذين ماتوا أو قتلوا، بحيث يُسجَّل انخفاض عدد السكان الأرمن على سبيل المثال، فعملية التتريك التي قادها الاتحاديون والمعتمدة على توقعات حسابية، كانت تخضع أساسا لمنطق رياضي[2].

حاول الاتحاديون تغيير المجتمع بتحديث جهاز الدولة باعتماد أدوات علمية أهمها أداة الإحصاء، وهذا ما جعل ز. غوكلاب (Z. Göklap) يدعو إلى إجراء أبحاث عن المجتمع التركي بطرق علمية من أجل بناء حياة جديدة أساسها الانتماء التركي الذي اعتبره «الحضارة» نفسها. واعتبر غوكلاب والاتحاديون أن

علم الاجتماع يمثل أفضل وسيلة لعلاج مجتمع مريض باختلافاته وتعدديته الثقافية، بحيث يكون علم الاجتماع بمنزلة كيمياء سحرية تحول المواد العادية إلى ذهب، وأفضل مثال على ذلك العمل من أجل الوصول إلى نسبة 5 في المائة من السكان المسلمين غير الأتراك اللاجئين من البلقان والقوقاز والذين وُطنوا في مناطق تركية، على أمل أن تنسى هذه الجماعات الإثنية لغتها وثقافتها وتندمج بسرعة في البيئة التركية (Fuat Dündar, 2014, 314 - 315)، ولم يخطر ببال أصحاب هذه السياسة أن هؤلاء السكان سيقاومون الاندماج ويطورون آليات للدفاع عن النفس، لأنهم كانوا أسرى مفهوم ميكانيكا الإثنيات (etnisite mühendisligi) التي هي بمنزلة «آلة حرب» وفق مفهوم دولوز (Deleuze).

أبقي المشروع في دائرة السرية التامة بفضل استعمال البرقيات المشفرة التي كان يستعمل كعنوان لها «المديرية العامة للأمن» (EUM) باعتباره جهاز دولة بوليسية، أو «مديرية توطين القبائل واللاجئين/المديرية العامة للقبائل واللاجئين» (/IAMM AMMU) المرتبطة بالسياسة الديموغرافية وترحيل السكان. وكان نظام البرقيات قد تطور في الإمبراطورية العثمانية منفصلا عن خطوط السكة الحديد خلال حرب القرم (1853-1856) ولدوافع عسكرية، قبل أن يستعمله الاتحاديون على نطاق واسع في أنشطة جمعية الاتحاد والترقي (CUP) مستفيدين من حجم الشبكة المتوافرة في 1908 وسرعة الاتصالات التي كان يعول عليها للتوصل إلى «حلول نهائية وصارمة» للمشكلات المستعجلة المطروحة على الإمبراطورية المهددة. وكان هؤلاء الاتحاديون «الوضعيون» يأملون معالجة أمراض المجتمع باعتماد ثلاثية «الكشف - التوصيف - العلاج» التي تسمح لهم بإنجاز مهمتهم المتمثلة في إنقاذ الإمبراطورية، فالسرعة بالنسبة إليهم ضمان للفاعلية (Fuat Dündar, 2014, 316 - 317).

وكان للحرب العالمية الأولى دور مؤثر في هذه الحركية، فبعد هزيمتي ساريقاميش (Sarikamich) (ديسمبر 1914) والسويس (فبراير 1915)، أصبح من الضروري التحرك بسرعة لتفادي كارثة شاملة، وسهلت هذه الظروف تطبيق سياسة تغييرات ديموغرافية جذرية، إذ اعتبر الاتحاديون أن حالة الحرب مواتية للتحرر من تأثير القوى الخارجية وتصفية أعداء الداخل، وحاولوا تخطي العقبات التي كانت تواجههم باعتماد استراتيجية حرب.

أدت الأعمال الحربية التي اضطلع بها جمال باشا (Cemal Pacha) المسؤول عن مناطق أضنة وحلب وسورية، إلى نتائج كارثية ونهائية بالنسبة إلى الأرمن واليهود والعرب (انظر الفصل 14)، وفرض الاتحاديون أيديولوجية عسكريتارية على الشعب التركي الذي اعتبروه «أمة مسلحة»، وعملوا على عسكرة المجتمع، ليصبح الوطن حقل حرب والشعب أمة مسلحة، وتوصلوا إلى خلاصة مفادها أن الانتصار في الحرب لن يتحقق في جبهة القتال بل بتغيير التركيبة الإثنية للسكان ضمن مشروع ديموغرافي اعتبروه «كفاحا وطنيا» من دون أن يستعملوا هذه التسمية (Fuat Dündar, 2014, 322 - 323).

بدأ تشكيل الجغرافيا الإثنية للبلاد من تراقيا أي المنطقة الحدودية مع أوروبا بهدف حماية العاصمة إسطنبول، وتبع ذلك طرد اليونانيين من المنطقة الساحلية المحيطة بالأناضول، وانتهت العملية بالمنطقة الممتدة من حلب إلى كركوك حيث وطن سكان أتراك لم يندمجوا بعد في محاولة لرسم حدود إثنوغرافية مع القبائل البدوية العربية. واعتبرت كل جيب يسكنه غير الأتراك وغير المسلمين جيبا معاديا وجبت تصفيته، واختيرت أماكن التوطين باعتبارها جبهة حرب يعاد رسمها وهيكلتها، ففي كل قرية تركية يجب ألا يتعدى عدد البيوت غير التركية وغير المسلمة عشرين بيتا تخضع لرقابة الأسر التركية والمسلمة المحلية، بحيث لا يقتصر واجب الدفاع عن الوطن على جبهة القتال، بل يمتد إلى القرى التي تجب فيها مراقبة العناصر التي وطنتها سلطة الدولة. فكان هناك تداخل كبير بين ظاهرتي التتريك والعسكرة، بحيث لا يمكن فصلهما، فكل ظاهرة تغذي الأخرى (Fuat Dündar, 2014, 321 - 323).

كانت البرقيات أداة فعالة سمحت لثلة من الرجال بإدارة وتنسيق عمل الجيش والجهاز البيروقراطي في ضوء حالة حرب صعبة. ويبرهن تشفير البرقيات على أن مشروع التتريك توخى السرية حتى لا تصل المعلومات إلى المعارضة والعدو. كما يبرز التزام السرية الطابع العنصري للقومية التركية المتخفية وراء واجهة الأيديولوجية السياسية للقوانين وكتابات غوكلاب أو السياسة التعليمية (Fuat Dündar, 2014, 318 - 319)، فكانت كلمة «مفيد» مفتاح أيديولوجية الاتحاديين القومية، تستعمل للدلالة على المجموعات الإثنية العثمانية غير

التركية في إشارة واضحة إلى أن الدولة ملك للأتراك دون غيرهم، فداخل هذه الدولة الناشئة يجب أن تكون كل المكونات «مفيدة» بدرجات متفاوتة، وعلى سبيل المثال، وعلى رغم أمر ترحيل كل الأرمن من دون استثناء، تقرر الإبقاء على أسر العسكريين والموظفين العموميين والتقنيين المفيدين للدولة، أما الأرمن الآخرون فلا فائدة منهم إلا في المناطق الصحراوية حيث تسهل مراقبتهم (Fuat Dündar, 2014, 324).

تقتيل اليونانيين وطردهم من آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية (1914-1918)

أقر الشباب الأتراك قبل الحرب العالمية الأولى إجراءات مدعومة من ألمانيا، مهدت لتصفية اليونانيين من آسيا الصغرى. وأول هذه الإجراءات إلغاء الامتيازات التي منحها العثمانيون للسكان اليونانيين، فقد وُضعت المدارس اليونانية تحت الإشراف المباشر لوزارة التعليم العام التركية بدلا من البطريركية. وفي مجال القضاء أُلغيت أيضا امتيازات البطريركية، وصادرت الدولة العثمانية عددا كبيرا من أملاك الكنيسة، وأُلحق المسيحيون بـ«كتائب العمل» (amele tamburu)[3]. واستُعمل أيضا أسلوب المقاطعة التجارية والمصادرة ضد اليونانيين: «فلا يقتصر في ذلك على مصادرة جزئية للبضاعة، بل يُستولى على رأس المال التجاري بصفة شبه كلية، بحيث لا يمكن للتاجر بعث تجارته مستقبلا». (R. Puaux, 1918, 23). كما فُرضت على اليونانيين الخدمةُ القسرية لفائدة البحرية، وسخروا في صناعة لباس الجنود... إضافة إلى أعمال إجبارية مختلفة.

وعمدت الحكومة إلى مصادرة أملاك اليونانيين الذين هاجروا من قرية إلى أخرى بسبب انعدام الأمن، وبعثت أساليب تقليدية من قبيل فرض الإسلام قسرا بهدف القضاء على وجود العنصر المسيحي. وفي بورصة على سبيل المثال أعطيت تعليمات لمصالح الولاية لتوزيع اللاجئين اليونانيين على القرى التركية بحيث لا تتجاوز نسبتهم فيها 10 في المائة من السكان المسلمين (R. Puaux, 1918, 27).

كما جرت عمليات قتل فردية لم يتعرض مرتكبوها للمتابعة، هدفها إرهاب السكان اليونانيين بالقضاء على الشخصيات المؤثرة ومنع السكان من الخروج

من القرية للعمل في حقولهم لدفعهم إلى الإفلاس والمجاعة. ومن الوسائل الأخرى التي استُعملت الاعتداءاتُ التي استهدفت النساء والفتيات اليونانيات. كما أثبتت التقارير القنصلية اعتماد أسلوب النفي في حق الأعيان الذين تعرض بعضهم للقتل أيضا.

وفي العام 1913-1914، ظهرت أول مرة عصابات المجرمين الفارين أو المسرحين من السجون، يشرف عليها ضباط الدرك، وكانت مهمتها «إرهاب اليونانيين الذين لم يعد بإمكانهم الخروج من قراهم بحرية للعمل في الحقول، مما يضطرهم إلى البحث عن الخلاص في اللجوء إلى الخارج». (R. Puaux, 1918, 32).

كان هدف هذه السياسة القائمة على طرد التجار ورجال الأعمال اليونانيين المتحكمين في الاقتصاد وتجريدهم من أملاكهم إنشاء اقتصاد يحتكره الأتراك المسلمون الذين لا شك في ولائهم للدولة العثمانية. وبلغت الحملة المعادية لليونانيين ذروتها في المجزرة التي تعرض لها يونانيو مدينة فوكيا Phocée (فوتشا Foça حاليا) التي خربت تماما وكان يسكنها بين 8 و9 آلاف يوناني و400 تركي، وقامت بالعملية عصابات الباشي بوزوك (bashibozuk) يوم 12 يونيو 1914، وتزامنت مع الهجمات التي تعرض لها يونانيو شبه جزيرة قارة بورنو (Kara Bournou) وأسفرت عن فرار 18 ألف يوناني من تشيسمي (Çesme) إلى جزيرة شيوس (Chios) المجاورة.

وقدر ماتياس بيورنلوند (Mathias Bjornlund, 2008, 47-48) الذي استعان بمصادر قنصلية، أن 150 إلى 200 ألف يوناني اضطروا إلى مغادرة مساكنهم في منطقة ساحل بحر إيجة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولم يكن هدف سياسة التتريك حتى العام 1914 القضاءَ على وجود اليونانيين في سواحل بحر إيجة بل طردهم منها، ولم يكن الدافع إلى ذلك المتطلبات الأمنية وحدها، وإنما أيضا تسهيل وتفعيل المقاطعة الاقتصادية والثقافية وفسح المجال لجماعات المهاجرين (muhacir) المسلمين النازحين من البلقان في أعقاب الحروب البلقانية والذين طُردوا من ديارهم بأساليب وظروف مشابهة (M. Bjornlund, 2008, 50).

وفي ربيع العام 1914 الذي شهد تكثيف الهجمات ضد القرى اليونانية، طلبت

حكومة الاتحاديين من القنصلية التركية في سالونيك إرسال 10 آلاف لاجئ مسلم إلى الأراضي العثمانية بغرض توطينهم في القرى اليونانية، وكانت تلك بداية عملية نقل السكان التي تزايدت وتيرتها في الأشهر التالية. وفي شهر مايو 1914 رست في ميناء إزمير ثلاث سفن تقل 100007 لاجئين مسلمين من مقدونيا والبلقان بأمر من الوالي رشمي باي الذي كان مسؤولا عن توطينهم في القرى اليونانية التي رحل منها سكانها بسبب الهجمات الإرهابية. ولم تكتفِ حكومة الاتحاديين باستقبال اللاجئين المسلمين الذين طُردوا من دول البلقان التي تأسست حديثا، بل نظمت أيضا نقلهم بواسطة السفن لتضمن إعادة تعمير سريعة للمناطق الساحلية المطلة على بحر مرمرة وبحر إيجة التي أفرغت من سكانها اليونان، وكان اللاجئون ينزلون بإسطنبول ليُنقلوا منها مباشرة إلى القرى، ويُنقلوا ويُوطنوا تحت إشراف مديرية توطين اللاجئين وكذلك بتدخل مباشر للولاة والولاة المنتدبين (Fuat Dündar, 2014, 140-143)[4].

ترحيل يونانيي المناطق الساحلية إلى داخل الأناضول (1915-1918)

ابتداء من نهاية أكتوبر 1914، أرسل طلعت باشا برقيات مشفرة للسلطات في الولايات لوضع حد للضغوط والتهديدات الممارسة على اليونان لدفعهم إلى الهجرة إلى الجزر اليونانية ومقدونيا وتراقيا. وفي شهر يناير 1915، وُضع حد لحالة الرعب كما في مناطق أدرنة وآيفاليك (Aïvalyk). وفي الوقت نفسه اتخذ أول قرارات ترحيل اليونانيين إلى داخل الأناضول ومنهم سكان تراقيا تفاديا لهجرتهم إلى بلاد اليونان.

وفي شهر يوليو 1915، صدر أمر بترحيل كل اليونانيين المقيمين على مسافة تقل عن ساعة واحدة عن سواحل بحر مرمرة (البروبونتيد Propontide) وتراقيا الشرقية إلى داخل الأناضول عبر ولايات نيقوميديا (إزميت) وقارسي (Karesi) وبورصة (Fuat Dündar, 2014, 158-168)، وأوصي بتوطينهم في القرى اليونانية والأرمينية المهجورة في الداخل، في حين وُطّن اللاجئون المسلمون في الأشهر التالية في القرى اليونانية الساحلية التي أُفرغت من سكانها اليونانيين. وعلى سبيل المثال تقرر إعادة إعمار جزر بحر مرمرة التي هُجّر منها سكانها

اليونانيون بسكان أتراك حصرا. وأُحصي السكان وفق هويتهم الإثنية وجُردت الأملاك العقارية التي تركها اليونانيون المهجرون في بداية العام 1916.

من جهة أخرى هُجّر السكان اليونانيون من منطقة البونط الغربية التي لم يحتلها الجيش الروسي إلى جهات داخلية: كاستاموني (Kastamoni)، وسيفاستيا (Sevastia)، وتسوروم (Tsoroum)، وبولو (Bolou)، وأنقرة... (Fuat Dündar, 2014, 165-166).

وبعد دخول دولة اليونان الحرب إلى جانب قوى الحلفاء في 29 يونيو 1917، أُعطي أمر للسلطات المحلية بإحصاء كل المواطنين الحاملين للجنسية اليونانية وترحيلهم إلى الداخل. وقد أورد فؤاد دوندار عددا كبيرا من البرقيات المشفرة المتضمنة أوامر موجهة إلى كل المدن والمناطق المعنية، ووضع حصيلة بالأرقام لأكبر موجتين لرحيل أو ترحيل يونانيي آسيا الصغرى بفعل سياسة «الهندسة الإثنية» التي اتبعها الاتحاديون تجاه اليونانيين (Fuat Dündar, 2014, 170-171). ففي الموجة الأولى (قبل دخول اليونان الحرب) أُجبر نحو 150 ألف يوناني على الهجرة، ورُحل 50 ألفا إلى الداخل، وشهدت الموجة الثانية ترحيل 500 ألف يوناني لقي نصفهم حتفه، ورجع منهم 140 ألفا.

وبإضافة الفارين إلى بلاد اليونان وروسيا، يمكن القول إن عدد اليونانيين الذين شملتهم هذه السياسة في مناطق آسيا الصغرى الساحلية يتراوح بين 150 ألفا و250 ألفا. واستخلص تانر آكتشام (Taner Akçam, 2008, 162) من النقاش الذي دار في مجلس النواب العثماني العام 1918، أن عدد اليونانيين الذين طُردوا من تراقيا يمكن تقديره بين 300 ألف و500 ألف نسمة.

كان التهجير الجماعي أداة فعالة للقضاء على الوجود اليوناني في مناطق سواحل بحر إيجة والبحر الأسود. ففي الفترة الممتدة من مارس إلى سبتمبر 1915 هُجّر كل السكان اليونانيين من تراقيا وجزر بحر مرمرة والدردنيل، وقسم منهم من منطقة البوسفور، وتعرضت منازلهم للحرق والنهب، وارتكبت جرائم رهيبة ومورس التعذيب. وقد سجلت مندوبيتا الدولة اليونانية في القسطنطينية وبتروغراد حرق القرى ومصادرة المنازل التي مُنحت للاجئين المسلمين، في حين أُجبر سكانها الأصليون على الرحيل إلى داخل الأناضول في أصعب الظروف في المسيرات

القسرية في شتاء 1916-1917، وشمل الترحيل الجزء الذي لم يحتله الجيش الروسي في منطقة البونط (قرى ظهير طرابزون حول فازلون (Vazelon) وسامسون (Samoun)، لاسيما مقاطعتا بافرا (Bafra) وكيراسوندا (Kerassunda)، وساحل بحر إيجة وبالتحديد منطقة آيفاليك (كيدونيس Kydonies) التي كانت ثاني مدينة يونانية في المنطقة بعد إزمير، إذ بلغ عدد سكانها 36 ألفا كلهم مسيحيون (Fuat Dündar, 2014,160-166). وكان اللاجئون اليونانيون الذين أُجبروا على السير عرضة للجوع والبرد والأمراض التي سببت وفيات كثيرة.

بيّن تانر آكتشام (T. Akçam, 2012, 67-79) أن الاتحاديين استعملوا «أسلوبا مزدوجا» لطرد اليونانيين من ساحل بحر إيجة وآسيا الصغرى وتراقيا الشرقية بين ربيع 1913 وسنة 1914، بحيث يُلجأ إلى إجراءات سرية غير رسمية تُستكمل بإجراءات رسمية تشرف عليها الدولة، ويرتكز هذا الأسلوب على هجمات ضد القرى اليونانية من طرف وحدات تابعة لما عُرف بـ«المنظمة الخاصة»(5) التي أشاعت الرعب، وارتكبت المجازر التي أدت إلى إفراغ قرى كاملة من سكانها بتجنيد الرجال القادرين على القتال في الكتائب العقابية المكلفة بالأشغال الشاقة (amele tambourou)، ونهب البيوت، ومصادرة المؤسسات التي يمتلكها اليونانيون وتوزيعها على المسلمين. ويتنصل الولاة وإدارتهم من أي مسؤولية في هذه الأعمال، غير أنهم يفسحون المجال للجان المحلية التابعة لجمعية الاتحاد والترقي (CUP) لتنظيم أعمال العنف. وتقدم مذكرات بعض الموظفين الذين عملوا في المنظمة الخاصة وصفا للأساليب المنتهجة (T. Akçam, 2012, 70).

ادّعت حكومة الاتحاديين أنها لم تعلم بهذه الممارسات إلا بعد أن رفعت إليها السلطات الكنسية اليونانية شكاوى، لتتدخل عندئذ للمحافظة على الأملاك «المهجورة» من طرف القرويين اليونانيين من خلال إحصائها وإعادة توزيعها على المسلمين اللاجئين من البلقان والقوقاز الذين وُطّنوا في هذه القرى. وهكذا تمت عملية طرد اليونانيين واستبدالهم السريع باللاجئين المسلمين كأمر واقع لا يمكن التراجع عنه قبل التفاوض بين الحكومتين اليونانية والعثمانية والتوصل إلى اتفاق بينهما.

وعلى المستوى الرسمي عقد اتفاق مبادلة طوعية للسكان يخص يونانيي آيدين (Aïdin) ومسلمي مقدونيا، وتفاوض السفير العثماني في أثينا في شهر مايو 1914

على إبرام اتفاق لمبادلة السكان وأملاكهم العقارية، وأُنشئت في شهر أغسطس 1914 لجان ثنائية في هذا الشأن في إقليمي إزمير وأدرنة. على أن هذه المشاريع لم تتحقق على أرض الواقع بسبب اندلاع الحرب (T. Akçam, 2012, 65-67).

وفي بعض الحالات، كما في شبه جزيرة غاليبولي، استأجرت الحكومة العثمانية باخرة لنقل اليونانيين الذين هجّرهم الإرهاب من قراهم إلى ميناء سالونيك. وفي شهر فبراير 1914 ردت الحكومة العثمانية على وفد أرسلته إليها البطريركية بعدم ضلوعها في أعمال التهجير العنيفة، وبأن الوضع المعنوي والاجتماعي تدهور كثيرا بسبب الحروب البلقانية، مما دفع بعض السكان اليونانيين إلى الهجرة بمحض إرادتهم (T. Akçam, 2012, 83).

وفي أثناء السنوات العشرين الأخيرة، استغل مؤرخون يونانيون (ك. فوتياديس (K. Fotiadis)، وش. تسيركينديس (Ch. Tsirkindis)) وغربيون (ت. هوفمان (T. Hofmann)، م. بيورنلوند (M. Bjornlund))، وثائق أرشيف مختلفة، لاسيما الوثائق القنصلية التي سمحت لهم باستعراض شهادات كثيرة لرحالة وديبلوماسيين مقيمين في المناطق التي ارتكبت فيها المجازر وشهدت عمليات التهجير من السواحل إلى داخل الأناضول. وقد جمعت تيسا هوفمان (T. Hofmann, 2011, 49-95) أخيرا هذه الشهادات المستخرجة من الأرشيفات، واستشهدت بكثير منها للمقارنة بين إبادة الأرمن والمجازر والتهجير الذي تعرض له اليونانيون العثمانيون (انظر الفصل 16).

سياسة الاتحاديين تجاه اليونانيين العثمانيين

أثرت في سياسة الاتحاديين تجاه اليونان العثمانيين خمسة عوامل. أولها كون معظم أعضاء جمعية الاتحاد والترقي يتحدرون من مقدونيا وسالونيك، تدفعهم الرغبة في الانتقام من يونانيي الأناضول كرد فعل على ضم موطنهم الأصلي إلى دولة اليونان. أما العامل الثاني المؤثر في سياسة الاتحاديين فهو وجود مملكة اليونان، فاستعمل السكان اليونانيون والبلغار لمبادلتهم معها. وكانت هناك حركيتان متناقضتان، فمن جهةٍ تجنب اليونانيون العثمانيون المصير الذي لقيه الأرمن بفضل وجود دولة يونانية، في حين تحملوا من جهات أخرى تبعات

سياسة الدولة اليونانية تجاه المسلمين، فتعرضوا للانتقام كرد فعل على ما كان يتعرض له المسلمون في بلاد اليونان، وطال الانتقام ممتلكاتهم ورموز هويتهم الثقافية أو الدينية (T. Akçam, 2012, 109-113).

ويتمثل العامل المؤثر الثالث في أهمية المناطق التي يعيش فيها اليونانيون بالنسبة إلى الاقتصاد العثماني، خصوصا منطقة آيدين-إزمير. وقد استُعمل أسلوبان لإجبار الروم (Rûm) (اليونانيين) على الهجرة من هذه المناطق: أولهما هجمات عصابات من المسلمين معظم أفرادها من اللاجئين المقدونيين والكريتيين؛ وثانيهما المقاطعة الاقتصادية بهدف تجويع السكان. واستهدف أولا رجال الأعمال من المواطنين اليونانيين، وبعدهم أثرياء اليونانيين من المواطنين العثمانيين، وأخيرا طبقة التجار اليونانيين الذين كانوا يعيشون في المناطق المحاذية لخطوط السكة الحديد.

وكانت جزر بحر إيجة العامل الرابع في سياسة الاتحاديين، إذ كانت محل مفاوضات حددت وتيرة الهجمات ضد السكان اليونانيين؛ يضاف إلى ذلك مسألة أمن المسلمين في اليونان. ويمكن القول إن سلطة الاتحاديين استغلت السكان اليونانيين وقوتهم العاملة كمصدر حيوية وضمان لموارد الحرب.

ويتمثل العامل الخامس في التوزيع الجغرافي للسكان اليونانيين على طول ألفي كيلومتر من السواحل بكثافة عالية، وكان الهدف تغيير الواقع الديموغرافي لآسيا الصغرى بحيث يسكن المناطق الساحلية المسلمون ذوو الهوية التركية. ومع دخول اليونان الحرب إلى جانب قوى الوفاق، رُحِّل اليونانيون إلى داخل الأناضول وأُبعدوا عن السواحل.

من التهجير إلى محو الوجود اليوناني في آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية (1923-2000)

في العام 1912 كان يسكن ولاية أدرنة 315767 من يونان تراقيا الشرقية، من مجموع سكان قُدر بـ 699709 نسمة، أي أنهم كانوا يشكلون 45 في المائة من السكان. وفي ولاية القسطنطينية كان عددهم 449114 من 1173673 نسمة، أي 38 في المائة من إجمالي سكان الولاية (G. Soteriadis, 1918, 5-6). وفي شبه جزيرة غاليبولي كان عدد اليونانيين 27 ألفا من 45 ألف نسمة، أي 60 في المائة من إجمالي السكان (K. A. Vakalopoulos, 1990, 486).

وتفسر الكثافة السكانية العالية لليونانيين على مقربة من العاصمة البيزنطية القديمة بالاستمرارية التاريخية التي تعود جذورها إلى الفترة البيزنطية. كما كان اليونانيون حاضرين على الدوام إلى جانب الأتراك والبلغار والأرمن واليهود في معظم قرى ومدن تراقيا الشرقية، وكذلك في ضواحي إسطنبول.

وقد قُدر عدد اليونانيين اللاجئين من تراقيا الشرقية إلى بلاد اليونان بين العامين 1912 و1914، بـ 193400 نسمة (53 في المائة من إجمالي السكان اليونانيين في تراقيا الشرقية). في حين جُنّد نحو 96 ألفا منهم في كتائب العمل الإجباري، عاد منهم 50 ألفا، في حين لقي الآخرون حتفهم بسبب سوء المعاملة والأمراض والتعذيب والمجاعة في الأناضول.

وفي الأخير لم يبقَ من اليونان في تراقيا الشرقية إلا نحو خمسين ألفا قاوموا اعتداءات القوات التركية والبلغارية، فقد عانى اليونانيون كثيرا خلال الأشهر القليلة التي احتل فيها البلغار تراقيا الشرقية (1912-1913) (Ch. Zafeiris, 2008, 52-67). وسبب هذا الاجتثات الأول ليونانيي تراقيا الشرقية لجوء أكثر من 70 ألفا منهم إلى بلاد اليونان، إضافة إلى 30 ألفا غادروا تراقيا الشمالية (التابعة حاليا لبلغاريا)، استقر 80 في المائة منهم في القرى الريفية بمقدونيا وتراقيا الغربية، فيما استقر 20 في المائة في مناطق أخرى من اليونان.

ووفق البطريركية المسكونية التي أشرفت على إعادة إدماج اللاجئين اليونانيين الأرثوذكس، أجبر 232 ألف لاجئ إضافي على مغادرة تراقيا الشرقية باتجاه بلاد اليونان قبيل الحرب العالمية الأولى، وكان معظمهم (193403) من سكان ولاية أدرنة، رجع نصفهم إلى بيوتهم بين العامين 1918 و1920، ولم يبقَ منهم في بلاد اليونان سوى 86910 نسمة (T. Hofmann, 2011, 50)، إذ استقر معظمهم مجددا في مناطقهم الأصلية في العامين 1919 و1920 بعد احتلال الجيش اليوناني تراقيا الشرقية مؤقتا، ليغادروها مجددا بصفة نهائية في خريف العام 1922، بعدما أقر بروتوكول مودانيا (Moudania) رحيل كل السكان اليونانيين عن تراقيا الشرقية، فرافقوا الجيش اليوناني المنسحب في جو من الرعب بعد «نكبة» إزمير. وغادر أكثر اللاجئين حظا، خصوصا سكان شبه جزيرة غاليبولي، على متن بواخر أرسلتها الحكومة اليونانية، فيما ركب آخرون القطار،

أما معظم اللاجئين فمشوا في طرق يملؤها الوحل مع مواشيهم والعربات التي تحمل متاعهم حتى وصلوا إلى حدود نهر إيفروس (Evros)، وسقط في أثناء هذا النزوح المستعجل عديد من الضحايا (Ch. Zafeiris, 2008, 100-105).

أقرت معاهدة لوزان (1923) مبادلة جميع السكان اليونانيين المسيحيين والمسلمين الأتراك بين البلدين في السنوات الأربع التالية، واستثنيت من المبادلة إسطنبول وجزيرتا إيمفروس (Imvros) وتينيدوس (Tenedos) من الجانب التركي، وتراقيا الغربية من الجانب اليوناني.

وتسمح مقارنة نتائج إحصاءين للسكان أنجزا في كل من تركيا (1927) واليونان (1928) بالمعطيات المتوافرة عن الوضع الديموغرافي الذي كان سائدا في 1914، بالوقوف على النتائج التي أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى والنزاع اليوناني-التركي (1920–1922). ويضاف إلى اللاجئين الذين أحصوا في اليونان في العام 1928 والمقدرين بـ 1104217 نسمة، أولئك الذين هاجروا مباشرة أو بعد وقت قصير (قبل 1928) إلى أوروبا وأمريكا (المقدرين بـ 66 ألف نسمة) أو الذين توفوا بين 1923 و1928 (المقدرين بـ 75 ألف نسمة)، إضافة إلى نحو 80 ألفا من يونانيي البونط (منطقة البحر الأسود) الذين فضلوا الهجرة إلى القوقاز وروسيا (A. Alexandris, P. M. Kitromilides, 1984-85, 34)، وبذلك يكون العدد الإجمالي للاجئين اليونانيين الذين غادروا الأناضول وتراقيا الشرقية قبل 1922 نحو 1325217 نسمة. ويستخلص من التقديرات المتوافرة «أن ما بين 350 و400 ألف من أفراد الجالية اليونانية العثمانية بالأناضول وتراقيا الشرقية توفوا بين العامين 1914 و1923» (D. Panzac, 1988, 62)، بحيث فقدت الطائفة اليونانية العثمانية بين 22.5 في المائة و25.7 في المائة من أفرادها بسبب الحرب وتبعات التهجير والتقتيل.

«وبعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب اليونانية-التركية، كادت الجماعة اليونانية التي كانت مزدهرة وكثيرة العدد في العهد العثماني تزول تماما من الوجود» (D. Panzac, 1988, 62)، فقد أظهر إحصاء 1927 أنه لم يبق بتركيا سوى 110 آلاف يوناني يتركز معظمهم في إسطنبول وجزيرتي إيمفروس (Imvros) وتينيدوس (Tenedos). وتواصل تراجع الوجود اليوناني في تركيا بحدة أكبر بسبب سياسة التتريك التي اتبعتها تركيا الكمالية، ففي إحصاء

1945 تراجع عدد اليونانيين ليبلغ (104 آلاف نسمة) على رغم اتفاق أنقرة (1930) الذي منح صفة «المقيمين» لأكثر من 17 ألف مواطن يوناني يعيشون بصفة دائمة في إسطنبول، وقد ألغي هذا الاتفاق من طرف الحكومة التركية في العام 1964 في خضم تفاقم الصراع بين اليونانيين والأتراك في قبرص منذ اعتماد القبارصة اليونان ابتداء من العام 1960 سياسة تهدف إلى إلحاق الجزيرة باليونان والمعروفة بسياسة التوحيد (enosis)، وهذا ما أدى إلى طرد 11 ألفا من اليونانيين «المقيمين» من تركيا العام 1960، وتبع ذلك رحيل 30 ألف يوناني يحملون الجنسية التركية نظرا إلى علاقاتهم العائلية والاقتصادية، بحيث يمكن القول بأن إلغاء اتفاق أنقرة أدى إلى رحيل أكثر من 40 ألف يوناني عن تركيا (Ahmet Içduygu et al., 2008, 372).

ونتج عن تزايد حدّة الصراع اليوناني-التركي بسبب المسألة القبرصية رحيل 10 آلاف يوناني من إسطنبول في سياق أعمال الشغب التي أصابت الطائفة اليونانية يومي 6 و7 سبتمبر 1955 (Jr. Speros Vryonis, 2005)[(6)]، وتبعا لذلك تقلص عدد أفراد الطائفة اليونانية إلى 76 ألف نسمة (1969).

ومن الإجراءات التي أثّرت في الوجود اليوناني بتركيا، والتي أدت إلى رحيل أعداد أخرى من يونانيي تركيا، قرار 1971 الذي أغلقت الحكومة التركية بموجبه معهد هالكيس (Halkis) الديني الذي كان يكوّن رهبان البطريركية اليونانية في القسطنطينية. كما فقدت جزيرتا إيمفروس (غوكشايدا (GÖkçeada)) وتينيدوس (بوزكادا (Bozcaada)) الجزء الأكبر من السكان اليونانيين تبعا للإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية بعد 1964 والتي تمثلت في غلق مدرسة الأقلية اليونانية بإيمفروس، وبناء سجن ومقر للدرك سبب نزع ملكية أراضٍ كثيرة في هذه الجزيرة التي تقلص عدد سكانها اليونانيين من 9 آلاف العام 1920 إلى 370 في العام 2003، في الوقت الذي تراجع فيه عدد السكان اليونانيين في جزيرة تينيدوس من 6420 إلى 30 فردا. وازداد الوضع تدهورا خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بسبب سياسة الحكومة التركية المشجعة لهجرة الأتراك من شمال وجنوب شرق تركيا إلى هاتين الجزيرتين، وأسهمت هذه الهجرة المنظمة، كما هو الحال في شمال قبرص، في تتريك الجزيرتين (S. AkgÖnül, 2004, 220-222).

لم يتوقف التراجع الكبير لعدد السكان اليونانيين في العقود الأخيرة، كما هو الشأن بالنسبة إلى الأقليتين الأرمينية واليهودية، بحيث لم يعد عدد اليونانيين في تركيا يتجاوز العام 2000 نحو 3 آلاف نسمة (Ahmet Içduygu et al., 2008, 375-380)، ويمكن القول بأن محو الوجود اليوناني بشكل شبه تام من الأناضول وتراقيا الشرقية في ظرف لم يتعدَ عشر سنين (1914–1923)، كان بمنزلة النهاية العنيفة والسريعة لحركية تتريك آسيا الصغرى عبر الزمن الطويل، وهي حركية بدأت غداة هزيمة القوات البيزنطية في مانزيكرت في العام 1071م.

خلاصة: التطهير العرقي الموجه ضد اليونان وسياسة «الهندسة الديموغرافية»

بدءا من العام 1914 كان يونانيو آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية، أي أراضي تركيا الحالية، أولى ضحايا سياسة الشباب الأتراك المنضوين تحت جمعية الاتحاد والترقي (CUP) التي كان هدفها إيجاد تجانس إثني في الأناضول وتراقيا الشرقية لجعلهما حيّزا خالصا للدولة القومية التركية في وقت كانت فيه مخاطر كثيرة تهدد مستقبل الإمبراطورية العثمانية.

في البداية حاولت جمعية الاتحاد والترقي المؤسسة بسالونيك في نهاية القرن التاسع عشر الإبقاء على مقدونيا في كنف الإمبراطورية بدعم الوجود الإسلامي التركي بها على حساب المسيحيين واليهود، غير أن فشل الإمبراطورية العثمانية وانهزامها في الحربين البلقانيتين (1912–1913) لم تسمح بتحقيق هذا الهدف، فحصر الشباب الأتراك مشروعهم في الأناضول وتراقيا الشرقية باعتبارها منطقة حدودية مع أوروبا، وحاولوا تطبيق سياسة «الهندسة الإثنية» أو «الهندسة الديموغرافية» بشكل ممنهج على أرض الواقع بتنسيق وإشراف من وزير الداخلية طلعت باشا.

استمدت هذه السياسة روحها من الأيديولوجية العنصرية التي تجسدها «الداروينية الاجتماعية» والتي أسس لها غوستاف لوبون (Gustave Le Bon) وغيره من أيديولوجيي اليمين المتطرف الأوروبي، واعتمد تطبيقها على مقاربة وضعية وعلمية واضحة، تستند إلى الإحصاءات والتحقيقات الميدانية التي

تجمع المعطيات الإثنية المتعلقة بالأقليات غير الإسلامية أو الإسلامية غير التركية وتعتمد على علم الخرائط.

ويمكن تفسير فعالية تطبيق هذه السياسة باستعانة طلعت باشا بوسيلة اتصال سريعة جدا بالنسبة إلى تلك الفترة، وهي البرقيات الـمُشفّرة التي تضفي السرية على الاتصالات. وجُرِّبت هذه الوسيلة في العام 1914 ضمن ما يمكن أن نطلق عليه «التصفية الإثنية» ليونانيي السواحل الغربية وآسيا الصغرى والبونط، لتستعمل لاحقا على نطاق واسع، كما سيتبين في الفصلين التاليين، في عمليات التهجير والمجازر التي تعرض لها الأرمن والأكراد. وتواصل التقتيل والتهجير في حق الأقلية اليونانية تزامنا مع أعمال الإبادة التي استهدفت الأرمن (1915-1916)، ولم تتوقف إلا بعد إبرام معاهدة لوزان (1923) لمبادلة السكان والتي استكملت طرد اليونانيين، لتتجدد هذه الحركية فيما بعد في شكل أحداث الشغب التي تعرضت لها الأقلية اليونانية في إسطنبول في سبتمبر 1955.

9

الاتحاديون وسياسة «الهندسة الديموغرافية»: حركية الإبادة

يَعتبر رفائيل لمكين (Raphael Lemkin)، الذي اهتم أساسا بمحرقة اليهود (Shoah) وتطرق أيضا إلى إبادة الأرمن، أن حركية الإبادة تحدث على مرحلتين: أولا، القضاء على الطابع المميز أو الهوية القومية للجماعة المضطهَدة؛ وثانيا، فرض الطابع المميز أو الهوية القومية للجماعة المضطهِدة. وإذا كانت المرحلة الأولى تتمثل في التصفية المادية للجماعة المضطهَدة (المجازر أو التهجير القسري أو الترحيل)، فإن المرحلة الثانية قد تتخذ أشكالا مختلفة تفضي إلى التبني القسري من طرف الجماعة المضطهَدة لأسلوب العيش، والثقافة (اللغة

«طبّق الاتحاديون «هندسة ديموغرافية» «إثنية» أو «اجتماعية»، سُخّرت فيها مجموعة من التقنيات الجديدة لإدارة السكان، بما في ذلك التصفية الجسدية (المجازر) والتهجير والإدماج القسري، والمصادرة والحرمان من الأملاك «المهجورة»، والتحكم في الذاكرة»

والدين)، والمؤسسات المميزة للجماعة المضطهدة، بما يؤدي إلى زوال الأولى من الوجود (T. Akçam, 2012, 288).

ولذلك لم تقتصر إبادة الأرمن على التقتيل الجماعي، بل قامت على عدة حركيات تراكمية ومتفاعلة فيما بينها، أوجدت نظاما متماسكا القصد منه القضاء على وجود الجماعة. وشملت هذه الحركيات إضافة إلى التقتيل الجماعي، التهميش الاجتماعي، ونزع الملكية، والتهجير، والإدماج القسري، وإزالة شواهد الثقافة المادية، وإيجاد فضاء مجاعة مصطنع في سورية وبلاد الرافدين يرحل إليه الأرمن. وبلغت عملية القضاء على مقومات الوجود ذروتها بحل كل التنظيمات الطائفية الأرمينية (Ugur Ümit Üngör, Mehmet Polatel, 2011, 165-166). وهنا يُطرح سؤال مفاده: هل تعرضت الأقليات المسيحية الأخرى من يونانيين وسريان، والتي حاق بها التقتيل والطرد من الأناضول وتراقيا الشرقية، إلى حركية إبادة مشابهة، كما تطالب به معظم جمعيات اللاجئين؟ وذلك سؤال مشروع، لاسيما أن هذه الأقليات كانت هي الأخرى، وخلال الفترة الزمنية نفسها، عرضة لتطبيق سياسة «الهندسة الديموغرافية» من طرف حكومة الاتحاديين ثم الحكومة الكمالية، وهي السياسة التي انبثقت عنها حركية إبادة عمل المؤرخون على تحليلها فيما يخص الأرمن، فيما ظلت أقل وضوحا بالنسبة إلى الحالتين اليونانية والآشورية-الكلدانية (أو السريانية)، على رغم وجود أوجه تشابه مع الحالة الأرمينية.

إبادة الأرمن

قبل الحرب العالمية الأولى كان يعيش داخل حدود الإمبراطورية العثمانية نحو مليوني أرميني، يمتلكون 2538 كنيسة، و451 ديرا، و1996 مدرسة. وفي نهاية الحرب فقد 2900 موقع سكاني أرميني (القرى، والمدن، والحارات) معظم سكانها الأرمن الذين هُجّروا أو هاجروا أو أبيدوا (Ugur Ümit Üngör, Mehmet Polatel, 2011, 165). أما اليوم، وباستثناء إسطنبول، فيمتلك الأرمن ست كنائس في كامل تركيا، ولم يعد لديهم أي دير أو مدرسة.

كان وراء جملة القرارات التي اتخذها أعضاء اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي (CUP)، والتي أدت إلى حركية إبادة ضد الأرمن، حدثان مهمان هما:

أولا فرضُ الروس على العثمانيين الاتفاق حول المخطط الأرميني للإصلاح في فبراير 1914؛ وثانيا كارثةُ ساريقاميش (Sarikamich) التي انهزم فيها الجيش العثماني أمام الجيش الروسي الذي تقدم إثرها في شرق الأناضول.

فالاتفاق حول المخطط الأرميني للإصلاح أقر استقلالا ذاتيا لمقاطعتين كبيرتين في شرق الأناضول تحت إشراف مفتشين أجنبيين، فاعتبره القادة الاتحاديون خطوة نحو تأسيس أرمينيا مستقلة في حركية مشابهة لتلك التي أدت إلى فقدان الدولة العثمانية أراضي البلقان، وكانت الوسيلة الوحيدة للتخلص من الاتفاق بالنسبة إلى الاتحاديين دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب في نوفمبر 1914.

أما الحدث الثاني الذي تزامن مع الهزيمة الأخرى التي تكبدها جمال باشا أمام البريطانيين في مصر (في شهر فبراير من السنة نفسها)، فقد طرح إمكانية زوال الإمبراطورية ذاتها، وأحدث وجود مجموعات مسلحة أرمينية على الحدود الروسية خوفا من حدوث تمرد شامل للأرمن والقبائل الكردية في المنطقة الشرقية. ودفع هذا الوضع الكارثي الاتحاديين إلى إضفاء طابع التطرف على سياسة ارتسمت معالمها في سنوات سابقة، وسهل تطبيقها دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا ضد القوى الغربية وروسيا.

في مرحلة أولى وبالتحديد في شهري مارس وأبريل 1915، رُحل أرمن دورتيول (Dörtyol) وزيتون (Zeytun) في منطقة كيليكيا إلى قونية داخل الأناضول. وبحلول نهاية أبريل اتخذت قرارات جديدة لترحيل كل الأرمن نحو سورية وبلاد الرافدين، أي إلى صحراء دير الزور وباتجاه الموصل. وقد تمكن الباحثون الأتراك تانر آكتشام (2012) وفؤاد دوندار (2014) وأوغور أوميت أونغور (2012)، الذين اطلعوا على الأرشيف العثماني، من الوصول إلى البرقيات المشفرة التي أرسلها طلعت باشا إلى المقاطعات بهدف التنظيم الدقيق والمراقبة الفعالة للترحيل الذي نتجت عنه إبادة قسم من المهجرين.

وكانت سياسة «الهندسة الديموغرافية» المطبقة على كل الأقليات غير التركية التي يجب ألا تتعدى نسبتها بين 5 و10 في المائة من سكان كل مقاطعة أو ولاية، أشد قسوة على الأرمن المرحَّلين الذين خصص لهم نحو عشرين محتشدا في سورية وبلاد الرافدين على ألا تتجاوز نسبتهم 10 في المائة من السكان المحليين المسلمين المنتمين إلى قبائل عربية بدوية قليلة العدد في مناطق صحراوية، وفق معايير سياسة

«الهندسة الديموغرافية»، وهذا ما أدى إلى موجة ثانية من التقتيل في صيف 1916 هدفها تقليص عدد الأرمن مقارنة بالسكان المسلمين تحقيقا للنسبة المأمولة.

كما طبقت حكومة الاتحاديين في عمليات التهجير والمجازر التي استهدفت الأرمن في العام 1915، «حركية الاتجاهين» المذكورة آنفا والتي وصفها تانر آكتشام فيما يخص طرد اليونانيين من سواحل بحر إيجة، وهذا ما تظهره وثائق الأرشيف المتعلقة بمحاكمات زعماء جمعية الاتحاد والترقي (CUP) بإسطنبول في الفترة ما بين العامين 1919 و1921 (Taner Akçam, 2012, 193-201)، فمن جهة صدرت قرارات لتهجير الأرمن أُرسلت بطريقة رسمية إلى المسؤولين المحليين وحكام الولايات والمقاطعات، ومن جهة أخرى وبالموازاة مع ذلك أُعطيت أوامر بالإبادة أرسلتها اللجنة المركزية للاتحاد والترقي عن طريق بريد خاص، وتضمنت أوامر بإزالة أي أثر للمراسلات بعد قراءتها.

ووفق تقديرات الكتّاب الذين ذكرهم تانر آكتشام (Taner Akçam, 2012, 258-261)، نجا من الموت خلال عمليات التهجير نحو 500 ألف أرميني من بين 1.3 مليون أرميني كانوا يعيشون داخل الإمبراطورية قبل الحرب. ووجد الناجون أنفسهم في محتشدات سورية وبلاد الرافدين في فبراير 1916، وفاق عددهم بكثير 10 في المائة من السكان المحليين، وهي نسبة تعتبر مهددة للأمن في حال تجاوزها، وقدر فائض السكان الأرمن بنحو 275 ألفا تعيَّن القضاء عليهم لتحقيق الأهداف الإحصائية التي حددها الزعماء الاتحاديون.

هكذا بدأت موجة مجازر ثانية في شهر مارس واستمرت طوال صيف العام 1916، فتقلص عدد المهجرين إلى نحو 200 ألف، وفق المصادر المختلفة التي ذكرها تانر آكتشام (Taner Akçam, 2012, 261). وحدثت معظم المجازر في صحراء دير الزور التي رحل إليها المهجرون من محتشدات المنطقة. ولم تكن الإبادة تصفية جسدية للسكان الأرمن فقط، بل توخت القضاء على هويتهم أي لغتهم وثقافتهم ودينهم عن طريق الإدماج القسري.

الإدماج باعتباره أحد أبعاد الإبادة

استعمل أعضاء لجنة الاتحاد والترقي في بعض الفترات أداة الأسلمة القسرية للسكان المسيحيين بهدف القضاء على وجود الجماعات غير المسلمة وغير التركية. ويمثل

الإدماج، الذي يسميه البعض «القضاء على الوجود الإثني» (ethnocide) الهادف إلى محو الثقافات المختلفة عن ثقافة الجماعة المهيمنة، وسيلة مكملة لعملية الإبادة.

اعتمد الاتحاديون من حين إلى آخر أسلوب الأسلمة القسرية للأرمن، وهو أسلوب أدى دورا في عملية تتريك آسيا الصغرى في الزمن الطويل (انظر الفصل 4). ولم يكن هدف الاتحاديين إبادة «العرق الأرميني»، كما فعل النازيون لاحقا باليهود، بل القضاء على هوية وثقافة الأرمن بتعويمهم في كتلة السكان المسلمين الأتراك كلما سمحت الظروف بذلك. فتارة يُسمح بالأسلمة القسرية، وتارة تُمنَع وفق الظروف، ورأى المسؤولون المحليون وفي العاصمة أن الأسلمة أصبحت مجرد وسيلة للنجاة من المجازر، فاستُثني منها الرجال الذين بلغوا سنا تسمح لهم بالقتال، في حين شجعت أسلمة الأطفال والفتيات اللائي يمكن تزويجهن بمسلمين، ويكون ذلك عن طريق التبني من طرف عائلات تركية راغبة في ذلك. ولا يسمح للمسلمين الجدد بالبقاء في مساكنهم السابقة، بحيث يوزعون في الولايات والمقاطعات المجاورة ذات الغالبية المسلمة الساحقة. وتمت الأسلمة على نطاق واسع خاصة في المنطقة البونطية (سواحل البحر الأسود) حيث استعمل هذا الأسلوب منذ زمن طويل تجاه اليونانيين والأرمن (T. Akçam, 2012, 291-295).

وفي شهر يوليو 1915، عندما أبدى عدد كبير من الأرمن رغبة في اعتناق الإسلام للنجاة من الموت، تُخُلّي عن سياسة الأسلمة. وفي شهر أكتوبر 1915 رُفع هذا الحظر خاصة بالنسبة إلى الأرمن القاطنين في إسطنبول والحرفيين والتقنيين والجنود وكل من كانوا مفيدين أو ضروريين للمجتمع العثماني (T. Akçam, 2012, 299-301). وفي ربيع العام 1916 جرت محاولات لفرض الإسلام على الأرمن الذين ظلوا بالأناضول أو رحلوا إلى سورية، وتزامن ذلك مع موجة المجازر الثانية، فكان اعتناق الإسلام الوسيلة الوحيدة بالنسبة إليهم للنجاة من الإبادة في صحراء دير الزور. وقد قدر عدد الأرمن الذين أُجبروا على الدخول في الإسلام في سورية بنحو 150 ألفا (T. Akçam, 2012, 304-307).

كانت سياسة إدماج الأطفال والفتيات التي خطط لها قبل عمليات الترحيل عنصرا مهيكلا في سياسة الإبادة. فقد أُجبر بنون وبنات على اعتناق الإسلام قبل أن يوضعوا في بيوت للأيتام المسلمين أو يلحقوا بعائلات مسلمة، فيما زُوجت الفتيات قسرا برجال

مسلمين. على أن ذلك لم يمنع قتل الأطفال أو موتهم جوعا أو مرضا في أثناء الترحيل أو داخل المحتشدات بسورية وبلاد الرافدين، وتعرضهم للعنف الجنسي (الاعتداءات الجنسية، والدعارة القسرية، والاختطاف) (T. Akçam, 2012, 311-315)[1]. ويضم أرشيف الوزارة الأولى بإسطنبول وثائق عديدة تبين أن الإدماج القسري لم يكن أداة ثانوية وحدثا عرضيا في التهجير، بل خطط له وتحددت معالمه في مرحلة سابقة، وعملت وزارة التربية على تسهيل إدماج هؤلاء الأطفال في المدارس العامة (T. Akçam, 2012, 316-320).

تابعت وزارة الداخلية هذه الحركية من كثب، وسهرت على تجنب تركز الأطفال والنساء المدمجين في المدن أو في إسطنبول، فسعت إلى توزيعهم على بيوت الأيتام ثم العائلات في ولايات مختلفة، وأُعطيت لهم أسماء تركية، وطلب منهم عدم التحدث بالأرمينية أو اليونانية البونطية واعتماد اللغة التركية حصرا (T. Akçam, 2012, 322-327).

من جانب آخر سهّلت ظروف الحرب غلق المدارس والملاجئ التبشيرية الغربية الكاثوليكية والبروتستانتية التي كانت عوائق أمام الإدماج، تحفظ وتصون هويات الأقليات المسيحية. ويتعذر الحصول على معطيات إحصائية دقيقة عن الأطفال الذين جرى تتريكهم في بيوت الأيتام أو داخل عائلات مسلمة في العام 1915 أثناء عمليات الترحيل، على أن بعض المصادر قدرت عددهم بما بين 100 ألف و200 ألف، أي بين 5 و10 في المائة من مجموع الأرمن العثمانيين (T. Akçam, 2012, 328-331).

وضعت سياسة الإدماج المتبعة بالموازاة مع سياسة الإبادة، أيديولوجية الاتحاديين في سياق الإمبريالية العثمانية التي تعتبر المسيحيين مواطنين من الدرجة الثانية وجب عليهم الخضوع للأمة الإسلامية الحاكمة (millet-i hakime). فقد كانت الأسلمة القسرية للمسيحيين في الزمن الطويل ممارسة دائمة للإمبريالية العثمانية، كما يؤكده على سبيل المثال نظام الإنكشارية.

كان منطلق الاتحاديين فكرة القومية الثقافية وليس العنصرية بالمعنى الضيق، وهي فكرة ورثوها من تقاليد رفض الآخر وتهميشه على أساس ديني وليس عنصريا، وكان بإمكانهم الإقرار بحق «الآخر» في العيش بشرط أن يتخلى عن هويته المختلفة (T. Akçam, 2012, 336)، فكان هدف الاتحاديين الرئيس هو المحافظة على وجود

الإمبراطورية التي كانوا يرون أنها مهددة بالزوال نظرا إلى وجود أقلية أرمينية تسعى إلى بناء دولة قومية خاصة بها في شرق الأناضول، وهذا ما جعلهم يحاولون تدمير الشعب الأرميني بواسطة سياسة مزدوجة تقوم على الإبادة الجسدية والإدماج اللذين كانا يشكلان بعدين في مسعى الإبادة الشامل، كما كانت المصادرة والحرمان من الملكية بعدين آخرين في حركية الإبادة.

المصادرة و«الاستيطان»

عند انتهاء الحرب أقفر 2900 موقع كان يسكنها الأرمن في الأناضول (المدن والقرى) بسبب القتل والتهجير. وقد بدأ التهجير والحرمان من الأملاك في مرحلة سابقة لإصدار القوانين والمراسيم المنظمة، فقد أطلق الاتحاديون حركية ممنهجة بدأت قبل تنظيمها. فمنذ شهر يونيو 1915 شُكِّلت «لجنة الأملاك المهجورة» (Emvâli Metruke Komisyonu)، وهي في الواقع 33 لجنة من هذا النوع عبر البلاد. وقد سمحت مصادر ألمانية، وخصوصا تلك التي تعود إلى البنك الألماني (Deutsche Bank)، بجمع معلومات دقيقة عما جرى. وأشرفت وزارة الداخلية تحت سلطة طلعت باشا على هذه العملية في الولايات والمقاطعات والمدن (Ugur Ümit Üngör, Mehmet Polatel, 2011, 66).

وفي 29 أغسطس 1915، على سبيل المثال، طلب منشور لوزارة الداخلية من السلطات المحلية بيع الأملاك التي «هجرها» الأرمن بالمزاد العلني للسكان الأتراك المحليين(2). وتفاديا للنزاعات كانت لجنة الأملاك المهجورة الهيئة الوحيدة المخولة نزع الملكية. وشملت هذه الإجراءات كل فئات الأرمن، وشملت كل المنتمين إلى «ملة» الكنيسة الرسولية الأرمينية والكاثوليك والبروتستانت. ولم يرخص للأرمن ببيع أملاكهم للأجانب أو مسيحيين آخرين كاليونانيين والسريان، أو تحويل هذه الأملاك إلى أرمن غير عثمانيين، أو إرسالها إلى الخارج أو إلى أفراد من أسرتهم، أو تسليم ممتلكات ثمينة لأعضاء البعثات التبشيرية أو القناصل الأمريكيين، أو إرسال أملاك إلى مكان سكناهم الجديد أو وجهتهم الأخيرة عن طريق البريد.

هذا ما يُظهر المنطق الذي تحكم في عمليات نزع الملكية: فليس هناك بالنسبة إلى الأرمن إمكانية للتعويض عن الحرمان من الأملاك أو أمل في الرجوع إلى بيوتهم،

فتنقطع الصلة بين الأرمن وأملاكهم نهائيا وتُمحى آثار الوجود الأرميني من أراضي الأناضول، كما تؤكده برقية موجهة إلى مقاطعة باليكسير (Balikesir) جاء فيها: «يجب التأكد من قطع أي صلة للسكان المرحلين بأملاكهم وعقود ملكيتهم» (Ugur Ümit Üngör, Mehmet Polatel, 2011, 69-73).

عمل الاتحاديون (الشباب الأتراك) على بناء «اقتصاد قومي» بتحويل الجزء الأكبر من الأملاك التي «هجرها» الأرمن إلى الطبقة الوسطى التركية الناشئة في مختلف الجهات، وشُجّع المسلمون العثمانيون على «استعمار» الأراضي التي تركها الأرمن، ووزعت بعض الأملاك للخواص، وألحقت أخرى بأملاك الدولة أو الجيش. ويوضح نص مؤرخ في 6 يناير 1916 وضعه طلعت باشا، وذكره أونغور وبولاتيل (Ugur Ümit Üngör, Mehmet Polatel, 2011, 79)، سياسة جمعية الاتحاد والترقي، فقد جاء فيه: «إن الأملاك المنقولة التي تركها الأرمن يجب حمايتها على المدى الطويل ولفائدة تنمية قطاع الأعمال بين المسلمين في بلادنا. فالشركات يجب أن ينشئها المسلمون دون غيرهم، ويجب أن تُسلم لهم الأملاك المنقولة في ظروف مناسبة تضمن تدعيم واستقرار الأعمال. ويجب أن يكون مؤسس الشركة وإدارتها وممثلوها من المواطنين المحترمين والنخبة. وحتى يُسمح للتجار والمزارعين بالمشاركة في أرباح الشركات، يجب أن تكون الوصول بقيمة نصف ليرة أو ليرة واحدة وأن تسجل بأسمائهم حتى لا يحول رأس المال إلى أيد أجنبية. هذا ويجب تتبع النمو وروح المبادرة بين السكان المسلمين وإبلاغ الوزارة بنتائج هذه الإجراءات في كل المراحل».

وتبع ذلك ترقية جيل جديد من رجال الأعمال الأتراك المتحدرين من الطبقة الوسطى الدنيا، استفادوا من حملات مقاطعة المتاجر اليونانية والأرمينية (1914)، ثم من بيع أملاك المهجرين في المزاد العلني (1916-1917). كما منحت الأراضي والأملاك العقارية (البيوت والبنايات) التي كانت ملكا للمسيحيين اليونانيين أو الأرمن أساسا للاجئين من البلقان والقوقاز ومن بعدهم للسكان المستبدلين (1924-1925)، بهدف تتريك الأرض.

وجنت الدولة فوائد جمة من إعادة توزيع الأملاك، فالسكن الرسمي لرئيس الجمهورية، على سبيل المثال، وهو قصر تشانكايا (Çankaya) بأنقرة، كان منزل أسرة كاسابيان (Kassapyan) الأرمينية التي عمل أفرادها الأثرياء في تجارة المجوهرات

والأعمال التجارية، وكانت الحكومة العثمانية قد صادرت هذا المنزل في شهر أغسطس 1915 بعد صدور أمر بترحيل أسرة مالكه مع كل الأرمن القاطنين بأنقرة. وفي العام 1921 أهدت بلدية أنقرة المنزل إلى مصطفى كمال الذي جعله سكنه الرئيس (L. Marchand, G. Perrier, 2013, 145-151)، فكان هذا المسكن رمزا للفائدة التي جنتها الدولة التركية من حرمان الأرمن من أملاكهم خلال عملية الإبادة.

وفي وقت تنفتح فيه أبواب الأرشيف التي تسمح بتوثيق ظاهرة إبادة الأرمن، تظل الدفاتر الخاصة باللجان الإقليمية الثلاث والثلاثين التي أشرفت على مصادرة وتصفية الأملاك الأرمينية «المهجورة» مغلقة أمام الباحثين، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأرشيف العثماني التابع للمديرية العامة لمسح الأراضي (L. Marchand, G. Perrier, 2013, 161).

بناء «اقتصاد قومي»

استندت الأيديولوجية القومية للشباب الأتراك، التي تعطي الأولوية للدولة، باستمرار إلى مفهوم «الاقتصاد القومي» (millî iktisad) بهدف بناء نظام اقتصادي تسيره تكنوقراطية وبورجوازية تركية تعوض التجار وأصحاب البنوك والحرفيين اليونانيين والأرمن الذين كانوا يسيطرون منذ وقت طويل على قطاعات الاقتصاد التجارية والحرفية والصناعية والمالية، ونُظر إليهم على أنهم المستفيدون من نظام الامتيازات الأجنبية.

وفي الفترة الممتدة من العام 1914 إلى العام 1923، ثم حتى العام 1955، عملت السياسة التي اتبعها الشباب الأتراك ومن بعدهم الكماليون على تدمير شبكات التجارة والأعمال اليونانية والأرمينية، مما عاد بالفائدة على عدد قليل من التجار الأتراك المرتبطين بجمعية الاتحاد والترقي (1908-1918)، ثم على أعضاء من حزب الشعب الجمهوري الكمالي (1923-1950) جمعوا ثروات في فترة وجيزة.

كما استفاد من هذه السياسة عدد كبير من الأتراك المنتمين إلى الطبقات الوسطى الدنيا وطبقة الفلاحين الذين جنوا بسهولة أرباحا من الأملاك المنقولة والعقارية التي «هجرها» الأرمن واليونانيون المرحلون أو المغتالون. وكانت هذه الفئات تحمل حقدا ناتجا عن عقدة النقص والحسد اللذين تكنهما الجماهير التركية

للمسيحيين الأرمن واليونانيين الذين استفادوا من التحديث، وجمعوا ثروات بفضل موقعهم المهيمن في الاقتصاد العثماني وعلاقاتهم بالقوى الأوروبية الغربية وروسيا.

وكان الشباب الأتراك، بعد تجربة الحروب البلقانية، يخشون خشية كبيرة من وقوعهم بين فكي كماشة، فمن جهة القومية اليونانية في الغرب، ومن جهة أخرى القومية الأرمينية في الشرق (Ugur Ümit Üngör, Mehmet Polatel, 2011, 30-39). وكان محمد ضياء غوكالب (Mehmet Ziyâ Gökalp) ويوسف آكسورا (Yusuf Akçura) أبرز مروجي هذه الأيديولوجية القومية التي استندت إليها عمليات التصفية الإثنية والإبادة في الأناضول وتراقيا الشرقية ابتداء من الحرب العالمية الأولى.

كانت حملات مقاطعة صغار التجار اليونانيين والأرمن في 1913-1914، أولى مراحل إقامة «اقتصاد قومي»، كما أسلفنا، ونظمت هذه الحملات ودعمتها تنظيمات جمعية الاتحاد والترقي المحلية بعد أن استحوذت الجمعية على الحكم في انقلاب 23 يناير 1913، وشهدت هذه الحملات نجاحا نسبيا بين مختلف طبقات السكان المسلمين الأتراك، وأدت إلى إفلاس مئات الآلاف من صغار التجار اليونانيين والأرمن.

وتمثلت المرحلة الثانية التي تزامنت ثم تلت عمليات تهجير الأرمن في العام 1915 في مصادرة الأملاك المنقولة والعقارية للمطرودين والمهجرين وحرمانهم منها. وعلى العموم شهدت هذه المرحلة الاستحواذ على الأملاك المنقولة والعقارية للسكان المسيحيين الذين طُردوا أو أُبيدوا أو هُجّروا وتحويلها إلى السكان الأتراك المحليين أو اللاجئين المسلمين من البلقان والقوقاز الذين وطنتهم حكومة الاتحاديين ثم الجمهوريين مكان السكان المسيحيين. كما استحوذت مختلف أجهزة الدولة التركية وتملكت قسما معتبرا من هذه الأملاك. وقد وضعت قوانين بين العامين 1913 و1926، وظلت سارية المفعول حتى العام 1986، هدفها إضفاء طابع قانوني على الاستحواذ على الأملاك «المهجورة» (emvâl-i metruke) ومصادرتها ونهبها.

ومن وجهة النظر العملية جرى التعامل مع كل الأملاك التي «هجرها» السكان اليونانيون والبلغار والسريان والأرمن، على رغم توصيفها القانوني المختلف، بالطريقة نفسها طبقا للقوانين المتعلقة بـ «الأملاك المهجورة». وأصدرت وزارة الداخلية تحت سلطة طلعت باشا والبرلمان العثماني بإسطنبول والجمعية الوطنية الكبرى بأنقرة أوامر ومراسيم وقوانين هدفها إضفاء طابع قانوني نهائي على عمليات

الاستحواذ والمصادرة والنهب التي طالت أملاك الأرمن وغيرهم من الأقليات المسيحية (Ugur Ümit Üngör, Mehmet Polatel, 2011, 41-47).

وبين تانر آكتشام (T. Akçam, 2012, 341-356) أن الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتُخذت من أجل المحافظة على أملاك الأرمن وتعويض أصحابها الأصليين لم تكن في فائدة هؤلاء أو توطينهم في الأماكن التي رُحّلوا إليها، بل أُتبعت في معظم الحالات بتوطين لاجئي الحرب المسلمين المتحدرين من البلقان أو القوقاز مكانهم، بل كان هدف هذه الإجراءات، الذي تحقق جزئيا، تفادي استيلاء السكان المحليين أو السلطات الإدارية المحلية على هذه الأملاك أو نهبها(3).

التشريع الخاص بالأملاك «المهجورة» (1915-2001)

في البداية، ومباشرة بعد صدور قرار التهجير المؤرخ في 10 يونيو 1915، أقرت الحكومة العثمانية أمرية سرية (talimname) تخص تسيير الأملاك. وفي سبتمبر 1915 صودق على «القانون الخاص بالأملاك المهجورة وديون وقروض السكان الذين حولوا إلى جهات أخرى»، وأُنشئت لجان محلية مكلفة بتصفية هذه الأملاك. وتبع ذلك إصدار عدد من المراسيم والتعديلات حتى العام 1918. وبعد سقوط حكومة الاتحاديين غيّرت الحكومة العثمانية التالية، التي اتخذت من إسطنبول مقرا لها، السياسة المتبعة، وأمرت بإعادة الأملاك إلى أصحابها وصرف تعويضات للناجين من الأرمن وورثة ضحايا الإبادة. لكن هذه الإجراءات لم تُطبّق في الأخير أو طُبقت بشكل محدود جدا.

ضمت السلطة الكمالية الجديدة عددا كبيرا من قدامى الزعماء والكوادر الاتحاديين، وتبنت سياستهم تجاه المسيحيين وبخاصة الأرمن. وقد صادقت الجمعية الوطنية الكبرى بأنقرة على قانون جديد حول الأملاك المهجورة في أبريل 1923، استُكمل في العام 1924، ثم أُدمج في قانون جديد في العام 1925 فرضته معاهدة لوزان (1923) ومبادلة السكان مع اليونان. وفي مايو 1927 أُصْدر قانون آخر جرد من الجنسية التركية كلَّ شخص لم يشارك في حرب الاستقلال وكان مقيما في الخارج بين يوليو 1923 ومايو 1927، ما أفضى إلى رفض المطالب المتعلقة بمصادرة الأملاك (Ugur Ümit Üngör, Mehmet Polatel, 2011, 57-59). كما استمرت تصفية

«الأملاك المهجورة» حتى أصدرت مديرية التسجيلات العقارية ومسح الأراضي منشور يونيو 2001 الذي وضع حدا لها بمنح الدولة بشكل نهائي الأملاك العقارية التي لم توزع. كل هذه الإجراءات التشريعية أعطت واجهة محايدة وقانونية وحتى شرعية لجملة من عمليات المصادرة والاستحواذ والحرمان من الملكية والنهب من دون ضمان حق الطعن للملاك السابقين وورثتهم.

وقد بيّن أونغور وبولاتيل (Ugur Ümit Üngör, Mehmet Polatel, 2011, 166-170) أن الهدف الرئيس للاتحاديين من مصادرة أملاك الأرمن وبيعها لم يكن اقتصاديا من قبيل تحسين الوضع المالي للدولة في فترة الحرب، بل كان ذا طابع قومي، فكانوا يرمون من خلال حرمان الأرمن من أملاكهم العقارية ومنحها مباشرة للدولة أو أفراد مسلمين من اللاجئين أو غيرهم إلى قطع أي صلة للجماعة الأرمينية بأرض الأناضول. وبعد العام 1915 أسهم تحويل هذه الأملاك في تشكل الدولة التركية، إذ أوجدت عمليات نزع الملكية شبكة من الأعيان الأتراك ظلت وفية لجمعية الاتحاد والترقي عقودا لاحقة، وسمحت بدعم سلطة الحزب على الدولة طوال الفترة الكمالية. من جهة أخرى استفادت الدولة إلى حد كبير من الاستحواذ على المباني والأراضي التي حُوِّلت إلى مؤسساتها (Ugur Ümit Üngör, Mehmet Polatel, 2011, 167).

وبينما دُرِست عمليات المصادرة والنهب المغلفة بغطاء قانوني فيما يتعلق بالأرمن، فإنها لم تدرس بالقدر نفسه فيما يخص اليونانيين، فمعاهدة لوزان ومبادلة السكان (1923) أعطت الدولة اليونانية واللاجئين اليونانيين الأملاك العقارية التي كانت ملكا للمسلمين المستبدلين، وكان عددهم 500 ألف مقابل أكثر من مليون يوناني من دون حساب المفقودين، وكانت عملية مبادلة السكان غير متساوية تماما، حيث استفادت منها الدولة التركية إلى حد كبير، وهذا ما يطرح مسألة المقارنة بين حركيتي الإبادة اللتين استهدفتا الجماعتين الأرمينية واليونانية، فإلى أي حد يمكن المقارنة بينهما؟

مقارنة بين إبادة الأرمن والإبادات التي يطالب اليونانيون العثمانيون والآشوريون-الكلدان بالاعتراف بها (1914 - 1923)

اعتبرت تيسا هوفمان (Tessa Hofmann, 2011, 47) أن: «إبادة الأرمن واليونانيين والآراميين/ الآشوريين يجب ألا يُنظر إليها باعتبارها رد فعل مباشرا

على استفزازات المسيحيين المزعومة، بل باعتبارها مرحلة من مراحل تطور الحركة القومية التركية التي ردت على التفكك المتواصل للإمبراطورية بالتوجه أكثر فأكثر نحو قومية ضيقة تقصي السكان المسيحيين الأصليين في آسيا الصغرى من الحيز المعنوي للدولة. فطرح أسطورة عدم ولاء المسيحيين المجانبة للحقيقة لتبرير التهجير قبل وفي أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى يمثل إهانة للضحايا وللحقيقة التاريخية، يمكن تشبيهها بتبرير النازيين لإبادة اليهود بزعمهم وجود مؤامرة يهودية عالمية. فالمسيحيون في المجتمع العثماني مثلهم مثل اليهود في أوروبا الخاضعة للنازيين، أُبيدوا ليس بسبب ما فعلوه أو لم يفعلوه بل بسبب ما يمثلونه ونظرة مقترفي الإبادة إليهم. فمن الضروري من وجهة النظر النفسية أن يقتنع مقترفو الإبادة بأنهم في موقع الدفاع عن النفس».

كما قارنت هوفمان بين إبادة الأرمن وإبادة اليونانيين، وأظهرت أنهما تمتا بالطريقة نفسها: ففي مرحلة أولى تستهدف اعتقالات واسعة وإعداماتٌ أفرادَ النخبة المثقفة والسياسية، ويُقْضَى على المقاومة المحتملة بنزع السلاح والعمل القسري المفروض على الرجال البالغين أو المراهقين ضمن الوحدات الخاصة، ثم تجري في مرحلة متقدمة مجازر محدودة في بعض الجهات، ويُجْبَر من تبقى من السكان المسيحيين على المشي في مسيرات الموت، وفي الأخير يُختَطف الأطفال والفتيات ويُجبَرون على اعتناق الإسلام وتتريكهم القسري.

ووفقا لتقدير سفارة ألمانيا المؤرخ في الرابع من أكتوبر 1916، الذي ذكرته هوفمان (Tessa Hofmann, 2011, 96)، هجر مليونان من الأرمن الذين كان عددهم الإجمالي قبل الحرب نحو مليونين ونصف المليون قبل الحرب، ومن بين المهجرين لقي مليون ونصف المليون حتفهم. ومن بين مليونين ونصف المليون أو ثلاثة ملايين يوناني في آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية في التاريخ نفسه لقي بين 1.4 و1.5 مليون حتفهم وفقا لتقديرات متأخرة لعدد من المؤرخين اليونانيين (T. Hofmann, 2011, 104).

ويكمن الفرق بين إبادتي الأرمن واليونانيين في كيفية حدوثهما والظرفين الوطني والدولي المحيطين بهما. فقد كانت إبادة الأرمن أكثر تطرفا وكان هدفها القضاء على وجود قومية دون دولة، ولم تدم سوى عام ونصف العام (مايو 1915-نوفمبر 1916)،

وفي المقابل دامت «إبادة» اليونانيين العثمانيين قرابة عشر سنوات (1914-1923) ضمن حركية تراكمية وفقا للموقف المتغير للدولة اليونانية من النزاع العالمي، ووفق تغير أماكن تنفيذ الإبادة (الساحل الإيوني الغربي، وتراقيا الشرقية، والبونط، وإزمير). ووصفت تيسا هوفمان هذه «الإبادة» بالتراكمية. وتواصلت هذه الحركية بعد العام 1920، وتزامنت مع الحرب اليونانية-التركية، بحيث لا تُطلِق عليها صفة الإبادة إلا قلة من الكتاب. فاليونانيون البونطيون الذين تعرضوا لعمليات التهجير والمجازر نفسها التي عاشها الأرمن، يطالبون بصفة منفردة بالاعتراف بإبادتهم التي تشبه إلى حد بعيد إبادة الأرمن والمنفصلة تماما عن الحرب اليونانية-التركية (1920-1922).

ويضاف إلى ما سبق ذكره أن ما بين 300 ألف و500 ألف ضحية كانوا من السريان أو الآشوريين-الكلدان، وهم مسيحيون يستعملون الآرامية في طقوسهم الدينية ويقطن معظمهم كيليكيا وولاية ديار بكر. وقد قدر رودولف رومل (1997) (Rudolph Rummel) الذي رجعت إليه هوفمان (T. Hofmann, 2011, 105) والذي أجرى دراسة إحصائية عما أُطلِقت عليه «إبادة شعب» (démocide)، العدد الإجمالي للضحايا المسيحيين العثمانيين خلال هذه الفترة بين 3.5 و4.3 مليون قتيل. فالمجازر التي تعرض لها اليونانيون والتي امتدت على فترة زمنية أطول وفي أماكن مختلفة، لم يكن عدد ضحاياها أقل من ضحايا مجازر الأرمن التي كانت أكثر تركيزا زمانا ومكانا.

الإبادات العثمانية والمحرقة اليهودية (Shoah)

تتبع المطالبة بالاعتراف بالإبادة من قبل المجموعة الدولية والدولة التي سببتها أو وريثتها، وهي في هذه الحالة الدولة الإمبراطورية العثمانية والدولة القومية التركية التي خلفتها، نموذجا محددا وهو نموذج الشعب اليهودي وإبادته المخططة والمنفذة على نطاق واسع في أثناء الحرب العالمية الثانية من طرف الدولة الألمانية النازية (shoah). وقد أوجد مفهوم الإبادة (génocide) (ر. لمكين (R. Lemkin)) بعد هزيمة النازيين، وتبنته الأمم المتحدة للدلالة على أكثر الجرائم ضد الإنسانية تطرفا، واعترفت الدولة الألمانية وبعض الدول المتواطئة (ومنها فرنسا) بمسؤوليتها

وقدمت اعتذارات للشعب اليهودي، وهذا ما يريد الأرمن واليونانيون المتحدرون من لاجئي آسيا الصغرى ومنطقة البونط الحصول عليه من الدولة التركية.

وتوجد فروق كبيرة بين حالة اليهود وحالة الأقليات المسيحية التي طُرِدت من مواطنها في الإمبراطورية العثمانية والتي أصبحت اليوم جزءا من تركيا. فعند حدوث المحرقة كان اليهود يعيشون ضمن جاليات بعيدا عن أرضهم الأصلية فلسطين التي لم يكن فيها سوى عدد قليل جدا منهم، بحيث إن الإبادة التي تعرضوا لها والتي خطط لها النازيون كان هدفها القضاء عليهم كليا وإلغاء وجودهم ليس في ألمانيا فقط بل في كل أوروبا المحتلة من طرف الألمان شرقا وغربا، ويحدث ذلك في بعض الأحيان بعد تجميعهم في غيتوهات، وتصادر كل أملاكهم، وكان هدف النازيين من ذلك محو هذا الشعب الموصوف بـ «العرق» من على وجه الأرض، وتطهير العرق الآري الجرماني من التلوث الذي لحقه من جراء الاختلاط باليهود والغجر وبعض الأقليات الأخرى (نظرية تحسين النسل، (eugénisme) ولم يكن اليهود موجودين في أوروبا منذ ألف أو ألفي عام، ولم يؤسسوا دولة إمبراطورية أو مملكة قبل الألمان والبولنديين والروس أخضعتها هذه الشعوب، فعلى العكس من ذلك كان اليهود شعبا متنقلا يعيش في جاليات مشتتة تغير مكان إقامتها وفقا للتقلبات السياسية والعسكرية لتاريخ يمتد على مدى قرون أو حتى آلاف السنين.

وعلى العكس من ذلك تجذر اليونانيون والأرمن في مناطق آسيا الصغرى منذ زمن بعيد، وهي المناطق التي غزتها وسيطرت عليها إثنيات تركية مختلفة في أثناء النصف الأول من الألفية الثانية للميلاد، وورثت الإمبراطورية العثمانية الإمبراطوريةَ البيزنطية التي كان فيها اليونانيون مهيمنين سياسيا وديموغرافيا على جزء كبير من آسيا الصغرى، في حين سيطر الأرمن على القسم الشرقي وجزء من جنوب القوقاز.

ظل هذا المجال متعدد الإثنيات أكثر من ألفي عام، فساده اليونانيون من العهد الهيلينستي إلى نهاية الإمبراطورية الرومانية، ثم خلفهم السلاجقة الأتراك (بعد معركة مانزيكرت 1071)، ثم العثمانيون خصوصا بعد سقوط القسطنطينية في العام 1453. وخلال خمسة قرون من الهيمنة العثمانية تراجع اليونانيون والأرمن ديموغرافيا وأُدمجوا جزئيا، فاعتنق قسم منهم الإسلام أو أصبحوا ناطقين بالتركية، على رغم أن الأتراك العثمانيين ضمنوا لهم

حقوقهم الدينية والثقافية والطائفية (الملة الأرثوذكسية والملة الأرمينية). بيد أن التراجع السياسي والاقتصادي للإمبراطورية العثمانية أمام القوى الأوروبية سمح لليونانيين والأرمن بالارتقاء إلى مراتب اقتصادية مهمة بحيث أصبحوا وسطاء تجاريين بين مختلف مناطق الإمبراطورية وفرنسا أو إنجلترا اللتين كانتا تسيطران اقتصاديا على منطقة البحر المتوسط.

لا يكمن سبب الكارثة التي لحقت باليونانيين والأرمن (1915-1922) والتي حُضّر لها بالاضطهاد والمجازر منذ نهاية القرن التاسع عشر، في رغبة جامحة للقضاء على وجودهم في حد ذاتهم، بل كان الدافع الأساسي منعهم من توسيع نطاق الدولة القومية لآسيا الصغرى بالنسبة إلى اليونانيين، ومنعهم من تأسيس دولة قومية خاصة بهم بالنسبة إلى الأرمن واليونانيين البونطيين. فهذه الشعوب أسست قبل الفتح التركي (السلجوقي ثم العثماني) دولا إمبراطورية متفاوتة من حيث المساحة: الممالك الأرمينية، والإمبراطورية البيزنطية ثم إمبراطوريتا نيقية وطرابزون... وقد حاول الشباب الأتراك المنتمون إلى جمعية الاتحاد والترقي بمساعدة مستشارين ألمان، حرمان الأرمن ثم اليونانيين من مقوماتهم الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي كانت تؤهلهم لإقامة دولة قومية أو بإلحاق أراضيهم بدولة قومية قائمة (بالنسبة إلى اليونان).

حقق اليونانيون والأرمن نسبيا هدفهم المتمثل في إقامة دولة قومية بمساعدة القوى الغربية الكبرى (فرنسا وإنجلترا) بموجب معاهدة سيفر ((Traité de Sèvres 1920)) التي لم تطبق قط، بيد أنه أصبح هاجسا بالنسبة إلى الأتراك (انظر الخاتمة العامة). فسَخّر الشباب الأتراك، ومن بعدهم مصطفى كمال، كل الوسائل المتاحة للقضاء على كل مظاهر الاستقلال أو الاستقلالية في أراضي آسيا الصغرى التي كان يسيطر عليها اليونانيون والأرمن اقتصاديا وحتى ديموغرافيا في بعض الجهات (الساحل الغربي لآسيا الصغرى، وبيثينيا، والبونط، وأرمينيا)، واستخدمت المقاطعة الاقتصادية، والمجازر، والتهجير الإبادي عبر الأناضول، والحرب ضد المقاومين اليونانيين البونطيين والأرمن، والحرب ضد الجيش اليوناني الآتي من اليونان (1919-1922)، وأحرقت القرى والمدن (إزمير)، ولم يستثن السكان المدنيون من هذه الأعمال، بل أصبحوا هدفا مباشرا لها، مما يفسر الخسائر الجسيمة في الأرواح.

وبموجب معاهدة لوزان (1923) التي تلت الكارثة العسكرية التي لحقت باليونان في 1922، أقرت القوى العظمى ما يمكن وصفه بتطهير إثني على نطاق واسع، حول آسيا الصغرى متعددة الإثنيات إلى مجال متجانس إثني لا يُعْتَرف فيه بأي أقلية إثنية باستثناء تلك الموجودة في إسطنبول. وأنهت مبادلة السكان المسيحيين والمسلمين بين تركيا واليونان، بموجب معاهدة لوزان، حركية القضاء على وجود الأقليات المسيحية التي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر وشهدت تصاعدا في حدتها بين العامين 1914 و1923.

ولم يبق أثر للسكان المسيحيين الذين تعرض قسم منهم للإبادة والتهجير والحرمان من أملاكهم، وزالت شواهد وجود دام آلاف السنين في الأناضول، واختفت أسماء المدن والقرى والمظاهر والمجالات الطبيعية والزراعية التي أسسوها وشغلوها عبر الزمن الطويل، ومُحي نهائيا الوجود المسيحي القديم الذي كانت ترمز إليه أسماء الأماكن.

تتريك القطر القومي بتغيير أسماء الأماكن (1915 - 1990)

لم يكتف فرض التجانس الإثني على القطر وتتريكه بالقضاء على وجود الأقليات السكانية ذات الهوية المختلفة عن الهوية التركية المسلمة، فقد تعيَّن أيضا محو آثار هذا الوجود الضارب في القدم. فأسماء الأماكن المختلفة (القرى، والمدن، والدواوير، والمواقع، والأنهار، والبحيرات، والجبال، والرؤوس البرية، والخلجان...) غالبا ما ترتبط أصولها بالأقليات التي تجذرت في الأرض قبل مجيء الأتراك: اليونانيين، والأرمن، والأكراد، والعرب، والآراميين، واستمدت أسماء أماكن كثيرة من لغات هذه الشعوب المختلفة. وكان هدف الاتحاديين، والكماليين من بعدهم، تحويل أرض الأناضول وتراقيا إلى أرض تركية خالصة تماما، وهذا ما فرض تعويض أسماء الأماكن الأصلية «الأجنبية» بأسماء تركية، في سياق سياسة «الهندسة الديموغرافية»، غير أن هذه العملية استغرقت وقتا أطول من التصفيات الإثنية أو الإبادة.

دام مسعى إعادة تسمية كل الأماكن أقل من قرن، نحو ثمانين عاما، وتطلب جهود عدة لجان وحكومات متعاقبة، وهو يندرج ضمن المرحلة الثانية في حركية الإبادة، ولا تنفصل عنه ممارسات من قبيل التفريط في التراث المعماري للأقليات وتدميره الجزئي.

ويميز كرم أوكتم (Kerem Öktem, 2008) بين أربع مراحل في هذا المسعى الذي نتج عنه تغيير ما بين 30 و90 في المائة من أسماء الأماكن وفقا للولايات. ففي مرحلة أولى تزامنت مع التصفيات الإثنية والتهجير والمجازر التي استهدفت اليونانيين والأرمن والسريان، بين العام 1915 والعام 1922، أعادت السلطات الإدارية في عجالة تسمية المدن والقرى الكبيرة مثل عواصم الولايات (vilayet)، والمقاطعات أو السنجاقات (sancak)، والقضاءات (kaza)، لتشمل العملية في مرحلة لاحقة القرى الكثيرة. كما وجب تغيير أسماء القرى التي أُفرغت من سكانها المسيحيين ووُطِّن فيها اللاجئون المسلمون المعروفون بالمهاجرين (muhacir).

نشرت وزارة الداخلية أول جرد بأسماء مدن وقرى الغرب الإيجي وجنوب شرق تركيا في العام 1928، وأظهر هذا الجرد أنه في بداية العملية أُعيدت تسمية القرى اليونانية والأرمينية والكردية القديمة بمبادرة من القادة العسكريين ورجال الإدارة المحلية وأعضاء من البرلمان تنافسوا في التعبير عن الروح الوطنية والقومية، بيد أن هذه المبادرات غير المنسقة اصطدمت بإرادة مسؤولي وزارتي الداخلية والتربية في إجراء تعديلات على أسس شمولية و«علمية» أكثر منها عاطفية (K. Öktem, 2008, 8).

وارتبطت المرحلة الثانية (1922 – 1950) باعتماد أول دستور للجمهورية (1924)، وتغيير حروف كتابة اللغة التركية، وتأسيس جمعيات علمية لغوية وتاريخية (1932). ونُشرت أول خريطة شاملة لتركيا بالحروف اللاتينية في العام 1929، ثم خريطة أخرى في العام 1934، وأُلحق بها جرد محيّن بأسماء المدن والقرى، وأخيرا نشرت الجمعية الجغرافية التركية في العام 1946 جردا بأسماء الأماكن[4]. وقد مهدت هذه الفترة الانتقالية للسياسة التالية التي اتخذت طابعا «علميا»، وفسحت المجال أمام البيروقراطية والقاعدة القانونية التي قامت عليها الجمهورية التركية (K. Öktem, 2008, 9-11).

تميزت هذه المرحلة الثالثة (1950–1980) بالدور الذي أدته لجان الخبراء التي اجتهدت بشكل منظم ومعمق من أجل تغيير أسماء الأماكن على كل المستويات بما فيها المواقع السكنية والمجالات الطبيعية. وفي العام 1957 شكلت المديرية العامة للإدارة الإقليمية لجنة من الخبراء لتغيير الأسماء عملت على أسماء الأماكن اعتمادا

على خرائط ذات مقاييس مختلفة: أسماء القرى، والدواوير، ومحطات القطارات، ومراكز الدرك، والرؤوس البرية، والخلجان[5]. لكن مقاومة المجالس الإقليمية المنتخبة المكلفة بالمصادقة على القرارات كبحت هذا العمل الممنهج، مما دفع في العام 1959 إلى تحويل مسؤولية «تتريك أسماء الأماكن» من المجالس الإقليمية المنتخبة إلى الإدارة الإقليمية المؤلفة من الحاكم وموظفي وزارة الداخلية، مما أضفى فعالية أكبر على عمل اللجنة التي لم تعد ملزمة بانتظار موافقة المنتخبين، وأصبحت تعمل تحت مسؤولية نخبة بيروقراطية لا تتأثر بمواقف الأحزاب السياسية الحاكمة (K. Öktem, 2008, 11).

وصدرت طبعة جديدة لجرد القرى في العام 1968، أُضيف إليها 12 ألف اسم مكان، وغُيرت أسماء نحو 45 ألف قرية في تركيا. وفي العام 1973 غُيرت أسماء أكثر من ألفي قرية و12884 دوارا (من مجموع نحو 39 ألفا)، ولم تطبق هذه التغييرات على كامل أنحاء القطر بالطريقة نفسها، بل وفقا لوجود الأقليات غير التركية سابقا. ففي ولايات غرب ووسط تركيا غُيرت أسماء أقل من 30 في المائة من الأماكن، أما في الشرق والجنوب الشرقي فقد غُيرت أسماء ما بين 44 و91 في المائة من الأماكن وفقا للولايات (K. Öktem, 2008, 13-14).

انصب عمل اللجنة على المناطق الجنوبية الشرقية، وبدرجة أقل الشرقية، حيث الوجود الكردي والموروث الأرميني الكبير، وبعدها منطقة البحر الأسود حيث توجد مجموعات مسلمة ناطقة بالأرمينية (Hemsin) واليونانية (Rûm)، وحيث تنتشر القرى اليونانية البونطية القديمة. من جهة أخرى أُطلق 1819 اسما جغرافيا جديدا من طرف اللجنتين المتعاقبتين. وشهدت ستينيات وسبعينيات القرن العشرين تغيير أكبر عدد من الأماكن وعلى كل المستويات، إذ لم تُستثن الدواوير والمصحات والحقول والجبال والأنهار. ولم يتردد أعضاء من اللجنة ضمن مقاربتهم الشاملة في تغيير أسماء اعتبروها «أجنبية» وإن لم تكن كذلك (K. Öktem, 2008, 15-16)[6].

وفي العام 1984 عُقد ملتقى حول أسماء الأماكن التركية، وكان ذلك في أثناء فترة الحكم الديكتاتوري العسكري والحرب ضد أكراد حزب العمال، وأُطلقت بهذه المناسبة آخر حملة لتغيير أسماء الأماكن، خاصة في الجنوب الشرقي الكردي، ولم يقتصر في ذلك على القرى، إذ شملت العملية الأماكن المرتبطة بالحياة اليومية

للسكان، ولم يعد دافع اللجنة النظرة التركية العلمانية كما في السابق، بل بحثت عن تركيبة تركية-إسلامية تجمع بين الخطاب القومي ونسخة للإسلام خاضعة لسلطة الدولة (K. Öktem, 2008, 16-17).

طمست التسميات الجديدة موروثا أثريا ولغويا عريقا، ومحت المرجعيات الثقافية والإثنية، وأوجدت مكانها تسميات من دون مغزى ومن دون عمق تاريخي أو معنى رمزي وعاطفي. وكان تكرار عدد محدود من أسماء الأماكن المحسنة وغير الموافقة للبنى الطوبوغرافية أو اللغوية أو التاريخية المزمع التعبير عنها، فاقدا لأي تناسق أو مغزى. وعلى رغم أن السكان الحاليين لهذه القرى لم ينسوا الأسماء القديمة وأسماء الأماكن المحيطة فمن المرجح أنها ستزول مستقبلا، ولن يبقى لها وجود إلا في أرشيف الدولة التركية (K. Öktem, 2008, 18-19).

خلاصة: القومية التركية القائمة على الهوية تنعكس في المجال

نلاحظ بين العامين 1913 و1950 استمرارية كبيرة في السياسات المتعلقة بسكان آسيا الصغرى والأناضول، من سياسة الشباب الأتراك المنتمين إلى جمعية الاتحاد والترقي (1913–1918) إلى حزب الشعب الجمهوري الكمالي (1919–1950). فقد كان سكان ولايات شرق الأناضول تباعا محل جمع معلومات، ومناورات، وتغيير جذري. وطبّق الاتحاديون (الشباب الأتراك) «هندسة ديموغرافية»، «إثنية» أو «اجتماعية»، سُخِّرت فيها مجموعة من التقنيات الجديدة لإدارة السكان، بما في ذلك التصفية الجسدية (المجازر)، والتهجير، والإدماج القسري، والمصادرة والحرمان من الأملاك «المهجورة»، والتحكم في الذاكرة، وكلها أدوات هدفها تعميق التجانس الإثني والثقافي للدولة القومية التركية. وقد اتخذت هذه السياسات ستة أشكال مختلفة: التصفية الإثنية، والإبادة، والتهجير، والإدماج، والحرمان من الأملاك، وسياسة الذاكرة. وطُبقت هذه السياسات في ظرف ميزته الحرب: الحروب البلقانية (1912-1913)، والحرب العالمية الأولى (1914–1918)، والحرب اليونانية-التركية (1920–1922)، وفترة ما بين الحربين (1919–1939)، وأخيرا الحرب العالمية الثانية والمرحلة التي تلتها مباشرة. وشهدت هذه الحركية طرد اليونانيين من الساحل الغربي لآسيا الصغرى (1913–1914)، والبلغار واليونانيين من تراقيا الشرقية (1914)، ثم

إبادة الأرمن (1915-1916)، ومبادلة السكان مع اليونان بموجب معاهدة لوزان (1923)، وأخيرا عمليات التهجير المتتالية التي استهدفت الأكراد والتي رافقتها أحيانا مجازر (1916، 1925-1927، 1934، 1937-1938).

وتمكن النظام التركي بمرور الوقت من إتقان واستكمال أدواته القمعية والإدماجية الهادفة إلى التتريك القسري للأقليات الإثنية، وسخر الدعاية القومية التي زاد من فعاليتها تحديث وإعادة هيكلة وعسكرة النظام التعليمي، واعتماد سياسة ثقافية والرقابة على الذاكرة. وارتكزت الحملات الكثيرة الموجهة ضد الهويات الثقافية إلى أيديولوجية عنصرية وسلوك استعماري، وإن تَخفّت وراء «رسالة حضارية». فقد عمل النظام على تحقيق نسيان الماضي الصادم وبناء رواية رسمية ومنظومة أيقونوغرافية للتاريخ القومي، تمحو دور أو حتى وجود الأقليات الإثنية، وأوجد تصورا معنويا وثقافيا تجذّر بقوة في الهوية التركية الحديثة حتى بعد زوال الحكم الديكتاتوري في العام 1950.

وصُنف سكان الولايات الشرقية إلى نخبة هجرتها السياسات المتبعة، وشعب فُرض عليه الإدماج القسري. واستندت هذه السياسات إلى معايير كمية ونوعية تحدد قيمة الفرد بانتمائه الإثني، وقد سمح تحديث جهاز الدولة وإدارتها بزيادة فعالية هذه السياسات وتأثيرها في الواقع. لكن النتائج لم ترق عموما إلى أهداف هذه السياسات الممنهجة. ولاتزال المسألتان الكردية والأرمينية قائمتين حتى الآن، وأفرزتا الإرهاب الأرميني ممثلا في حركة (ASALA) في سبعينيات القرن الماضي، والكفاح المسلح الذي يخوضه حزب العمال الكردستاني (PKK) والذي لم ينته بعد.

ويعود إخفاق هذه السياسات في النهاية إلى طابعها العنيف جدا والمقاومة التي أبداها سكان الولايات الشرقية، ليس لأنهم مختلفون إثنيا بل لأنهم سكان ريفيون يتمتعون بشعور قوي بإثنيتهم وعلاقاتهم الأسرية (البنى العصبية). ويندرج القمع والتهجير الذي تعرض له السكان الأكراد في الجهة الشرقية للأناضول بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية، في سياق الأعمال الأكثر تطرفا التي تعرضت لها من قبل الأقليات المسيحية، وهذا ما يوجب تناول السياسات الموجهة ضد الأكراد بشكل منفصل لإظهار خصوصياتها.

10

استمرار «الهندسة الديموغرافية» تجاه الأكراد (1925-1950)

«من نهاية القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين، شهدت آسيا الصغرى أو الأناضول، التي تحولت إلى تركيا، إعادة تشكيل واقعها الديموغرافي بعمق في مرحلة تراجع المجال الإمبراطوري العثماني وتحوله إلى القطر الوطني التركي»

تتريك الأكراد

ظهرت المسألة الكردية على المستوى الدولي في مؤتمر السلم الذي تلا الحرب العالمية الأولى (1919) والذي شارك فيه «وفد قومي كردي» إلى جانب وفد الحكومة العثمانية، غير أن معاهدة لوزان (1923) لم تعترف بالأكراد المسلمين السنة في معظمهم كأقلية مميزة، إذ لم تأخذ بعين الاعتبار إلا الأقليات الدينية. وأقر دستور الجمهورية (1924) اللغة التركية لغة رسمية للدولة، وسرعان ما أصبحت اللغة الوحيدة، كما اعتبر منظر القومية التركية ضياء غوكالب (Ziya Gökalp) الأكراد أتراكا يجهلون هويتهم، فهم بالنسبة إليه «أتراك الجبال»،

ولغاتهم لا تستحق الاهتمام. وجعلت أيديولوجية التلاحم «التركي-الإسلامي» من الأتراك أبطال الإسلام، وأقصت من التاريخ القومي الأكراد الذين ينتمي بعضهم إلى المذهب العلوي.

بدأ تهجير الأكراد على نطاق واسع من الولايات الشرقية إلى وسط الأناضول وغربه منذ أبريل 1916، بفصل الزعماء القبليين عن السكان وتوطينهم في مناطق ذات أغلبية تركية، ووطن من لم يكن قادرا منهم على السفر في قرى تركية في ولايته الأصلية. وكان الهدف المرجو تعويم الأكراد ديموغرافيا بحيث لا تتجاوز نسبة المرحلين في مواطنهم الجديدة 5 في المائة من إجمالي السكان.

وبالتوازي مع ذلك تقرر توطين مسلمين غير أكراد (البوسنيين، والأتراك البلغار، والألبان المسلمين الذين اضطروا إلى مغادرة مواطنهم الأصلية بسبب الحروب البلقانية) في القرى التي هجر منها الأكراد، وتواصلت سياسة استيطان القرى الكردية القديمة طوال الحرب العالمية الأولى، بحيث نقل المهاجرون (muhacir)، أي اللاجئون المسلمون من البلقان، الذين استقروا ظرفيا وفي ظروف صعبة بإسطنبول أو قونية، إلى مناطق أضنة وماردين وديار بكر.

تظل المعلومات المتعلقة باستيطان اللاجئين المسلمين في الولايات الشرقية متفرقة، كما أن الدراسات الميدانية بشأنها لاتزال قليلة (Ugur Ümit Üngör, 2009, 19-21). ومن المؤكد أن مدارس أرمينية حولت إلى مدارس عثمانية تركية، ومنحت منازل السكان السابقين للسكان الجدد، كما بُنيت منازل جديدة لإيوائهم، وحولت الكنائس إلى مساجد أو هدمت، وأطلقت أسماء تركية جديدة على القرى بحيث زال إلى الأبد كل أثر للماضي الأرميني.

على أن سياسة «الهندسة الاجتماعية» (social engineering) توقفت فترة بعد الهزيمة العثمانية في العام 1918 التي أنهت حكم جمعية الاتحاد والترقي. وبعد فترة انتقالية (1918-1923) عاد معظم كوادر الاتحاد والترقي إلى العمل مجددا للعمل في مشاريع «الهندسة الاجتماعية» التي تبناها حزب الشعب الجمهوري الكمالي، فتواصلت سياسة التتريك تحت سلطة الدولة القومية الجديدة بدعم دولي واسع، وعرفت بسياسة «التحديث». وقد اعتبر كوادر الدولة الكمالية الذين كان كثير منهم أعضاء في جمعية الاتحاد والترقي، السكان غير الأتراك في الولايات

الشرقية سكانا متخلفين من الدرجة الثانية، تحمل إليهم سياسة الهندسة الاجتماعية التي سنها الشباب الأتراك «الحضارة» أو المدنية (medeniyet)، والإدارة العقلانية، والتقدم، والتنوير، واللغة التركية من خلال حركية الإدماج القسري. فالسكان الأكراد الفلاحون والرحل وحديثو العهد بحياة المدن يشكلون «مادة خاما» يسهل إدماجها في الأمة التركية بعد قطع صلتها بنخبها التقليدية، ومنع استعمال اللغات غير التركية في المجال العام. على أن هذه السياسة المتطرفة توقفت رسميا منذ العام 1950 عندما خسر الشباب الأتراك الكماليون الانتخابات.

في الفترة الممتدة من العام 1913 إلى العام 1950، اختفى أكثر من مليون نسمة من سكان الولايات الشرقية، تعرض كثير منهم لإجراءات النفي والترحيل والسجن والمحاصرة، والتوقيف باعتبارهم رهائن، وغيرها من الوسائل التي سخرها القائمون على سياسة «الهندسة الاجتماعية» التي عرفت استمرارية في المناهج والفكر الإثني - المجالي، من قبيل: الفصل بين الشعب والنخب، والتهجير القسري وتوطين السكان مع الإبقاء على نسبة ديموغرافية ضعيفة مقارنة بالأغلبية التركية (Ugur Ümit Üngör, 2009, 23-28).

واستمرت هذه الحركية في فترة لاحقة، بيد أن مقاومة السكان الأكراد المسلحة أو غير المسلحة في مواطنهم الأصلية أو في المناطق التي رُحلوا إليها قسرا أو هاجروا إليها بحثا عن وضع اقتصادي أفضل، جعلت الدولة التركية تتراجع بشكل محسوس عن تطبيق هذه السياسات.

التتريك عن طريق التعليم والثقافة في الولايات الشرقية

حاول الشباب الأتراك إعادة رسم خريطة الأناضول الديموغرافية لتحقيق التتريك والتجانس الإثني، فعُد اليهود، واليونانيون، والأرمن، وعلى الأرجح السريان أو الآشوريون-الكلدان، أقليات غير قابلة للإدماج والتتريك اختزل وجودها في هويتهم. أما المنتمون إلى الملة (millet) الإسلامية، أي الأقليات المسلمة الكثيرة في الولايات الشرقية (الأكراد، واليزيديون، والزازا)، فقد اعتُبروا قابلين للإدماج إذا تخلوا عن القسم الأكبر من ثقافتهم ولغتهم، وهذا ما عمل الاتحاديون على تحقيقه عبر سياسة تعليمية وثقافية.

وضع نظام تعليمي يقوم على المبادئ المستمدة من الإسلام والحداثة والأيديولوجية التركية، وبسط الاتحاديون أيديهم على كل المؤسسات التعليمية التي أخضعت لوزارة التربية بهدف فرض المبادئ والأيديولوجية القومية. ووفق تقرير حزب الشعب الجمهوري الكمالي فإن هدف التعليم هو «إيجاد شعب، موحد لغته الأم واحدة ومثله الأعلى واحد» (Ugur Ümit Üngör, 2011, 177). وكان المعلمون المبعوثون للتدريس في الولايات الشرقية بمنزلة «المبشرين» بالأيديولوجية التركية أو الانتماء التركي، فمهمتهم تتجاوز نشر المعرفة إلى نشر الأيديولوجية والثقافة القومية.

اتخذ التعليم الابتدائي والثانوي طابعا شموليا وعسكريا، وأخضع النظام التربوي لتسيير مركزي قوي وإجراءات تسن على المستوى الوطني لتلقين التلاميذ بأن «العرق التركي كان في طليعة الحضارة» (Ugur Ümit Üngör, 2011, 178). كما أن أسطورة مصطفى كمال أتاتورك كانت حاضرة على الدوام في المدارس، كما هو الحال بالنسبة إلى تماثيله وصوره. ويتضمن المسار الدراسي في المرحلة الثانوية فترة تكوين عسكري، وكان التعليم سلطويا في شكله، قوميا في محتواه، موجها كله إلى بناء الأمة التركية ومحو الاختلافات الإثنية في الولايات الشرقية[1].

تأثرت السياسة الثقافية إلى حد كبير بفكر ضياء غوكالب الداعي إلى بناء مجتمع جديد قائم على الهوية التركية ومبادئ مقتبسة من العلوم الاجتماعية التي طُورت في أوروبا الغربية، وتعددت «النوادي التركية» (Türk Ocaklari) في كل مدن الأناضول، كان أولها النادي الذي أنشئ في إسطنبول في العام 1912. وبحلول العام 1926 بلغ عدد هذه النوادي 217، جلها في الولايات الشرقية، وهدفها «العمل على الوصول بالعرق واللغة التركية إلى الكمال، وعلى تقدم التعليم القومي وتحسين المستوى العلمي والاقتصادي والاجتماعي للأتراك» (Ugur Ümit Üngör, 2011, 180). وقد أُعيد تنظيم هذه النوادي، وأطلق عليها مصطفى كمال تسمية «بيوت الشعب»، وجعلها خاضعة بشكل أكبر للسلطة والحزب الواحد.

وفي العام 1931، أصبح نشر الثقافة واللغة التركية و«الحضارة» (المدنية) في جهات الشرق هاجسا كبيرا، وتحولت الإذاعة إلى أداة مهمة لنشر الأيديولوجية والثقافة القومية التركية، واحتضنت المدن الصغرى الهوية التركية لتشع باتجاه

القرى المحيطة بها. كما ظهر خطاب يروج للاستعمار الداخلي من أجل فرض الثقافة القومية التركية المهيمنة واستئصال اللغات والثقافات المحلية، فلم ينشر أي نص إلا باللغة التركية، ولم تعزف موسيقى، ولم تمثل مسرحية، ولم يذع برنامج إذاعي بالكردية أو العربية أو السريانية أو اللازية أو الزازية أو الشركسية. وهذا ما جعل القوميين الأكراد يصفون فترة الشباب الأتراك والكماليين بـ«الإبادة الثقافية واللغوية» (Ugur Ümit Üngör, 2011, 212-217).

قوانين التوطين القسري وسياسات الإدماج وتأمين الجمهورية الكمالية

بين العامين 1912 و1922، انخفض عدد سكان الأناضول بنسبة 30 في المائة في فترة تاريخية ميزتها الحرب والمجازر والتهجير، وفق ج. ماك كارتي (J. McCarty, 1983, 140). وتراجع عدد غير المسلمين من مليونين وثمانمائة ألف إلى ثلاثمائة ألف، وعدد المسلمين من 13.7 مليون إلى 11.2 مليون، وقدر ماك كارتي أن نحو 10 في المائة من سكان الأناضول هاجروا منه، ولقي 20 في المائة منهم حتفهم، ووجد عشرات الآلاف من سكان مناطق الأناضول المختلفة أنفسهم من دون مأوى.

من جهة أخرى، استقبل ووطن عدد كبير من اللاجئين والمهاجرين الوافدين من البلقان والقوقاز، حتى لا تسود الفوضى في إقليم أُفرغ من سكانه. وأصبح الإعمار وإيجاد مأوى للذين فقدوا مساكنهم أولوية ملحة في السنوات الأولى للجمهورية الكمالية، واتخذت إجراءات سريعة لتنظيم الإعمار واستقطاب السكان المسلمين.

تندرج سياسات الهجرة والإعمار ضمن مشروع كبير لبناء دولة قومية أرادها الشباب الأتراك والكماليون متجانسة، تركية لغة وثقافة، مسلمة دينا، غير أن الأناضول كان لايزال متعدد الإثنيات والأديان، على رغم أن الجزء الأكبر من المسيحيين الأرمن واليونانيين والسريان رُحّلوا أو غُيبوا، فهناك يهود ومسلمون من غير السنة كالعلويين، إضافة إلى مسلمين ناطقين بلغات غير التركية مثل الأكراد (20 في المائة من السكان)، والبوسنيين، والألبان، والشركس، والعرب. وكانت هناك استمرارية واضحة في سياسات بناء الأمة التي اتبعها الاتحاديون الشباب الأتراك في عشرينيات القرن العشرين، ثم الكماليون في الثلاثينيات، وظل هدفها تحقيق التجانس الديني الإسلامي السني والإدماج اللغوي والثقافي للأقليات المسلمة وغيرها، واتخذ الخطاب

القومي المؤسس لهذه السياسات على مستوى الدولة خلال الفترتين طابعا إثنيا في جوهره (E. Ülker, 2007, 3).

استقبلت تركيا بين العامين 1923 و1939 نحو 815 ألف نسمة، منهم 384 ألفا من مسلمي بلاد اليونان في سياق مبادلة السكان بين اليونان وتركيا، و198 ألفا من بلغاريا (منهم 41.041 من البوماك (Pomaks))، و117.095 من رومانيا (من منطقة دوبروجا (Dobroudja))، و115.210 من يوغسلافيا (منهم 38.141 بوسنيون). وشجعت الدعاية الحكومية التركية الهجرة، واعتبر قدوم المهاجرين المسلمين الناطقين بالتركية أو بلغات أخرى عاملا مدعما لتماسك وتجانس الأمة التركية (E. Ülker, 2007, 4-5).

ورحب أيضا بغير الناطقين بالتركية على أساس انتمائهم للإرث العثماني ومشاركتهم في الحضارة التركية، فنص قانون «الاستيطان» (Settlement Law 885) للعام 1926، على أن «البوماك والبوسنيين والتتار يرتبطون بالثقافة التركية»، عكس الألبان الذين لم يقبل منهم إلا من هاجر قبل صدور القانون. هذا وقد أسهم في توطين المهاجرين الناطقين بالتركية من أصول بلقانية في سياسة «الهندسة الاجتماعية».

أوكلت مهمة إسكان المشردين والمستبدلين واللاجئين والمهاجرين، وإعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحروب، لوكالة أو وزارة مبادلة السكان وإعادة الإعمار والإسكان (Mübadele Imar ve Iskan Vekaleti) التي استحدثت في أكتوبر 1923، وحددت مسؤوليتها في تسهيل إدماج غير الناطقين بالتركية وذوي الثقافة غير التركية الذين يجب ألا تتعدى نسبتهم 20 في المائة من سكان قرى ومدن تركيا. وتعاملت الوكالة بحذر خصوصا مع البوسنيين والألبان لتفادي تركزهم في منطقة واحدة، ولأسباب أمنية تقرر عدم توطينهم في المناطق الحدودية في تراقيا وشرق وغرب الأناضول وفي سواحل بحر إيجة، وحبذ توطينهم في دواخل الأناضول (E. Ülker, 2007, 7-9).

سُنت إجراءات مماثلة للتعامل مع اللاجئين أو المهاجرين الوافدين من القوقاز، فأُبعد المهاجرون الآتون من جورجيا وأذربيجان من الحدود، وأصدر في العام 1925 قانون فرض عليهم الإقامة خمس سنوات على الأقل في المناطق التي وُطنوا فيها.

والتزم الألبان والبوسنيون والبوماك والروم (Rom) الحذر في تعاملهم مع السكان المسلمين المستبدلين الناطقين باليونانية والوافدين من جزيرة كريت والذين تقرر إبعادهم عن سواحل بحر إيجة ليتخلوا عن استعمال اليونانية ولا يتواصلون مع سكان الجزر اليونانية المجاورة. على أن هذه التعليمات لم تطبق بالصرامة اللازمة، وانتقدت الجمعية الوطنية سياسة الوزارة التي حلت في ديسمبر 1924، بعد أن عاب عليها النواب تركيز أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين غير الناطقين بالتركية في إسطنبول والمناطق الساحلية المختلفة، وأحيلت صلاحيات الوزارة إلى دائرة التوطين أو الإسكان التابعة لوزارة الداخلية (E. Ülker, 2007, 10-11).

انتهجت الحكومة بعدها سياسة «هندسة اجتماعية» أكثر شمولا، وأصدرت قوانين للإسكان أو إعادة الإسكان لتسريع تتريك العناصر غير التركية. فتطرق قانون مايو 1926 (القانون 885) فضلا عن إسكان المهاجرين، إلى مسألة توطين قبائل الرحل والروم الحاملين للجنسية التركية[2].

كما أُعيد تفعيل التهجير القسري والترحيل الذي مكّن الاتحاديين ثم الكماليين من القضاء على الوجود المسيحي الأرميني واليوناني بصفة شبه تامة بين العامين 1914 و1924، وكان هدفها هذه المرة المسلمين الأكراد الذين لم يعترف قط بهويتهم الخاصة، على رغم أن معاهدة لوزان (1923) أقرت لهم ضمنيا صفة الأقلية التي تحظى لغتها وثقافتها بالحماية (الباب الثالث، المادتان 38 و39 من الاتفاقية).

بدأت الانتفاضات الكردية ضد الدولة الكمالية منذ العام 1920، وكانت متفرقة يقودها زعماء قبليون أو دينيون، أهمها انتفاضة الشيخ سعيد (1925)، وانتفاضة آغري (Agri) (1927-1930)، ثم أعمال القمع الدموي في درسيم/ تونغيلي (1936-1938) التي لم يحدد عدد ضحاياها، الذي يرجح أنه بلغ الآلاف أو عشرات الآلاف. وتبع هذه الانتفاضات فرض مراقبة عسكرية صارمة في كامل شرق البلاد. وبعد انتفاضة آغري، رُحِّلت قبائل كردية مثل هاليكانلي (Halikanli) إلى غرب الأناضول وتراقيا، كما رُحل أكراد جبال درسيم إلى سهل إيلازيغ (Elazig) الذي تسهل مراقبته عسكريا، ونُقل ما بين 5 و7 آلاف كردي إلى الولايات الغربية بين العامين 1934 و1938، ولم يتمكنوا من الرجوع إلى إقليمهم الأصلي إلا في العام 1947 (تعديل قانون 1934 الذي سمح لهم بالعودة).

وبالتوازي مع ترحيل الأكراد، طبقت الحكومة سياسة توطين المهاجرين الناطقين بالتركية في ولايات شرق الأناضول لتتريكها. ففي العام 1927 على سبيل المثال، وُطِّن في هذه الولايات ما بين 40 ألفا و50 ألفا من المهاجرين الوافدين من البلقان والقوقاز؛ وفي العام 1925 وُطِّن مهاجرون من يوغسلافيا في ديار بكر. وفي العام 1933 اتُّخذ قرار توطين نحو 100 ألف مهاجر في الشرق، كان بعضهم قد وصل قبل ذلك إلى ولاية موس (Mus). وجرى إسكان 511 مهاجرا من رومانيا بإيلازيغ. غير أن الحكومة تفادت إرسال أعداد كبيرة من المهاجرين غير الناطقين بالتركية إلى الشرق، فقد وُطن مثلا 200 مهاجر فقط من البوماك المتحدرين من بلغاريا بيوزغات (Yozgat) داخل الأناضول. وبموجب قانون العام 1929 المتعلق بتوزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء في الولايات الشرقية، استُقدِم مهاجرون ناطقون بالتركية إلى ولايات قارس (Kars) وبايزيت (Bayazit) وأرضروم (Erzurum) وتشوروه (Çoruh) لتتريكها وتعويض السكان اليونانيين والأرمن والروس الذين نزحوا إلى روسيا (E. Ülker, 2007, 13-14).

سياسة «الهندسة الديموغرافية» المطبقة على السكان المسلمين غير الناطقين بالتركية

صدر قانون الإسكان أو التوطين الرقم 2510 للعام 1934 في سياق القوانين والمراسيم والإجراءات السابقة، وعكس بوضوح المنحى الإدماجي للدولة الساعية إلى تغيير البنية الديموغرافية في بعض المناطق لمصلحة السكان الأتراك المسلمين، فربط زعماء الجمهورية التركية أمن الدولة بالانتماء القومي للسكان، فالانتماء التركي بالنسبة إليهم هو العنصر الأساس الذي يجعل السكان جديرين بالثقة، كما جاء على لسان سوكرو كايا (Sükrü Kaya) الذي كان آنذاك وزيرا للداخلية: «إن هذا القانون سينبثق عنه بلد يتكلم لغة واحدة، ويتقاسم أبناؤه فكرا وإحساسا واحدا». واستخدمت في مشروع القانون مفاهيم العرق والسلالة والدم التركي المستوحاة مباشرة من الخطاب القومي. فالثقافة التركية هي التي تميز المسلمين الذين لا يتحدثون لغة غير التركية بالإضافة إلى طوائف مسلمة أخرى: البوماك، والبوسنيين، والتتار، والقاراباباك (Karapapaks)، واللزغي (Lezgis)، والشيشان، والشركس،

والآبخاز، وهي الطوائف التي اعتُبرت شريكة في الثقافة التركية، مما يسهل إدماجها لغويا شريطة توزيع أفرادها بين السكان الأتراك. وحظر القانون 2510 تأسيس قرى تسود فيها لغة غير تركية (E. Ülker, 2008, 2-3)، وحددت مادته الثانية ثلاثة أنواع من «مناطق التوطين»:

- نوع أول يجمع السكان ذوي الثقافة التركية.
- نوع ثان يشمل الأماكن التي يُوطّن فيها السكان الذين يحبذ إدماجهم في الثقافة التركية.
- نوع ثالث يضم الأماكن غير المأهولة التي يُمنَع فيها التوطين والإقامة لأسباب صحية أو ثقافية أو سياسية أو عسكرية أو أمنية.

لم يحدد نص القانون الرقعة الجغرافية الدقيقة لمناطق التوطين الثلاث، غير أنه أُتبِع في العام 1939 بمرسوم خص النوع الأول، وتضمن إجراءات تخدم الانتماء الإثني واللغوي التركي، فعلى سبيل المثال تُمْنَح الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة للأشخاص ذوي الأصول التركية والناطقين بالتركية الذين لا يمتلكون مساحة أرض كافية، في حين فرضت قيود على توزيع الأراضي على القبائل الناطقة بغير التركية. ووضعت قائمة بالأماكن الواقعة في المناطق من النوع الأول يمنع فيها توطين أو إعادة توطين غير الناطقين بالتركية، وتقع معظم هذه الأماكن في الولايات التي يقطنها الأكراد، خصوصا تلك التي شهدت معارضة للحكومة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وبلغت أوجها في انتفاضات الشيخ سعيد (1925)، وآغري التي تبعها ترحيل السكان الأكراد المتمردين (1927-1930)، ودرسيم (1936-1938) (E. Ülker, 2008, 4-5).

وحتى العام 1951 لم يُسمَح بإعادة التوطين في هذه المناطق. وصنف القانون الرقم 5098 للعام 1947 المعدل لقانون 1934 أقاليم آغري (Agri)، وساسون (Sason)، وتونجيلي (Tunceli)، وزيلان (Zeylan)، مناطق محرمة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى شريط عرضه 25 كلم على طول الحدود مع سورية والعراق وإيران وجورجيا السوفييتية وأرمينيا، واعتُبِرت هذه الجهات مجالات استراتيجية للدولة التي تتولى حمايتها. وقد طُبقت هذه الإجراءات على الجهات أو المناطق من النوع الأول الواقعة في الولايات الشرقية (E. Ülker, 2008, 5-6).

واستُعمِل الأسلوب المطبق نفسه في ولايات شرق الأناضول، في منطقة تراقيا لأسباب أمنية بعدما اكتُشفت الحادثة المعروفة بحادثة تراقيا في العام 1934. وكانت هذه المنطقة قد أُفرِغت قبل ذلك من سكانها المسيحيين اليونانيين والبلغار والأرمن بين العامين 1914 و1923، غير أن بقاء أقلية يهودية يفوق تعدادها 8 آلاف فرد، ومئات الأسر البلغارية في أدرنة، اعتُبر تهديدا للأمن في منطقة ذات أهمية استراتيجية في نظر الحكومة التركية التي سعت إلى تدعيم وجود المسلمين الأتراك فيها لمواجهة تهديدات السياسة التوسعية البلغارية والإيطالية. وبعد طرد السكان اليهود من تراقيا وُطِّن عدد كبير من المهاجرين الناطقين بالتركية أو ذوي الثقافة التركية: 15 ألفا بأدرنة، و30 ألفا بكيركلاريلي (Kirklareli)، و15 ألفا بتكيرداغ (Tekirdag)، و30 ألفا بتشاناكالي (Çanakkale) (E. Ülker, 2008, 7-8). وفي العام 1937 شُيد 10 آلاف مسكن في مختلف جهات تراقيا لإيواء هؤلاء المهاجرين؛ وأوجب منشور العام 1936 توزيع مساكن المهاجرين بين مساكن «السكان الأصليين»، ومنع تركيزها وفصلها عن هذه الأخيرة (E. Ülker, 2007, 9). وعلى العموم اعتبرت الحكومة أن الأفراد الذين لا يتكلمون التركية يشكلون خطرا محدقا، مما يوجب إبعادهم عن المناطق الحساسة أمنيا.

وتضمن تقرير وضعه رئيس الوزراء إنونو (Inönü) في العام 1935، بطلب من مصطفى كمال بهدف تتريك ولايات جنوب شرق تركيا، إحصاء سريا أُنجز في ثماني ولايات (ديار بكر، وبيتليس، وفان، وهكاري، وموس، وماردين، وأورفة-سيرت) حدد التوزيع الإثني للسكان كالتالي: الأكراد 69 في المائة، الأتراك 21 في المائة، العرب 8 في المائة، السريان 1.6 في المائة، الأرمن 0.4 في المائة (S. Aslan, S. Yardimci, 2013, 208-209). ووُضعت هذه الولايات تحت سلطة مفتش عام مكلف بضمان الأمن العام وتنظيم الخدمات العامة في الفترة الممتدة من العام 1927 إلى العام 1952، وأُنشئ هذا التنظيم ليحل محل حالة الطوارئ، ويفرض رقابة صارمة على هذه المنطقة المضطربة. وكان أنونو ينوي تحويل 3 آلاف نسمة سنويا إلى غرب تركيا، وتوطين 24 ألف أسرة ناطقة بالتركية في هذه المنطقة ذات الأغلبية الكردية.

وفي أثناء هذه الفترة، كانت ولاية تونجيلي (درسيم) المجاورة مسرحا لأهم الاضطرابات والتقلبات، فأغلب سكان هذه المنطقة الجبلية التي يصعب

الدخول إليها من الأكراد العلويين الذين يشكلون أقلية على الصعيدين الإثني والديني تعيش ضمن اقتصاد مغلق. وكان هؤلاء السكان قد انحازوا خلال الحرب العالمية الأولى إلى العثمانيين ضد الروس، بحيث يمكن القول إن قرار ترحيل عدد كبير منهم لم يكن نابعا من معاداتهم للحكومة، بل كان الدافع إليه تتريك السكان وفرض التجانس الإثني.

وتعرضت المنطقة للقصف، وأُحرقت قرى بدعوى مقاومة السكان قرار ترحيلهم إلى الغرب. وبين العامين 1936 و1938 حدثت مجازر (13806 من القتلى وفقا للمعطيات الرسمية)، وتهجير جماعي (12 ألف مهجر)، وذكرت مصادر أخرى 40 ألف قتيل و50 ألف مُهجّر (F. Rollan, 2013, 192). وبعد أن أصر الكماليون على إنكار هذه المجازر اعترف بها أخيرا رئيس الوزراء أردوغان (Erdogan)، بعد فتح الأرشيف، وقدم اعتذارات رسمية عنها باسم الدولة في 23 نوفمبر 2011 (F. Rollan, 2013, 192).

استمرار المسألة الكردية

زاد انقلاب العام 1960، وبعده انقلاب العام 1980، من أعمال القمع والاعتقال والسجن والتعذيب والتغييب. وكان هذا العنف نتيجة الصراع بين الجناح المسلح لحزب العمال الكردستاني (منذ العام 1985) وقوات الأمن العاملة بالتنسيق مع القوات المسلحة التركية في الشرق، وكذلك في أطراف المدن الكبرى التي استقر فيها مهاجرون أكراد. وبلغ العنف أوجه في السنوات الموصوفة بالسوداء (1989-1995) التي شهدت نشر أكثر من 30 ألف جندي في المنطقة.

ومنذ توقيف الزعيم التاريخي لحزب العمال عبدالله أوجلان (Abdullah Öcalan)، تراجعت المواجهات العسكرية بشكل كبير بعد انسحاب ما تبقى من قوات حزب العمال وزعمائه إلى كردستان العراق في العام 2004. وتراجع شعار «كردستان الكبير» الذي أُطلق بوصفه مرجعية إقليمية في العام 1945 إلى حيز رمزي وأيقونوغرافي، فحتى حزب العمال الكردستاني تخلى عن فكرة المطالب الإقليمية منذ تسعينيات القرن العشرين. كما أن نسبة أكراد الشرق، أي أكراد «كردستان» إلى أكراد الخارج (كبرى المدن التركية والشتات) تراجعت حتى أصبح

الأخيرون يشكلون الأغلبية، مما غيّر طرح المسألة الإقليمية، فحلّت حركيات الهوية القائمة على الشبكات محل التجذر في إقليم أصلي أصبحت معالمه غامضة.

ومنذ بداية الانتفاضات الكردية زادت الدولة الكمالية في وتيرة الترحيل القسري للسكان نحو مناطق أخرى وتوطين اللاجئين (muhacir) غير الأكراد في موطنهم الأصلي. وأدت هذه الإجراءات السلطوية إلى تهجير عدة ملايين من الأكراد. ومنذ العام 1987 أسفرت إجراءات حالة الطوارئ عن إفراغ نحو 3500 قرية أو دوار من سكانها، خاصة في ولايات شرناك (Şırnak)، وديار بكر، وماردين، وتونجيلي (درسيم)، حيث يتكلم معظم السكان اللغة الكردية، كما طالت هذه الإجراءات ولايات لا يشكل فيها الأكراد أغلبية إلا في بعض المناطق (سيفاس، وقارس، إرزينجان Erzincan، أرضروم...). وجرت هذه الهجرات القسرية على مختلف المستويات وفي كل الاتجاهات، وتضاف إليها الهجرات «العفوية» باتجاه منطقة أضنة، والمدن السياحية على الساحل المتوسطي والإيجي، وأنقرة، وإزمير، وخاصة إسطنبول. وزاد في حجم هذه الهجرات حدة الفقر في شرق الأناضول الذي يجمع كل مؤشرات التخلف. كما يـمكن تفسير حركية الهجرة بتقاليد التنقلات الموسمية التي حافظ عليها الأكراد الذين يتبعون أسلوب عيش الرعاة شبه الرحل، والذين شهدوا حركة هجرة قديمة نحو إسطنبول (J. F. Pérouse, 2005, 382-384).

«الدولة العميقة» (derin devlet)

يظهر حاليا إرث وامتداد السياسات الديموغرافية التي اتبعتها جمعية الاتحاد والترقي والجمهورية الكمالية في الظاهرة المعروفة منذ تسعينيات القرن العشرين بـ «الدولة العميقة» والتي يمكن تعريفها بـ: «المجال الغامض الذي تتقاطع فيه السلطة السياسية المنتخبة ديموقراطيا، وقوى جهاز الدولة القمعي، وتيارات من أقصى اليمين القومي، والجريمة المنظمة». (M. Aymes, 2009, 56)، مما يعني أن السلطة السياسية تمارس خارج المنظومة المؤسساتية والسيادة الديموقراطية. فبين العامين 1923 و1946 وضع نظام الحزب الواحد السيادة الوطنية تحت الوصاية لفائدة مؤسسة الرئاسة القوية، وأدى الجيش على الدوام دورا مهيمنا حتى العام 2003 على أقل تقدير. وقد أعاد انقلاب العام 1980 العسكريين إلى قلب السلطة السياسية بإنشاء مجلس الأمن

القومي المكون من كبار المسؤولين العسكريين، الذي كانت توصياته ملزمة للحكومة، بحيث يلتقي في «الدولة العميقة» الجيش والطبقة الحاكمة (establishment).

بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) في العامين 2007 و2008 حملة على الدولة العميقة، ففككت شبكة إرغينيكون (Ergenekon) الاستفزازية والإجرامية على مستوى جهاز العدالة، وكانت هذه الشبكة وراء عمليات إرهابية واغتيالات من قبيل اغتيال الصحافي التركي-الأرميني هرانت دينك (Hrant Dink)؛ وشملت المتابعات الأعمالَ التي قامت بها مجموعة الدرك المختصة بمقاومة التمرد المعروفة بـ (JITEM) (جهاز استعلامات الدرك لمكافحة الإرهاب). وانتهت محاكمات شبكة إرغينيكون في العام 2013 بإدانة عدد من كبار المسؤولين العسكريين (J. F. Pérouse, 2013, 177-178). بيد أن هذه النجاحات لم تفض حتى الآن إلى إصلاح دستوري يؤسس لدولة تتعامل تعاملا عادلا مع الأقليات وعلى رأسها الأكراد الذين يشكلون ما بين 18 و20 في المائة من السكان.

وينطبق مفهوم «الدولة العميقة» عموما للدلالة على ما ورثته الجمهورية التركية من تقاليد الدولة التي تبلورت في الزمن الطويل على مدى قرون. فأشكال الرقابة البيروقراطية والمركزية وجدت من خلال «الوصاية والأبوية المهيمنة» التي تمارسها الدولة منذ وقت طويل (M. Aymes, 2009, 57). كما أن الشبكة المؤسساتية لهذه الدولة الأبوية اكتسبت قدرا كبيرا من الاستقلالية تجاه القوى الاجتماعية التي تمارس سلطتها عليها. وإن نجحت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية في إزاحة الوصاية العسكرية، فإن قوة الدولة المتسلطة لاتزال إلى حد كبير خارج الرقابة الديموقراطية، مما يمثل إشكالا يواجه الانضمام المأمول لتركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولم يسمح المنحى التسلطي لرئيس الوزراء أردوغان في الفترة الأخيرة بمواصلة الإصلاحات التي بدأها قبل العام 2011.

خلاصة: إعادة التشكيل الديموغرافي لآسيا الصغرى والأناضول (1830 - 1924)

من نهاية القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين شهدت آسيا الصغرى أو الأناضول، التي تحولت إلى تركيا، إعادة تشكيل واقعها الديموغرافي بعمق في مرحلة تراجع المجال الإمبراطوري العثماني وتحوله إلى القطر الوطني التركي. وتقدم خريطة

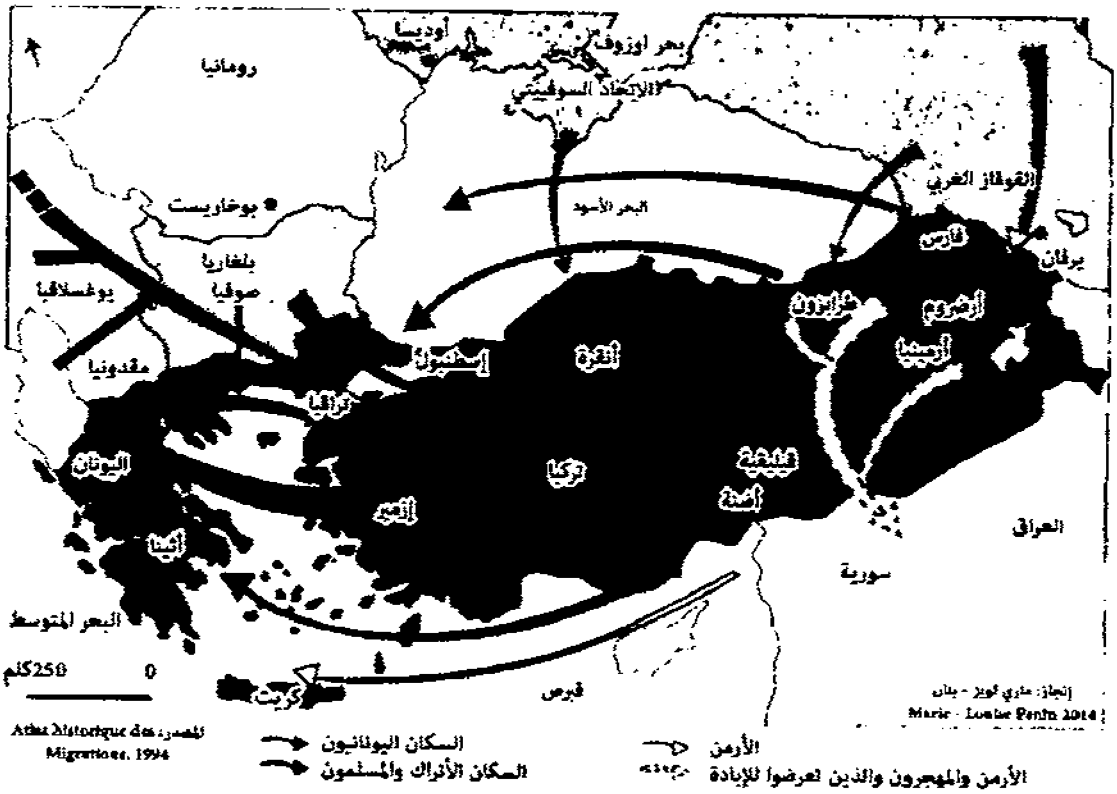

الشكل (16): طرد وترحيل الأقليات من وإلى تركيا وحولها (1830-1924)

طرد وترحيل الأقليات في آسيا الصغرى والمجالات المجاورة لها (الشكل 16) فكرة عن هذه التقلبات الديموغرافية التي حدثت على مدى أكثر من قرن.

فقد طُرِد سكان مسلمون (التتار، والشركس، والأبخازيون، والشيشان) من مواطنهم الأصلية في شبه جزيرة القرم والقوقاز التي ضُمّت إلى الإمبراطورية الروسية، نحو الإمبراطورية العثمانية خلال الحروب الروسية-العثمانية في 1854-1856 و1877-1878، وقُدر عددهم الإجمالي بـ 1.2 مليون من طرف ماك كارثي (McCarthy, 1995)، ويرجح أن مئات الآلاف منهم لجأوا إلى الأناضول (انظر الفصل 11).

ومن البلقان قدم 500 ألف لاجئ من الأتراك والمسلمين الآخرين (الألبان، والبوسنيين، والبوماك) في سياق حرب 1877-1878، ويضاف إليهم 400 ألف لاجئ مسلم بسبب الحروب البلقانية (1912-1913)، وفقا لتقديرات ماك كارثي (1995)، فضلا على نحو 400 ألف مسلم وفدوا ضمن عملية مبادلة السكان بين اليونان وتركيا (1923-1924) بموجب معاهدة لوزان (F. Rollan, 2013, 32-179).

كل ذلك يجعلنا نقدر أن الفترة الممتدة بين العامين 1855 و1924 شهدت لجوء نحو مليوني مسلم عُرِفوا بالمهاجرين (muhacir) إلى الأناضول، من دون

حساب أولئك الذين لقوا حتفهم في الحروب: 630 ألفا في الحروب البلقانية وحدها وفقا لماك كارثي (McCarthy, 1995, 164). وفي الاتجاه المعاكس تعرضت الأقليات المسيحية للقتل أو الترحيل أو الطرد، ويتعلق الأمر بـ: اليونانيين (1.5 مليون (Panzac, 1988)، والأرمن (1.5 مليون (T. Akçam, 2013) ، والآشوريين-الكلدان 250 ألفا (D. Gaunt, 2013) ، أي ما مجموعه 3.25 مليون نسمة وفقا لأقل التقديرات وأفضلها توثيقا (انظر الفصلين 8 و9). أما معظم عمليات تهجير الأكراد التي يصعب تقديرها عدديا فيرجح أنها شملت أقل من 10 آلاف نسمة (E. Ülker, 2007-280; F. Rollan, 2013, 183)، وهذا ما لم نأخذه بعين الاعتبار في الخريطة لأن التهجير حدث داخل حدود القطر القومي التركي. وبذلك تراجع عدد سكان الأناضول إجمالا بأكثر من مليون نسمة، كما تغيرت تركيبتهم بشكل جذري، فبحلول العام 1924 أصبح 99 في المائة من السكان مسلمين، منهم الأقلية الوحيدة المهمة الناطقة بغير التركية وهي الأقلية الكردية.

أُريدَ للقطر القومي التركي أن يكون متجانسا إثنيا وقوميا، بيد أنه يظل وريث الإمبراطورية العثمانية على رغم تحوله الجذري إلى جمهورية علمانية بإرادة مصطفى كمال أتاتورك. ولا يمكن فهم وتحليل هذا المجال القطري من دون التعرض لعلاقته بالمجالات المجاورة له والتي يتصل بها عبر واجهات حدودية.

الجزء الرابع

الإرث العثماني:
واجهات تركيا الحدودية
مع المجالات المجاورة ومع العالم

انبثق القطر القومي التركي الحالي عن المجال الإمبراطوري العثماني الأكثر اتساعا وتنوعا، وقد ارتبط معه ولايزال بعلاقات متعددة يمكن تحليلها من خلال أربع واجهات حدودية للقطر القومي التركي مع المجالات المجاورة له. وكانت شعوب الأقليات غير التركية في العهد العثماني أكثر عددا في هذه الواجهات منها في قلب الأناضول. وعادة ما كانت هذه الواجهات مجالات صراع وتطهير إثني وإبادة في نهاية العهد العثماني وبداية بناء الدولة القومية التركية تحت النظام الكمالي. فالواجهة البحرية الساحلية الغربية والشمالية كانت تصل كتلة الأناضول بالعالم الخارجي (أوروبا وروسيا أساسا) بواسطة تشابكين عصبيين مهمين: إسطنبول (القسطنطينية)، وإزمير. وقد أسهمت المبادلات الديموغرافية التي حدثت على جانبي الواجهات الأربع في القرنين التاسع عشر والعشرين، إلى حد كبير في إعادة تشكيل إقليم الجمهورية التركية الحالية، وعبرها مرت المبادلات الاقتصادية والتأثيرات الدينية والثقافية.

11

الواجهة الحدودية البونطية والقوقازية مع روسيا

تشكل واجهة البحر الأسود والقوقاز في الشمال مجالا بحريا وقاريا في الوقت نفسه بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية، وقد توسعت الإمبراطورية الأخيرة على حساب الأولى من القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين، بعد أن هيمنت الإمبراطورية العثمانية على كامل السواحل المحيطة بالبحر الأسود منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر. وتمثل هذه الواجهة مجالا لمواجهات عسكرية متجددة.

دحر الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم والقوقاز (1771-1878) قسما كبيرا من السكان المسلمين الذين كانوا يسكنون تلك المناطق: التتار، والشركس، والأبخاز، والشيشان... الذين

«اصطدم مسعى إدماج شمال شرق الأناضول في تركيا المعاصرة بصعوبات كبيرة، وشهدت المنطقة تطبيق سياسات «الهندسة الديموغرافية» من طرف الاتحاديين والكماليين، ما سبّب تقتيلا وتهجيرا وتصفية إثنية أو حتى أعمال إبادة»

لجأوا إلى الإمبراطورية العثمانية، في حين استقطبت روسيا لتعويضهم سكانا مسيحيين عثمانيين من اليونانيين والأرمن على وجه الخصوص. وفي كل الحروب الروسية-التركية رافق هؤلاء السكان الجيش الروسي في تراجعه، حتى العام 1918.

وأدت بعض مجموعات السكان دورا مفصليا بين الإمبراطوريتين الروسية والعثمانية: اللازيون، والأرمن، واليونانيون البونطيون. وكانت ولايتا قارس وآردهان اللتان احتلتهما روسيا أربعين عاما (1878-1918) وطرد منهما السكان المسلمون، بمنزلة الحيز العازل بين الإمبراطوريتين، فقد استرجعهما العثمانيون عند إبرام معاهدة السلم في بريست-ليتوفسك (1918) (Brest-Litovsk). أما اليوم فالحدود التركية مفتوحة مع جورجيا ومغلقة مع أرمينيا، وطرابزون منفتحة على جورجيا ومنغلقة على أرمينيا.

وكانت مدينة طرابزون حتى القرن التاسع عشر تشابكا عصبيا بين بلاد فارس والقوقاز وأرمينيا وسواحل البحر الأسود الروسية والبلقانية، ونقطة تواصل مع إسطنبول. وهذا ما يطرح السؤال التالي: أليست تركيا من خلال واجهتها الحدودية الشمالية الشرقية مع روسيا وريثة المجال البونطي والقوقازي العثماني الذي استقبل قسما كبيرا من السكان المسلمين الذين طردتهم غزوات الجار الشمالي القوي؟

يرجع استقرار اليونانيين البونطيين في سواحل البحر الأسود (Pont-Euxin) إلى العصور القديمة عندما تأسست المدن-الدول اليونانية انطلاقا من ميلي (Milet)، ومنها سينوب (Sinope) وطرابزون (Trébizonde) (القرن السابع قبل الميلاد). وكانت التجارة البحرية البونطية التي تطورت في العهدين البيزنطي والعثماني متصلة في البداية بالمدن الإيطالية (جنوة ومن بعدها البندقية)، بيد أن اليونانيين البونطيين الذين أسسوا ونشّطوا أهم الموانئ على طول السواحل (طرابزون، وسامسون-آميسوس (Samsun-Amissos)، أوديسا، وخرسون (Kherson)) أصبح لهم دور متزايد في هذه التجارة وسرعان ما هيمنوا عليها.

طرابزون: التشابك العصبي القديم بين آسيا وأوروبا

كانت طرابزون عاصمة دولة إمبراطورية انبثقت عن الإمبراطورية البيزنطية (1204-1461)، تحكمها سلالة الكومنين الكبار (Grands Comnènes)، وكانت في

الزمن الطويل تشابكا عصبيا في أحد أطراف طريق الحرير الرابط بين آسيا وأوروبا، فهي نقطة وصول التجارة الآسيوية المتجهة إلى العالم اليوناني ومنه إلى البحر المتوسط وأوروبا. وقد استقطب الطريق القاري الرابط بين تبريز وطرابزون القسم الأكبر من تجارة فارس، وحتى المنتجات القادمة من الصين والهند أو الإمبراطورية المغولية. وكانت طرابزون في العهد البيزنطي مقصد القوافل الحاملة للبضائع من إيكونيون (قونية) وحلب بسورية وحتى من بلاد الرافدين، وتستمد ثروتها من تجارة العبور بين الشرق والغرب، كما يدل على ذلك إثبات وجود تجار من مرسيليا بها في العام 1266 (O. Lampsidis, 1963, 19-21).

وفي عهد إمبراطورية طرابزون تمكن الجنويون من الاستقرار بصفة دائمة في الميناء، وسيطروا على القسم الأكبر من تجارة سواحل البحر الأسود بفضل محطاتهم التجارية بغالاتا (Galata) والقسطنطينية وكافا (Caffa) في شبه جزيرة القرم، ولحقهم تجار البندقية الذين توصلوا أيضا إلى اتفاق مع الكومنين لإقامة محطة تجارية خاصة بهم منذ العام 1314. واستمد حكام طرابزون الكومنين القسم الأكبر من مواردهم من الضرائب المفروضة على تجارة العبور المزدهرة في آخر نقطة في الطريق بين تبريز وطرابزون التي جذبت أيضا الفلورنسيين الذين توصلوا إلى اتفاق بشأن وجودهم في العام 1460، عشية سقوط طرابزون في أيدي العثمانيين (O. Lampsidis, 1963, 22-27). ولم يتوقف نشاط طرابزون المربح في مجال تجارة العبور بعد ضمها إلى الإمبراطورية العثمانية.

منذ القرن السابع عشر، وخصوصا في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بعث اليونانيون مجددا النشاطات الإنتاجية والتجارية في منطقة البونط، فكانوا يصدرون المنتجات الزراعية (الزيتون، والعنب، والبندق، والخوخ المجفف، والكرز)، ومنسوجات طرابزون الشهيرة في أوروبا، إضافة إلى البضائع الثمينة المستوردة من آسيا والتي تصل عن طريق تبريز المار بأرضروم وبايبورت (Baïburt) (O. Lampsidis, 1963, 27-28). وتعقد الصفقات التجارية في حي آيا صوفيا (Agia Sofia) الذي أصبح حيا متعدد الأعراق يتعايش فيه الأرمن والجورجيون والتتار والسوريون...

ظلت طرابزون أهم موقع تجاري في آسيا الصغرى بين آسيا وأوروبا، قبل أن تستقطب إزمير لفائدتها تجارة المنتجات المستوردة من بلاد فارس وآسيا عموما،

ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر، بفضل علاقاتها المتميزة مع أوروبا الغربية في عهد الثورة الصناعية. لكن طرابزون استعادت نشاطها في العام 1830 بعد فتح طريق تبريز-طرابزون بموجب معاهدة أدرنة، وبعد العام 1883 عندما أغلقت روسيا طريق القوقاز في وجه تجارة بلاد فارس. وفي العام 1869، أي عشية فتح قناة السويس، كانت طرابزون تستقطب 40 في المائة من تجارة بلاد فارس التي يتحكم فيها الأوروبيون (كما يدل على ذلك وجود تسعة قناصل أجانب في مينائها)، والتي اغتنى منها أيضا تجار وأصحاب بنوك من اليونانيين البونطيينن وبدرجة أقل من الأرمن. وكان ميناء طرابزون يتصل بفيودوزيا (Feodosiya)، وترياست (Trieste)، وساوثامبتون (Southampton) (A. M. Bryer, 1976, 188).

وفي مطلع القرن العشرين تراجع حجم النشاط التجاري بأكثر من النصف، وانتقل إلى إزمير وإسطنبول التي تصلها ببغداد خطوط السكة الحديد. ولم ينمُ عدد سكان طرابزون، عكس سامسون-آميسوس التي شهد سكانها نموا أكبر، وتفوق ميناؤها على ميناء طرابزون من حيث الحمولة ابتداء من العام 1888، وجذبت سامسون-آميسوس إليها اليونانيين بفضل موارد ظهيرها الزراعي الذي تطورت فيه زراعة وصناعة التبغ (A. M. Bryer, 1976, 189). تجدر الإشارة هنا إلى أن التراجع الاقتصادي لطرابزون بدأ حتى قبل رحيل اليونانيين في العام 1923، وخصوصا بعد فتح قناة السويس (1869) التي أصبحت نقطة عبور التجارة الآسيوية. من جهة أخرى سمح تطور ميناء إزمير عند منطلق شبكة خطوط السكة الحديد، وبعدها الطرق البرية باستقطاب المواصلات وتجارة العبور القادمة من إيران والشرق الأوسط. وبذلك لم يعد وجود للتشابك العصبي الذي كانت تمثله طرابزون بين آسيا وأوروبا والذي ازدهر في أثناء الفترة البيزنطية ثم العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر، وحل محله تشابكان عصبيان آخران هما إزمير وإسطنبول.

التوسع الروسي باتجاه البحر الأسود والقوقاز (ق. 16 - 19 م)

بدأ التوسع الروسي نحو الجنوب، أي باتجاه البحر الأسود، في القرن الرابع عشر بعد تحرر الروس من هيمنة العصبة الذهبية المغولية. وغزا إيفان الرهيب (Ivan le Terrible) (1533-1584) الأراضي الواقعة شمال البحر الأسود حيث أغلبية السكان من المسلمين الناطقين بالتركية، ودامت الحرب ضد التتار والمسلمين

الآخرين نحو مائة عام وانتهت بهزيمة المسلمين. بعدها قلص بطرس الأكبر (1689-1725) الإقليم الخاضع للتتار إلى شبه جزيرة القرم وظهيرها.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر دخلت الإمبراطورية الروسية في مرحلة حروب شبه دائمة ضد الإمبراطورية العثمانية (1710-1711، 1735-1738، 1768-1771، 1787-1792، 1806-1812، 1828-1829)، أدت إلى خسائر إقليمية عثمانية في أوروبا والقوقاز (H. Bozarslan, 2013, 108). وتواصل الغزو الروسي لأراضي جنوب أوكرانيا والقوقاز على مدى قرن ونصف القرن، وأفرغ هذه الأراضي من القسم الأكبر من سكانها المسلمين الذين عُوِّضوا بمسيحيين.

حكم شبه جزيرة القرم خانات من التتار ربطتهم بالإمبراطورية العثمانية علاقات تبعية. وفي العام 1771 غزا الروس القرم وفرضوا هيمنتهم عليها والتي تكرست بمعاهدة كوتشوك-قاينارجه (1774) (Küçük Kaynardji) التي اعترف فيها العثمانيون بالقرم باعتبارها دولة مستقلة يحكمها خان بموافقة الروس الذين باشروا سياسة توطين للمسيحيين الوافدين من الإمبراطورية العثمانية (اليونانين أساسا) لإعمار الأراضي المفتوحة حديثا، في حين بدأت هجرة تتار القرم والمناطق المجاورة هربا من الهيمنة الروسية في العام 1772، وبلغ عددهم نحو 100 ألف (J. McCarthy, 1995, 16)، قبل أن تضم كاترين الكبرى (Catherine la Grande) القرم إلى روسيا نهائيا في العام 1783.

وقد أجبرت الضغوط العسكرية والعقارية الروسية أعدادا متزايدة من التتار على الهجرة وترك أراضيهم. وزادت حرب القرم (1854-1856) بين روسيا والإمبراطورية العثمانية وحلفائها الغربيين من وتيرة الهجرة القسرية لتتار القرم، وطرد عشرات الآلاف من النوغاي (Nogaï) والتتار القاطنين في أراضٍ تقع في الشمال، وهاجروا هم أيضا إلى الإمبراطورية العثمانية، ومروا في طريق هجرتهم في ستينيات القرن التاسع عشر بشبه جزيرة القرم حيث أُنشئت لهم معسكرات لاجئين. وبعد حرب القرم غادر 300 ألف من التتار مواطنهم التي عوضهم فيها سكان مسيحيون سلافيون ويونانيون وغيرهم (J. McCarthy, 1995, 17)، ولم يبقَ فيها إلا قليل من التتار رحّلهم ستالين إلى آسيا الوسطى بعد الحرب العالمية الثانية.

تواصلت سياسة طرد السكان التتار المعتمدة على الضغوط الإدارية والتي لم تستعمل فيها أعمال العنف إلا في نطاق محدود، في مناطق القوقاز ضد سكان مسلمين

آخرين بعنف أكبر لأنها واجهت مقاومة أعنف. فقد تلت حربا روسية-تركية أولى (1828-1829) حرب القرم (1854-1856)، ثم حرب روسية-تركية أخرى في 1877-1878 سمحت لروسيا بضم منطقة آجاريا (Adjarie) وميناءها باطوم (Batoum) ومنطقة قارس-آردهان. وفي كل مرة كان السكان المسلمون يتعرضون للطرد خصوصا في ستينيات القرن التاسع عشر.

ينقسم مسلمو القوقاز إلى إثنيات عديدة، وأكثرهم عددا الشركس في شمال غرب القوقاز. وكانت داغستان تضم الشيشان، والآندي (Andis)، والآفار (Avares)، والأتراك الأذريين. وفي الغرب على ساحل البحر الأسود وفي جبال الألب البونطية بين باطوم وريز (Rize)، يوجد اللازيون الذين يتكلمون اللغة الجورجية. وفي الشمال ينتشر الأبخازيون حول سوخومي (Sukhumi). إضافة إلى مجموعات أخرى موزعة عبر القوقاز وترتبط بالجماعات الكبرى.

ارتبطت شعوب القوقاز وجبال شرق الأناضول بعضها ببعض ارتباطا وثيقا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي واللغوي حتى عشرينيات القرن العشرين وبعدها. وكان المسلمون الأكثر عددا ما عدا في جورجيا وفي بعض جهات أرمينيا حيث كان المسيحيون يمثلون الأغلبية. وخصت أكثر الهجرات مسلمي القوقاز الذين توجهوا نحو الأناضول، غير أن هجرات عديدة حدثت في الاتجاهين بين شرق الأناضول جنوبا والقوقاز شمالا. وكان معظم الأرمن والمسلمين فلاحين شبه رحل أو رحلا، من دون انتماء قومي حقيقي يسمو على القبيلة والقرية والدين الإسلامي أو المسيحي، كما أن معظم المجموعات الإثنية المسلمة في القوقاز كانت مستقلة أو تتمتع باستقلالية كبيرة تحت السلطة الفارسية أو العثمانية.

بدأ الغزو الروسي للقوقاز في عهد بطرس الأكبر في 1722-1723 في دربند (Derbend) وباكو، غير أن المدينتين لم تصبحا روسيتين إلا في العام 1812، في الوقت نفسه الذي ضمت فيه مدينة غانجا (Ganja) (إليزابثبول Elizavetpol). وبحلول العام 1829 كانت معظم أراضي القوقاز تابعة اسميا للإمبراطورية الروسية، على الرغم أن إخضاع القبائل الجبلية استغرق وقتا أطول، ففي العام 1836 هددت ثورة الأمير شامل وأتباعه من الشيشان والداغستانيين الوجود الروسي، وكبدت مقاومتهم الشرسة في العام 1840 الجيش الروسي خسائر كبيرة، غير أن الروس ألحقوا بهم الهزيمة في العام

1859 بعد حرب القرم، قبل أن يهزموا الشركس. ولم يخضع القوقاز للسيطرة الكاملة للروس إلا في العام 1864 (J. McCarthy, 1995, 33-34).

وفي كل الحروب الروسية-التركية اعتاد المسلمون الوقوف إلى جانب الأتراك العثمانيين، في حين انحاز الأرمن أو اليونانيون البونطيون منذ وقت مبكر إلى الروس، فقاتل الأرمن من رعايا الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية إلى جانب إخوانهم أرمن روسيا، مع الجيش الروسي في 1827-1829 و1853-1856، كما قدم من كان يسكن منهم في الجانب العثماني معلومات للروس حول تحركات القوات العثمانية[1].

وتسمح المسافة الزمنية مع الأحداث بوصف النموذج الذي اتبعه الغزو الروسي في القوقاز. فالنية الظاهرة أو الحقيقية للروس كانت تقويض الهيمنة الديموغرافية والسياسية للمسلمين في القوقاز لفائدة المسيحيين والسلطة السياسية والعسكرية الروسية كما في شبه جزيرة القرم، غير أن الوضع كان أكثر تعقيدا على المستوى المحلي، ونظر إلى التطلعات الاستقلالية للقومية الأرمينية باعتبارها عائقا يقف في وجه الإمبريالية الروسية، وعندما تقاوم الأغلبية المسلمة في إقليم ما التوسع الروسي، تُجْبَر تحت الضغط السياسي والعنف العسكري على الرحيل، وتُصَادَر المساجد وأوقاف الطرق الدينية وتُغْلق مدارسها.

أعقبت الحرب الروسية-التركية (1827 - 1829) مبادلة السكان الأرمن والمسلمين، ففي العام 1832 استقر في خانة يريفان (Khanat d'Erevan) 45 ألف أرميني، في حين قتل أو هاجر منها نحو 26 ألف مسلم، ولم يشكل الأرمن الأغلبية في هذه المنطقة إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بعد حروب 1855-1856 و1877-1878، فإقليم الجمهورية الأرمينية الحالية ظل حتى العام 1827 مقاطعة إيرانية ذات أغلبية مسلمة ناطقة بالتركية. وقد طرد الغزو الروسي سكانها المسلمين وعوضهم بالأرمن الذين قدموا من إيران والإمبراطورية العثمانية (J. McCarthy, 1995, 30-31)، ورافق عدد كبير من سكان الأناضول الأرمن الجيش الروسي في أثناء تراجعه في العام 1829، وكذلك الشأن بالنسبة إلى اليونانيين البونطيين، ويرجح أن 10 آلاف أسرة أرمينية من ولاية أرضروم التحقت بـ 40 ألف أرميني وفدوا من بلاد فارس (J. McCarthy, 1995, 32).

وفي العام 1867 أجبر الروس ثلاثة أرباع الآبخاز المسلمين على الهجرة إلى الإمبراطورية العثمانية، خصوصا منهم النساء والأطفال، في حين فرض على الرجال القادرين على العمل البقاء تفاديا للخراب الاقتصادي للإقليم، كما حدث في شبه جزيرة القرم. ووفق تقديرات مختلفة، اضطر 1.2 مليون مسلم قوقازي إلى الهجرة من الأراضي التي تعرضت للغزو (J. McCarthy, 1995, 36)، وحل محلهم روس وسلاف آخرون وكوزاك. وأظهر أول إحصاء روسي موثوق به، يعود إلى العام 1897، أن المسيحيين أصبحوا يشكلون عشرة أضعاف المسلمين في القوقاز.

كانت نسبة الوفيات مرتفعة جدا في أول هجرة لمسلمي القوقاز، وهي هجرة الشركس، إذ لقي كثير منهم حتفه بسبب الأمراض (الجدري والحمى النمشية) بسبب غياب التنظيم المناسب من طرف العثمانيين في موانئ طرابزون وسامسون وسينوب، وكذلك في أثناء نقلهم إلى أماكن توطينهم، ويرجح أن ثلثهم لقي حتفه في أثناء نزوحهم. أما الهجرة الثانية، وهي هجرة الآبخاز، فكان عدد ضحاياها أقل بكثير (J. McCarthy, 1995, 37).

وقد أحدث قدوم مئات الآلاف من المهاجرين بدءا من العام 1864 تحولات جذرية في ظروف العيش بموانئ البحر الأسود، مما زاد في نسبة الوفيات بسبب الأوبئة، وفي حين استقبل اللاجئون التتار الناطقون بالتركية استقبالا جيدا في مختلف مناطق الإمبراطورية العثمانية، لم يكن الوضع كذلك بالنسبة إلى الشركس غير الناطقين بالتركية الذين لا يشتغل معظمهم بالزراعة، فعاش قسم منهم بما يغنمونه من الغارات على السكان المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

توسع الإمبريالية الروسية في شرق الأناضول

تميز التأطير الإداري والسياسي لشرق الأناضول بالضعف، فالقبائل الكردية والأرمينية تتمتع باستقلالية شبه تامة، وعادة ما يظهر ضعف الدولة العثمانية في الشرق في فترات الحرب، إذ يدين الأكراد بالولاء لقبيلتهم وليس للدولة. وكانت الحرب الروسية-التركية في 1877-1878 منعرجا بالنسبة إلى شرق الأناضول، فقد احتل الروس منطقة قارس-آردهان وجعلوها خاضعة لحكم عسكري، فتعمق الاعتقاد لدى الأرمن بأن مصيرهم أصبح مرتبطا بروسيا، ولم تعد الإمبراطورية العثمانية التي فقدت أراضي

في البلقان قادرة على ضمان تأطير بوليسي وعسكري كاف في الشرق الذي أصبح رهين التحركات الكردية، واستوجب على القرى المسيحية والمسلمة على حد سواء ضمان أمنها بوسائلها الخاصة.

وقبل ثمانينيات القرن التاسع عشر صارت القبائل الكردية أهم عائق أمام فرض النظام في شرق الأناضول، وكان ضحاياها من الأكراد الآخرين الموالين للسلطات العثمانية، والأرمن، والفلاحين الأتراك. كما كان متمردون أرمن يهاجمون القرى المسلمة، ومنهم على سبيل المثال متمردو زيتون (Zeytün). وزاد توافد الشركس الوضع تعقيدا لأنهم اضطروا إلى مهاجمة القرى المسيحية والمسلمة ونهبها لضمان عيشهم، مما أخل بالتوازن الإثني التقليدي (J. McCarthy, 1995, 47-48).

ازداد وضع شرق الأناضول هشاشة بفعل توسع الإمبريالية الروسية التي عمقت التنافر بين الأرمن واليونانيين البونطيين من جهة، والمسلمين من جهة أخرى. وبعد حرب 1877-1878، ارتفع العدد الإجمالي للاجئين المسلمين من القوقاز إلى نحو 70 ألف لاجئ، وكان منهم عدد كبير من الأكراد وسكان جبال القوقاز مثل الشركس الذين عبروا الحدود رفقة القوات العثمانية ثم تراجعوا في أثرها (J. McCarthy, 1995, 113-114). وكان توافد أعداد أخرى من اللاجئين المسلمين إلى الأناضول مصدرا آخر للنزاعات مع القرى المسيحية الأرمينية أو اليونانية.

كما هاجر اللازيون، وهم مسلمون ناطقون باللغة الجورجية، من منطقة أجاريا قرب باطوم، بعد ضمها من طرف روسيا في العام 1878، وكان قسم منهم يسكن هذه المقاطعة. وقد وطّنهم العثمانيون في شمال غرب الأناضول قرب بورصة وإزميت حيث مُنِحوا أراضي. أما من بقي منهم في الجزء التركي من لازيستان على طول ساحل البحر الأسود، بين الحدود وريز (Rhize)، فكانت أوضاعهم أصعب بكثير في منطقة عانت ويلات الحرب. وفي العام 1882 بلغ عدد اللاجئين اللازيين داخل الإمبراطورية العثمانية نحو 40 ألف نسمة (J. McCarthy, 1995, 114-116)، وُطّنوا في قرى قائمة، وفُرِض على السكان المحليين منحهم البذور ومساعدتهم على استصلاح أراضيهم وبناء مساكنهم، مما سبّب ردود فعل رافضة وعقّد إدماجهم.

منذ العام 1879 بدأ الشعور القومي الأرميني يتسع بين شباب المدن ورجال الكنيسة، وشهدت الأنشطة الثورية وفق النموذج الأوروبي في تلك الفترة رواجا داخل

الأحزاب القومية. ولم تكن حركة الهجرة الأرمينية واليونانية البونطية باتجاه القوقاز الروسي نهاية القرن التاسع عشر ذات دوافع سياسية ودينية فقط، من قبيل الخشية من اعتداءات القبائل الكردية، بل كانت دوافعها الرئيسة اقتصادية، إذ كان المسيحيون يشتكون من نقص الأمن وثقل الضرائب في الإمبراطورية العثمانية، في الوقت الذي وعد فيه الروس اللاجئين المسيحيين بإعفائهم من الضرائب لمدة تتراوح بين 7 و14 عاما، وبمنحهم أراضي ومبلغ 15 روبلا لمساعدتهم على زراعتها، فضلا عن إعفائهم من أداء الخدمة العسكرية.

حاول العثمانيون ثني المسيحيين عن الهجرة لما ينتج عنها من إضعاف للقدرات الاقتصادية في الولايات الشرقية، ولاحتمال تعزيزهم للجيش الروسي برجال قادرين على القتال (J. McCarthy, 1995, 121-122)، بيد أن المجاعة التي شهدتها ولايات أرضروم وفان وديار بكر في العام 1879 دفعت الكثير من الأرمن إلى الهجرة إلى روسيا. وشهدت الثورة الروسية في العام 1905 مواجهات طائفية دامية بين المسيحيين، خصوصا الأرمن، وبين المسلمين في القوقاز الروسي خصوصا في باكو ومنطقة ناكيتشيفان (Nakitchevan) (J. McCarthy, 1995, 124-126).

وحتى نفهم الوضع المعقد السائد آنذاك في القوقاز الروسي والمتميز بالصراعات بين مختلف المجموعات الإثنية في منطقة مفصلية بين إمبراطوريتين، وجب إدراجه في سياقه الجغرافي والتاريخي في الزمن الطويل في بيئة جبلية فريدة.

خصوصية بيئة الساحل البونطي الجبلية:
تَشَكّل واستمرار الكيانات الإقليمية في الزمن الطويل

عادة ما ترسم خرائط منطقة البونط المنمطة بدرجات متفاوتة، الإقليم الجبلي بخطوط مائلة أو منحنيات متفاوتة العلو، وتقسمه إلى وحدات سكانية أو «بلدان» تعرف باسم ميناء ساحلي أو مدينة أو قرية داخلية. ومعظم هذه الوحدات الإقليمية قديمة وعادة ما تتطابق مع أودية عميقة تحدها سلسلة جبلية يصل علوها شرقا إلى نحو 4 آلاف متر. والأودية العميقة المتجهة من الشمال إلى الجنوب التي يبلغ طولها نحو خمسين كيلومترا، تشكل الوحدات التي كانت تعرف بـ «الباندا» (banda) (المفرد: باندون (bandon)) وفق التنظيم الإقليمي البيزنطي،

وبـ «القضاءات» (kaza) في التنظيم العثماني، وهي وحدات متوازية يشق كل واحدة منها نهر، وكان أكثرها اتساعا وسكانا باندون ماتزوكا (Matzouka) الذي يشمل حوض وادي بكسيتيس-بريتانيس (Pixites-Prytanis) وروافده ويفصله عن البحر الخانق الذي تقع عند منفذه مدينة طرابزون، ويحده من الغرب باندون تريكوميا (Trikomia) وهو ظهير بلاتانا (Platana)، ومن الشرق باندون جيمورا (Gemora) وباندون سورمينا (Surmena) الذي يضم الحوض الأعلى لنهر يانبولو (Yanbolu) المعروف بساندا (Sanda) (سبع قرى متقاربة). ويتكون «بلد» ماتزوكا وهو الأكبر، من سبعين قرية وتجمعا ريفيا، بلغ عدد سكانها في العام 1923 نحو 26 ألف نسمة منهم 21 ألف يوناني مسيحي قبل مبادلة السكان بين اليونان وتركيا (1923). ويعبر بلد ماتزوكا الطريق التجاري الرئيسي الواصل بين بلاد فارس والأناضول والبحر الأسود (ميناء طرابزون)، والذي كان القاعدة الاقتصادية والديموغرافية التي اعتمدت عليها الأديرة البيزنطية الثلاثة الشهيرة (باناجيا سوميلا (Panagia Sumela)، والقديس جورج بيريستيريوتا (Saint Georges Peristereota)، والقديس يوحنا فازيلون (Saint Jean Vazelon)) (M. Bruneau, 1998, 214-218).

تتصل هذه الأودية فيما بينها عن طريق المنافذ الساحلية أو المراعي الجبلية (بارشاريا (parcharia) أو يايلا (yayla)) في أعالي القمم، في حين يتعذر الاتصال بين منحدرات الأودية الوعرة التي تغطيها حتى ارتفاع 1500-1850 مترا غابات كثيفة من أشجار الزان (Fagus silvatica et orientalis) والمخروطيات (Picea orientalis). وفي الجهات العليا وعلى علو يزيد على 1300 متر تنتشر أشجار الصنوبر والشوح (Pinus Nigra et Silvestris). وقد بنيت القرى الجبلية اليونانية ساندا (Sanda)، وإيميرا (Imera)، وكرومني (Kromni)، وستافرين (Stavrin)، وتسيت (Tsite)، وفيتيانا (Phytiana) على علو يتراوح بين 1500 و2000 متر أي فوق مستوى الغابة وتحت مستوى المراعي الجبلية، وهي نتيجة طرد كثير من اليونانيين من أفضل الأراضي الواقعة في الجهات الساحلية بعد العام 1461 وقدوم أصحاب التيمار المسلمين، كما غادر اليونانيون السواحل بسبب انعدام الأمن خلال حكم الديريبايات (derebey) (نهاية القرن السابع عشر)، وهم الحكام العثمانيون المحليون. وانكفأ اليونانيون في ظل هذه الظروف في

المناطق الجبلية وجمعوا بين النشاط الزراعي والرعوي (التنقلات الموسمية)، وحافظوا على استقلالية نسبية على هامش المجال الخاضع للسلطات العثمانية[2].

تفصل جبال شاهقة (زيغانا (Zygana)، هوروز داغ (Horoz Dag)، ميلا (Mela))... علوها 2000 متر، بين كالديا والمناطق الجبلية الصغيرة (ساندا، وكرومني، وإميرا، وستافرين...) (Sanda, Kromni, Imera, Stavrin...) في جنوب ماتزوكا وطرابزون في الشمال. وتتسع معظم القمم الجبلية لتشكل هضابا عليا جرداء يغطيها العشب (المراعي الجبلية) على علو يتجاوز غابة المخروطيات الكثيفة التي لا يزيد علوها على 1500 إلى 2000 متر. وينمو في هذه الهضاب العشب بفضل رطوبة الغيوم، ليشكل المراعي الشهيرة المعروفة بـ «بارشاريا» (Parcharia) (باليونانية) أو «يايلا» (yaïla) (بالتركية)، والتي ترعى فيها في فصل الصيف (من مايو إلى سبتمبر) قطعان البقر والغنم المتنقلة.

ومن العوامل المهمة في تاريخ المنطقة عبر الزمن الطويل الارتباط الوثيق للسكان بالقرية الأصلية أو التجمع القروي الأصلي المعروف بـ «باتريس» (patris) والعصبة المؤلفة من أسر تربطها علاقة القرابة. فالوطنية المحلية كانت على الدوام أحد مكونات الحياة الاجتماعية والثقافية لليونانيين البونطيين حتى عندما يعيشون في المنفى.

وخلال قرنين من الزمن (1650و1850) كانت منطقة آرجيروبولي غوموسهان (Gümüshane) أو كالديا (Chaldia) بقراها الكثيرة، مزدهرة بفضل اقتصادها القائم على استغلال المناجم (مناجم الفضة والمعادن غير الحديدية). غير أن الحرب الروسية-التركية في العامين 1828 و1829 التي سببت رحيل عدة أسر إلى الإمبراطورية الروسية، دقت بداية التراجع النهائي للاقتصاد المنجمي.

نقل الكيانات الإقليمية إلى أماكن الهجرة في القوقاز

توزع المهاجرون من هذه المناطق الصغيرة في البداية، أي في القرن التاسع عشر، عبر القوقاز. فعلى سبيل المثال أسست بين العامين 1835 و1840 أسرٌ ناطقة باليونانية جاءت من وادي ساندا (طرابزون) قريةً تسمى ساندا في منطقة تسالكا (Tsalka) جنوب تبيليسي جنوب جورجيا غير بعيد عن حدود أرمينيا. ولا يعود استقرار هذه الأسر في المنطقة إلى أسباب اقتصادية، بل كان الهدف منه الحفاظ على

ديانتها الأرثوذكسية ولغتها، فحملت معها أيقونات قديمة وقطعا فضية تستعمل في الطقوس الكنسية أنجزها فنانون مشهورون في طرابزون والقسطنطينية. وحصل هؤلاء المهاجرون من السلطات الروسية على أراض تابعة للدولة، واستقروا فوق أطلال قرية جورجية قديمة. وبين العامين 1843 و1846 بنوا كنيسة أهدوها لروح القدس أقيمت فوق آثار الكنيسة الأرثوذكسية الجورجية القديمة (S. Angelidis, 1999, 153-159).

وبعد فترة وجيزة من انتهاء حرب القرم حدثت هجرة أخرى، ففي العام 1864 انتقلت 96 أسرة يونانية من الظهير الجبلي إلى طرابزون، وأغلبها يتحدر من ساندا، إلى سالكا ومنها إلى تيفليس (Tiflis)، لتحصل بعدها على أراض من الأمير باراتوف (Baratov) في منطقة تيتري-تسكارو (Tetri-Tskaro) المجاورة لتسالكا، حيث أسسوا مجتمعا فلاحيا يتكون من خمس قرى: آمبيلياني، وميغالي وميكري إيرانغكا، وإيفانوفكا، وفتيلين، وفيزيروفكا (Ambeliani, Megali et Mikri Irangka, Ivanovka, Phtelen, Vizirovka). وكانت عاصمة هذا الإقليم الصغير قرية ميكري إيرانغكا أو سيكيتلي (Sekitli) التي أقيمت فيها كنيسة مهداة للنبي إلياس (Prophiti Ilias)، بدأ بناؤها في العام 1866 وانتهت الأعمال فيها في العام 1868. وقد أدت الكنائس والمدارس المرتبطة بها ارتباطا وثيقا دورا حاسما في المحافظة على الهوية اليونانية البونطية لسكان هذه القرى (S. Angelidis, 1999, 109-123).

توطين اليونانيين البونطيين في منطقة قارس والقوقاز الغربي

بين العامين 1878 و1901 كانت ولاية قارس تضم سكانا من أصول إثنية مختلفة من أتراك، وتركمان، وأكراد، وقاراباش (Karapaches)، إضافة إلى أعداد قليلة من الأرمن، واللزجيين (Lezgines)، والأوسيتيين (Ossètes)، وأقلية روسية متركزة في المدن. ووفَد إلى المنطقة أرمن من آلاسكرت (Alaskert)، وبازن (Pasen) (تركيا) للاستقرار في الولاية، فضلا عن يونانيين بونطيين من توكات (Tokat)، وسيفاس (Sivas)، وآرجيروبولي (Gümüshane)، ومن منطقة طرابزون. وهاجر إلى ولاية قارس أيضا أكراد يزيديون رُحِّلوا من إقليم فان، استعملهم اليونانيون والأرمن رعاةً لقطعانهم، وقدم يونانيون ناطقون بالتركية من تسالكا بجورجيا. وبحلول العام 1918 كان عدد اليونانيين رعايا الإمبراطورية الروسية في الولاية 58010

نسمات، يضاف إليهم ما بين 8 آلاف و10 آلاف لاجئ يوناني بونطي جاءوا من الأراضي العثمانية، أي إن عددهم الإجمالي بلغ 70 ألف يوناني موزعين على 74 قرية، من مجموع سكان ولاية قارس-آردهان الذين كانوا يقدرون بـ 300 ألف نسمة (45-S. B. Mavrogenis, 1963, 37)[3].

وفي جهات قارس، وسورانغكل (Sourangkel)، وسوغانلوك (Soganlouk)، وأولتي (Olti)، وكاجيسمان (Kagisman)، اشتغل اليونانيون بالزراعة أساسا وبدرجة أقل بالرعي، في حين كان معظمهم يشتغل بالرعي في جهات آردهان (Ardahan)، وكيولاس (Kiolas). وتخضع المراعي لنظام الملكية الجماعية، فيتنقل الرعاة في الصيف إلى البارشاريا (Parcharia) وهي المراعي الواقعة في المستويات العليا، وتستعمل في تربية المواشي الصغيرة (المعز والغنم) والكبيرة (البقر) إسطبلات تُهيّأ في فصل الشتاء. كما تنتشر حرفة النسج (صوف الغنم) وصناعة الأدوات الزراعية، وتقتصر الصناعة التحويلية على الملبنات وتحضير الأجبان، مع وجود مناجم ملح تشرف عليها الدولة. وكان أهم مركز تجاري في المنطقة مدينة قارس التي يسيطر على تجارتها، وفق الأهمية: الأرمن، ثم اليونانيون، وأخيرا المسلمون الإيرانيون. ولم تكن شبكة الطرق التي تستعمل خاصة في الصيف في حالة جيدة. وكان لدى القرى اليونانية مدارس تجمع بين التعليم الديني والقومي خُصصت لها مبان مستقلة (S. B. Mavrogenis, 1963, 125-127).

مُنحت روسيا حكم ولاية قارس مدة أربعين عاما بموجب معاهدة برلين (1878)، ولم تُدمج الولاية في التنظيم الإقليمي للإمبراطورية، بل وُضعت تحت سلطة إدارة عسكرية، وأقام فيها الروس منشآت عسكرية وأخرى للنقل نظرا إلى أهمية المنطقة الإستراتيجية في حماية حقول النفط في باكو على بحر قزوين.

نزوح يونانيي القوقاز (1917-1921)

في بداية الحرب العالمية الأولى تقدم الجيش العثماني في حربه ضد روسيا تحت قيادة أنور باشا (Enver Pacha) داخل ولاية قارس، تدعمه قوة مسلمة غير نظامية (من اللازيين والأذريين)، وارتكب أعمال نهب في أولتي (Olti) وآردهان (Ardahan) قبل محاصرته في ساريقاميش (Sarikamich) (ديسمبر 1915) حيث لقي 60 ألف

رجل حتفهم بسبب البرد القارس الذي لم يكن الجيش مهياً لمواجهته، ومُني الجيش العثماني بهزيمة نكراء هددت مستقبل الإمبراطورية العثمانية ذاتها.

دعم اليونانيون الجيش الروسي في الحرب، وشاركوا في صفوفه (ثلاثة أفواج يونانية في جبهات مختلفة)، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأرمن الذين شاركوا بأعداد أكبر. وفي ضوء هذا الوضع فر 20 ألف يوناني من شرق ولاية قارس، كما نزح كثير من المسيحيين اليونانيين والأرمن من منطقة الجبهة وساحل البحر الأسود ولجأوا إلى جهات تيفليس (تبليسي Tbilissi) وشمال القوقاز.

بدأت القوات الروسية هجومها المضاد في يناير 1916، وتقدمت نحو أرضروم وطرابزون (أبريل 1916) وإرزينجان (Erzincan) (يوليو 1916)، مما سبب هروب 75 في المائة من مسلمي هذه المناطق. ووصل الروس إلى كيرازونتا (Kerasounta) على الساحل البونطي غرب طرابزون، غير أن ثورة أكتوبر 1917 أثرت في الوجود الروسي في منطقة البونط، وأرجعت معاهدة بريست-ليتوفسك (مارس 1918) ولايتي قارس وآردهان للإمبراطورية العثمانية، فانسحب الجيش الروسي من البونط، وتخلى عن قارس وآردهان تاركا أسلحته وعتاده ومؤنه التي استولى عليها الجيش العثماني في أثناء تقدمه.

في صيف العام 1920 كانت باطوم تؤوي 30 ألف لاجئ يوناني قررت الحكومة اليونانية بواسطة محافظتها السامية في القسطنطينية إرسال مساعدات إليهم وثماني بواخر لإجلائهم من باطوم إلى اليونان (I F Kaztaridis, 1996, 60-61) . وفي شهر يوليو 1920 غادر باطوم نحو 15 ألف لاجئ وفدوا إليها من منطقة قارس، والتحق بهم لاجئون أتوا من مناطق أخرى (سوخومي مثلا)[(4)]. واحتل الإنجليز باطوم حتى شهر يوليو 1920 قبل أن ينسحبوا من جورجيا وأرمينيا، ليتدخل الجيش التركي في قارس. وفي بداية العام 1921 أعادت معاهدة ألكسندروبول (Alexandropol) ولايتي قارس وآردهان إلى تركيا.

بدأت موجة النزوح الثانية في الأشهر الأخيرة من العام 1920، وانتهت في الأشهر الأولى من العام 1921، وكانت هذه الهجرة الكبرى أكثر تنظيما، واستغرقت مدة أقل من النزوح الأول الذي خص مجموعات صغيرة. وبحلول شتاء العام 1920 عادت البواخر لتنقل المهاجرين من باطوم، واستمرت العملية حتى مارس 1921،

وحملت آخر باخرة الجرس الكبير لكنيسة ميتامورفوزي (Metamorfosi) بقارس (I F Kaztaridis, 1996, 67-83).

وفي فترة الاحتلال الروسي لطرابزون (1916-1918)، أشرف كريزانثوس فيليبيديس (Chrysanthos Philippidis) الميتروبوليت اليوناني للمدينة التي تعتبر العاصمة التاريخية للبونط، على إدارة مناطق البونط التي أصبحت خاضعة للسلطة الروسية، وهو الذي سلم له العثمانيون رمزيا مفاتيح المدينة قبل انسحابهم منها. ونجح الميتروبوليت لبعض الوقت في تهدئة الأوضاع بين المسلمين والمسيحيين. وغداة الحرب، عندما طرحت قضايا القوميات في مؤتمر السلم، دافع كريزانثوس عن مشروع جمهورية البونط الذي تبلور في صفوف النخب اليونانية البونطية في الإمبراطورية العثمانية والقوقاز الروسي منذ العام 1914.

اليونانيون البونطيون ومشروع تأسيس جمهورية البونط

ظهر مشروع جمهورية البونط اليونانية داخل جماعات الشتات، ودافعت مجموعة صغيرة من أهم أعضائها كابيتانيديس (Kapetanidis) مدير جريدة إيبوكي (Epochi)، عن خيار الوحدة مع اليونان، في حين كان معظم الثوار البونطيين يدعمون إنشاء دولة مستقلة خاصة بدعوى بُعد بلاد اليونان عنهم. وفي شهر فبراير 1918 عُقد بمرسيليا مؤتمر عموم البونطيين العالمي بمبادرة من ممثلي الجماعات البونطية في أوروبا وأمريكا، تحت رئاسة ك. كونستانتينيدس (C. Constantinidis)، وبمناسبة هذا المؤتمر نُشرت لأول مرة خريطة إقليم البونط المُطالب به لتأسيس دولة البونط المستقلة. وفي شهر نوفمبر 1918 تشكلت رابطات بونطية قومية بأمريكا وبريطانيا العظمى وفرنسا والبلاد الإسكندنافية، وعُقدت مؤتمرات بونطية مشابهة في العام 1918 بباكو، ثم مرة أخرى بمرسيليا، وفي العام 1919 بالقسطنطينية.

ولأول مرة منذ بداية الحكم العثماني شكل البونطيون على المستوى العالمي حركة قومية ذات أهداف محددة بوضوح، وطرح كريزانثوس ميتروبوليت طرابزون على مؤتمر السلم مذكرة حاول أن يبرهن فيها على أن السكان اليونانيين البونطيين يعادل عددهم السكان المسلمين (850 ألفا) بعد عودة 250 ألف بونطي من روسيا والقوقاز، وبين أنه يوجد من السكان المسلمين من هم يونانيون اعتنقوا الإسلام في فترات تاريخية

مختلفة، وأن اليونانيين هم الأجدر بإدارة هذا الإقليم الذي يتحكمون في اقتصاده منذ زمن طويل، وطالب بالاعتراف بدولة مستقلة ترتبط بعلاقات وثيقة بالدولة الأرمينية المجاورة التي كانت في طور التشكل (Laurentidis, 1986). على أن كل هذه المساعي أخفقت تماما بسبب الانبعاث القومي والعسكري لتركيا الذي قاده مصطفى كمال، وتدعم بمعاهدة الصداقة بين البلاشفة والأتراك في العام 1921، ووُئد المشروع نهائيا بعد هزيمة الجيش اليوناني في آسيا الصغرى في العام 1922.

وبعد أن أخفقوا في محاولات تأسيس دولة أو دولتين مستقلتين في هذه المنطقة بين الأتراك والجورجيين والروس، اضطر اليونانيون والأرمن إلى مغادرة إقليم الجمهورية التركية نهائيا، بعد معاهدة لوزان التي نجح مصطفى كمال في إبرامها في ديسمبر 1923، بعد انتصاره في العام 1922 في حربه ضد الجيش اليوناني في آسيا الصغرى. فالشعب الوحيد الذي أصبح يحتل موقعا مفصليا بين تركيا وروسيا المسيطرة على القوقاز، هو شعب اللازيين المنتشر على ساحل البحر الأسود في البونط وآجاريا على جانبي الحدود.

اللازيون في الواجهة الحدودية مع القوقاز:
مجموعة إثنية مفصلية بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية

ظهر اللازيون كشعب منظم في القرن الثالث بعد الميلاد شرق حوض وادي فازيس (Phasis)، في منطقة سوخومي وبوتي (Poti)، ثم انتشروا بعد ذلك حتى وصلوا إلى طرابزون، ثم عمروا منطقة كولخيس (Colchide). وأطلق اليونانيون والرومان على المنطقة اسم لازيكي (Laziki) (R. Benninghaus, 1989, 497-501)، ثم أصبحت تعرف بلازيستان (Lazistan) في العهد العثماني، وجعلت باطوم عاصمة لها. وبعد احتلال الروس باطوم نُقلت عاصمة الإقليم إلى ريز (Rize) (عاصمة سنجاق لازيستان حتى العام 1923) التي أُطلق اسمها على السنجاق في تركيا الجديدة.

يصنف اللازيون كأحد شعوب القوقاز، فلغتهم قريبة من المنغريلية (Mingrèle) والإيبيرية (Ibère) (الجورجية)، واعتنقوا المسيحية أولا في القرن السادس الميلادي، فاعتبروا أحيانا من اليونانيين البونطيين. وانحاز اللازيون إلى البيزنطيين ضد الفرس، ثم دعموا إمبراطورية طرابزون وحكامها الكومنين الكبار في العام 1204. ومنذ اعتناقهم

المسيحية حدث تقارب بين المجموعة الإثنية اللازية وجارتها اليونانية عن طريق التزاوج، واستمر هذا التعايش والتلاحم بين المجموعتين قرونا عدة.

تدهورت العلاقات بين اللازيين واليونانيين البونطيين بعد تحول الحكم في طرابزون إلى الأتراك في العام 1461، واعتناق اللازيين الإسلام في القرن السابع عشر بتأثير من الأتراك. وأسهمت عزلة بلاد اللازيين في بقاء مظاهر دينية تختلط فيها عناصر وثنية ومسيحية وإسلامية بطريقة مبتكرة. وتقوم البنية العصبية اللازية على الزواج بين لازيين ينتمون إلى الوادي أو مجموعة الأودية المرتبطة بقرية ساحلية كبيرة، ويحدث الزواج أحيانا مع الهمتشين (Hemçin) أي المسلمين الناطقين بالأرمينية أو المسلمين الجورجيين القاطنين في الوادي نفسه.

وفي القرن التاسع عشر قصد المهاجرون اللازيون أساسا روسيا وإسطنبول، حيث كانت توجد جالية لازية كبيرة تمارس أنشطة مرتبطة بالبحر. وواجه المهاجرون (muhacir) (اللاجئون) اللازيون والجورجيون المسلمون المصير نفسه الذي واجهه القوقازيون الآخرون، فعانوا نفور السكان الأصليين منهم، غير أنهم نجحوا في الاندماج في مناطق إزميت وبورصة التي وُطّنوا فيها على رغم الصعوبات.

ظل معظم اللازيين المسلمين والناطقين بالتركية أوفياء للإمبراطورية العثمانية ثم تركيا. وفي تركيا الكمالية كانوا يجمعون الصفات المثالية للأقلية القابلة للاندماج: فهم مسلمون أتقياء، عادة ما يتطوعون في الجيش ويبدون شجاعة كبيرة، كما أنهم مزدوجو اللغة ولغتهم الأصلية شفوية لا تكتب. ومنذ العام 1930 بدأ تتريك أسماء قراهم، وبُذلت جهود لإثبات أصولهم التركية، إذ حاول «باحثون» البرهنة على أن اللغة اللازية تختلف عن اللغة المنغريلية. وعلى رغم منع استعمال اللغة اللازية في الفضاء العام والمدارس، لم يُبد اللازيون مقاومة كبيرة، لأن إدماجهم كان قد قطع أشواطا كبيرة منذ القرن التاسع عشر[5].

يقدر عدد اللازيين في تركيا بنحو 200 ألف، منهم 100 ألف إلى 150 ألفا في إقليم لازيستان القديم الذي تغير توزيعهم فيه منذ أكثر من قرن (A. Toumarkin, 1995). وفي المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية، وفي مستوى أعلى من المنطقة الناطقة باللازية، لاتزال توجد قرى يسكنها الهمتشين (Hemçin) (المسلمون الناطقون بالأرمينية) وجورجيون مسلمون (ولايتا ريز وآرتفين (Artvin. ويسكن مثلث هوبا-كمال باشا-بورسكا (Hopa-Kemalpasha-Borçka) لازيون وهمتشين وجورجيون مسلمون. وفي

شمال غرب الأناضول يوجد اللازيون في مراكز عمرانية مثل أقتشاخوجة (Akçakoca)، وفي قرى منتشرة في ولايات بولو (Bolu)، وبورصة، وإسطنبول، وكوجايلي (Kocaeli)، وسقاريا (Sakarya)، وزونغولداك (Zonguldak). وقد انتشرت زراعة الشاي على نطاق واسع في إقليم لازيستان القديم.

ينعدم الحس القومي لدى اللازيين بحيث يمثلون نموذجا مميزا للولاء الدائم للدولة العثمانية ثم تركيا، فسلوكهم السياسي معاكس لسلوك الأكراد، وهم يرفضون النزعة الانفصالية الكردية[6]. ولا يفصل اللازيون ذاكرتهم التاريخية عن المصير المشترك الذي جمعهم بالأتراك من محمد الثاني إلى مصطفى كمال، ومنذ اعتناقهم الإسلام، فهم لا يذكرون بل لا يتصورون ماضيا سابقا لإسلامهم. ويعتبر مهرجانهم الثقافي المعروف بقارادنيز (Karadeniz) الذي يقام بآرهافي (Arhavi) «إقرارا فولكلوريا (أي في خدمة الهوية الوطنية الموحدة) بثقافات وهويات محلية هامشية منحصرة في الأطراف» (A. Gökalp).

كانت العناصر المقتبسة والمتبادلة والمنصهرة كثيرة بين اليونانيين والأتراك واللازيين والجورجيين والهمتشين، فرقصة «هورون» (horon) اليونانية، والكمنجة (kemençe)، والتولوم (tulum) (مزمار القربة المصنوعة من جلد الغنم)، تشترك فيها كل شعوب البحر الأسود. وقد أوضح ميكائيل ميكر (Michael Meeker, 2002) التشابه في العقليات والبنى الاجتماعية والثقافة المادية بين القوقاز الغربي وساحل البحر الأسود الشرقي لتركيا، إذ يشترك سكان هذه المناطق في حب السلاح، والتناقض بين استغلال النساء والكسل كمثل أعلى للرجال، والقرابة الأبوية ومظاهرها الأسرية، وتقاليد الثأر (vendetta)، والسياسة (الآغوات، والديريبايات).

وقد وحد انتشار المميزات الثقافية المشتركة ذات الأصول القوقازية من الشرق إلى غرب الممر البونطي، كل أتراك البحر الأسود ذوي الأصول الإثنية المتنوعة فيما يشبه «الأسرة» اللازية الواحدة باعتبارها السلف المتخيل والمشترك لأتراك منطقة البحر الأسود. أما الأقليات غير التركية التي لم تواجه مباشرة فقدان ثقافتها الأصلية أمام الأتراك، فقامت بحركة عكسية اعتمدت على توارث خصائصها المميزة المؤسسة لهوية محلية تركية خاصة بمنطقة البحر الأسود.

خلافا للازيين الذين اندمجوا تماما في الإمبراطورية العثمانية وتركيا، حافظ اليونانيون البونطيون دائما على تقليد الهجرة إلى روسيا لأسباب دينية، ثم بعد

ذلك إلى اليونان ضمن مبادلة السكان في العام 1923. ولايزال القسم الذي اعتنق الإسلام منهم، والذي لم يكن معنيا بمبادلة السكان التي حدثت على أساس ديني وليس لغويا، يعيش في بعض أحواض منطقة البونط.

المسلمون الناطقون باليونانية في منطقة البونط.. شواهد على وجود يوناني قديم

في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر كان سكان مسلمون ناطقون باليونانية ينتشرون في أودية أوف (Of) وسورمينيه (Sürmene/ Surmena) شرق طرابزون، ووادي تونيا (Tonya) في الجنوب الغربي. وفي نهاية القرن العشرين كان يوجد ما بين أربعين وخمسين قرية يتكلم سكانها اللغة اليونانية في وادي أوف، وخمس قرى مماثلة في وادي سورمينيه المجاور، وسبع قرى في وادي تونيا.

حافظ هؤلاء السكان حتى الآن، وعلى الأقل المسنون منهم، على اللغة اليونانية البونطية المعروفة بـ «رومايكا» (Romaïka)، وهم نتاج حركية تحول السكان على نطاق واسع إلى الإسلام في النصف الثاني من القرن السابع عشر في عهد الديريبايات الذين كانوا الأسياد المحليين الذين اشتهروا بتسلطهم وقمعهم للسكان المسيحيين.

كان وادي أوف يضم في نهاية القرن التاسع عشر نحو مائة قرية، منها ثمان فقط تدين بالمسيحية. أما منطقة تانيا وظهيرها الضيق بلاتانا (Platana) فلم يكونا يضمان سوى ألفَي أسرة مسلمة ناطقة باليونانية. ووفق إحصاء العام 1965 قدر عدد المسلمين في ولاية طرابزون الذين صرحوا بأن لغتهم الأم هي اليونانية بـ 4535 نسمة (P. A. Andrews, 1989, 145). ويتوزع هؤلاء المسلمون الناطقون باليونانية على 48 قرية وفق المصادر التي ذكرها آندروز (P. A. Andrews, 1989, 373-374). وذهب فاروق بيليشي (2010) إلى أن عدد الناطقين باليونانية بمنطقة البونط، أكثر بكثير من التقديرات المتداولة، إذ حدده بـ 300 ألف ناطق باليونانية البونطية من بين العدد الإجمالي لسكان ولاية طرابزون البالغ 975 ألف نسمة، أي ما نسبته 33 في المائة، وأشار إلى أن بعض القرى التي لايزال سكانها يتحدثون البونطية لم تدرج في قائمة ب. أ.

آندروز (F Bilici, 2010). وفي وادي سورمينيه غرب طرابزون توجد خمس قرى في القسم المرتفع يتكلم أهلها الذين هاجروا من وادي أوف اللغة اليونانية. كان الجزء الغربي لوادي أوف الأعلى (مقاطعة تشايكارا Çaykara)، والذي أصبح في القرن السادس عشر - مثل مناطق جبلية أخرى في ولاية طرابزون - ملجأ لليونانيين الأرثوذكس، المهد الأول لظاهرة اعتناق اليونانيين للإسلام على نطاق واسع في النصف الثاني من القرن السابع عشر بدافع لم يتضح بعد (M. E. Meeker, 2002). وقد تحولت هذه المنطقة الريفية الجبلية الفقيرة من التقاليد اليونانية الأرثوذكسية البيزنطية إلى الإسلام العربي العثماني، وأصبح التعليم الديني في المدارس (medrese) من مصادر الدخل فيها[7]. وكانت مقاطعة أوف في نهاية القرن التاسع عشر بيئة يتخرج فيها على يد فقهاء الإسلام السني الخوجاتُ (hodjas) (الكتبة) والأئمة العاملون في كامل أرجاء آسيا الصغرى.

ومن الأمثلة على ذلك عمر آزان (Ömer Asan) وهو «تركي» يتحدر من قرية تسوروك (Erinkioï) (Tsorouk) بوادي أوف، هاجرت أسرته إلى إسطنبول حيث تلقى تعليمه باللغة التركية، ونشر كتابا بالتركية (تُرجم فيما بعد إلى اليونانية) حول الثقافة البونطية، روى فيه بحثه عن هويته (Ö. Asan, 1998)، وأوضح أن اللغة الأم السائدة داخل أسرته لغة أوف اليونانية البونطية المعروفة محليا بلغة الروم: رومايكا (romaïka). وانطلاقا من اللغة، اكتشف آزان أن ثقافته هي ثقافة البحر الأسود المعروفة بـ «بونطوس» (Pontos)، وخلُص إلى أنه ينتمي إلى الشعب البونطي الذي يعيش اليوم على ضفتي بحر إيجة وضفتي البحر الأسود. ووفق الدولة القومية التي يعيشون في كنفها، يتكلم البونطيون اليونانية أو التركية أو الروسية، في حين تتجه لغتهم اليونانية البونطية إلى الزوال بين الأجيال الجديدة[8].

يشكل اليونانيون البونطيون اليوم في الواجهة الحدودية بين روسيا وتركيا واليونان جاليات منتشرة في هذه المجالات وعبر العالم، فهم مجموعة إثنية عرفت كيف تبني فضاء شبكيا مميزا يعكس موقعهم في منطقة تفاعلات متعددة.

مجال اليونانيين البونطيين الشبكي العابر للحدود الوطنية وفي الشتات

تشكل مجال هجرة اليونان البونطيين العابر للحدود خلال أربع مراحل زمنية وجغرافية. ففي مرحلة أولى تندرج في الزمن الطويل، من القرن الخامس عشر إلى

القرن العشرين، تفرقوا في سواحل البحر الأسود وفي القوقاز الروسي. ومنذ الحرب العالمية الأولى وبعد معاهدة لوزان (1923)، اتسع مجال هجرتهم إلى بلاد اليونان وآسيا الوسطى السوفييتية (التهجير في الفترة الستالينية من العام 1937 إلى العام 1950). وفي مرحلة ثالثة تلت الحرب العالمية الثانية، انتشروا في بلدان العالم الجديد (الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا) وفي أوروبا الغربية (ألمانيا، وبلجيكا، والسويد) باعتبارهم جزءا من شتات يوناني يحتفظون فيه بخصوصيتهم. وأخيرا، ومنذ تفكك الاتحاد السوفييتي، هاجر نحو 200 ألف يوناني بونطي من روسيا وأوكرانيا وأرمينيا وجورجيا إلى بلاد اليونان، واستقروا أساسا في القرى والمدن التي وطن فيها اللاجئون الذين جرت مبادلتهم بموجب معاهدة لوزان (1923)، حيث كانت لهم أحيانا علاقات قرابة (انظر الفصل 15).

يتمحور الفضاء العابر للحدود والممتد إلى مواطن الشتات التي استقبلت اليونانيين البونطيين حول منطقة البونط والبحر الأسود في حلقات ثلاث تتطابق مع مراحل هجراتهم العالمية الأربع: القوقاز (1829-1918)؛ وبلاد اليونان وروسيا (1920-1950)؛ وبلدان العالم الجديد وأوروبا الغربية (1950-1970)؛ و«العودة» إلى بلاد اليونان من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق (1989-2005).

خلاصة: شمال شرق الأناضول أو الواجهة الحدودية مع روسيا

كان شمال شرق الأناضول على الدوام وعبر الزمن الطويل مجالا جبليا متعدد الإثنيات يتواصل مع القوقاز والساحل الجنوبي للبحر الأسود، ويرتبط بعلاقات تجارية وديموغرافية متنوعة مع السواحل الشرقية والشمالية للبحر الأسود، خصوصا من خلال التشابك العصبي المتمثل في طرابزون.

وكان الأرمن، واليونانيون البونطيون، واللازيون، وبدرجة أقل الأكراد، فترةً طويلةً استمرت حتى الحرب العالمية الأولى أكثر عددا من الأتراك. وبين الإمبراطوريتين الروسية والعثمانية تنقل السكان باستمرار لدوافع اقتصادية أو مجبرين بسبب الحروب، خاصة منذ نهاية القرن الثامن عشر. فنحن هنا بصدد واجهة حدودية بين إمبراطوريتين، لم يتوقف فيها توسع الإمبراطورية الروسية على حساب الإمبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى. وتغيرت الحدود بين

الإمبراطوريتين و«ممالك» أو إمارات أصغر بكثير، لم تعرف حدودها الاستقرار: أرمينيا، وجورجيا، والمنطقة اليونانية البونطية الموروثة عن إمبراطورية طرابزون البيزنطية، والتي شهدت في وقت مبكر بنى الدولة؛ ولازيستان وكردستان اللذين لم يشكلا قط كيانين سياسيين متميزين بل مجالين إثنيين-ثقافيين.

احتلت روسيا منطقة قارس وآردهان في العام 1878، وجعلت منها منطقة رائدة في توسعها تحت إشراف الجيش الروسي، وهي المنطقة الوحيدة التي استرجعتها تركيا في العام 1918، واضطر السكان اليونانيون والأرمن الذين سكنوها أربعين عاما إلى مغادرتها نحو شمال اليونان وروسيا أو أرمينيا السوفييتية حيث ظلوا يحتفظون بذاكرة أرضهم المفقودة ويعملون على إبقائها حية.

وأثرت في هذا المجال انطلاقا من الجنوب الشرقي إمبراطورية ثالثة هي الإمبراطورية الفارسية الصفوية ثم القاجارية، على طول حدود تعتبر من أقدم الحدود في العالم، لم تتغير منذ القرن السادس عشر.

وقد اصطدم مسعى إدماج شمال شرق الأناضول في تركيا المعاصرة بصعوبات كبيرة، وشهدت المنطقة تطبيق سياسات «الهندسة الديموغرافية» من طرف الاتحاديين والكماليين، مما سبّب تقتيلا وتهجيرا وتصفية إثنية أو حتى أعمال إبادة. وشكل سكان هذه الواجهة الحدودية، الذين كانوا ضحايا المواجهات المتكررة بين الإمبراطوريات والإمارات أو الممالك المحلية، جماعات شتات بدأت محلية ثم أصبحت عالمية: الأرمن، واليونانيون البونطيون، واللازيون، والأكراد. ويظل هذا المجال منطقة عدم استقرار وتشنج محتمل، كما يدل على ذلك بقاء الحدود بين تركيا وأرمينيا مغلقة حتى الآن.

12

الواجهة الحدودية مع البلقان: تراقيا والتشابك العصبي «إسطنبول»

في الشمال الغربي تفصل آسيا الصغرى أو الأناضولَ عن أوروبا البلقانية مضائق الدردنيل والبوسفور وبحر مرمرة، بين بحر إيجة والبحر الأسود. وتراقيا الشرقية المنطقة التركية الوحيدة المنتمية إلى القارة الأوروبية، كانت في الماضي محل نزاع بين اليونان وتركيا، قبل أن تتمكن تركيا من الاحتفاظ بها في الأخير، بعد تصفيات إثنية تمت على نطاق واسع، فقدت فيها تراقيا الشرقية سكانها اليونانيين والأرمن والبلغار وحتى اليهود، والذين عوضهم المسلمون اللاجئون من البلقان أو القوقاز المهاجرون (muhacir) والأكراد المرحلون من موطنهم الأصلي.

«فضاء الهجرة التركي باتجاه أوروبا الوسطى والغربية الذي اتسع كثيرا منذ ستينيات القرن العشرين وتجذر باعتباره امتدادا لحاضرة إسطنبول الكبرى، يدعم أكثر فأكثر وظيفة إسطنبول بوصفها تشابكا عصبيا في عصر العولمة»

قُسمت تراقيا، وهي منطقة يعود وجودها إلى العصور القديمة اليونانية والرومانية، بين ثلاث دول قومية: اليونان، بلغاريا، تركيا. وتوجد أقليات مسلمة ناطقة بالتركية أو بغيرها في كل من اليونان وبلغاريا، في حين مازالت الأقليات المسيحية في الجانب التركي باستثناء إسطنبول التي أقرت معاهدة لوزان (1923) الوجود المسيحي فيها، وإن شهد مع مرور الوقت تراجعا واتخذ طابعا رمزيا.

وتتميز الواجهة الحدودية التراقية بطابعها المزدوج: فهي بلقانية على طول الحدود التركية أي مجرى نهر إيفروس (Evros) أو ماريتسا (Maritsa) وحوضه المنحدر باتجاه تراقيا الغربية اليونانية وروميليا البلغارية؛ كما أنها حدود دولية على طول المجال البحري المتمثل في المضائق وبحر مرمرة الذي يفصل بين آسيا الصغرى والبلقان. وهذا ما يجعل من تراقيا بامتياز مجال واجهات حدودية بين آسيا الصغرى ومنطقة البلقان ومن ورائها أوروبا، وبين حوضين بحريين مغلقين هما البحر المتوسط والبحر الأسود.

ويضم هذا المجال تشابكين عصبيين مهمين (أدرنة وإسطنبول). فحاضرة إسطنبول تمثل أهم تشابك بين تركيا وأوروبا وحتى العالم، إذ اضطلعت بوظيفة الواجهة الحدودية والتشابك العصبي، وهي الوظيفة التي تدعّمت عبر الزمن الطويل باستقبالها سكانا من أصول مختلفة، مما أضفى على هذه المدينة-العاصمة طابع التنوع، كما أنها أدت دور فضاء العبور لوقوعها في منطقة المضائق، وجسدت التعدد الإثني لتراقيا.

فكيف حولت تركيا الحديثة هذه المنطقة إلى منطقة حدودية محصنة أفرغت من سكانها المسيحيين واليهود منذ التصفيات الإثنية قبل وبعد الحرب العالمية الأولى، ووطن فيها اللاجئون المسلمون والسكان المرحلون؟ وكيف يمكن لإسطنبول التي حُرمت من أقلياتها المسيحية، أن تؤدي مجددا دور التشابك العصبي بين تركيا والعالم؟ وهل استرجعت طابعها المتنوع؟

تراقيا.. ما هي؟

تتغير رقعة تراقيا في البلقان وفق من كتب عنها. فقد كانت أكثر اتساعا في العهد الهوميري عندما كانت تمتد إلى نهر الدانوب في الشمال، ومجرى نهر آكسيوس أو فاردار (Axios, Vardar) في الغرب، وثيساليا (Thessalie) وأوليمبوس (Olympe) في الجنوب،

والبحر الأسود في الشرق، والبروبونتيد (Propontide) أو بحر مرمرة في الجنوب الشرقي. وأصبح هذا المجال جزءا من مملكة مقدونيا تحت فيليب الثاني والإسكندر.

وسنعتمد هنا على تعريفها وفق نطاق جغرافي أضيق تبلور في فترات لاحقة: فمن الشمال تحدها سلسلة جبال وهضبة بلقان (Balkan) (بالتركية)، أو سطارا بلانينا (Stara Planina) (بالبلغارية)؛ ومن الجنوب والغرب كتلة رودوب (Rhodope) وبيرين (Pirin) وحوض وادي ميستا (Mesta) أو نيستوس (Nestos)؛ وتطل سواحلها على بحر إيجة والبروبونتيد (بحر مرمرة) والبونط الأوكسيني (-Pont Euxin) (البحر الأسود) (في الشرق). ويشق تراقيا نهر كبير هو نهر ماريتسا (Maritsa) (بالبلغارية) وإيفروس (Evros) (باليونانية)، يجمع مياه سهل روميليا الشرقية وتلالها، قبل أن يشكل الحدود بين تراقيا الشرقية التركية وسهول وتلال تراقيا الغربية اليونانية.

في بلاد اليونان الكلاسيكية كما وصفها هيرودوت، كان التراقيون إثنية متميزة (إثنوس (ethnos))، لم تحقق وحدتها السياسية، ويذكر هيرودوت أن عاداتهم مخالفة للعادات اليونانية تتسم بالفوضى، وتعدد وشراء الزوجات، والحرية الجنسية للفتيات، وممارسة الوشم في طبقات المجتمع العليا، وتثليث الآلهة بدلا من تعددها السائد بين اليونان. وكان التراقيون يعدون من الشعوب «المتحضرة» على رغم مخالفة سلوكهم سلوك اليونانيين الذين لم ينظروا إليهم على أنهم «متوحشون» على شاكلة السيكولبيين (Cyclopes) (I. Petropoulos, 2013, 50-51). وكان التراقيون مستقلين بشؤونهم، مثلهم مثل الإيليريين (Illyriens) في الغرب، والداسيين (Daces) في الشمال، والدردانيين (Dardaniens) (من شعوب شمال اليونان الهندو-أوروبية) في الجنوب، قبل الفتح الروماني في القرن الأول وهيمنة السلاف بدءا من القرن السادس (P. Garde, 2004, 410). ويعتبر بعض علماء اللغة أن لغة الألبان التي ورثها هؤلاء عن أسلافهم الإيليريين تنحدر من اللغة التراقية (P. Garde, 2004, 411-412). كما أسس التراقيون في القرن الخامس قبل الميلاد دولة تعرف بمملكة أورديسيس (Ordyses) اندمجت في الثقافة الهيلينية منذ القرن الرابع الميلادي.

تحول التراقيون تدريجيا إلى الثقافة الهيلينية بتأثير من المدن اليونانية، وهي «المستعمرات» التي أُنشئت على سواحل بحر إيجة والبروبونتيد (مرمرة) والبونط

(البحر الأسود) بدءا من القرن السابع قبل الميلاد. فانتشرت الثقافة الهيلينية في جنوب تراقيا خارج المدن اليونانية بوتيرة أسرع وبتأثير أعمق مما شهدته المناطق الشمالية، وتشهد على هذا الانتشار التدريجي للثقافة الهيلينية في جنوب تراقيا أسماء الأماكن اليونانية والعدد الكبير للكتابات الأثرية التي عُثر عليها. كما اعتمدت مؤسسات المدينة اليونانية، وتطور النشاط التجاري والمنتجات الحرفية والفنية اليونانية. ومن أهم المراكز العمرانية في تلك الفترة: فيليبوبوليس (Philippopolis)، وأندرينوبل (أدرنة) (Andrinople)، وماركيانوبولي (Markianoupoli)، ونيكوبولي نيستوس (Nikopoli du Nestos)، ونيكوبولي إيستروس (Nikopoli de l'Istros)، وترايانوبولي (Traïanopoli)... (K. A. Vakalopoulos, 1990, 17-21).

وفي عهد أغسطس أي في القرن الأول قبل الميلاد، كان التراقيون يعيشون ضمن مملكة زبونة لروما تحيط بها مقاطعات رومانية، قبل أن تصبح تراقيا ذاتها مقاطعة رومانية في العام 46 ق.م، وفي القرن الرابع الميلادي قُسمت إلى مقاطعتين، هما: تراقيا (Thracia) وعاصمتها فيليبوبوليس (Philippopolis)، وهاميمونتوس (Haemimontus) في جهة البونط الأوكسيني (البحر الأسود) ومحورها أندرينوبل (أدرنة).

ومنذ القرن السادس الميلادي وفدت إلى تراقيا شعوب سلافية، وبخاصة البلغار الذين أصبحت لهم الغلبة الديموغرافية في شمال كتلة جبال رودوب (Rhodopes) وفي الحوض الأعلى لوادي ماريتسا (Maritsa). ويجمع البلغار الحاليون الذين يسكنون شمال تراقيا بين ثلاثة أصول: فهم سلاف مثل الصرب الذين وصلوا في الفترة التاريخية نفسها من السهول الشمالية الشرقية، بيد أنهم تعرضوا لغزو شعب تركي-تتاري قدم من أوكرانيا، وهو الذي أعطى البلغار تسميتهم، فاختلط السلاف والأتراك-التتار الوثنيون أو البلغار الأصليون (proto-Bulgares) بسكان تراقيا الهندو-أوروبيين «الأصليين»، قبل أن يتحولوا إلى المسيحية في القرن التاسع الميلادي على يد البيزنطيين سيريل (Cyrille) وميثود (Méthode)[1]. ويمكن القول بأن الضغط أو الاندفاع البلغاري شمال غرب القسطنطينية-إسطنبول ظاهرة تندرج في الزمن الطويل، شهدت أوجَها في عهد القيصر سيميون (tsar Syméon) الذي حكم بين 893 و927، وشنّ عدة غارات مدمرة ضد الإمبراطورية البيزنطية، ووصل مرتين إلى أسوار القسطنطينية (913 و924).

وفي القرن التاسع عشر قسمت تراقيا الخاضعة للإمبراطورية العثمانية إلى عدة وحدات إدارية: في 1867 بين ولاية إسطنبول (القسطنطينية) وولاية أدرنة (أندرينوبل). وفي العام 1878 وبموجب معاهدة برلين، أنشئت مقاطعة روميليا الشرقية التي منحت استقلالا ذاتيا، وضمت سنجاق فيليبوبولي، وسنجاق سيليمنوس (Silymnos)، وجزءا من سنجاق أدرنة (أندرينوبل).

ومن الصعب رسم فكرة دقيقة عن التركيبة الإثنية لتراقيا في نهاية القرن التاسع عشر بسبب تضارب شهادات الرحالة (K. A. Vakalopoulos, 1990, 24-25). ومن المؤكد أن الوجود اليوناني كان قويا في روميليا الشرقية وجنوب جبال رودوب، على طول سواحل البروبونتيد (مرمرة)، وبخاصة في المراكز العمرانية. وتظهر الخرائط الإثنوغرافية غياب أو قلة السكان البلغار جنوب فيليبوبولي (K. A. Vakalopoulos, 1990, 25-26). كما كان الوجود التركي معتبرا مقارنة بمناطق البلقان الأخرى، إذ هاجر فلاحون أتراك إلى تراقيا ومقدونيا وتبنوا نمط عيش مشابها لنمط عيش الفلاحين المسيحيين، بيد أنهم كانوا يدفعون ضرائب أقل مما يلزم به المسيحيون، كما كانت ملكيتهم الخاصة لأراضيهم شبه مطلقة.

اعتنق الإسلامَ أعدادٌ كبيرة من بلغار رودوب وسهل الدانوب شمال سطارا بلانينا، وكان هؤلاء البوماك (Pomaks) يعيشون ضمن جماعات حافظت على نمط عيشٍ تقليدي جدا، خصوصا في الجبل (B. Jelavich, 1983, 95). وكان السكان المسيحيون والمسلمون يخضعون لسلطة مزدوجة، فمن جهة الإدارة العثمانية، ومن جهة أخرى أعيان قراهم، وكانت للمسيحيين سلطة ثالثة تتمثل في الكنيسة الأرثوذكسية، وانضووا حتى العام 1767 تحت أسقفية أوهريد (Ohrid) السلافية، قبل أن يصبحوا تابعين للقسطنطينية، مما أدى إلى هيمنة ثقافية ولغوية لليونان، فضلا على تحكمهم في التجارة والتعليم (B. Jelavich, 1983, 96-97)، بيد أن إنشاء المؤسسة الكنسية المعروفة بالإيقسرشية (exarchat) البلغارية في 1870 التي أحيت استعمال السلافونية (slavon) بوصفها لغة للطقوس الكنسية، مهّد لاستقلال بلغاريا في العام 1878، الذي أقرته معاهدة برلين.

وحتى الحرب العالمية الثانية والاحتلال الألماني، ظلت تراقيا الإيجية جنوب جبال رودوب محل تجاذب بين اليونان وبلغاريا التي حاولت إيجاد منفذ لها على

ساحل شرق البحر المتوسط. وكان السكان الناطقون بالسلافية والبلغارية في كل من مقدونيا وتراقيا رهانا محوريا في النزاعات التي نشبت بين هاتين الدولتين القوميتين.

الحرب الروسية-التركية في 1877-1878 والهجرة القسرية للمسلمين البلغار

في العام 1877 احتل الجيش الروسي بلغاريا بسرعة، وأجبر أكبر عدد ممكن من المسلمين على الفرار لإحداث الفوضى في صفوف الجيش العثماني المعادي ولحماية مؤخرته. وكانت العمليات التي قام بها الفرسان الكوزاك بالتنسيق مع البلغار المسيحيين المحليين حاسمة، إذ كانوا يحاصرون القرى ويفسحون المجال للبلغار الذين يسلحونهم لقتل قسم من السكان ونهب ممتلكاتهم، مما يدفع من تبقى منهم إلى المغادرة (J. McCarthy, 1995, 69-71). كما هاجم الجيش النظامي الروسي قرى وخربها باستعمال سلاح المدفعية، واعتمد على الثوار البلغار الذين سهّل تسليحهم[2].

أحدث تقدم القوات الروسية نزوحا كبيرا للاجئين الأتراك والمسلمين الفارين من مدينة إلى أخرى، ومما زاد في صعوبة هذا النزوح الذي أسفر عن كثير من القتلى، تزامنه مع فصل الشتاء. وخلال مدة زمنية لم تتعدَ ثلاث سنوات، بين العامين 1877 و1879، طرد أو هرب نحو مليون لاجئ مسلم (من الناطقين بالتركية والبوماك والشركس والتتار) من بيوتهم وقصدوا أهم المراكز العمرانية في بلغاريا وتراقيا الغربية وإسطنبول وما وراءها أي الأناضول، وعاد بعضهم لاحقا، غير أن أكثر من 500 ألف أصبحوا لاجئين دائمين (J. McCarthy, 1995, 89-91).

ومثل مسلمي القرم والقوقاز من قبلهم، وُطّن هؤلاء اللاجئون فيما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، حتى إن بعضهم وُطّن في مقدونيا وتراقيا ليُطرَدوا منها مرة أخرى لاحقا في أثناء الحرب البلقانية (1912-1913). ومثل اللاجئين من القرم والقوقاز قبلهم، أثر هؤلاء اللاجئون في سيرورة حياة السكان المحليين، ونشروا الحقد ضد المسيحيين الذين قمعوهم.

ولم تشجع إعادة توطين اللاجئين، بعد وقف القتال وإبرام معاهدة برلين، في كل من بلغاريا المستقلة وروميليا الشرقية التي تحولت إلى مقاطعة عثمانية ذات استقلال ذاتي يشرف على شؤونها حاكم مسيحي، بل جرى العمل على تثبيط عزيمة

الراغبين في العودة في أحيان كثيرة، لأن هدف روسيا في الحرب الروسية-التركية في 1877-1878، كان إنشاء دولة بلغارية كبرى في البلقان، سلافية مخلصة من سكانها المسلمين، لتصبح حصنا منيعا يحمي المصالح الروسية في المنطقة.

الحروب البلقانية (1912-1913): نزوح السكان المسلمين

في فترة لاحقة كان للحروب البلقانية نتائج مماثلة للحرب الروسية-التركية (1877-1878) على السكان المسلمين. فقد أدت أعمال القتل والاعتداء والنهب إلى طرد الأتراك والمسلمين عموما من منازلهم الريفية أو الحضرية وأجبروا على اللجوء إلى ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، فتراجع عدد السكان المسلمين في البلقان كثيرا، وأُسست دول معظم سكانها من المسيحيين. وشنت اليونان وصربيا والجبل الأسود وبلغاريا حروبا ضد العثمانيين، وطُرد سكانها المسلمون بشكل غير منسق، كما كان الشأن بالنسبة إلى التهجير الذي اضطلعت به روسيا في الحرب السابقة، فكانت نتائج التهجير من دولة إلى أخرى وخيمة على السكان فيما يخص عدد الوفيات مقارنة بما حدث في 1877-1878.

كانت الحرب البلقانية الأولى خاطفة (1912-1913)، إذ هزم البلغار الجيش العثماني بسهولة في أكتوبر-نوفمبر 1912 في كيرك كيليسي (Kirk Kilisse)، ثم في لولبورغاز (Lüleburgaz) في تراقيا الشرقية؛ وواجه الصربُ العثمانيين في كومانوفا (Kumanova) ثم في منستير (Manastir) في الفترة نفسها؛ واحتل اليونانيون سالونيك أسبوعا قبل وصول القوات البلغارية إليها. وفي مارس-أبريل 1913، سقطت مدينة إيوانينا (Ioannina) بمنطقة إبيروس (Épire) في يد اليونان، ومدينة أدرنة (أندرينوبل) في يد البلغار، وأوسكودار (Üsküdar) (سكوتاري/Scuttari) في يد قوات الجبل الأسود.

هكذا فقد العثمانيون القسم الأكبر من أقاليمهم البلقانية في بضعة أشهر، ولم يسترجعوا تراقيا الغربية والشرقية إلا في الحرب البلقانية الثانية في العام 1913. وكان الجيش البلغاري الأكثر فعالية. وشاركت في هذه الحروب إلى جانب الجيوش النظامية ميليشيات الكوميتاجي (komitadji) التي كان معظم أعضائها من البلغار، وكانت تضم أيضا الصرب واليونانيين؛ وغُض الطرف عن أعمال هذه الميليشيات، بل

شُجعت من قبل حكومات هذه الدول المسيحية، فكانت الميليشيات تهاجم القرى والمدن التي يسكنها المسلمون خلف خط الجبهة، لتهجر جماعاتها الإثنية قسرا بلا أمل في العودة، بهدف محو الطابع التركي للبلقان، فتعرضت البيوت للتخريب والحرق والمواشي والمحاصيل للنهب.

وخلال الحرب البلقانية الأولى لقي عدد كبير من اللاجئين المسلمين حتفهم من جراء التعب أو الأمراض، في حين عاد بعضهم إلى قراهم وبيوتهم في البلدان المسيحية. ويتعذر من وجهة النظر الإحصائية التمييز بين اللاجئين المسلمين بسبب الحربين البلقانيتين أو الحرب العالمية الأولى أو حرب الاستقلال التركية، وإن قدّرت وزارة الداخلية في العام 1920 عدد اللاجئين المسلمين بأكثر من 400 ألف وُطّن معظمهم في الأراضي العثمانية بالأناضول (J. McCarthy, 1995, 161).

ومنذ نهاية العام 1913، أصبح مسلمو البلقان يشكلون أقليات في كل الولايات والسنجاقات التي كانوا فيها أغلبية. «فمن بين 2315293 مسلما كانوا يعيشون في الأراضي الأوروبية التي انتزعت من الإمبراطورية العثمانية (باستثناء ألبانيا)، غادر أو مات 1445179 (62 في المائة)، وهاجر 413922 منهم إلى تركيا في أثناء أو بعد الحروب البلقانية بين 1912 و1920. وبين 1921 و1926 قصد تركيا 398849 لاجئا ضمن مبادلة السكان بين اليونان وتركيا في العام 1923. وظل 812771 من مسلمي أوروبا على قيد الحياة، في حين مات منهم 632408 أي ما نسبته 27 في المائة من المسلمين الذين كانوا يسكنون الأراضي الأوروبية العثمانية التي استُولي عليها». (J. McCarthy, 1995, 164). وكنا قد وصفنا في الفصل الثامن التصفية العرقية ليونانيي تراقيا الشرقية بين 1912 و1923.

تحويل المنطقة الحدودية في تراقيا الشرقية إلى منطقة آمنة (1913-1923)

كانت لهذه المنطقة أهمية استراتيجية كبرى في قلب الدولة الإمبراطورية العثمانية، حتى إنها كانت تعرف بـ«باب إسطنبول». وقبل الحروب البلقانية كانت ولاية أدرنة تضم، وفق إحصاء 1887-1888، إلى جانب سكانها المسلمين (39.3 في المائة) عددا كبيرا من السكان غير المسلمين: 38.4 في المائة من اليونان، 16 في المائة من البلغار، 0.04 في المائة من اليهود، 0.02 في المائة من الأرمن. وكانت مدينة أدرنة

(أندرينوبل)، العاصمة العثمانية القديمة، تضم 90 ألف نسمة يتوزعون على النحو الآتي: 47 ألف تركي، و20 ألف يوناني، و15 ألف يهودي، و4 آلاف أرميني، وألفين من البلغار وغيرهم من الإثنيات (E. Ginio, 2013, 286).

غزا الجيش البلغاري المنطقة في أكتوبر 1912 في أثناء الحرب البلقانية الأولى، واستسلمت مدينة أدرنة المحصنة في مارس 1913 بعد حصار دام خمسة أشهر، غير أن بلغاريا التي تخلى عنها حلفاؤها البلقانيون (الصرب واليونانيون)، اضطرت إلى الانسحاب من المنطقة في شهر يوليو لمصلحة الجيش العثماني في أثناء الحرب البلقانية الثانية. فأُعيد تشكيل تراقيا الشرقية في العام 1915، وأصبحت منطقة حدودية مع بلغاريا واليونان، وكانت آخر ما تبقى من الأراضي العثمانية في أوروبا. وفي ظرف بضع سنين تحولت إلى منطقة متجانسة إثنيا ودينيا خالية من الأقليات، وكان أول المغادرين لها البلغار في سياق انسحاب جيشهم الذي ارتكب اعتداءات وأعمالا شنيعة، في حين غادر اليونانيون والأرمن بعد انسحاب الجيش اليوناني الذي احتل المنطقة بين 1920 و1922 واضطر إلى مغادرتها بموجب معاهدة لوزان (1923) التي أقرت مبدأ مبادلة السكان. وتعرضت الأقلية اليهودية المتبقية لضغوط دفعت أفرادها إلى مغادرة المنطقة في العقدين الأولين من عمر الجمهورية التركية، وأُجبرت كل الأقليات اليهودية في تركيا على الاندماج لغويا وثقافيا في المجتمع التركي. وبلغت الضغوط والتهديدات التي تعرضت لها الطائفة اليهودية في مدن تراقيا الشرقية أوجها في العام 1934، مما دفع الآلاف إلى الهجرة نهائيا إلى إسطنبول (E. Ginio, 2013, 287).

شهدت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هجرات كبيرة للسكان سببتها الحروب بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا وعدة دول بلقانية، إذ طرد ما بين 500 ألف ومليون مسلم من البلقان باتجاه الإمبراطورية العثمانية، واضطر نحو 200 ألف من يونانيي تراقيا الشرقية إلى مغادرة بيوتهم قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وحدثت مبادلة أولى للسكان بطريقة غير منظمة، على العكس مما حدث بعد 1923 (معاهدة لوزان).

كانت تلك بوادر إعادة التشكيل الديموغرافي والإقليمي الواسع الذي تزامن مع نهاية الإمبراطورية العثمانية. واستُبدل قسم من يونانيي تراقيا ومنطقة مرمرة

التركية الحالية بمسلمين من ولاية سالونيك بموجب معاهدة لوزان (1923)، وهم اليوم يكتشفون من جديد ذاكرة أصولهم المتعددة.

المستبدلون المسلمون من ولاية سالونيك

تبين الإحصائيات العثمانية في 1906–1907 أن المسلمين كانوا يشكلون 45 في المائة من مجموع سكان ولاية سالونيك، و40 في المائة من سكان سنجاق سالونيك، و26 في المائة من سكان مدينة سالونيك. وكان السكان المسلمون في هذه المدينة، وهي ثالثة مدن الإمبراطورية العثمانية وأكثرها تنوعا، يتشكلون أساسا من الضباط والديبلوماسيين والموظفين وصغار التجار، في حين كان معظم السكان المسلمين في بقية الولاية يشتغلون بالزراعة (الزيتون، التبغ، الكروم، الأشجار المثمرة...).

وفي سياق مبادلة السكان التي أقرتها معاهدة لوزان (1923)، اضطر ما بين 200 و300 ألف مسلم إلى مغادرة بيوتهم وأراضيهم في ولاية سالونيك القديمة، وبعض المقاطعات الحدودية الغربية التي تشكل حاليا مقدونيا اليونانية وجنوب مقدونيا اليوغسلافية السابقة وجنوب غرب بلغاريا (مقدونيا البيرينية (Macédoine de Pirin)). ووزعت الوكالة المشرفة على عملية المبادلة المستبدلين السالونيكيين المعروفين بـ«سيلانيكلي» (Selanikli) عبر كامل جهات تركيا، كما انتشروا بمبادرة منهم خصوصا في الولايات والمقاطعات التي غادرها المسيحيون اليونانيون في آسيا الصغرى، والذين استبدلوا هم أيضا وكانوا أكثر منهم بضعفين أو ثلاثة أضعاف. واستقبلت منطقة مرمرة (تراقيا الشرقية ومنطقة إسطنبول وبورصة) القسم الأكبر من السالونيكيين (58 في المائة)، في حين توطن 13 في المائة منهم في منطقة بحر إيجة حول إزمير، و11 في المائة في منطقة البحر الأسود (حول سامسون)، وانتشر 13 في المائة منهم في مناطق الأناضول الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، إذ استقر المستبدلون في المناطق التي كانت تقطنها أعداد كبيرة من اليونان قبل 1923.

قبل 1914، رحل 115 ألف مسلم من اليونان، معظمهم من ولاية سالونيك، ثم هاجر 185278 قبيل مبادلة السكان (G. Bayindir, 2013, 59-62). وقدر عدد مسلمي اليونان الذين لجأوا إلى تركيا بين 1914 و1925 بـ 623251 نسمة، نصفهم تقريبا من المستبدلين.

اختيرت أماكن توطين هؤلاء اللاجئين والمستبدلين وفق المهن أو الأنشطة التي كانوا يمارسونها في ولاية سالونيك، فقد وطّنت وكالة المبادلة والإعمار والإسكان (Mübadele Imar ve Iskan Vekaleti) معظم الحرفيين والتجار والموظفين في المدن وضواحي المدن الكبرى، في حين أُسكن المزارعون في القرى التركية «الأصلية»، أي في قرى اللاجئين السابقين، أو في القرى اليونانية القديمة التي هجرها سكانها ضمن مبادلة السكان، وفي الحالة الأخيرة تمكنت جماعات كاملة من المستبدلين واللاجئين القدامى من الاحتفاظ بنمط عيشهم الطائفي وثقافتهم السابقة فترة طويلة نسبيا، وعلى العكس من ذلك كان الاندماج في المجتمع التركي سريعا بالنسبة إلى الذين استقروا في بيئات حضرية إذ فقدوا أهم مكونات هويتهم وثقافتهم الأصلية (G. Bayindir, 2013, 60).

هذا ويجب التمييز بين المستبدلين واللاجئين الذين وفدوا قبلهم (الحروب البلقانية) أو بعدهم، وبين المهاجرين، وبين «السكان الأصليين» الذين كانوا موجودين قبل غيرهم في مواطن اللجوء. وتبلورت لدى المستبدلين واللاجئين هوية سالونيكية، اعتبرت أرقى وأفضل من الهويات المتجذرة محليا، دراما (Drama)، إديسا (Edessa)، سيريس (Serrès) أو الهويات الإثنية (البوماك (Pomaks)، الفلاشيين (Valaques)، والغجر (Gitans)، والوطنيين (Patriotes)، التي عادة ما تتداخل مع الهوية السالونيكية أو ببساطة مع هوية المستبدل أو اللاجئ[3].

تفاعلت مع الهوية السالونيكية المشتركة والمهيمنة مكونات مختلفة من الهويات المحلية أو الإثنية. فهذه الهويات تتكامل فيما بينها وليست حاضرة بالضرورة داخل «الهوية الأم» السالونيكية، فتتفاوت أهمية هذه الهويات بالنسبة إلى الهوية الأم وفق البيئات المحلية والأصول الجغرافية. وعادة ما ترتبط الهويات المحلية بنشاط أو مهنة من قبيل زراعة التبغ بالنسبة إلى المستبدلين المتحدرين من منطقة دراما؛ أما أولئك الآتون من إديسا والقضاءات الحدودية القديمة في غرب ولاية سالونيك فكانوا يتميزون بتنوع لغوي كبير، فإلى جانب المسلمين الناطقين بالتركية، وُجد بينهم ناطقون باليونانية، الوطنيون (Patriotes) أو فالاهاديس (Vallahades)، وناطقون بالسلافية (البلغار-المقدونيون)، وفالاشيون (ناطقون بالرومانية)[4].

واجه الجيل الأول من المستبدلين المسلمين صعوبات، فلم يتقبله السكان المحليون، خصوصا في السنوات الأولى، إذ أفرز اختلاف الوافدين الجدد لغويا واستعمالهم لهجة تركية مختلفة واتباعهم عادات يومية متميزة ردود فعل من طرف المجتمع المستقبل لهم، فسلوك نسائهم كان أكثر انفتاحا وحداثة من نساء المجتمع المحلي، وكانت معظم الزيجات تتم داخل الطائفة حتى الجيل الثاني (G. Bayindir, 2013, 63-64).

وساند السالونيكيون السياسات الإصلاحية التحديثية، وكانوا يصوتون لليسار أكثر من المواطنين الآخرين. وكانت أماكن توريث الهوية بالنسبة إليهم المقاهي التي يرتادها الرجال فقط باختلاف هوياتهم المحلية والإثنية المكونة للهوية المشتركة، والجمعيات، والمؤسسات (26 مؤسسة سالونيكية) التي نشأت في مرحلة متأخرة (منذ 2000)[5].

التوريث الصعب لذاكرة المستبدلين المسلمين بموجب معاهدة لوزان

يرجح أن الذاكرة أصبحت تورث بسهولة وعلى نطاق أوسع عن طريق الشبكة المعلوماتية بواسطة البوابات ومنصات النقاش وطرح الأفكار، وتجمع هذه الوسائط أغلبية من الشباب تكون مرجعيتهم إما المدن وإما القرى الأصلية وإما المستقبلة، وإما المستبدلين وإما السالونيكيين عموما. وتسمح الشبكة المعلوماتية بتبادل المعلومات وتنظيم اللقاءات.

وبدأ تنظيم التظاهرات التذكارية في فترة متأخرة جدا (ذكرى 30 يناير). أما أسماء المواطن الأصلية فتكاد تكون منعدمة لأن الدولة التركية فرضت أسماء الأماكن التركية، في حين تظل الرموز و«الأيقونوغرافيا» فقيرة أو منعدمة، وهذا فرق واضح مع ما نجده لدى يونانيي آسيا الصغرى لاسيما يونانيي البونط في موطنهم الجديد ببلاد اليونان، الذين أسسوا أيقونوغرافيا غنية جدا، وجمعيات عديدة، وتظاهرات تذكارية كثيرة، وأماكن عدة لإحياء الذاكرة.

ويفسر غوكسي بايندير (Gökçe Bayindir, 2013) ضعف مظاهر الذاكرة لدى السالونيكيين بالضغط الذي مارسته الدولة التركية التي انصب اهتمامها حتى فترة متأخرة على تدعيم الهوية القومية التركية المتجانسة بالتركيز على الجذور الأناضولية

على حساب الماضي العثماني الذي ترك جانبا عن قصد. كما يمكن تفسير الفرق بين الطائفتين بالنسبة الكبيرة التي يمثلها اللاجئون اليونانيون في مواطنهم الجديدة مقارنة باللاجئين السالونيكيين في تركيا، وبالذكريات الأكثر دموية (المجازر) للاجئين اليونانيين الذين رأوا أنفسهم ملزمين بواجب الذاكرة تجاه الضحايا من أسلافهم، فضلا على أن تجذر اليونانيين في مواطنهم الأصلية بآسيا الصغرى أعرق بكثير[6].

وتستوقفنا قدرة الهوية السالونيكية في تركيا على التجدد والاستمرار، ونتساءل عن حظوظها في البقاء، فهل يتعلق الأمر بجماعة شتات داخلية في تركيا؟ وللإجابة عن هذا السؤال يجب من دون شك مقارنة وضع السالونيكيين بوضع يونانيي آسيا الصغرى وكابادوكيا والبونط في بلاد اليونان، فالاقتلاع والتجذر في بيئة جديدة حاضران في الحالتين، على رغم الظروف المختلفة جدا. وهذا ما يجعل الحديث ممكنا عن ظاهرة الشتات في حالة اليونانيين البونطيين أو حتى الكبادوكيين، في حين لا مجال للحديث عنها بالنسبة إلى المسلمين المستبدلين نظرا إلى الفارق الزمني بين ظهور مسألة الهوية في كل من اليونان وتركيا. وقد يكون زخم المبادلات بين الشباب في الشبكة المعلوماتية محل بحث مستقبلي يخص ديمومة وتطور الهوية السالونيكية في تركيا.

وقد درست الباحثة ليزا مونمايور (Lisa Montmayeur, 2013) العلاقة بالذاكرة لدى اللاجئين المسلمين من كوزاني (Kozani) الموطنين في قرية غوزليورت (Güzelyurt) (Gelveri) بكابادوكيا، فكأنهم فقدوا ذاكرتهم الجماعية والفردية، عكس اليونانيين المستبدلين الذين رحلوا من القرية نفسها ووطنوا بمقدونيا اليونانية في قرية نيا كارفالي (Nea Karvali). وكان معظم هؤلاء اللاجئين المسلمين عمالا وفلاحين يمارسون زراعة التبغ، بيد أنهم فشلوا في محاولتهم نقل هذه الزراعة إلى كابادوكيا حيث الظروف الطبيعية غير الملائمة لزراعة التبغ والمناسبة لزراعة الكروم التي كان يمارسها اليونانيون المستبدلون. وهذا ما جعل الشباب يهاجرون في وقت مبكر إلى الحواضر التركية الكبرى أو إلى الخارج (ألمانيا وروسيا)، حتى إن عدد سكان غوزليورت اليوم لا يتعدى ثلث السكان المستبدلين، ومعظمهم مسنون يعانون الفقر اقتصاديا، ومستواهم التعليمي متدن، فلا يوجد في هذه القرية ما يماثل الجيل الثالث الذي نجده في قرية نيا كارفالي بمستواه الجامعي الذي بنى ذاكرة

جماعية. من جانب آخر استقر المسلمون المتحدرون من كوازني في قرية كان قسم من قاطنيها من السكان «الأصليين» الذين قابلوهم بالرفض لاختلافاتهم اللغوية (كانوا يتكلمون اليونانية والسلافية-المقدونية) والاجتماعية والثقافية[7].

أما اللاجئون المسلمون الحضر الوافدون من بلاد اليونان فقد كان قسم منهم ينتمي إلى النخبة العسكرية والبيروقراطية للإمبراطورية العثمانية، وكانوا متشبعين بالثقافة الغربية، وحصلوا على مستوى تعليمي عال، ما جعلهم يسهمون في بناء الجمهورية التركية الكمالية، وتجندوا من أجل بناء نموذج قومي جديد للمواطنة التركية بمحو مخلفات الفترة العثمانية تماما، فلم يكونوا معنيين بالحفاظ على ذاكرة ماض انقضى (L. Montmayeur, 2013, 104).

ترتكز الواجهة الحدودية التراقية المتوجهة نحو البلقان على التواصل بين أوروبا وآسيا، وبين البحر المتوسط والبحر الأسود، وبين المضائق وبحر مرمرة. وتمثل حاضرة إسطنبول حجر الزاوية في هذا التواصل، فموقعها على البوسفور يجعل منها تشابكا عصبيا رئيسا وواجهة تتصل بواسطتها تركيا بالعالم.

تشابك إسطنبول: مضيق وبرزخ بين أوروبا وآسيا

يتعلق الأمر هنا بمضيقين طويلين متعرجين وبحر داخلي هو بحر مرمرة. وفي الغرب، جهة البحر المتوسط، يمتد مضيق الدردنيل (Çanakkale Bogazi)، أو الهيليسبونت (Hellespont)، على مسافة 78 كيلومترا، بين شبه جزيرة غاليبولي (Gallipoli) وميسيا (Mysie)، ويتراوح عرضه بين 1350 مترا و8275 مترا. وفي الشرق، جهة البحر الأسود، يشكل البوسفور ممرا ضيقا طوله ثلاثون كيلومترا، وهو يرسم منعرجين، ولا يتعدى عرضه في أضيق نقطة 700 متر، ولأنه أضيق من الدردنيل فإن البوسفور يسمح بعبور أسهل بين تراقيا وآسيا الصغرى، ما يجعله بمنزلة برزخ بين أوروبا وآسيا (M. Bazin, J. F. Pérouse, 2004, 312-314)، ويتخطى البوسفور جسران بُنيا في 1973 و1988، وسيدخل الخدمة جسر ثالث (انطلقت الأعمال فيه في العام 2013)[8].

وفي جهة بحر مرمرة، وهو حوض قديم مغمور على الساحل الأوروبي، يوجد ما يشبه الخليج العميق (القرن الذهبي أو الخليج Haliç) الذي كان موقعا مثاليا

لمدينة بيزنطة في العصور القديمة منذ الألفية الرابعة قبل الميلاد، عندما كان العالم اليوناني يمتد على كامل السواحل المحيطة ببحر إيجة. ومنذ القرن السابع قبل الميلاد تبوأت بيزنطة مكانة طروادة بسبب انتشار المستوطنات اليونانية في سواحل البحر الأسود (البونط الأوكسيني). وكانت القسطنطينية منذ العهد البيزنطي محور طريق المواصلات البحري المتوسطي الرئيس الممتد من البوسفور السيمري (Bosphore cimmérien) (خرسون Kherson) - بين البحر الأسود وبحر آزوف (Azov) - إلى مضيق جبل طارق. «ويؤدي البروبونتيد (بحر مرمرة) وجزره دور ميناء إسطنبول الشاسع المتقدم الذي يمتد في الحقيقة من مضائق الهيليسبونت (الدردنيل) إلى البوسفور». (H Ahrweiler, 1976, 17). وكانت المحطة البيزنطية بأبيدوس (Abydos)، (بالقرب من تشاناكالي Çanakkale) على الضفة الأناضولية للهيليسبونت (الدردنيل)، تتحكم في مدخل هذا البحر القسطنطيني ومن ورائه البحر الأسود (البونط الأوكسيني)، وهو مدخل يخضع مباشرة لسلطة الإمبراطور (H Ahrweiler, 1976, 166).

تشكلت مدينة القسطنطينية الواقعة عند المدخل الجنوبي للبوسفور من ثلاثة مكونات: شبه الجزيرة التاريخية بين بحر مرمرة والقرن الذهبي، وهي المدينة الإمبراطورية في حد ذاتها؛ وضاحيتين هما: غالاتا-بيرا (Galata-Péra) على الضفة الشمالية للقرن الذهبي، وهو الحي التجاري الذي استقر فيه في وقت مبكر تجار أجانب، خاصة الجنويين، والديبلوماسيون الأوروبيون، وسكوتاري (Scuttari) (أوسكودار Üsküdar) على الضفة الآسيوية للبوسفور حيث كان يعيش الأرمن والمسلمون. بعدها شهدت هذه المكونات توسعا عمرانيا، فامتدت جنوبا وشرقا وغربا، وبعد أن كانت المدينة أوروبية بالأساس، أصبحت آسيوية أكثر فأكثر حتى أصبحت تجمع بين قارتين بفضل إقامة الجسور ونفق تحت البوسفور في الفترة المعاصرة.

كانت السيطرة على المضائق الرابطة بين البحر الأسود وبحر إيجة رهانا مهما عبر الزمن الطويل بالنسبة إلى القوى العظمى (روسيا والقوى الموجودة في البحر المتوسط)، خاصة بعد أن ضعفت الإمبراطورية العثمانية المسيطرة على المضائق. وقد تزايد حجم الحركة أخيرا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وفتح الحدود، ففي كل عام تعبر البوسفور نحو 55 ألف باخرة، منها قرابة 10 آلاف ناقلة بترول (N. Ressler, 2013, 34-35).

وتزداد صعوبة وخطورة حركة النقل البحري مع مرور الوقت في بيئة تشهد حركة تعمير مطردة، وقد اقترحت حكومة أردوغان فتح قناة موازية للمضيق في الغرب بطول 50 كيلومترا (Y. Morvan, 2013, 197-198). كما يرجح أن مشاريع إنشاء خطوط أنابيب لنقل البترول والغاز بين بحر قزوين وأوروبا تعبر تركيا أو تمر بالقرب منها ستسمح بتقليص حركة الناقلات عبر المضائق[9].

كان ميناء إسطنبول، الذي يجمع وحده القسم الأكبر من حركة التفريغ والشحن، مقتصرا في البداية على ضفتي القرن الذهبي، بيد أنه يتوزع الآن على تسعة مواقع على سواحل بحر مرمرة عند منفذ البوسفور، ويمتد إلى إزميت (Izmit) شرقا حيث يوجد ميناء بترولي، وميناء آمبارلي (Ambarli) غربا الذي يستقبل ناقلات الحاويات وبواخر الشحن. ويتلقى ميناء حيدر باشا (Haydarpasa) في الوسط أكبر عدد من الحاويات وحركة المسافرين التي يتقاسمها مع ميناء زيبورت (Zeyport). وتحتضن توزلا (Tuzla) أكبر ترسانة لبناء السفن. وأخيرا وُضع مشروع كبير يهدف إلى تركيز حركة الرحلات البحرية المنظمة في ميناء قاراكوي ساليبازاري (ميناء غالاتا الدولي) (International Galata Port) غير بعيد عن مركز المدينة (M. Bazin, J. F. Pérouse, 2004, 321-323).

من القسطنطينية إلى إسطنبول: العاصمة المتنوعة

كان عدد سكان القسطنطينية قبل أن يفتحها محمد الثاني في العام 1453 يتراوح بين 40 ألف نسمة و60 ألفا، وتراجع هذا العدد إلى النصف بعد المجازر التي تعرض لها قسم من السكان بعد الفتح، فيما رُحّل واستُعبد قسم آخر. بعدها اتبع السلطان، الذي كان يرغب في اتخاذ المدينة عاصمة له باسم إسطنبول منذ 1458، سياسة إعمار منهجية، فحافظ على طابعها المتنوع والمنفتح على المبادلات والذي يعود إلى الفترة البيزنطية (R. Mantran, 1996, 196-204)، وأقر وجود الجنويين في حي غالاتا-بيرا في الضفة الشمالية للقرن الذهبي. وفي هذا المسعى أمر السلطان القضاة في الولايات بترحيل حرفيين وتجار وأفراد من كل الطبقات الاجتماعية إلى إسطنبول[10]. وفي ظرف خمسة وعشرين عاما تضاعف سكان العاصمة الجديدة الذين أصبح المسلمون يشكلون أغلبيتهم، فبلغ عددهم في إحصاء العام 1478 بين 65 ألف نسمة و80 ألفا، في حين كان عدد اليونانيين

يتراوح بين 12600 و15700 نسمة، واليهود بين 6600 و8200 نسمة، واللاتين بين 1300 و1650، غير أن المسلمين كانوا أقلية في غالاتا-بيرا (R. Mantran, 1996, 206-207).

ومنذ عهد سليمان الأول حتى بداية القرن السابع عشر شيدت في إسطنبول، التي كانت تضم 500 مسجد، أجمل المباني الدينية التي يعود الفضل في تصميم معظمها إلى المهندس سنان (1489–1588). وأصبحت العاصمة العثمانية القلب السياسي والاقتصادي والديني للعالم الإسلامي. وبادر السلاطين إلى تعمير عاصمتهم بقرارات فوقية، فاستقدموا الحرفيين والفنانين من تبريز ثم من دمشق والقاهرة، واليهود والعرب الذين طردتهم حركة الاسترجاع المسيحي (Recònquista) من إسبانيا. كما قصد المدينة مسيحيو البلقان ومسلمو البلاد العربية ويهود أوروبا الوسطى وإيطاليا، للعمل في ورش البناء والاستفادة من الطلب المتزايد على اليد العاملة في الورش والترسانات التابعة للدولة.

ونحو العام 1550 بلغ عدد سكان المدينة قرابة 500 ألف نسمة، وبحلول العام 1635 كان عدد الأحياء (المحلات mahalle) المنتظمة حول مسجد 292 حيا (R. Mantran, 1996, 226-229). وكان لغير المسلمين أحياء (محلات) خاصة بهم تنتظم حول كنيسة أو كنيس. وفي العام 1592 صُنِّف غير المسلمين إلى ست طوائف: اليونانيين، والأرمن، واليهود، والقارامنلي (اليونانيين الناطقون بالتركية)، واليونانيين والإفرنج القاطنين في حي غالاتا؛ فضلا عن وجود جماعات مسلمة أو مسيحية من المصريين والسوريين والعراقيين والألبان والصرب والفلاشيين والجورجيين والغجر[11].

وفي القرن السابع عشر، وبخاصة القرن الثامن عشر، أصبحت الأقليات المتحفظة سياسيا تضطلع أكثر فأكثر بدور الوسيط الاقتصادي بين الغربيين والحكومة العثمانية، وأبدت انفتاحا كبيرا على العالم الخارجي. وكان اليونانيون المتحدرون من أسر نُقلت من الأقاليم إلى إسطنبول بعد 1453 لإحياء العاصمة، يسكنون في بعض أحياء المدينة وقرى البوسفور، وكانوا أصحاب دكاكين ووسطاء تجاريين، بيد أن أهم أنشطتهم كانت مرتبطة بالبحر. وكان الفناريون (Phanariotes) المتحدرون من الأسر الأرستقراطية البيزنطية يسكنون حول البطريركية اليونانية في حي الفنار السكني المطل على القرن الذهبي، وارتقى بعضهم إلى وظائف مهمة إلى جانب السلطان (ترجمان القصر الكبير، وترجمان

الأسطول الكبير). كما كان اليونانيون يمارسون احتكارا شبه تام للتجارة البحرية المتعلقة بالقمح المستورد من مصر وروسيا. أما الأرمن، الذين كانوا أقل عددا من اليونانيين، فقد كانوا يعيشون في عدة أحياء على ساحل بحر مرمرة والقرن الذهبي وبعض قرى البوسفور وأوسكودار (سكوتاري)[12].

وقدم اليهود من شبه الجزيرة الإيبيرية وإيطاليا ووسط أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر والنصف الأول من القرن السادس عشر. وسرعان ما أصبحوا وسطاء بين الدولة العثمانية والتجار الأجانب. وحصل أصحاب البنوك المرانيون (يهود شبه الجزيرة الإيبيرية) والأطباء اليهود على وضع مميز في إسطنبول. وكان اليهود نشيطين جدا في مجالات التجارة، والمجوهرات، وصناعة القطع الذهبية، والحلي، وصناعة ورق البرشمان، وتسيير الحانات، والنخاسة... وربطوا علاقات تجارية وثيقة مع ليفورن (Livourne) بإيطاليا، أحد أهم مراكز التجارة اليهودية في المتوسط. غير أن نشاط حركة سباتاي سيفي (Sabbataï Sevi) التي انبثقت عنها نحلة الدونمة (Dönme) (اليهود الذين اعتنقوا الإسلام مع احتفاظهم ببعض المعتقدات والممارسات اليهودية)، جعل الحكومة العثمانية تنظر بعين الريبة إلى اليهود الذين فقدوا تبعا لذلك جزءا من صلاحياتهم لمصلحة الأقليات الأخرى اليونانية والأرمينية (R. Mantran, 1996, 273-274).

وفي أثناء ذلك تراجع دور المستوطنات الإيطالية القديمة، خاصة الجنوية منها، في حين حافظت البندقية على بعض التأثير لدى السلطات العثمانية التي ربطتها بها علاقات منذ زمن طويل. وفي القرن الثامن عشر تدعم الوجود الغربي والنمساوي-المجري في غالاتا وبيرا بامتيازات تجارية جديدة منحت لتجار دول أخرى مثل النمساويين وأفراد رابطة الهانسا والإسكندنافيين.

وخلال القرن التاسع عشر وحتى العام 1923 دخل المجتمع العثماني في أزمة وظهرت عليه بوادر التفكك ووقع شيئا فشيئا تحت الوصاية. ولم تنجح سياسات الإصلاح والتحديث (التنظيمات: 1808-1839) (Tanzîmât) في تقويم الوضع. وتزايد عدد المقيمين الغربيين، مما رسخ الطابع المتنوع للقسطنطينية، فقد أظهر إحصاء 1886 أنه من بين سكان إسطنبول البالغ عددهم 873 ألف نسمة كان: 44 في المائة مسلمين، و17.5 في المائة يونانيين، و17.1 في المائة من الأرمن، و5.1 في المائة يهودا، و15.3 في المائة أجانب يتحدرون من بلدان أوروبا الغربية والوسطى

أو عثمانيين غير مسلمين تحت حماية السفارات. ومنذ 1876-1878 بدأ توافد مهاجرين أتراك ومسلمين (muhacir) طُردوا من البلقان والقوقاز والقرم وكريت بسبب الحروب. أما اليونانيون الحاضرون بقوة في مجال الاقتصاد الذين كانت تربطهم علاقات وثيقة بالأجانب، فقد تراجع تأثيرهم السياسي بسبب تعاظم الشعور القومي اليوناني بأثينا. وتزايد دور الأرمن، المقسمين دينيا بين مسيحيين رسوليين وكاثوليك وبروتستانت، في الشؤون المالية وبصفة غير مباشرة في الأمور السياسية، ومثلهم مثل اليونانيين، ارتبط الأرمن بعلاقات وطيدة مع تجار الأمم الأوروبية، ونما شعورهم القومي بالتدريج (R. Mantran, 1996, 299-302).

كان معظم الغربيين والشرقيين (Levantins)، وهم المتحدرون من أسر غربية استقرت منذ أجيال في إسطنبول واختلطت بالأوساط اليونانية والأرمينية، يقطنون حي غالاتا-بيرا وفي الأحياء التي توسعت وراء تقسيم (Taksim) باتجاه الشمال، حيث لم تكن نسبة السكان المسلمين تتعدى 21 في المائة. وعلى العكس من ذلك كان عدد الغربيين والشرقيين قليلا في الجهة الأخرى من القرن الذهبي حيث كان المسلمون يشكلون الأغلبية (55 في المائة). وفي العام 1871 كانت إسطنبول تضم 284 محلة (حيا) مسلمة، و24 يونانية، و14 أرمينية، و9 يهودية، وانتقل مركز المدينة إلى الضفة الشمالية للقرن الذهبي باتجاه المدينة الجنوية القديمة وبالتحديد إلى منطقة غالاتا-بشيكتاش (Galata-Bechiktach) (R. Mantran, 1996, 303-304).

تراجع التنوع الإسطنبولي (1919-1980)

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية توقف نمو حاضرة إسطنبول مؤقتا، خاصة بعد نقل العاصمة التركية إلى أنقرة. وفي العام 1923 تراجع عدد السكان الذين أصبح معظمهم من الأتراك إلى 720 ألف نسمة بعد أن بلغ مليون نسمة قبل الحرب. وفي إحصاء 1932 كان الأتراك يشكلون 64 في المائة من السكان، والأقليات 26 في المائة، والأجانب 10 في المائة، مما يؤكد أن المدينة حافظت على قدر من التنوع على رغم تراجعه. وبعد 1950 شجع النمو الاقتصادي الهجرة من الأرياف الأناضولية باتجاه المدن، وخاصة إسطنبول التي ظهرت بها الأحياء القصديرية (ghèdjèkondu) (R. Mantran, 1996, 320).

في سبتمبر 1955، وفي سياق مواجهات عنيفة بين اليونانيين والأتراك بقبرص، شهدت إسطنبول مظاهرات عنيفة معادية لليونانيين، وتحولت إلى مجزرة تدخلت قوات الأمن متأخرة لوضع حد لها (انظر الفصل 8). وفي مدينة كان عدد سكانها 5 ملايين في العام 1980، سرّع توافد الريفيين الأناضوليين تتريك المدينة التي تقلص فيها حجم الأقليات: 50 ألف أرميني، و18 ألف يهودي نشيطين جدا في مجال التجارة، وبين 4 آلاف و5 آلاف يوناني كانت بطريركيتهم التي ظلت قائمة في المدينة مهددة بمظاهرات القوميين المتطرفين. فلم يعد تنوع إسطنبول واقعا ديموغرافيا بل مرجعية تاريخية ظلت رمزيتها حاضرة (R. Mantran, 1996, 332-335).

وإن كانت إسطنبول جُرِّدت من كل وظائف إدارة دولة موحدة ومركزية (أجهزة الحكومة والبرلمان، والممثليات الدبلوماسية الأجنبية، وهيئة أركان الجيش، ومقرات المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، والمؤسسات الثقافية الوطنية) التي حُوِّلت إلى أنقرة، فقد حافظت على دورها الريادي في الاقتصاد والفكر: ففيها أول ميناء وأول مركز تجاري في البلاد، وأول مركز صناعي، وأول مدينة جامعية، وتتركز فيها معظم المقرات الاجتماعية للشركات الخاصة والقسم الأكبر من القطاع الثقافي الخاص (دور النشر، والمسرح، والكتاب والفنانون) (M. Bazin, 1997, 8).

وتنفتح إسطنبول على الجالية المنتشرة في الخارج والمكونة من أربعة ملايين تركي هاجروا إلى أوروبا الغربية وأيضا إلى الشرق الأوسط والبلاد الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى للعمل في حقلي الاقتصاد والثقافة (M. Bazin, 1997, 15). هذا ولم يطور ميناء إسطنبول، والمدينة على العموم، بشكل كبير العلاقات التجارية والديموغرافية مع منطقة البحر المتوسط جنوب الأناضول، وحتى مع منطقة بحر إيجة القريبة جدا، فيما المواصلات وعلى العكس من ذلك تطورت العلاقات فيها بشكل كبير مع البحر الأسود والمناطق المطلة عليه. وتأتي الأغلبية الساحقة من المهاجرين إلى إسطنبول من الساحل البونطي والأناضول الأوسط والشرقي وهناك قليل جدا يأتي من سواحل بحر إيجة والمتوسط.

تعتبر إسطنبول اليوم حاضرة كبرى أورو-آسيوية في طريق التشكل، من سيليفري (Silivri) إلى إزميت (Izmit)، فهي تحتل موقعا جيو-استراتيجيا مهما كمجال تواصل وعبور، وتربطها شبكات الطرق السريعة والنقل البحري والجوي باستمرار بالجزء الأكبر من المجال التركي وبالخارج القريب والبعيد، وتتزايد كثافة

قطب المواصلات هذا باستمرار، ويحتل طريق البوسفور البحري الدولي مكانة مهمة تدعمت منذ تفكك الاتحاد السوفييتي.

وباعتبارها العاصمة القديمة لإمبراطورية متعددة القوميات والديانات والثقافات، ورثت إسطنبول تراثا معماريا وأثريا غنيا جدا بمكوناته الرومانية والبيزنطية والعثمانية. كما كانت إسطنبول من 1517 إلى 1924 مقرا للخلافة الإسلامية، ولاتزال حتى اليوم مقر البطريركية المسكونية اليونانية الأرثوذكسية[13]. وكانت محطة عبور للسكان الأجانب الذين كان كثيرون منهم يختارون الإقامة فيها بصفة دائمة، فقد قصدها البوسنيون كما في فترة الحروب البلقانية (1912-1913)، والإيرانيون الأذريون، وأخيرا الأوروبيون وكان أكثرهم من الألمان، إضافة إلى جماعات سكانية فقيرة قدمت أخيرا من آسيا وأفريقيا واتخذت من إسطنبول محطة في طريق هجرتها إلى أوروبا.

تنوع إسطنبول المتجدد

تشهد إسطنبول ظهور «تنوع» آخر مختلف عن تنوع العهد العثماني الذي ترك آثارا كثيرة في العمارة واللغات والموسيقى. فإسطنبول تستقطب حركة تنقل أربعة ملايين من «أتراك الخارج» داخل مجال الهجرة الشاسع الذي يربط تركيا بأوروبا الغربية، من إيطاليا إلى السويد مرورا بألمانيا. كما تؤوي إسطنبول أكبر طائفة كردية وهي عاصمة الإنتاج الثقافي والفكري الكردي.

وتسترجع المدينة شيئا فشيئا طابعها المتنوع الذي لا تعتز به لأنها ارتدت ثوب الأيديولوجية العثمانية الجديدة والبرجوازية الإسلامية المعتدلة التي تخشى الآخر وتتردد في قبول أساليب العيش الأجنبية. «فالإسطنبوليون تختلط لديهم روح العصبة المحلية وظواهر أكثر عالمية مثل العنصرية وكره الأجانب، فهم ينفرون من اليهود والمسيحيين والأرمن واليونانيين والعمال المهاجرين الأفارقة والسياح العرب». (K. Öktem, 2009, 22-23).

تسارع نمو إسطنبول منذ ثمانينيات القرن العشرين عندما تأكدت وظائفها ذات المستوى الدولي على حساب القاهرة وطهران، وهما الحاضرتان الكبريان الأخريان في الشرق الأوسط. وتستند هذه الوظائف إلى دور ريادي وطني في كل المجالات باستثناء السياسة، فقد تركزت فيها المقرات الاجتماعية لكبرى الشركات

القابضة التركية وأكثر من نصف المقرات الاجتماعية للشركات ذات رأس المال الأجنبي في تركيا، وتدعم دورها بوصفها مركزا ماليا مهيمنا على البلاد كلها. وأصبحت إسطنبول أهم قطب اقتصادي في تركيا، فقد كانت تنتج في العام 2006: 27.5 في المائة من إجمالي القيمة المضافة بتركيا (28.4 في المائة في قطاع الصناعة و31.1 في المائة في قطاع الخدمات)، وهي أول ميناء تجاري في البلاد، يكمله ميناء إزميت البترولي، وإسطنبول كما أنها أول مركز تجاري بأسواقها الضخمة ومراكزها التجارية الكبيرة (malls) (أقيم نحو 40 من هذه المراكز التجارية المغلقة بين 1988 و2007، وهي موزعة عبر أحياء المدينة). كما تتركز في إسطنبول تجارة الجملة التي توزع المنتجات المستوردة عبر كامل البلاد.

وقد تدعمت القطبية الاستثنائية لإسطنبول بفضل تعدد وسائل النقل المتوافرة فيها: الميناء، والسكك الحديد، وشبكة الطرق السريعة، والنقل الجوي (مطارين دوليين). كما أنشئت في إسطنبول أول بورصة مالية في الشرق الأوسط في العام 1985، على رغم أنها تظل متواضعة عالميا (0.41 في المائة من الرسملة العالمية). وتوجد في إسطنبول منظمات دولية ذات إشعاع جهوي: منظمة تعاون الدول المطلة على البحر الأسود، ومجموعة البلدان المستقلة الناطقة بالتركية المعروفة بـ «ت 6» (T6). وأخيرا تبوأت إسطنبول مكانة العاصمة الجامعية بامتياز (22 جامعة إضافة إلى ثلاث مدارس عسكرية) والقطب الفكري والفني للبلاد، واختيرت عاصمة للثقافة الأوروبية في العام 2010. وتعددت فيها المنشآت التي تسمح باستقبال التظاهرات والمعارض الدولية، ما يجعل من حاضرة إسطنبول قطبا جاذبا للمؤتمرات في مختلف الميادين، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الحاضنات التكنولوجية.

وعلى رغم كل ذلك فإن إسطنبول العاصمة الاقتصادية التركية بتنوعها الجديد لم ترقَ بعد إلى مستوى «المدينة العالمية الشاملة» (ville globale) أو حتى إلى مستوى القطب القادر على الإشعاع والتأثير دوليا (M. Bazin, St. de Tapia, 2012, , 210-214). وإسطنبول باعتبارها بوابة البلاد، والقطب السياحي والثقافي الرئيس في تركيا وحتى في الشرق الأوسط، لاتزال في مرتبة مركز في أطراف أوروبا، فهي تشابك عصبي يربط تركيا بأوروبا وببقية العالم.

إسطنبول الكبرى: توسع الحاضرة الكبرى باتجاه الشمال

بين العامين 1975 و2010 تضاعفت مساحة المجال الحضري لمدينة إسطنبول ثلاث مرات، كما يتضح من صور القمر الاصطناعي (TerraSAR-X) (Ç. Yurtseven, 2014). وينتظر أن تؤدي المشاريع الكبرى المبرمجة حتى العام 2030 إلى إعادة انتشار المجال الحضري لإسطنبول باتجاه الشمال: بناء جسر ثالث على البوسفور (يافوز سطان سليم) كجزء من طريق سريع جديد طوله 260 كيلومترا يربط تراقيا بالأناضول؛ وبناء مطار دولي ثالث في دائرة آرنافوتكوي (Arnavutköy) (150 مليون مسافر بدءا من العام 2018)؛ ومشروع قناة إسطنبول الموازية غرب البوسفور المهدد بالاختناق (ينتظر الانتهاء من حفر القناة في العام 2023 على طول 50 كيلومترا) (Y. Morvan, 2013, 199-201)[14].

وقد وُضع حجر أساس الجسر الثالث في شهر مايو 2013(*). هذا ونشأت حركة تضم مواطنين معارضين للمشروع عُرفت بـ«أرضية المقاومة من أجل الحياة عوض الجسر الثالث» غير أنها لم تنجح في عرقلة المشروع.

وفي جنوب البوسفور انتهت في 2014 أشغال نفق مرمرة (Marmaray) الذي يضم خط سكة حديد (مترو) وطريقا سريعا. ويرجح أن تقام في المستقبل جسور جديدة على البوسفور لمواكبة التطور العمراني لحاضرة إسطنبول الكبرى التي يريد حزب العدالة والتنمية الحاكم (AKP) جعلها نقطة تقاطع رئيسة (hub) بين القارتين، ومدينة عالمية شاملة، بالارتكاز على النمو الاقتصادي أكثر منه على العدالة الاجتماعية والمجالية (Y. Morvan, 2013, 197-204).

خلاصة: تراقيا منطقة الواجهة الحدودية أو الحدود مع أوروبا؟

تقع في الشمال الغربي واجهة حدودية بين تركيا ودولتين قوميتين بلقانيتين (اليونان وبلغاريا) تنتميان إلى الاتحاد الأوروبي، وتتمثل في تراقيا التي كانت عبر الزمن الطويل الجهة الشرقية للبلقان المتميزة بتعدد الإثنيات. فبعد أن تحول هذا المجال جزئيا إلى الثقافة اليونانية، جعل منه الرومان إحدى مقاطعاتهم التي حل بها البلغار ابتداء من القرن السادس الميلادي، واستقروا في الحوض

(*) دخل الجسر الخدمة في العام 2016 كما سبقت الإشارة. [المترجم].

الأعلى لنهر ماريتسا في القرن التاسع. وفي سياق الفتوحات العثمانية منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر وحتى القرن الثامن عشر استقر في المنطقة سكان مسلمون ناطقون بالتركية، وهيمن العثمانيون على تراقيا حتى الحروب البلقانية (1912-1913). وهذا ما غيّر في العمق التشكيلة الإثنية لمنطقة كان يغلب عليها في العهد البيزنطي اليونانيون وكنيستهم الأرثوذكسية. فشهدت تراقيا تعايش أو تصادم ثلاث جماعات إثنية أو قومية كبرى: اليونانيون أو الروم (Romioi)؛ والبلغار الذين اعتنقوا المسيحية في القرن التاسع على يد سيريل وميثود وكانوا وقتا طويلا جزءا من «الملة» الأرثوذكسية التي يشرف عليها بطريرك القسطنطينية المسكوني؛ والأتراك المسلمون العثمانيون الذين حوّلوا إلى الإسلام قسما من البلغار واليونان، وجعلوا من أندرينوبل (أدرنة) عاصمة لهم في 1365 قبل فتح القسطنطينية في العام 1453.

لم تتوحد تراقيا إلا مرة واحدة وفترةً قصيرةً على يد البلغار نهاية العام 1912 في أثناء الحروب البلقانية. واحتل اليونان تراقيا الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى (1920-1922) بيد أنهم اضطروا إلى الانسحاب منها بعد هزيمتهم في الحرب اليونانية-التركية. فقُسِّمت تراقيا نهائيا بين اليونان وبلغاريا وتركيا، وتغيرت التركيبة السكانية لتراقيا الشرقية التركية إلى حد كبير في أثناء الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب اليونانية-التركية (1922)، ففقدت أقلياتها المسيحية البلغارية واليونانية والأرمينية والقسم الأكبر من أقليتها اليهودية. أما تراقيا البلغارية وتراقيا اليونانية فقد حافظتا على أقليات مسلمة مهمة ناطقة بالتركية أو البلغارية (البوماك)، ويعيش في تراقيا البلغارية نحو 400 ألف مسلم ناطقين بالتركية في منطقة كوردزهالي (Kurdzhali) وأكثر من 250 ألفا من البوماك في منطقة بيرين (Pirin)؛ ويوجد في تراقيا اليونانية 125 ألف مسلم ناطقون بالتركية مع أقلية صغيرة من البوماك. أما في الجانب التركي فقد اعترفت معاهدة لوزان (1923) بالأقلية اليونانية الأرثوذكسية في إسطنبول التي مافتئ عدد أفرادها يتناقص حتى الآن.

وعند مدخلي مضيق الدردنيل حصلت تركيا بموجب معاهدة لوزان على جزيرتي إيمفروس (Imvros) (غوكسيادا Gökçeada) وتينيدوس (Tenedos) (بوزجادا Bozcaada)، مما يجعلها حامية للمضائق، وكان شرط حصول تركيا على الجزيرتين

الإبقاء على سكانهما اليونانيين الذين استُثنوا، مثل سكان إسطنبول، من المبادلة الإجبارية للسكان بين اليونان وتركيا، وفي المقابل احتفظت اليونان بأقليتها المسلمة في تراقيا الغربية، غير أن الجزيرتين فقدتا جزءا كبيرا من سكانهما اليونانيين عقب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية بعد 1964 فتقلص عدد السكان اليونانيين في إيمفروس من نحو 9 آلاف نسمة في العام 1920 إلى 370 في العام 2003، وفي تينيدوس من 6420 نسمة إلى 30 شخصا في الفترة نفسها (انظر الفصل 8).

كانت تراقيا البيزنطية، ثم العثمانية، منطقة متعددة الإثنيات بمراكزها العمرانية التجارية المتنوعة، وأهمها القسطنطينية/إسطنبول وأندرينوبل/أدرنة اللتان تؤديان دور الواجهتين والتشابكين العصبيين مع الجزء البلقاني من الإمبراطورية ومن ورائه أجزاؤها الواقعة في أوروبا الوسطى والشرقية، باتجاه إمبراطوريات أخرى: الروسية والنمساوية-المجرية وحتى الجرمانية.

وسبَّب قيام الدول القومية الثلاث في فترات متعاقبة: اليونان (1829)، وبلغاريا (1885)، وتركيا (1920) انشطار المجال التراقي وتجزئته إلى ثلاثة أقسام، مما أدى إلى تراجع دوره كواجهة حدودية وتشابك عصبي. وتعتبر تراقيا الشرقية التركية اليوم منطقة حدودية محمية محصنة تم تتريكها تماما لتحمي إسطنبول والأناضول ضد كل تدخل محتمل ومحاولات التوسع التي قد تصدر عن الجيران البلقانيين، كما أنها تحولت إلى رأس جسر للتأثير التركي في البلقان وفقدت صفة التشابك المتصل بأوروبا. وتتجه الحدود مع الاتحاد الأوروبي إلى أن تكون شيئا فشيئا حدودا دفاعية في وجه وصول المهاجرين غير الشرعيين والمتخفين. بيد أن فضاء الهجرة التركي باتجاه أوروبا الوسطى والغربية، الذي اتسع كثيرا منذ ستينيات القرن العشرين وتجذر كامتداد لحاضرة إسطنبول الكبرى، يدعم أكثر فأكثر وظيفة إسطنبول باعتبارها تشابكا عصبيا في عصر العولمة.

13

الواجهة الحدودية مع أرخبيل إيجة والمتوسط

«اضطلعت حاضرة إزمير المدينة-الميناء المتنوعة، التي كانت تشابكا عصبيا حقيقيا على شاكلة إسطنبول، بوظيفة الواجهة بين آسيا الصغرى والأرخبيل الإيجي ومن ورائه المتوسط وأوروبا»

الوحدة القديمة للمجال الإيوني

ظل أرخبيل بحر إيجة الشرقي من العصور القديمة إلى العام 1923 متصلا إلى حد كبير بسواحل آسيا الصغرى. وكانت أهم المدن القديمة والموانئ والقلاع البيزنطية والأديرة الإمبراطورية والعواصم الإدارية العثمانية القديمة في الأرخبيل مقابلة للأناضول، وكانت سواحل آسيا الصغرى عبر الأزمنة مصدر تموين للجزر. وكان ميناءا أفسس (Éphèse) وإزمير نهاية الطرق البرية الواصلة بين بحر إيجة ودواخل الأناضول. فمنهما كان يُصدِّر ميداس (Midas) ملك فريجيا (Phrygie) الثري (نهاية القرن الثامن إلى 676 ق. م) كميات كبيرة من

الحديد والبرونز إلى المدن اليونانية في العصور الغابرة، ومنهما كانت تُصَدَّر كميات كبيرة من الحبوب وحمولات الخروب وعرق السوس والصوف الجيد والجلود التي تنتجها مراعي الأناضول الشاسعة، وإليهما كانت تصل الخيول من كاريا (Carie) وفريجيا وأرمينيا، ويُجلَب العبيد من المناطق الداخلية المختلفة لبيعهم بأثمان بخسة من طرف تجار إريتريا وشيوس (Chios).

وفي موانئ آسيا الصغرى كانت تلتقي القوافل المحملة بالبضائع القيمة: منسوجات الفريجيين التي كان يقبل عليها أرستقراطيو بحر إيجة في العصور الأولى، وقطع النحاس، وتوابل الهند المطلوبة كثيرا في أسواق الإمبراطورية الرومانية، وزعفران بافلاغونيا (Paphlagonie) الذي كان يوزن بالذهب، وخزف نيقية (Nicée)، وقطع خزف بغداد، واللحوم المطهوة بالبخار والمجلوبة من كابادوكيا، وأصواف الكشمير ولاهور الثمينة، والمنسوجات القطنية، وحرير ومخمل بورصة، والمرجان، والأحجار الكريمة، والزرابي المصنوعة في ورش قيصرية والتي أعجِب بها ماركو بولو عند مروره بالهضبة الأناضولية، والمنسوجات الثمينة المصنوعة على الطريقة الدمشقية.

كان ذلك هو الأفق الداخلي لجزر الأرخبيل في الزمن الطويل وحتى 1912-1913، حيث تُبْرم الصفقات التجارية، ويشحن ربابنة السفن حمولاتهم، ويتوافد الشباب بحثا عن العمل، وحيث أكثر الأراضي خصوبة والتي يمتلكها الفلاحون وملاك الأراضي، وحيث كانت ترعى قطعان الماشية التي يمتلكها سكان ساموس (Samos)، وحيث زياتين سكان ميتيلين (Mytilène)، ومن حيث تأتي خيرات الشيوسيين (Chiotes) الذين جمعوا ثروات من تجارة العبور والملاحة العابرة للبحار (M. Koromila, Th. Kontaras, 1997, 21-36).

وبعد أن ضُمت الجزر للدولة اليونانية في أعقاب الحروب البلقانية، انغلق هذا الأفق، وتقهقرت التجارة، وفقدت موارد معتبرة، وأفلست عدة شركات، واتخذت الحياة منحى إقليميا، وهاجر الشباب. وبعد عشر سنوات انقطع الحبل السري، ووجدت الجزر المسكينة نفسها تائهة بمقدمتها المتجهة نحو الأفق الفارغ لقارة مقفرة مقابلة لها. وقبل أن يصاب هذا الفضاء الإيجي الشرقي بالانفصام، مرت عليه ثلاثة آلاف سنة من وحدة لم تنقطع بين مجال الجزر والمجال القاري، لأن بحر إيجة كان عامل وحدة إيونيا (Ionie)، وكانت

المسافات في البحر أقصر وأسهل مقارنة بالبر، يتنقل الرجال عبرها مثل الطيور البحرية (M. Koromila, Th. Kontaras, 1997, 37-38).

انفصمت وحدة هذا المجال الإيوني التي استمرت عبر الزمن الطويل، عدة مرات بفعل الصراعات بين البيزنطيين، والجنويين، والأتراك السلاجقة ثم العثمانيين، خلال فترة انتقالية طويلة امتدت من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر. فكان هذا الفضاء منطقة حدودية، وخاصة شبه جزيرة إريتريا (Érythrée) التي أقفر ساحلها من معظم سكانه بسبب غارات القراصنة، وتحولت جزيرة شيو (Chio) مؤقتا إلى قلعة كاثوليكية للجنويين والصليبيين، في حين كانت القارة خاضعة للإمارات التركية الإسلامية المجاورة، فكان مضيق «شيو» فاصلا وليس جامعا، بيد أن إحياء النظام الإمبراطوري من طرف العثمانيين الذين أعادوا جزيرة شيو من الجنويين في العام 1566، بعث مجددا حركة التنقل المستمرة بين الضفتين، فأصبح النصف الغربي من شبه الجزيرة ملحقا بشيو، في حين دخل النصف الشرقي في دائرة نفوذ إزمير (M. Koromila, Th. Kontaras, 1997, 47-50).

بحر إيجة: بحيرة عثمانية

بسط العثمانيون سلطتهم فترة طويلة على أرخبيل بحر إيجة منذ منتصف القرن السادس عشر، وظل بحيرة عثمانية حتى حرب الاستقلال اليونانية (1821 - 1829). ولم يهدد استمرارية الحكم العثماني وجود أسطول البندقية أو التدخلات الروسية في القرن الثامن عشر. وكانت مجتمعات الجزر في الوقت نفسه كيانات معزولة ومدمجة في شبكات العلاقات غير الرسمية بينها وبين السواحل القارية المجاورة.

فقد ارتبطت جزر بحر إيجة الشرقي بصلات وثيقة مع سواحل آسيا الصغرى المقابلة لها التي لم تكن تختلف عنها كثيرا. وكانت الزراعة والنخاسة أهم أنشطتها الاقتصادية، إضافة إلى أنشطة مكملة مثل التجارة البحرية والنقل. وشهدت الجزر فيما بينها حركة هجرة غير أنها لم تكن كبيرة من حيث الحجم، على العكس من الهجرات الكثيرة من الجزر باتجاه كبريات مدن البر القريب منها (القسطنطينية، وإزمير، ثم أثينا وبيرايوس (le Pirée). وعملت الأديرة وملحقاتها المعروفة بـ«ميتوشيا» (metochia) على تطوير حركة المبادلات بين الجزر والبر القاري، ويمثل دير إيوانيس ثيولوغوس (Ioannis Theologos) بباتموس (Patmos) النموذج

الأكثر اكتمالا للعلاقات المتنوعة في بحر إيجة وسواحل آسيا الصغرى: إزمير ومايندروس (Maiandros)(D. Dimitropoulos, 2004, 113-125).

واتخذت علاقات الجزر بالسلطة العثمانية أشكالا متنوعة، فبعضها كان خاضعا مباشرة، مثل أوبي (Eubée)، وليمنوس (Lemnos)، ورودس (Rhodes)، وكوس (Kos)، وشيو (Chio)، وقبرص (Chypre)، وهي الجزر التي كان يشرف على إدارة شؤونها قضاة، وكان يوجد فيها سكان مسلمون رحّلوا أو وطّنوا بها، وكان لأولئك مساجدهم وحاميتهم، ويتعلق الأمر هنا بأكبر الجزر وأغناها وأقربها إلى السواحل، أو بجزر صغيرة ذات أهمية استراتيجية بيِّنة، مثل ثاسوس (Thasos)، وساموثراس (Samothrace)، وتينيدوس (Tenedos). وهناك جزر أخرى أصغر من الأولى، احتلها وحكمها اللاتين، فكانت خاضعة لنظام الإتاوة، مع الإبقاء على سادتها اللاتين الذين تحولوا إلى محصلي الجبايات والضرائب لفائدة السلطان. ومن الأمثلة على ذلك جزيرة ناكسوس (Naxos) التي كان جوزيف ناسي (Joseph Naci) بايا عليها في العام 1590، ومثله جياكومو كريسبي (Giacomo Crispi) في جزيرتي سانتورين (Santorin) وباروس (Paros). وحافظ السادة اللاتين على استقلاليتهم وصلاحياتهم، غير أنهم كانوا في حاجة إلى إسطنبول لتوريث سلطتهم أو في مسائل بسيطة تتعلق بحفظ الأمن (N. Vatin, 2004, 72-82).

حصل الرعايا والذميون اللاتين واليونانيون من سكان الجزر على امتياز دفع الضريبة بشكل جزافي (مقطوع maktû) من دون تدخل قوة خارجية، فالمكلف بالمهمة هو السيد اللاتيني، وكان هذا هو النظام الجبائي السائد في معظم جزر بحر إيجة الصغيرة، مما شجع على تبلور تنظيم جماعي محلي. وكانت روح التضامن الطائفي القوية في حد ذاتها وسيلة فعالة لحل المسائل الداخلية، ولم تكن هذه الاستقلالية المحلية الكبيرة عائقا أمام «الديوان» في فرض النظام وتأكيد سيادته، حتى إن كان البحر عاملا ساعد أهل الجزر على الاحتفاظ بهامش مناورة كبير في كثير من المجالات (N. Vatin, 2004, 83-88).

وفي جزر كيكلادس (Cyclades) وفي جزر بحر إيجة الصغيرة لم تكن السلطة العثمانية تتحكم في الوضع بشكل كامل، فقد كانت هذه الجزر مجالا لأعمال

القرصنة والحرب بين البحارة المسلمين والمسيحيين، وكان معظم سكانها من اليونانيين الأرثوذكس أو الكاثوليك الذين يتمتعون باستقلالية نسبية في تسيير شؤونهم، ولم تكن السلطة العثمانية تظهر إلا عند التحصيل السنوي للخراج أو الإتاوة الجزافية (مقطوع). وكان المسلمون قلة، يقتصر وجودهم على جزر سيفنوس (Sifnos)، وكيثنوس (Kythnos)، وكيا (Kea)، وسيروس (Syros)، وسانتورين (Santorin)، وباروس (Paros). وحافظ بعض الأعيان اليونانيين في هذه الجزر على سلطة سياسية حقيقية عبر الجماعات القديمة (koinotites) الموروثة عن العهد البيزنطي والتي أضعفتها الهيمنة اللاتينية، قبل أن تتجدد حيويتها في الأماكن التي لا توجد فيها الإدارة المحلية العثمانية (E. Borromeo, 2004, 123-136).

هجرة اليونانيين إلى سواحل آسيا الصغرى الغربية وظهيرها

بدأت في فترة مبكرة، وخاصة بعد ثورة العام 1770، هجرات كبيرة لسكان بلاد اليونان القارية، وخاصة من جزر بحر إيجة الشرقي، باتجاه السهول الرسوبية الساحلية في آسيا الصغرى، والأحواض الواسعة للأنهار الأربعة كايكوس (Kaïkos)، وإيرموس (Ermos)، وكايستروس (Kaïstros)، ومايندروس (Maiandros) ، ومدن وقرى هذه المناطق. وتزايدت حركة الهجرة بعد تأسيس مملكة اليونان (1829) وتعاظم ضغط القوى الأوروبية الغربية على الإمبراطورية العثمانية من أجل تحسين أوضاع رعاياها المسيحيين. وتوقفت في تلك الفترة القرصنة في بحر إيجة وتحسن الوضع المتردي الذي كان يعيشه السكان في الجزر منذ عدة قرون، وأزيلت العوائق التي ظلت مستعصية حتى ذلك الوقت، وتحررت حيوية سكان جزر بحر إيجة وطاقاتهم الفريدة وتطلعهم إلى التقدم.

وتجلى الوضع الجديد وآثاره المفيدة أول الأمر في جزيرة ليسبوس (Lesbos) الكبيرة التي اشتهرت بمواردها الاقتصادية المعتبرة التي توفرها الزياتين، فشهدت نموا ديموغرافيا استثنائيا قبل غيرها، عكس جارتها شيوس (Chios)، فليسبوس لم تصبها أعمال القمع الرهيبة التي سلطها العثمانيون على السكان اليونانيين بعد ثورة 1821، فتضاعف عدد سكانها اليونانيين الأرثوذكس ثلاث مرات بين العامين 1845 و1885، ما دفع بالليسبوسيين إلى الهجرة، فاستقروا على طول ساحل آسيا

الصغرى المقابل لجزيرتهم من رأس ليكتوس (Lektos) شمالا إلى مدينة كايكوس فوكيا (Kaïkos Fokia) جنوبا، وتوغلوا نحو الداخل عبر حوضي كايكوس وإيرموس وعلى طول خطوط السكة الحديد (E. Kolodny, 2007)، وهاجر الليسبوسيون إلى ماغنيزيا (Magnésie)، وكيركاغاتس (Kirkagats)، وسوما (Soma)، وآيدين (Aïdin)، ونزلي (Nazli)، وسارايكيوي (Saraïkioï).

أما شيوس التي كانت قبل العام 1821 أكثر سكانا من ليسبوس على الرغم من مساحتها الصغيرة، فقد شهدت تراجعا كبيرا في عدد سكانها وأُقفرت بسبب مجازر في العام 1822، مما تطلب وقتا طويلا قبل أن تتمكن، مثل ليسبوس، من إرسال «مستوطنين» إلى ساحل إريتريا (Erythrée) الآسيوي المقابل لها في ليثري (Lithri) وميلي (Meli). كما قصد سكانها إزمير والقسطنطينية ومصر وجنوب روسيا كما أملته عليهم تقاليدهم في الهجرة. أما سكان ساموس فقد هاجروا مثل الليسبوسيين إلى السواحل الآسيوية المقابلة لهم وأساسا إلى أفسس (Éphèse) وميلازا (Mylasa). وهاجر سكان كيثنوس (Kythnos) إلى بالايا فوكيا (Palaia Fokia). وقصد أهالي ناكسوس (Naxos) وسيثير (Cythère) كلا من فورلا (Vourla) وآكساريون (Axarion).

كان أرخبيل دوديكانيسيا (Dodécanèse) مصدرا آخر مهما للهجرة نحو الساحل الآسيوي المقابل له. وبالنسبة إلى عدد سكانها، أرسلت الجزر الصغيرة مثل سيمي (Simi) وخاصة كاستيلوريزو (Kastelorizo)، عددا معتبرا من المهاجرين بعد ليسبوس، خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين. وأسس الكاستيلوريزيون على سبيل المثال مدن ميرا (Myra)، وإيلمالي (Elmali)، وفوانيكاس (Foinikas)، وآنتيفيلوس (Antifelos)، وكالاماكي (Kalamaki).

بيد أن المدينة التي استقطبت أكبر عدد من المهاجرين من الجزر ومن بلاد اليونان هي مدينة إزمير ومحيطها، فبين العامين 1840 و1880، استقر في مختلف مناطق حاضرة إزمير 200 ألف من يونانيي الجزر. وساعد إنشاء خطوط السكة الحديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على استقرار المهاجرين اليونانيين في المدن والتجمعات الحضرية الصغيرة داخل الأناضول، كما قصدوا الأرياف

الخصبة لاستغلال الكروم والزياتين. واستفاد النمو الديموغرافي والجغرافي المذهل للسكان اليونانيين في هذه الفترة من تراجع حيوية ونمو السكان الأتراك الذين كانوا يعانون تأخرا اقتصاديا ونسبة مرتفعة في وفيات الأطفال، فتراجع عددهم في الجزء الغربي من الأناضول بشهادة الرحالة الأوروبيين الذين وصفوا هذه المناطق في رحلاتهم (P. M. Kondogianni, 1919, 168-171 et 191-192).

وفي الاتجاه المعاكس، وبعد التصفيات الإثنية في غرب الأناضول في العام 1913–1914، وبعد مبادلة السكان في العام 1923، انتقل لاجئون يونانيون للإقامة في بعض جزر الأرخبيل الإيجي، غير أن حركة الهجرة المعاكسة كانت متواضعة إلى حد ما مقارنة بتلك التي جاءت قبل ذلك من كامل بلاد اليونان باتجاه الساحل الغربي والجنوبي المتوسطي لآسيا الصغرى.

اللاجئون في الجزر اليونانية

لم تستقبل الجزر سوى عُشر اللاجئين الذين قصدوا بلاد اليونان بعد الحرب العالمية الأولى، كما يظهر من إحصاء في العام 1928، أي ما نسبته 9 في المائة من سكان الجزر (117 ألف نسمة). واستقر معظمهم (97 في المائة) في إيجة وكريت. وفي الجزر الإيونية تجمع اللاجئون القليلون في المدن، وخاصة كورفو (Corfu). وفي الأرخبيل الإيجي انتشر معظمهم في الجزر الشرقية، مثل ثاسوس (Thasos) وساموس (Samos) القريبتين من ساحل آسيا الصغرى، وفي كريت التي وجد بها سكان مسلمون حتى العام 1920 لم تتجاوز نسبتهم في أي مكان 7 في المائة.

وفي 1928 بلغت نسبة اللاجئين 18 في المائة من مجموع سكان الأرخبيل الإيجي الشرقي، و9 في المائة من سكان كريت، وتركزوا أساسا في المناطق الشرقية، مما أدى إلى نمو سكان المدن، في حين كانت المدن الجديدة قليلة: آمولياني (Amoliani) ونيا كوتالي (Nea Koutali) في جزيرة ليمنوس (Lemnos)، ونيا هاليكارناسوس (Nea Halikarnassos) بالقرب من إيراكليون (Irakleion) في جزيرة كريت (E. Kolodny, 1974, 209-210). وفي جزيرة كريت كان عدد اللاجئين في العام 1928 نحو 33900 نسمة يتحدر معظمهم من آسيا الصغرى،

وقد سكن معظمهم (ثلاثة أرباع) في المدن التي كان يتركز فيها المسلمون منذ نهاية القرن التاسع عشر، وخاصة إيراكليون، وشانيا (Chania)، وريثيمنون (Rethymnon) (E. Kolodny, 1974, 210-214).

منطقة ميتيلين (Mytilène) وآيفالي (Aïvali): مجال جزري وقاري

ظلت ليسبوس وساحل آسيا الصغرى المقابل لها حتى العام 1922 مجالا جغرافيا موحدا، يمتد بين شبه جزيرة سيزيك (Cyzique) في بحر مرمرة وساحل آسيا الصغرى حتى مصب نهر إيرموس (Ermos)، ويقدر عمقه القاري بمائة كيلومتر ويضم الجزر المقابلة له: تينيدوس (بوزجادا)، وجزيرة ليسبوس الكبيرة، وأرخبيل جزر صغيرة كثيرة موشونيزي (Moschonisi) في عرض ساحل آيفالي كيدونييس (Kydonies). ويغوص خليج آدراميت (Adramyte) إيدرميت (Edremit) بعيدا داخل الأراضي.

كانت هذه المنطقة تسمى في العصور القديمة إيوليد (Eolide)، وكانت ليسبوس مركزها باستمرار، وانتشرت منها «مستوطنات» آبواكيس (Apokies) أو قرى ريفية (S. I. Anagnostou, 2007, 131-132). وكانت طروادة (Troade) جزءا منها، غير أن الميناء الرئيس على الساحل كان كيدونييس (آيفالي)، في حين كانت تجارة الاستيراد والتصدير والعبور في كامل المنطقة تتركز في ميناء ميتيلين.

سكن كيدونييس لأول مرة في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر سكان يتحدرون من جزيرة ليسبوس. وأعاد تأسيس المدينة وعمرها من جديد في العامين 1773 و1774 إيوانيس إيكونومو (Ioannis Ikonomou) الذي استفاد من امتياز جبائي منحه السلطان للمسيحيين الذين يستقرون في هذا المركز العمراني، وساعده في مشروعه الأميرال العثماني حسن باشا تريزايرلي (Hassan pacha Tzezaerli).

قدم جل السكان الجدد من ليسبوس التي غادروها بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية في تلك الفترة، وانتشار وباء الجدري في العامين 1836 و1850، وحريق 1851، فضلا عن زلزالي 1867 و1889. وفي العام 1922 كان يسكن المدينة 32 ألف نسمة كلهم يونانيون يتحدرون من البيلوبونيز ومقدونيا وثيساليا وليسبوس وأنحاء أخرى من العالم اليوناني[1].

كانت معظم المواصلات تتم عبر البحر، فالطرق نحو المدن والقرى المجاورة تكاد

تكون منعدمة (P. M. Kontogianni, 1921, 273-275). وازدهرت في آيفالي أنشطة الصيد ونقل البضائع بين المراسي، وكذلك الشأن لميناء موشونيزي (Moschonisi) المجاور. وكانت القوارب الشراعية الكثيرة الكبيرة والصغيرة تصنع في ترسانات بحرية محلية تستعمل خشب غابات جبل إيدا (Ida) الواقع شمال المنطقة[2].

تعرضت مدينة آيفالي للتخريب كإجراء انتقامي بعد ثورة 1821، بيد أن السلطان أذن بإعادة بنائها منذ العام 1823. ومن العام 1828 إلى العام 1835 قدم عدد كبير من الليسبوسيين للعمل في ورش البناء. وفي القرن التاسع عشر امتدت هجرات الليسبوسيين التي تكون أحيانا موسمية لجني الزيتون والقيام بأعمال عامة مختلفة، إلى عدة مدن وقرى في منطقة إيوليد (Eolide)، مثل ديكلي التي استقر فيها خياطون وخبازون ونجارون وغيرهم من الحرفيين الذين أقاموا رحى الزيت وصناعات أخرى خفيفة في البر القاري. وعادة ما تحوّلت هذه الهجرات الموسمية إلى هجرات دائمة (S. I. Anagnostou, 2007, 141-147).

ويجب هنا التأكيد على الطابع الاستثنائي لمنطقة آيفالي (Ayvalik) اليونانية الصغيرة داخل آسيا الصغرى العثمانية التي اتخذت من البحر قبلة لها. فقد كانت قبل حرب الاستقلال (1821)، ثم من جديد حتى العام 1917، مركز نشاط وإشعاع للثقافة الهيلينية نظرا إلى أصول سكانها الذين يتحدر القسم الأكبر منهم من جزيرة ليسبوس المجاورة ومن جهات أخرى من العالم اليوناني، واستفاد هؤلاء السكان من الامتيازات الاستثنائية التي منحها لهم السلاطين المتعاقبون. وتختلف آيفالي عن إزمير التي كانت على الرغم من حجمها الديموغرافي والاقتصادي أكثر تنوعا وتبعية للسلطة العثمانية، وقد تأكدت مكانة آيفالي باعتبارها جيبا يونانيا ضاقت بها السلطة العثمانية ذرعا مع مرور الوقت، وأصبح وضعها هشا وتعرضت للتخريب وأُخرِج منها سكانها اليونانيون مرتين، شهدت بعدهما حركة إحياء (1828 و1919) بعد عودة القسم الأكبر منهم إليها. وفي العام 1922، وبعد هزيمة الجيش اليوناني في حربه ضد القوات الكمالية، اضطر سكان آيفالي اليونانيون الأرثوذكس إلى مغادرتها نهائيا، وعوضوا بأتراك كريتيين مسلمين ناطقين باليونانية نزلوا في إيدريميت (Edremit) في العام 1924، ضمن مبادلة السكان التي نصت عليها معاهدة لوزان (1923).

حدث على مر القرون تلاحم حقيقي بين ليسبوس والساحل الإيولي بآسيا الصغرى الواقع شمال إيونيا (Ionie)، ويعود الفضل في ذلك إلى انتماء المجالين إلى الدولة نفسها: الرومانية ثم البيزنطية ثم العثمانية. فاختلط سكان الضفتين، وانتشرت اللهجة اليونانية الإيولية نفسها بخصائصها المحلية، إضافة إلى العادات المشتركة والملابس التقليدية المتشابهة، التي ظلت حاضرة زمنا طويلا في هذا المجال الثقافي والمنطقة الاقتصادية التي تخصصت في زراعة الزيتون وصناعة الصابون ونشاط الصيد (S. I. Anagnostou, 2007, 136-140).

وهيمنت ميتيلين على هذا المجال، إذ تركزت فيها تجارة العبور ورؤوس الأموال الموجودة في المنطقة. وفي نهاية القرن التاسع عشر استقر في سواحل آسيا الصغرى المقابلة للجزيرة ما بين 20 ألفا و25 ألف تاجر ومقاول من ليسبوس (S. I. Anagnostou, 2007, 147)، وانتشرت أعداد أقل منهم في منطقة أوسع حول إزمير وماغنيزيا وآيدين. «وقبل الحروب البلقانية كانت ميتيلين تهيمن على الساحل المجاور لها، ويمتلك أهلها الأراضي والزياتين من إدرميت إلى ديكلي، ويكملون المداخيل التي يجنونها من زراعة الزيتون بزراعة الحبوب والأشجار المثمرة التي كانت تمارس في البر القاري. ومقارنة بشيوس التي كانت متجهة نحو الملاحة البحرية، كانت ميتيلين نقطة التقاء فضاءين متكاملين ومحطة تجارية ومنطقة عبور للأيدي العاملة الموسمية». (E. Kolodny, 2007, 156).

تراجعت هجرة سكان جزيرة ليسبوس إلى سواحل آسيا الصغرى المقابلة لهم ابتداء من العام 1910 بسبب السياسة القومية التي انتهجها الشباب الأتراك وضم الدولة اليونانية للجزيرة في العام 1912، فتحول تيار الهجرة من ليسبوس إلى أمريكا الشمالية، خاصة بعد أن طبق قانون التجنيد العسكري، منذ 1909، على مسيحيي الإمبراطورية العثمانية. وبدءا من العام 1914 بدأ تطبيق سياسة التصفية الإثنية للأقليات المسيحية، مما حد من هجرة الليسبوسيين إلى آسيا الصغرى، لتضع مبادلة السكان في العام 1923 حدا نهائيا لوجودهم فيها.

كانت ليسبوس مع كريت، الجزيرة الإيجية التي تضم أكبر نسبة من السكان الأتراك قبل العام 1923. ففي إحصاء العام 1920 كان 6.3 في المائة من سكان ليسبوس مسلمين يتركزون أساسا في ميتيلين (حيث نسبة المسلمين 17 في

المائة)، ومولیفوس (Molyvos)، وشبه الجزيرة الغربية، سيغري (Sigri)، وفيليا (Philia)، وباراكيلا (Parakila). واستقبلت ليسبوس بعد مبادلة السكان أكبر عدد من اللاجئين اليونانيين الذين أصبحوا يشكلون 22.3 في المائة من سكانها وفقا لإحصاء 1928، وتأتي بعدها كريت (8.8 في المائة)، وشيوس (18.4 في المائة)، وساموس (11.5 في المائة)، وليمنوس (19.8 في المائة) (E. Kolodny, 2007, 151-153). واستقر معظم اللاجئين في ميتيلين وفي الساحل الشرقي حتى موليفوس شمالا، ووفدت الأغلبية الساحقة منهم من الساحل الغربي لآسيا الصغرى، فنحو نصفهم قدموا من آيفالي وموشونيزي المجاورتين، و33 في المائة من ولاية إزمير.

وبحلول العام 1928 كان 50 في المائة من الليسبوسيين مستقرين في المدن، ويمارس العديد منهم المهن الحرة والتجارة والحرف والصناعة، ويشتغلون أيضا في المهن المرتبطة بالبحر، غير أن الجزيرة لم تعد مركز عالم الجزر بل أصبحت أحد الأطراف الحدودية وانقطعت عن ظهيرها القاري، مما نتج عنه قبل وبعد الحرب العالمية الثانية هجرة كثير من سكانها إلى أثينا وبلدان الشتات (الولايات المتحدة، وكندا، وألمانيا)، ولم يتوقف التراجع الديموغرافي إلا في تسعينيات القرن العشرين عندما انتعش النمو بعد أن ارتقت ليسبوس إلى قاعدة عمالة محلية، واحتضنت قسما من أنشطة جامعة إيجة، وانفتحت مناطقها الساحلية على السياحة (E. Kolodny, 2007, 157-159).

اندمج اللاجئون إلى ليسبوس بسهولة في بيئتهم الجديدة لأنهم قدموا من مجالات آسيا الصغرى المجاورة ومن بيئة طبيعية واجتماعية-اقتصادية مماثلة لبيئة الجزيرة. فلم يرَ هؤلاء اللاجئون ضرورة لتطوير هوية مختلفة عن هوية السكان المحليين وتوريثها للجيل الصاعد (R. Hirschon, 2007, 171-183). فمبادلة السكان خصت سكانا مسيحيين ومسلمين ينتمي معظمهم إلى منطقة إيولية واحدة انشطرت إلى قسمين (قسم الجزر والقسم القاري) في الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى معاهدة لوزان (1923).

ومن بين جزر الأرخبيل استقبلت كريت أكبر عدد من اللاجئين في 1923، والسبب في ذلك أنها كانت موطن جماعات كبيرة نسبيا من المسلمين الناطقين

باليونانية (11 في المائة في 1912) تمت مبادلتهم وانتقلوا إلى سواحل آسيا الصغرى، خصوصا آيفالي (Aïvalyk) وموشونيزي كوندا (Cunda).

الأتراك الكريتيون في الواجهة الحدودية بين الدولتين القوميتين اليونانية والتركية

استولت الإمبراطورية العثمانية على جزيرة كريت وضمتها إليها في فترة متأخرة نسبيا وبالتحديد في العام 1645. وتبع ذلك تحول نسبة كبيرة من سكان الجزيرة اليونانيين إلى الدين الإسلامي الذي اعتنقه بين الثلث والنصف وفق التقديرات المختلفة[3]. وفي القرن الثامن عشر أصبح هؤلاء المسلمون يشكلون الأغلبية في المدن، غير أن وضعهم المهيمن شهد تراجعا تدريجيا بسبب حركات التمرد المتكررة لليونانيين المسيحيين طوال القرن التاسع عشر (1821-1829، 1858، 1866-1869، 1896-1897)، مما أدى إلى هجرة معظم المسلمين من الأرياف إلى المدن المحصّنة على الساحل أو إلى مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية، فتحولوا شيئا فشيئا إلى أقلية لا تتعدى نسبتها ربع مجموع السكان (E. Kolodny, 1995, 1-10)، غير أنهم ظلوا أغلبية في المدن الثلاث: إيراكليون، ريثيمنون، شانيا.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، بين 1881 و1900، غادر أكثر من 40 ألف تركي كريتي جزيرة كريت، في الوقت الذي أُنشئت فيه، في العام 1898، بضغط من القوى العظمى، دولة كريتية تتمتع باستقلال ذاتي مع خضوع للسلطان. وظل هذا الوضع قائما حتى العام 1912 عندما أُلحقت الجزيرة بدولة اليونان، وعندها كانت نسبة الأتراك الكريتيين قد تراجعت إلى 11 في المائة من سكان الجزيرة الذين اضطروا إلى مغادرتها نهائيا في 1923-1924 بعد الكارثة التي لحقت بالجيش اليوناني في آسيا الصغرى وإبرام معاهدة لوزان في 30 يناير 1923 التي أقرت المبادلة الإجبارية للسكان.

استقر اللاجئون الكريتيون على طول الساحل المتوسطي: في آيفاليك، وخليج إدرميت (في موشونيزي)، وإزمير، وتشيسمي (Çesme) كريني (Krini)، وفورلا (Vourla)، وفوكيا (Phocée)، وسهل بامفيليا (Pamphylie). وتوطن بعضهم في الساحل الجنوبي لبحر مرمرة والمجال الحضري لمدينة إسطنبول. وفي إحصاء العام

1965 قال 3500 منهم إنهم يتكلمون اليونانية، ويتوزع هؤلاء، وفق مصادر أخرى، بين 44 قرية ومدينة (P. A. Andrews, 1989, 145, 370-373).

وتعتبر موشونيزي التي أصبحت تُعرف بـ«كوندا» والقريبة من آيفاليك وجزيرة ليسبوس مثالا حيا لهذه الظاهرة. ففي العام 1925، نزل 4500 تركي كريتي، كريتيكي (kritiki) في خليج إدرميت، واستقر القسم الأكبر منهم بكوندا (S. Koufopoulou, 2003, 212-217) في بيئة طبيعية محلية لا تختلف كثيرا عن بيئتهم الأصلية، ما عدا الشتاء الأبرد بكثير مقارنة بشتاء كريت، ففي كلتيهما تُمارس زراعة أشجار الزيتون وتربية الغنم والمعز.

ونتج عن رحيل البرجوازية اليونانية المسيحية القديمة عن جزيرة موشونيزي اختلال في شبكات التبادل الاقتصادي بين آيفاليك وبلاد اليونان، غير أن معارف ومهارات الأتراك الكريتيين الذين كانوا يتكلمون لهجة يونانية سمحت لهم بإعادة نسج هذه الشبكات لفائدتهم، فمن كان منهم ينتج زيت الزيتون ويتاجر فيه بكريت حافظ على هذا النشاط بموشونيزي (كوندا)، أما أفقرهم فتحولوا إلى صيادين، وتمكنوا في وقت لاحق من بيع القسم الأكبر من السمك بميتيلين وحتى سالونيك بواسطة شبكات التهريب، ومنهما كان يُصدّر إلى إيطاليا، وتلك ظاهرة لاتزال مستمرة (E. Kolodny, 1995).

في البداية اعتبر الأتراك المحليون الكريتيكيين (kritiki) أجانب، ونعتوهم بكافور فيداني (gavur fidani) (نبتات الكفار) لأنهم لا يتكلمون لغتهم مثل اللاجئين الآخرين من بلاد اليونان الناطقين بالتركية والذين كانوا يوصفون بـ«بذور الأتراك» (turkosporoi). ومثل اليونانيين الناطقين بالتركية، تجاوز اللاجئون من كريت هذا العائق بتأكيد هويتهم الدينية الإسلامية السنية، وتخلى بعضهم عن ممارساتهم البكتاشية (bektashi) أو العلوية (alevi).

من جهة أخرى، استفاد الأتراك الكريتيون وأحفادهم من معرفتهم باللغة اليونانية، فحصلوا بسهولة على مناصب في مجال السياحة الموجهة إلى اليونانيين في تركيا والتي تطورت منذ ثمانينيات القرن العشرين، وتمكنوا من ممارسة عدة أنشطة حدودية مستفيدين من هوياتهم العديدة (التركية، والكريتية، والكوندية). وكان اندماجهم وانصهارهم في المنطقة التي استقبلتهم أسهل مقارنة

بما واجهه اللاجئون اليونانيون المسيحيون الناطقون بالتركية الذين غادروا آسيا الصغرى باتجاه بلاد اليونان.

هذا وقد اضطلعت بوظيفة الواجهة بين آسيا الصغرى والأرخبيل الإيجي ومن ورائه المتوسط وأوروبا، حاضرة إزمير المدينة-الميناء المتنوعة التي كانت تشابكا عصبيا حقيقيا على شاكلة إسطنبول.

إزمير التشابك العصبي بين أوروبا الغربية والأناضول (1700-1914)

كانت إزمير ملتقى 30 في المائة من كل الطرق البحرية في الإمبراطورية العثمانية، وكان أكثر المحاور البحرية استعمالا ذلك الرابط بين إسطنبول وإزمير والإسكندرية الذي كانت فيه إزمير أهم حلقة، يمتلك ميناؤها ظهيرا شاسعا يمتد من الأناضول الغربي والأوسط ومن حلب في سورية إلى الأناضول الشرقي وبلاد فارس، وحتى الموصل في العراق، وكان يشمل أيضا في الغرب الأرخبيل الإيجي وبلاد اليونان القارية (E. Frangakis-Syrett, 2006, 23-24).

وكانت إزمير تصدّر البضائع العثمانية إلى الغرب (فرنسا وإنجلترا والأراضي المنخفضة على وجه الخصوص)، وتستقبل وتوزع المنتجات الغربية في حيز كبير من السوق الداخلية العثمانية، وكانت لها أكثر الاتصالات التجارية والبحرية انتشارا مع كل من أوروبا وداخل السوق العثمانية (شبكات القوافل)، حتى إنها تفوقت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر على إسطنبول والإسكندرية، واستفادت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، من تجارة القطن، وخيط المعز المنتج في آنغورا (أنقرة)، وحرير بورصة، والصوف، ويُصدر منها زيت الزيتون والقمح المنتج في المناطق القريبة منها، مما أوجد نموا كبيرا جدا في نشاط المدينة التجاري وأكد هيمنتها على تجارة الشرق الأوسط. وكانت توزع في ظهيرها ما يورد إليها من المنسوجات الأوروبية والبضائع الاستعمارية المصدرة من أوروبا (القهوة، والسكر، والملونات) (E. Frangakis-Syrett, 2006, 24-27).

بُنيت تجارة إزمير على مجموعتين اثنتين: العثمانيين (المسلمين، المسيحيين، اليهود)، والأوروبيين الذين سهّل معاملاتهم وجود وسطاء تجاريين محليين ينتمون غالبا إلى الأقليات غير المسلمة اليونانية والأرمينية واليهودية. وكان

هؤلاء الوسطاء العاملون لمصلحة التجار الأوروبيين يحصلون على المنتجات من التجار المحليين الذين كانوا هم أيضا يضطلعون بدور المقرضين في الصفقات التجارية، لتصبح إزمير المركز البنكي الثاني في الإمبراطورية بعد إسطنبول وإحدى أهم وأنشط الأسواق النقدية في الشرق (E. Frangakis-Syrett, 2006, 31-34). وطوال القرن التاسع عشر، تنوعت الصادرات والواردات، كما شهد استغلال المناجم توسعا كبيرا بدفع من المستثمرين الوافدين من البلاد الأوروبية والمعروفين بالشرقيين (Levantins).

وابتداء من منتصف القرن التاسع عشر، خُصّت إزمير بمنشآت قاعدية حديثة دعمت نموها الاقتصادي والديموغرافي، فقد أنشئ خطان للسكة الحديد يربطانها بكل من آيدين (Aïdin) وقصبة (Kasaba)، مما وسع نطاق التجارة في القطاع الفلاحي في ظهير سواحل بحر إيجة. ومن 1868 إلى 1876-1877 اكتملت أشغال تهيئة الأرصفة وأُقيم ميناء اعتُبر من أحدث ما أُنجز في تلك الفترة، ما سمح بإدماج أكبر لإزمير في الاقتصاد العالمي.

وهذا ما أكد تقدم المدينة على منافستها سالونيك، وتوسع وراء أرصفتها حي جديد يقطنه سكان متنوعون وميسورو الحال، وقد صُمم هذا الحي على النمط الغربي الحديث واستقر فيه كثير من اليونانيين والشرقيين والأرمن واليهود وبعض المسلمين، وأقيمت فيه البنوك والمؤسسات من قبيل «وكالة التبغ» و«إدارة الدين العمومي العثماني» (H. Georgelin, 2005, 38-39).

عكست هذه التحولات الدور الحيوي الذي أدّاه رأس المال الغربي في تطور المدينة في خضم التنافس بين الإمبرياليتين الفرنسية والإنجليزية. على أن تطور الصناعات الخفيفة كان مدفوعا أيضا باستثمارات رأس المال العثماني المدعوم باستثمارات الشرقيين في مجال الصناعة الغذائية (تعليب التين على سبيل المثال)، والصابون، والتبغ، والآجر، والقرميد، إضافة إلى الصناعات النسيجية والتلوين (صناعة الزرابي) وتحضير الجلود.

وكان البنك الإمبراطوري العثماني وبنك القرض الليوني (Crédit lyonnais) الفرنسي، أول بنكين افتتحا وكالات لـهما بإزمير في نهاية القرن التاسع عشر، لتصبح المدينة في بداية القرن العشرين مركزا بنكيا مهما من حيث الأنشطة وحجم العمليات البنكية

التي شملت كامل الإمبراطورية، وشارك فيها رجال البنوك المحليون والرأسماليون الغربيون على مستوى دولي (E. Frangakis-Syrett, 2006, 45-48)[4].

بلغ عدد سكان إزمير وضواحيها في بداية القرن العشرين نحو 300 ألف نسمة، منهم 245 ألف رعية عثمانية، و55 ألف أجنبي (يونانيون، وإيطاليون، وفرنسيون، وبريطانيون، وأوروبيون من جنسيات أخرى). وكان اليونانيون الأرثوذكس يشكلون أغلبية السكان (140 ألفا)، وفق القنصل الألماني موردتمان (Mordtmann). وجاء في «حولية الشرق» (L'annuaire oriental) للعام 1915، التي ذكرها جورجولان (H. Georgelin, 2005, 34) أن عدد سكان سنجاق إزمير بلغ 500 ألف نسمة موزعين كالآتي: 30 في المائة أتراك، 64 في المائة يونانيون، 4 في المائة يهود، 2 في المائة أرمن. فكانت إزمير مدينة «الكفار» بامتياز (gâvur Izmir) في آسيا الصغرى. وكانت الطوائف المختلفة تسكن أحياء متجانسة من حيث هوية السكان وفق ما يقره نظام «الملل» (millet)، فهناك: الحي الفرنجي القديم بالقرب من رصيف الميناء، والحي الأرميني الحديث جدا والواقع في الوسط، والحي اليهودي القريب من الأحياء التجارية القديمة التي تردت ظروفها الصحية، والحي المسلم والتركي في السفوح الأولى لجبل باغوس (Pagos) والبعيد عن النشاط الاقتصادي والتحولات العمرانية التي شهدتها المدينة في القرن التاسع عشر، وهو يتصل بالحي الإداري العثماني، (القناق (konak)، الثكنات، السجن ودار البلدية، الجوامع).

وخارج الحي الإسلامي التركي، كانت اللغة اليونانية حاضرة بقوة في لوحات الشوارع في كل الأحياء. «ويظهر تأكيد هويات الطوائف المختلفة، ضمن نظام الملل، في أسطع صوره في تعدد معالم العبادة الضخمة خصوصا بالنسبة إلى المسيحيين منذ نهاية القرن التاسع عشر». (H. Georgelin, 2005, 43).

ويتلاشى الفصل الإثني والديني القائم في وسط المدينة كلما اتجهنا نحو الضواحي الغنية والحديثة المنتظمة حول الخليج، في كل من كورديليو (Cordélio) وغوزتيبي (Göztepe)، حيث انتشرت الفيلات الفخمة. وتتصل هذه الضواحي بمركز المدينة بواسطة طريق معبد وسفن بخارية. وكانت كورديليو ضاحية سكنية يتعايش فيها اليونانيون الكاثوليك والأرثوذكس مع الأرمن والأتراك الميسورين. كما استقرت في غوزتيبي التي يغلب عليها العنصر اليوناني بعض الأسر التركية والأرمنية الثرية جدا. وفي

نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تحولت هذه المنتجعات الصيفية إلى أماكن إقامة دائمة تجمع فيها سكان ينتمون إلى مجموعات إثنية وثقافية مختلفة، وفق منطق اقتصادي وتمايز اجتماعي (H. Georgelin, 2005, 45-50).

لقد كانت إزمير مدينة تعددية متنوعة متجهة نحو الحداثة الغربية، واستفادت من النمو الاقتصادي الاستثنائي لمينائها الذي أفرزه التطور الكبير للمبادلات بين الإمبراطورية العثمانية وأوروبا. وأسهمت تهيئة شبكة مواصلات حديثة تربطها بظهيرها الشاسع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في رخاء المدينة التي تحولت إلى «باريس الشرق الصغيرة» والنقطة الرئيسة للتواصل التجاري والثقافي بين بلدان الغرب والإمبراطورية العثمانية، فشهدت حركية تغريب سريعة بين المسيحيين واليهود مقارنة بالمسلمين، وكانت المدينة الوحيدة ذات الأغلبية غير المسلمة، وهو وضع استثنائي داخل الإمبراطورية لم تتقبله الحركة القومية اليونانية ومن بعدها التركية، مما جعل التعايش بين الطوائف مستحيلا[5].

لم تعد إزمير التركية بعد العام 1922 تلك المدينة العثمانية التعددية المتنوعة، وتحولت إلى مدينة ذات إثنية واحدة مسلمة، نزح إليها سكانها الجدد من الأرياف الداخلية بالأناضول، وكان قسم منهم من السكان المستبدلين مع اليونان. وتواصل النمو الاقتصادي والديموغرافي للمدينة التي أصبحت حاضرة تضم 2.7 مليون نسمة، وتوسع عمرانها في طرف الخليج باتجاه الشمال (حتى مدينة مينيمين Menemen المرتبطة بها)، وعلى محاور الطرق الرئيسة. كما حافظت إزمير على مكانتها بوصفها ثاني مركز صناعي في تركيا بعد إسطنبول الكبرى وعلى دورها الدولي المهم (المعرض الدولي، والمؤتمرات، والتظاهرات الثقافية والرياضية) (M. Bazin, S. de Tapia, 2012, 228-229). وقد أُعيد بناء الجزء الأكبر من المدينة الذي دمّره حريق 1922، وفق مخطط تجاهل تماما البنية العمرانية القديمة، في حين شهد مركز المدينة عملية تكثيف على طول الواجهة البحرية.

إيونيا وشبه الجزيرة الإريترية

ترتبط إيونيا (Ionie) وشبه جزيرتها الإريترية المتقدمة في بحر إيجة قبالة شيو بالإضافة إلى شبه جزيرة أصغر مقابلة لساموس، ارتباطا وثيقا بأرخبيل إيجة

الشرقي، وتتصل جيدا بالداخل الأناضولي بواسطة ثلاثة أودية مهمة، اثنان منها يجريان من الشرق إلى الغرب، وهما: إيرموس (Ermos)، كايستروس (Kaïstros)، وثالث يجري من الشمال إلى الجنوب، وهو: مايندروس (Maiandros).

أسهم مناخ إيونيا اللطيف جدا ونورها الاستثنائي في جاذبيتها، وساعد على نشأة ثقافة يونانية بها سبقت في كل المجالات العصر الذهبي الكلاسيكي الأثيني. فوفد إليها «المستوطنون» اليونانيون الأوائل من آرغوليد (Argolide)، وبيوسيا (Béotie)، وكورينثيا (Corinthe)، وأيضا من آتيك (Attique)، وأوبي (Eubée)، وثيساليا (Thessalie)، وآركاديا (Arcadie)، وكان ذلك في العصور الأولى الغابرة منذ القرن الرابع عشر قبل الميلاد، التي شهدت تأسيس ميلي (Millet) وكولوفون (Colophon). وبحلول القرن العاشر قبل الميلاد كان الإيونيون قد رسّخوا وجودهم في عشر مدن قارية، ميلي، ميوس (Myous)، بريان (Priène)، أفسس (phèseE)، كولوفون، ليبيدوس (Lébédos)، تيوس (Téos)، كلازومينيس (Clazomènes)، إريثريا (Èrythrée)، فوكيا (Phocée)، بالإضافة إلى مدينتين في جزيرتي ساموس وشيوس. وفي القرن السابع قبل الميلاد توحدت المدن الاثنتا عشرة الإيونية (dodécapole ionienne) ضمن حلف مقدس (amphictionie) قائم على عبادة بوسايدون هيليكونيوس (Poseidon Héliconios) في معبد بانيونيون (Panionion) في بريان (Priène) (P. Lévêque, 1964, 99-101).

في هذه البيئة نشأت الحضارة الإيونية التي مهدت لظهور حضارة اليونان الكلاسيكية خصوصا حضارة أثينا. وكانت ميلي وشيو وفوكيا قبل القرن الخامس قبل الميلاد من أهم مدن العالم اليوناني، ومن القرن الثامن إلى القرن السادس قبل الميلاد قادت هذه المدن مشاريع استيطانية باتجاه البونط الأوكسيني (البحر الأسود) والبحر المتوسط الغربي (P. Lévêque, 1964, 211-216).

تطور قبالة شيو ميناء تشيسمي (Çemse)، خصوصا بعد 1700، وكانت نواته حصنا أقامه الأتراك، ليصبح ثاني موانئ آسيا الصغرى بعد إزمير، ونظرا إلى وقوعه في أقصى الغرب، فإنه استقطب المهاجرين اليونانيين من كامل بحر إيجة، خصوصا من ساموس، وليسبوس، وناكسوس، وجزر دوديكانيسيا (Dodécanèse). وقصدت موجة هجرة ثانية تشيسمي وقرى إريثريا بعد انتفاضة المورة (Morée) الـمُجهضة

التي أدت إلى انتصار البحرية الروسية بقيادة الأميرال أورلوف (1774) (Orlof) في مضيق شيو، وأسفرت أيضا عن قمع عثماني في المورة والجزر التي انسحب منها الروس، مما جعل الآلاف من اليونانيين الخائفين يقصدون إريثريا، وكانت نسبة الأتراك آنذاك لا تتجاوز 20 في المائة من سكان تشيسمي و2 في المائة من سكان مدينة آلاتساتا (Alatsata) المجاورة التي تعتبر أكثر مدن ساحل آسيا الصغرى يونانية بعد آيفالي.

وفي العام 1806، أصبحت تشيسمي (كريني (Krini) باليونانية) مقر أسقفية بكاتدرائيتها المعروفة بآجيوس شارالامبوس (Agios Charalmbos)، وتضررت من القمع الذي تلا ثورة العام 1821، غير أنها واصلت بعد إعادة إعمارها في 1832-1833، نشاطها تحت سلطة ميتروبول إيفيس حتى العام 1902، لتصبح بعد هذا التاريخ «ميتروبولاً» في حد ذاتها، وكانت فيها أربع كنائس أخرى ودَيْران اثنان، وفي العام 1911 كانت تنشط بالمدينة خمس مدارس يونانية، إضافة إلى نحو أربعين مدرسة في التجمعات السكانية الأخرى في إقليم الميتروبول، تستقبل 4 آلاف تلميذ، فضلا على نحو عشرين جمعية في مجالات مختلفة. وكانت آلاتساتا تضم ثلاث كنائس رعية، و85 مصلى صغيرا، وديرا خاصا بالنساء (M. Koromila, Th. Kontaras, 1997, 83-95).

كان القسم الشرقي من أريثريا يضم أهم مدينة يونانية في الساحل الغربي لآسيا الصغرى بعد إزمير، وهي مدينة فورلا (Vourla)، التي كان عدد سكانها 35 ألف نسمة، منهم 30 ألف يوناني، وما يزيد على 4 آلاف تركي، وأقل من ألف يهودي (تسعة أحياء يونانية، حي تركي، حي يهودي)[6]. وتوجد في فورلا إحدى أقدم المدارس في آسيا الصغرى وهي مدرسة «تو ميغالو شوليو» (To Megalo Scholeio) التي تأسست في العام 1700، وأطلق عليها اسم الفيلسوف القديم آناكساغور (Anaxagore)، وأعيد بناؤها في العام 1910 بطراز معماري كلاسيكي جديد وبلغ عدد تلاميذها آنذاك 1800 تلميذ (M. Koromila, Th. Kontaras, 1997, 117-129).

وفي شمال إزمير، عند مدخل الخليج، تقع مدينة فوكيا (بالايا فوكيا ونيا فوكيا) (Palaia Fokia, Nea Fokia)، وهي أصغر من فورلا وتسكنها أغلبية يونانية. فبالايا فوكيا، وهي الأكثر سكانا، كان يقطنها في العام 1904 نحو 7704 أشخاص منهم 6300 من اليونانيين الأرثوذكس (N. A. Chorbou, 1988, 61)، يشتغل

كثير منهم، مثل سكان فورلا، في زراعة الكروم وإنتاج العنب من نوع السلطانية والروزاكية (soultania, rozakia)، كما كان لهم نشاط مرتبط بمستنقعات نهر إيرموس المالحة الواقعة شمال المدينة، فكان الملح يُخزّن في صهاريج كبيرة بالمدينة ويُصدّر بواسطة السفن كما هي الحال بالنسبة إلى العنب. وكانت الطائفة اليونانية تحصّل ضريبة تُعرف بـ«ديموغيرونتيا» (dimogerontia) تُطبق على مبيعات العنب والملح وتسمح بتغطية معظم نفقات المدرستين اليونانيتين (البنين والبنات) اللتين كانت الدراسة فيهما إجبارية (N. A. Chorbou, 1988, 140-152).

خلاصة: انكسار الوحدة القديمة للمجال الجامع بين أرخبيل إيجة والساحل الأناضولي

ارتبط غرب آسيا الصغرى منذ العصور القديمة الأولى بحوض بحر إيجة الذي كان قلب العالم اليوناني. وتتدرج هذه الرابطة في الزمن الطويل وعلى كل الأصعدة: الاقتصادية، والديموغرافية، والثقافية، والسياسية. ولم يتوقف تبادل البضائع والسكان في هذا المجال الساحلي والأرخبيلي الذي كان البحر بالنسبة إليه كالشبكة التي نسجت عليها كل هذه الصلات والتي كانت عاملا مساعدا على حركة المبادلات المتنوعة. وترافق التلاحم بين الجزر والقارة بانفتاح على كامل منطقة البحر المتوسط، ظل حاضرا على الرغم من كل التحولات الجغرافية التاريخية من عهد المسينيين إلى الإمبراطورية الفارسية، ومن الممالك الهيلينستية إلى الإمبراطورية الرومانية والبيزنطية ثم العثمانية.

وشهدت الفترة الممتدة من نهاية القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين عدة هجرات للسكان من بلاد اليونان وجزرها نحو آسيا الصغرى الغربية والسهول الساحلية، وحتى إلى داخل الأناضول في شكل هجرات محدودة. وتغيّر الوضع الإقليمي في عهد القوميات، مع نشأة دولتين قوميتين (اليونان في 1829، تركيا في 1922)، وظهور حدود جديدة، فحُرمت جزر الأرخبيل الإيجي منذ معاهدة لوزان (1923) من نطاقها القاري المتقدم، في حين حُرم الأناضول من امتداده في الأرخبيل.

وقد انفتحت الحدود مجددا أمام المبادلات والتنقل مع تطور السياحة على جانبي الحدود، غير أن الحدود بين الدولتين القوميتين تظل خط كسر ومواجهة

عسكرية ممكنة بشأن الموارد الطبيعية للهضبة القارية وبعض الجزر الصخرية الصغيرة القريبة من السواحل التركية واليونانية، إضافة إلى الإشكاليات التي يطرحها التحليق في المجال الجوي. وستظل هذه التشنجات الظرفية والمتجددة حاضرة ما لم تُحل المسألة القبرصية. فجزيرة قبرص التي كانت تحت السلطة البريطانية، لم تستطع الحفاظ على وضعها باعتبارها دولة مستقلة يتعايش فيها اليونانيون والأتراك، إذ قُسّمت منذ العام 1974 إلى دولتين، ولم يسمح إدماجها في الاتحاد الأوروبي في العام 2004 بإزالة الشرخ القائم على جانبي الخط الأخضر، وإن فُتح هذا الأخير أمام حركة التنقل بين قسمي الجزيرة.

14

الواجهة الحدودية مع العالم العربي في جنوب شرق الأناضول

«ولاية الإسكندرون القديمة ومنطقة التماس بين سورية وكيليكيا، يطبعهما سياق إقليمي عربيّ-إسلامي يتعذر على تركيا تجاوزه في واجهتها الحدودية الجنوبية الشرقية مع العالم العربي الذي كان فترة طويلة جزءا من الإمبراطورية العثمانية»

هيمنت الإمبراطورية العثمانية أكثر من ثلاثة قرون على العالم العربي بدرجات متفاوتة، واضطرت إلى التخلي عنه في نهاية الحرب العالمية الأولى بضغط من القوى الغربية (إنجلترا وفرنسا). ولم تحتفظ تركيا المعاصرة من هذا الماضي إلا بمنطقة حدودية في الجنوب الشرقي من إقليمها في كيليكيا وفي الشرق، على طول الحدود مع سورية والعراق، تعيش فيها أقليات مسيحية ومسلمة ناطقة بالعربية. وقد ارتسمت منذ القرن الحادي عشر حدود جديدة في طوروس بين مجال مسلم ناطق بالتركية في الشمال الغربي وآخر مسلم ناطق بالعربية في الجنوب الشرقي ظل يسيطر عليه فترة طويلة العسكر الأتراك أو الأكراد.

ويقع الجنوب الشرقي للجمهورية التركية خارج الهضبة الأناضولية التي تفصله عنها سلاسل طوروس وطوروس الغربي. وفي الغرب، في جوف خليج الإسكندرون، تعتبر الهضاب الكلسية لكيليكيا تراخيا (كيليكيا الوعرة) وسهل كيليكيا الرسوبي امتدادا لسورية والعالم العربي من ورائها، وتكتمل هذه المنطقة شرقا بمنطقة سفوح التلال بين دجلة والفرات التي تمتد حتى كتلة هكاري (Hâkkâri) الجبلية، وتنحني قليلا نحو الجنوب أي باتجاه صحراء دير الزور وبلاد الرافدين اللتين تنتميان إلى العالم العربي. كما كانت كتلة هاتاي (Hatay) الجبلية الصغيرة على طول الساحل في الجنوب منطقة لجوء للأقليات الإثنية العربية والأرمينية. ولم تُلحَق هذه المنطقة الحدودية الممتدة من الشرق إلى الغرب، التي تمثل آخر ما تبقى داخل تركيا من الولايات العربية العثمانية، بالجمهورية التركية نهائيا إلا في فترة متأخرة (1939)، إذ كُلِّفت فرنسا باعتبارها قوة الحماية في سورية، بإدارة سنجاق الإسكندرون بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية.

حافظ هذا المجال فترة طويلة على تعدده الإثني: العرب، والأرمن، والسريان، والأكراد، والأتراك. وبعد أن كانت كيليكيا قاعدة لانطلاق الغزوات العربية في آسيا الصغرى البيزنطية، أصبحت مقرا لمملكة أرمينيا (القرن الثاني عشر). وكان من الصعب ترسيم هذه الحدود والدفاع عنها، وهي التي تمتد على طول 900 كلم، وتتبع في جزء منها خط السكة الحديد الرابط بين الأناضول وبغداد.

وقد أصبحت هذه المنطقة مجددا منطقة حساسة بسبب الحرب الأهلية الدائرة رحاها في سورية منذ 2011، إذ عبرها اللاجئون السوريون (نحو مليون لاجئ)، فضلا على ما تعرفه من حركة تهريب مرتبطة بالحرب. فما هي أبرز خصائص السياقات الإقليمية العربية التي ميَّزت المنطقة في الزمن الطويل؟ وكيف أعاد الاتحاديون والكماليون رسم مشهدها تماما لجعلها حدودا آمنة للدولة القومية التركية المتجانسة إثنيا؟ باعتبار أن هذا المجال تأثر كثيرا بعملية إبادة الأرمن. وأخيرا فإن هذه المنطقة التي لا تبعد كثيرا عن فلسطين وإسرائيل يمكن اعتبارها أيضا واجهة حدودية مع العالم اليهودي الذي أعاد تشكيل ذاته بتملّك ما اعتبره موطنا أصليا له في نهاية العهد العثماني وبمؤازرة القوى الغربية.

كل هذه المعطيات تجعل من الواجهة الحدودية الجنوبية الشرقية لتركيا نقطة التقاء وتصادمات ومبادلات بين شعبين إمبراطوريين في الزمن الطويل: العرب والأتراك، وشعوب أخرى حافظت على وجودها: الأرمن، واليهود، والآشوريين-الكلدان، والأكراد. وقد واجهت الدولة القومية التركية صعوبات جمة في مسعاها إلى تملك هذا المجال الذي لم تشهد حدوده المتأزمة استقرارا كاملا حتى اليوم.

الغزوات العربية في آسيا الصغرى (ق. 7 - 9 م)

كانت الغزوات العربية موسمية شبه سنوية، اتخذت شكل عمليات عسكرية برية من نوع حرب العصابات أو الغارات، أما في البحر فيمكن وصفها بالقرصنة. ودامت هذه الأعمال من القرن السابع إلى القرن التاسع. ولم ينجح العرب في الاستقرار بشكل دائم في هذه المناطق أو في ضمها نهائيا إلى البلاد المفتوحة، على الرغم من إصرارهم والوسائل التي سخّروها والصراعات الداخلية بين القوى المحلية (H. Ahrweiler, 1971, 6-7). وشملت الغارات العربية آسيا الصغرى كلها ما عدا ساحل البحر الأسود. وأصبحت كيليكيا التي سيطر العرب على جلّها ولاية ثغور تنطلق منها معظم الحملات، وكذلك الشأن بالنسبة إلى حوض الفرات في ميليتين (Mélitène) أو كوماجين (Commagène) (جيرمانيسيا Germanicée).

وكان العرب يعبرون طوروس عند أبواب كيليكيا (خوانق بوداندوس Podandos) أو خوانق آداتا (Adata). وكانت أولى مراحل الحملات العسكرية منطقتي كابادوكيا (Cappadoce) وليكاونيا (Lycaonie)، وتنتهي محاور الغزو المختلفة عند أحواض أنهار آسيا الصغرى، غير أن العرب نادرا ما نجحوا في إخضاع المدن الكبيرة، وانحصرت أعمالهم غالبا في نهب أرياف كابادوكيا وليكاونيا وإيزوريا (Isaurie)، في حين عانت الجهات الساحلية كثيرا الهجمات البحرية للأساطيل الكريتية والكيليكيا التي شلّت حركة الملاحة والتجارة في بحر إيجة، مما نتج عنه إفقار السكان بسبب تراجع الزراعة وانكماش النشاط التجاري والصناعي، وأدى إلى التقهقر الاقتصادي لعدة مدن تجارية.

قاومت بيزنطة الغزوات العربية، واعتمدت أساسا على تقسيم إقليمها «إلى عدد من المقاطعات العسكرية المستقلة عن المقاطعات القديمة، يدافع عنها جيش محلي

يجند أفراده محليا ويشرف على قيادته زعيم عسكري يُعرف بـ«الستراتيج» (stratège)، يساعده ضباط وموظفون، وتوكل له السلطات المدنية والعسكرية المطلقة في المنطقة الثيم (thème) التي يكلف بإدارتها» (H. Ahrweiler, 1971, 20).

ومُنح الجنود البيزنطيون أراضي يمكنهم توريثها، فكان ذلك عاملا جعلهم يشكلون جيشا أكثر فعالية والتزاما من جيوش المرتزقة السائدة في ذلك العهد. وأُدخلت في الوقت نفسه إصلاحات على البحرية حيث أُنشئت ثيمات أو مناطق بحرية لدى كل منها أسطول خفيف لحراسة السواحل يُجهز محليا، وتعزز هذه الأساطيل الأسطول الإمبراطوري العامل في أعالي البحار الذي يضم سفنا من نوع «الدرومون» (dromons)، وهي سفن ثقيلة تستعمل قذائف النار للدفاع عن نفسها.

سمح هذا التنظيم العسكري والإداري للإمبراطورية البيزنطية بمقاومة وإفشال المشروع العربي لفتح آسيا الصغرى (H. Ahrweiler, 1971, 22). وارتبطت فعالية النظام الدفاعي ببناء خط دفاعي حقيقي يتكون من قلاع أُقيمت في النقاط الاستراتيجية تسمح بمراقبة المسالك التي يتبعها الغزاة. وكانت هذه القلاع المعروفة بـ«الكاسترا» (kastra) تستقطب سكان الأرياف المحيطة الذين كانوا عرضة للغزاة العرب، فتحولت هذه القلاع إلى مراكز إدارية واقتصادية حقيقية، مثل: آتالي (Attalée)، وميلي (Milet)، وأفسس (phèseÉ)، ونيقية (Nicée)، وسينادا (Synada)، ونيكوميديا (Nicomédie)، وإزمير (Smyrne)، وآموريون (Amorion).

وعلى الرغم من ضعف سلطة الخلافة العباسية في بغداد في القرن العاشر، خرج أمير حلب سيف الدولة (916 - 967 م) منتصرا من مواجهته البيزنطيين حتى أواخر خمسينيات القرن العاشر، واستعان في ذلك بجيش من المرتزقة يضم خليطا من البدو، والأكراد، والرماحين الأتراك، والديلميين (Daylamites)، وهي قبيلة من شمال إيران يتميز رجالها برباطة الجأش في التضاريس الصعبة. وكان هؤلاء المجاهدون الغازي (gazis) مدفوعين بروح قتالية عالية أضفت فعالية على مقاومتهم في المواقع الحدودية المحصنة. بيد أن الدولة التي أنشأها العباسيون في شمال سورية ومنطقة الجزيرة للتحكم في الطرق التجارية وتوفير

المداخيل لم تكن بالحجم الذي يسمح لها بتحقيق نصر حاسم على الإمبراطورية البيزنطية (C. Personnaz, 2013, 73-79).

استرجاع كيليكيا من طرف البيزنطيين

أبعد استرجاع نيسيفور فوكاس (Nicephore Phocas) لكريت في العام 961م، بعد حصار وسقوط شانداكس (Chandax)، تهديدات المسلمين عن السواحل البيزنطية في المتوسط الشرقي. وسمحت السيطرة على البحر للبيزنطيين بتركيز جهودهم بفعالية أكبر على الحدود الشرقية لآسيا الصغرى. فانهزم سيف الدولة أمام ليون (Léon)، أخي نيسيفور فوكاس، في أحد خوانق طوروس، وكان سيف الدولة عائدا عندها بغنائم كثيرة من حملة عسكرية مظفرة.

بعدها قاد ليون في العام 962م حملتين مظفرتين في المنطقة الممتدة من كيليكيا إلى الفرات، واستولى على عدة مواقع محصنة: آنازرب (Anazarbe)، ومرش (Marash)، ومنجب (Manjib) وهيارابوليس (Hiérapolis). ولم يتوقف إلا عند أسوار حلب التي لم يحاول الاستيلاء عليها مفضلا الرجوع إلى قيصرية (Césarée) في كابادوكيا ليتمتع بنشوة النصر وحتى يكون على اطلاع على ما كان يجري في القسطنطينية من مناورات حول خلافة الإمبراطور رومان (Romain) الذي مات فجأة.

وفي العام 963م أُعلن ليون إمبراطورا بدعم من الجيش والشعب، وحتى يحصن الحدود الشرقية ويحمي الإمبراطورية بصفة دائمة من غارات وتدخلات العرب، تعيّن عليه إخضاع كيليكيا تلك المنطقة المحورية بين سورية ومن ورائها العالم العربي من جهة، وآسيا الصغرى من جهة أخرى، إذ لم تعد سلسلة طوروس الجبلية وخوانقها (مثل أبواب كيليكيا) كافية لضمان حماية الأراضي البيزنطية (C. Personnaz, 2013, 81-96).

كان سهل كيليكيا المثلث والمنحصر بين البحر والجبال ونهر آمانوس (Amanus) خاضعا للعرب الذين كان بإمكانهم شن غارات متكررة على الهضبة الأناضولية وحتى آسيا الصغرى الغربية. كما كان سهل كيليكيا ملجأ لمجاهدي البحر المسلمين بعد أن طُردوا من جزيرة كريت، فاتخذوه قاعدة لغاراتهم البحرية على سواحل المتوسط الشرقي. «وكانت كيليكيا بالنسبة إلى العالم الإسلامي بمنزلة

القاعدة المتقدمة، يقصدها المحاربون المسلمون الراغبون في أداء واجب الجهاد ضد المسيحيين». (C. Personnaz, 2013, 147).

وكان نيسيفور فوكاس قد استولى على موبسويستي (Mopsueste) وطرس (Tarse) وطرد السكان المسلمين منهما وعوضهم بمسيحيين وخاصة الأرمن، ووصل الأسطول المصري متأخرا، بحيث ضُمّت طرس إلى الإمبراطورية البيزنطية، واتخذت مقرا لـ«ستراتيج» يشرف على شؤون مقاطعة جديدة (ثيم)، فاسترجعت الإمبراطورية بذلك إقليما مهما جدا في حماية آسيا الصغرى البيزنطية.

وفي العام 969م، سقطت أنطاكية بعد حصار طويل، قبل سقوط حلب، لتُلحَق قسم كبير من شمال سورية بالإمبراطورية البيزنطية، وتصبح الحدود الشرقية لآسيا الصغرى البيزنطية، التي تشمل أيضا مقاطعتين أرمينيتين (ثيودوزيوبوليس Theodosioupolis، وطارون Taron)، قريبة إلى حد كبير من حدود تركيا الحالية. وبعد استيلائه على كريت ثم كيليكيا استحوذ نيسيفور فوكاس على قبرص ليستكمل تأمين سواحل المتوسط الشرقي (C. Personnaz, 2013, 141-152).

السياق الإقليمي العربي - الإسلامي

يخضع المجال الذي تغلب عليه الثقافة العربية والدين الإسلامي إلى سياق خاص به، يختلف كثيرا عن السياقات التي تحكمت في الدول والمجتمعات السابقة، وإن تبنى المجال العربي الإسلامي بعض العناصر السابقة له. وطبعت هذه السياقات منطقة الشرق الأوسط بكاملها على الرغم من أن الهيمنة العسكرية والسياسية العربية لم تدم سوى بضعة قرون (من القرن السابع إلى القرن العاشر)، لتحل محلها أنظمة حكم إسلامية أخرى (خاصة منها التركية) حتى بداية القرن العشرين. ويمكننا توصيف السياق الإقليمي الخاص بالمجال العربي الإسلامي، الذي لايزال حاضرا في المجال الذي تشغله الدول العربية الحالية.

ففي هذه المناطق الجافة والصحراوية وشبه الصحراوية تؤدي عصبية البدو الرحل دورا محوريا، إذ كانت مهيمنة سياسيا على حساب الفلاحين المستقرين الذين لم تكن لديهم وسائل الدفاع، وتستغلهم المدن القديمة منها وتلك التي تملكت الموروث الثقافي للعهود السابقة. وفي مثل هذه الظروف انعدمت العلاقات

التلاحمية بين المدن والأرياف المحيطة بها خلافا لما يسود في الحضارات الزراعية في الغرب أو في الشرق الأقصى، ولم توجد وطنية مرتبطة بالأرض والدفاع عنها، فإذا استثنينا طاعة الحاكم أو الزعيم القبلي يغلب شعور قوي بالانتماء إلى الجماعة الدينية أي «الأمة» التي تمثل أهم واقع «وطني».

حلّل ابن خلدون في القرن الرابع عشر الآلية التي قامت عليها الدولة الإمبراطورية الأموية ثم العباسية، وتقوم هذه الآلية على فصل بين السكان الحضر المستقرين المنتجين في مجالي الفلاحة والحرف والذين كان معظمهم في القرنين الأولين للإسلام مسيحيين ويهودا وزرادشتيين، من جهة، والبدو العرب المتشبعين بالعنف القبلي (العصبية) الذين يضمن هيمنتهم باعتبارهم فاتحين. وبين القرنين التاسع والثاني عشر الميلاديين تغيّرت المعادلة بعد دخول أغلبية السكان وتحولهم إلى الثقافة العربية، بحيث انتقل العنف الحربي من العرب إلى «عصبيات» أخرى وخاصة التركية (المماليك، والسلاجقة، والعثمانيين) والمغولية[1].

لم تكن الحدود بين الدول والمناطق محددة وراسخة كما هي الحال في المجتمعات الزراعية، فقد كانت حدودا مؤقتة وغير واضحة المعالم، تتغير وفقا لموازين القوى. وعادة ما يلجأ السكان الحضر المشتغلون بالفلاحة إلى المناطق الجبلية ليأمنوا غارات البدو، أو إلى أحواض الأودية حيث يكون الري ممكنا وتكون المدن قادرة على الدفاع عن المجال الذي يضمن تموينها. وقد وصف كزافييه دو بلانهول (X. de Planhol, 1968) حركات توسع البدو التي وصفها بـحركات «التحول إلى البداوة» (bédouinisations). فلم يكن هناك توافق بين سكان المدن وأهل الريف المحيطين بهم، بل تجاور بين جماعات دينية أو نحل دينية مختلفة مستعدة على الدوام للتنازع فيما بينها، فلا وجود للتماسك الإقليمي كما في مجتمعات الغرب والشرق الأقصى. ولم يكن التضامن السياسي الديني قائما على الجيرة، فهو قد يجمع جماعات تفصل بينها مسافات قد تطول أو تقصر وفقا للانتماء إلى مجموعة سياسية دينية.

كان نمط التنظيم المحلي الأكثر انتشارا المنطقة الحضرية، أي منطقة نفوذ وهيمنة المدينة على الريف المحيط بها: فهناك المدن الواقعة عند التقاء طرق المواصلات الدولية والرابطة بين القارات، والمدن التي تتوسط وحدات إقليمية طبيعية متجانسة (دلتا، أو حوضا صغيرا، أو واحة، أو سهلا مستقلا). هذا ولم توجد

إلا نادرا بنى محلية تجمع بين أقاليم اقتصادية متكاملة مثل السهل والجبل. وكانت المراكز الحضرية عموما مستقلة بعضها عن بعض، فليست هناك شبكات حضرية تراتبية. وتمثل مدينة حلب في الجنوب الغربي ومدينتا الموصل وكركوك في الجنوب الشرقي أهم الأقطاب الحضرية العربية في المنطقة الحدودية، وكانت للجمهورية التركية لفترة طويلة مطالب بضم الموصل وكركوك. وتقابل مدينة ديار بكر ومدينة غازي عنتاب اللتين عملت الدولة التركية على تطويرهما لتأكيد سلطتها في هذا المجال، مدن عربية وكردية على الجانب الآخر من الحدود.

أما ولاية الإسكندرون القديمة ومنطقة التماس بين سورية وكيليكيا، فيطبعهما سياق إقليمي عربي إسلامي يتعذر على تركيا تجاوزه في واجهتها الحدودية الجنوبية الشرقية مع العالم العربي الذي كان فترة طويلة جزءا من الإمبراطورية العثمانية.

الولايات العربية داخل الدولة العثمانية

سببت القومية التركية الإقصائية التي روّج لها الاتحاديون تدهورَ العلاقات بين إسطنبول والولايات العربية. فقد عمل الاتحاديون على فرض استعمال اللغة التركية في المدارس والمحاكم مهما كلّفهم الثمن، مما أوجد رد فعل عربيا رافضا. وقد طُرحت للنقاش فكرة الفدرالية العثمانية التي تتمتع فيها الولايات العربية بالاستقلالية، لكنها أُجهضت في خضم التمرد العربي خلال الحرب العالمية الأولى بسبب سياسة جمال باشا القمعية في دمشق وبيروت، ثم الثورة العربية في العام 1916 التي شجعها إن لم نقل أشرف على تنظيمها البريطانيون. ووضعت اتفاقيات سايكس-بيكو (Sykes-Picot) (1916) بين الفرنسيين والإنجليز حدا للوجود العثماني في العالم العربي الذي قُسِّم إلى مناطق نفوذ بين القوى الأوروبية الغربية (H. Bozarslan, 2013, 271-273). وقبل ذلك، في القرن التاسع عشر، هدد محمد علي (1815-1871) الإمبراطورية بعمله على تأكيد استقلالية مصر وتحديثها.

تسمح جداول التوزيع اللغوي للسكان وفقا للإحصاءين التركيين في العامين 1950 و1965 بتمييز الأقليات المسلمة في تركيا والمنتشرة جغرافيا على نطاق واسع. فالناطقون بالعربية منهم، وهم الأكثر عددا (347690 من مجموع 521712 نسمة في العام 1960)، يسكنون مناطق تعتبر امتدادا لسورية، وينقسمون إلى

أربع مجموعات متباينة: فأكثرهم عددا سكان ما كان يُعرف بسنجاق الإسكندرون (هاتاي) الذي ألحق بالجمهورية التركية في العام 1939، غير أن نسبتهم في هاتاي تراجعت من 37 في المائة من مجموع السكان في العام 1950 إلى 18 في المائة في العام 2005 بسبب توافد أعداد كبيرة من المهاجرين الناطقين بالتركية إلى هذا الإقليم الذي شهد طفرة اقتصادية كبيرة.

وينقسم عرب هاتاي مثل جيرانهم في المناطق السورية المجاورة إلى علويين وسنيين حنفيين. وإذا كان العرب يشكلون قلة في ولاية غازي عنتاب التي يغلب عليها الطابع التركي وتشهد تطورا اقتصاديا كبيرا، لكنهم أكثر عددا في الجهات الواقعة إلى الشرق في ولايتي سانهورفة (Sanhurfa) وماردين (Mardin)، وحول سافور (Savur) ومديات (Midyat)، وفي الشمال عند سفح طوروس الشرقي، كما في سهل جوروكوفا (Curukova)، حيث استقر فلاحون نُصيريون قدموا من مقاطعة اللاذقية ومصريون جاءوا للعمل في المساحات المسقية (زراعة الخضر والقطن) (M. Bazin, 2005, 399-400).

المنطقة الحدودية مع العالم العربي

رُسمت الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا بدقة على مدى عقدين من الزمن (1920-1940). فهذه الحدود الخطية المحددة جغرافيا والمراقبة عسكريا والمجسدة ماديا، كانت أمرا جديدا بالنسبة إلى الشرق الأوسط بعد العهد العثماني، فتعين فرض وتكثيف سلطة الدولة فيها كما في كامل القطر التركي: الجهاز الأمني، والبيروقراطية، والمدارس، ووسائل الاتصال الحديثة (السكة الحديد، والتلغراف، والطرق)، مما ألغى نموذج التنظيم القديم القائم على المناطق العازلة أو الثغور الحدودية حيث تكون حدود السيادة غامضة. وقد قاوم سكان المناطق الحدودية الذين تعودوا على استقلالية كبيرة توسع سلطة الدولة، كما يتبين من انتفاضات الأكراد بين العامين 1925 و1938 (الشيخ سعيد، ودرسيم).

ومن أجل تأكيد سلطتها التي كانت لاتزال مهلهلة لجأت الجمهورية التركية إلى أعمال قمع واسعة، واضطر المتمردون الأكراد وأرمن كيليكيا الذين نجوا من المجازر والتهجير إلى اللجوء إلى الأراضي السورية الخاضعة لإدارة الحماية الفرنسية (S. Altug,

99-B. T. Thomas White, 2009, 92). فكانت الحدود الجديدة بمنزلة الحاجز المنيع الذي يجعل الأرض التركية في مأمن من المتمردين والمسيحيين غير المرغوب فيهم، ويسمح للدولة بترسيخ سلطتها على ما تبقى من السكان. أما بالنسبة إلى الفرنسيين الذين فرضوا نظام الحماية على سورية بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، فلم تكن هذه الحدود بالنسبة إليهم حدودا للقطر السوري بل كانت حدودا إمبراطورية شبيهة بـ«الليمس» (Limes) الروماني، فاستقبل الفرنسيون اللاجئين الأكراد والأرمن والسريان لتعزيزها وتشكيل منطقة تفصل المسلمين السوريين العرب عن المسلمين الأتراك، مما عزز الشعور القومي السوري الذي عارض سلطات الحماية خشية إنشاء وطن قومي أرميني على الحدود الشمالية لسورية وطرد السكان العرب من تلك المناطق (S. Altug, B. T. Thomas White, 2009, 102-103).

وقد أظهرت دراسة حول ولاية ومدينة ماردين (F. Deli, 2009, 98-117) الفسيفساء الإثنية الآيلة إلى الزوال التي كانت تميز هذه المنطقة الحدودية، كما بيّنت الدور الذي أدته الحدود منذ نهاية عشرينيات القرن العشرين في كسر المحور التاريخي للتجارة بين الموصل وبغداد من جهة، وحلب من جهة أخرى. وفي إحصاء 1965 (آخر إحصاء سجلت فيه لغات السكان)، كان الأكراد يشكلون 67 في المائة من سكان الولاية، والعرب 20 في المائة ، والأتراك (أي الذين يعتبرون التركية لغتهم الأم) 9 في المائة، وكانت أغلبية السكان من المسلمين (93 في المائة) مع أقلية من المسيحيين السريان (5.7 في المائة)، وفي تلك الفترة بدأت سياسة فرض التجانس الإثني التي اتبعها الكماليون تؤتي أكلها: فلم يعد هناك وجود للأرمن، وحتى لليزيديين والشمسيين (Shemsi)، في حين هاجر اليهود إلى إسرائيل في العام 1948. واستفاد العرب من روابطهم الأسرية على جانبي الحدود في تجارة التهريب والهجرات الموسمية للعمل، وشجع على ذلك الفارق الاقتصادي بين البلدين، وكانت هذه الأسفار تؤدي عادة إلى الزواج (تعدد الزوجات). وأصبح العرب المسلمون يمارسون النشاطات الحرفية والتجارية التي كان يقوم بها الأرمن والسريان.

وتشهد المنطقة تحولات عميقة بسبب الحرب الأهلية السورية المشتعلة منذ 2011، فعوضت التجارة العابرة للحدود بنشاط تهريب الأسلحة والوقود والمواد الغذائية، ويشهد هذا النشاط ازدهارا غير مسبوق. كما لجأ أكثر من مليون سوري إلى تركيا،

يتوزع معظمهم بين نحو ثلاثين مخيما للاجئين غير بعيد عن الحدود، وتشهد الحدود بين تركيا وسورية الممتدة على مسافة 900 كلم وضعا شديد التأزم (J. Parkinson, 83-N. Malas, A. Albayrak, 2013, 82). وفي فترة تاريخية سابقة تأثرت كيليكيا في الغرب ومنطقة ديار بكر[2] في الشرق كثيرا بإبادة الأرمن وتبعاتها التي يجب تحليلها لفهم وضع هذه المنطقة الحدودية.

كيليكيا وإبادة الأرمن

تشمل كيليكيا ولاية أضنة والأجزاء الغربية من ولاية حلب في العهد العثماني، وكانت تنقسم إلى كيليكيا السهول في الشرق، وهي كيليكيا الخصبة الغنّاء، ذات الغطاء النباتي الكثيف في الشمال (طرس)، وكيليكيا الوعرة أو كيليكيا تراخيا الجبلية ذات المناخ البارد، وهي منطقة فقيرة تغطيها غابات رائعة (سيلينونت Selinonte). وكان السوريون يسكنون جزءا من كيليكيا مع وجود مدن يونانية على السواحل، وخضعت لملوك مقدونيا والسلوقيين ثم البطالمة، وأصبحت في العام 63م مقاطعة رومانية اتخذها القراصنة قاعدة لهم، ثم فتحها العرب في القرن السابع، لتخضع أخيرا للسلطة العثمانية. وبعد الاحتلال المصري في عهد محمد علي استقر بها فلاحون وتطورت بها زراعة الأرز. وكان المنعرج الحاسم في تاريخها توافد المهاجرين (muhacir) أي اللاجئين المسلمين من البلقان والقوقاز. وأصبح السهل حاليا قطبا زراعيا كبيرا يستقبل العمال الذين يقصدونه موسميا، ويقدر عدد العاملين منهم في زراعة القطن وحدها بأكثر من 100 ألف عامل. ويصل نطاق تأثير المنطقة إلى طوروس الشرقي والطوروس الغربي، وحتى كردستان.

منحت اتفاقيات سايكس بيكو المبرمة بين فرنسا وإنجلترا (1916) لفرنسا سلطة حماية تدير بموجبها كيليكيا ومنطقة الإسكندرون بعد هدنة مودروس (Moudros) (1918) التي رسّمت هزيمة الإمبراطورية العثمانية. فاضطر الجيش العثماني الثاني المرابط بديار بكر إلى الانسحاب، ولم يترك إلا قوات من الدرك لحفظ الأمن، وعندها حاول الفرنسيون احتلال كيليكيا بالاعتماد على كتائب أرمينية تابعة لفرقة الشرق (Légion d'Orient) التي جُندت في مصر ومعظم أفرادها من اللاجئين الأرمن المتحدرين من الأناضول ومن مناطق مختلفة من الشرق الأوسط وحتى من أوروبا.

وكانت هذه الفرقة الأرمينية تفتقر إلى الانضباط، دافعها الوحيد الرغبة في محاربة الأتراك والمسلمين عموما وإلحاق خسائر جسيمة بهم.

ونظرا إلى الفوضى التي أحدثتها فرقة الشرق الأرمينية والتي زاد من حدتها توافد اللاجئين الأرمن من مختلف جهات الأناضول آملين في بعث وطن أرميني لهم بكيليكيا، اضطر الحلفاء الفرنسيون والإنجليزيون إلى ترحيل القوات الأرمينية واستبدالها بقوات بريطانية في مارس 1919، غير أن الاضطرابات بين الأتراك والأرمن استمرت حتى الرحيل النهائي للقوات الفرنسية والقسم الأكبر من الأرمن في ديسمبر 1921. وفي العام 1939 انتهى الاحتلال الفرنسي لكيليكيا وسنجاق الإسكندرون، وهما امتدادان جغرافيان لسورية التي كانت تحت الحماية الفرنسية.

وقد تحولت منطقة أضنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى أهم مناطق إنتاج القطن في العالم إلى جانب مصر التي استفادت معها من انهيار الإنتاج الأمريكي (بسبب حرب الانفصال الأمريكية). وكان للأرمن الموجودين بكثرة في القطاع الأوسط من الولاية وفي المدينة، وبالتحديد في حي خضير-إلياس (Khidir-Ilyas) حول كنيسة سانت إيتيان (Saint-Ètienne)، دور ريادي في الترويج لزراعة القطن، فشكلوا ملكيات كبرى في الأراضي الخصبة بسهل أضنة حيث كانوا يمارسون زراعة صناعية تتجه أكثر فأكثر نحو المكننة. كما طوّر الأرمن صناعة تحويلية لإنتاج خيوط القطن، ولقي هذا النشاط تشجيعا من فرنسا وإنجلترا، وكذلك ألمانيا التي استثمرت في التجهيزات، وتهيئة موانئ التصدير في مرسين والإسكندرون، وأنظمة الري، والصناعة التحويلية منذ العام 1905 (شركة القطن الألمانية-الشرقية German-Levantine -Cotton Company) (Ugur Ümit Üngor, Mehmet Polatel, 2011, 107-109). وانعكس هذا الوضع إيجابا على الأرمن الذين أصبحت لديهم 25 مدرسة في العام 1902 في أضنة وسيس (Sis) في منطقة كانت في الماضي مركزا لمملكتي الباغراتيد (Bagratides) والروبينيد (Roubénides) الأرمينيتين (ق. 12-13م).

ازدادت التشنجات الإثنية بين الأرمن والأتراك المحليين حدّة بعد مجازر 1895 في عهد عبدالحميد الثاني. وفي العام 1909 تعرض 30 ألف أرميني لمجزرة ظلت من دون عقاب، وكانت تلك مقدمة لإبادة 1915 التي حدثت في صيف تلك السنة بمبادرة من جمعية الاتحاد والترقي (CUP) التي وضعت مشروع نزع الطابع الأرميني عن

مدن أضنة ومرسين وسيس وطرسوس، وكذلك سهل أضنة. وهُجّر كل الأرمن باستثناء العاملين في خط سكة بغداد وقوات الجيش[3]. وأُعطيت أوامر بتحويل ملكية كل المعامل والدكاكين والمخازن والورش إلى شركات تركية، ومُنع منعا باتا بيعها من طرف ملاكها الأرمن (Ugur Ümit Üngor, Mehmet Polatel, 2011, 111-115)، وصادرت الدولة التركية كل المباني والأملاك المنقولة المملوكة للكنيسة الكاثوليكية الأرمينية (Catholicossat) في مدينة سيس.

وبما أن ثلثي متاجر ومصانع أضنة كانت ملكا للأرمن أو تابعة لهم، فقد انهار اقتصاد الولاية من فوره، فأقفر البازار، وسببت عمليات التهجير والمجازر نقصا فادحا في اليد العاملة المؤهلة في الصناعة القطنية. وكانت الإبادة أكثر عنفا وفعالية في أضنة مقارنة بالولايات الأخرى نظرا إلى ماضيها الذي يميزه العنف ضد الأرمن ووجود مطالب تاريخية قومية أرمينية في المنطقة، فضلا عن الأثر الذي تركه احتلالها من طرف الحلفاء.

وأشرف على أعمال الإبادة الأتراك المحليون الذين تطوعوا في كتائب الموت المتعاونة تعاونا وثيقا مع نظام جمعية الاتحاد والترقي، واستفاد الأعيان الأتراك المحليون كثيرا من الوضع المستجد، إذ استحوذوا على الأراضي والصناعات القطنية التي استرجعت أهميتها في أربعينيات القرن العشرين، بعد أن شهدت تراجعا كبيرا في الإنتاج في 1915 والسنوات التي تلتها، وأصبحت تركيا أحد أهم البلدان المنتجة للقطن في مطلع القرن الحادي والعشرين (Ugur Ümit Üngor, Mehmet Polatel, 2011, 120-132).

ولاية ديار بكر: فسيفساء إثنية معقدة حتى 1915

تقع ولاية ديار بكر بين دجلة في الشرق، والفرات في الغرب، والأراضي المرتفعة الأرمينية والكردية في الشمال، وصحراء بلاد الرافدين في الجنوب؛ ويتميز مناخها القاري بفوارق كبيرة بين الصيف والشتاء. ولم تكن المنطقة قد دخلت عصر الصناعة، وتغلب عليها زراعات معاشية يمارسها الفلاحون ونشاط الرعي المرتبط بالرُّحّل.

تنتصب مدينة ديار بكر كالقلعة فوق هضبة بازلتية تحيط بها إحدى انحناءات نهر دجلة، وكانت تضم عدة أحياء، أحدها مسيحي وآخر مسلم.

وفي القرن التاسع عشر اتُّخذت المدينة مقرا للجيش العثماني الثاني وأحد أكبر سجون الإمبراطورية العثمانية. وتتميز تركيبتها الديموغرافية بتنوع إثني كبير في الريف والمدينة على حد سواء، فكان معظم الأرمن فلاحين يعيشون في قرى ضمن أسر كبيرة تُعرف بالجيرداستان (gerdastans)، خاصة في مقاطعات ليس (Lice)، وسيلفان (Silvan)، وبتشيري (Beçiri)، وبالو (Palu). أما الأكراد الذين يدينون كلهم بالإسلام فيُصنفون وفق نمط عيشهم: الأكراد القبليون أو غير القبليين، شبه الرحل أو الحضر. وتنتشر في المنطقة عشرات القبائل القوية الخاضعة لسلطة زعماء يُعرفون بالآغوات يسيطرون على مساحات شاسعة، ويمكنهم تجنيد آلاف الرجال، وحتى 10 آلاف رجل، في صراعهم الدائم من أجل السلطة والغنائم والدفاع عن الشرف. وكان الأكراد غير القبليين فلاحين بسطاء يُعرفون بالكورمانج (kurmanc) أو رجال دين يُطلق عليهم لقب المشايخ (mesayih) (Ugur Ümit Üngor, Mehmet Polatel, 2011, 133-134).

ويدفع معظم الفلاحين، بغض النظر عن انتمائهم الإثني، إتاوة وضرائب للزعماء وكبار ملاك الأراضي الأكراد. كما كانت المنطقة موطنا لنحو ألف يهودي لهم كنيسهم، بيد أنهم كانوا لا يظهرون كثيرا وسط العدد الكبير من المسيحيين والمسلمين، وكانوا يزاولون التجارة الصغيرة وزراعة البساتين.[4] كما يعيش الآلاف من العرب في قرى في مقاطعتي ماردين ومديات في الجنوب. أما السريان الذين يُعرفون أيضا بالآشوريين أو الآراميين فكانوا يقطنون منطقة جبلية في الجنوب الشرقي حول مديات، وينتمون إلى مذاهب مسيحية مختلفة، فمنهم: الأرثوذكس، والبروتستانت، والكاثوليك، والنسطوريون، والكلدان. كما كانت جماعات صغيرة من الغجر تعيش في المراكز الحضرية، فضلا على جماعات من الشمسيين المتحدرين من الزرادشتيين. هذا وكانت ولاية ديار بكر في العام 1913 تضم 1954 يهوديا، و104818 مسيحيا، و434236 مسلما، أي ثلثا من المسيحيين وثلثين من المسلمين.

يميز هذه التركيبة الاجتماعية-الإثنية المعقدة حدود غامضة وتداخل بين الهويات المختلفة. فكانت الولاءات متعددة، والقرى المختلطة والانقسامات القبلية والإثنية كثيرة، إذ تتداخل مصالح القبيلة أو القرية مع المصالح الإثنية والدينية أو الولاءات،

مما يؤدي إلى تواصل ثقافي بين المجموعات المختلفة، بحيث يمكننا الحديث عن ثقافة محلية خاصة بمنطقة ديار بكر، اكتست فيها الثقافة الشفوية والشعراء الشعبيون وقراءة الجرائد بصوت عال في المقاهي أهميةً كبيرة في مجتمع تغلب عليه الأمية. وكانت الطرق الدينية المؤثرة مثل النقشبندية (Naksibendi)، والقادرية، والرفاعية، والكفروية (Küfrevi) نشيطة بين الزازيين والأكراد والعرب بواسطة مدارسها الكبرى (Ugur Ümit ÜngÖr, Mehmet Polatel, 2011, 134).

وفي العام 1895، في عهد عبدالحميد، شملت المجازر 25 ألف أرميني، وأُجبر الأرمن على اعتناق الإسلام، وأُحرقت بيوتهم ودكاكينهم في المدينة وفي القرى. وكانت النزاعات القبلية ظاهرة مستديمة. وكان معظم تجار بازار ديار بكر من الأرمن والسريان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحرفيين، في حين تحكم الأكراد في تجارة المواشي، واشتغل الزازيون في قطع الأشجار والنقل بالقوارب عبر نهر دجلة. وكانت بعض الأسر المسلمة الثرية والنافذة تهيمن على الساحة الاجتماعية والسياسية في المدينة، أما الأرياف فانعدم فيها الأمن منذ تفكيك الإمارات الكردية في منتصف القرن التاسع عشر (Ugur Ümit ÜngÖr, Mehmet Polatel, 2011, 135-136).

الآثار المدمرة لإبادة الأرمن في ديار بكر

في شهر مارس 1915 عُين الدكتور محمد رشيد (Dr. Mehmet Reshid) حاكما على ولاية ديار بكر، وهو سليل أسرة شركسية تتحدر من القوقاز الروسي، فاستقدم معه ميليشيا مكونة من 30 إلى 50 شركسيا، عززها بسجناء محررين محكوم عليهم في جرائم الحق العام، وهذا ما منحه سلطة أكبر من سلطة حكام الولايات العاديين. وكان محمد رشيد مهووسا بخطر القومية الأرمينية، فشكل هيئة كلّفها بوضع خطة «لإنهاء المسألة الأرمينية»، واضطلعت هذه الهيئة بتحقيقات ميدانية بمساعدة الميليشيا. كما تابع الوالي أعداء جمعية الاتحاد والترقي، فأوقف وسجن 600 من الأعيان وأصحاب الحرف الأرمن في شهر أبريل من السنة نفسها (Ugur Ümit ÜngÖr, Mehmet Polatel, 2011, 137-139).

وبعد أن سجن القسم الأكبر من النخبة السياسية المسيحية بديار بكر، وجّه محمد رشيد اهتمامه إلى الزعماء الدينيين الذين تعرضوا للتعذيب وقُتل معظمهم. وسرعان ما شملت المجازر كل الأرمن في الولاية واتخذت طابع الإبادة الجماعية،

واغتُصبت نساء كثيرات وجرى بيعهن جواري. وأعطى طلعت باشا أمرا بتهجير كل الأرمن من الولاية وتوطينهم في الموصل وأورفة ودير الزور.

وفي شهر يوليو من العام 1915 أنشئت لجنة «الأملاك المهجورة»، وحوّلت الكنائس ومنازل المسيحيين الأثرياء إلى مستشفيات عسكرية ومخازن للذخيرة وبيوت أيتام عامة ومساجد. وأُتبع تهجير الأرمن بتجريدهم من أملاكهم، وكان أبرز المستفيدين من العملية الوزارات والعسكريون والبرجوازية و«المستوطنون» اللاجئون بسبب الحروب البلقانية، إذ وُطّن ألبان وبوسنيون في القرى الأرمينية والسريانية في سهول أضنة وماردين ضمن إعادة إعمار قرى السهل التي أقفرت بسبب عمليات الإبادة.

عندما غادر محمد رشيد مدينة ديار بكر بعد تعيينه حاكما على ولاية أنقرة في مارس 1916 كان قد نجح في استئصال القسم الأكبر من السكان المسيحيين من ولاية ديار بكر (157 ألف ضحية) (Ugur Ümit ÜngÜr, Mehmet Polatel, 2011, 149-150). وتضرر استغلال مناجم النحاس وصناعته خاصة بعد الإبادة التي قضت على اليد العاملة والتقنيين الذين كان معظمهم من المسيحيين، كما تأثرت زراعة أشجار التوت وتربية دودة القز ونسج الحرير.

وفي عشرينيات القرن العشرين رُحّل نحو 40 ألف أرميني إلى سورية من دون أمل في العودة. «وعُوّض الصناعيون الأرمن والعمال السريان، الذين كانوا يشتغلون في مناجم يمتلكها البريطانيون ويرسلون منتجاتهم عبر سكة حديد يمتلكها الألمان لتزويد موانئ فرنسية، بعمال أتراك يستخرجون مواد أولية تركية من مناجم تركية ترسل عبر سكك حديد تركية لتزويد مستهلكين أتراك». (Ugur Ümit ÜngÖr, Mehmet Polatel, 2011, 162). وهكذا ارتسمت معالم «اقتصاد قومي تركي» في ديار بكر كما في ولايات أخرى.

هذا واستقبلت الإمبراطورية العثمانية اليهود في وقت مبكر عندما كانوا يعانون الاضطهاد والتمييز، خاصة في إسبانيا. وكانت الجاليات اليهودية حاضرة في جلّ المدن العثمانية حيث كانت تؤدي دورا اقتصاديا مهما يشبه دور الجاليات اليونانية والأرمينية. وعندما بدأت الحركة الصهيونية في استقدام يهود روسيا الذين كانوا عرضة للمجازر إلى فلسطين بهدف إقامة دولة يهودية، اضطرت الدولة الإمبراطورية

العثمانية بقيادة عبدالحميد الثاني، ثم حكومة الاتحاديين منذ 1908، إلى وضع سياسة تتعامل من خلالها مع اليهود.

العبرانيون اليهود: من الشتات إلى الاستيطان في فلسطين العثمانية

تميّز العبرانيون أو اليهود بقدرة فريدة على الاستمرار والبقاء، وهذا ما أبرزه ف. برودال عندما تعرض لهذه الظاهرة في منطقة البحر المتوسط: «فالأمر الوحيد المؤكد هو أن قدر شعب إسرائيل وقوته وديمومته وتململه تكمن في بقائه نواة صلبة ترفض بعناد الذوبان في غيرها من الشعوب، فتلك حضارة ظلت وفية لنفسها». (F. Braudel, 1966, 155). وقد وضع برودال مفهوم «حضارات الشتات» لتحليل هذه الظاهرة، فالشتات اليهودي عبارة عن «جزر لا عد لها تائهة وسط أراض أجنبية». (F. Braudel, 1966, 137)؛ «وعدد تلك الجزر أكثر بكثير مما قد نعتقده للوهلة الأولى»[5]. وتميزت ظاهرة تشتيت اليهود بطابعها الجذري واستمرارها عبر الزمن الطويل، في حين كانت هذه الظاهرة متأخرة نسبيا في حالة الأرمن، وخاصة الأكراد، وكانت نتيجة مباشرة لمجازر واسعة النطاق (إبادة الأرمن في 1915، والانتفاضات الكردية: الشيخ سعيد في 1925، وآرارات في 1930، ودرسيم في 1938).

تختلف القدرة على البقاء التي ميّزت العبرانيين، الذين تحولوا إلى شتات يهودي بعد تدمير معبدهم الثاني من طرف الرومان وطردهم في العام 70م، عن تلك التي طبعت الأرمن والأكراد الذين ظل بعضهم في جبالهم في أطراف الإمبراطوريات المتاخمة لمواطنهم (العربية، والعثمانية، والفارسية، والروسية). فخلال قرابة ألفيتين غاب العبرانيون الذين أصبحوا يهودا عن أرضهم التاريخية الأصلية، وتحولوا إلى أقلية ضئيلة في فلسطين التي لم يعودوا إليها إلا بعد 1882 بإقامة مستوطنات زراعية في منطقة يافا وفي السهل الفلسطيني الذي يقل فيه السكان بسبب انتشار حمى الملاريا.

في 1492 استقبلت الإمبراطورية العثمانية اليهود السفرديم الذين طُردوا من إسبانيا، وفي أثناء فترة طويلة امتدت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر كانت الدولة العثمانية في مناسبات عديدة ملجأ لليهود، غير أن مسألة استقبالهم في أراضي الإمبراطورية طُرحت بشكل مغاير في القرن التاسع عشر بعد المجازر التي تعرضوا لها في روسيا في العام 1881-1882 والتي سببت هجرة نحو مليون يهودي

توجه معظمهم إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. كما قبل السلطان عبدالحميد الثاني استقبال أعداد منهم بشرط أن يتفرقوا في أنحاء الإمبراطورية، وألا يتركزوا في فلسطين كما كانت ترغب في ذلك منظمة هبات زيون (Hibat Zion) ومن بعدها الحركة الصهيونية الداعية إلى إقامة دولة يهودية في المنطقة.

وفي العام 1888 مُنعت هجرة اليهود إلى فلسطين، وفي العام 1892 مُنع اليهود الحاملون لجنسيات أجنبية من شراء الأراضي، وحُددت إقامتهم بثلاثة أشهر لزيارة القدس، بحيث تُمنح لهم تأشيرة تُعرف بـ«الجواز الأحمر» تُلزمهم بهذه الشروط. وفي العام 1901 حاول هرتزل (Herzel) من دون جدوى التفاوض مع عبد الحميد من أجل إقامة دولة إسرائيل المستقلة مقابل مساعدة رؤوس الأموال اليهودية العالمية للإمبراطورية العثمانية في أزمتها. ولم يقبل عبد الحميد إلا باستقبال جماعات يهودية تتوزع في الأناضول وبلاد الرافدين، وتخضع لتعليمات الحكومة العثمانية، وتطلب المواطنة العثمانية.

وكان عبدالحميد يفضل توطين سكان مسلمين في المناطق التي يقل فيها السكان، أما أعضاء جمعية الاتحاد والترقي الذين يتحدر معظمهم من مقدونيا وسالونيك فقد حصلوا على دعم قوي من اليهود والدونمة الذين كانت مصلحتهم تقتضي المحافظة على الوضع القائم في مقدونيا والبلقان آنذاك (Fuat Dündar, 2014, 261-264). وأدى نمو الحركات القومية بين مسيحيي البلقان وفقدان أراض عثمانية في الحروب البلقانية إلى هروب المسلمين واليهود على حد سواء، فقصد يهود البلقان إسطنبول وكبريات المدن العثمانية وخاصة إزمير. كما سببت حرب القرم قبل ذلك (1865)، وتقدم الروس في البلقان، هجرة السكان اليهود نحو الإمبراطورية العثمانية.

وبينما رأى الاتحاديون في اليهود حلفاء موضوعيين لهم في صراعهم ضد الأغلبية المسيحية في البلقان، فإنهم اعتبروهم منذ 1914 فئة غير مرغوب فيها في الأناضول وخاصة في فلسطين، وتبنى الشباب الأتراك سياسة عبدالحميد التي تمنع استقرار يهود البلقان أو روسيا في فلسطين، فمنع طلعت باشا، وخاصة جمال باشا، توطين اليهود الذين لا يحملون الجنسية العثمانية. وفي نهاية العام 1915 طُرد 11300 يهودي من فلسطين، وأدت السياسة المعادية للحركة الصهيونية إلى إجبار يهود عثمانيين على مغادرة فلسطين والاستقرار في مناطق داخلية قليلة السكان مثل أورفة. وعلى

رغم قلة عددهم، أُجبر اليهود الحاملون لجنسية أجنبية على مغادرة سواحل تراقيا وبحر مرمرة وهُجّروا إلى قونية، في حين تُرك الذين طلبوا المواطنة العثمانية أحرارا. وأُغلقت بعض المدارس اليهودية وفُرض استعمال اللغة التركية وسيلةَ تواصل بين اليهود (Fuat Dündar, 2014, 273-274).

أراد جمال باشا ترحيل يهود القدس ويافا إلى سورية ليجعل من القدس «مدينة إسلامية مقدسة ونقطة قوية ترتكز عليها فكرة الجامعة التركية» من أجل تتريك فلسطين، غير أنه لم يلق الدعم من طلعت باشا الذي كان يتعرض لضغوط دولية قوية، خاصة من ألمانيا في 1916، لتفادي «تحول فلسطين إلى أرمينيا ثانية». وتخلى الاتحاديون عن سياستهم المعادية للصهيونية نهائيا بضغط من بريطانيا، خاصة بعد إعلان بلفور (1917) (Balfour) وهو أول وثيقة ديبلوماسية تذكر صراحة «إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين». ومع ذلك وبحلول العام 1918، الذي فرضت فيه بريطانيا الحماية على فلسطين، كان قد هُجّر أو أُجبر على الرحيل منها نحو نصف سكانها اليهود (المقدرين بنحو 120 ألفا في 1913) (Fuat Dündar, 2014, 281-286).

وبعد قيام دولة إسرائيل في قلب العالم العربي، وتطورها السريع، وتوسعها في الأرض، وخاصة نمو قوتها العسكرية بدعم من الغرب، غير بعيد عن الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا، أدت هذه الدولة دورا رئيسا في الواجهة الحدودية لتركيا مع العالم العربي. وكانت تركيا أكثر تسامحا مع أقليتها اليهودية مقارنة بتعاملها مع الأقليات المسيحية أو الكردية، نظرا إلى عدم وجود مطالب إقليمية يهودية في الأناضول، ولأن فلسطين العثمانية وُضعت تحت الحماية البريطانية؛ كما لم تحدث مجازر ضد اليهود العثمانيين ثم الأتراك. هذا وقد تغيّرت سياسة الدولة التركية تجاه إسرائيل وفق ضرورات سياستها في الشرق الأوسط، فهي سياسة لا تثقلها أثقال التاريخ كتلك التي تعقد العلاقات مع أرمينيا واليونان وروسيا.

ثلاثة شعوب مستديمة في الزمن الطويل في أطراف الأناضول الجنوبية الشرقية: الأرمن والأكراد واليهود

يكمن الفرق الرئيس بين اليهود والأرمن والأكراد في علاقتهم بالدولة القومية والدور التاريخي للشتات. فاليهود قُطعت صلتهم بموطنهم الأصلي يهودا (بعد العام

135م) وحُرموا منه بصفة جذرية وفي زمن مبكر؛ فشكلوا شتاتا متوسطيا (العالم الروماني القديم)، ثم أوروبيا (العصر الوسيط)، ثم عالميا (منذ 1880). وعلى رغم أنهم كانوا مهددين بالزوال في 1942-1945 (المحرقة) فإنهم تمكنوا بواسطة الحركة القومية الصهيونية التي نشأت داخل الشتات اليهودي في وسط أوروبا، وبمساعدة الغرب والاتحاد السوفييتي، من إقامة دولتهم القومية (إسرائيل) في 1948، التي أصبحت أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط، ونجحت خلال ستين عاما في استقطاب قرابة نصف اليهود المنتشرين في العالم ضمن ما يُعرف بـ«هجرة العودة» (الآلياه Aliyah).

أما الشتات الأرميني (قرابة 70 في المائة من الأرمن في العالم) فهو ظاهرة متأخرة زمنيا مقارنة بالشتات اليهودي، وإن كان مشابها له (60 في المائة من اليهود يعيشون في مختلف بقاع العالم)، ففي الحالتين يعيش معظم الشعب خارج حدود دولته القومية (جمهورية أرمينيا وإسرائيل). أما معظم الأكراد فيتوزعون حاليا على جماعات شتات منتشرة في كبريات مدن بلدان الشرق الأوسط التي ينتمون إليها (تركيا، وإيران، والعراق، وسورية)، وبلدان شرق-أوسطية أخرى (لبنان، وإسرائيل)، والقوقاز (أذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا)، وآسيا الوسطى (أفغانستان، وتركمنستان)، وخاصة أوروبا الغربية (ألمانيا أساسا). وتشكل الشتات الكردي في فترة متأخرة مقارنة بالشتات الأرميني، إذ يعود معظمه إلى النصف الثاني من القرن العشرين.

وتظهر المقارنة بين الشعوب الثلاثة، التي تميزت بقدرتها الكبيرة على الاستمرار في الزمن الطويل، أن قوة نواة الهوية اليهودية قامت على عاملين كانا حاضرين منذ بداية تاريخ الشعب اليهودي، وهما: دين مميز (اليهودية) لا يسعى إلى دعوة الآخرين إلى الانضمام إليه، واللغة (العبرية). وعلى الرغم من اجتثاث الشعب تماما من موطنه الأصلي وتحوله إلى جماعات مشتتة فإنه حافظ على هويته الدينية والاجتماعية والثقافية على الرغم من اختلاف البلاد التي انتشر فيها وتعدد اللغات المستعملة (اليديش **yiddish**، واللادينو **ladino**، والعربية...إلخ). وعزز الاضطهاد (بوغروم) والمجازر والإبادة (المحرقة) النواة الصلبة للشعب اليهودي خلافا لشعوب أخرى زالت من الوجود بسبب ما تعرضت له من الاضطهاد. واستفاد الشتات اليهودي من اندماجه منذ وقت طويل في العالم الغربي في إنجاح مشروعه لإقامة دولة قومية على الأرض الأصلية

البعيدة المفقودة أي يهودا أو فلسطين، وتمكنت هذه الدولة من فرض وجودها بل حتى الازدهار في بيئة معادية لها.

من جهتهم ارتكز الأرمن على لغتهم الأصلية وعلى الدين المسيحي الذي اعتنقوه في مرحلة لاحقة، غير أنهم حافظوا على تميز قوي داخل المسيحية بفضل كنيستهم الرسولية الأرمينية. كما أسس الأرمن دولة في وقت مبكر دامت عدة قرون (السلالات الأورونتية orontide، والآرتاكسية artaxide، والآرزاسية (البارثية) arsacide) من عهد إمبراطورية الإسكندر إلى عهد الممالك الهيلينستية، ثم بين الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية البارثية وبعدها الساسانية، قبل أن تنقسم هذه المملكة إلى كيانات شبه مستقلة، لتنبعث مجددا في ثوب مملكة أرمينيا في كيليكيا، لتزول بعدها وتُقسّم الأراضي الأرمينية بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية الصفوية ثم القاجارية... ليظهر مرة أخرى كيان أرميني جديد (جمهورية أرمينيا شبه المستقلة) ضمن الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الأولى، حصل على استقلاله التام منذ 1990. فالأرمن لم يُجتثوا أو يُطردوا بشكل كامل من موطنهم الأصلي مثل اليهود، وساعدهم على ذلك دعم القوة الروسية ثم السوفييتية لهم. وشهد الأكراد أيضا عدم الاستقرار المؤسساتي والإقليمي في الزمن الطويل كذلك الذي ميز تاريخ الأرمن مع وجود فارق زمني بين الظاهرتين الكردية والأرمينية.

نجحت دولة الجمهورية التركية، بعد إبادة الأرمن التي نظمها الاتحاديون في نهاية العهد العثماني، في القضاء على الوجود الأرميني في المنطقة الحدودية مع العالم العربي، على الرغم من محاولات فرنسا البقاء فيها بوجودها في سنجاق الإسكندرون واعتمادها فترةً على الأرمن، قبل أن تتخلى نهائيا عن هذا المسعى في العام 1939. وفي المقابل لم تقض الدولة التركية على الوجود الكردي والعربي، ففي الوقت الذي تناقص فيه عدد السريان أو الآشوريين-الكلدان كثيرا بسبب التصفيات الإثنية والمجازر التي استهدفتهم مثل الأقليات المسيحية الأخرى، ظل العرب المسلمون موجودين في المنطقة، وتأقلموا مع موقعهم الحدودي مع الجارة سورية من خلال المبادلات والهجرات القسرية (اللاجئين بسبب الحرب الأهلية السورية)؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأكراد الذين يحاولون الإبقاء على حركة المبادلات والتنقلات عبر الحدود مع منطقة كردستان العراق شبه المستقلة في الجنوب الشرقي، ومع المنطقة الكردية السورية في الجنوب والتي هي في طريقها للتشكل.

الجزء الخامس

جماعات شتات شعوب آسيا الصغرى خارج الكيانات الوطنية:
فضاءات الذاكرة لدى جماعات الشتات والجالية التركية خارج الحدود

رفض قسم كبير من شعوب آسيا الصغرى العثمانية الاندماج القسري عن طريق التتريك، فتعرض للتقتيل أو أُجبر على مغادرة موطنه الأصلي إلى المنفى حيث تشكلت جماعات شتاتٍ (الأرمن، واليونانيون، ومسيحيو الأناضول)، أو هُجّر داخل حدود الوطن التركي أو هاجر منه بإرادته (الأكراد، والعلويون). وترتبط هذه الشعوب المجتثة بمواطنها الأصلية برابطة الذاكرة، وتصطدم بسياسات ترفض الاعتراف بما أصابها من مظالم على يد الدولة التركية في نسختها القومية ثم الإسلامية المحافظة.

ولم تتمكن هذه الشعوب دائما من خلق مجال جديد خاص بها في البلاد التي استقبلتها. كما أن الأتراك أنفسهم شهدوا حركية هجرة عبر مجال أوروبي شاسع بعد الحرب العالمية الثانية، وضمن هذه الحركية الشاملة تؤكد الأقليات الكردية والآشورية-الكلدانية والعلوية هويتها الخاصة في الشتات. وبواسطة مجال الهجرة الذي يصل بين تركيا وأوروبا، نشأت جالية تركية خارج حدود الوطن تسهم في ترسيخ علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي.

15

شتات اللاجئين اليونانيين من آسيا الصغرى والبونط وتراقيا الشرقية: مجالات الذاكرة

أحدث توافد عدد كبير من اللاجئين إلى اليونان في عشرينيات القرن العشرين، ومغادرة نصف هذا العدد من المسلمين للبلاد، تغييرات عميقة في التوازنات الديموغرافية للدولة القومية اليونانية وتوزيع السكان عبر إقليمها. فقد أصبحت اليونان أكثر الدول القومية في البلقان تجانسا، ولم تبقَ فيها سوى أقلية مسلمة صغيرة في تراقيا بموجب معاهدة لوزان (1923).

فقد أُعيد تشكيل الفضاءات الريفية في الشمال خصوصا في مقدونيا وتراقيا بتهيئة قرى جديدة استقر فيها اللاجئون، وظهرت بالتدريج في معظم مدن اليونان أحياء جديدة تُنسب إلى المواطن الأصلية للاجئين،

«البونطيون يمتلكون أغنى مخزون أيقونوغرافي متعلق بالهوية يختلف كثيرا عما يوجد لدى اللاجئين الآخرين، ويتغذى هذا المخزون من ذاكرتهم ويغذيها في الوقت نفسه، فهو يسمح ببناء ما يشبه الرواية الأسطورية»

تشكلت بعد فترة قد تطول أو تقصر من «السكن العفوي» والمساكن المؤقتة والبيوت القصديرية. وكانت هذه الظواهر حاضرة خصوصا في أكبر حاضرتين في بلاد اليونان وهما أثينا-بيرايوس وثيسالونيك.

فهل كان اللاجئون كتلة متجانسة تنتسب إلى الهوية نفسها، أو أنهم كانوا يتمايزون وفق مواطنهم أو مناطقهم الأصلية في آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية؟ وهل استُقبلوا استقبالا حسنا، وهل اندمجوا بسهولة في «وطنهم-الأم»؟ وهل نسوا بسرعة «أوطانَهم المفقودة»، أو أنهم حافظوا على ذاكرة تربطهم بها وبضحايا أسرهم الذين قضوا فيها؟ وكيف نجحوا في إعادة تشكيل مجالات خاصة بهم في بلاد اليونان ومواطن الشتات، بعد قرابة قرن من الأحداث الأليمة التي أدت إلى هجرتهم القسرية؟

توطين اللاجئين وأثره في تهيئة الإقليم والتخطيط العمراني في بلاد اليونان

استقبلت بلاد اليونان القسم الأكبر من اللاجئين من آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية الذين وصلوا إليها بين العامين 1913 و1923. ويسمح إحصاء 1928 بأخذ فكرة دقيقة عن عدد اللاجئين الذين استقبلتهم اليونان بشكل دائم (1104217 نسمة)، وأيضا عن توزيعهم عبر التراب الوطني بتاريخ الإحصاء (J. Sion, 1937, 516; M. Sivignon, 2003, 40) (الشكل 17). وقد فضّل اللاجئون الاستقرار في مقدونيا وتراقيا الغربية حيث كانوا يشكلون في العام 1928 ما بين 25 في المائة و30 في المائة من السكان، وكانت نسبتهم تتجاوز 50 في المائة في مقاطعات نوميس (nomes) بيلا (Pella)، والمجال الحضري لثيسالونيك، ودراما (Drama)، وكافالا (Kavala)، وهي المناطق التي كان يسكنها عدد كبير من الأتراك والبلغار المستبدلين (415949 نسمة). أما المنطقة الأخرى التي استقبلت عددا كبيرا من اللاجئين فهي منطقة آتيك (Attique) خصوصا حاضرة أثينا-بيرايوس حيث النشاط الاقتصادي الكبير وتوافر فرص العمل؛ وبعدها مناطق ثيساليا (Thessalie)، وأوبي (Eubée)، وليمنوس (Limnos)، وميتيلين (Mytilène)، وشيو (Chio)، وكريت حيث تتراوح نسبة اللاجئين بين 5 في المائة و20 في المائة من مجموع السكان. كما يوجد اللاجئون في جميع المقاطعات (النوميس) الأخرى، خصوصا في مدنها، بنسب أدنى: أقل من 10 في المائة، وأقل من 5 في المائة في حالات كثيرة (M. Sivignon, 2003, 40).

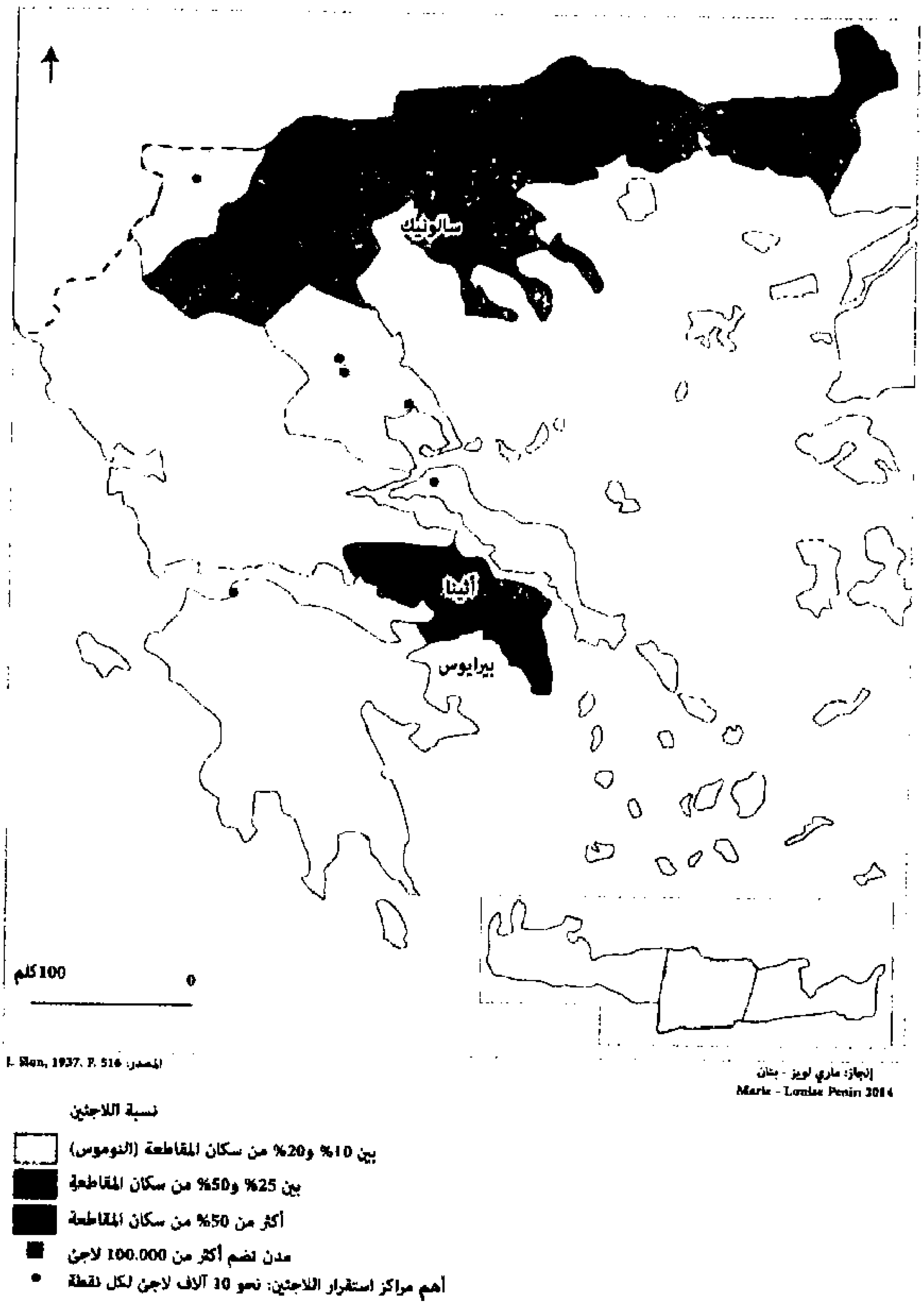

(الشكل 17): توزيع اللاجئين إلى بلاد اليونان (1928)

ومع أن اللاجئين وزعوا في كامل بلاد اليونان، فإنهم فضّلوا الاستقرار في منطقة حوض بحر إيجة (السواحل والجزر)، وفي سهول وتلال الشمال والشمال الشرقي التي غادرها المسلمون والبلغار المستبدلون، وأيضا في أكبر حاضرتين يونانيتين (أثينا

وثيسالونيك). ويظهر الطابع الريفي لاستقرار اللاجئين خصوصا في مقدونيا وتراقيا وبدرجة أقل في ثيساليا وكريت، حيث وجدوا أراضي تركها المستبدلون المسلمون أو مُنحت لهم ضمن الإصلاح الزراعي، وهذا ما مكّنهم من إنشاء مزارع. أما في المناطق الأخرى فقد استقرت الأغلبية العظمى من اللاجئين في المدن. وفي العام 1928 كان عدد الريفيين يفوق عدد الحضر بين اللاجئين. واستقبلت مقدونيا وحدها 538 ألف لاجئ، أي أكثر من النصف، وكانت أول منطقة من حيث عدد اللاجئين، تضم ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة التي وُضعت تحت تصرف لجنة توطين اللاجئين، بحيث حصل 80 في المائة من الأسر على قطع أرض فيها[1].

تزايدت ظاهرة اللجوء خلال الفترة الممتدة بين 1905 و1922 التي سبقت ما يُعرف لدى اليونان بنكبة إزمير الكبرى (Megali Katastrofi)، فوُضع أول قانون ينظم توطين 33 ألف لاجئ في منطقة ثيساليا (نيا آنشيالو (Nea Anchialou)، وكان هؤلاء اللاجئون قد فروا من قمع البلغار لهم في العام 1906.

وتزايد عدد اللاجئين بسبب الحروب البلقانية (1912-1913) وقمع الأتراك ليونانيي ساحل آسيا الصغرى وتراقيا في العام 1914، وكان عددهم نحو 160 ألف لاجئ، التحق بهم في العام 1917 نحو 60 ألفا آخرين جاءوا من القوقاز والبونط. وأُصدرت في 1914 و1917 قوانين تنظم توطين هؤلاء اللاجئين في مناطق ريفية، فتمت تهيئة 356 «مستوطنة زراعية» خصوصا في مقدونيا، منها 28 على أراضٍ عامة، و267 في القرى، و61 في ملكيات كبرى تُعرف بـ«تسيفليك» (tsiflik) تركها المهاجرون المسلمون (A. Karamouzi, 1999, 21-24).

على أن هذه التجارب الأولى فشلت بسبب توافد أعداد أكبر من اللاجئين في الفترة اللاحقة (1922-1950). وتكفلت بالمساعدات الأولية والمعونات المقدمة إلى مليون ومائتي ألف لاجئ (قرابة ربع سكان اليونان آنذاك)، ثم توطينهم بعد ذلك، عدة منظمات وطنية ودولية، منها: صندوق إعانة اللاجئين، لجنة توطين اللاجئين (EAP)، ووزارة الإعانة الاجتماعية، وبنك اليونان الوطني، ووزارة الزراعة، والصليب الأحمر، ومنظمات إنسانية مختلفة.

كما وُضعت منظومة تشريعية تضبط تطوير السكن والتخطيط العمراني في اليونان في أثناء هذه الفترة: 130 قانونا و525 مرسوما في العام 1926 وحدها. وقد استقر 47 في

المائة من هؤلاء اللاجئين في الوسط الريفي و53 في المائة في الوسط الحضري نصفهم في حاضرة أثينا (A. Karamouzi, 1999, 25).

خلال العقد الأول، وحتى العام 1930 الذي توقف فيه نشاط أهم جهاز مكلف بتوطين اللاجئين، أُنشئ 125 حيا حضريا يتكون مجملها من 27456 مسكنا، و2089 قرية أو حيا في قرى ريفية تضم 129934 مسكنا، 80 في المائة منها في مقدونيا أو تراقيا و20 في المائة في بقية بلاد اليونان. وفي حاضرة أثينا-بيرايوس، توزع اللاجئون على 12 حيا رئيسا، منها: فيرونا (Vyrona)، وكايزارياني (Kaisariani)، ونيا إيونيا (Nea Ionia)، وكوكينيا (Kokkinia)، وكوريدالو (Korydallou)، وآيغاليو (Aigaleo)، وبيريستيريو (Peristerio)، ونيا شالكيدونا (Nea Chalkidona)، ونيا سميمي (Nea Smymi). وفي 34 حيا أصغر في نطاق يمتد على مسافة أربعة كيلومترات حول المجال المبني (A. Karamouzi, 1999, 26).

وفي منطقة ثيسالونيك بُنيت 75 نواة سكنية ريفية في مجال قطره 15 كيلومترا حول المدينة؛ وتوزع اللاجئون أيضا في بعض الأحياء داخل المدينة التي أصبحوا يشكلون معظم سكانها: فيزانتيو (Vyzantiou)، تومبا (Toumba)، كالاماريا (Kalamaria)، نيا فارنا (Nea Varna)... وفي معظم عواصم المقاطعات (النوميس) وفي كثير من القرى الكبيرة في كامل بلاد اليونان أُنشئت أحياء وتحصيصات لإسكان اللاجئين، لم تحترم فيها دائما إجراءات القانون، حيث تعاملت الدولة بقدر كبير من التسامح مما أثر كثيرا في التخطيط العمراني لاحقا، وهذا ما أفرز فوضى عمرانية كانت بادية في النمو العمراني للعاصمة في فترة لاحقة.

أتاح قانون العام 1927 المجال أمام بناء عمارات متعددة الطوابق لإسكان اللاجئين تحت إشراف وزارة الإعانة الاجتماعية في الأحياء المركزية بأثينا والمدن الأخرى، وإلى هذه المرحلة بالذات (1934-1939) يعود بناء أحياء: نيا كوكينيا (Nea Kokkinia)، ودرابيتسونا (Drapetsona)، وجادة ألكسندرا (avenue Alexandra). أما في الأرياف، ففي الفترة بين العامين 1924 و1940، حصل نحو 145 ألفا من أسر المزارعين على مزرعة ومسكن، منحتهم إياها لجنة توطين اللاجئين (EAP) وبدرجة أقل وزارة الزراعة (A. Karamouzi, 1999, 27).

وفي مرحلة ثالثة استمرت من 1951 حتى الآن، تواصل توطين لاجئي آسيا الصغرى الذي توقف في أثناء الحرب العالمية الثانية ومن بعدها الحرب الأهلية. وكان كثير من اللاجئين يعيشون في أكواخ ومساكن هشة وما يمكن اعتباره أحياء قصديرية، في ظروف غير مقبولة. وبين 1951 و1957 أُقيم عشرون حيا أو تجمعا سكنيا في حاضرة أثينا-بيرايوس، منها: كاليثيا (Kallithea)، وكايزارياني (Kaisariani)، وتامبوريا (Tambouria)، ودرابيتسونا (Drapetsona)... وثمانية أحياء في ثيسالونيك، منها: ستافروبولي (Stavroupoli)، ونيو ريزيو (Neou Rysiou)، وكالاماريا (Kalamaria)، وتومبا (Toumba). وأُنشئت أحياء أخرى في نحو ثلاثين مدينة في بلاد اليونان، مثل كافالا (Kavala)، وسيريس (Serres)، وإديسا (Edessa)، وميتيلين (Mytilène)، وهالكيس (Halkis) في أوبي (Eubée). غير أن هذه الجهود لم تستطع القضاء على المساكن المؤقتة والهشة، وتواصلت مشاريع السكن الاجتماعي لفائدة أسر اللاجئين التي كانت تعيش في ظروف بائسة[2].

تراجع عدد اللاجئين الوافدين إلى البلاد بعد الحرب العالمية الثانية مقارنة بالفترة السابقة. وبعد 1974، عاد اللاجئون السياسيون بسبب الحرب الأهلية والذين كانوا يعيشون في بلدان شرق أوروبا. وتغيّر مقياس سياسة الإسكان، إذ لم تعد هناك حاجة إلى تهيئة أحياء بكاملها أو تجمعات سكنية كما في الفترة السابقة، ووُزّعت الأسر اللاجئة حديثا بين أحياء أنشئت سابقا.

وبعد 1990، عاد إلى بلاد اليونان نحو 60 ألف لاجئ يوناني يُعرفون بـ«بالينوستونتس» (palinostountes) غادروا جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، وهذا ما اضطر الدولة اليونانية إلى إنشاء هيئة جديدة (EIYAPOE) مهمتها استقبال وإسكان اللاجئين الجدد الذين تعود أصول معظم أسرهم إلى آسيا الصغرى، خصوصا منطقة البونط (البحر الأسود)، قبل الهجرة إلى روسيا. وتُكفل بـ 15 ألفا من هؤلاء أُسكنوا في تحصيصات سكنية وأحياء في مدن صغيرة بتراقيا، سابيس (Sappes)، كزانثي (Xanthi)، جيانولي (Giannouli)، كوترونيا (Kotronia) وفي مقدونيا الشرقية، زيغو (Zygo) في كافالا (A. Karamouzi, 1999, 29-31) (Kavala).

وأثّر مجيء أعداد كبيرة من اللاجئين إلى بلاد اليونان، خصوصا بين 1914 و1924 وبدرجات أقل في الفترتين السابقة واللاحقة، بعمق في تهيئة الإقليم والتخطيط العمراني في شمال اليونان وحاضرة أثينا، وفي كامل البلاد بدرجة أقل. وكان سبب هذه الظاهرة

الهجرة القسرية شبه الكلية ليونانيي آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية العثمانيتين، مما أدى إلى إعادة تشكيل وبناء فضاءات حضرية وريفية في جزء كبير من بلاد اليونان القارية وبعض جزرها.

فرض التجانس الإثني من طرف الدولة القومية اليونانية

تغيّرت طبيعة الدولة القومية اليونانية في سياق «النكبة الكبرى» في آسيا الصغرى والهزيمة العسكرية للدولة اليونانية وتوافد أعداد كبيرة من اللاجئين بعد معاهدة لوزان (1923)، فتخلت الدولة القومية اليونانية عن حلمها الإمبراطوري لإحياء مجد بيزنطة المعروف بـ«إيديا الكبرى» (Grande Idée)، وحدث تحول نحو تأكيد تجانس إثني، إذ فقدت البلاد القسم الأكبر من أقلياتها المسلمة أو غيرها، وأصبحت الدولة اليونانية تشبه أكثر فأكثر الدولة القومية التركية الكمالية.

وبينما تخلى الشباب الأتراك المنتمون إلى جمعية الاتحاد والترقي (CUP) عن النموذج العثماني متعدد الإثنيات للسير قدما نحو إقامة دولة قومية تركية وفق النموذج الغربي، وهو المشروع الذي استكمله مصطفى كمال أتاتورك، فإن اليونانيين الذين اتبعوا نموذج الدولة القومية في بدايات استقلالهم بالاعتماد على المرجعية الكلاسيكية القديمة، عادوا لإحياء النموذج الإمبراطوري المستمد من الإرث البيزنطي والذي جسدته أيديولوجية «إيديا الكبرى»، بحيث حدد هذا النموذج السياسة الخارجية اليونانية منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، وبلغ هذا التوجه أوجه تحت حكومة فينيزيلوس (Venizelos) التي عبّرت عنه في المذكرة التي قدمتها في فبراير 1919 لمؤتمر السلم والتي تضمنت المطالب التاريخية لليونان في آسيا الصغرى وتراقيا (A. Couderc, 2013, 389-399).

استند هذا المشروع إلى كتابات المؤرخ القومي اليوناني باباريغوبولوس (Paparrigopoulos) الذي حاول إبراز الاستمرارية بين العصور القديمة والعالم اليوناني المعاصر، والتي جسّدتها الإمبراطورية البيزنطية التي اعتبرها يونانية في جوهرها، مما يجعل آسيا الصغرى مجالا محوريا في تصور الدولة الإمبراطورية الجديدة الموحدة لضفتي بحر إيجة والشاملة لسكان ظلوا خارج الثقافة الهيلينية، مثل أتراك الساحل الغربي لآسيا الصغرى وتراقيا، وألبان منطقة إبيروس الشمالية (Èpire du Nord)،

وبلغار وأرمن تراقيا، الذين يعيشون جنبا إلى جنب مع السكان اليونانيين الذين لا يشكلون دائما الأغلبية. ووفق هذا المنظور يجب أن تضطلع الدولة اليونانية بدور «إدارة وحماية سكان كثيرين لا ينتمون إلى الإثنية اليونانية ضمن دولة تكون وريثة الجزء الأكبر من أراضي الإمبراطورية العثمانية». (A. Couderc, 2013, 401). وكان النموذجان الإمبراطوريان الآخران لهذه الدولة ذات الطبيعة البيزنطية، هما الإمبراطورية النابليونية من جهة والإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في تلك الفترة من جهة أخرى، والقائمة على إدماج سكان مختلفين في دولة ديموقراطية حاملة لـ«حضارة راقية».

تحطم هذا الحلم إلى الأبد بسبب «النكبة الكبرى» (Megali Katastrofi) في 1922 التي قلّصت حجم اليونان إلى دولة قومية متواضعة حققت تجانسها الإثني بفضل توطين أكثر من مليون لاجئ معظمهم من آسيا الصغرى، حلّوا مكان نصف مليون مسلم استُبدلوا خصوصا في شمال اليونان وأرخبيل بحر إيجة، بحيث تحولت الدولة القومية اليونانية إلى نسخة مختلفة للجمهورية التركية الكمالية التي تأسست في الضفة الأخرى من بحر إيجة.

اللاجئون في بلاد اليونان: إنشاء الجمعيات

بعد 1914 توزعت الجماعات الإثنية الإقليمية المختلفة من اللاجئين اليونانيين من آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية (الميكرازياتيس (Mikrasiates)، والتراقيون، والقسطنطينيون، والكابادوكيون، والبونطيون) عبر بلاد اليونان التي استقبلتهم. وفي بعض القرى والأحياء الحضرية في المدن الكبرى أصبح اللاجئون أغلبية، غير أنهم اختلطوا في معظم الحالات مع بقية السكان. وفي هذه القرى والأحياء الحضرية أصبح اللاجئون المتحدرون من إيونيا وبيثينيا وتراقيا الشرقية والبونط وكابادوكيا يعيشون جنبا إلى جنب، وتعلموا كيف يتعايشون واختلطوا فيما بينهم ابتداء من الجيل الثاني بواسطة الزيجات المختلطة.

هكذا تبلورت هوية خاصة بـ«اللاجئين» اليونانيين من الأناضول، أو يونانيي الشرق، واستندت هذه الهوية إلى تجربتهم التاريخية في المجتمع العثماني الذي كان أكثر انفتاحا وتنوعا من المجتمع الفلاحي في بلاد اليونان المنغلق آنذاك. ويشترك اللاجئون في إحدى خصائص هويتهم التي تربط بينهم وتجعلهم مختلفين عن اليونانيين «الأصليين»، وتتمثل

هذه الخاصية في قوة انتمائهم الديني إلى الكنيسة الأرثوذكسية، الذي أسهم في الحفاظ عليها نظام «الملّة» العثماني، فهُم يرتبطون ارتباطا وثيقا بكنائسهم وأديرتهم التي عادة ما يتخذونها مزارات (R. Hirschon, 1989).

ظهرت علاقة اللاجئين بـ«أوطانهم المفقودة» خصوصا من خلال الجمعيات التي أسسوها منذ ثلاثينيات القرن العشرين، لاسيما بعد العام 1970. وإذا كانت مرجعية بعض الجمعيات موطنا أصليا محدودا، على سبيل المثال: إزمير، وبافرا (Baffra)، وسانتا (Santa)، أو جمعية كانت قد أُنشئت في الموطن الأصلي قبل اللجوء، مثل: إيفكزينوس ليشي (Evxinos Leschi)، وميريمنا بونطيون كيريون (Merimna Pontion Kyrion)، فإن معظم الجمعيات كانت تنتسب إلى إحدى المناطق الكبرى: البونط والقوقاز، كابادوكيا، آسيا الصغرى (أجزاؤها الغربية والوسطى)، تراقيا، القسطنطينية.

أسس اليونانيون البونطيون في وقت مبكر، وقبل غيرهم من اللاجئين، جمعيات تركز على الثقافة والهوية والدين، فإلى جانب اضطلاعها بدور تضامني واجتماعي وإنساني، كغيرها من جمعيات اللاجئين في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، انفردت الجمعيات البونطية منذ البداية بطابعها الثقافي واهتمامها بمسألة الهوية مقارنة بغيرها (K. St. Hatzikyriakidis, 2012).

ففي العام 1927 أسس ثيوفيلاكتوس ثيوفيلاكتو (Theophylaktos Theophilaktou) بدعم من ميتربوليت طرابزون السابق كريزانثوس فيليبيديس (Chrysanthos Philippidis)، جمعية إيبيتروبي بونطياكون ميليتون (Epitropi Pontiakon Meleton) ونشرتها آركايون بونطو (Archeion Pontou)، من أجل تفادي زوال اللغة البونطية وعادات البونطيين، وعموما من أجل الحفاظ على ثقافة مجتمع وإقليم البونط المتميزة.

وفي العام 1936 تأسست في أثينا جمعية إينوزي سميرنيون (Enosi Smyrneon)، وفي 1952 أُنشئت جمعية إيونيكي إيستيا (Ioniki Estia) في سالونيك، وكانت هاتان الجمعيتان من بين أولى الجمعيات ذات الأهداف الثقافية التي أسسها يونانيو آسيا الصغرى الغربية (الميكرازياتيس)، وأصدرت الجمعية الأولى نشرة إعلامية (ميكرازياتيكي إيكو (Mikrasiatiki Icho)، وأخرى علمية (ميكرازياتيكا كرونيكا (Mikrasiatika Chronika).

وفي تلك المرحلة كانت المؤسسة الوحيدة التي تعمل من أجل الحفاظ على ذاكرة كل «المواطن المفقودة» في استقلالية تامة عن جمعيات اللاجئين، «مركز الدراسات حول آسيا الصغرى» (Kentro Mikrasiatikon Spoudon)، الذي تأسس بمبادرة شخصية من عالمة إثنولوجيا الموسيقى ميلبو ميرلييه (Melpo Merlier) ودعم من زوجها أوكتاف ميرلييه (Octave Merlier) مدير المعهد الفرنسي (Melpo Merlier, 1951). وتحدد هدف المركز بصفة أدق في العام 1949 عندما انصبّ عمله على تسجيل وجمع وحفظ المعطيات والشهادات حول تاريخ وثقافة جماعات يونانيي آسيا الصغرى. وقد نُشرت بعض هذه المعطيات في مجلدات «إيكزودوس» (Exodos) المصنفة وفق المناطق الكبرى التي يتحدر منها اللاجئون. وفي العام 1977، أصدر المركز دورية علمية ذات سمعة دولية تُسمى «ديلتيو ميكرازياتيكون سبودون» (Deltio Mikrasiatikon Spoudon) (تنشر عددا كل سنة أو سنتين). وبعد وفاة مؤسّسة المركز ميلبو ميرلييه في العام 1976، أشرف عليه أكاديميون وجامعيون من دون انتماء إلى جماعة أو طائفة، مما يجعله مختلفا عن بقية الدوريات، فلا يمكن نسبته إلى أي جماعة من اللاجئين المتحدرين من «الأوطان المفقودة» دون غيرها(P. M. Kitromilidis, 1996).

كانت الحياة الجماعية التي أوجدها اللاجئون بمنزلة الرحم الذي نشأت فيه الذاكرة الجماعية لـ«أوطان مفقودة» أُريد لها ألا تُنسى. وكان همّ الذاكرة هذا قويا لأنه ارتبط بمجتمع وأرض مختلفين تماما عما هو موجود في بلاد اليونان التي أصبحت «الوطن الأم» الذي يشترك فيه الجميع. وفي السنوات التي تلت معاهدة لوزان (1923) وتوطين اللاجئين واندماجهم في بلاد اليونان، وبعد أن بدأت الأجيال الثانية تجد ضالتها، وجد اللاجئون وأحفادهم أنفسهم أمام خيارين: فإما الاندماج شبه الكلي في مجتمع بلاد اليونان مع الاحتفاظ بحد أدنى من الهوية والذاكرة التي تربطهم بـ«الوطن المفقود» أي رابطة رمزية، وإما الاحتفاظ بانتماء قوي جدا هوية وذاكرة بالأرض والمجتمع الأصليين، من خلال التأسيس لمرجعية أيقونوغرافية غنية، وإقامة أماكن لإحياء الذاكرة في بلاد اليونان والشتات، وإحياء المناسبات الثقافية والتذكارية. وقد فضل الخيار الأول معظم اللاجئين من آسيا الصغرى وتراقيا، وهم الذين يشكلون الأغلبية العددية. أما معظمُ البونطيين، وإلى حد ما الكابادوكيون، فقد آثروا الخيار الثاني، على الرغم من أنهم كانوا أقل عددا وفق إحصاء 1928

(نحو 17 في المائة)، مما يدل على عدم الارتباط بين الوزن العددي للجماعة وعلاقتها بالذاكرة. وما الوضع السائد الآن؟

تظهر آخر الإحصائيات عن جمعيات اللاجئين في بلاد اليونان (Hellenic Resources Network, 2012)، أن لليونانيين البونطيين 286 جمعية تنتظم في ثلاث كونفدراليات، بالإضافة إلى 32 جمعية أسسها اللاجئون الجدد من الاتحاد السوفييتي السابق (Palinostountes)، أي بمجموع 318 جمعية. أما المتحدرون من آسيا الصغرى (Mikrasiates) فينضوون تحت 120 جمعية موزعة على كونفدراليتين؛ كما توجد 32 جمعية خاصة بالتراقيين المتحدرين من تراقيا الشرقية؛ وفي العام 2008، كانت كونفدرالية بانلينيا إينوزي كابادوكيكون سوماتيون (Panellinia Enosi Kappadokikon Somation) تضم 52 جمعية كابادوكية. وتبين هذه الإحصاءات أن أكبر حركية في نشاط الجمعيات نجدها لدى اليونانيين البونطيين والكابادوكيين، فهم الأقل عددا والأكثر نشاطا. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تاريخ هذه الجمعيات يتضح أن جمعيات اليونانيين البونطيين هي الأقدم أيضا.

ولا يوجد أي ارتباط بين الوزن الديموغرافي للجماعات المختلفة وعدد المعالم التذكارية المخصصة لها، ففي عيّنة تشمل 62 معلما درسناها في العام 2004 (M. Bruneau, K. Paoulidis, 2004)، اتضح لنا أن أكثر من نصفها يعود إلى البونطيين (36 معلما أي 58 في المائة)، أما اللاجئون من آسيا الصغرى بالمعنى الضيّق (الساحل الإيوني وبيثينيا)، وهم الأكثر عددا، فلم يقيموا سوى 12 معلما (19 في المائة)، ولم ينشئ التراقيون - وهم كثيرون أيضا - سوى ثلاثة معالم (5 في المائة)، في حين أقام الكابادوكيون معلما واحدا فقط (2 في المائة).

علاقة الجماعات الإثنية المحلية بالذاكرة

اختلفت إذن علاقة اللاجئين بالذاكرة باختلاف مواطنهم الأصلية وثقافاتهم وتواريخهم المحلية المرتبطة بأصولهم. فالقسم الأكبر من اللاجئين الذين توافدوا من غرب آسيا الصغرى وإيونيا وإيوليا وبيثينيا ووسط الأناضول (57 في المائة من اللاجئين وفق إحصاء 1928) كان ينتمي إلى حوض بحر إيجة الذي كان قلب العالم الهيليني، ولم تنقطع علاقاته الكثيرة والمتنوعة (الهجرات، والمبادلات

الاقتصادية والثقافية) مع بلاد اليونان القارية والجزر التي تكونت منها، بعد العام 1821، دولة قومية وفق النموذج الأوروبي.

وكانت تراقيا الشرقية جزءا من هذا الفضاء الإيجي، غير أن قربها وانتماءها إلى البلقان جعل منها حالة متميزة، خصوصا بسبب وجود عدد كبير من البلغار الذين كانوا يناضلون من أجل توسيع دولتهم القومية. كما أن اليونانيين الذين كانوا يشكلون أغلبية في هذه المنطقة لم يكونوا ضحايا قومية الشباب الأتراك ثم الكماليين فقط، كما في آسيا الصغرى، وإنما استهدفتهم أيضا القومية البلغارية التي لم تكن أقل عنفا. أما على المستوى اللغوي، فإن تراقيا الشرقية، على الرغم من بعض الاختلافات في اللهجات المحلية، تنتمي إلى الفضاء اللغوي نفسه الذي يشمل الدولة اليونانية والذي يشكل فضاء ثقافيا متماسكا.

على العكس من ذلك، تتميز الأراضي البعيدة التي تعزلها عن الحوض الإيجي منطقة سكانية ذات أغلبية مسلمة، بخصوصيات جغرافية ولغوية تجعلها مجالا مختلفا بوضوح، ويتعلق الأمر بمنطقة البونط الجبلية في الشمال الشرقي لآسيا الصغرى على ساحل البحر الأسود، وكابادوكيا في وسط الأناضول وهي سهل من الطفة البركانية يسهل حفرها (المساكن، والكنائس، والأديرة المحفورة في جوف الأرض)، ويتكلم معظم سكانها اللغة التركية أو لهجة يونانية قديمة. ولكل واحدة من هاتين المنطقتين تاريخ فريد متواصل مع الفترة البيزنطية، يختلف عن تاريخ المناطق الإيجية.

فمنطقة البونط كثيرة السكان استطاعت، نظرا إلى صعوبة دخول الرحل الأتراك السلاجقة ثم العثمانيين إليها، أن تحافظ على لغتها ودينها. وجعل موقعها الجغرافي على ساحل البحر الأسود، بالقرب من القوقاز، هجرات السكان تتجه منها نحو سواحل البونط الأوكسيني والإمبراطورية الروسية وليس نحو منطقة حوض إيجة (انظر الفصلين 7 و11).

في مقابل ذلك، اندمج اللاجئون من آسيا الصغرى الغربية وتراقيا الشرقية والقسطنطينية، أي من منطقة بحر إيجة، بسرعة في الحياة الفكرية والفنية للمجتمع اليوناني والتي كانوا يسهمون فيها حتى قبل 1922، فمنهم كبار الكتاب والفنانين الذين استوحوا أفكارهم ومرجعيتهم من تجربتهم التاريخية ومن

«مواطنهم المفقودة»، غير أنهم تبوأوا منذ ثلاثينيات القرن العشرين مكانة مرموقة في الثقافة القومية الهيلينية، ومن أشهرهم: سيفيريس (Séféris)، إلياس فينيزيس (Ilias Venezis)، ثيوتوكاس (Theotokas)، فوتيس كونتوغلو (Fotis Kontoglu)، ديدو سوتيريو (Dido Sotiriou)، كوسماس بوليتيس (Kosmas Politis).

وقد تموقع هؤلاء المثقفون في وقت مبكر في قلب الحياة الفكرية والأيديولوجية في بلاد اليونان، على العكس من البونطيين الذين لم يتمكنوا من إيجاد موقع مماثل لهم، على رغم ما توافر لديهم في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من مدارس تنشر الثقافة اليونانية الكلاسيكية والحديثة وأشهرها ثانوية طرابزون (Frontistirio Trapezountas). فبعد أن فشلوا في تأسيس دول خاصة بهم (مشروع جمهورية البونط في العام 1919) لعدم توافر الدعم الكافي من حكومة فينيزيلوس (Vénizelos) خصوصا من القوى الكبرى الغربية، اجتهد البونطيون لأجل إحياء الذاكرة بالتأسيس لأيقونوغرافيا (iconographie) خاصة بهم وتهيئة أماكن تذكرهم بموطنهم في بلاد اليونان ثم بلدان الشتات.

من إيقونة عذراء سوميلا إلى «الأيقونوغرافيا» اليونانية البونطية

منذ أن أسس اليونانيون البونطيون معلما لهم في جبل فيرميون (Vermion) (كاستانيا Kastania) ليؤوي أيقونة باناجيا سوميلا (Panagia Soumela)، وأصبحوا يحجون إليها في 15 أغسطس من كل عام، عملوا على تشكيل «أيقونوغرافيا» غنية جدا، أصبحت سندا لذاكرتهم ولتأكيد هويتهم (M. Bruneau, 2002, 34-40).

وتنشر هذه الأيقونوغرافيا دورياتهم ومعالمهم التذكارية ومواقع الشبكة المعلوماتية الخاصة بهم. وإضافة إلى أيقونة عذراء سوميلا، وهي الأهم والأكثر رمزية، نجد أيقونات أخرى منها: المقاوم (Antartis)، والنسر برأس السينوب (Synope) (القرن الرابع قبل الميلاد)، والكمنتشة (kemençe)، والديستيك على الرومانيا، وآيا صوفيا طرابزون، والثانوية (Frontistirio)، والرقصات، واللغة، والمسرح البونطي. وكلها رموز تعبر عن الثقافة والهوية اليونانية البونطية، فهي النواة الصلبة التي تستند إليها هذه الهوية لضمان توريثها من جيل إلى آخر.

فالأديرة، أو بتعبير أدق المقامات أو المزارات التي أُحييت بين العامين 1950 و1980، والمؤتمرات العالمية للجامعة البونطية التي بُعثت منذ العام 1985، كانت

عوامل توحيد لشبكة الجماعات البونطية خارج بلاد اليونان وعبر بلدان الشتات. وتعطي أماكن الذاكرة المتمثلة في المقامات الأرثوذكسية والمعالم التذكارية الموجودة في الجزء الأكبر من جماعات الشتات اليوناني البونطي في بلاد اليونان والخارج، قوةً كبيرة لتظاهرات إحياء ذاكرة وهوية البونطيين التي لا نجد لها مثيلا لدى جماعات اللاجئين الإثنية الإقليمية الأخرى (الكابادوكيين، المتحدرين من آسيا الصغرى الغربية، التراقيين، القسطنطينيين)، حتى اتُّخذ البونطيون مثالا يُقتدى به بالنسبة إلى هذه الجماعات، وأصبح مطلب الاعتراف الدولي بـ«الإبادة الجماعية» لليونانيين البونطيين منذ العام 1988 عنصرا محركا آخر في تأكيد هوية اللاجئين وأحفادهم، وانتشر هذا المطلب أيضا بين المتحدرين من آسيا الصغرى الغربية والتراقيين على رغم الاختلافات بين كل هذه الجماعات.

شيّد اليونانيون البونطيون أديرة بيزنطية في مقدونيا، وكانت هذه الأديرة نسخا لمراكزهم الرئيسة التي تركوها في منطقة البونط، ليورّث جيل اللاجئين الأول الذي عرف الأديرة الأصلية في زمن نشاطها إلى الأجيال اللاحقة ذاكرة الأرض الأصلية والهوية الجماعية، اعتمادا على «أيقونوغرافيا» المقدسات التي حملها اللاجئون معهم من الأديرة الأصلية إلى المعالم التي بُنيت لإحيائها، والتي تقام فيها طقوس تذكارية سنوية وتظاهرات ثقافية مختلفة (الموسيقى والرقص). وتعتبر المقدسات المجلوبة من أديرة البونط أداة لتأصيل الأديرة الجديدة وضمان تواصلها مع الأماكن الأصلية (M. Bruneau, 2008).

أصبحت الأديرة الجديدة (باناجيا سوميلا، والقديس يوحنا فازلون Saint Jean Vazelon، والقديس جورج بيريستيريوتا Saint Georges Peristereota، وباناجيا غوميرا Panagia Goumera، والقديس ثيودور غافراس Saint Théodore Gavras) التي أُعيد بناؤها في مقدونيا اليونانية (1950-1980)، محلّ حج سنوي يدوم من يوم إلى ثلاثة أيام في التاريخ المخلّد للقديس الذي سُمي الدير باسمه، بحيث يقصد هذه الأديرة آلاف الحجاج في حافلات من كبرى الحواضر والمناطق الريفية التي توطن بها اللاجئون البونطيون، وحتى من بلدان بعيدة. وتستقبل باناجيا سوميلا وحدها آلاف الحجاج في 15 أغسطس من كل عام. وتحوي المزارات المتمثلة في الأديرة التي أُعيد بناؤها معظم الرموز المكونة للأيقونوغرافيا البونطية باستثناء المقام الرئيس والقطع المقدسة التي يحويها.

وشُيِّدت مبانٍ لإيواء الحجاج (xenones) بمبادرة من جمعيات سخَّرت وسائل لأجل ذلك، وتُلاحظ هذه الظاهرة خاصة في باناجيا سوميلا. ولكل منطقة صغيرة (ساندا Sanda)، وكل مدينة (تريبولي Tripoli)، وكل قرية كبيرة (كرومني Kromni، وإميرا Imera، وليفيرا Livera) في البونط، تأسست جمعية نشطة في بلاد اليونان تذكر بها، وتحرص على أن تكون حاضرة من خلال «دارها» التي تؤوي حجاجها في موقع باناجيا سوميلا المقدس، وكأننا بصدد نموذج مصغر للموطن الأصلي.

لم تقتصر ظاهرة تهيئة أماكن مقدسة لأجل إحياء ذاكرة الأديرة الأصلية في منطقة البونط وللحفاظ على الهوية على مقدونيا اليونانية، بل امتدت إلى بلاد اللجوء البعيدة في أمريكا وأستراليا. فالبونطيون الذين هاجروا إلى أمريكا أنشأوا مزارا ومقاما تخليدا لباناجيا سوميلا في ولاية نيوجيرسي (ويست ميلفورد West Milford). كما أرسلت نسخة من أيقونة عذراء سوميلا إلى أستراليا في العام 1967، وتجري تهيئة موقع لها في تلة واقعة على بعد 80 كيلومترا شمال ميلبورن (Melbourne) أطلق عليها اسم جبل ميلا (Mont Mela)، ومنذ العام 2003، يعقد هناك تجمع كبير على شاكلة الذي يحتضنه مقام باناجيا سوميلا في بلاد اليونان (M. Bruneau, 2008, 36).

وفي العشرين سنة الأخيرة أنشئت معالم تذكارية تخليدا لضحايا «الإبادة»، وأصبحت هذه الظاهرة أهم تجليات إحياء الذاكرة من طرف جمعيات اللاجئين وأحفادهم.

المعالم التذكارية: حاملة رواية اللاجئين التاريخية وذاكرتهم

وضعت الدولة اليونانية بين العامين 1986 و2001 منظومة تشريعية لإحياء ذاكرة اللاجئين. وفي العام 1994 اعترف البرلمان اليوناني رسميا بالإبادة التي تعرض لها اليونانيون البونطيون وبيوم 19 مايو باعتباره يوما تذكاريا لها، وأُتبع ذلك في العام 1998 بقانون آخر اعتبر يوم 14 سبتمبر «يوما للذاكرة الوطنية المتعلقة بإبادة يونانيي آسيا الصغرى من قبل الدولة التركية». وأقيمت في كل مدينة، بل في كل قرية يسكنها أحفاد اللاجئين، معالم لليونانيين اللاجئين أو الذين تعرضوا للإبادة (Vl. Agtzidis, 2010).

ويعود الفضل في إنشاء هذه المعالم المقامة في الفضاءات العامة إلى الجمعيات والجماعات الإقليمية والدعم المالي الذي تقدمه الدولة اليونانية التي اعترفت بعد سبعين عاما من اللجوء بالحق في التذكر وبواجب الذاكرة. وتعتبر هذه المعالم قبل كل

شيء، من خلال وجودها والتظاهرات التذكارية التي تحتضنها مرة أو مرتين في السنة، المظهرَ البارز لحق التذكر والاختلاف بالنسبة إلى السكان اليونانيين، فلهذه المعالم وظيفة مزدوجة لتوريث ذاكرة وهوية اليونانيين اللاجئين داخل «الوطن-الأم» اليوناني (M. Bruneau, K. Paoulidis, 2004).

والشخصية الرمزية المنحوتة الأكثر حضورا في أكبر عدد من المعالم هي شخصية «البطل البونطي» الذي عادة ما يُسمى آكريتاس (Akritas) أي حامي حدود الإمبراطورية البيزنطية (آكريتا تو بونطو Akrita tou Pontou)، أو آنتارتيس (Antartis) أي المقاوم. وتُنحت هذه الشخصية عادة في حجمها الطبيعي أو أكبر من ذلك (2.20م كما في كوزاني (Kozani، وهي تلبس البدلة البونطية التقليدية (زيبكاس zipkas). وترمز هذه الشخصية إلى مقاومة اليونانيين البونطيين المستميتة في جبال البونط بين العامين 1916 و1922، وترمز بصفة أشمل إلى البطل الأسطوري ديجينيس آكريتاس (Digenis Akritas) حامي الحدود البيزنطية، مما يؤكد المحتوى الإقليمي لهذه الذاكرة. ويظهر هذا البطل الرمزي في معظم المعالم المخصصة للإبادة وتاريخ اليونانيين البونطيين.

ومعلم كاستوريا (Kastoria) هو المعلم الوحيد الذي يتضمن الرواية الأسطورية الكاملة لتاريخ اليونانيين البونطيين مع كل رموزهم الأيقونوغرافية في شكل نقيشة كبيرة. ويحمل هذا المعلم بُعدا سياسيا واضحا لأنه يتضمن أيضا التمثال النصفي لكابيتانيديس (Kapetanidis) (البطل القومي) الذي وُضع فوق خريطة «إقليم البونط الـمُطالب به (1918-1922)». وعلى العكس من ذلك يجسد معلم آيا فارفارا (2002) (Agia Varvara) مقاربة أكثر حذرا، تخلو من المحتوى القومي في التعامل مع الذاكرة البونطية بالاعتماد حصرا على رموز دينية على وجه الخصوص (الصليب البيزنطي، وباب باناجيا سوميلا، والشمعدان ذي الشعب)، وثقافية (القيثارة)، ولا يذكر بالمقاومة والنزاع المسلح سوى البندقية والسيف، وكأن الباب مفتوح على المستقبل في هذا المعلم الذي لا يتضمن أي إيحاء بإمكانية العودة إلى الموطن الأصلي.

أقام يونانيو آسيا الصغرى أيضا معالم تذكارية بيد أنها أقل عددا وتنوعا من معالم البونطيين. وتحتل شخصية كريسوستوموس (Chrysostomos)، آخر ميتروبوليت بمدينة

إزمير وشهيد النكبة الكبرى، مكانة بارزة في أثينا وثيسالونيك. وأُقيم أكبر معلم مخصص ليوناني آسيا الصغرى في الحي الأثيني المسمى إزمير الجديدة (Nea Smyrni).

وتعتبر المعالم التذكارية، إلى جانب الدوريات الخاصة بالجماعات والأدب التاريخي وروايات الشهود، من أهم العناصر الحاملة لما يسميه ب. ريكور(P. Ricœur, 1985) «الهوية السردية» المرتبطة برواية تاريخ طائفة اليونانيين البونطيين. فالبونطيون يمتلكون أغنى مخزون أيقونوغرافي متعلق بالهوية يختلف كثيرا عما يوجد لدى اللاجئين الآخرين، ويتغذى هذا المخزون من ذاكرتهم ويغذيها في الوقت نفسه، فهو يسمح ببناء ما يشبه الرواية الأسطورية. حتى إن لم يكن البونطيون الأكثر عددا غير أنهم يهيمنون على ساحة الهوية والذاكرة مقارنة بغيرهم من لاجئي آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية.

ووجد الحق في الذاكرة الذي يطالب به اللاجئون، وخاصة أحفادهم اليوم، أشكال تعبير أخرى. فعلى وجه الخصوص تطالب جمعيات اللاجئين بإقامة متحف يوناني الأناضول أو الشرق بأثينا، وكانت جمعية إينوزي سميرنيون (Enosi Smyrneon) وراء مشروع المتحف القومي ليوناني الشرق. وبادر البونطيون بإنشاء متحف خاص بهم في مبنى إيبيتروبي بونطياكون ميليتون (Epitropi Pontiakon Meleton) في حي إزمير الجديدة تحديدا، كما تصوروا معرضا متنقلا حول تاريخ وذاكرة يوناني منطقة البونط[3]. وأنجزت جمعيات اللاجئين اليونانيين من آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية عبر العالم مواقع في الشبكة المعلوماتية تُعرّف بواسطة النصوص والصور بالمواضيع الرئيسة لثقافتهم ومطالبهم المتعلقة بالاعتراف بالإبادة. كما أن بعض الجمعيات أطلقت دوريات تاريخية ثقافية وإعلامية حول أنشطتها وتظاهراتها.

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين بدأ لاجئو آسيا الصغرى وأحفادهم، وخاصة البونطيون، ينظمون رحلات حج في الحافلات إلى أقاليمهم الأصلية (تركيا) انطلاقا من ثيسالونيك. ويبحثون في أثناء هذه الرحلات عن آثار بيوتهم أو بيوت أجدادهم، ويتعرفون بأعينهم على القرية أو المدينة الصغيرة التي يتحدرون منها، ويحجون إلى الأديرة، وخاصة دير باناجيا سوميلا. وتمثل الكنائس المحولة إلى مساجد أو في حالات نادرة إلى متاحف أو التي لم تبق منها إلا الأنقاض

والمدارس أهم معالم المشهد الحضري لهذه المدن التركية التي تشهد نموا سريعا وهي تجسد الصلة مع ماض انقضى إلى الأبد.

وإذا كان البونطيون الأكثر ظهورا في بلاد اليونان من حيث التظاهرات التذكارية وتهيئة أماكن إحياء الذاكرة، فإن الكابادوكيين يتميزون أيضا على الرغم من قلة عددهم بتاريخهم الفريد في قلب الأناضول.

نزوح اليونانيين الكابادوكيين واستقرارهم في بلاد اليونان

قُدر عدد اللاجئين اليونانيين من كابادوكيا الذين جرت مبادلتهم في العام 1924 بـ 44432 نسمة (V. Stelaku, 2003, 180)، وقد انتشروا في معظم جهات بلاد اليونان، حيث استقروا في قرى لاجئين آخرين أو في المراكز الحضرية الكبرى. ومثل غيرهم من اللاجئين من مناطق أخرى، أسس الكابادوكيون قرى أصبحوا يشكلون أغلبية سكانها، وأطلقوا على بعضها أسماء قراهم الأصلية، خاصة في بعض المناطق في شمال اليونان وثيساليا: جهات جيانيتسا (Giannitsa) (آكسوس Axos، ونيا آرافيسوس Nea Aravissos، ونيو ميلوتوبو Neo Meletopo)، ومنطقة كالكيديا (Chalcidique) (فلوجيتا Flogita، سيماندرا Simandra، نيا سيلاتا Nea Silata)، ومنطقة كافالا (Kavala) (نيا كارفالي Nea Karvali)، وجهة لاريسا-كارديتسا (نيو إكونيو Neo Ikonio، وفونايتا Vounaina، كابادوكيكو Kappadokiko)، ومنطقة إيوانينا (Ioannina) (نيو قيصرية Neokaisaria، بافرا Bafra)، ومنطقة أوبي (Eubée) (نيا بروكوبي Nea Prokopi، ونيا سينازوس Nea Sinasos)، وجهة كوزاني (Kozani) (فاثيلاكو Vathilako)، وثيسالونيك (أحياء نيا موتالاسكي Nea Moutalaski، ونيا مالاكوبي-تومبا Nea Malakopi-Toumba)، وكزيروشوري (Xirochori)، وسيكيس (Sykies)، وحاضرة أثينا (إلوزيس Eleusis ...).

وسنركز على مكانين يجسدان ذاكرة الكابادوكيين وتواصلهم مع أرضهم الأصلية، ويتعلق الأمر بمزارين ذوَي بعد وطني، هما: نيا كارفالي بمقدونيا، ونيا بروكوبي في جزيرة أوبي. وتعتبر نيا كارفالي المركز الرئيس لكل جماعات الكابادوكيين المنتشرين عبر العالم. وقد أنشئت القريتان في العامين 1925 و1926 بعد مبادلة السكان (1923)، على أراضي مستنقعات هجرها سكانها المسلمون المستبدلون.

تقع نيا كارفالي في سهل مستنقعات ساحلية على بعد 10 كيلومترات شرق كافالا بالقرب من قرية ليفكي (Lefki)، وكانت تضم في البداية 300 منزل شيّدتها وكالة «EAP» لفائدة اللاجئين الذين وفدت أغلبيتهم من كارفالي (غيلفيري Gelveri أو غوزليورت Güzelyurt) بكابادوكيا. وفي العام 1996 كان معظم سكان نيا كارفالي من الكابادوكيين (1894 شخصا)، إضافة إلى 56 ساكنا من قرية ليفكي و150 يونانيا بونطيا قدموا من روسيا في فترة متأخرة[4]. وحمل اللاجئون الكابادوكيون معهم آثارا تُنسب إلى القديس غريغوار النازيانزي (Saint Grégoire de Nazianze) وذخائر مقدسة مختلفة، وباشروا في العام 1929 بناء كنيسة لم تكتمل إلا في العام 1950، وتحولت إلى مركز الحياة الدينية والاجتماعية للقرية. ويُطلق اللاجئون على القديس غريغوار تسمية «قديسنا» (o agios mas)، وتجذروا في هوية ترتبط ارتباطا وثيقا بأرضهم الأصلية من خلال الانتساب إلى هذه الشخصية وهو أحد الآباء الأربعة الرئيسين للكنيسة المتحدرين من منطقة كابادوكيا. ويُعد عيد القديس الذي يُحتفل به سنويا في 25 يناير أهم أعياد نيا كارفالي، ويقصده زوار من أماكن بعيدة لاعتقادهم بقدرات القديس على الشفاء من المرض.

وبالقرب من المقام بدأ في العام 1975 بناء مركز ثقافي (Stegi Politismou Neas Karvalis) انتهت أعماله في العام 1995، وهو يجسد استمرارية نشاط جمعية «نازيانزوس» (Nazianzos) التي أسسها في العام 1884 في القسطنطينية تجار يتحدرون من كارفالي. ويضم المركز متحفا تاريخيا وإثنيا، ومكتبة، ودار أرشيف يُستفاد منها في الدراسات الكابادوكية. وتمت تهيئة منحدر ربوة قريبة (موقع الحفريات الأثرية آكونديسما Akondisma) في شكل مدرجات في الهواء الطلق تستقبل سنويا المهرجان الدولي للرقصات الفولكلورية. ويوجد مبنى آخر يحمل رمزية كبيرة هو البرج المعلم الثماني الشكل المقام بالرخام الأبيض، ويُعرف بـ«كنز الكابادوكيين»، الذي نُقشت عليه أسماء القرى اليونانية الأرثوذكسية بكابادوكيا وأسماء بلدان الشتات الكابادوكي اليوم. وهذا المعلم هو صورة مطابقة للمعبد الذي بُني في نازيانز (Nazianze) من طرف والد القديس غريغوار في مسقط رأسه تقديسا للإله. كما أُقيمت منشآت لإيواء الحجاج الذين يقصدون المكان كل عام. وفي العام 2008 أُسست

«جماعة الكابادوكيين في عموم العالم» (Koinotita Kappadokon) التي تجمع الشتات وجمعياته بهدف توريث ذاكرة وثقافة الموطن الأصلي للأجيال الجديدة. وكان أول قرار لمجلس الجماعة توزيع منح دراسية للشباب الذين حصلوا على أفضل النتائج المدرسية.

بناء ذاكرة جماعية في نيا كارفالي

واجه اللاجئون من الجيل الأول، الذين كانوا يتكلمون اللغة التركية، صعوبات جمّة في الاندماج محليا في بلاد اليونان بسبب خصوصياتهم الثقافية (القارامنلي Karamanlis). وكان لزاما على أحفادهم نسيان ماضٍ مؤلم رأوا فيه عائقا أمام اندماجهم في بلاد اليونان، في وقت جعل منه آباؤهم ملحمةً أسطوريةً.

وقد أنشأ شباب من الجيل الثالث، بمبادرة من كابلانيس إيوزيفيديس (Kaplanis Iosifidis)، جمعية ثقافية هدفها (إعادة) اكتشاف وتوريث وتثمين ذاكرة الجماعة اليونانية الأرثوذكسية المتحدرة من كابادوكيا، وخاصة من غيلفيري (Gelveri)؛ ونظموا في العام 1981 رحلة حجية لغيلفيري (غوزليورت Güzelyurt اليوم)، وسجلوا شهادات الجيل الأول من اللاجئين، وجمعوا وثائق أرشيف وأشياء مختلفة جُلبت في أثناء مبادلة السكان (1923)، وأصبحت معروضة في مركز دراسات الحضارة الكابادوكية الذي أنشأوه في العام 1987. وهذا ما سمح بقلب هوية الجماعة التي لم تعد خصوصياتها الثقافية مجلبا للعار مما يوجب إخفاءها، بل ثروة ومرجع يؤكد الهوية.

تتنافس الذاكرة الجماعية للكرفاليين مع الذاكرات الجماعية للاجئين آخرين يتحدرون هم أيضا من كابادوكيا وبالتحديد من قرية ميستي التي كان سكانها يتكلمون اليونانية، واستقروا في مقاطعة (نوم) إيفروس (Evros)، وأسسوا جمعية زعماء الكنيسة الثلاثة الكابادوكيس (Trois Hiérarques des Kappadokes) التي تحاول التوفيق بين ذاكرة السكان الكابادوكيين والتاريخ الرسمي اليوناني بالتقليل من وزن الكابادوكيين الذين كانوا يتحدثون بالتركية من دون غيرها (L . Montmayeur, 2013, 97-98)[5].

كان كل اللاجئين إلى نيا كارفالي ونيا بروكوبي من الناطقين بالتركية، وتعلموا مبادئ اللغة اليونانية الفصحى (كاثاريفوزا Katharevousa)، مما جعلهم فترة طويلة غير قادرين على التواصل مع جيرانهم في بلاد اليونان والاندماج معهم بشكل كامل. على

أنهم نسجوا وشكلوا ارتباطا وثيقا بذاكرة الموطن الأصلي من خلال تهيئة أماكن للذاكرة، وخاصة الكنائس التي تحوي ذخائر القديس والتي أصبحت رمز تجذرهم في كابادوكيا والموطن الذي استقبلهم واستقروا فيه، إذ سمحت أماكن الذاكرة للاجئين وأحفادهم بتملك موطنهم الجديد. كما كان إطلاق أسماء تُذكّر بالموطن الأصلي وسيلة لتأكيد الانتماء إلى الموطن الجديد. وأصبحت كنائس نيا كارفالي ونيا بروكوبي والأيقونوغرافيا المرتبطة بها معالم مرجعية للذاكرة الجماعية، خاصة أن الدين هو الذي يشكل جوهر هويتهم، وليست اللغة.

من «اللاجئين» إلى «البونطيين» و«الكابادوكيين» و«الميكرازيتيين» و«التراقيين»: الذاكرة التعددية

عندما وجد اللاجئون من آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية، الذين نجوا من المجازر وعمليات التهجير والطرد أو استُبدلوا بموجب معاهدة لوزان (1923)، أنفسهم في بلاد اليونان، كان همهم الأول هو اختيار مكان يستقرون فيه بمساعدة وكالة توطين اللاجئين (EAP) التي أنشأتها عصبة الأمم والدولة اليونانية. وتعين عليهم أن يجدوا بسرعة وسائل عيش في البيئة الريفية أو الحضرية التي احتضنتهم. وأسسوا في بادئ الأمر عددا كبيرا من الجمعيات التي كان اهتمامها الرئيس، بل الوحيد أحيانا، تسهيل الاستقرار في «الوطن-الأم» ومساعدة أضعف اللاجئين على تحقيق هذا الهدف. غير أنه منذ نهاية العشرينيات وفي أثناء ثلاثينيات القرن العشرين، تغيّر مسعى بعض هذه الجمعيات إلى الحفاظ على ذاكرة «المواطن المفقودة» في محاولة لجعلها «أوطانا لا تُنسى»[6].

ولأنه من النادر أن يتجمع اللاجئون في مكان واحد يحمل اسم المكان الأصلي الذي تُضاف إليه كلمة «الجديد» أو «الجديدة» (Neos, Nea)، كان منتظرا أن يشتركوا في هوية شاملة تجمع كل اللاجئين من أصول مختلفة: البونط، وآسيا الصغرى (الساحل الغربي)، وكابادوكيا أو تراقيا. وكانت هذه الهوية الجامعة حاضرة على المستويين الجماعي والسياسي فترةً، غير أنها قليلا ما تجسّدت في تظاهرات إحياء الذاكرة التي ظهرت في مرحلة لاحقة (منذ سبعينيات القرن العشرين)، ولا توجد إلا معالم تذكارية قليلة (4 ضمن الجرد الذي قمنا به) تتعلق بعموم اللاجئين. أما مطالب الاعتراف بـ«إبادة اليونانيين العثمانيين أو يونانيي آسيا الصغرى» فتواجه صعوبات كبيرة في توحيد شمل اللاجئين.

يشترك كل اللاجئين في شعور ديني قوي هو أهم مقومات هويتهم، فكان همهم الأول من أجل الحفاظ على الذاكرة بناء كنيسة تخلّد القديس الذي يرتبط اسمه بالمكان الأصلي، وتحوي الأيقونة التي حملها اللاجئون معهم: مثلا كنائس الكابادوكيين في نيا كارفالي ونيا بروكوبي أو باناجيا فانيروميني (Panagia Faneromini) في نيا ميشانيونا (Nea Michaniona). وفي حال الاعتقاد بقدرة الأيقونات على إحداث المعجزات، تصبح هذه الكنائس أماكن للحج يتعدى إشعاعها المكان الذي أقيمت فيه. وقد اكتفى معظم اللاجئين من آسيا الصغرى أو تراقيا الشرقية أو كابادوكيا بهذه الوسيلة للحفاظ على هويتهم وذاكرتهم، وكانت التظاهرات التذكارية الأكثر شمولية التي لا تتعلق حصرا بالجماعة المحلية أو القرية أو المدينة، نتيجة مبادرات محلية مصدرها كيانات إقليمية مختلفة.

أما البونطيون فكانوا أول من طرح الاهتمامات المتعلقة بالذاكرة والالتزام بها بحيوية كبيرة وبروح نضالية، خاصة منذ سبعينيات القرن العشرين، غير أنهم بادروا منذ الخمسينيات بإعادة بناء أديرتهم الرئيسة. وكانوا أول من طرح مسألة «إبادة» اليونانيين البونطيين في الثمانينيات اقتداء بالأرمن. وفي العام 1994 حصلوا من الدولة اليونانية على اعتراف بها، وكانوا وراء قوانين حفظ الذاكرة التي حددت في العام 1994 يوم 19 مايو 1919، ثم في العام 1998 يوم 14 سبتمبر 1922، باعتبارهما يومين للذاكرة الوطنية المتعلقة بإبادة اليونانين البونطيين، ومن بعدهم يونانيو آسيا الصغرى. وأقام البونطيون أكبر عدد من أماكن الذاكرة في اليونان وفي بلدان الشتات، وأصدروا أكبر عدد من الكتب بفضل جهود ناشر نشيط جداً في ثيسالونيك هو تاسوس كيرياكيديس (Tassos Kyriakidis). كما ارتبطت قوة حركة الحفاظ على الذاكرة لدى البونطيين بقدرتهم المميزة على تشكيل «أيقونوغرافيا» غنية جدا.

أما التراقيون فقد بدأوا في السنوات الأخيرة يتّبعون النموذج البونطي في باناجيا سوميلا، وهناك توجه إلى جعل دير فيريس (Ferres) في منطقة إيفروس وأيقونته «باناجيا كوسموسوتيرا» (Panagia Kosmosoteira) مركزا ورمزا للتراقيين، ودشنوا أخيرا في دراما (Drama) أول معلم تذكاري خاص بإبادة التراقيين من طرف البلغار والأتراك (1885-1941)، وطالبت كونفدرالية جمعيات التراقيين في اليونان بسن قانون خاص بها من أجل حفظ ذاكرتها، وباعتراف الدولة اليونانية بيوم يُخلّد «إبادة الوجود اليوناني

بتراقيا»، ووقع اختيارهم على يوم 6 أبريل 1914 المعروف بـ«يوم الفصح الأسود» الذي باشر فيه الشباب الأتراك طرد واجتثات اليونانيين من تراقيا الشرقية. وأطلق التراقيون منذ 2006 (المؤتمر العالمي للتراقيين في ديديموتيشو Didimoteicho) حركية من أجل إحياء الذاكرة على شاكلة ما فعله البونطيون قبلهم. وتختلف «إبادة» التراقيين كثيرا عن إبادة البونطيين والأرمن، لأنها كانت من فعل دولتين هما تركيا وبلغاريا، ويمكن اعتبارها تصفية إثنية دامت نحو خمسين عاما أكثر منها إبادة كتلك التي استهدفت الأرمن والتي كانت ممنهجة ومركزة في الزمن (1915-1916).

ومن اللافت أن نموذج حفظ الذاكرة الذي طوّره البونطيون تبناه التراقيون بعد عشرين سنة. أما الكابادوكيون فلم يتبعوا هذا النموذج لأنهم لم يعيشوا مجازر مشابهة، بيد أنهم انتظموا أخيرا في الشتات ليحفظوا ذاكرة تاريخهم وأماكنهم المقدسة ومزاراتهم (1975-2008). من جانب آخر لم يكن اليونانيون المتحدرون من بقية آسيا الصغرى نشيطين بالقدر نفسه في مجال حفظ الذاكرة، فباستثناء إستيا نياس سميرنيس (Estia Neas Smyrnis) لا توجد معالم مهمة لحفظ ذاكرة لاجئي آسيا الصغرى الغربية الذين كانوا يشكلون أغلبية اللاجئين وفق إحصاء 1928[7]. وقد حدّ القرب اللغوي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء اللاجئين من بلاد اليونان وأرخبيلها من رغبتهم في التأسيس لأيقونوغرافيا وهوية خاصتين بهم، ويتميّزون بهما عن بقية السكان اليونانيين داخل الدولة القومية، فكانت مقاربتهم لمسألة الذاكرة من فعل أفراد مثل الكتّاب الذين رووا الأحداث، وانصبت على الاحتفاء بشخصيات رمزية من قبيل كريسوستوموس الإزميري (Chrysostomos de Smyrne) أو بلدات شهدت قمعا عنيفا (بيرغام Pergame، وآيفالي Aïvali، وإزمير). وكان تجذر هؤلاء السكان، الذين يتحدر معظمهم من هجرات بحر إيجة التي تعود إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مختلفا عن تجذر اللاجئين المتحدرين من أقاليم شهدت استمرارية مميزة منذ العهد البيزنطي (كابادوكيا، والبونط).

وبعد تسعين عاما من حدوث نكبة إزمير الكبرى (Megali Katastrofi) يبقى اللاجئون اليونانيون من آسيا الصغرى وتراقيا الشرقية على علاقة بذاكرة «أوطانهم المفقودة» تختلف من حيث القوة والزخم والمواضيع وفق المنطقة الأصلية. على أن جميع أحفاد اللاجئين من الجيلين الرابع والخامس يشتركون بينهم في مرجعية الذاكرة المرتبطة بـ«الأوطان المفقودة» التي صارت بالنسبة إليهم «أوطانا لا تُنسى».

16

الشتات الأرمني وفضاءات ذاكرته: المسألة الأرمنية في تركيا وسياسة الإنكار

كانت إبادة الأرمن في العام 1915 كارثة (yeghern) غير مسبوقة في التاريخ الأرميني الذي شهد مجازر عدة. فمن بين مليونين ومائة ألف أرميني كانوا يعيشون داخل الإمبراطورية العثمانية، وفقا لإحصاء البطريركية الأرمنية في القسطنطينية، لم يبق سوى 77435 نسمة في تركيا وفقا لإحصاء العام 1927. واضطر معظم أرمن آسيا الصغرى إلى مغادرة أرضهم الأصلية داخل حدود تركيا الحالية كما حددتها معاهدة لوزان (1923).

وبعد المجازر والتهجير، رُحّل أو هرب من تبقى من الأرمن عبر ثلاثة محاور مختلفة: فأرمن الولايات الشرقية (وخصوصا ولاية فان) لجأوا إلى القوقاز وإيران؛ ورُحّل أرمن الجنوب

«ظهر تعبير «الإبادة» في إصدارات المنظمات الأرمينية بدءا من العام ١٩٦٤، ليطرح منذ بداية سبعينيات القرن العشرين مطلب الاعتراف الدولي بإبادة الأرمن الذي أصبح جوهر النضال الأرميني، وحل محل مطلب العودة إلى أرمينيا التركية أو السوفييتية الذي يتعذر تحقيقه نظرا إلى الإشكالات الكبيرة التي يطرحها»

الشرقي، وخصوصا كيليكيا، إلى صحاري بلاد الرافدين وسورية، وتجمع من نجا منهم في حلب وبيروت ودمشق؛ أما أرمن الولايات الغربية (أدرنة، والقسطنطينية، وإزمير) فتوجهوا إلى بلاد اليونان والبلقان. واتضح في السنوات التالية أن أمل عودة الهاربين والمنفيين، الذي لاحت بوادره بعد هدنة مودروس (1918) (Moudros)، لم يكن في الواقع سوى مجرد سراب، وكانت جوازات سفرهم تحمل عبارة «لا عودة ممكنة». «وهكذا فإن الأرمن الذين انتشروا في بداية عشرينيات القرن العشرين في بلدان الشرق الأوسط والولايات المتحدة، لم يكونوا مهاجرين طوعيين لدوافع اقتصادية يمكن تقييم وضعهم بمعايير الحرية الفردية والحداثة، بل كانوا لاجئين سياسيين ومهاجرين مضطرين...» (A. Terminassian, 1997, 25).

ومن بين كل مسيحيي آسيا الصغرى عانى الأرمن أقسى مظاهر الاجتثاث التي بلغت حد القضاء على وجودهم، أي الإبادة ثم الإنكار القطعي لها، ويظل وجودهم في الأرض التركية منكرا أو مطموسا حتى أيامنا هذه. بيد أن الأرمن نجحوا في تأسيس جمهورية أرمينيا المستقلة في جنوب القوقاز بين العامين 1918 و1920، التي اقتصرت على مناطق يريفان (Erevan) وسيفان (Sevan) وإيتشميادزين (Etchmiadzine) وآلكسندروبول (Alexandropol)، قبل أن تلحق جمهورية أرمينيا حديثة العهد بالاستقلال بالاتحاد السوفييتي منذ ديسمبر 1920، لتصبح جمهورية سوفييتية، غير أنها حافظت على استمراريتها القومية، فعند انهيار الاتحاد السوفييتي (1991)، استرجعت استقلالها لتتحول إلى دولة قومية. وكان سكانها في العام 1920 أقل من مليون نسمة، ثلثهم لاجئون من تركيا جاءوا من مناطق الحدود مع الإمبراطورية الروسية ليحتموا بالخطوط الدفاعية الروسية، وكانوا من الناجين من حركة النزوح وليس من المجازر، في حين يتحدر بقية السكان من القوقاز (قارس، وناخيتشيفان (Nakhitchevan)، وأذربيجان)، ولم تتعد نسبة السكان المحليين النصف (خصوصا سكان مدن يريفان وإيتشميادزين وآلكسندروبول). وكان سكان أرمينيا السوفييتية الذين بلغ عددهم أكثر من ثلاثة ملايين في العام 1990، متجانسين إثنيا، إذ كان 95 في المائة منهم من الأرمن.

استندت الهوية الأرمينية إلى سكان جمهورية أرمينيا وأرمن الشتات الناجين من أحداث العام 1915 والذين تفرقوا في روسيا وعدة بلدان غربية أهمها فرنسا

والولايات المتحدة. وصارت هذه الهوية أساس وجود الشعب الأرميني، وارتبطت أكثر فأكثر بذاكرة إبادة 1915-1916، حتى أصبحت مطالبة الأرمن الدولةَ التركيةَ بالاعتراف بما تعرضوا له من إبادة من دعائم هذه الهوية.

ذاكرة الإبادة

حتى العام 1965، الموافق للذكرى الخمسين للإبادة، ظلت ذاكرتها مطموسة ومنكرة في تركيا وفي الشتات على حد سواء. فالحزب القومي الأرميني داشناك (Dachnak) الذي كان مؤثرا، بل مهيمنا، داخل الجمهورية الأرمينية الأولى (1918-1920) وفي الشتات، ركز على مطلب تطبيق معاهدة سيفر (1920) وليس على حفظ ذاكرة التهجير والمجازر في العام 1915.

وانصب اهتمام جماعات الشتات على ضمان وجودها الطائفي ومستقبلها في بلدان اللجوء، فأخّرت الانقسامات بين الموالين للشيوعيين والموالين لحزب داشناك اختيار تاريخ 24 أبريل 1915 يوما تذكاريا يوافق أمر ترحيل 600 من أعيان الأرمن بالقسطنطينية الذين تعرضوا للقتل فيما بعد، ولم يعتمد هذا التاريخ الرمزي من طرف الأجيال الجديدة إلا بعد العام 1960 في تنظيم التظاهرات التذكارية بيريفان وفي بلدان الشتات، وتزامن ذلك مع اعتماد تعبير «الإبادة».

وأيقن الأرمن، عقب محاكمة آيخمان (Eichman) في إسرائيل ومناقشة الأمم المتحدة مسألة عدم سقوط جريمة الإبادة بالتقادم (1948)، بأن المجازر التي تعرضوا لها تستجيب للمعايير التي وضعتها محكمة نورمبرغ (Nuremberg) (1945) بخصوص إبادة اليهود. فظهر تعبير «الإبادة» في إصدارات المنظمات الأرمينية بدءا من العام 1964، ليطرح منذ بداية سبعينيات القرن العشرين مطلب الاعتراف الدولي بإبادة الأرمن الذي أصبح جوهر النضال الأرميني وحل محل مطلب العودة إلى أرمينيا التركية أو السوفييتية الذي يتعذر تحقيقه نظرا إلى الإشكالات الكبيرة التي يطرحها.

لاتزال السلطات التركية تنكر تعرض الأرمن للإبادة، وتدافع عن أطروحة انتفاضة أرمينية في بداية الحرب العالمية الأولى، أحدثت رد فعل اتخذ شكل ترحيل تخللته أعمال عنف لم يكن ممكنا تفاديها إضافة إلى الوفيات الطبيعية. وقد بين مؤرخو إبادة الأرمن أن نشاط الحركة الثورية الأرمينية توقف في العام 1908، أي قبل الحرب

بسنوات، وأن جمعية الاتحاد والترقي (الشباب الأتراك) والحكومة العثمانية كانت لديهما نية إجرامية بالقضاء على الجزء الأكبر أو ربما كل السكان الأرمن بالأناضول (Y. Ternon, 1977; G. Chaliand, Y. Ternon, 1980; T. Akçam, 2012).

وبعد أكثر من عشرين عاما من الأحداث التي أدت إلى المجازر (1915-1916)، ترسخت لدى الدولة التركية سياسة الإنكار التي شملت الشتات وأرمينيا السوفييتية. وفوجئت الحكومة التركية ببعث مشكلة اعتبرتها مطوية منسية، ما جعلها بعد العام 1965 تبادر بإعادة كتابة التاريخ، فلم تنكر الوقائع بل مغزاها. كما شنّت الحكومة التركية حملة ديبلوماسية تستند إلى منظومة نفي وضغوط سياسية ومالية. وعلى الرغم من ذلك فإن الاعتراف بإبادة الأرمن شهد تطورا في السنوات الأخيرة في المنظمات الدولية وعدد متزايد من الدول مثل إيطاليا واليونان وفرنسا. وفي يوم 24 أبريل من كل عام، تنظم كل الجماعات الأرمينية تظاهرات تذكارية تخليدا للحدث المؤسس للشتات الحالي، ويكون ذلك في فضاءات عامة في المدن أو في الكنائس أو حول معالم أقيمت خصوصا لتخليد الإبادة والتذكير بضحاياها.

وبدلا من أن تنأى الحكومات التركية بعد الفترة الكمالية بنفسها عن عمل قامت به حكومة الاتحاديين العثمانية، فإنها لاتزال حتى اليوم ترفض وصفه بالإبادة. وعلى رغم أن زعماء الشباب الأتراك تعرضوا في العام 1919 لمحاكمة من قبل الحكومة العثمانية وأدينوا وحُكِم عليهم بالإعدام غيابيا، فإن الحكومات الجمهورية المتعاقبة اجتهدت من أجل إعادة الاعتبار لهم، ومنهم طلعت باشا الذي أُعيد له الاعتبار في العام 1960 وأُقيم له معلم بإسطنبول في ثمانينيات القرن العشرين، كما أُعيدت رفات أنور باشا إلى تركيا في احتفالات رسمية في تسعينيات القرن العشرين (M. Marian, 2000, 14).

وفي العام 1965 بُني معلم تذكاري في مدينة إيغدير (Igdir) قرب الحدود الأرمينية إحياء لذكرى مليون تركي سقطوا في الأناضول الشرقي. «ويجسد معلم إيغدير إلى حد كاريكاتوري سياسة إنكار إبادة العام 1915 من طرف الدولة التركية التي تستعمل الآلية المعروفة بقلب التاريخ والتي تحوِّل الضحايا إلى متهمين» (L. Marchand, G. Perrier, 2013, 128). وأصبح هذا الإنكار ثابتا من ثوابت سياسات الحكومات التركية، وهو ينفي وجود نية إجرامية لدى حكومة الاتحاديين المركزية، ويستند إلى «ثلاثية: الانتفاضة،

والقمع، والأخطاء، وتتلاشى هذه الثلاثية إذا أُثبت عدم وجود انتفاضة، ويسقط الإنكار إذا أُثبت القصد الإجرامي للحكومة المركزية» (Y. Ternon, 2007, 418). وسُخرت وسائل الديبلوماسية التركية لدعم موقف الإنكار، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الدوائر الأكاديمية في تركيا، وبدرجة أقل في الخارج منذ سبعينيات القرن العشرين.

وفي مواجهة الإنكار المدعوم من الدولة ردت مجموعة أرمينية منتمية إلى حزب داشناك (Dachnak)، وهي الجيش الأرميني السري لتحرير أرمينيا (ASALA)، بأعمال إرهابية بين العامين 1975 و1983، وكانت هذه الأعمال موجهة ضد ديبلوماسيين أتراك وأهداف محددة تخدم سياسة إنكار الدولة التركية للإبادة. وكان الجيش الأرميني السري مرتبطا في بداياته بالقضية الفلسطينية عبر زعيمه هاغوب هاغوبيان (Hagop Hagopian)، واستفاد من الظرف الخاص للحرب الأهلية اللبنانية للحصول على الأسلحة وتدريب أفراده على العمليات الإرهابية التي كان كل مرتكبيها من الشباب الأرميني في لبنان، قبل أن تنقسم الحركة في العام 1983 بعد عملية مطار أورلي (Orly) التي قُتل فيها من دون تمييز فرنسيون وسياح وأتراك كانوا في طريق العودة إلى تركيا لقضاء العطلة، ولم تعمر الحركة طويلا بسبب الانقسامات وتلطخ سمعتها بعمل لا يمكن شرعنته باسم إبادة 1915 (L. Ritter, 2007, 239-250).

أسهمت مرحلة العمليات الإرهابية في التعريف بالقضية الأرمينية على المستوى الدولي، وغيّرت صورة الشتات الأرميني من جماعات تسعى إلى الاندماج كليا في البلدان التي استقبلتها إلى أمة قائمة بذاتها، تشعر بأن التاريخ تجاهلها، وتطالب بالاعتراف بتميزها. كما عمّقت هذه المرحلة الاعتقاد السائد لدى كثير من الأتراك بأن الأرمن مجرد مجموعة من الثوار والإرهابيين. وقد تنبه المسؤولون عن التنظيمات الأرمينية إلى ضرورة التخلي عن العنف والعمل حصريا في المجال السياسي لتحقيق مطلبهم بالاعتراف الدولي بالإبادة (Y. Ternon, 2007, 419).

سياسات الذاكرة والنسيان

واصل الحكم الديكتاتوري الكمالي سياسة محو ذاكرة إبادة الأرمن وآثار الوجود الأرميني. وفي مرحلة أولى تميز تعامل جيران الأرمن القدامى باللامبالاة وعدم الاكتراث، فمنع قانون الاستيطان (Settlement Law) للعام 1934 منعا باتا التذكير

بالماضي خصوصا بالنسبة إلى الرحل وأفراد القبائل، فلم يكن لهم الحق في تخليد ذكرى موتاهم أو زيارة قبورهم إن وجدت. وحظر تداول روايات وبكائيات الشعراء المتنقلين الأكراد التي تروي التهجير والمجازر، من منطلق أن الأمة تُحدد في المجال وفي الزمان أيضا (Ugur Ümit Üngor, 2011, 218-223).

جعل الكماليون العام 1923 السنة الصفر للأمة التركية، ورفضوا المرجعية العثمانية في مجالات التاريخ والثقافة والتقاليد، وألغوا الأبجدية القديمة، وتجاهلوا الأدب القديم المنشور باللغة العثمانية، وأتلفوا أحيانا الكتب القديمة، وصادروا تلك التي نُشرت بلغات الأقليات (الأرمينية، والسريانية، والكورمانجية، والعربية، والزازاقية...)، وشجعوا في الوقت نفسه الكتب الجديدة التي تروي التاريخ الرسمي للأتراك، وأسّس مصطفى كمال جمعية دراسة التاريخ التركي في العام 1930، واستحدثت رواية رسمية لأمة تركية تعود أصولها إلى أزمنة ما قبل التاريخ وإلى الحيثيين وسومر والآكاديين والسلتيين... ووفقا لهذه الرواية، نشر الجنس التركي المتفوق الحضارة في العالم. ولُفّ تاريخ الشعوب العثمانية المختلفة بالصمت، وأُنكر تاريخ الأكراد الذين عُدُّوا من سلالة الأتراك السلاجقة (E. Copeaux, 1997).

في هذا السياق سُنَّ قانون تتريك أسماء العائلات في العام 1934، وفُرض على الأقليات التي أنكرت هويتها. وأُعيدت كتابة التاريخ المحلي لكثير من الأقاليم والمدن الشرقية لإعطائه صبغة تركية. وجرى التأسيس لـ «أيقونوغرافيا» قومية أهم عناصرها شخصية كمال أتاتورك المحورية والأعياد التذكارية التي تمجد الملحمة القومية وتروج لنظرة قومية للتاريخ (Ugur Ümit Üngor, 2011, 224-233). كما جرى العمل على تتريك المشهد السياسي وغُيِّرت أسماء الأعلام لتكون تركية خالصة. ومنذ عشرينيات القرن العشرين غُيِّرت كل أسماء الأماكن ذات الأصول الأرمينية واليونانية والبلغارية (Ugur Ümit Üngor, 2011, 240-245)، كما سبق ذكره في الفصل التاسع.

وفي بلدان الشتات حاول الناجون من الأرمن إحياء ذاكرة تاريخهم ومواطنهم الأصلية التي أصبحت جزءا من تركيا، وأُفرغت بشكل شبه تام من سكانها الأرمن. وقد اجتهدوا مثل يونانيي آسيا الصغرى في بناء مرجعية أساسها الحياة الجماعية والمعالم والتظاهرات التذكارية.

الأرمن في الشتات: فضاءات الذاكرة

ظلت الطائفة الأرمينية في لبنان، التي بلغ تعدادها قبل حرب العام 1975 نحو 200 ألف نسمة، فترة طويلة الطائفة الأكثر إشعاعا في الشتات الأرميني. وكانت حياتها تتمحور حول الحي الأرميني في بيروت المعروف بحي برج حمود الذي تَشكّل في نهاية عشرينيات القرن العشرين من مجموعات تضامنية تنتمي إلى قرى كيليكيا، وأصبح فضاء طائفيا أرمنيا تتركز فيه كل مؤسسات الطائفة وعدد كبير من المتاجر الأرمينية بعد حرب لبنان (1975–1986). وكانت الميليشيا المسلحة التابعة لحزب الطاشناق (الحزب الاشتراكي الأرميني المعادي للسوفييت) تسهر على أمن وتجانس الحي مع الالتزام بالحياد.

ويعود نجاح هذا الفضاء التجاري على مستوى المدينة إلى طابعه المفتوح على نمط الأسواق التقليدية، بحيث تتعايش الأماكن التجارية مع أماكن الحياة الطائفية التي عادة ما تكون في موقع خلفي. ولا يتعلق الأمر هنا بغيتو أرميني بل بـ «مركز مزدوج الانتماء تكون فيه الطائفة ضرورية بيد أنها غير كافية لتحديد علاقة الفرد بالمدينة» (T. Khayat, 2001, 130).

وحافظت الطائفة الأرمينية التي يشرف على تنظيمها حزب الطاشناق والكنيستان الأرمينيتان، الكاثوليكية والرسولية، على لغتها الأرمينية بفضل شبكة المدارس الطائفية. بيد أن الطبقات الميسورة استقرت في أحياء غنية وراقية وأصبح الغرب قبلتها بدلا من أرمينيا، خصوصا منذ الحرب الأهلية اللبنانية.

وإلى جانب بيروت كانت عنجر المدينة الأرمينية الصغيرة على الحدود السورية، الموطن الآخر للشتات الأرميني في لبنان، أسسها أرمن يتحدرون من موزا داغ (Mousa Dagh)، وحاصرهم الجيش التركي أربعين يوما في العام 1915، قبل أن تنقلهم سفينة فرنسية إلى لبنان الذي كان في نهاية الحرب العالمية الأولى تحت الحماية الفرنسية. وتشهد الطائفة الأرمينية في لبنان، التي ظلت وقتا طويلا نموذجا بالنسبة إلى الشتات الأرميني، ضعفا بسبب هجرة الشباب الذين يصدرون نموذجها الثقافي والديني والسياسي إلى جماعات الشتات في الغرب.

وفي جورجيا، البلد المجاور لأرمينيا، يبلغ عدد الأرمن قرابة 400 ألف نسمة. فالطائفة الأرمينية في تبليسي عريقة جدا ومندمجة تماما، وتتميز بحياتها الثقافية الغنية جدا. وتهيمن في هذا المجتمع البنية الأسرية الأبوية التقليدية

كما في أرمينيا. ويعتبر المسرح الأرميني في قلب مدينة تبيليسي رمزا للوجوه العريق لنخبة أرمينية متجذرة في جورجيا(1).

وفي إيران يتركز الشتات الأرميني أساسا في أصفهان (جلفة الجديدة)، وكان هؤلاء الأرمن قد رحلوا إليها من طرف الشاه عباس في أثناء الحرب بين العثمانيين والصفويين (1603-1618). أما اليوم فإن الجماعات المتحدرة من الشتات المنبثق عن إبادة العام 1915 حاضرة بقوة في كثير من البلدان الغربية، وعلى وجه الخصوص فرنسا والولايات المتحدة، وتؤدي هذه الجماعات دورا مؤثرا في العلاقات مع الدولة الأرمينية المستقلة منذ العام 1991، وترتبط بها جماعات شتات ثانوية (حركات الهجرة الثانية) من أرمن لبنان ومصر وإيران وسورية والعراق.

اندمج الشتات الأرميني في فرنسا بشكل جيد. وكان الأرمن قد وصلوا إلى فرنسا منذ العام 1926، وأعادوا تشكيل الفضاءات الخاصة بهم في أحياء حضرية في الضواحي القريبة من مدن مرسيليا وباريس وليون، بعثوا فيها حياة طائفية تذكّر بموطنهم الأصلي. وجرت تهيئة أراضي المستنقعات غير الصحية في جزر سان جيرمان (Saint Germain) (إيسي ليمولينو (Issy-les-Moulineaux وسان بيار (Saint Pierre) (آلفورفيل (Alfortville ، والأراضي المنحدرة الغابية في مرتفعات إيسي ليمولينو، واستصلحت الأراضي وبنيت أحياء جديدة بجهد جهيد لتصبح أماكن لتجذّر أرميني جديد. «فقد سمح فتح فضاءات عذراء وقاحلة بوضع أسس عيش مستديم في المكان والإبقاء على الرابطة الطائفية حية. فهنا تحيا التقاليد الريفية المجلوبة من هناك. ففي فترة ما بين الحربين ظل الأرمن حريصين على الحفاظ على عالمهم قبل كل شيء» (M. Hovanessian, 1995, 58).

حافظت الأحياء الأرمينية في إيسي ليمولينو وآلفورفيل على علاقات فيما بينها وعلى الروابط الاجتماعية. وتوجهت الحيوية الجماعية في ثلاثينيات القرن العشرين نحو تأسيس فضاءات خاصة يلتقي فيها الأرمن فيما بينهم: أماكن للاجتماع، والنادي الأرميني (هاياغومب hayagoump)، والكنيسة. ووُجد على الدوام خيرون من أغنياء الطائفة الأرمينية مولوا بناء الكنائس، فضلا على الحركية الجماعية التي أسهمت فيها كل الأجيال من أجل إقامة هذا الفضاء المركزي. وجسّد حزب الطاشناق مرجعية الإقليم القومي وجمع بين مختلف

التوجهات السياسية، في حين عملت منظمة الصليب الأزرق الأرميني بفرنسا (Croix-Bleue des Arméniens de France) على تطوير العمل التضامني وتقديم المساعدات ونشر اللغة الأرمينية. ونشّطت الكنيسة والنادي الأرميني الحياة الطائفية (مجموعات أداء الترانيم والرقص والعروض المسرحية)، وورّثت للجيل الثاني ثقافة وشذرات من ماض مجيد[2].

«فالقرية الأرمينية بفرنسا تحيي، على مستوى أحياء الضواحي، أنماط ترابط اجتماعي بين المجموعات الأرمينية المنبثقة عن الإمبراطورية العثمانية، بحيث يسمح البناء الجزئي للشبكات القروية والأسرية بالإبقاء على الخصوصيات الريفية في فرنسا، وظهرت عبر الإقليم الفرنسي مناطق أرمينية متجانسة في مراكز حضرية أو أطراف المدن، ومن الأمثلة على ذلك مالياتياتسي (Maliatiatsi) في سان شامون (Saint-Chamond)، وتشانغيلرتسي (Tchenguilertsi) في آلفورفيل، وسيلوزتسي (Seleuztsi) وتوكاتسي (Tokatsi) وستانزوتسي (Stanoztsi) في إيسي ليمولينو، وجيفيتسي (Geyvetsi) في بانيو (Bagneux) في المنطقة الباريسية...» (M. Hovanessian, 1995, 96).

كانت الخصوصية اللغوية أفضل وسيلة للحفاظ على الطباع المناطقية المختلفة، وعادة ما تعوض هذه الهوية المحلية المناطقية الهوية القومية نفسها، بحيث تتشكل شبكات تضامن حقيقية تجمع أفرادا يتحدرون من مدن وقرى وتجمعات ريفية معينة في الأناضول[3]. كل ذلك أسهم في استقرار مجموعات أرمينية وسمح لها بالاندماج في بيئتها الجديدة. فالمعلومات والخدمات تتنقل عبر شبكات قروية تشجع على تسخير الموارد المتوافرة من أجل هدف واحد. وتتمتع هذه القرى الأرمينية التي أُعيد تشكيلها بقدر من الاستقرار بفضل الطبقية الاجتماعية والأعيان الجدد المهتمين ببعث مجتمعات أرمينية أساسها الأقاليم الإثنية المشكلة في بلديات ضواحي المدن الكبرى، بينما في مدينة باريس كان مكان السكن يتحدد وفق المعايير الاجتماعية-المهنية (M. Hovanessian, 1995, 98-99).

وتظهر أهمية الأيقونوغرافيا (بمفهوم ج. غوتمان J. Gottman) في تحديد المعالم الإقليمية للأحياء الأرمينية خاصة في لوس أنجلوس (Los Angeles) التي كان يسكنها في العام 2000 أكثر من 150 ألف أرميني يتركزون في حيين رئيسين هما غلنديل (Glendale) وأرمينيا الصغيرة (Little Armenia). وتتألف هذه

الطائفة الأرمينية الحديثة نسبيا من أفراد وصلوا إلى الولايات المتحدة خصوصا منذ سبعينيات القرن العشرين. ويجري تملك الأماكن ودمجها في الهوية بواسطة رموز أو «أيقونات» تُعرض في الفضاءات العامة والخاصة لتحدد مجال العيش المشترك أو «الحيز الطائفي» (M. Hovanessian, 1992, 1995).

«فالرموز تسمح بالسكن في المجال، وفق مفهوم الجغرافيا الإنسانية التي يتجاوز فيها مفهوم السكن مجرد العيش تحت سقف، فالسكن مجموعة من العلاقات الحميمية بين الذات والأماكن» (S. Mekdjian, 2007, 105). ومن هذه الرموز صورة جبل آرارات المقدس، والأبجدية الأرمينية في اللوحات وواجهات المتاجر الإثنية، فهي ترسم حدود المجالات التجارية الأرمينية. أما الزخرفة الداخلية للفضاءات الخاصة، التي تشمل صور كاتدرائية إيتشيميادزين المكان الديني الرمز بالنسبة إلى الأرمن، وجبل آرارات، وخرائط أرمينيا، والراية الوطنية الأرمينية، فهي مؤشرات واضحة إلى الانتماء الإثني.

تكمن وظيفة هذه الأيقونات في توريث الهوية الأرمينية للأجيال الجديدة التي وُلدت خارج «الوطن» الذي فقد الجزء الأكبر منه (اليركير «Yerkir» أي الأقاليم الأرمينية العريقة التي تقع اليوم في تركيا). وفي هذا السياق يندرج أيضا بناء مَعلم يحيي ذكرى الإبادة بمبادرة من الطائفة الأرمينية بمونتريال (Montréal) في بداية القرن الحادي والعشرين. وقد بادر الأرمن، خاصة بعد تهيئة مَعلمهم التذكاري ومتحف الإبادة في تلة دزيدزرناغابرت (1967) (Dzidzernagapert) بأرمينيا، بإقامة معالم تذكارية في مواطن الشتات وخاصة في فرنسا وبلاد اليونان. ففي مرسيليا دُشّن في العام 2002 معلم ذكرى ضحايا العام 1915، وفي 24 أبريل من كل عام، وهو يوم إحياء ذكرى الإبادة، تنظم مسيرة ضخمة باتجاه هذا المعلم. وتنظم في هذا التاريخ تظاهرات تحتضنها المعالم التذكارية التي تتميز بحجارتها المصقولة في شكل ألواح منحوتة يزينها الصليب البيزنطي (خاتشكارس khatchkars)، ولاتزال هذه المعالم حتى الآن محل تقديس شعبي حقيقي، فهي تربط رمزيا بين الذاكرة والكنيسة الرسولية الأرمينية باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات هوية الشتات الأرميني.

أدى تفكيك الطوائف الأرمينية في الشرق إلى توافد مهاجرين جدد إلى فرنسا وأمريكا الشمالية، شوّش حضورهم بعض الشيء على الحياة الطائفية المحلية، مما

أثر في حركية التجانس الاجتماعي، إذ كان سلوك هؤلاء المهاجرين الجدد مغايرا تماما، مما أحدث ردود فعل رافضة وتهميشهم نسبيا. بيد أن الوافدين الجدد أسهموا كثيرا في إحياء اللغة والدين وبعث فضاءات التواصل الاجتماعي بين الأرمن: المتاجر، والمطاعم، وورش الصناعة، والمقاهي الشرقية. «فتاريخ المجموعات الأرمينية يختلف من مجموعة إلى أخرى، ويظهر عدم التوافق بينها في واقع الهجرة السائد بسياقاته الداخلية المتباينة جدا، الذي يسمح باكتشاف عالم طائفي يقوم على التحالفات والإقصاءات أيضا». (M. Hovanessian, 1995, 157-160).

الكنيسة الرسولية الأرمينية سند الذاكرة الجماعية

لا يمكن الحفاظ على الهوية وتوريثها في أرض الشتات من دون حد أدنى من كثافة الأفراد والأسر، إذ يعتمد بقاء مجتمعات الشتات على ثراء الحياة الجماعية والطائفية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبعد الديني الذي يسهم إلى حد كبير في توريث الذاكرة التأسيسية للهوية وتمتينها وديمومتها عبر المؤسسة الكنسية والأماكن المقدسة.

وإذا تجاوزنا روح العصبة والانقسامات التي تطبع الحياة الجماعية يلاحَظ لدى جماعات الشتات الأرميني تطلّع إلى الوحدة ووعي جماعي يتعدى الاختلافات القديمة، ويعود الفضل في ذلك إلى مبادرات فردية لها جاذبية وتدفع باتجاه التوحيد. ومن الأمثلة على ذلك الكنيسة الرسولية الأرمينية في ضاحية إيسي ليمولينو الباريسية أو الكاتدرائية الأرمينية بالبرادو (Prado) في مرسيليا التي بنيت في العام 1928 بوصفها نسخة طبق الأصل لكاتدرائية إيتشيميادزين. «فالكنيسة تعتبر اليوم مكانا للمصالحة، وهي شكل من أشكال المركزية، تتجاوز الانتماءات الطبقية، وتخفف من الاختلافات السياسية والتباينات الإقليمية» (M. Hovanessian, 1995, 147)، فقد حافظت هذه الكنيسة على تعليم اللغة الأرمينية، وتـجمع دروسُها كل يوم أربعاء أبناءَ البلديات المجاورة. كما أقام أرمن لوس أنجلوس بين العامين 1923 و1997 ست كنائس كبيرة تعمل على توحيد الطوائف الأرمينية (S. Mekdjian, 2007, 112)[4].

تجسد الكنيسة باعتبارها حافظة الذاكرة بالنسبة إلى الأرمن «فكرة الديمومة القومية المتميزة عن الأيديولوجيات التي طورتها التنظيمات السياسية». (M. Hovanessian, 2000,

108)، فهي تسعى إلى المحافظة على الانتماء الأرميني باضطلاعها بدور حامية اللغة والثقافة والذاكرة و«الوطن الأم». وتعزز دور الكنيسة هذا الزياراتُ التي يقوم بها الجاثليق (متقدم الأساقفة) لمباركة الكنائس الجديدة في بلدان الشتات، والحج إلى كنيسة إيتشيميادزين وهي أهم مكان مقدس في أرمينيا.

لم يكتف أرمن الشتات بإقامة أماكن للذاكرة في الحواضر الغربية الكبرى التي استقروا فيها (مرسيليا، وباريس، وبيروت، ومونتريال، ولوس أنجلوس)، بل حاول بعضهم «العودة» إلى أرمينيا، وبالتحديد إلى يريفان، في فترة ما بين الحربين وحتى بعد الحرب العالمية الثانية (1948).

«العائدون» من الشتات: حالة مدينة يريفان

لم تصبح يريفان (Erevan) مدينة ذات أغلبية أرمينية إلا في منتصف القرن التاسع عشر، لتتحول إلى عاصمة لأرمينيا بعد العام 1918. وكانت هذه المدينة في الماضي مجرد مدينة إقليمية بسيطة داخل الإمبراطورية العثمانية. قبل أن تجعل منها الدعاية السوفييتية المروجة لفكرة العودة، مدينة موعودة و«قدسا» أرمينية. وفي بداية ثمانينيات القرن العشرين أصبحت يريفان تضم مليون ساكن أي ثلث سكان أرمينيا (نحو ثلاثة ملايين نسمة). وقد شهدت المدينة-العاصمة موجتي عودة (نيركاغت nerkaght) أسهمتا إلى حد كبير في نموها واتساع عمرانها في الأطراف على وجه الخصوص.

ففي فترة ما بين الحربين (1921–1936)، عاد 42286 أرمينيا غربيا من مواطن الشتات، وهم يتحدرون من الجماعات التي تعرضت للإبادة والتهجير وتمكنوا من العودة بفضل التبرعات ودعم اتحادات المواطنين المتحدرين من مدن مثل سيباستيا (Sebastia)، وموش (Mouch)، وفان (Van)، وقيصري (Kayseri)، وزيتون (Zeïtoun)، وملاتيا (Malatia).

وُطّن معظم العائدين في تجمعات قروية حول يريفان تحمل أسماء مدنهم الأصلية مسبوقة بعبارة «الجديد» (Nor): نور سيباستيا (Nor Sebastia)، ونور آرابكير (Nor Arabkir)، ونور قيصري (Nor Kayseri)... «وتُذكّر هذه التجمعات بالوجود الفعلي والرمزي في آن واحد لشتات يتحدر من أرمينيا

الغربية انبثق عن الإبادة والتهجير» (T. Ter Minassian, 2007, 258). وواجه العائدون الأرمن صعوبة في الحصول على مناصب عمل، وعانوا البطالة، وعاشوا ظروف سكن مأساوية في هذا الحزام الاستيطاني الذي كانت قراه معزولا بعضها عن بعض بسبب نقص وسائل المواصلات، واصطدم استقرار العائدين الذي أشرفت عليه مؤسسات سوفييتية مختلفة بواقع جعل منه عملية ارتجالية[5].

وكانت موجة العودة الثانية (1946-1948) أهم من وجهة النظر الإحصائية، حيث بلغ عدد العائدين 102277 نسمة، قدموا من الغرب (فرنسا على وجه الخصوص) ولبنان الذي كان يعيش فيه عدد كبير من اللاجئين الناجين من الإبادة. ويتعلق الأمر هنا بعودة منظمة الهدف منها إعادة بناء أرمينيا السوفييتية اقتصاديا، بحيث يوفر العائدون يدا عاملة مؤهلة أو قابلة للتأهيل للعمل في الصاعتين الثقيلة والخفيفة، وبخاصة الصناعة الغذائية وقطاع البناء.

لم يكن استقبال العائدين في مستوى ما روُجت له الدعاية التي شجعت أرمن الشتات على العودة إلى وطنهم. وكانت الأحياء التي استقروا بها واقعة في مناطق الأطراف ذات التضاريس الوعرة والمفتقرة إلى المنشآت الأساسية الضرورية. وشُجِّع الوافدون الجدد على بناء مساكنهم الفردية بأنفسهم بمساعدة متواضعة من الدولة، وتتميز الأحياء التي أقاموها بمساكنها المستقلة ذات السقوف القصديرية والبساتين الملحقة بها. «وقد عكس الفصل في المجال العمراني الصعوبة التي واجهها العائدون ليندمجوا في المجتمع السوفييتي الأرميني، فقد واجهوا تمييزا مزدوجا لأنهم أرمن «غربيون» - ينحدرون من الأناضول خلافا للأرمن «المحليين» - ولأنهم منشقون ينتمون إلى العالم الرأسمالي» (T. Ter Minassian, 2002, 87). فكانت هذه العودة إخفاقا جزئيا لأن 28 ألف مهاجر، وكثير منهم من العائدين، غادروا إقليم أرمينيا السوفييتية بين العامين 1956 و1972.

ومن خلال مقارنة بين عودة الأرمن وتوطين اللاجئين في شمال اليونان في العام 1923، نلاحظ أن ظروف التوطين كانت صعبة جدا في الحالتين في السنوات الأولى. بيد أن اللاجئين اليونان تمكنوا بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الأهلية التي تلتها، من استغلال الأراضي الزراعية الأكثر ملاءمة واستفادوا من النمو

الاقتصادي الكبير لتيسالونيك وأثينا، وهاجر بعضهم إلى ألمانيا وبلجيكا والسويد. أما الأرمن فقد اصطدموا بواقع اقتصادي وسياسي أقل رخاء.

محو الآثار: إبادة الحجر

عملت الجمهورية الكمالية في مشروعها لتأسيس دولة قومية على القضاء على آثار الحضارات المسيحية التي وجدت في الأناضول منذ العصور القديمة (حضارات اليونانيين والأرمن والسريان). وحاول النظام الجمهوري في الوقت نفسه بناء خطاب تاريخي للأمة، يمحو تماما دور هذه الحضارات وحتى وجودها في تاريخ آسيا الصغرى، فأتبعت إبادة البشر بإبادة الثقافة. وكان التراث الديني للأرمن الذي يشهد على تجذرهم الضارب في القدم، مثل تراث اليونانيين، الهدف الأول لهذه السياسة.

وفي المنطقة المحيطة ببحيرة فان على سبيل المثال، جرى حرق وهدم وإهمال مئات المباني الدينية، وحُوِّل بعضها إلى إسطبلات ومستودعات للتخزين أو في أحسن الأحوال إلى ورش. وحُولت أهم الكنائس البيزنطية اليونانية والأرمينية إلى مساجد. ووجب انتظار فترة لاحقة، بعد الحرب العالمية الثانية، ليعاد تأهيل أكثرها قيمة من الجانب الفني، لتصبح متاحف وأخيرا مساجد من جديد تحت حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP).

ركز القوميون الأتراك جهودهم على الأديرة الأرمينية واليونانية نظرا إلى إشعاعها كمراكز حج ولما قدمته من إعانة للثوار والفارين خلال الأحداث التي سبقت وتلت الإبادة، فكانت الأديرة هدفا للحقد المدمر الذي استعملت فيه المتفجرات. ولاتزال الأديرة الكبرى اليونانية-البيزنطية في البونط أو الدير الأرميني بفاراغافانك (Varagavank) قرب فان موجودةً في شكل أطلال. ومنذ بضع سنوات قررت الحكومة التركية إعادة تأهيل بعض المواقع (باناجيا سوميلا اليونانية البونطية أو كنيسة الصليب المقدس بآختامار Akhtamar على سبيل المثال) لأهداف سياحية، وسمحت أخيرا بإقامة قداس ديني سنوي فيها. وأصبحت معظم الكنائس القديمة حاليا ملكا خاصا لأسر تركية، مما يُصعّب مهمة حمايتها باعتبارها معالم تاريخية.

وأُتبع استئصال السكان غير الأتراك بتغيير جذري لأسماء الأماكن غير التركية، حتى إنه بحلول نهاية سبعينيات القرن العشرين غُيّر اسم قرية من بين كل ثلاث قرى لها اسم غير تركي. وكرد فعل على محاولة اجتثاث الذاكرة ظهرت مواقع في الشبكة المعلوماتية تذكر بالماضي العثماني متعدد الإثنيات والثقافات الذي لم يدرس في المدارس والإكماليات. وعُرِضت في مدن إزمير وإسطنبول وديار بكر مجموعات بطاقات بريدية قديمة تُظهر التنوع الذي كان يميز هذه المدن (L. Marchand, G. Perrier, 2013, 95-96).

17

من مجال الهجرة إلى الجماعة التركية الأوروبية العابرة للحدود وجماعات الشتات الكردية والعلوية والآشورية-الكلدانية

في العام 2014 كان يعيش في بلدان الاتحاد الأوروبي 4.4 مليون تركي، منهم المهاجرون وأحفادهم، والمتجنسون، ومن غادر تركيا ليلتحق بأسرته، واللاجئون، والعمال، والحرفيون، ورجال أعمال، إضافة إلى الطلبة، والمثقفين، والموظفين لدى الدولة التركية. وكان كل هؤلاء يشكلون أكبر طائفة أجنبية من خارج الاتحاد الأوروبي، ويمثلون 28 في المائة من المسلمين الذين يعيشون فيه (U. Manço, 2013, 314-315).

كانت الهجرة التركية في البداية بدوافع اقتصادية، وجاءت متأخرة بعد حركية النزوح الريفي التي بدأت منذ خمسين عاما فقط. وتتميز هذه الهجرة باختلاف عناصرها من

«يشترك كل المهاجرين الذين غادروا تركيا باتجاه البلاد الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية في خصائص تجمعهم، ويختلفون في بعض مميزات هويتهم التي تظهر بوضوح أكبر خارج البلد الأصلي»

حيث انتماؤهم الإثني الديني، إذ يقدر المختصون أن نحو نصف المهاجرين ليسوا من الأتراك السنيين، فربعهم من العلويين، وربع آخر من الأكراد، فضلا عن أقلية من المسيحيين الشرقيين واليهود (من 5 إلى 7 في المائة). وقد أوضحنا آنفا أن المهاجرين الأكراد، مثلهم مثل العلويين والسريان أو الآشوريين-الكلدان، كوّنوا جماعات شتات خاصة بهم. والسؤال المطروح هو: هل شكّل الأتراك السنيون أيضا جماعات شتات أو أنهم اعتمدوا أحد أنماط الطوائف العابرة للحدود؟

يشترك كل المهاجرين الذين غادروا تركيا باتجاه البلاد الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية في خصائص تجمعهم، ويختلفون في بعض مميزات هويتهم التي تظهر بوضوح أكبر خارج البلد الأصلي، فإلى جانب هجرة اقتصادية بالأساس تخص يدا عاملة استقطبها النمو الاقتصادي الأوروبي في فترة الثلاثين عاما المجيدة (Trente Glorieuses) (1945-1975)، نجد مجموعات من اللاجئين السياسيين وطالبي اللجوء، خاصة بعد ثمانينيات القرن العشرين، مما يوجب تحليل العوامل التي أدت إلى تشكّل مجال الهجرة الشاسع الذي يصل بين تركيا وعدة بلدان في الاتحاد الأوروبي، والوقوف على انعكاسات الوجود الأناضولي في أوروبا، وما يربط أتراك الخارج بأتراك الداخل وبموطنهم الأصلي.

من مجال الهجرة إلى الفضاء التركي العابر للحدود

يُعرّف مجال الهجرة الدولي باعتباره «فضاء منظما جدا، محدد المعالم بشكل واضح، ينتظم في شبكات تصل بين الأماكن الأصلية وأماكن العمل، وتطبعه تدفقات مستمرة للعمال والأسر، ومنظومة علاقات شخصية واقتصادية وثقافية» (G. Simon, 1995, 16)، وهو «مجال تعبره وتنظمه تدفقات هجرة مستقرة ومنتظمة وجملة من التدفقات (المادية والفكرية) الناتجة عن تنقل البشر». (G. Simon, 1995, 15). «ولم تمنع أربعون سنة من الهجرة جماعات المهاجرين من بناء جسر من العلاقات المركبة بين تركيا والخارج تقوم على حركة التنقلات والهواتف والسيارات والحافلات والطائرات والعبّارات والنقل البري التي تصل بين الأناضول وأوروبا بشكل أوثق مما تنسجه الاتفاقيات الدولية». (S. de Tapia, 2005, 293-294).

ويشمل مجال الهجرة هذا الأماكنَ الأصلية، والمسالك، وأماكن التوطين، وإعادة التوطين، وحتى أماكن العودة. وينطبق هذا المفهوم على الهجرة التركية إلى أوروبا

الغربية والوسطى، فهي هجرة حديثة جدا (النصف الثاني من القرن العشرين) يغلب عليها الجيلان الأول والثاني، فيما بدأ جيل ثالث في الظهور. وتستند الهجرة التركية إلى ثقافة التنقل والترحال الموروثة عن التاريخ التركي-المغولي، والطابع الجماعي لها الموروث عن الانتماء إلى مجتمع إمبراطوري متعدد الإثنيات والمعتقدات. فعدم الاستقرار الهيكلي والظرفي، وحتى المزمن، الذي ميّز تاريخ الأتراك لم يوضع حدّ له إلا في فترة استقرار قصيرة نتجت عن إقامة الكماليين دولة قومية تركية داخل مجالها المؤمن بالأناضول (1923-1957).

وبدأت حركة الهجرة الكبيرة باتجاه أوروبا الوسطى والغربية بعد عشر سنوات فقط من بداية النزوح الريفي، وهي تندرج ضمن الاستمرارية الإقليمية بين الأناضول وأوروبا، فتشكل مجال هجرة شاسع أوروبي-تركي أوجده الزخم الديموغرافي للهجرة وتنظيمها الذاتي في شبكات وعلاقات وأنماط مختلفة (الشكل 18).

خلال النصف الثاني من القرن العشرين (1957-2000) هاجر قرابة أربعة ملايين تركي إلى أوروبا الغربية، منهم مليونان قصدوا ألمانيا (S. de Tapia, 2000, 187). ويتعلق الأمر هنا أساسا بهجرة دولية من أجل العمل ضمن اتفاقيات أبرمتها تركيا بين العامين 1961 و1967 مع عدة دول أوروبية (ألمانيا، وهولندا، وبلجيكا، والنمسا، وفرنسا، والسويد). ويظهر من التحليل أن مجال الهجرة التركي يتميز بدرجة كبيرة من التعقيد، فالهجرة من أجل العمل عادة ما ترافقها هجرة التجار والناقلين والمستثمرين لدواع شتى، فضلا عن هجرة ذات طابع اجتماعي من قبيل جمع شمل الأسر، وزواج أفراد الجيلين الثاني والثالث، والتضامن الجماعي. وفي مرحلة ثانية تزايد حجم الهجرات السياسية لطالبي اللجوء: الأكراد، والآشوريين-الكلدان، والأرمن، واللاجئين المنتمين إلى الأحزاب اليسارية، والعلويين... فدوافع أو أسباب الهجرة التركية كثيرة ومتنوعة.

يمتد مجال الهجرة التركية في القارة الأوروبية من إسكندنافيا إلى إنجلترا وفرنسا، غير أن مركزه يظل ألمانيا وبلدان البنيلوكس والنمسا. وتهيكل هذا المجال ثلاثة أنواع من الشبكات: أولها الشبكات الاجتماعية السياسية المستندة إلى التضامن بين أفراد الأسرة الواحدة والقرابة والمنظمات الدينية والأيديولوجية والسياسية التركية المستنسخة في الخارج؛ وثانيها الشبكات الاقتصادية المرتكزة على النوع الأول من

الشبكات والمتمحورة حول رجال الأعمال والناقلين وهيئات الائتمان؛ وفي الأخير نجد شبكات الاتصالات التي تشمل كل وسائل الاتصال المتاحة: الهاتف، والصحافة، والإذاعات، والقنوات الفضائية... وتكون حركة الهجرة كثيفة جدا داخل هذا المجال بفضل شبكات النقل المادية البرية والبحرية والجوية، التي يعتبر الأتراك مستعملين لها وفاعلين فيها. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الاتصالات التي يستعمل الأتراك وسائلها على نطاق واسع والتي نظّم معظمها وأنشأها الأتراك أنفسهم.

وترسم خريطة حركة الهجرة التركية ومجالها في أوروبا الوسطى والغربية التي وضعها دو تابيا (De Tapia) صورة لهذا المجال العابر للحدود (الشكل 18). فالبلد الأصلي (تركيا) وبلدان أو مناطق الاستقرار (ألمانيا، والنمسا، وفرنسا، ومناطق لندن وستوكهولم وأوسلو) ترسم حلقة كثيفة يمكن تمييزها بسهولة عن بقية جهات القارة الأوروبية. وداخل هذه الفضاءات الوطنية والإقليمية تظهر مناطق الهجرة الكثيفة بخطوط داكنة، في حين تظهر مناطق استقرار الأتراك في البلقان ومولدافيا والقرم التي تعود إلى العهد العثماني بخطوط مختلفة لتمييزها عن الأولى. وتبيّن الخريطة أهم مسالك النقل البري والبحري التركي الخاصة بالتجارة ونقل المسافرين (العبّارات أو الفيري بوت ferry-boat) بخطوط تجسد شبكات المواصلات التي تصل بين المجال الأصلي ومجالات الاستقبال، وهي الخطوط الحاملة لحركة الهجرة والمحاور التي ينتظم حولها مجالها. كما تحدد الخريطة نقاط الوصل الجديدة في حركة الهجرة إلى أوروبا الغربية، والمتمثلة في موسكو ومدريد والمدن الواصلة في البلقان والمجر وإيطاليا. وتعطي الخريطة فكرة عمّا يمكن أن يكون عليه المجال-الشبكة العابر للحدود الذي لا تنقطع فيه مبادلات الأشخاص والبضائع والمعلومات.

كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الخلفية الثقافية المتمثلة في تقاليد الحركة والتنقل القوية لدى الأتراك. فعبر الزمن الطويل كانت اللغة، أي استعمال اللغة التركية، أساس ظاهرة إثنية تميزها هجرات أو تنقلات جماعية وليست فردية. ومنذ القرن الثامن الميلادي أصبح الإسلام مكونا رئيسيا لهذا النطاق اللغوي والثقافي، لا يمكن تصور الهوية التركية من دونه. وتعود ثقافة الحركة والتنقل لدى الأتراك إلى حياة الترحال وشبه الترحال الأصلية التي تركت أثرا واضحا حتى في كلمات اللغة المستعملة التي تعكس

التقاليد الاجتماعية والثقافية المشتركة للشعوب المغولية (انظر الفصل الرابع). ويستند المجال التركي والأوروبي العابر للحدود الحديث النشأة في الواقع إلى تقاليد الحركة والتنقل العريقة لدى الأتراك التي تندرج في الزمن الطويل.

ولم تستكمل الدولة القومية التركية الحديثة (1920) حتى الآن توحيد الهوية القومية لمختلف قطاعات المجتمع حول النواة الصلبة السنية الكمالية. وتظهر الانقسامات العميقة والفوارق الداخلية للمجتمع التركي بشكل أوضح بين جماعات الشتات والهجرة مقارنة بإقليم الدولة التركية. فالمجموعة التركية في الخارج تضم بيئات اجتماعية ثقافية مختلفة تتفاعل فيما بينها، غير أنها أوجدت شبكات تنظيمية واجتماعية خاصة بكل منها. ولا تقتصر الاختلافات على الجانب الإثني والثقافي بل تتعداه إلى البعد الديني والأيديولوجي.

فالأرمن واليهود والآشوريون-الكلدان يشكلون جماعات شتات متميزة. كما يـميل الأكراد إلى التميّز عن غيرهم من الأتراك، بعد أن اتخذت هجرتهم صبغة سياسية نتيجة القمع الذي كانوا ضحاياه خاصة منذ ثمانينيات القرن العشرين، إذ تنطبق عليهم أكثر من غيرهم من المسلمين الناطقين بالتركية إشكالية الشتات (O. Wahlbeck, 1999). ويتجه العلويون إلى التميّز عن القومية التركية السنية، من دون أن تكون لهم مطالب إقليمية مشابهة لمطالب الأكراد، وإن كانوا يهاجرون غالبا لأسباب سياسية.

كل هذا يجعل من الصعب تحديد معالم الشتات انطلاقا من الهجرة الاقتصادية والسياسية لشعب ينتمي إلى مجتمع مقسم يتميز باختلافات مهمة على مستوى هويات مكوناته المختلفة. كما أن تعدد الأقطاب وتفاعلها في علاقات معقدة داخل مجال الهجرة التركي الذي تهيكله شبكات وحركة هجرة لا تنقطع، كلها عوامل تصب في اتجاه الإقرار بوجود فضاء تركي عابر للحدود. وقد اقترح باحثون مفهوم الجماعة العابرة للحدود للتعبير بشكل أفضل عن هذه الظواهر المعقدة.

الجماعة التركية العابرة للحدود

يدل مفهوم الجماعة العابرة للحدود على «جماعات من الأفراد أو المجموعات استقرت داخل مجتمعات قومية مختلفة عنها، وتعمل على أساس مصالح ومرجعيات

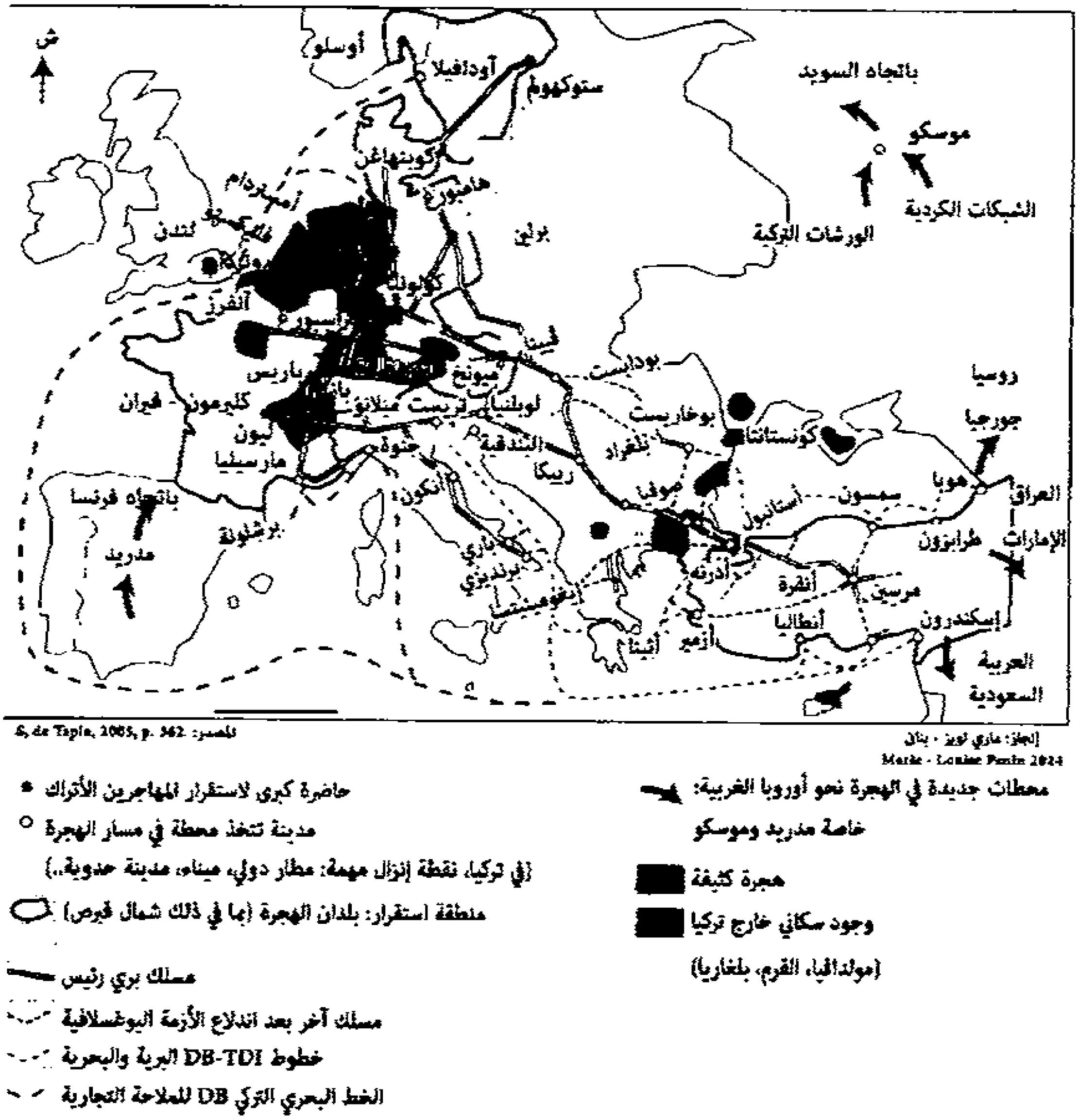

الشكل (18): حركية الهجرات التركية ومجالاتها في أوروبا

مشتركة بينها (إقليمية، ودينية، ولغوية)، وتستند إلى شبكات عابرة للحدود لدعم تضامنها على الرغم من الحدود القائمة بين الأوطان». (R. Kastoriano, 2000, 353).

وتظهر الجماعة العابرة للحدود بعد تشكل الدولة القومية، فهي ظاهرة تالية للفترة الاستعمارية وتالية أيضا لمرحلة القومية، لأنها نتيجة هجرة مصدرها دول قومية قائمة داخل إقليم محدد، وقد يتعلق الأمر بدولة مركزية مثل تركيا أو بدولة فدرالية مثل المكسيك. وتقلب ظاهرة الجماعة العابرة للحدود الصلات بين الإقليم والدولة القومية ومفهوم المواطنة ومبدأ الولاء الأوحد المطلوب من أعضاء مجموعة سياسية واحدة، بحيث يتبلور «فضاء جديد للتنشئة الاجتماعية» يقوم على شبكات عابرة للحدود تصل بين البلد الأصلي وبلد الإقامة.

وتهيكل الجماعة العابرة للحدود ذاتها من خلال الفعل السياسي الرابط بين البلد الأصلي وبلد الإقامة، بحيث تسمح بتنقل الأفكار والسلوكات والهويات والعناصر الأخرى المكونة لرأس المال الاجتماعي، لتبني الجماعة هوية خاصة بها. «فالظاهرة العابرة للحدود تجعل من البلد الأصلي قطبا للهوية، ومن بلد الإقامة منبعا للحقوق التي تحمي المجال الجديد العابر للحدود، وهو مجال عمل سياسي يجمع بين البلدين وأحيانا بلدان أخرى أيضا». (R. Kastoriano, 2000, 358). ويكتسي البعد الجماعي والتنظيمي بعدا جوهريا في الشبكات التي يقوم عليها المجال العابر للحدود، فتُستكمل علاقات القرابة والتضامن الأسري الحيّة (karabalik) بعلاقات أساسها المكان والمنطقة الأصلية (hemserilik).

تشكل صلات القرابة أساس كل الصلات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى العابرة للحدود، فبنى القرابة تسمح بتعبئة أكثر مرونة للموارد البشرية والاقتصادية خارج أي تنظيم أو تدخل من الدولة، بالتمكين لمؤسسات صغيرة وكبيرة وتسهيل انتقال رؤوس الأموال. فالهجرة الأناضولية ذات طابع جماعي أو أسري على أقل تقدير: «ففي الأناضول كما في بلاد الهجرة تكون الأولوية للجماعة مع ضرورة وجود مرجعية الأسرة الموسعة... ومن هذا المنظور لا يمكن اعتبار حركة الهجرة تلبية لحاجة اجتماعية بسيطة، بل استجابة للحاجة لحياة تقوم على علاقات اجتماعية طبيعية قائمة أساسها مبادلات متنوعة، بدءا من الزواج إلى العلاقات الاقتصادية المرتبطة بنمط العيش الأناضولي أساسا، وليس الإسلامي فقط. وكأن الهجرة التركية في الواقع امتداد للنزوح الريفي الداخلي إلى فضاءات كثيرة أخرى، وهي ضمان لتماسك مجال العلاقات التركي الذي تشكل الجمهورية التركية مركزه». (S. de Tapia, 2005, 290-291).

تؤهل حركة الهجرة المهاجر للتموقع بين معلمين محددين في مجال الهجرة الكبير (مكان الإقامة والمكان الأصلي) من دون إجباره على الاختيار بينهما، فيمكنه أن يكون ألمانيا في ألمانيا وتركيا في تركيا حيث يعيش قسم من أسرته، «فهو يحمل جوازي سفر، وينمي أملاكه في البلدين اللذين يتعلق بكليهما ويعتبرهما متكاملين». (S. de Tapia, 2005, 297).

تتميّز الهجرة التركية إلى أوروبا بحيوية كبيرة في مجالات التجارة، والخدمات (النقل، ووكالات السفر)، والصناعة الحرفية، والمطاعم مثلها مثل جماعات أخرى

عابرة للحدود (المغاربة، والجزائريين، والتونسيين) أو جماعات شتات أخرى (اليونانيين، والأرمن، واللبنانيين). وتبقى الصلات مع البلد والمجتمع الأصليين وثيقة بواسطة التجارة والسياحة ووسائل الاتصال، وهذا ما تعكسه كثافة التنقلات ذهابا وإيابا التي لا تنقطع في مجال الهجرة الذي أصبح بمنزلة فضاء يتخطى الحدود بل جماعة عابرة للحدود.

جماعة عابرة للحدود تهيكلها دولة البلد الأصلي

من الأبعاد المهمة للجماعة التركية العابرة للحدود سعي الدولة التركية باستمرار إلى هيكلة أتراك أوروبا من منظور أبوي. وحتى ثمانينيات القرن العشرين لم تسعَ تركيا المصدرة لليد العاملة إلى هيكلة حياة مواطنيها في الخارج (نظام «العمال الضيوف» Gasterbeiter في ألمانيا مثلا) لاعتبارها الهجرة ظاهرة ظرفية. غير أن تشكل جيل ثان قدره البقاء في بلد الإقامة دفع الجمهورية التركية منذ النصف الثاني من الثمانينيات إلى إنشاء عدة هيئات تابعة لوزارات مختلفة لهيكلة السكان الأتراك الأوروبيين (S. Akgönül, 2002, 79-82).

وانتظم المهاجرون أنفسهم داخل جمعيات منبثقة في الأصل من حركات سياسية-دينية موجودة في تركيا، غير أنها اكتسبت مع مرور الوقت استقلالية أكبر وارتكزت أعمالها أكثر فأكثر في بلد الإقامة. وحاولت السلطات التركية تجنب مخاطر الانزلاق الأيديولوجي والسياسي لبعض المجموعات (الأصولية الدينية والانفصالية الكردية)، وهذا ما جعلها تطور من خلال قنصلياتها التعليم الموجه للأطفال والشباب، فأرسل معلمون أتراك تدفع لهم الدولة أجورهم للحفاظ على الهوية التركية-الإسلامية للأطفال المتحدرين من الهجرة، ضمن البرنامج المعروف بتعليم اللغة والثقافة الأصلية (ELCO)، بيد أن قلة معرفة هؤلاء المعلمين بلغة ومجتمع بلد الإقامة، والصبغة القومية لبرامجهم التعليمية وطابعها الديني السني جعلهم لا يحظون بالإجماع لدى الأسر التركية المقيمة في أوروبا.

من جهة أخرى تدخلت الدولة التركية في مجال التنظيم الديني للأتراك الأوروبيين من خلال اختيار الأئمة وتسميتهم ودفع أجورهم للعمل في المساجد، وكانوا يتبعون مديرية الشؤون الدينية بأنقرة (Diyanet Isleri Baskanhgi) التي

كانت لها سلطة كبيرة، فتضطلع بمهمة التفتيش وتقدم نماذج من الخطب التي يجب على الأئمة إلقاؤها، تفاديا لانزلاق الخطاب الديني. وفي هذا المجال أيضا حدّ جهل الأئمة بلغة وثقافة بلد الإقامة من تأثيرهم لدى شباب الجيلين الثاني والثالث (S. Akgönül, 2002, 86-89).

وأخيرا سعت الدولة التركية إلى أداء دور مؤثر في وسائل الإعلام، من خلال الصحافة التي تصدر نسخا موجهة خصيصا للمهاجرين أو المتحدرين من الهجرة، والقنوات التلفزيونية العامة والخاصة، ومواقع الشبكة المعلوماتية، «فالهدف من كل ذلك تشكيل مجموعة سكانية تركية-أوروبية والمحافظة عليها، تتمتع بالمواطنة داخل الاتحاد الأوروبي، وتدين بالولاء للجمهورية التركية، بحيث تدافع عن مصالح الأخيرة أكثر من دفاعها عن مصالح بلد الإقامة. وتكون مهمة جيش الموظفين الأتراك، من أئمة ومعلمين، المنتشرين عبر أرجاء أوروبا، هي إرشاد أتراك أوروبا إلى الطريق القويم». (S. Akgönül, 2002, 93).

وعلى الرغم من ذلك فإن المهاجرين المنتمين إلى فئات مختلفة من المجتمع التركي يجسدون أكثر من أتراك الداخل التشنجات الداخلية والاختلافات الإثنية والدينية التي ظلت مطموسة إلى حد كبير، نظرا إلى حداثة بناء الدولة القومية التركية التي نشأت بين العامين 1919 و1923. فالهجرة تجعل الاختلافات على مستوى الهويه أكثر وضوحا، مما يسهم في تشكل جماعات شتات متميزة داخل الجماعة التركية العابرة للحدود أو إلى جانبها.

الشتات الكردي

تعرض الأكراد، وهم شعب حدودي بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية، للتهجير في عدة مراحل من تاريخهم على جانبي الحدود. فالشاه عباس (1587-1629) رحّل في العام 1609-1610 نحو 15 ألف كردي من كردستان إلى مقاطعة خراسان في شمال شرق فارس وبالتحديد إلى منطقة عازلة لاحتواء الأوزبك ولتوفير أراضٍ خصبة غرب بحيرة أرومية وطّن فيها قبائل تركية مثل الآفشارس (Afshars) والقارة باباخ (Qara Papakh). كما أن العثمانيين رحّلوا عدة مرات قبائل كردية إلى الغرب، وحتى إلى ليبيا (A. Hassanpour, Sh. Mojab, 2005, 215-216).

حافظ المهجرون الأكراد في معظم الأحيان على تنظيماتهم القبلية أو العصبية ولغتهم ودينهم وثقافتهم. ومنذ العام 1918، صار الأكراد ينقسمون بين أربع دول قومية (تركيا، وإيران، والعراق، وسورية)، ويخضعون في كل واحدة من هذه الدول لسياسات إدماج وقمع وتهجير إلى خارج كردستان من أجل إعادة تعمير مناطق أُقفرت من سكانها أو ليستخدموا في حراسة الحدود. ولم تستثنِ هذه الظواهر أكراد القوقاز الروسي الذين رُحّلوا بالقوة إلى داخل جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، كما أرسل بعضهم إلى وسط آسيا وإلى تركستان تحديداً. وتواصل هذا النوع من الهجرات القسرية المنظَّمة من طرف الدولة في إيران في كل من بلوشستان وفارس وكَيلان وكاشان ومازندران وقزوين وخراسان (A. Hassanpour, Sh. Mojab, 2005, 215-216). وفي تركيا استمرت الهجرات القسرية وعمليات الترحيل طوال الفترة الكمالية، وتواصلت حتى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين في خضم المواجهات العنيفة مع حزب العمال الكردستاني (انظر الفصل العاشر).

توسع الشتات الكردي الذي جعل من إسطنبول أكبر مدينة كردية في العالم، إلى أوروبا الغربية في أثناء القرن العشرين، وكانت البداية بألمانيا حيث يقدر عدد الأكراد بـ 500 ألف نسمة، ثم فرنسا (بين 100 و120 ألفا)، وهولندا (بين 70 و80 ألفا)، وبلجيكا (بين 50 و60 ألفا)، والسويد (بين 25 و30 ألفا)، وأصبح البلد الأخير أهم قطب للمنشورات باللغة الكردية (A. Hassanpour, Sh. Mojab, 2005, 214).

يتميز المجتمع الكردي في الشتات بفضل شبكاته الجماعية ووسائل الاتصال (ميد-تيفي (Med-TV) التي تبث منذ 1999 انطلاقا من إنجلترا)، بقدرته على التعبئة السريعة لمظاهرات جماهيرية في كبريات المدن الأوروبية بمناسبة أحداث حاسمة، مثل توقيف زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبدالله أوجلان في 1999، أو اغتيال ثلاث مناضلات كرديات من حزب العمال في باريس في العام 2012. من جانب آخر أُنشئت في بداية الثمانينيات معاهد كردية بمكتباتها التي تنشر دوريات أدبية وعلمية وإعلامية في كل من باريس وبروكسل وبرلين ومونتريال. ومن أهم تنظيمات الشتات الكردي بين 1956 و1975 جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا المتحدرين من الدول القومية الأربع التي تقاسمت كردستان (A. Hassanpour, Sh. Mojab, 2005, 218-219).

يمثل الأكراد أكبر جماعة مهاجرين في ألمانيا، حيث يبلغ عددهم 600 ألف من بين مليون كردي هاجروا إلى أوروبا. وقد قدم معظمهم من تركيا (500 ألف)

وهم مسجلون كمواطنين أتراك، وبدأت هجرتهم منذ ستينيات القرن العشرين إلى جانب العمال الأتراك الآخرين ضمن الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين الألمانية والتركية. وهاجر قسم منهم في مسعى جمع شمل الأسر أو باعتبارهم لاجئين سياسيين استفادوا من حق اللجوء ابتداء من ثمانينيات القرن العشرين.

كما جاء إلى ألمانيا نحو مائة ألف كردي من العراق، وما بين 4 و5 آلاف من سورية، و15 ألفا من لبنان. ويمكن اعتبار معظمهم لاجئين (B. Ammann, 2005, 1011-1012). أما العلويون واليزيديون فهم الأكثر تمثيلا في الشتات مقارنة بنسبتهم العددية في موطنهم الأصلي، ويعود السبب في ذلك إلى القمع الذي يتعرضون له في تركيا، فكانوا هم أيضا من طالبي اللجوء. وإذا كانت كل الأحزاب الكردية حاضرة في الشتات، فإن حزب العمال الكردستاني (PKK) يظل الأكثر حضورا خصوصا لدى فئة الشباب بسبب القمع المسلط على الحزب في كردستان التركية.

عمل أكراد ألمانيا أكثر من غيرهم على تأكيد هويتهم بمناسبة الأعياد مثل عيد السنة الجديدة نوروز (21 Newroz مارس)، خصوصا بين أفراد الجيلين الثاني والثالث؛ كما يستغلون الأحداث السياسية للتظاهر في الشوارع. وفي ألمانيا وحدها 150 جمعية كردية تهتم بقضية الهوية، ونحو مائة نشرة (جرائد، ودوريات، ومواقع الشبكة المعلوماتية، ورسائل إعلامية) (B. Ammann, 2005, 1014-1016). وكما هو حال كل الجماعات التركية العابرة للحدود، عادة ما يتزوج الأكراد داخل الجماعة، وبين أفراد المنطقة الواحدة أو القرية الأصلية، وحتى العصبة أو القرابة، بل الأسرة الموسعة.

هذا ويتميز الشتات الكردي بتنوعه الثقافي والديني والسياسي الكبير، فهوياته متعددة وتعكس الظروف المحلية الأصلية التي أفرزها الانتماء إلى أربع دول قومية مختلفة. فالأكراد العراقيون ينتمي معظمهم إلى بيئات حضرية، في حين يتحدر معظم الأكراد الأتراك من بيئات ريفية.

أوجد البحث عن هوية مشتركة وقومية كردية شعورا غير واضح المعالم بالانتماء إلى الكيان الإثني نفسه، غير أن التعبير عن هذا الشعور يختلف وفق الظروف الوطنية والمحلية السائدة في الأقاليم الأصلية. وكما في بداية ظهور القومية الكردية، تعبّر عن الهوية المشتركة العابرة للحدود إلى حد

كبير نخبة متعلمة حضرية عادة ما تكون مندمجة بشكل جيد في مواطن الشتات (B. Ammann, 2005, 1016-1018).

تتجاوز الهوية الكردية الشعور بالانتماء إلى الثقافة واللغة والدين نفسها، فأساسها تجربة مشتركة يميزها القمع في مختلف بلدان الشرق الأوسط والكفاح من أجل الحصول على الاعتراف بخصوصية شعب وثقافة، وهذا ما يظهر على سبيل المثال في الاحتفال بنوروز من طرف الأكراد من مختلف الأصول، فهم يتقاسمون خصائص مشتركة، كما أن بعضهم ينتمي أيضا إلى الطائفة العلوية في تركيا (في درسيم/تونجلي) وفي الشتات.

الشتات العلوي

واجه العلويون ولايزالون صعوبة كبيرة في الحصول على الاعتراف بوجودهم كمجموعة ثقافية أو دينية في تركيا، كما أوضحنا ذلك سابقا (الفصل الخامس). وقد نجحوا في تأكيد هويتهم الدينية بشكل أفضل في موطن هجرتهم ألمانيا مقارنة بما حصلوا عليه في تركيا.

وإضافة إلى تنوع الجمعيات العلوية في ألمانيا كما في غيرها (نحو أربعين جمعية)، نجحت في التكتل في فدرالية تعرف بـ«فدرالية الاتحادات العلوية بألمانيا» (AABF) في العام 1993 (E. Massicard, 2005, 286-289). ومع أنها لا تضم كل الجمعيات الموجودة، أصبحت الفدرالية أهم تنظيم مرجعي يتصف بتنوع كبير بين أعضائه المؤمنين أو غير المؤمنين والقريبين أو البعيدين عن الدولة التركية، وحتى القوميين الأكراد. وتعتبر الفدرالية الهيئة الوحيدة التي تتعامل مع السلطات الألمانية والأكثر حضورا لدى الرأي العام الألماني. ولأنها لم تنبثق عن هيئة أم في تركيا، تحتل الفدرالية موقعا محوريا بالنسبة إلى العلويين خارج تركيا وداخلها على حد سواء، وكان رئيسها الأول علي رضا غولسيسيك (Ali Riza Gülçiçek) عضوا نشيطا في الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني (SPD)، الذي أسهم في التعريف بالقضية العلوية في ألمانيا وداخل المؤسسات الأوروبية.

أطلق الفرع البرليني للفدرالية (AAKM) مبادرة أثمرت اعتراف حكومة المقاطعة (Länder) بالعلويين باعتبارهم جماعة دينية، وهي خطوة لا يوجد لها مثيل خصوصا في تركيا (E. Massicard, 2005, 294-295). ووجد اعتراف مجلس

شيوخ مقاطعة برلين بحق العلويين في التعليم الديني صدى في المقاطعات الألمانية الأخرى التي استجابت لمطالب جمعيات أخرى تنتمي إلى الفدرالية (AABF).

ومنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، أبدت التنظيمات العلوية في ألمانيا اهتماما بالبعد الديني، وإن كانت الهوية العلوية لاتزال محل نقاش بين أعضائها. وفتحت ثلاثة جميفي (cemevi) (الأماكن الدينية العلوية)، في ألمانيا في العام 1999. وفي 2002، اتخذت فدرالية AABF تسمية «الطائفة العلوية في ألمانيا» التي تكتسي فيها عبارة الطائفة (Gemeinde) دلالة دينية واضحة، تؤكدها إعادة الاعتبار للجنة الدينية للطائفة والمعروفة بـ «ديدي» (dede). وكانت فدرالية AABF تركز قبل ذلك على الأنشطة الثقافية فقط، وتحرص على تأكيد طابعها العلماني.

سمحت الصبغة الدينية للهوية العلوية في تركيا بتلقين التعاليم الدينية العلوية باعتبارها مذهبا متميزا من المذاهب الإسلامية، ومكنت الجمعيات العلوية من الالتفاف حول مهمة التعليم على الرغم من انقساماتها المعهودة. وينظر المجتمع الألماني إلى العلويين على أنهم مسلمون متحررون خلافا للإسلاميين السنة. ولم يحصل العلويون على الاعتراف بهويتهم الدينية نتيجة مساعي فاعلين عابرين للحدود كما هو الحال بالنسبة إلى معظم جماعات المهاجرين الأخرى، وإنما بفضل جهود تنظيمات المهاجرين المحلية (E. Massicard, 2005, 297-301).

تعرضت فدرالية AABF في العام 2000 لحملة تشهير من طرف النسخة الأوروبية لصحيفة حريات (Hürriyet) وهي الصحيفة اليومية الأكثر مقروئية في تركيا، واتهم العلويون المنتمون إلى فدرالية AABF باسم القومية الضيقة، بالترويج لأفكار انفصالية واعتبروا خونة للأمة التركية (E. Massicard, 2005, 302-307). ولم تنجح هذه الحملة في إضعاف الطائفة العلوية في ألمانيا التي تجندت لدعم المفاوضات الهادفة إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وأطلقت عريضة من أجلها في العام 2004، إذ تبدو أوروبا بالنسبة إلى الكثير من العلويين الفرصة الوحيدة التي تمكنهم من الحصول على الاعتراف بهم بوصفهم أقلية في تركيا.

ويضم الشتات مهاجرين آخرين قدموا من تركيا وبعض الدول المجاورة كالعراق وسورية وإيران، وهم ينتمون إلى الطائفة الدينية المسيحية الشرقية نفسها، وهاجروا

هم أيضا داخل مجال الهجرة التركي، ويتميزون بانتمائهم إلى شتات تحدده هويتهم، ويتعلق الأمر بالآشوريين-الكلدان.

الشتات الآشوري-الكلداني

ينتمي مسيحيو بلاد الرافدين إلى العالم العربي، ويتميزون بكنيستهم الرسولية المنبثقة عن مجمع أفسس (431 م) (concile d'Éphèse)، وكانت بغداد مركز كنيستهم في العهد العباسي. وسبَّب الغزو المغولي الثاني الذي سقطت فيه بغداد (1258) وفترة الاضطرابات التي تبعته، تفرُّق الآشوريين-الكلدان في ثلاث مناطق: شمال العراق الحالي (حول الموصل وكركوك)، وجنوب شرق تركيا الحالية (ديار بكر، وماردين، وسورت، وهكاري)، وشمال غرب إيران (بحيرة أرومية وسلماس).
وفي نهاية القرن التاسع عشر، لم تعد بغداد تضم سوى 3 آلاف آشوري-كلداني، وانقسمت الطائفة إلى كنائس مستقلة ومتنافسة: إحداها نسطورية مستقلة وأخرى كلدانية كاثوليكية[1]، وأخرى سورية أرثوذكسية، فضلا عن البروتستانت. وقد منعتهم انقساماتهم الضاربة في القدم بين جماعات دينية مختلفة وكنائس من بلورة هوية ثقافية وقومية مشتركة. فالنسطوريون يعتبرون أنفسهم آشوريين، والكلدان الكاثوليك يصفون أنفسهم بالآشوريين-الكلدان، في حين يعرف المنتمون إلى الكنيسة السورية الأرثوذكسية بالسريان (D. Gaunt, 2013, 318). وتتجذر هذه الانقسامات في الزمن الطويل من خلال الاختلاف بين مجموعة شرقية كانت تعيش داخل الإمبراطورية الفارسية (النسطوريون والكلدان أساسا)، ومجموعة غربية تطورت داخل الإمبراطورية البيزنطية (السريان)[2].

وفي القرن العشرين تعاقبت الكوارث على الآشوريين-الكلدان. ففي 1914، كان عددهم يقدر بـ 608 آلاف نسمة، يعيش ثلثهم في بلاد الرافدين، أي في العراق الحالي، والثلثان الآخران في المجال التركي-الفارسي على جانبي الحدود بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، مثل الأكراد. وكانت الطائفة تتألف بالتساوي من النسطوريين والكلدان والسريان (D. Gaunt, 2013, 319).

في أكتوبر 1914، أمر طلعت باشا في برقية وجهها إلى ولاية فان، بترحيل النسطوريين من المنطقة الحدودية مع إيران وتوزيعهم على ولايتي أنقرة وقونية،

وتوطينهم في قرى مسلمة على ألا يتجاوز عدد بيوتهم العشرين في كل قرية وألا تفوق نسبتهم ما بين 2 و10 في المائة من السكان، حتى يسهل إدماجهم. وأوصى طلعت باشا بمراقبة النسطوريين على وجه الخصوص لوجودهم بكثافة في ولاية هكاري الجبلية، وبطرد أولئك الذين وُطّنوا في منطقة الموصل مجددا ليوطن مكانهم اللاجئون المسلمون الذين طردهم الروس (F. Dündar, 2014, 252-254).

شجع البريطانيون فترة (1917) حلم تأسيس وطن قومي للآشوريين-الكلدان في جبال هكاري التي تعتبر موطنهم الأصلي، غير أنهم لم يحصلوا على شيء يذكر في معاهدة سيفر (1920)، ثم معاهدة لوزان (1923). وفي كيليكيا وفي ولاية ديار بكر، لقوا مصيرا مشابها لمصير جيرانهم الأرمن والأكراد بين 1915 و1927، فتبع قسم منهم الجيش البريطاني، ووُطّنوا في معسكرات اللاجئين في بعقوبة ثم الموصل ودهوك غير بعيد عن مواطنهم القديمة، هكاري وبوهتان (Bohtan))، ووطّن قسم آخر منهم في منطقة الجزيرة بسورية التي كانت تحت الانتداب الفرنسي.

وفي دولة العراق المستقلة (1932) تحت حكم الملك فيصل الأول، لم يستطيعوا تشكيل كتلة متجانسة كما كانوا يأملون، وتعرضوا للقمع، ونُفي بطريركهم المار إيشاي شيمون الثالث والعشرون إلى قبرص. وفي شهر أغسطس 1933، ارتكب الجيش العراقي مجزرة في قرية سميل على وجه الخصوص (بين 2 و3 آلاف ضحية)، ولم تتحرك عصبة الأمم التي أُخطرت بالأمر، واكتفت بإسكان قسم منهم في مخيمات بالجزيرة السورية.

وبين العامين 1946 و1949، تعرض الآشوريون-الكلدان في إيران لمجازر أخرى على صلة بالمشروع المجهض لإنشاء جمهورية مهاباد الكردية (J. Yacoub, 1998, 684-690). وسرعت حرب الخليج (1990)، وبعدها الحرب الأمريكية في العراق، نزوحهم من العراق وهجرتهم إلى البلدان الغربية. ولم يعد عددهم في تركيا يتعدى الألف، وأطلقت أسماء جديدة على قراهم، كما أطلقت أسماء جديدة على قرى الأرمن، ولحق الخراب بكنائسهم وأديرتهم.

ومنذ 1960، وبعد أن تخلى عنهم الجميع ولم يعد لديهم إقليم معترف به، هاجر الآشوريون-الكلدان إلى الغرب (أمريكا الشمالية، وأستراليا، وأوروبا)، حيث أسسوا عدة جمعيات (المنظمة الآشورية الديموقراطية (Assyrian Democratic